ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

دراسات في الحقبة الناصرية

المحرر

د. محمد السعيد إدريس



المشاركون:

- أ. أحمد عبيد
- د. جمال معوض شقرة
- د. حسن نافعة
- د. رؤوف عباس حامد
- د. صفوت حاتم
- أ. طارق البشري
- د. عاصم الدسوقي
- د. علي ليلة
- أ. عوني فرسخ
- أ. محسن عوض
- د. محمد السعيد إدريس
- أ. محمد سيد أحمد
- د. محمد محمود الإمام
- د. مصطفى علوي سيف



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

وحدة دراسات الثورة المصرية

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

دراسات فى الحقبة الناصرية

د. محمد السعيد إدريس

(المحرر)

المشاركون

أ. أحمد عبيد د. على ليله

د. جمال معوض شقرة أ. عونى فرسخ

د. حسن نافعة أ. محسن عوض

د. رؤوف عباس حامد د. محمد السعيد إدريس

د. صفوت حاتم أ. محمد سيد أحمد

أ. طارق البشرى د. محمد محمود الإمام

د. عاصم الدسوقى د. مصطفى علوى سيف

المحتويات

القسم الرابع : التحرر الوطنى والقومى

مقدمة

تعطى "وحدة دراسات الثورة المصرية" بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أولوية وأهمية كبيرة للدراسات التحليلية للثورات المصرية جنباً إلى جنب مع التركيز على التوثيق العلمى لهذه الثورات باعتبار أن هذه المهمة المزدوجة (الدراسة التحليلية والتوثيقية) تعتبر حصناً قوياً لذاكرة الحركة الوطنية المصرية فى تيارها المتدفق عبر المراحل التاريخية المختلفة من حياة مصر.

وإذا كانت هذه الوحدة مازالت فى مراحل عملها الأولى، ومن ثم فإنها تعطى الأولوية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فإن هذا الكتاب الذى نقدمه للقارئ يأتى ضمن سياق الدراسات التحليلية لهذه التجربة الثورية الرائدة فى حياة الوطن المصرى والوطن العربى، ونأمل أن يتزامن صدور هذا الكتاب مع صدور باكورة إنتاج الوحدة من المشروع الضخم لتوثيق ثورة ٢٣ يوليو الذى يتضمن عملين كبيرين أولهما "يوميات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢" الذى سيصدر فى مجلدات ورقية يضم كل مجلد سنتين من سنوات "المرحلة الناصرية" كما سيصدر فى شكل أقراص مدمجة (سى. دى) . وثانيهما الخطب والتصريحات والبيانات الكاملة للزعيم جمال عبد الناصر.

ويكتسب هذا الإنتاج الضخم للوحدة أهميته من ناحية صدوره بعد أن أكملت الثورة خمسين عاماً كاملة من عمرها .

ويعتبر هذا الكتاب التحليلى لثورة ٢٣ يوليو الذى يركز على المرحلة الناصرية مدخلاً مهماً للبدء فى مشروع كبير من الدراسات التحليلية الذى سيسير جنباً إلى جنب مع إصدار الأعمال التوثيقية للثورة .

الكتاب ، كما نراه، مجرد مدخل عام لدراسات أخرى تتناول جزئيات أدق بتحليلات أكثر تفصيلاً، خصوصاً وأن مرور خمسين عاماً على الحدث الثورى الهائل الذى تفجر صبيحة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بات يسمح بإجراء مثل هذه الدراسات، بل بات يفرض القيام بها ليس بغرض فهم ما حدث ولماذا حدث وكيف حدث، ولكن أيضاً لفهم ما يحدث ولماذا يحدث، وكيف سيؤثر مستقبلاً . فثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ورغم مرور خمسين عاماً على قيامها مازالت قضية خلافية مثيرة للجدل الساخن أحياناً بين مؤيدين ومعارضين. وهذا الخلاف الساخن ، ليس مرجعه فى الأصل وكما يتصور البعض، مجرد تصفية حسابات أو مجرد انحياز لاختيارات ، لكن مرجعه الحقيقى أن الواقع المصرى والعربى الراهن مازال مفتوحاً على مصراعيه أمام المقولات والأفكار والرؤى والاجتهادات الأساسية للثورة، لدرجة يمكن معها القول أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليست مجرد ذكرى لماضى سعيد أو أليم ولكنها جزء أصيل من الواقع الذى سيؤثر حتماً فى المستقبل .

بهذا الفهم يأتى اهتمامنا بإصدار هذا الكتاب "الاستفتاحى" الذى شارك فيه كوكبة من كبار المفكرين والمثقفين المصريين المشهود لهم بخبرتهم الأكاديمية الراقية، وبجديتهم فى التعامل برقى واقتدار مع القضايا الفكرية وبالذات الخلافى منها بغض النظر عن الموقف الشخصى سواء كان بالنسبة للثورة ككل بين مؤيد أو معارض أوبالنسبة لبعض الممارسات أو الأفكار أو القرارات .

ويضم الكتاب أربعة أقسام وخاتمة تشمل كافة نواحى تجربة الثورة وأفكارها الأساسية فى المرحلة الناصرية التى تمتد من قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى وفاة الزعيم جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.

- - القسم الأول : هو مدخل لدراسة التجربة الناصرية ويضم ثلاثة دراسات مهمة هى : الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ – ١٩٥٢ (أد. رؤوف عباس)، والوضع الدولى فيما بين ١٩٤٥ – ١٩٥٢ وثورة يوليو (أد. مصطفى علوى سيف)، ومصادر التكوين الفكرى للرئيس جمال عبد الناصر (أد. جمال معوض شقرة).

- - القسم الثانى : يركز على الديمقراطية والبناء السياسى للنظام السياسى فى مصر ويضم دراستين هما : إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية (أ. عونى فرسخ)، وتجربة تنظيم الحكم فى مصر فى سياق التاريخ المصرى المعاصر (المستشار طارق البشرى) .

- - القسم الثالث : ويعنى بالتجربة الاشتراكية وأبعادها الاجتماعية فى مصر، ويضم أربعة دراسات هى : الايديولوجية الناصرية : منظور اجتماعى سياسى (د. محمد السعيد إدريس) ، ومقومات التنمية فى المشروع الناصرى (أد. محمد محمود الإمام) ، والاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات (أد. على ليله)، وتأثير الإصلاح الزراعى ١٩٥٢ – ١٩٧٠ على الوضع الاجتماعى للفلاحين (أد. عاصم الدسوقى) .

- - القسم الرابع : ويهتم بالتحرر الوطنى والقومى ويضم ثلاثة دراسات هى: ثورة ٢٣ يوليو وحركات التحرر الوطنى (أ. محسن عوض وأ. أحمد عبيد) ، وعبد الناصر والصراع العربى الإسرائيلى بين الإدراك والممارسة (أد. حسن نافعة)، والوحدة العربية وأسئلة القرن الجديد (د. صفوت حاتم) .

أما الخاتمة فهى ورقة شديدة الأهمية والرقى تقدم إجابات للسؤال المهم: مستقبل الناصرية أعدها الأستاذ محمد سيد أحمد .

الكتاب على هذا النحو يضم ثلاثة عشر دراسة تدور معاً حول تحليل القضايا النضالية الثلاث لمشروع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، (الحرية والاشتراكية والوحدة) فى محاولة لتقديم قراءة نقدية تحليلية للتجربة وأيديولوجيتها السياسية، وهى قراءة، وإن كانت قد استهدفت تقديم الإطار العام للتجربة والايديولوجية إلا أنها تعد ضرورية ومقدمة لابد منها لقراءات أخرى أكثر تفصيلاً نأمل أن نستطيع إنجازها .

وبعد، فإننى لا يسعنى وأنا أقدم هذا الكتاب للقراء، إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة الأساتذة العلماء الذين شاركوا بكل ود ومحبة فى إنجاز مادته العلمية. كما أننى مدين للأخ الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بتقدير بالغ لدوره فى دعم وحدة دراسات الثورة المصرية لإنجاز البرامج العلمية الموكلة إليها، فهو لا يبخل بأى مساعدة ولا يتردد فى تقديم كل دعم .

والله أسأل التوفيق والعون للقيام بالمهمة كما يرضاها فهو نعم المولى ونعم المعين وإنه على ما يشاء قدير .

د. محمد السعيد إدريس

دراسات في الحقبة الناصرية (١)

الطريق إلى الثورة

الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ــ ١٩٥٢

أ.د. رؤوف عباس

كانت الحرب العالمية الأولى علامة فارقة فى تاريخ مصر الحديث ، ففى بدايتها قامت بريطانيا بتغيير وضع مصر الدولى من ولاية تابعة للدولة العثمانية إلى كيان سياسى يقع تحت الحماية البريطانية (١٨ من ديسمبر ١٩١٤). ونظرت النخبة السياسية – الاجتماعية إلى هذا التطور على أنه بارقة أمل فى تحقيق الاستقلال الوطنى المنشود عند نهاية الحرب، ومن ثم تفقد الحماية مبرر وجودها، وتنال مصر جزاء مساعدتها لبريطانيا وحلفائها فى الحرب استقلالاً يقوم على أساس تنظيم علاقتها ببريطانيا من خلال اتفاقية تضمن لبريطانيا مصالحها الإستراتيجية، وتطلق يد مصر فى إدارة أمورها.وما كادت الحرب تضع أوزارها (١١ من نوفمبر ١٩١٨)، حتى أخذ الساسة المصريون يتشاورون فى مصير البلاد بعد الحرب، وكان للتصريح الإنجليزى – الفرنسى الصادر فى أوائل نوفمبر ١٩١٨ – فيما يتعلق بسوريا والعراق- أثراً كبيراً عليهم، إذ جاء فيه : "أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريراً تاماً، وأن تنشئ لها حكومات وطنية تستمد سلطانها من السنن التى يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم"، وشد من أزر الساسة المصريين إنشاء مملكة عربية مستقلة فى الحجاز قبيل نهاية الحرب، واستعداد الأمير فيصل لتمثيل والده الشريف حسين ملك الحجاز أمام مؤتمر الصلح الذى تقرر انعقاده فى باريس.

وكان الاتجاه إلى عرض وضع مصر على مؤتمر الصلح شائعاً بين الساسة المصريين عند نهاية الحرب العالمية الأولى، امتداداً للخط السياسى القديم الذى كان يرى حل المسألة المصرية حلاً " قانونياً "، فينظر إلى المسألة على أنها " قضية "، مستنداتها تتمثل فى عدم استناد الاحتلال إلى أساس قانونى، والوعود المبهمة التى قطعها الإنجليز على أنفسهم فى أكثر من مناسبة بالجلاء عن مصر، وتبعية مصر للإمبراطورية التى سيطرح أمر البلاد التابعة لها على مؤتمر الصلح، ونعنى بها الدولة العثمانية.

فتحديد مستقبل مصر -إذاً- يحتاج إلى قرار من المجتمع الدولى ممثلاً فى الأطراف التى ستجتمع حول مائدة الصلح، مما يتطلب تشكيل "وفد مصرى" يضطلع بهذه المهمة.كان ذلك رأى جماعة (المعتدلين) من رجال "حزب الأمة" وأشياعهم، الذين خلت أمامهم ساحة العمل السياسى بعد تهميش دور "الحزب الوطنى" وتشريد قياداته قبيل الحرب، وأن كان من تبقى من كوادر الحزب الوطنى قد راقت لهم فكرة تمثيل مصر أمام مؤتمر الصلح للمطالبة بالاعتراف بالاستقلال وذلك من خلال "وفد مصرى"، وبعد مناورات دارت وراء الكواليس، علا صوت المصلحة الوطنية على صوت المحن والخلافات، وتم توحيد الصفوف والجهود حول فكرة

تكوين "وفد" بزعامة سعد زغلول باشا (وكيل الجمعية التشريعية) يتولى عرض وجهة نظر الشعب المصرى على مؤتمر الصلح، ووفد آخر رسمى يتألف من حسين رشدى باشا رئيس الوزراء وعدلى يكن باشا للغاية ذاتها. ورأى القائمون على الحركة وضع صيغة توكيل يوقع عليها من لهم "صفة النيابة الطبيعية عن الأمة" أى الأعيان والعلماء وغيرهم ممن يقبلون التوقيع على التوكيل حتى يكتسب الوفد الشعبى الصفة الشرعية.وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨، تمت المقابلة الشهيرة بين رئيس الوفد (سعد زغلول) وزميليه على شعراوى وعبد العزيز فهمى وكان ثلاثتهم من أعضاء الجمعية التشريعية التى عطلت اجتماعاتها عند بداية الحرب، والمندوب السامى البريطانى السير "رجنالد ونجت"، وقد حدد (الوفد) المطالب المصرية على النحو التالى :

١-الاستقلال التام استناداً إلى ما لمصر من مؤهلات تجعلها جديرة به.

٢- تأمين المصالح الاستراتيجية لبريطانيا فى قناة السويس بعقد محالفة عسكرية معها، والسماح لها باحتلالها فى حالة وقوع توتر دولى يعرض مصر لأطماع دولة أخرى، ويهدد بالخطر المصالح الاستراتيجية لبريطانيا.

٣- القبول بوجود مستشار مالى بريطانى تنتقل إليه سلطات صندوق الدين يلعب دور القيم على مصالح الدائنين .

٤-اعتماد المصريين لأسلوب التفاوض المباشر مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال المنشود، دون إدخال أطراف دولية أخرى فى الموضوع .كانت السلطات البريطانية فى مصر تجهل حقيقة تطلع الشعب المصرى إلى الاستقلال، فلم تلق بالاً إلى مطالبة أعضاء الوفد المصرى السماح لهم بالسفر إلى أوروبا لعرض مطالب مصر على مؤتمر الصلح. مما دفع سعد زغلول إلى إعلان بطلان الحماية فى ٧ فبراير ١٩١٩ وأرسل احتجاجاً شديد اللهجة إلى السلطان أحمد فؤاد لقبوله استقالة وزارة حسين رشدى، واحتج لدى قناصل الدول الأوروبية فى مصر على السياسة البريطانية. وفى ٨ من مارس ١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول ومحمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقى ونفوا إلى مالطا؛ وهم من حملة رتبة الباشاوية، ويبدو أن الهدف من ذلك تخويف بقية أعضاء الوفد، وبث روح اليأس فى نفوس المصريين جميعاً. ولكن حدث ما لم يكن فى حسبان أحد، ففى اليوم التالى انفجر بركان الثورة.كانت ثورة ١٩١٩، أول ثورة شعبية مصرية تلقائية، عبرت فيها الجماهير المصرية تعبيراً عفوياً عن رفضها للظلم الاجتماعى والسيطرة الأجنبية معاً، وتجلى ذلك فى الهجوم على قصور كبار الملاك، حتى من كان منهم من أعضاء الوفد، وتحطيم مراكز الشرطة باعتبارها رمزاً لتعسف الشرطة وقمعها للجماهير، واقتلاع السكك الحديدية، ومهاجمة الجنود الإنجليز وقتلهم.

وقد جاءت الثورة مفاجأة لتلك النخبة الاجتماعية السياسية التى تصدت للعمل السياسى عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان لأحداثها وما صاحبها من عنف شديد طال ممتلكات كبار الأعيان، أثر واضح فى موقف غالبية أعضاء الوفد المصرى فى باريس بعد ما سمح لهم بالسفر إلى هناك من حيث التلهف على التوصل إلى اتفاق مع الإنجليز، وخاصة أن ما كان معروضاً عليهم هو صيغة الاستقلال الذاتى التى كانوا يطمحون إليها قبل الحرب وبعدها، ومن ثم تمسك تلك النخبة بأسلوب التفاوض سبيلاً لتحقيق الاستقلال الوطنى، ونبذها لفكرة الكفاح المسلح التى

تحتوى على قدر كبير من المخاطرة بمصالحها الاقتصادية والسياسية، لما قد يترتب على الكفاح المسلح من إفساح مجال أرحب أمام الجماهير الشعبية للتعبير عن مصالحها، ولعب دور أكبر فى الحياة السياسية.

وعندما قبلت حكومة الوفد بفكرة الكفاح المسلح عام ١٩٥١، كان ذلك استجابة للضغط الشعبى، وجاء من قبيل المناورة السياسية المحسوبة، وعندما جاءت الأحداث بعكس حسابات النخبة الاجتماعية السياسية، سعت كل أطرافها، بما فى ذلك الوفد، للبحث عن سبيل لإجهاض حركة الكفاح المسلح فى منطقة القناة.وهكذا قبلت تلك النخبة بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعطى مصر استقلالاً منقوصاً بتحفظه على أربعة أمور تمثل جوهر الاستقلال (الدفاع – المواصلات – حماية الأجانب والأقليات – السودان) لتصبح موضع مفاوضات بين مصر وبريطانيا استمرت حتى تم التوصل إلى معاهدة الجلاء على يد ثورة يوليو عام ١٩٥٤. ولم يتخلف سعد زغلول عن القبول بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ رغم أنه وصفه من منفاه "بالنكبة الوطنية" وخلع على لجنة صياغة دستور ١٩٢٣ لقب " لجنة الأشقياء "، ولكنه ما لبث أن دخل الانتخابات التى أجريت عقب صدور الدستور وشكل أول وزارة فى ظله.وبذلك عجزت قيادة ثورة ١٩١٩ عن تحقيق الاستقلال الوطنى المنشود، كما عجزت النخبة الاجتماعية السياسية التى تصدت للعمل السياسى فى ظل دستور ١٩٢٣ عن التوصل إلى علاج للأزمة الاجتماعية التى بلغت حدتها عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وازداد تفاقمها خلال كساد الثلاثينات وأزمة الحرب العالمية الثانية، وانعكس ذلك كله على حركة الجماهير المصرية التى تطلعت إلى نظام سياسى جديد يحقق الاستقلال الوطنى والعدالة الاجتماعية معاً، وعبرت بعض جماعات الرفض الاجتماعى والسياسى عن تلك التطلعات المشروعة لتقيم نظاماً سياسياً جديداً.وبعبارة أخرى، شكلت أزمة النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣، وتفاقم الأزمة الاجتماعية، وظهور جماعات الرفض الاجتماعى والسياسى ملامح الحركة الوطنية التى جعلت من ثورة يوليو ١٩٥٢ نتيجة طبيعية للبحث عن مخرج لتلك الأزمات.أولاً: أزمة النظام السياسى :لقد انعكست ظروف نشأة وتطور النخبة الاجتماعية التى قادت العمل السياسى فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى، على درجة وعيها الاجتماعى والسياسى، وكان لذلك أثره على خياراتها عند وضع أسس النظام السياسى الذى صاغته فى دستور ١٩٢٣، فجاء تعبيراً عن مصالحها، ولم يأت تجسيداً لمصالح الجماهير الشعبية التى لعبت الدور الرئيسى فى ثورة ١٩١٩، وعبر عن توازن سياسى لعبت فيه قوى القصر والإنجليز وكبار ملاك الأراضى الزراعية الدور الأكبر، ومن ثم جاء النظام السياسى الذى أرسى هذا الدستور دعائمه تعبيراً عن هذا التوازن وتأكيداً لاستمراره.ورغم أن الدستور كان مطلباً وطنياً أساسياً منذ الثورة العرابية، وكان فى طليعة مطالب "الحزب الوطنى" بزعامة محمد فريد، ولم يرد ذكر الدستور فى مطالب الوفد، وعندما انفجرت ثورة ١٩١٩، كانت الشعارات التى رفعتها الجماهير الثائرة ورددتها فى مظاهراتها هى "الاستقلال التام"، كما أن المقالات التى حفلت بها صحف الثورة لم تتناول النظام السياسى الذى يتصوره كتابها بعد تحقيق الاستقلال، فيما عدا جماعة صغيرة من المثقفين ضمت منصور فهمى، ومحمود عزمى، وعزيز ميرهم نشرت فى جريدة النظام فى ٨ سبتمبر ١٩١٩ برنامج ما أسمته "الحزب الديمقراطى" تضمن ضرورة أن يكون الحكم نيابيا يحقق سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات.

غير أن هذه الجماعة الصغيرة لم تخلق تياراً عاماً يساند أفكارها وسط هدير الحركة التى كان يقودها الوفد.ومن عجب أن تأتى مبادرة إقامة حكم نيابى دستورى فى مصر من جانب السلطات البريطانية ذاتها فى المذكرة التفسيرية التى قدمها المندوب السامى البريطانى إلى السلطان أحمد فؤاد فقد رفق تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع التحفظات الأربعة الشهيرة التى جعلت من هذا الاستقلال استقلالاً إسمياً، إذ نص البند العاشر من تلك المذكرة التفسيرية على أن "إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية، يرجع الأمر فيه إلى السلطان والشعب المصرى، مما يعنى – ضمناً – ضرورة قيام حكم نيابى يقترن بقبول تصريح ٢٨ فبراير، فقبول السلطان للتصريح يعنى التزامه بإقامة نظام برلمانى دستورى.

ولعل هذا يفسر محاولات الملك التملص من إصدار الدستور فيا بعد – دون جدوى – كما يفسر الأسلوب الذى تم به إعداد دستور ١٩٢٣، فقد كان أحمد فؤاد - الذى أصبح ملكاً - يسعى لتحقيق المبادرة البريطانية بالشكل الذى لا يؤثر على ميوله الأوتقراطية، مما انعكس على صياغة الدستور ذاته، فقد اتجه الملك إلى تشكيل لجنة إدارية لوضع الدستور، ولم يعهد به إلى جمعية وطنية تأسيسية منتخبة تمثل الأمة. وبدلاً من أن تتخذ اللجنة من التجربة الدستورية المصرية (لائحة ١٨٨٢ التى وضعت أيام الثورة العرابية) إطاراً مرجعياً لها، لجأت إلى بعض الدساتير الأوروبية – وخاصة الدستور البلجيكى – فعكفت على دراساتها، وصاغت مواد الدستور المصرى على هديها بعد أن شذبت ما اقتبسته بما يتلاءم مع رغبات الملك ومضمون تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ثم تولت اللجنة التشريعية لوزارة الحقانية (العدل) تعديل المشروع؛ لتوسيع سلطات الملك على حساب الشعب.وبدلاً من أن يطرح الدستور للاستفتاء العام قبل إصداره صدر بأمر ملكى فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ليتخذ صورة "المنحة الملكية" للشعب، ومن ثم كان من حق الملك استرداد ما منح وقتما شاء، وصد ما حدث بالفعل فى الانقلابات الدستورية الشهيرة.

وأدت السلطات الكبيرة التى خص الملك نفسه بها فى الدستور إلى إضعاف التجربة النيابية والإضرار بالدستور، فاتخذ القصر من أحزاب الأقلية أدوات يستند إليها فى حكمه. وزيفت الانتخابات ليتم بذلك القضاء على المبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات، والذى يمثل محور الليبرالية. فقد استغلت أحزاب الأقلية الثغرات التى تضمنها قانون الانتخابات فى تزوير الانتخابات، وتزييف إرادة الناخبين عن طريق التلاعب فى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وفقاً لرغبة مرشحى الحكومة التى تقوم بإجراء الانتخابات؛ للاستفادة من الأوضاع المحلية - العصبيات العائلية ومواقع الملكيات الكبيرة - فى ضمان كسب مرشحين بعينهم لأصوات تلك الدوائر. وامتدت عمليات التزوير لتشمل جداول الانتخاب، فقامت الإدارة بوضع جداول ملفقة تتضمن تكرار للأسماء، وأسماء أشخاص لا وجود لهم، وأسماء الموتى.

وكانت الانتخابات تجرى وفق هذه الجداول التى لا تعبر عن المواطنين وتفتح الباب على مصراعيه لتزوير إرادة الشعب، هذا فضلاً عن إرهاب الأميين من الناخبين - وهم الغالبية - الذين كانوا يصوتون شفاهة، فالويل لمن يعطى صوته لغير أنصار الحكومة. أضف إلى ذلك ما شاع من رشوة الناخبين وشراء أصواتهم من جانب بعض المرشحين وخاصة فى المدن، وما جرت عليه العادة من تخلص الحكومات من العمد والمشايخ المعارضين لها بفصلهم قبل

الانتخابات لضمان نجاح مرشحى السلطة.وهكذا كانت الممارسات الانتخابية فى الحقبة المسماه بالليبرالية تمسخ جوهر النظام الليبرالى الذى يقوم أصلاً على الإرادة الحرة للناخب فى اختيار من ينوب عنه ويمثله فى المجلس النيابى؛ فنادراً ما كانت نتيجة الانتخابات تعبر تعبيراً صادقاً عن الإرادة الحرة للناخب، وبذلك لم يحقق دستور ١٩٢٣ حياة ديمقراطية سليمة.ولعل ذلك يفسر عدم استقرار الحياة النيابية فى مصر فى تلك الحقبة. فمنذ برلمان ١٩٢٤، توالت على مصر عشر هيئات نيابية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ولم يكمل برلمان واحد سنواته الخمس على مدى تلك الفترة. فقد حل برلمان ١٩٢٤ - الذى انعقد فى مارس - فى ديسمبر من نفس العام. وعندما أجرت وزارة زيور باشا الانتخابات أجتمع مجلس النواب الجديد يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ ليحل فى اليوم نفسه، وانعقد البرلمان الثالث فى يوليو ١٩٢٦ لدورات ثلاث، ثم أوقف محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد عام ١٩٢٨، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء المدة.

وانتخب برلمان رابع فى يناير ١٩٣٠ ليحل فى السنة نفسها وهى الفترة التى شهدت الإطاحة بدستور ١٩٢٣، وإصدار دستور أكتوبر ١٩٣٠، ووضع قانون انتخابات جديد ضيق من حق الانتخاب وقصره على شرائح اجتماعية معينة. وفى ظل الانقلاب الدستورى انتخب برلمان خامس استمر أربع دورات تشريعية قطعها عودة دستور ١٩٢٣ من جديد تحت ضغط الحكومة الوطنية فى ديسمبر ١٩٣٥ وانتخب البرلمان السادس فى ظله فى مايو ١٩٣٦، ولم يستمر أكثر من عامين. وقام البرلمان السابع فى أبريل ١٩٣٨، والثامن فى مارس ١٩٤٢، والتاسع فى يناير ١٩٤٥، والعاشر فى يناير ١٩٥٠.

ومع عدم استقرار الحياة النيابية خلال تلك الحقبة، عانت مصر من عدم استقرار السلطة التنفيذية، فتعاقبت الوزارات على الحكم الواحدة تلو الأخرى، ولم يعمر أى منها إلا أربعة عشر شهراً فى المتوسط، مما كان له أثاره السلبية على الإدارة الحكومية، وحاول دون متابعة السياسات التى كانت تتبناها تلك الحكومات المتعاقبة.ومن الغريب أن تشكيل البرلمانات العشرة التى شهدتها مصر خلال تلك الحقبة كان يتناقض تناقضاً كبيراً من مجلس تشريعى لآخر، فنجد الحزب الذى أحرز الأغلبية فى مجلس نيابى يحتل مقاعد الأقلية فى المجلس الذى يليه، وقد تتحول هذه الأقلية إلى أغلبية ساحقة فى برلمان تال ينتخب بعد شهور قليلة، وهلم جرا، دون أن يكون هذا التحول انعكاساً حقيقياً لتغير موازين القوى على الساحة السياسة، أو يكون تعبيراً عن انحسار الشعبية عن حزب سياسى لصالح حزب آخر، أو عن تغير اتجاهات الرأى العام، بقدر ما كان تعبيراً عن مكونات "طبخة" الانتخابات، ولم يستطع حزب الأغلبية - الوفد - الذى كان يقود الحركة الوطنية أن يصل إلى الحكم إلا من خلال انتخابات تجريها وزارات محايدة فى ظروف معينة تفرضها مقتضيات الحالة السياسية على كل من القصر والإنجليز.وهكذا كانت الديمقراطية الليبرالية التى عرفتها مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ديمقراطية وهمية، وكان الحكم فى حقيقة الأمر بيد القصر تمارسه نخبة محدودة من الشرائح العليا للبورجوازية المصرية ربطتها بالقصر روابط التحالف والمصالح المشتركة.

ويتضح ذلك عندما نقارن عدد السنوات التى انفرد فيها القصر بالحكم من خلال أحزاب الأقلية، بعدد السنوات التى حكم فيها الوفد باعتباره حزب الأغلبية البرلمانية. ففى الفترة الواقعة بين ١٩٢٤-١٩٥٢ حكم القصر مدة تقرب من تسعة عشر عاماً، بينما حكم الوفد أقل من ثمانى

سنوات، وحكم مؤتلفاً مع الأحرار الدستوريين لمدة عامين.وقد شهدت الحقبة المسماة بالليبرالية حياة حزبية امتازت فيها الأحزاب بالتعدد، وإن كانت جميعاً تعبر عن مصالح البورجوازية المصرية الكبيرة التى شاركت فى صياغة دستور ١٩٢٣، ودخلت طرفاً فى لعبة السياسة المصرية خلال تلك الحقبة لتجد نفسها مكاناً فى البرلمان والسلطة. وقد تأثرت الأحزاب المصرية التى قامت بعد ثورة ١٩١٩ – إلى حد كبير – بظروف الحياة الحزبية قبل الحرب العالمية الأولى، وقد قامت تعبيراً عن موقف جماعات المصالح من القضية الوطنية، بعد أن تجدد مسارها بصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ورسم دستور ١٩٢٣ معالم النظام السياسى الجديد. فنظمت نفسها فى أحزاب تخوض الانتخابات من أجل المشاركة فى السلطة والاشتراك فى صياغة مشروع الاستقلال الوطنى حسب رؤيتها السياسية. ولعل ذلك التأثر بالتجربة الحزبية السابقة على الحرب العالمية الأولى يعود إلى اشتراك من اتصلوا بتلك التجربة فى تأسيس الأحزاب الجديدة، بل كان بعضها - كحزب الأحرار الدستوريين - امتداداً لأحد أحزاب ما قبل الحرب الأولى (حزب الأمة)، وكان أحدها (الحزب الوطنى) استمراراً لنفس الحزب مع اختلاف الظروف والوزن السياسى. أضف إلى ذلك أن أحزاب ما بعد ثورة ١٩١٩ خرجت من عباءة الوفد المصرى الذى كان يمثل جبهة وطنية عريضة ضمت أغلبية من حزب الأمة مع ممثلين للحزب الوطنى وبعض جماعات المصالح والأقليات، ومن ثم لم يكن منقطع الصلة عن الواقع السياسى الذى ساد مصر قبل الحرب العالمية الأولى.

ورغم أن الوفد كان أكبر الأحزاب السياسية فى تلك الحقبة، وأقواها، وأكثرها شعبية، إلا أنه ظل ينكر أن صفة "الحزب السياسى" تنطبق عليه، فما هو إلا وكيل الأمة المصرية، المدافع عن مصالحها والمطالب بحقوقها واستقلالها. ولكن "الوفد" كان رغم ذلك حزباً سياسياً من قبل أن يخوض قادته وأنصاره انتخابات ١٩٢٤، بذلك ارتضى ضمناً بتصريح ٢٨ فبراير الذى سبق أن عده سعد زغلول "نكتة وطنية" وقَبِل بدستور ١٩٢٣ الذى وضعته لجنة وصفها سعد زغلول بلجنة "الأشقياء"، ولو فعل غير ذلك لوقع فى مأزق خطير ولا ينتهى بذلك دوره السياسى، وخاصة أن من انشقوا على الوفد من كبار الأعيان أقطاب حزب الأمة القديم هيأوا أنفسهم لخوض غمار العمل السياسى فى المرحلة الجديدة إعلان تأسيس "حزب الأحرار الدستورين"، فى أكتوبر ١٩٢٢ كما شاركوا فى صياغة دستور ١٩٢٣.وتمتع رئيس الوفد – على مر الحقبة – بمكانة مرموقة ، فالوفديون أطلقوا على سعد زغلول "نبى الوطنية" و "زعيم الأمة"، وكان النحاس باشا يحمل نفس اللقب الأخير إضافة إلى "الرئيس الجليل" ولقبه مكرم عبيد ذات مرة "بالزعيم المقدس" ويعكس ذلك أوتوقراطية الزعامة الوفدية التى كانت وراء الانشقاقات التى حدثت فى الوفد نتيجة انفراد"الزعيم" باتخاذ القرارات، حتى لو خالف بها أغلبية أعضاء "هيئة الوفد"، وكان فى هذه الانشقاقات، وخروج العناصر المشهود لها بسابقة الجهاد الوطنى، إضعافاً لقدرة الوفد على الحركة، وتهديد لبنيانه الداخلى. وزاد من حدة الأزمة الداخلية للوفد أن خروج هذه القيادات صاحبه دخول عناصر من كبار الملاك إلى قيادته، فشكلت قوة ضاغطة وراء سياسة مهادنة واحتواء ودعم من التأثير السلبى لهذه العناصر طبيعة تنظيم "الوفد" الذى لا يأخذ بمبدأ الانتخابات ويعتمد على صلاحيات الرئيس التى تسمح له بتعيين أعضاء "هيئة الوفد" (القيادة العليا للحزب)، أضف إلى ذلك ما ترتب على الانشقاقات الأخيرة من تعميق أزمة الثقة بالقيادة الوفدية، لما لاكته الألسن والأقلام عن التصرفات الماسة بنزاهة الحكم الوفدى عام ١٩٤٢.

ورغم أن الوفد كان المدافع الأول عن الديمقراطية فى مصر خلال تلك الفترة، إلا أنه لم يأخذ بها فى تنظيمه، فصلاحيات "الزعيم" تفوق صلاحيات القيادة كلها، وقراراته لا تقبل الجدل؛ ولذلك لم تكن تنظيمات الوفد على درجة من القوة والثورية تمكنها من الدخول فى معارك طويلة الأمد مع القصر، أو الإنجليز، وإنما تمرست فى تنظيم المظاهرات والإضرابات ذات الطابع الوقتى المحدود. وبذلك يمكن القول أن الوفد المصرى كان يعتمد على إثارة المشاعر التلقائية للجماهير المرتبطة به، وبالدعوة إلى الاستقلال أكثر من اعتماده على قوة التنظيم الحزبى.ولم ينفرد الوفد بظاهرة ضعف البناء التنظيمى دون غيره من الأحزاب الليبرالية الأخرى، فقد شاركته فى ذلك أحزاب الأقلية التى خرجت من تحت عباءته، سواء فى ذلك "الأحرار الدستوريين"، أو "الهيئة السعدية"، أو "الكتلة الوفدية" فغالباً ما كان رئيس الحزب هو الذى يتولى تعيين أعضاء مجلس القيادة، وقد يطلب إلى الجمعية العمومية للحزب تزكية ذلك التعيين (كما فى حالة حزب الأحرار الدستوريين)، وقد لا يحتاج إلى ذلك. ولا تكن لتلك الأحزاب – من الناحية الفعلية – مستويات قاعدية تغذى التنظيمات القيادية بالكوادر. وكان انضمام الأفراد إلى القيادة دون المرور بالعضوية أمراً وارداً عند جميع الأحزاب، مما أتاح لبعض الشخصيات فرصة الانتقال من قيادة حزب إلى أخر أربع مرات خلال ثلاث سنوات.ولعل ذلك يفسر السهولة التى استطاعت بها ثورة يوليو التخلص من هذه الأحزاب بقرار الحل الذى صدر فى يناير ١٩٥٣، فلم تتحرك الجماهير للدفاع عن تلك الأحزاب - بما فيها الوفد - لغياب القواعد الحزبية الجماهيرية التى تقدم حلولاً لمشاكل الجماهير. بينما لقيت ثورة يوليو مقاومة من جانب التنظيمات الايديولوجية بالأحزاب الليبرالية.

وتشترك الأحزاب الليبرالية جميعاً فى غياب البرامج السياسية التى تعالج مشاكل المجتمع وترسم إطار السياسات الاجتماعية اللازمة لحلها، فقد جاءت هذه الأحزاب من النخبة البورجوازية، فلم تهتم إلا برعاية مصالحها الذاتية على حساب مصالح الجماهير الشعبية. وجاءت المقترحات الخاصة بالإصلاح الاجتماعى من عناصر لا تنتمى إلى تلك الأحزاب، ولقيت مقاومة شديدة من جانبهم مثل : الاقتراحات الخاصة بالإصلاح الزراعى، وتوفير الرعاية الصحية للفلاحين، وحماية الملكيات الصغيرة، والتعليم الإلزامى، وغيرها. ولم تصدر التشريعات العمالية التى صيغت خلال تلك الحقبة إلا تحت ضغط الحركة العمالية، وبصورة تقل كثيراً عما كان يطمح إليه العمال، وحتى تلك التشريعات الهزلية تضمنت النص على عدم سريانها على عمال الزراعة زيادة فى الحرص على مصالح كبار الملاك الذين يجلس ممثلوهم فى سدة الحكم، ويشغلون مقاعد البرلمان ممثلين لمختلف الأحزاب السياسية.وكانت حجة تلك الأحزاب فى إغفال وضع البرامج التى تعالج المسألة الاجتماعية التركيز على قضية الاستقلال الوطنى باعتبارها صاحبة الأولوية، أما ما عداها من قضايا فتستطيع الانتظار إلى ما بعد تحقيق الاستقلال. وحتى تلك المهمة العاجلة أصبحت موضع مزايدات بين الأحزاب كلما دارت المفاوضات مع الإنجليز حولها، فإذا لم يكن الفرد طرفاً فيها هاجم خصومه واتهمهم بالتفريط فى حقوق الوطن.واشتركت تلك الأحزاب – أيضاً – فى ظاهرة محاباة الأنصار عند الوصول إلى السلطة، فيتم فصل العمد المناصرين للخصوم، ويرقى الأنصار من موظفى الدولة ترقيات استثنائية، وتتم محاباة الأقارب والأصهار. فكان أنصار الوفد يتعرضون للاضطهاد فى فترات حكم وزارات الأقلية، حتى إذا وصل الوفد إلى السلطة أنصف أنصاره ونكل بخصومه، مما كان له انعكاس على موقف الرأى العام من السلطة، وإثارة مسألة نزاهة الحكم، وخاصة بالنسبة

للوفد بعد صدور كتاب مكرم عبيد "الكتاب الأسود"، وإقالة وزارة النحاس السادسة فى أكتوبر ١٩٤٤.

ولعبت أحزاب الأقلية التى خرجت من عباءة الوفد دوراً هاماً فى إضعاف النظام الحزبى ذاته، سواء من خلال الحملات الصحفية التى وجهت ضد الوفد، أو من خلال الارتكان إلى القصر تارة، والإنجليز تارة أخرى؛ ضماناً للوصول إلى السلطة ما دامت كانت تعجز عن تحقيق ذلك بالوسائل الدستورية. وفى ظل ظروف كهذه، كانت علاقات الصداقة والمصاهرة والقربى أهم من الاتفاق السياسى أو الفكرى، وكانت الولاءات الشخصية أساس العلاقات السياسية، فهى أحزاب أشخاص لا أحزاب مبادئ. ومن ثم اتسم نشاطها بالانتهازية السياسية والبعد عن الجماهير، فهى أقرب إلى الأجنحة السياسية منها إلى الأحزاب.وهكذا نضع أيدينا على ملامح أزمة النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣، فقد كان نظاماً أوتوقراطيا استبداديا يلبس مسوح الليبرالية ممثلة فيما اشتمل عليه الدستور من مبادئ تتعلق بالحريات العامة، ومن نصه على أن الأمة مصدر السلطات إذ سرعان ما كبلت الحريات العامة والشخصية بالأحكام العرفية التى سادت معظم الحقبة المسماة بالليبرالية – إلا سنوات قليلة معدودة – استخدمت دائماً لضرب المعارضة السياسية، وتكميم الصحافة، وحرمان الجماهير الشعبية؛ من العمال، والفلاحين، والطلبة من التعبير عن مصالحها بتقييد حريتها من ناحية، وتزوير إرادتها فى الانتخابات العامة من ناحية أخرى. وكان الملك هو المصدر الحقيقى للسلطات - وليس الأمة - يشاركه فيها الإنجليز من خلال حقيقة وجود جيش الاحتلال على أرض مصر، ومن خلال ما كفله لهم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من حق التدخل فى شئون مصر الدفاعية والتشريعية فى إطار التحفظات الأربعة الشهيرة، ثم من خلال ما تمتعت به "الحليفة بريطانيا" من مزايا وفرتها لها معاهدة ١٩٣٦ بعد أبرامها.وكيفت الأحزاب السياسية نفسها مع هذا الوضع بما فيها الوفد، فجعلت من الوصول إلى السلطة هدفاً لها؛ لتحقيق الاستقلال الوطنى – كما تراه – بوسيلة واحدة هى المفاوضات، غير أن هدف الوصول إلى السلطة احتل – فى النهاية – مرتبة الصدارة على حساب الغاية المنشودة من ورائه (الاستقلال الوطنى)، وتجلى ذلك فى المهاترات التى حفلت بها الصحف الحزبية على مر تلك الحقبة، وفى ارتماء أحزاب الأقلية فى أحضان قصر عابدين (الملك) تارة، وتمسحهم بأعتاب قصر الدوبارة (دار المندوب السامى ثم السفارة البريطانية بعد ١٩٣٦) تارة أخرى للحصول على جواز المرور إلى السلطة.

ولم يسلم الوفد من ذلك – أيضاً – فكان دخوله انتخابات ١٩٢٤ بعد وفاق مع القصر، وكانت الانتخابات الحرة التى حملته إلى السلطة فى ١٩٣٦ و ١٩٥٠ نتيجة رضاء الإنجليز والملك عن إتاحة الفرصة له للعب دور محدود ينتهى بإقالة وزارته عندما يرى الطرفان أنه قد أدى دوره، أو عندما يحسان أنه قد هم بتجاوز ذلك الدور. وفرض الإنجليز حكومة الوفد على الملك فرضا (حادث ٤ فبراير ١٩٤٢) عندما اقتضت مصلحتهم وجوده فى السلطة.وفى ظل ذلك النظام السياسى، أخليت ساحة البرلمان والسلطة التنفيذية للشريحة العليا من البورجوازية المصرية من كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الأعمال، فعملوا من خلال الهيئتين التشريعية والتنفيذية على رعاية مصالحهم الطبقية الضيقة وحدها، وقادوا سداً منيعاً فى وجه دعوات الإصلاح التى روج لها بعض من تميزوا ببعد النظر من مثقفى نفس الشريحة الاجتماعية، فرفضوا المقترحات التى قدمت لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية التى تفاقمت خلال تلك الفترة، ورأوا أن إبقاء

الطبقات الفقيرة تعانى الفقر والجهل والمرض - ثالوث المسألة الاجتماعية عندئذ - أضمن لمصالحهم، فتقاعسوا عن محاولة إيجاد حلول للمسألة الاجتماعية التى ازدادت تفاقماً، وأدى ذلك إلى استفحال مظاهر الرفض الاجتماعى التى قوبلت –دائماً– بالقمع من جانب السلطة.ثانياً : تفاقم المسألة الاجتماعية :فقد ترتب على تبعية الاقتصاد المصرى الرأسمالى العالمى التى تحققت تدريجياً منذ منتصف القرن التاسع عشر وحسمت نهائياً عندما رُبط النقد المصرى بالجنيه الإسترلينى خلال الحرب العالمية الأولى، ترتب عليها تغيرات اجتماعية واقتصادية هامة، فنتج عن تحول الأرض الزراعية – أداة الإنتاج فى اقتصاد زراعى متخصص – إلى سلعة، تدعيم الأساس القانونى للملكية الفردية للأرض الزراعية، واتجهت الملكيات الزراعية نحو التركيز فى مساحات كبيرة وأيدى عدد محدود من كبار الملاك الذين ارتبطت مصالحهم بالسوق العالمية باعتبارهم يمثلون كبار منتجى القطن فى مصر. وحرص الاحتلال البريطانى على بقائهم داخل هذا الإطار، يردهم إليه كلما حاولوا تجاوزه باستثمار فائض أموالهم فى مشروعات غير زراعية.

ورغم المكاسب الكبيرة التى حققها كبار الملاك الزراعيين خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، نجدهم يبددونها فى شراء المزيد من الأراضى الزراعية التى ارتفعت أسعارها ارتفاعاً جنونياً دون أن تزيد بالمقابل طاقتها الإنتاجية، كما استخدموا جانباً كبيراً من تلك المكاسب فى تسديد ما عليهم من ديون عقارية للبنوك الأجنبية فهبطت الديون بمقدار الثلث، وكان من نتائج ذلك إعاقة فرصة تحقيق تراكم لرأس المال الوطنى بدرجة كافية عند نهاية الحرب العالمية الأولى.وعلى الجانب الآخر، تعرضت الملكيات الزراعية الصغيرة للتفتت والانقراض نتيجة الإرث حسب الشريعة الإسلامية، ونتيجة نزع ملكيتها لصالح المرابين الذين انتشروا فى الريف المصرى يقدمون القروض للفلاحين بفوائد باهظة، مستغلين حاجة الفلاحين إلى مصدر تمويل لزراعة القطن فى غيبة مصادر الائتمان الزراعى التى تخدم صغار الملاك، وكذلك ضعف الحركة التعاونية. فازدادت الملكيات الصغيرة تفتتاً وانخفضت نسبة ملكية الفرد فيها، وأخذت أعداد الفلاحين المعدمين تتزايد. فبينما كانت نسبة المعدمين من سكان الريف تبلغ ٧٦% عام ١٩٣٧، نجد أن نسبتهم قد بلغت ٨٠% من جملة السكان عام ١٩٥٢، مما يعكس بشاعة مشكلة الفقر فى الريف المصرى؛ وخاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن نسبة صغار الملاك ازدادت من ٩٣% من عدد الملاك إلى ٩٤% فى الفترة نفسها، ولم تزد ملكية الفرد منهم فى المتوسط عن ١٩.٢% قيراط.وإذا القينا نظرة على الإحصاءات الخاصة بتوزيع الملكيات الزراعية وجدناها تنطق بالتناقض الكبير بين فئات الملاك أنفسهم الذين لا يمثلون سوى ٢٤% من سكان الريف (عام ١٩٣٧)، ونحو ٢٠% من سكان الريف (عام ١٩٥٢)؛ فكبار الملاك بينهم يبلغون نحو نصف المائة أو أقل قليلاً يملكون ما بين ٣٨% من أراضى مصر الزراعية (عام ١٩٣٧)، ونحو ٣٥% فيها (عام ١٩٥٢)، وبلغ متوسط الملكية الفردية فى هذه الشريحة ١٨١ فداناً (عام ١٩٣٧)، ونحو ١٨٦ فداناً (عام ١٩٥٢). بينما الشريحة الأكثر عدداً من الملاك هم صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ويمثلون نحو ٩٤% من جملة عدد ملاك الأراضى الزراعية، ولا يملكون سوى ما يزيد قليلاً على ٣١% من مساحة الأرض الزراعية، ولا تتجاوز متوسط ملكية الفرد بينهم ٢١ قيراطا (عام ١٩٣٧)، و ١٩.٢قيراط (عام ١٩٥٢). وبين شريحة ما دون النصف بالمائة وهذا القطاع العريض من صغار الملاك تقع غلالة رقيقة من متوسطى الملاك تكاد تصل نسبتهم إلى ٦% من عدد الملاك يملكون نحو ٣٠% من مساحة

الأرض الزراعية بمتوسط لملكية الفرد نحو ١٢ فداناً، وحتى بين تلك الغلالة الرقيقة من متوسطى الملاك تبرز التناقضات بين شرائحها العليا وشرائحها الدنيا من حيث؛ العدد ونصيب كل شريحة من مساحة الملكيات الزراعية. فإذا وضعنا فى اعتبارنا نسبة المعدمين من سكان الريف التى تراوحت بين ٧٦% و٨٠% خلال الفترة، أدركنا مدى تأثير البنية الاقتصادية على الواقع الاجتماعى فى الريف المصرى عندئذ.

ففى إطار التبعية للاقتصاد العالمى الرأسمالى، والتخصص فى الإنتاج الزراعى كانت الأرض الزراعية المجال المتاح لاستثمار رؤوس الأموال، وخاصة أن الأجانب كانوا يهيمنون على الاقتصاد المصرى من خلال البنوك التى كانت أجنبية تماماً فيما عدا بنك مصر، وشركات التأمين والشركات التجارية، والبورصة، وشركات التعدين والصناعة كانت غالبيتها مملوكة للأجانب، فإذا وجد رأس مال مصرى فى تلك المجالات الاستثمارية كان له موقع الشريك الأصغر لرأس المال الأجنبى.وترتب على اعتبار الأرض مجالاً لاستثمار الأموال، وليس مجرد أداة للإنتاج الزراعى تجمع الأراضى الزراعية فى أيدى شريحة ما دون النصف بالمائة من أصحاب رؤوس الأموال من المصريين والأجانب على حد سواء، وحرمان المنتج الحقيقى - الفلاح - من أداة الإنتاج الزراعى (الأرض). فلم يعد هناك مجال أمام السواد الأعظم من سكان الريف المعدمين سوى العمل كأجراء لدى كبار الملاك، أو النزوح إلى المدن التماساً للرزق. كما لم يكن هناك مفر أمام صغار الملاك من أن يلجأوا إلى كبار الملاك لتمويل نشاطهم الزراعى، فيقترضون منهم أو من المرابين الذين انتشروا فى ربوع الريف المصرى، وكثيراً ما كانوا يعجزون عن الوفاء بديونهم، فيسلبون أرضهم، وينضمون بذلك إلى جيش المعدمين، أو يستأجرون أرضاً من المالك الكبير يفلحونها ويعيشون على فتات فائض إنتاجها بعد ما يستولى صاحب الأرض على معظم الريع.وبذلك يمكن القول أن السواد الأعظم من سكان الريف المصرى كانوا يشكلون "بروليتاريا ريفية" تعيش عند حد الكفاف، أو تحت ذلك الحد أحياناً فى أوقات الأزمات الاقتصادية الطاحنة التى تواترت على مصر، والتى وقع عبؤها على تلك الطبقة البائسة.

غير أن "البروليتاريا الحضرية" لم تكن أحسن حالاً، فقد تأثرت بدورها لما أصاب الصناعة من اتساع وانكماش تبعاً للظروف الاقتصادية التى مرت بها البلاد منذ الحرب العالمية الأولى، فقد حالت ظروف تلك الحرب دون استيراد المواد المصنعة فاتجه المستثمرون الأجانب إلى تصنيع بعض المواد الضرورية فى مصر، كما أدت متطلبات الحرب إلى إقامة عدد من الصناعات الصغيرة التى تخدم جيوش بريطانيا، وإلى تنشيط بعض الصناعات التى كانت قائمة منذ أوائل القرن. وشكلت فى عام ١٩١٧ لجنة حكومية لدراسة أحوال التجارة والصناعة، فقدمت تقريراً أوصت فيه الحكومة بتشجيع الصناعة، وحمايتها. وعلى كل ، كانت الحرب بمثابة حماية جمركية طبيعية ساعدت على ازدهار الصناعة فى مصر ازدهاراً نسبياً.وبانتهاء الحرب، انتهت هذه الحماية الطبيعية، وأخذت المؤسسات الصناعية تعانى من الصعوبات الاقتصادية؛ نتيجة انكماش حجم السوق المحلية بانتهاء الحرب ورحيل القوات التى استدعت ظروف الحرب حشدها فى مصر، وعودة حركة الواردات إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وتدفق المصنوعات الأوروبية من جديد على السوق المصرية بأسعار جعلت الإنتاج المحلى يعجز عن منافستها فى غيبة الحماية الجمركية. أضف إلى ذلك ضعف القوة الشرائية فى السوق المصرية؛ بسبب تفشى

الفقر بين الجماهير المصرية وبقاء الأجور عند الحدود التى كانت عليها قبل الحرب، وذلك فى الوقت الذى ازدادت فيه تكاليف المعيشة إلى ما يربو على ١٠٠% مما كانت عليه قبل الحرب.وكان من الطبيعى أن تغلق بعض المصانع أبوابها وتعجز عن متابعة الإنتاج، بينما اتجه بعضها الآخر إلى محاولة خفض نفقات الإنتاج عن طريق انقاص العمالة وتخفيض الأجور وإطالة ساعات العمل، ولم يكن من المنتظر أن يقف العمال مكتوفى الأيدى فى مواجهة هذه الإجراءات فشملت البلاد حركة إضرابات عارمة حركها واقع العمال التعس، طالبت بإصدار تشريعات العمل التى تكفل تنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال وحماية حقوق العمال، ووضع حد لحركة الفصل الجماعى التى انتشرت فى كل القطاعات الاقتصادية تقريباً، وزيادة الأجور، وإنقاص ساعات العمل، والاعتراف القانونى بنقابات العمال.

وكانت البروليتاريا المصرية بشقيها؛ الريفى والحضرى من أبشع الطبقات الاجتماعية معاناة من الأزمة الاقتصادية التى تفجرت فى العالم الرأسمالى فى نهاية العشرينات وامتد أثارها إلى مصر. فقد أدت السياسة التى انتهجتها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة الاقتصادية إلى وقوع موجة من الغلاء الفاحش أثقلت كاهل المستهلكين؛ وخاصة الطبقات الفقيرة فى المجتمع. إذ أدت السياسة الجمركية التى فرضتها الحكومة فى فبراير ١٩٣٠ إلى رفع أسعار الكثير من السلع الضرورية، وحرمان المستهلك من الحصول على هذه السلع من الأسواق الخارجية بالأسعار الهابطة التى خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية. كما فتحت المجال أمام المنتجين والتجار المصريين – وخاصة فى ميدان السلع الاستهلاكية – لفرض الأسعار العالية والتلاعب بها بالتخزين والاحتكار الضار بالمستهلكين. وفى نفس الوقت ترتب على الأزمة الاقتصادية انخفاض فى معدلات الأجور، إذ يتضح من تقرير "هارولد بتلر" (خبير مكتب العمل الدولى) أن الأجر اليومى للعامل غير الفنى فى مارس ١٩٣٢ كان يتراوح بين ٧-١٢ قرشاً، بينما أجر العامل الفنى كان يتراوح بين ٢٠-٣٠ قرشا، وأجر العامل الحرفى بين ٦-٨ قروش يومياً، وبلغ أجر الحدث خمسة قروش فى الأسبوع.

أضف إلى ذلك تعرض عمال الصناعة والمرافق العامة للبطالة نتيجة الانكماش الاقتصادى الذى صاحب الأزمة، وما ترتب عليه من تخفيض حجم العمالة فى تلك المؤسسات.لذلك حفلت الثلاثينات بالإضرابات والشكاوى الجماعية من قطاعات واسعة ومتباينة من الطبقة العاملة بصورة تلقائية تفتقر إلى التنظيم، ودارت مطالبها حول إصدار تشريع العمل، ومواجهة آثار الأزمة الاقتصادية على الأسعار والأجور، والاعتراف القانونى بنقابات العمال، وضمان الحرية النقابية.ولقد واجهت البروليتاريا المصرية مصاعب جمة خلال الحرب العالمية الثانية؛ فالفلاحون فى الريف كانوا يعانون الكثير – على نحو ما رأينا – فعمال الزراعة لا يزيد أجر الواحد منهم عن قرشين أو ثلاثة قروش فى اليوم، ولا يحظون بفرصة عمل دائمة، وصغار مستأجرى الأراضى كانوا يعانون من ارتفاع قيمة الإيجارات الزراعية ارتفاعاً لا تبرره الاعتبارات الاقتصادية، بل إن حرية التعاقد على الإيجارات كانت مفقودة؛ نظراً لتضخم عدد سكان الريف والتنافس على التأجير، ولم يكن عمال الصناعة بالمدن أحسن حالاً من إخوانهم أهل الريف. حقيقة أن فرص العمل قد زادت أمامهم؛ بسبب كثرة المصانع وورش الإصلاح والصيانة، سواء منها المحلى أو التابع للقوات البريطانية، فانتعشت أحوال من كان يعمل منهم بالمؤسسات المتصلة بالمجهود الحربى التى اضطرت لتشغيل أكبر عدد من العمال للوفاء

بمتطلبات الحرب، فكان انتعاشاً استثنائياً ارتبط بالظروف الاستثنائية التى أوجدتها الحرب. وعندما انخفض الإنتاج الصناعى فى أواخر الحرب، بدأت البطالة تنتشر بين العمال انتشاراً كبيراً، وعاد العمال ينظمون حركتهم؛ للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه.

وهكذا تفاقمت المسألة الاجتماعية تفاقماً كبيراً، نتيجة سوء توزيع الثروات وغياب السياسات الاجتماعية. ولا أدل على ذلك من استمرار الهبوط فى متوسط الدخل القومى للفرد من ٩.٦ جنيه فى العام خلال الفترة ١٩٣٥-١٩٣٩ إلى ٩.٤ جنيه فى العام خلال سنوات الحرب العالمية الثانية على أساس الأسعار الثابتة أى الأسعار الحقيقية مع استبعاد عامل الارتفاع الملحوظ فى الأسعار. فإذا أمعنا النظر فى كيفية توزيع الدخل القومى لوجدنا ٦١% من هذا الدخل يذهب إلى الرأسماليين وكبار الملاك. فقد قدر الدخل القومى عام ١٩٥٤ بمبلغ ٥٠٢ ملايين جنيه، ذهب منه ما يزيد على ٣٠٨ ملايين جنيه على شكل إيجارات وأرباح وفوائد بينما نجد متوسط أجر العامل الزراعى فى العام لا يزيد على أربعة عشر جنيهاً وفق إحصاءات ١٩٥٠. فإذا أخذنا فى الاعتبار ارتفاع تكاليف المعيشة لكان الأجر الحقيقى للعامل الزراعى لا يتجاوز ثلاثة جنيهات فى العام، كما أن متوسط الأجر السنوى للعامل الصناعى لا يزيد على خمسة وثلاثين جنيها؛ أى ثمانية جنيهات أجراً حقيقياً فى العام الواحد .وهذه الأرقام وحدها لا تكفى للدلالة على تفاقم المسألة الاجتماعية، فقد قدرت مصلحة الإحصاء (عام ١٩٤٢) أن ما يلزم للأسرة المكونة من زوج وزوجة وأربعة أولاد لا يقل عن ٤٣٩ قرشاً فى الشهر طعاماً وكساءً وفق الأسعار الرسمية لا أسعار السوق السوداء التى كانت منتشرة فى ذلك الوقت. ومع هذا، فقد كان متوسط الأجر الشهرى للعامل فى عام ١٩٤٢ لا يتجاوز ٢٦٢ قرشاً فى الشهر؛ أى أن الأغلبية الساحقة للبروليتاريا فى المدن كانت تعيش دون الحد الأدنى للكفاءات بمقدار النصف تقريباً، أما البروليتاريا الريفية فكانت أسوأ حالاً. هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه الأرباح الموزعة فى الشركات المساهمة فى مصر من ٧.٥ مليون جنيه عام ١٩٤٢ إلى قرابة ٢٠ مليوناً فى عام ١٩٤٦، ذهب أغلبها إلى جيوب الرأسماليين الأجانب وشركائهم الصغار من المصريين، كما ارتفعت إيجارات الأراضى الزراعية من ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ٩٠ مليوناً عام ١٩٤٥ ذهب معظمها إلى جيوب كبار ملاك الأراضى الزراعية، فضلاً عما حققه هؤلاء من أرباح طائلة من وراء بيع المحاصيل التى أنتجتها أراضيهم التى كانت تزرع على الذمة.

وترجع تلك الصورة القاتمة التى كانت عليها المسألة الاجتماعية فى مصر – عندئذ – إلى غياب السياسات الاجتماعية، فأداة الحكم فى مصر كانت جهاز تسلط واستبداد، وليست جهاز خدمات وحماية لمصالح المواطنين جميعاً، والحكام – على اختلاف مراتبهم – كانوا من كبار الملاك الزراعيين الذين استفادوا من ظاهرة تركز ملكية أداة الإنتاج الزراعى (الأرض) فى أيدى القلة، وكان معظمهم ينتمى إلى تلك العائلات التى كونت ملكياتها نتيجة اكتساب الحظوة لدى الحكام فى القرن الماضى، وطورت ملكياتها من خلال الاستفادة من الظروف الاقتصادية المتاحة خلال القرن الحالى. وهم رغم توفر الوعى الطبقى لديهم – بصورة غريزية – إلا أنهم كانوا يفتقرون إلى الوعى الاجتماعى، وهى آفة لازمت البورجوازية المصرية على مر تاريخها، ووصمتها بالأنانية وقصر النظر وعدم القدرة على تبين موطن الخطر على مصالحها، بل وبقائها فى حالة ترك الحبل على الغارب للتناقضات الاجتماعية لتعصف بالاستقرار الاجتماعى، وتهدد النظام الذى استفادت منه تلك الطبقة المتسلطة كثيراً. ولو توفر لديها الوعى

الاجتماعى المفقود، لتبنت من السياسات الاجتماعية ما يخفف من وطأة المسألة الاجتماعية، ويضمن لها استمرار مصالحها.

ومن عجب أن سلطات الاحتلال البريطانى – وهى تتحمل جانباً كبيراً من مسئولية صياغة النظام الاقتصادى الذى استمر بصورة أو بأخرى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – كانت تعى تماماً خطورة استمرار ظاهرة سوء توزيع الثروات بين المصريين من زاوية سياسية محضة، فقد كانت تنظر بعين القلق إلى ما قد يترتب على استمرار تلك الظاهرة من قلاقل اجتماعية قد تتخذ طابع العمل السياسى المعادى للوجود البريطانى فى مصر. لذلك تبنت سياسة ترمى إلى توسيع نطاق الملكيات المتوسطة وتشجيعها وتثبيت الملكيات الصغيرة والحيلولة دون استمرار تفتتها، فحاولت أن توفر مصادر الائتمان لصغار ومتوسطى الملاك، وتدخلت بالتشريع فى محاولة حل مشكلة ديون الفلاحين بإصدار قانون الخمسة أفدنة فى عام ١٩١٣.

وإذا كانت تلك المحاولات قد باءت بالفشل، فإن ذلك يرجع إلى عدم المساس بالبنية الاقتصادية التى أفرزت الظاهرة المطلوب علاجها، فتحقيق النجاح لمثل هذه السياسة كان يقتضى فتح مجالات جديدة أمام كبار الملاك المصريين والأجانب لاستثمار أموالهم بعيداً عن الزراعة، وهو ما لم يفكر فيه الإنجليز فى ظل التبعية الاقتصادية، ونظام تقسيم العمل الدولى الذى جعل من مصر وحدة إنتاج القطن. وهكذا باءت محاولات الإنجليز لتبنى سياسة اجتماعية بالفشل لتناقضها مع البنية الاقتصادية التى ساهم الإنجليز بقسط كبير من إقامتها.

وفيما عدا تلك المحاولات التى تمت على يد الاحتلال البريطانى، لا نجد اهتماماً من جانب السلطات الحاكمة برسم سياسة اجتماعية تهدف إلى تخفيف أعباء الحياة عن عاتق الطبقات الفقيرة فى المجتمع، وبالتالى التخفيف من حدة التناقضات الاجتماعية، فَتُرِكَ الحبل على الغارب لرأس المال الزراعى والصناعى دون ضابط أو رابط، فإذا تدخلت الحكومة بالتشريع كان ذلك لمصلحة الأغنياء وحرصاً على مصالحهم، كما حدث بالنسبة لتدخل الحكومة لتنظيم تجارة القطن خلال الحربين العالميتين، والتى أنقذت كبار المزارعين من خسائر محققة كانت ستحل بهم لولا تدخل الحكومة لمصلحتهم.أما بالنسبة للفقراء، فلا تتحرك الحكومة إلا إذا احتدمت الأمور وهددت بالانفجار أو كادت، عندئذ تضع النظم التى تفتقر إلى القوة الرادعة التى تضمن تنفيذها لصالح الفقراء، مثلما حدث بالنسبة للأوامر العسكرية التى صدرت خلال الحرب العالمية الثانية، ووضعت حدوداً لإيجارات الأراضى الزراعية ولكنها لم تنص على عقاب الملاك الذين يخالفونها، فلم يلتزم بها أحد. ولعل لجان التوفيق والتحكيم التى شكلت عام ١٩١٩؛ لفض المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال تقدم نموذجاً آخر لاستهانة الحكومة بمصالح العمال واهتمامها بمصالح رأس المال، فلم تكن قرارات تلك اللجان ملزمة لأحد.كما أن القوانين العمالية التى صدرت فى أواخر الثلاثينات وفى الأربعينات تحت ضغط الحركة العمالية فيما يخص الأجور وساعات العمل وإصابات العمل والتأمين كانت مليئة بالثغرات التى سهلت لأصحاب الأعمال فرص التحايل عليها، كما أن الغرامات التى نصت عليها فى حالة عدم التزام أصحاب الأعمال بها كانت على درجة من التفاهة شجعت أصحاب الأعمال على خرقها.

وقد يتبادر إلى الأذهان أن السلطة الوطنية عاجزة عن التدخل بالتشريع لوضع السياسات الاجتماعية الواجبة؛ بسبب الامتيازات الأجنبية وضرورة تصديق الجمعية العمومية للمحاكم

المختلطة على التشريعات حتى تسرى على المؤسسات الأجنبية والملاك الأجانب ،وما أكثرهم، ولكن ذلك لم يكن وارداً عند صناع القرار فى مصر، فهناك سياسات كان يمكن رسمها دون المساس بمصالح الأجانب، ودون حاجة للمرور عبر المحاذير التى تمثلها الامتيازات الأجنبية مثل : تحسين مياه الشرب فى الريف، ونشر التعليم الأساسى، والعناية الصحية بالمواطنين، والعمل على حل مشكلة الإسكان للعمال، وكلها مطالب رفعتها فصائل مختلفة داخل الحركة السياسية، ونادت بها أقلام الكتاب الذين كانوا ينشدون الأصلح، ورغم ذلك لم تجد صدى عند الحكومة.ومن يتتبع المناقشات التى دارت فى المؤتمر الزراعى الثالث المنعقد بالقاهرة (مارس أبريل ١٩٤٩) يدرك مدى غياب الوعى الاجتماعى عند النخبة الحاكمة باعتبارها الممثل لمصالح البورجوازية المصرية. ففى محاضرة ألقاها حامد جودة بك - رئيس مجلس النواب السعدى - أمام المؤتمر، طالب كبار الملاك بتحسين أحوال عمال الزراعة بإقامة مساكن صحية لهم كتلك التى يعنون بإقامتها لمواشيهم، وأن يهتموا بعلاج الفلاح إذا مرض كما يهتمون بعلاج مواشيهم إذا أصابها المرض، وطرح نفس الأفكار فى مجلس النواب فلم يلق أذناً صاغية، بل كان عرضة للنقد من جانب بعض الصحف الحزبية بدعوى الترويج لمبادئ هدامة.ونظرة إلى المناقشات التى دارت بالبرلمان أثناء نظر قانون التعليم الأول فى مايو ١٩٣٣؛ حيث اعتبر بعض النواب أن تعليم أولاد الفقراء "خطر اجتماعى هائل لا يمكن تصور مداه، لأن ذلك لن يؤدى إلى زيادة عدد المتعلمين العاطلين، بل يؤدى إلى ثورات نفسية"، وطالب بأن يقتصر التعليم على أبناء المؤسرين من أهل الريف، وعبر نائب آخر عن خشيته من أن يفسد التعليم أبناء الفلاحين، ويجعلهم يعتادون حياة المدينة، ويخرجون إلى حقولهم بالبلاطى والأحذية، ويركبون الدراجات، ويتطلعون إلى ركوب السيارات.وعندما طُرح قانون التعليم الإلزامى للمناقشة بالبرلمان (١٩٣٧-١٩٣٨) تجدد الحديث حول الخشية من إفساد التعليم للفلاح، وعدم جدوى تعليم أبناء الفلاح الجغرافيا والتاريخ بل يجب أن يتعلموا شيئاً عن أدوات الزراعة ودودة القطن وكيفية مقاومتها. وأبدى أحد النواب مخاوفه من أن يجد الفلاحين وقد "ارتدوا جلاليب مكوية أو طواقى بالأجور وأحذية ملونة" حتى لا يحول "أصحاب الجلاليب الزرقاء إلى أصحاب جلاليب مكوية".

وتكشف تلك المناقشات عن مدى غياب الوعى الاجتماعى عند كبار الملاك المصريين الذى جعلهم يرون إبقاء الطبقات الفقيرة تعيش فى فقر وجهل ومرض أضمن لمصالحها، وبالتالى وقفت ضد كل علاج يطرح لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية من خلال وضع مسكنات لها، فضلاً عن التفكير فى الحلول الجذرية.لذلك شهدت الحقبة الواقعة بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ بعض مظاهر الرفض الاجتماعى من جانب الطبقات المسحوقة، وإذا كان الفلاحون قد جبلوا على الصبر وتحمل المشاق، فإن ضغوط الحياة كانت تدفعهم إلى التمرد على واقعهم الاجتماعى السيئ فى صورة هبات تلقائية غير منظمة، سرعان ما يتم القضاء عليها وإنزال العقوبات الشديدة بالمشاركين فيها دون الاهتمام بحل المشكلات التى قادت إلى تلك الحوادث. ولعل افتقار الفلاحين إلى القيادات السياسية الواعية، وإلى الخبرة بالنضال الجماعى والتنظيم، وغياب الوعى الطبقى بينهم، يشكل الأسباب الجوهرية لفشل الفلاحين فى تنظيم حركة للدفاع عن مصالحهم فى مواجهة كبار الملاك، وهى أسباب يرجع إليها أيضاً فشل الهبات التى قام بها الفلاحون فى الريف المصرى هنا وهناك كلما اشتدت وطأة التنظيم الاجتماعى وضاقت سبل العيش أمامهم .غير أن الطبقة العاملة كانت أكثر قدرة على التنظيم، وأكثر خبرة بأساليب

النضال الجماعى من الفلاحين، وإن كانوا يفتقرون إلى التنظيم الجيد والقيادة القادرة الواعية دائماً والوعى الطبقى - أحياناً - قياساً بأبناء طبقتهم فى المجتمعات الرأسمالية الأوروبية، إلا أنهم كانوا أحسن حالاً من الفلاحين من حيث؛ التنظيم والحركة. بل كان استمرار تدفق أعداد كبيرة من الفلاحين – المهاجرين إلى المدن – بين صفوف الطبقة العاملة منذ الثلاثينات يشكل عامل ضعف يحد من فاعلية الحركة العمالية، ويقلل من قدراتها النضالية.وقد اتخذ الرفض الاجتماعى عند العمال مظاهر شتى من بينها : تنظيم الإضرابات وحركات الاحتجاج، واحتلال المصانع، وتحطيم الآلات. وكانت تلك المظاهر تتخذ شكل الظاهرة المستمرة فى أوقات الأزمات الاقتصادية الخانقة مثل : مطلع العشرينات عندما سرحت المصانع آلاف العمال بالإسكندرية والقاهرة ومدن قناة السويس، وأنقصت الأجور، فهب العمل بزعامة اتحادهم العام الذى استطاع أن ينظم حركة إضرابات عامة فى المراكز الصناعية الهامة، واحتل العمال المصانع حتى تجاب مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية، كذلك نظمت موجة عارمة من الإضرابات فى الثلاثينات خلال أزمة الكساد العالمى الكبير شملت المراكز الصناعية الهامة فى مصر، واتسمت بطابع العنف من جانب العمال وأصحاب الأعمال، وهى الحركة التى انفصلت خلال الحرب العالمية الثانية، وصدر تحت ضغطها قانون الاعتراف بالنقابات وقوانين عقد العمل الفردى، والتعويض عن إصابات العمل التى صدرت خلال الحرب.ولا يعنى ذلك أن ظاهرة الرفض الاجتماعى من جانب العمال كانت تقابلها السلطات بالاستجابة التامة لمطالبهم وتقديم التنازلات لهم، فقد كانت الحركة العمالية تواجه بمختلف أساليب القمع، ابتداء من حظر الاجتماعات وانتهاء بفض المظاهرات والإضرابات بإطلاق الرصاص على العمال، مروراً بإلقاء القادة النقابيين فى غياهب السجون، وفصلهم من أعمالهم، وتشريدهم وتطبيق قانون المشبوهين عليهم، ومحاولة استئناس حركتهم بإخضاعها لسيطرة البورجوازية.

ولم يأت الإحساس بخطورة المسألة الاجتماعية وبضرورة البحث عن حلول لها من جانب أحزاب النخبة الاجتماعية الحاكمة، وإنما جاء ذلك الإحساس من جانب بعض الهيئات السياسية ذات الطابع الايديولوجى التى ظهرت خلال الفترة وطرحت أفكارها دون أن تلعب دوراً فى الهيئات المهيمنة على صنع القرار عندئذ.وكان "الحزب الاشتراكى المصرى" فى طليعة تلك الهيئات السياسية التى اهتمت بالمسألة الاجتماعية، وضمن برنامجه الذى أعلن فى أغسطس ١٩٢١ – تصوراً لحلها؛ فنص البرنامج على أن الحزب يعمل على "استغلال جماعة لأخرى، والقضاء على التفرقة بين الطبقات فى الحقوق الطبيعية، وإخماد استبداد المستغلين والمضاربين، والسعى إلى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية الآتية :

١- توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج العامة لمجموع الأمة.

٢-التوزيع العادل للثروات على العاملين طبقاً لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية.

٣-إخماد المزاحمة الرأسمالية.

٤-اعتبار التعليم حقاً شائعاً لجميع أفراد الأمة نساء ورجالاً بجعله مجانياً ملزماً.

٥- العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات فى حالة العجز عن العمل والبطالة.

٦-العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة.وقد قدم هذا البرنامج أول فكر مصرى لحل المسألة الاجتماعية يتسم بالروح التقدمية، وإن افتقر إلى تحديد وسائل تحقيقه تحديداً دقيقاً، فيما عدا النص على أنه سيعمل على تحقيق مبادئه؛ فالصراع الحزبى والدعوة السلمية مستعيناً على ذلك بإنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة، ونقابات الإنتاج والاستهلاك، والإصلاح التشريعى عن طريق البرلمان، وبث الدعاية بطريق النشر والخطابة.

وجاءت المساهمة الثانية فى تقديم حلول لجوانب من المسألة الاجتماعية على يد "حزب العمال المصرى" الذى ضمن برنامجه الصادر فى سبتمبر ١٩٣١ النص على استصدار تشريع للعمال على أحدث المبادئ العصرية يشترك العمال فى وضعه، ويكفل حرية تأليف النقابات والاعتراف بها، وتحسين أجور العمال، وتحديد ساعات العمل، ومجانية العلاج، والتأمين ضد الحوادث والمرض والتقاعد والبطالة. كما نصت مبادئ الحزب على أنه يعمل على جعل التعليم الابتدائى مجانياً الزامياً لجميع المصريين من الجنسين، وزيادة نسبة المجانية فى التعليم الثانوى والعالى لأبناء الطبقة العاملة، وإلزام الحكومة والشركات بتأسيس مساكن صحية للعمال، وتشجيع الحركة التعاونية.

وقد نظر "حزب العمال المصرى" إلى المسألة الاجتماعية من زاوية عمال الصناعة والخدمات، وأغفل أمر عمال الزراعة إغفالاً تاماً، كما أسقط من اعتباره جوهر المشكلة المتمثل فى سوء توزيع الثروات، فلم يشر إليها من قريب أو بعيد، وهو موقف متكرر عند كل الهيئات السياسية البورجوازية التى أولت المسألة الاجتماعية جانباً من اهتمامها.ونجد نفس الموقف عند "جمعية مصر الفتاة" التى تناول برنامجها الصادر عام ١٩٣٣ تحقيق العدالة الاجتماعية من زاوية الاهتمام بالفلاح والعمل على محو أميته وتقديم الخدمات الصحية له، وإقامة مساكن صحية مزودة بمياه الشرب النقية ومضاءة بالكهرباء لسكنى الفلاحين، تنظيم التأمين الاجتماعى لكل الأفراد فى الأمة، وتهيئة فرص العمل لجميع الأفراد.

وبذلك أغفلت الجمعية جوهر المسألة الاجتماعية، وهو التفاوت الكبير فى الثروات، وسوء توزيعها، واشتداد وطأة الفقر على غالبية المصريين، وراحت تقدم من خزانة أفكارها بعض المسكنات لمظاهر المسألة الاجتماعية من منطلق مفهوم محدود للعدالة الاجتماعية.ولم يكن "حزب الفلاح" أبعد نظرا من "مصر الفتاة" ، فأغفل بدوره جوهر المسألة الاجتماعية، وضمن برنامجه – الصادر فى ديسمبر ١٩٣٨ – تصوراً لحلول تتعلق ببعض ظواهر تلك المسألة دون بلوغ جوهرها، فنص على محاربة الأمية بين صفوف الفلاحين، والنهوض بمستواهم الاجتماعى، وتنظيم مساكن لهم، وتوفير مياه الشرب الصحية لهم، والقضاء على الأمراض المنتشرة بينهم؛ بنشر الوعى الصحى، وتعميم المستشفيات القروية، ومحاربة هجرة الملاك وصغار الفلاحين للقرى. كما نص على محاربة الفقر والجوع والبؤس والبطالة بين صفوف الفلاحين، وذلك عن طريق تحديد العلاقات الإنتاجية فى شكل قانون للإيجارات والأجور، وتعويض الفلاحين عن إصابات العمل، ومكافآتهم فى نهاية الخدمة وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة، ووضع نظام لفض المنازعات بينهم وبين أصحاب الأملاك، وتعميم وسائل التأمين الاجتماعى منهم، وتوسيع نطاق الملكيات الصغيرة، ونطاق التسليف الزراعى وتبسيط إجراءاته، وتعميم الجمعيات التعاونية بالقرى واستغلال الأراضى البور وتوزيعها على الفلاحين.

وحرص الحزب على تأكيد أن الإصلاح الذى يرمى إليه "يجب أن يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه، ولا يتعارض مع مصلحة المالك"؛ بمعنى الوصول إلى حل وسط للمشاكل القائمة بين الطرفين دون أن يؤدى ذلك إلى تحميل المالك أعباء ذات مال، وهو أمر صعب التحقيق .وجاءت أفكار "جماعة النهضة القومية" خلال الفترة من ١٩٤٤-١٩٤٦؛ لتقدم حلاً متصوراً للمسألة الاجتماعية من منظور ليبرالى، ومن منطلق الوعى الاجتماعى الذى توفر لدى النخبة التى كونت تلك الجماعة. فطالبت الجماعة برفع مستوى الفلاح بنشر الملكية الصغيرة والمحافظة عليها، وتقييد الملكية الكبيرة، وتنظيم الإيجارات الزراعية، ودعم الحركة التعاونية فى الإنتاج والاستهلاك، وحماية العمل الزراعى والصناعى بالتوسع فى تشريعات التأمين الاجتماعى، وتحديد أجور تكفل للعمال حياة مقبولة؛ وذلك كله بغرض إقامة توزان اجتماعى يحقق قدراً من الاستقرار الاجتماعى، وهو توازن لا يتم إلا إذا قدمت الشرائح العليا من البورجوازية تنازلاً – ولو جزئياً – عن بعض امتيازاتها، ولكن الجماعة ركزت على دور الدولة فى تحقيق الإصلاح الاجتماعى المنشود، ولم تشأ أن تلزم البورجوازية المصرية بتقديم التضحيات.

وساهم الماركسيون – على اختلاف تنظيماتهم – فى تقديم الأفكار التى طالبت بالإصلاح الزراعى وتأميم الاحتكارات الرأسمالية، وتوسيع دائرة تشريع العمل ليشمل الفلاحين، وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية للطبقات الكادحة، وتحرير الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية، مع بعض التفاوت فى الطرح والتحليل للمسألة الاجتماعية.ولكن كل تلك الأفكار الإصلاحية على اختلاف توجهاتها ومنطلقاتها إنما كانت تدق أجراس الخطر، وتحاول أن تنبه الأذهان إلى صعوبة استمرار الخلل الناجم عن التطور الاجتماعى منذ الحرب العالمية الأولى دون حل، وتحذر من ثورة اجتماعية لا تبقى ولا تذر. ولكن كل تلك الدعوات ظلت صرخة فى واد؛ لافتقار النخبة السياسية الحاكمة من البورجوازية المصرية إلى الوعى الاجتماعى، وإغراقها فى الأنانية ومعاناتها قصر النظر السياسى، وكان تفاقم المسألة الاجتماعية خطوة واسعة على الطريق إلى ثورة يوليو ١٩٥٢ .ثالثاً: جماعات الرفض السياسى :واكب نشاط الأحزاب السياسية الليبرالية التى شاركت فى الحياة النيابية والسلطة فى ظل دستور ١٩٢٣، ظهور ثلاث من الحركات السياسية ذات التوجهات الايديولوجية لعبت أدواراً متفاوتة على الساحة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وظلت اثنتان منها تمارسان نشاطا متباينا فى الحجم والتأثير بعد الثورة، وأن كان ذلك خارج إطار الشرعية السياسية.

ويرجع ظهور تلك الحركات إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، ويأتى فى مقدمة العوامل الداخلية الشعور بالإحباط الذى عانى منه شباب ثورة ١٩١٩، فبعد كل ما قدموه من تضحيات وشهداء من أجل تحقيق الاستقلال التام، جاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ليسلب الاستقلال مضمونه الحقيقى بالإبقاء على جيش الاحتلال البريطانى فى مصر. وبالتحفظات الأربعة الشهيرة التى لم تغير شيئاً من جوهر الهيمنة البريطانية على مصر. كما أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى عاشته مصر خلال الحرب الأولى وكان وراء انفجار ثورة الجماهير المصرية عام ١٩١٩، بعد ما بلغت معاناة العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة حدا يفوق طاقاتها على التحمل، هذا الواقع الاقتصادى والاجتماعى لم يتغير بعد الثورة. فقد استحكمت - على نحو ما رأينا- حلقات الأزمة الاجتماعية : فالفوارق شاسعة بين الملاك والمعدمين،

والبطالة تعض بأنيابها جيشاً جراراً من العمال العاطلين، وظروف العمل وشروطه بلغت درجة كبيرة من التدنى فى غيبة التشريعات التى تحفظ للعمل حقوقهم، وتعترف لهم بحق التنظيم النقابى والسياسات الاجتماعية مصطلح مجهول فى السياسة المصرية، وشباك التبعية الاقتصادية تنصب بأحكام حول مصر، فيمتص الأجانب خيرات البلاد، ويعيشون فيها فى وضع ممتاز، بينما ظل المصريون غرباء فى بلادهم. فالاستقلال المنشود كان سراباً متبدداً على موائد المفاوضات، والعدل الاجتماعى كان حلماً بعيد المنال. ومن ثم شغل الشباب المصرى المتعلم من أبناء البورجوازية الصغيرة – على وجه الخصوص – بمستقبل بلاده، انطلاقاً من رفض النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣، وراح يبحث لبلاده عن طريق للنهضة، فتعددت اجتهاداته فى الاختيار بين نماذج مختلفة أفرزتها توجهات أيديولوجية متباينة بعضها يضرب بجذوره فى تراث الماضى الإسلامى، وبعضها الآخر يستلهم بعض النماذج التى عرفت طريقها إلى التطبيق فى الغرب. ورغم اختلاف توجهات كل جماعة من أبناء ذلك الجيل من شباب مصر، فقد اتفقوا جميعاً على رفض ما أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ من نتائج سياسية واجتماعية، وسعوا للبحث عن بديل للنظام السياسى الذى وضع أسسه دستور ١٩٢٣، وخاصة أن قيادة العمل السياسى - الوفد وغيره من الأحزاب- أغفلت وضع تصور لمشروع نهضوى فى برامجها، واكتفت بالتركيز على استكمال الاستقلال السياسى عن طريق التفاوض.أما العوامل الخارجية التى هيأت المناخ الملائم لظهور الحركات السياسية ذات التوجهات الايديولوجية فى مصر، فتتمثل فى متغيرات الحرب العالمية الأولى فى الدائرة القريبة – نسبياً – من مصر. وتأتى ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا فى مقدمة تلك المتغيرات التى كان لها صداها فى مصر، فانكبت نخبة من الشباب المصرى على دراسة الفكر الاشتراكى بغية التعرف عليه، فى محاولة للبحث عن علاج لما تعانيه مصر من أمراض اجتماعية، وساهموا – فيما بعد – فى تأسيس "الحزب الاشتراكى المصرى".وتمثل التغير الثانى فى استيلاء الفاشيين على السلطة فى إيطاليا عام ١٩٢٢، وما ترتب على ذلك من علو المد الفاشى فى أوروبا ومناطق أخرى من العالم حتى بلغ ذروته بوصول النازيين إلى السلطة فى ألمانيا عام ١٩٣٣. فجلب التطرف القومى الذى تميزت به الفاشية لب فريق من الشباب المصرى الذى أعجب مما حققته الفاشية من إنجازات اقتصادية براقة، وما صاحب تنظيمها الحزبى من ميليشيات شبه عسكرية، فأقاموا تنظيماً سياسياً استلهم أفكار الفاشية وممارستها السياسية.أما التغير الثالث، فتمثل فى إلغاء الخلافة الإسلامية على يد كمال أتاتورك عام ١٩٢٤، وما تمخض عنه من نتائج – فى العالم الإسلامى عامة ومصر خاصة – تأرجحت بين مشاعر الجزع والدعوة إلى أحياء الخلافة عند البعض، ومشاعر الارتياح والدعوة إلى العلمانية عند البعض الآخر، وما ترتب على ذلك من ردود أفعال من جانب فريق من الشباب رأى السلامة فى التمسك بالتراث وصياغة النظام الاجتماعى على هديه.ونتيجة تفاعل العوامل الداخلية والخارجية مع بعضها البعض، ظهرت تباعاً حركات ثلاث هى : الحركة الاشتراكية، والإخوان المسلمين، ثم مصر الفتاة، على يد شباب البورجوازية الوطنية الصغيرة، اتخذت قواعدها بين صفوف تلك الشريحة الاجتماعية (مع بعض الاستثناءات بالنسبة للحركة الاشتراكية على وجه الخصوص).

ولا يتسع المقام هنا لرصد إطار كل حركة من تلك الحركات من حيث التوجهات الإيديولوجية والبرامج السياسية التى طرحتها، وبناؤها التنظيمى، ودورها على الساحة السياسية، اكتفاء بإلقاء نظرة عامة على السمات الرئيسية لها.فقد اتفقت الحركات الثلاث فى استنادها إلى أبناء

البورجوازية الصغيرة بالدرجة الأولى؛ وخاصة شباب تلك الشريحة الاجتماعية من الطلاب والمثقفين والمهنيين والتجار ومتوسطى الملاك. وجاء انتماء بعض أفراد البورجوازية الكبيرة إلى تلك الحركات استثناء، كما كان انتماء الطبقة العاملة إليها لا يتجاوز أفراد قلائل، وحتى الجماعات الماركسية كان وجود العمال فى تنظيماتها محدوداً مقارنةً بالوجود المكثف لأبناء البورجوازية الصغيرة.وتجاوزت الحركات الايديولوجية الثلاث الإطار الضيق للعمل السياسى كما حددته الأحزاب الليبرالية، وهو التركيز على استكمال الاستقلال الوطنى بأسلوب التفاوض، وإهمال المسألة الاجتماعية. فحاولت تلك الحركات التماس مشروع نهضوى يرتكز على التحرر الوطنى، ويتجاوز الإطار الضيق للعمل السياسى فى ظل الوفد والأحزاب التقليدية الأخرى، ومن ثم كان موقفها موقف الرفض لتلك الأحزاب ولأسلوب عملها، وعدم الرضا بما أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ من نتائج لا تخدم مصالح الجماهير الشعبية التى كان أبناء البورجوازية الصغيرة يعبرون عنها.

ونظرة إلى بداية تلك الحركات تؤكد لنا ذلك، فالحركة الاشتراكية تبدأ مع بداية الأخذ بمبدأ التفاوض ومع بداية أولى حلقاته؛ تعبيراً عن رفض أسلوب نخبة البورجوازية المصرية فى معالجة القضية الوطنية، وطرحاً لمشروع سياسي بديل أبعد مدى وأكثر مراعاة للواقع المصرى، وحركة الإخوان المسلمين تبدأ مع اختفاء الخلافة الإسلامية واختفاء شخصية سعد زغلول الكارزمية؛ لتبحث عن صيغة لإحياء الخلافة وإقامة حكومة إسلامية، ولتقدم بديلا دينياً إسلامياً للتجربة الليبرالية الوليدة فى محاولة لتقويض أسسها العلمانية بغض النظر عن مدى نجاحها أو فشلها فى طرح الإطار الجديد. وحركة "مصر الفتاة" تبدأ مع كبوة التجربة الليبرالية فى إطار الأزمة الاقتصادية العالمية التى طحنت الطبقات الكادحة طحناً؛ وخاصة العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة.وإذا كانت الحركات الثلاث قد اتفقت جميعا فى عدم تمثلها للأطر المرجعية التى استمدت منها أفكارها، وعدم توصلها إلى صيغة رصينة لمشروع نهضوى يتلاءم مع الواقع المصرى الاقتصادى والاجتماعى، فمرد ذلك إلى أن قادتها كانوا شبابا بلغوا الحلم وشيكا، ولم تتوافر لديهم الخبرات النظرية والتنظيمية الضرورية لإقامة مثل هذه الحركات على أسس قومية، واستلهموا أيديولوجيات أفرزتها ظروف مجتمعات يختلف واقعها عن واقع المجتمع المصرى، فُتنوا بها دون دراسة كافية، ومن ثم كان التناقض والغموض الذى حفلت به برامجها. وحتى أولئك الذين استلهموا التراث الإسلامى لم يسلموا من ذلك، فعاشوا عالة على الأفكار السلفية المطروحة من قبل فى ظروف تباينت عن ظروف المجتمع المصرى عندئذ تبايناً تاماً، فكانوا بذلك يسيرون عكس حركة المجتمع.وقد لعبت تلك الحركات التى انطلقت من رفض النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣ – على اختلاف توجهاتها – دوراً هاماً فى صياغة الأفكار والمبادئ الأساسية التى نادت بها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعملت على تطبيقها، نتيجة ما قدمته تلك الحركات للتراث السياسى المصرى من مساهمات فكرية كان لها أثرها فى صياغة أفكار جيل الشباب الذى بدأ وعيه السياسى يكتمل فى أواخر الثلاثينات، جيل صناع ثورة يوليو ١٩٥٢.وهكذا حددت التطورات التى شهدتها مصر فى أعقاب مارس ١٩١٩ معالم الطريق إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فقد بلغت أزمة النظام السياسى ذروتها عندما عجز عن تحقيق الأهداف الوطنية التى تطلعت إليها الجماهير المصرية عندما خرجت ثائرة على الاحتلال الأجنبى والظلم الاجتماعى معا، فظل للإنجليز وجود عسكرى فى مصر، وهيمنة على مقدراتها السياسية، وظلت الديمقراطية الاجتماعية حلماً بعيد

المنال عندما تركت المسألة الاجتماعية تتفاقم. وبات واضحاً أن النخبة السياسية الحاكمة غير مهيأة تماماً لإعادة صياغة الواقع المصرى فى إطار مشروع نهضوى وطنى يحقق أمل الجماهير فى التحرر الوطنى والعدل الاجتماعى، وهو ما دارت حوله اجتهادات بعض دعاة الإصلاح وحركات الرفض السياسى حتى قدم الجيش المصرى الطليعة الثورية من الضباط الأحرار التى أطاحت بالنظام السياسى الذى صاغه دستور ١٩٢٣، ليحل محله نظام سياسى جديد سعى لتحقيق أمل الجماهير المصرية فى التحرر الوطنى والعدل الاجتماعى فى مواجهة أعتى التحديات على الصعيدين الداخلى والخارجى .

دراسات في الحقبة الناصرية (٢)

الوضع الدولى فيما بين ١٩٤٥ــ ١٩٥٢

أ.د. مصطفى علوى سيف

نحاول هنا تحديد ملامح الوضع الدولى السائد قبيل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ومن ثم إثارة التساؤلات عما إذا كان لذلك الوضع الدولى تأثير على قيام الثورة فى مصر فى ١٩٥٢، أو حتى علاقة بها، وما إذا كان ذلك الوضع الدولى قد أثر فى صياغة مبادئ الثورة وجدول أعمالها السياسى.ولعل السؤال الأول الذى يثور فى الذهن يتعلق بتحديد النطاق الزمنى للفترة التى يجب دراسة ملامح الوضع الدولى فيها. ولعل الإجابة عن مثل ذلك السؤال تتحدد بأحداث دولية كبرى رسمت ملامح ذلك الوضع، أو بقراءتنا للعلاقة بين تلك الأحداث من ناحية، والتطور السياسى للمجتمع المصرى الذى انتهى إلى قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢، من ناحية أخرى .

وعلى مستوى الأحداث الدولية الكبرى يبرز قيام الحرب العالمية الثانية كحدث أكبر فى الفترة السابقة على قيام الثورة، وإن كان هذا الحدث – على ضخامته وعمق تأثيره – غير منبت الصلة بسلسلة من الأحداث التى سبقته وربما قادت إليه، وذلك من قبيل الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من تسويات دولية هدفت إلى إذلال المانيا، ومن ثم ظهور النازية كرد فعل وطنى متطرف على محاولة الإذلال الواقعة على ألمانيا من جانب الحلفاء المنتصرين، وفى الوقت ذاته قيام ثم سقوط عصبة الأمم، ولا يمكن إغفال الكساد العالمى العظيم الذى أصاب اقتصادات العالم فى ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ .

وعلى مستوى قراءتنا للعلاقة بين هذه الأحداث والتطور السياسى المصرى يبرز على نحو خاص الوجود والنفوذ البريطانى القوى فى مصر سواء فى ظل صيغة الحماية من ١٩١٤ – ١٩٢٢، أو فى ظل صيغة الاستقلال الشكلى أو المنقوص منذ ١٩٢٢. ومن هنا فإن مكانة بريطانيا فى النظام الدولى فى تلك المرحلة وطبيعة علاقات التحالف التى ربطتها مع قوى دولية معينة وعلاقات الصراع التى ربطتها بألمانيا – وبخاصة ألمانيا النازية – والصعود التدريجى لمكانة الولايات المتحدة فى هيكل علاقات القوة بالنظام الدولى فى ذات المرحلة، كانت من أهم ملامح التطور فى ذلك النظام التى انعكست على تطور مصر السياسى الداخلى آنذاك.لقد كان استمرار الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر، وبخاصة فى منطقة القناة، وبصرف النظر عن استقلال مصر الشكلى، فضلاً عن التحالف القائم بين الاستعمار وقوى الاستغلال فى داخل مصر، والوجود البريطانى المباشر والقوى فى فلسطين والسياسات التى اتبعت فى تمكين حركة الهجرة اليهودية إليها، ومن ثم تمكين اليهود من بناء مؤسسات الدولة قبل الإعلان عنها، بالإضافة إلى سياسات بريطانيا والولايات المتحدة ومواقفها من مسألة تقسيم فلسطين فى ١٩٤٧، ثم الاعتراف بدولة إسرائيل فور قيامها فى ١٩٤٨، وما حدث فى حرب فلسطين وأثنائها، كل ذلك لعب دوراً مهماً فى الإعداد للثورة وربما التعجيل بقيامها. ومع أن التفاعل بين تطورات الوضع الدولى – وبخاصة الوجود الاستعمارى على أرض مصر ومعظم الوطن

العربى – وبين تطورات الوضع السياسى الداخلى، وبخاصة فى رفضه لذلك الوجود وسعيه إلى وضع نهاية له، قد يعود بنا فى تحديد الفترة الزمنية التى يلزم دراستها إلى عام ١٨٨٢ الذى بدأ فيه الاحتلال البريطانى لمصر أو عام ١٩١٤، وهو العام الذى أعلنت فيه الحماية البريطانية على مصر، أو عام ١٩١٩ وهو عام الثورة الشعبية ضد الاحتلال والقصر التى قادها سعد زغلول، أو عام ١٩٢٢ وهو العام الذى أعلن فيه عن انتهاء الحماية البريطانية وحصول مصر على استقلالها، ومع أن فكر الثورة أو رؤيتها السياسية تحددت بتأثير من هذه الأحداث والتطورات كافة كما يعبر عن ذلك الميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢، فإنه لا شك أن عام ١٩٤٥ يظل أهم تاريخ فى تطور الوضع الدولى المؤثر على صياغة التطور السياسى لمصر وغيرها من بلاد العالم الثالث .

ذلك أن الحرب العالمية الثانية التى انتهت فى ذلك العام قد خلقت عالماً جديداً انتهى فيه عصر الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية الكبرى، وظهر على قمته قوتان جديدتان إحداهما غير أوروبية وهى الولايات المتحدة، وثانيتهما نصف أوروبية وهى الاتحاد السوفيتى، وكلتاهما لم تتورطا فى علاقات استعمارية احتلالية من قبل، كما أن عام ١٩٤٥ شهد قيام الأمم المتحدة كتنظيم دولى عالمى يفسح مكاناً أكبر لتطلعات شعوب العالم الثالث فى الحرية والاستقلال وتقرير المصير.

ومن ناحية أخرى ترافق مع هذه التطورات العالمية التى نتجت عن انتهاء الحرب العالمية الثانية تطور للأوضاع داخل فلسطين فى اتجاه التقسيم ثم الإعلان عن قيام الدولة الإسرائيلية على جزء من أرضها. ونحسب أن هذا وذاك كان قد ألقى بظلاله قويةً على الحركة الوطنية المصرية بما أدى إلى قيام الثورة فى ١٩٥٢، وإلى صياغة برنامجها للعمل الوطنى على نحو محدد. ومن ثم فإن عام ١٩٤٥ يظل علامة فارقة فى سياق التطور السياسى الدولى وكذلك فى سياق التطور السياسى الإقليمى فى العالم العربى وفى مصر، ولذا فإن هذه الورقة تركز على متابعة لملامح الوضع الدولى فيما بين ١٩٤٥ و١٩٥٢.هل ساعد الوضع الدولى بعد ١٩٤٥ على خلق مناخ مناسب لقيام الثورة؟انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار معسكر دول الحلفاء على معسكر دول المحور. ولكن ثلاثاً من دول الحلفاء المنتصرة خرجت من الحرب بخسائر بشرية واقتصادية فادحة، ولم يستثن من ذلك سوى الولايات المتحدة التى لم تقع معارك تلك الحرب على أرضها. وإذا كان الاتحاد السوفيتى قد خرج من هذه الحرب منهكاً بشرياً واقتصادياً فإن وجوده العسكرى خارج أرضه فى شرق أوروبا وحتى الخط الفاصل بين دولتى ألمانيا قد فرض واقعاً دولياً جديداً حظى فيه بوضع الدولة العظمى الثانية بعد الولايات المتحدة .
أما بريطانيا – وبدرجة أكبر فرنسا – فقد خرجتا من الحرب رغم النصر السياسى، منهكتين بشرياً ومدمرتين اقتصادياً، وكان ذلك إيذاناً ببدء عصر انتهاء القوى أو الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية وظهور قوى دولية عظمى بديلة هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وهى قوى توصف بأنها بالأساس غير استعمارية لعدم تورطها فى الماضى الاستعمارى الاحتلالى التقليدى الذى انغمست فيه بقوة كل من بريطانيا وفرنسا. وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وفرنسا والصين قد احتلت المقاعد الدائمة الخمسة فى عضوية مجلس الأمن، ومن ثم أضحت منذ ١٩٤٥ تمثل قيادة المنظومة الدولية رسمياً، فإن ثلاثاً من هذه الدول لم يكن ذو تأثير كبير على التطور السياسى فى مصر. فالصين كانت بعيدة

عن المنطقة وظلت قوة إقليمية وليست عالمية، فضلاً عن أن الصراع داخلها استمر منتهياً فى ١٩٤٩ بانتصار الثورة التى قادها "ماوتسى تونج"، ثم امتد الصراع بين الصين الشعبية وتايوان - منذ ذلك التاريخ - وهو ما جعل قدرة الصين على التأثير فى الأوضاع فى مصر قبل ١٩٥٢ قدرة جد محدودة، أو حتى غائبة.أما الاتحاد السوفيتى فقد ظل انشغاله فى عهد ستالين محصوراً فى منطقة شرق أوروبا ومنطقة شرق آسيا؛ وبخاصة منذ اندلاع الحرب الكورية فى ١٩٥٠؛ أى أن اهتمامه بالمنطقة العربية كان محدوداً فى ظل قائمة أولويات السياسة السوفيتية لمرحلة ما بعد الحرب الثانية. وكان الاهتمام السوفيتى بمصر محصوراً فى نطاق الانشغال بما كان يطرح عليها آنذاك من أفكار ومشاريع غربية " للدفاع عن الشرق الأوسط "؛ وذلك لارتباط تلك المشاريع المباشر بخطط الولايات المتحدة الرامية إلى حصر النفوذ الشيوعى، واحتواء الاتحاد السوفيتى، ومنع امتداد نفوذه إلى منطقة الشرق الأوسط. وكان طبيعياً أن يؤيد الاتحاد السوفيتى معارضة مصر لتلك المشاريع كما كان طبيعياً أن يحظى قرار حكومة مصطفى النحاس فى أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية الحكم الثنائى للسودان لعام ١٨٩٩ من جانب واحد بالتأييد السوفيتى، وحظى هذا الموقف السوفيتى بترحيب وتأييد من جانب بعض القوى الوطنية الراديكالية فى مصر وبخاصة مصر الفتاة .

ولا نظن أن مجمل العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى فيما بين ١٩٤٥ و١٩٥٢ كان من الأشياء التى أثرت مباشرةً فى الإعداد لثورة يوليو أو فى قيامها، ولكن ذلك لا يقطع بعدم وجود أى نوع من التأثير، ذلك أن المواقف المحبذة للسياسة السوفيتية تجاه مشاريع الدفاع الغربية فى الشرق الأوسط كانت مواقف قوى وطنية راديكالية، وكان لهذه القوى تأثير فى صياغة فكر أعضاء فى تنظيم الضباط الأحرار الذى أعد للثورة ونفذها، ومن ثم يمكن الزعم بوجود علاقة غير مباشرة بين تلك المواقف السوفيتية من مشاريع الدفاع الغربية، ومواقف حكومة الوفد السابقة على الثورة، ومواقف حكومة الثورة ذاتها لاحقاً من نفس القضية، كما يمكن الزعم بأن فكر قادة الثورة – أو فكر بعضهم – قد تأثر بتلك المواقف الرافضة للمشاريع الغربية الدفاعية.

وبالنسبة لفرنسا فقد كانت فى عام ١٩٤٥ أضعف دول التحالف الأربع المنتصرة. وباستثناء ما أسفرت عنه تسويات الحرب العالمية الثانية من مشاركة لفرنسا فى الترتيب الغربى للأوضاع فى " ألمانيا الغربية " و " برلين الغربية " فإن الوجود الفرنسى بالخارج كان قد بدأ مرحلة المعاناة والاضمحلال. فقد كانت المتاعب التى تواجه فرنسا فى الهند الصينية وفى أفريقيا الفرانكفونية قد بدأت فى الظهور أو التزايد. وفى المنطقة العربية خرجت فرنسا من المشرق العربى بانتهاء انتدابها على كل من سوريا ولبنان فى عام ١٩٤٦، وبدأت تواجه حركات تحرر وطنى نشطة فى بلاد المغرب العربى، وبخاصة فى الجزائر فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان كل ذلك يعنى غياباً للتأثير الفرنسى على صياغة الموقف السياسى الداخلى فى مصر. والحق أن تأثير الوجود والسياسة الفرنسية على ذلك الموقف لم يأخذ فى التبلور إلاَّ بعد قيام ثورة يوليو فى مصر، وبعد اشتداد ثورة الجزائر الباسلة ضد فرنسا منذ ١٩٥٤، إذ كان التأييد المصرى للثورة الجزائرية قد بلغ حداً من القوة والتأثير أزعج فرنسا كثيراً فأخذت تتبنى مسلكاً عدائياً ضد مصر ظهر بوضوح فى العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ وهو المنهج الأرعن الذى أدى إلى خسارة كثير من الأرض السياسية لفرنسا، ومن ثم خروجها من كافة بلاد المغرب العربى وانتهاء حقبة الاستعمار الفرنسى لهذه البلاد. وبالطبع امتد الدعم المصرى كذلك

لحركات التحرر الوطنى المعادية لفرنسا فى كل من تونس والمغرب. ولكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تأثير فرنسا على الأوضاع المصرية السابقة على ١٩٥٢ كان شبه معدوم، بينما كان للمواجهة مع فرنسا فى المغرب العربى تأثير واضح فى صياغة فكر النظام الثورى فى مصر وترتيبه لأولوياته وتبنيه لبرنامج عمله السياسى، وذلك فى عقد الخمسينيات وربما حتى حصول الجزائر على استقلالها فى عام ١٩٦٢.معنى ما تقدم أن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا – من بين الدول الكبرى – الأكثر تأثيراً على صياغة أوضاع المنطقة العربية، ومصر فى القلب منها، فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.وكما سلف القول فإن بريطانيا – كانت قد أخذت فى الضعف بعد الحرب الثانية الأمر الذى انعكس على علاقتها بمستعمراتها فى آسيا وأفريقيا. وتبدى ذلك بوضوح فى خسارة بريطانيا لأهم مستعمراتها باستقلال الهند والباكستان عن النفوذ البريطانى فى عام ١٩٤٧، وفى تخلى بريطانيا فى العام ذاته عن قيادة المعسكر الغربى لصالح الولايات المتحدة.

إن الضعف الذى اعترى الإمبراطورية البريطانية كنتيجة للحرب العالمية الثانية شجع حركات التحرر الوطنى فى البلاد الخاضعة لبريطانيا على تحدى الاحتلال والسعى نحو التحرر والاستقلال، الأمر الذى كان لا بد وأن يمثل مناخاً مواتياً للعمل الثورى التحررى فى مصر. وإذا كان إلغاء مصر بإرادة متفردة لمعاهدة ١٩٣٦ ولاتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالسودان قد مثل تحدياً مصرياً للإرادة البريطانية قبل قيام الثورة، فإن استمرار الوجود العسكرى والسياسى البريطانى المؤثر فى مصر والمنطقة هو الذى جعل ذلك التحرك من جانب حكومة الوفد فى ١٩٥١ محدود الأثر . ولذلك فإن حركة الضباط الأحرار وثورة يوليو ١٩٥٢مثلت تغيراً نوعياً مهماً فى تعبير الشعب المصرى عن رفضه للخضوع للاحتلال البريطانى، ولتحالف القصر مع سلطة الاحتلال، ولمجمل الوضع السياسى القائم والذى لم يكن ليستطيع تخليص مصر من ربقة الاستعمار، ومع الضعف الذى أخذ يدب فى أوصال الإمبراطورية البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها حاولت بريطانيا - من خلال تقديم بعض المساعدات الاقتصادية لمستعمراتها - أن تحافظ على تماسك إمبراطوريتها بيد أنه لم يتوفر لنا معلومات موثوقة عما إذا كانت مصر قد تلقت بعضاً من هذه المساعدات وعما إذا كان لذلك أى تأثير على حركة مصر فى مواجهة بريطانيا فى تلك الفترة.

ورغم أن ذلك أمر يمكن أن يعكف على دراسته المؤرخون فإن ما يمكن القول به هنا أنه حتى ولو كانت مصر قد تلقت عونا اقتصادياً فى إطار تلك السياسة البريطانية المذكورة – وهو ما لا نستطيع الجزم به – فإن مثل ذلك العون لم ينتج تأثيراً ذا بال – أو أى تأثير على الإطلاق – بدليل تصاعد الحركة الثورية الوطنية ضد بريطانيا فى مصر، وهو الأمر الذى بلغ ذروته بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢. واللافت للنظر أنه رغم حرص بريطانيا على استمرار وجودها فى المنطقة العربية عموماً وفى الجزيرة العربية خصوصاً، وتمكنها من ذلك إذ لم تنسحب من اليمن الجنوبى إلا فى عام ١٩٦٧، ولم تنسحب من ساحل الخليج العربى إلاّ فى عام ١٩٧١، رغم ذلك فإنها أسرعت إلى الخروج من فلسطين بإعلانها انتهاء الانتداب فى ١٤ مايو ١٩٤٨ بعد أن كانت قد رتبت الأوضاع على نحو يضمن قيام دولة إسرائيل من خلال قرار التقسيم فى ١٩٤٧، ومن خلال دعم المؤسسات اليهودية داخل فلسطين. إن بريطانيا تتحمل المسئولية الأكبر – باعتبارها دولة الانتداب على فلسطين – عن قيام دولة إسرائيل، بل إنها خانت مسئوليتها كدولة

انتداب وأهدرت حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره بدلاً من أن تساعده على ممارسته. ومن هنا فإن السلوك البريطانى فى فلسطين قد لعب دوراً مؤثراً فى التخطيط والتنفيذ لقيام دولة إسرائيل، وكان ذلك السلوك متصلاً منذ وعد بلفور فى ١٩١٧ وحتى انتهاء الانتداب فى ١٩٤٨.

والواقع أن ما حدث فلسطين – وبخاصة حرب ١٩٤٨ – كان له شأنه فى صياغة الرؤية السياسية لقادة تنظيم الضباط الأحرار، وبخاصة الرئيس جمال عبد الناصر، الذى كان للحصار الذى تعرض له ووحدته العسكرية فى الفالوجا فى ١٩٤٨ تأثيراً مهماً على قيادته للحركة وعلى فكره السياسى.وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، فإن الانخفاض فى مكانة بريطانيا الدولية والاهتزاز فى وضعها فى المنطقة العربية كان قد أغرى الولايات المتحدة للعمل على توسيع وجودها ونفوذها فى هذه المنطقة فى السنوات التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولكن تلك السياسة الأمريكية لم تكن تعنى السعى إلى طرد النفوذ البريطانى تماماً أو الحلول محله، فذاك أمر لم يطرأ على السياسة الأمريكية فى المنطقة إلاَّ بمناسبة العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦. وحتى فى منطقة الخليج فإن الوجود البريطانى ظل هناك برضا من الولايات المتحدة حتى عام ١٩٧١. وعلى العموم فإن رغبة الولايات المتحدة فى زيادة وجودها ونفوذها فى المنطقة لم يكن ليأتى بالضرورة على حساب بريطانيا، وبخاصة قبل عام ١٩٥٦. ولذلك تصورت واشنطن أنه بإمكانها أن تصبح وسيطاً بين لندن والقاهرة، وأن تعمل على تهدئة التوتر فيما بين الطرفين وتحقق فى الوقت ذاته هدفاً رئيسياً لها من خلال ذلك الدور وهو منع النفوذ السوفيتى من الوصول إلى المنطقة. ورغم أن ذلك الهدف لم يصطدم مع جوهر مواقف النخبة الحاكمة فى مصر قبل ١٩٥٢، فإن التأييد الأمريكى المطلق للدولة الإسرائيلية الوليدة من ناحية، والصيغة التى طرحتها السياسة الأمريكية لتحقيق ذلك الهدف من خلال إنشاء تنظيم دفاعى غربى فى المنطقة من ناحية أخرى، حالا دون التقاء السياستين المصرية والأمريكية.

كان بإمكان الولايات المتحدة أن تستثمر وضعها كقوة عالمية ليس لها أى ماضٍ استعمارى فى المنطقة العربية، ولكن العاملين السالف الإشارة إليهما قد قلصا كثيراً من تلك الميزة التى كانت للولايات المتحدة على القوى الاستعمارية التقليدية الأوروبية وبخاصة بريطانيا وفرنسا.إن الاعتراف الأمريكى الفورى بدولة إسرائيل والتأييد السياسى المطلق لها أصاب الشعوب العربية عموماً بالاحباط تجاه الولايات المتحدة وأشاع مشاعر من الشك وعدم الثقة إزاءها. ولقد كان التأثير السلبى الناتج عن تلك السياسة الأمريكية المنحازة تماماً لإسرائيل بادياً على الموقف المصرى من قضية الحرب الكورية؛ إذ اتخذت مصر موقفاً محايداً ولم تؤيد الموقف الأمريكى من تلك القضية فى مجلس الأمن، وكان ذلك تعبيراً عن أن السخط على السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل لم يقتصر على الدوائر الشعبية، بل وصل إلى الدوائر الرسمية فى مصر كذلك.ولقد اتضح التناقض فى مواقف الولايات المتحدة بين تأييدها النظرى لحق الشعوب فى تقرير مصيرها وبين السياسة التى اتبعتها بتأييد بريطانيا فى المواجهة التى حدثت مع حكومة مصطفى النحاس فى ١٩٥١؛ بسبب قراراتها الخاصة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩. فرغم أن الولايات المتحدة كانت تتبنى مبدأ حق تقرير المصير للشعوب على عكس بريطانيا التى كانت تسعى للحفاظ على سيطرتها على المنطقة، فإن الحكومة الأمريكية قدمت دعماً سياسياً كاملاً لبريطانيا ضد قرار النحاس المشار إليه؛ وذلك لأن واشنطن لم تكن ترغب فى

جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس التى هى منطقة القلب فى أى تنظيم دفاعى غربى عن الشرق الأوسط.

وفيما يخص مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط التى تبنتها واشنطن وألحت فى عرضها، فإن المعضلة تمثلت فى أن هذه المشاريع ركزت على احتواء "الخطر الشيوعى" الذى لم يكن يمثل بالنسبة لمصر الخطر الأكبر، فى الوقت الذى تجاهل فيه تماماً الهدف الرئيسى لمصر والمتمثل فى التخلص من الاحتلال البريطانى من ناحية، واحتواء العدو الإسرائيلى من ناحية أخرى. لقد كان رفض مصر لفكرة التنظيم الدفاعى الغربى عن الشرق الأوسط سابقاً على قيام ثورة ١٩٥٢، ثم تأكد هذا الرفض وتعزز على يد الثورة. وكان مرد الرفض قبل ١٩٥٢ أن القبول بمشاركة مصر فى ذلك المشروع كان يعنى دوام الاحتلال البريطانى لمصر فضلاً عن إمكان ظهور وجود عسكرى لدول غربية أخرى على أرض مصر، وهو ما كان يمثل تناقضاً مع الهدف الرئيسى الذى حكم النضال الوطنى المصرى فى تلك المرحلة. وكذلك كان ثمة تخوف من التزام سرى بريطانى – أمريكى لإسرائيل بمشاركتها فى أعمال القيادة العسكرية لمثل ذلك المشروع دون علم مصر.إن الظاهرة الاستعمارية كانت إذاً قد تعرضت لبداية التآكل مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفى محاولة منها لمنع حدوث ذلك كان طبيعياً أن تزداد تلك الظاهرة شراسة للحفاظ على ما تبقى منها.

ولذلك فإنه رغم مشاركة البلاد العربية لصالح دول الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية فإنهم خرجوا من تلك الحرب والمشاركة صفر اليدين، ولم تتحقق تطلعاتهم المشروعة فى الاستقلال، وربما يكون ذلك الظلم الذى تعرض له العرب مرتين؛ مرة بعد الحرب الأولى، ومرة أخرى بعد الحرب الثانية قد عجل بدفع حركة الثورة فى مصر والمنطقة العربية، خاصة وأن ذلك الظلم قد حدث فى وقت كانت فيه حركات التحرر الوطنى تشتد فى آسيا وأفريقيا، وكان قيام الأمم المتحدة وتأكيد ميثاقها على حق الشعوب فى تقرير مصيرها، والنضال من أجل نيل حريتها واستقلالها عاملاً مهماً فى خلق مناخ مواتٍ لحركة الثورة.إدراك الثورة للوضع الدولى ١٩٤٥ – ١٩٥٢ :بطبيعة الحال ثمة صعوبة فى تحليل أو التعرف على إدراك رجال الثورة للوضع الدولى فى مرحلة الدراسة ١٩٤٥ – ١٩٥٢، فليس ثمة وثائق متاحة تركها رجال الثورة عن تصوراتهم لتلك المرحلة، والمذكرات الشخصية التى كتبوها بعد سنوات طويلة من قيام الثورة لا تمثل مصدراً يعتد به، أو مادة موثوقة يمكن استخلاص ملامح إدراكهم للوضع الدولى فى تلك المرحلة السابقة على الثورة .

وعلى العموم يصبح إشكالياً أن يقوم الباحث بتحليل الإدراك بأثر رجعى خاصة فى ظل ندرة أو غياب المادة الوثائقية الخام التى تنتمى إلى الفترة ذاتها، ومن المحتمل أن تكون المواد الوثائقية اللاحقة صالحة لدراسة "القراءة المستجدة" من جانب قادة الثورة لتلك المرحلة فى مراحل أخرى أحدث زمنياً، وليس لدراسة الإدراك الفعلى لهم لملامح الفترة المقصودة.وفى إطار ذلك القيد، وبمراجعة المصدر الوثائقى الأهم، والمتمثل فى الميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢ (الباب الثانى)، فإنه يمكن تحديد أهم معالم الوضع الدولى المؤثر فى صياغة موقف قادة الثورة فى المرحلة السابقة عليها مباشرة فى عدد من النقاط أهمها :

١ – تعاظم قوة الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد القوى الاستعمارية حتى أصبح لها تأثير عالمى فعال.

٢ – ظهور المعسكر الشيوعى فى مواجهة المعسكر الرأسمالى.

٣ – تأثير التقدم العلمى الهائل على وسائل الإنتاج وأسلحة الحرب والتى أصبحت رادعاً ضد نشوب الحرب.

٤ – زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم كالأمم المتحدة وقوى الرأى العام العالمى، وفى نفس الوقت سيطرة الاستعمار على الشعوب من الداخل عن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية، والحرب الباردة؛ لتشكيك الأمم الصغيرة فى قدرتها على تطوير أنفسها.ويمكن استخلاص بعض النتائج بشأن صلة غير مباشرة، لكنها مهمة، بين الظاهرة الاستعمارية وتحالفها مع العناصر المستغلة من الداخل ونكبة فلسطين، وبين قيام الثورة فى مصر فى ١٩٥٢؛ وذلك من خلال قراءة مدركات بعض فقرات الميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢:

١ – ففى مواجهة عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت طويلاً فى الأمة العربية فإن الثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تمكن هذه الأمة من التخلص من أغلال القهر الاستعمارى الطويل، وذلك كما جاء فى الباب الثانى من الميثاق. وقد يثور التساؤل : إذا كان القهر الاستعمارى هو الدافع إلى العمل الثورى التحررى فلماذا لم تقم الثورة فى مصر قبل ١٩٥٢ بسنوات طويلة؟ إن القهر الاستعمارى المتصل عبر فترة زمنية طويلة هو الذى يولد الأثر التراكمى السلبى حتى يصل بالأوضاع إلى نقطة الانفجار التى يكون حتمياً عندها قيام الثورة، فضلاً عن أن الشعب المصرى قد خاض قبل ١٩٥٢ تجارب نضالية متصلة ضد الاستعمار البريطانى كان أبرزها حركة عرابى، وتجربة مصطفى كامل ومحمد فريد، وثورة ١٩١٩، ثم كانت ثورة ١٩٥٢ هى التتويج لتلك التجربة النضالية الطويلة، ولا ننسى أن ذلك التتويج قد حدث حين أصاب الظاهرة الاستعمارية الوهن فأرادت أن تقاوم حركة التاريخ بمزيد من العدوانية والشراسة التى أدت فى المقابل إلى مزيد من الصلابة فى الحركة التحررية الوطنية.

٢ – إن الاستعمار نفسه دون أن يدرى ساهم فى تقريب يوم الثورة "الاجتماعية"، وذلك حين توارى بمطامعه خلف العناصر المستغلة فى الداخل يوجهها ويحركها، فأصبح محتماً على الشعب ضربها معاً، وهزيمتها معاً، وذلك كما جاء فى الباب التاسع من الميثاق.

٣ – فى الباب الرابع من الميثاق حديث عن تجربة أو مأساة حرب فلسطين، وكيف أن سلب فلسطين كان نتيجة مباشرة للقهر الاستعمارى الذى تعرضت له الأمة العربية، إذ أراد المستعمر بإنشائه لإسرائيل أن يستخدمها سوطاً فى يده، وفاصلاً يعوق امتداد الأرض العربية، وعملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتى للأمة العربية، تشغلها عن حركة البناء الإيجابى، وكيف أن الجيوش العربية التى دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربى كانت تحت القيادة العليا لأحد عملاء الاستعمار، وأن العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت فى يد ضابط إنجليزى، وكيف أن الأمة العربية قد خرجت من هذه التجربة القاسية والمهينة بإصرار عميق على التحرر، وهو تحليل يمكن أن يخلص منه إلى إقامة ربط بين نكبة فلسطين ١٩٤٨ وبين قيام ثورة ١٩٥٢؛ وذلك فى إدراك قائد هذه الثورة.أثر الوضع الدولى ١٩٤٥ – ١٩٥٢ على برنامج

الثورة فى مصر :إن أى حديث عن تأثير للوضع الدولى فى الفترة ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ على فكر الثورة وبرنامج تحركها السياسى هو من قبيل الاجتهاد الذى قد يصيب وقد يخطئ، ذلك أن فصل تأثير الداخل عن تأثير الخارج على صياغة ذلك الفكر أو تلك الحركة يعد من قبيل الفصل العسفى، ناهيك عن أن التأثير الأكبر يكون عادةً للأوضاع الداخلية؛ خاصة فى عصر لم يكن الاتصال والتواصل بين أجزاء العالم قد بلغ ما بلغه فيما بعد وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية.

ولكن على أية حال يمكن الاجتهاد فى هذا الصدد فى إطار الحدود الواردة على صحة وسلامة مثل ذلك الجهد.وأول ما يتبادر إلى الذهن هنا هو أنه إذا كانت الفترة، بل والحقبة السابقة على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر هى حقبة استعمارية، وإذا كانت مصر قد عانت من تسلط الاستعمار البريطانى عليها لفترة طويلة بلغت سبعين عاماً، ولأن القهر الاستعمارى كان يحتل مركزاً رئيسياً فى تفكير قادة الثورة كأخطر التحديات التى تجابه الأمة العربية، فإنه كان طبيعياً أن يكون القضاء على الاستعمار هو المبدأ الأول للثورة الذى احتل موقع الصدارة فى قائمة مبادئها الستة.ولقد ترجمت الثورة ذلك المبدأ فى سياسات محددة تمثلت فى إجلاء القوات البريطانية من منطقة القناة ومن مصر بكاملها، وفى دعم مصر لحركات التحرر الوطنى الساعية إلى الاستقلال والحرية والقضاء على الاستعمار فى الوطن العربى وأفريقيا، وفى رفض سياسة الأحلاف الغربية فى منطقة الشرق الأوسط، وفى المشاركة فى قيادة حركة تضامن الشعوب الأفروأسيوية وحركة عدم الانحياز، ثم فى مواجهة العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦، والسعى إلى وضع نهاية للاستعمار البريطانى فى مصر والوطن العربى .

وكان طبيعياً أن يكون جلاء القوات البريطانية عن مصر بموجب اتفاقية الجلاء فى ١٩٥٤، ثم تحقق الجلاء التام فى أعقاب العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦، هو أول وأهم الخطوات على طريق تحقيق مبدأ القضاء على الاستعمار الذى وضعته الثورة على رأس قائمة أهدافها الستة. وفى السياق ذاته انتصرت ثورة ١٩٥٢ لمبدأ حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره؛ وذلك فى اتفاق ١٩٥٣ الذى نتج عن المفاوضات مع بريطانيا فى هذا الصدد. بل وصل اهتمام الثورة بتكريس حق الشعب السودانى فى اختيار مستقبله وتقرير مصيره إلى الحد الذى جعلها توقع على الاتفاق الخاص بالسودان فى عام ١٩٥٣، بينما لم تعقد اتفاق الجلاء إلاَّ فى عام ١٩٥٤، وكان كل ذلك اتساقاً مع مسعى الثورة الأصيل لتخليص الشعبين المصرى والسودانى من ربقة الوجود الاستعمارى البريطانى والقهر الذى فرضه عليهما لسنوات طويلة .

ولم يقتصر دعم الثورة لحق الشعوب فى تقرير مصيرها سعياً نحو القضاء على الاستعمار على السودان الشقيق، بل امتد ليشمل كافة البلاد العربية والأفريقية على السواء.وإذا كان السعى إلى القضاء على الاستعمار قد فرض على ثورة يوليو تقديم المساعدة لكافة الشعوب الرامية إلى الاستقلال والحرية، فإنه فرض على الثورة أيضاً أن تنأى بنفسها عن المشاركة فى مشاريع الأحلاف الغربية بمنطقة الشرق الأوسط، فهذه المشاريع نظر إليها على أنها ذات أهداف لا تعنى الشعوب العربية كثيراً، فضلاً عن تجاهلها لأهداف النضال الوطنى للشعوب العربية، بل وتكريسها للوجود العسكرى للقوى الاستعمارية على أرض البلاد العربية.وتعبيراً عن الاستقلال الذى هو النتيجة الرئيسية للنجاح فى القضاء على الاستقلال اتجهت مصر إلى بناء حركة تضامن على مستوى الشعوب ثم حركة تضامن على مستوى الدول فى القارات الثلاث ، فكانت

حركة تضامن الشعوب الأفرأسيويه، ثم حركة عدم الانحياز، تأكيداً لقيمة الاستقلال والتحرر من خلال التضامن الجماعى بين الشعوب والدول التى كانت خاضعة للحكم الاستعمارى واستطاعت أن تستقل عنه.ثم كانت المواجهة الكبرى مع الاستعمارين البريطانى والفرنسى فى ١٩٥٦، إذ كانت حرب ١٩٥٦ التى فرضها العدوان الثلاثى البريطانى – الفرنسى – الإسرائيلى على مصر، تعبيراً عن تحرك عصبى غير رشيد من جانب القوى الاستعمارية أراد أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، فوقعت الواقعة وانتهى الأمر نتيجة للصمود المصرى المدعوم عربياً، ونتيجة للموقف الأمريكى الساعى إلى وضع نهاية لنفوذ القوى الاستعمارية التقليدية فى المنطقة، إلى سقوط الاستعمار التقليدى سقوطاً تاماً وانتهاء الحقبة الاستعمارية وتحقق المبدأ الأول من مبادئ الثورة.ومن ناحية أخرى فإن الماضى غير الاستعمارى للولايات المتحدة كان عاملاً إيجابياً فى العلاقة بين مصر والولايات المتحدة خلال السنوات الأولى من عمر الثورة؛ وذلك رغم ما مثله الدعم الأمريكى غير المحدود لإسرائيل وقيادة الولايات المتحدة لمشروعات الحلف الغربى فى المنطقة من عقبات سرعان ما انعكست سلباً على علاقات مصر مع الولايات المتحدة.والأمر المؤكد أن الثورة كانت قد حاولت الاستفادة من بزوغ الولايات المتحدة كقوة دولية مهمة وغير استعمارية. والمؤكد أيضاً أن عبد الناصر لم يبدأ ببرنامج يسارى راديكالى، بل إنه توجه فى البداية إلى الولايات المتحدة وكان حريصاً على إقامة علاقات جيدة معها.

ولقد تبدى ذلك فى عملية التفاوض مع بريطانيا بشأن السودان وبشأن الجلاء، وكذلك فى سعيه للحصول على أسلحة أمريكية، وفى سعيه للحصول على استثمارات أمريكية وعلى قروض أمريكية للمشاريع التنموية الرئيسية، وعلى رأسها مشروع السد العالى.وبينما نجح عبد الناصر فى الحصول على تعاون من الولايات المتحدة فى مجال مفاوضات السودان والجلاء ولعب دور الوسيط بينه وبين بريطانيا، فإن طلبه المتكرر لأسلحة أمريكية قوبل بالصدود من جانب الإدارة الأمريكية، الأمر الذى دفعه إلى طلب الأسلحة السوفيتية فى الصفقة الشهيرة بصفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، وهى الصفقة التى أحدثت آثاراً عميقة على سياسات منطقة الشرق الأوسط وأوضاع القوى الكبرى فيها فى السنوات التالية. كذلك فإن مساعى عبد الناصر لإقناع القطاع الخاص المحلى والدولى كى يستثمر فى مصر، ومساعيه للحصول على القرض الخاص بتمويل عملية بناء السد العالى، الذى يعد من أكبر المشروعات التنموية، وأكثرها أهمية فى مصر وربما فى العالم، قد باءت بالفشل نتيجة للتعنت الأمريكى الذى بلغ أقصاه مع قرار سحب التمويل الأمريكى لذلك المشروع.وقد كان فى خلفية القرارات الأمريكية برفض طلب مصر من الأسلحة والاستثمارات والقروض الأمريكية، الموقف الأمريكى من الصراع العربى الإسرائيلى والدعم الأمريكى الأعمى لإسرائيل، فضلاً عن الخلاف حول مشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط، ورغبة الولايات المتحدة فى فرض شروط ورقابة على برامج التسليح المصرية، وهو ما اعتبرته مصر مساساً بمستقبلها لا يمكن قبوله.

أى أن عبد الناصر لم يبدأ اشتراكياً و موالياً للسوفيت، وإنما اضطرته السياسة الأمريكية إلى الاتجاه شرقاً، وإلى البحث عن الدعم السوفيتى، بالضبط كما فعلت مع قادة وطنيين آخرين فى بلاد أخرى مهمة حدثت فيها مواجهات مع الولايات المتحدة لم يكن وراءها سياسات أو مواقف مقصودة من جانب هؤلاء القادة، بل كان وراءها مواقف متصلبة- وأحياناً غير مفهومة- من جانب الولايات المتحدة.وحينما اضطر عبد الناصر إلى التوجه إلى الاتحاد السوفيتى كان الأخير

قد غير من موقفه الايديولوجى والسياسى من النظام الثورى فى مصر، بل من حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث إجمالاً. ومن ناحية أخرى كان للموقف المشترك بين مصر والاتحاد السوفيتى من مشاريع الدفاع أو الأحلاف الغربية فى الشرق الأوسط – رغم اختلاف الأسباب – تأثيراً فى تيسير التقارب المصرى السوفيتى .

وأخيراً فإن تأثيرات الأوضاع الدولية فى الفترة من ١٩٤٥ – ١٩٥٢، على فكر الثورة وبرنامجها السياسى كانت أوضح ما تكون فى المرحلة الأولى من عمر النظام الثورى فيما بين ١٩٥٢ و١٩٥٦، أما المواجهة الكبرى مع القوى الاستعمارية فى ١٩٥٦ فإنها ولدت قوى ضغط وعوامل تأثير جديدة أخذت تحدث تأثيرات عميقة فى مسار فكر الثورة وحركتها؛ وبخاصة فيما يتعلق بالأسلوب والمنهج وأن لم تغير من الهدف العام المتمثل فى السعى إلى التحرر والاستقلال والتنمية. وهكذا كانت ١٩٥٦ سنة فاصلة فى تاريخ مسيرة الثورة، وكذلك فى تحديد النطاق الزمنى للتأثير المباشر من جانب الأوضاع الدولية السابقة على قيام الثورة على برنامج عملها، وعلى فكرها .

دراسات في الحقبة الناصرية (٣)

مصادر التكوين الفكرى للرئيس عبد الناصر

أ.د. جمال معوض شقرة

لا يزال أرشيف منشية البكرى - الذى يحوى الغالبية العظمى من وثائق جمال عبد الناصر - يحتفظ بالكثير من الأوامر التى أصدرها عبد الناصر منذ تولى السلطة لمساعديه بترجمة أو بتلخيص مؤلفات ودراسات ومراجع عديدة . ولا تزال الأوراق التى كان يعرضها عليه مديرو مكتبه تحوى الكثير من الرسائل التى وردت إليه ، من علماء ومفكرين؛ تناقشه فى فكرة معينة، أو تشرح له إشكالية نظرية بعينها . ولا تزال خطوطه وملاحظاته التى سجلها على ملخصات أمهات الكتب ، أو على هوامش هذا النوع من الرسائل موجودة كما كتبها.ولا يزال رفاق عبد الناصر ومعاصروه يتذكرون التوجهات التى أصدرها لهم " الزعيم " بضرورة الاطلاع على كتاب بعينه ، مع مداعبة رقيقة تحمل فى طياتها كثير من الجدية " بأنه سوف يناقشهم فيما ورد بين دفتى الكتاب.وكان الوزراء يبدون استغرابهم من هذه الظاهرة الغريبة ، فلقد أنهوا دراستهم منذ زمن بعيد ، وكثير منهم حصلوا على شهادة الدكتوراه، بل وعلى الأستاذية ، وبعضهم عمل بالجامعات المصرية ، وما كان يخطر ببالهم أنهم عينوا وزراء ليعودوا مرة ثانية إلى مقاعد الدرس ، ليطالعوا الكتب والمراجع والترجمات والملخصات، التى كان يوزعها عليهم رئيس الجمهورية .كانت بعض الدراسات تتناول تاريخ مصر الحديث ، وتاريخ قناة السويس ، وتاريخ الوطن العربى ، وكان البعض الآخر يتناول تاريخ حزب العمال البريطانى ، وتاريخ الاشتراكية، ومن ذلك أيضاً أحدث ما كُتب عن الأيديولوجيات المعاصرة؛ كالوجودية ، والماركسية ، والبرجماتية وغيرها .

لكن حالة الاستغراب التى كانت تنتاب الوزراء والمسئولين سرعان ما كانت تزول عندما يرون أعضاء مجلس قيادة الثورة ورفاق عبد الناصر القدامى يتقبلون الأمر ببساطة؛ لأن الظاهرة لم تكن جديدة بالنسبة لهم ، فقد تعودوا على ذلك منذ مرحلة ما قبل الثورة، عندما كان جمال عبد الناصر رئيساً للهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار .لقد كان من صفات عبد الناصر أنه كان قارئاً نهماً ودارساً متميزاً ، ويعده البعض بحق النموذج الفريد لرئيس الدولة الذى أكمل تعليمه وتثقيفه وهو فى السلطة ، رغم أن السلطة من شأنها أن تغنيه عن ذلك كله ، لأنه يستطيع أن يستأجر من يشاء من المثقفين والمتعلمين ، أما عبد الناصر فكانت رغبته الشديدة فى أن يعرف بنفسه كل شيء خطاً مستمراً فى حياته، تتعدد أشكاله وصوره ، وكانت قدرته على القراءة خارقة ، وقدرته على الاستيعاب والتذكر بنفس المستوى.وستحاول هذه الدراسة تتبع المصادر الفكرية المتعددة التى ساهمت فى التكوين الفكرى لجمال عبد الناصر ، وذلك بدراسة المراحل التاريخية المختلفة فى حياته ، بدايةً من مرحلة الطفولة ، وانتهاءً بمرحلة ما بعد نجاح ثورة يوليو ، ومروراً بمرحلة الدراسة الثانوية ، والدراسة فى الكلية الحربية، وكلية أركان الحرب . ولقد اهتمت الدراسة أيضاً برصد التيارات السياسية والإيديولوجية التى عايشها عبد الناصر،

وانفعل بها، وتفاعل معها بعد نضجه فى أواخر الثلاثينيات وطوال الأربعينيات ؛ أى قبل وبعد تأسيس تنظيم الضباط الأحرار، وفى فترة الفوران السياسى العارم الذى عاشته مصر .وبهذا الصدد اهتمت الدراسة أساساً برصد مقولات الأحزاب الليبرالية التى كانت تعانى وقتئذ من انتكاسة كبيرة ، وكذا مقولات وطروحات جماعة "الإخوان المسلمين" ، وجماعة "مصر الفتاة " ، و " حزب أحمد حسين الاشتراكى " ، وكذا مقولات المنظمات الماركسية المصرية، والإشكاليات التى أثارتها وقتئذ . ولم يكن الهدف بالطبع التأريخ لهذه المنظمات ، وإنما لأن عبدالناصر عايشها وانفعل بأفكارها ووعى نشاطها ومراعاتها، وهو فى رحلة بحثه عن طريق ينقذ مصر من براثن الاستعمار والاستغلال قبل الثورة، وينقذها من سياسات الإمبريالية والصهيونية العالمية بعد نجاحها .أولاً : مصادر التكوين الفكرى لعبد الناصر فى مرحلة الطفولة وحتى البكالوريا :ولد جمال عبد الناصر يوم ١٥ يناير عام ١٩١٨ ، بالمنزل رقم ١٨ بشارع " أنواتى " بحى باكوس بالإسكندرية ، وهو الأبن الأكبر لأسرة عربية مصرية صميمة نشأت فى قرية صغيرة تبعد ثلاثة كيلومترات شمال شرق مدينة أسيوط ، تسمى " بنى مر " زمامها لا يتعدى ألفى فدان، وعدد سكانها وقتئذ كان حوالى خمسة آلاف نسمة .كان والده موظفاً صغيراً بمصلحة البريد لا يملك سوى راتبه الشهرى؛ لذا عاشت أسرته حياة متواضعة، لا تختلف كثيراً عن حياة مئات الآلاف من أبناء الكادحين فى قرى ومدن مصر .وكان رب الأسرة بحكم عمله دائم التنقل بين قرى ومدن ومديريات مصر، ولعل هذا - كما يرى البعض - قد مكن جمال عبد الناصر منذ الصغر من التعرف على واقع بلاده ، وعلى البؤس والشقاء الذى كان يعانى منه الشعب المصرى آنئذ.

التحق جمال عبد الناصر أولاً بمدرسة روضة الأطفال بحى محرم بك بالأسكندرية ، لكنه سرعان ما تركها إلى مدينة أسيوط ، بعد انتقال أبوه ، وظل بها لمدة سنتين ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ، حيث تعلم القراءة والكتابة ، وبعد ذلك أرسله والده للإقامة بالقاهرة مع عمه خليل حسين الموظف بوزارة الأوقاف ، حيث أُلحق بمدرسة النحاسين الابتدائية ، التى كانت تواجه مجموعة من مساجد ومقابر سلاطين المماليك ، ولا تبعد كثيراً عن خان الخليلى ومسجد الحسين، وبقى بها ثلاث سنوات ١٩٢٥ - ١٩٢٨ .ويشير جورج فوشيه إلى أنه على الرغم من صغر سن جمال عبدالناصر ورفاقه تلاميذ مدرسة النحاسين الابتدائية ، ورغم جهلهم بالآثار الإسلامية ؛ فإنه كان لهذه المدرسة التى تقبع فى قلب القاهرة الإسلامية ، أثرها فى عقل " جمال عبد الناصر " ، حيث كان الإسلام يتراءى له كحقيقة تاريخية مجيدة.ويكاد يجمع كُتَّاب سيرة " جمال عبد الناصر" ، على أنه كان فى السابعة والثامنة من عمره قوى البنية ، أطول قامة من رفاقه ، وأنه كان رزيناً، يستأنس بالوحدة كثيراً ، ويشرد باله أحياناً ، وأنه كان غالباً ما يثير دهشة والديه بخواطره وإيماءاته الغريبة، كما يجمعون على أنه كان يتصف بالعناد والصلابة ، بالإضافة إلى الحساسية والمرونة ، كما عُرف عنه فى هذا السن المبكر اعتداده بنفسه.على أية حال ، أتم جمال عبد الناصر السنة الثالثة الابتدائية ، بمدرسة النحاسين فى صيف عام ١٩٢٨ ، وتزوج الأب مرة أخرى بعد وفاة والدة عبد الناصر سنة ١٩٢٦ ، ولقد أصابته وفاة أمه بحزن عميق ، كما أن مجيء زوجة أخرى إلى منزل الأب ، كان له أثره فى طفولته ، وبعد أن بدأ السنة الرابعة الابتدائية أرسله أبوه إلى الإسكندرية عند جده لوالدته ، حيث أتم السنة الدراسية فى مدرسة العطارين ، ثم أُلحق بمدرسة حلوان الثانوية الداخلية سنة ١٩٢٩، لكنه عاد وُنقل إلى مدرسة رأس التين الثانوية بعد انتقال أبوه إلى الإسكندرية. ويذكر رفاق عبد الناصر وكتاب

سيرته ، أنه فى الإسكندرية شارك فى إحدى المظاهرات ، وتلقى بضع ضربات بعصى غليظة على وجهه؛ الأمر الذى أخره عن تأدية امتحانات آخر العام ، وأن هذه المظاهرة كانت بداية اشتغاله بالسياسة، وهو لا يزال طالباً بالمدرسة الثانوية، حيث انفعل بحالة الغليان التى كانت تعانى منها مصر وقتئذ ، حيث كانت تناضل من ناحية لإلغاء التحفظات الأربعة التى ضمت تصريح ٢٨ فبراير ، وجعلت الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بمقتضاه مجرد حبر على ورق ، ومن ناحية أخرى كان الصراع محتدماً بين القصر والأحزاب المصرية حول دستور ١٩٢٣ ، الذى عطله إسماعيل صدقى وأصدر بدلاً منه دستور ١٩٣٠ .

على أية حال انتقل عبد الناصر بعد ذلك من مدرسة رأس التين إلى المدرسة الفريدية، حيث واصل دراسته عامين ، وفى سنة ١٩٣٣ انتقل مرة أخرى إلى القاهرة ، بعد انتقال والده إليها ، حيث واصل دراسته فى مدرسة النهضة الثانوية بحى الظاهر التى أصبح رئيس اتحاد الطلاب بها، واستقرت الأسرة بحى باب الشعرية ، بجوار مسجد الشعرانى، وحسب رواية صديق طفولة عبد الناصر ، وأخوه فى الرضاعة، حسن النشار، فإن مكتبة هذا المسجد ، وكذا الكتب التى كان يستعيرها جمال عبد الناصر من أساتذته ستمثل مصدراً مهماً مـن المنابـع التى نهل منها عبد الناصر فى هذه المرحلة المهمة من تاريخه ، حيث كان يقضى بمسجد الشعرانى ساعات طويلة يقرأ ، وكانت مكتبة المسجد تضم العديد من كتب الدين والسير والتاريخ، أتى على معظمها عبد الناصر ، وكان ما يزال فى الخامسة عشرة من عمره .

ولم يكتف عبد الناصر بكتب مكتبة مسجد الشعرانى ، بل لجأ أيضاً إلى الاستعارة من مكتبة أساتذته فى مدرسة النهضة. ولقد تتبع " فوشيه" المؤلفات التى قرأها عبد الناصر، وهو لا يزال طالباً فى المرحلة الثانوية ، ورصد لنا كيف قام عبد الناصر بعملية تثقيف ذاتى صارمة ، ميزته عن رفاقه فى المدرسة الثانوية. لقد شكلت قراءات عبد الناصر وتأملاته فى هذه المرحلة المهمة من حياته النواة التى تمحورت حولها أفكاره ورؤاه ، فما هى أهم المؤلفات التى قرأها عبد الناصر فى مسجد الشعرانى ؟ ومن أساتذة مدرسة النهضة ؟كان فى مقدمة هذه الكتب ، مجموعة من المؤلفات التى تناولت تاريخ العرب والإسلام وسيرة الرسول ، من ذلك ، كتاب "المدافعون عن الإسلام" الذى نشره وقدم له الزعيم الوطنى مصطفى كامل، بهدف تذكير الأمة المصرية بمجدها الغابر، ووصف روعة الحضارة العربية، وأثرها فى الغرب، فضلاً عن دعوة معاصريه إلى العمل على إحياء تراث الإسلام.

وربما تجدر الإشارة إلى أن كتاب " المدافعون عن الإسلام " وصل فيما وصل إليه إلى أن الرسول محمد مثل وقدوة؛ حيث تمكن بعد عشرين عاماً فقط من بدء رسالته من إرساء قواعد النظام والعدل. واللافت للنظر أن جمال عبد الناصر أجاب على سؤال للكاتب الإنجليزى " ديزموند ستيوارت" حول أهم الشخصيات العظيمة التى أثرت فيه، واتخذها مثلاً له منذ أيام الصبا، بأن شخصيـة الرسـول " محمد بن عبد الله " كانت أعظمها جميعاً ، فهو عنده " القائد والزعيم والمجاهد الذى جاهد كثيراً من أجل إخراج الشعب العربى من الظلمات إلى النور ، فضلاً عن أنه جمع شملهم ، ووحد كلمتهم حول مبدأ وشريعة ، بالإضافة إلى أنه تعلم منه فضيلة الصبر والكفاح ". بالإضافة إلى كتاب " المدافعون عن الإسلام " ، قرأ عبد الناصر فى هذه المرحلة بعض المؤلفات عن حياة المناضل والزعيم الوطنى " مصطفى كامل " ، وكان حريصاً أيضاً على قراءة مقالاته الثورية ، ولقد اتضح مدى تأثره بـ " مصطفى كامل " من

رسالة أرسلها لصديقه حسن النشار، فى سبتمبر ١٩٣٥ ، حيث ورد فيها اسم مصطفى كامل ثلاث مرات، واستشهد فيها أيضاً ببعض عبارات مصطفى كامل الحماسية .

ومن المؤلفات المهمة التى قرأها عبد الناصر، كتاب "طبائع الاستبداد" للكاتب الوطنى السورى عبد الرحمن الكواكبى، الذى شن فيه ثورة عارمة على استبداد الأتراك، وطغيانهم ، ونهبهم لثروات الشعوب العربية ، كما تناول الكواكبى بالنقد العنيف الغرب وسياساته. وقرأ عبد الناصر أيضاً كتاب " أم القرى " الذى تخيل فيه مؤلِفُه مكة " أم القرى " وقد أصبحت مكاناً لاجتماع شاركت فيه جميع الشعوب الإسلامية، وحاول المجتمعون من خلاله اكتشاف الأسباب المسئولة عن تخلف المشرق الإسلامى ، والطريق للتحرر من الاستعمار ، وخلص الكتاب إلى الاعتراف بضعف وخمول وتخلف المسلمين ، وإلى أن الجهل هو العامل الرئيسى المسئول عن ذلك ، وإلى الافتقار إلى زعيم يقود الشعب وإلى ضعف الرأى العام ، كما خلص إلى أن العلاج يكمن فى تعليم الشعوب وبث الحماسة والرغبة فى التقدم فى نفوس الجيل الجديد ، كما انتهى إلى ضرورة اتخاذ مصر مركزاً للانطلاق؛ نظراً لتقدمها فى العلوم، ولدورها التاريخى.

وربما تجدر الإشارة ، إلى أن عبد الناصر، قد أشار فى فلسفة الثورة، إلى فكرة المؤتمر الإسلامى ، وفكرة الدائرة العربية، والدور المصرى فى قلبها. ولا نستبعد أن تكون قراءته لهذا الكتاب قد لفتت نظره إلى موقع مصر، وأهمية دورها فى المنطقة العربية ، وهو ما ستساعد المصادر الأخرى فى بلورته بعد ذلك . ومن المؤلفات التى قرأها عبد الناصر فى هذه الفترة أيضاً ، كتاب أحمد أمين عن "مجددى الإسلام" أمثال جمال الدين الأفغانى، ومحمد عبده. وكذا كتاب " وطنيتى " لعلى الغاياتى الوطنى المصرى الذى هاجر من مصر إلى " جنيف " ، وأصدر جريدة " منبر الشرق " ، ليدافع من خلالها عن حقوق شعوب الشرق. ولقد ذكر عبد الناصر أن قراءاته فى هذه الفترة كانت مزيجاً من القصص والتاريخ، وأنه اهتم كثيراً بدراسة تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر. كما أنه كان مولعاً بمتابعة المقالات السياسية والفكرية فى الصحف والمجلات الوطنية والحزبية ؛ كصحيفتى الوفد واللواء ، وكذا جريدة الأخبار التى كان يصدرها المناضل أمين الرافعى، أحد زعماء الحزب الوطنى والمعروف بعدائه لأى حل وسط مع المستعمر الإنجليزى.

ويشير حسن النشار إلى أن عبد الناصر كان معجباً بمقالات أمين الرافعى، خاصة تلك التى تناولت فضل الحضارة العربية على الحضارة الغربية ، وإنه آمن برأيه حول إمكانية استعادة العرب لدورهم بالعلم، والوحدة، والحرية. ومن الشخصيات التى قرأ لها عبد الناصر أيضاً ، الأمير شكيب أرسلان الذى كتب أيضاً عن الشرق ومجده السالف، وإبان المرحلة الثانوية أيضاً دفعه أستاذه أحمد حسنين القمرنى إلى القراءة فى تاريخ الثورة الفرنسية ؛ فقرأ حول " جان جاك روسو " و " فولتير" ، واستهواه الأخير ، حيث أعجب بثورته على فساد نظام الحكم والكنيسة ، وسجل ملاحظاته عن " فولتير " وعبر عن إعجابه به فى مقال نشره فى مجلة مدارس النهضة بعنوان " فولتير رجل الحرية " . وفى هذه الفترة أيضاً ، وكان قد أصبح رئيساً لاتحاد الطلاب ، اهتم بقراءة سيرة كل من ؛ نابليون بونابرت ، وغاندى ، والإسكندر الأكبر المقدونى ، ويوليوس قيصر. كما أعجبته القصة التى أبدعها " فيكتور هوجو " بائعة الخبز ، والتى صورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية فى فرنسا قبل الثورة ، وكذا قرأ رائعة " شارلز ديكنز " قصة مدينتين، التى صورت بدقة أعمال القسوة والعنف والإرهاب التى

سادت فرنسا فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر، ولقد ذكر عبد الناصر أنه تعلم من رواية ديكنز كيف يمكن أن تكون الثورة بيضاء .

وليس بعيداً عن الصحة القول بأن "بائعة الخبز"، تركت هى الأخرى أثرها فى نفسه ، ولفتت نظره إلى معنى الظلم الاجتماعى وأبعاده ، وربما إلى قيم العدل والرحمة، فضلاً عن الحرية الاجتماعية .وثمة رواية مصرية بات معروفاً تأثر عبد الناصر بها ، بعد أن أعلن هو ذلك أكثر من مرة ، حيث أشار فى سبتمبر ١٩٣٥، فى واحدة من رسائله إلى صديقه حسن النشار، إلى رواية " عودة الروح " لتوفيق الحكيم. وحسب ملاحظة " فوشيه " ، التى نقلها حرفياً عن روايات زملاء وأساتذة عبد الناصر ، عندما كان طالباً ، بمدرسة النهضة الثانوية ، فإن عبد الناصر ، وقف كثيراً عند الحوار الذى دار داخل مسرحية الحكيم بين الأثرى الفرنسى " فوكيه " ، ومفتش الرى الإنجليزى " مستر بلاك " الذى كان يستهين بالشعب المصرى ولا يقدر تاريخه ، وتأثر بتأكيد الأثرى الفرنسى على أن الشعب المصرى يمتلك قوة كامنة ، وهو شعب متماسك متجانس، مستعد للتضحية ، بل إنه يستعذبها ، وأنه شعب بإمكانه صنع معجزة أخرى غير أهرامات الجيزة . يقول "فوشيه" : " إن جمال عبد الناصر تأمل هذا الحوار طويلاً ، وفكر فى قرارة نفسه فى أن المعجزة التى حدثت سنة ١٩١٩ عندما جسد سعد زغلول الإرادة القومية فى مقاومة إنجلترا ؛ هذه المعجزة لابد وأن تتكرر إذا هب رجل يعرف كيف يوحد الأمة المنشقة على نفسها بأحزابها، الأمة التى خدعها رجال السياسة ، واستعبدتها أسرة أجنبية ، واحتلها الجيش الإنجليزى ...".

ولقد لخص عبد الناصر هذا الفهم لرواية الحكيم فى رسالة أرسلها إلى صديقه حسن النشار فى ٢ سبتمبر ١٩٣٥ ، حيث أخبره " بأن اليأس قد بلغ أشده ! ومن فى مقدرته أن يعيد بناء الوطن ؟ من يستطيع إيقاظ أولئك البائسين الذين يجهلون كل شىء عن حالتهم ؟ ومن يستطيع أن يقاوم اليوم ويقض مضاجع أمثال كرومر ؟ يقولون إن المصرى رعديد يخشى الضجة مهما كانت خفيفة، وإنه فى حاجة إلى زعيم يقوده فى معركة النضال والكفاح من أجل بلده، عندئذ نجد هذا المصرى كالصاعقة يُلقى الرعب فى أمنع معاقل الطغيان، وكل ما يحدث الآن هو فقط الاستعداد الطويل لبداية عمل أهم وله مغزى...". عند هذا الحد ، ونحن نتحدث عن قراءات عبد الناصر فى المرحلة الثانوية ، يجب أن نتوقف عند ملاحظة " فوشيه" ، حول وعى عبد الناصر بما كان يقرأ ، وهى ملاحظة تستمد أهميتها من كونها وردت على لسان رفاق عبد الناصر وأساتذته الذين عاصروه فى مدرسة النهضة، وناقشوه وناقشهم فيما كان يقرأ ، فضلاً عن أنهم سمعوه وهو يردد ما تعلمه من الكتب فى التظاهرات التى شارك فيها وتزعم الكثير منها ، يؤكد " فوشيه " أن عبد الناصر لم يكن يقرأ لمجرد القراءة ، أو كأى طالب يستذكر دروسه ليستعد لاجتياز اختباراته ، إنما كان يقرأ ليفهم الحياة ويدرس مجتمعه ، باحثاً عن حلول لمشكلاته؛ كان يتلفت حوله مثلاً فيجد العمال وعامة الشعب يعانون من الفقر والجهل والبؤس والمرض، بينما يجد الأغنياء من أجانب ومصريين غارقين فى الترف، لماذا التفاوت الطبقى؟! كان عليه أن يقرأ ليجد الإجابة .نفس الملاحظة أكدها صديقه حسن النشار، عندما ذكر أن قراءات عبد الناصر كانت جادة ، ولم تكن سطحية ، وإنه كان يفكر فى فحواها، ويستوعب ما تعرضه من أفكار، وإنه كان يضع خطوطاً تحت الكلام الذى يثير مكنونات نفسه ، ويعلق عليها بكلمات. وربما تجدر الإشارة هنا إلى أن معاناة مصر من الاحتلال البريطانى - حالة الفوران

التى عرفها الشارع المصرى فى الثلاثينات والأربعينات - ساعدت على النضج المبكر للطلاب المصريين الذين لعبوا دوراً مهماً فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية .هكذا بدأ عبد الناصر وهو فى المرحلة الثانوية يثقف نفسه تثقيفاً ذاتياً ، فانكب على دراسة كتب التراث والتاريخ ، وخاصة تلك التى تناولت تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر، وتاريخ العرب والإسلام ، وكذا سير الأبطال والعظماء . ولقد أكد رفاقه ومعاصروه ولعه المبكر بدروس التاريخ حيث : " مال إلى التاريخ أكثر من الأدب ، لدرجة أنه لم تكن تفوته أبداً حصة من حصص التاريخ ، وكان يبدى انتباهاً شديداً لمدرس التاريخ ، ويحدق فيه النظر وذراعه اليسرى متكئة ، وقد اعتمد ذقنه براحة يده ، وغالباً ما كان يطلب شرحاً وافياً، وغالباً ما كان يثير المناقشات مع زملائه حول وقائع التاريخ والسياسة ، كان يترك كل شىء ليحضر درس التاريخ ... ".

وبديهى أن هذا الولع المبكر بالتاريخ قد كون لديه قاعدة متينة من المعرفة التاريخية والسياسية فى هذه الفترة المهمة من حياته ، فوضع يديه على عوامل ضعف وانتكاس الأمة العربية ، وأسباب الذل والهوان والبؤس والشقاء الذى تعانى منه بلاده على يد المستعمر البريطانى ، وفى ظل سيطرة طبقة كبار الملاك ، وكبار الرأسماليين المصريين ، والمتمصرين ، والأجانب، كما رسخ لديه أيضاً أهمية موقع مصر وأهمية دورها التاريخى فى الشرق الأوسط، فضلاً عن أهمية وضرورة وجود زعامة قوية مستنيرة تنقذها من عثرتها، ولعل هذا يفسر انخراطه فى العمل السياسى .

إلا أن عشقه وشغفه بالقراءة لم يتوقف ، ولم تشغله حركته السياسية عن برنامج التثقيف الذاتى ، سواء قبل أو بعد تأسيسه لتنظيم الضباط الأحرار، وبعد وصوله إلى قمة السلطة ، بل وحتى رحيله؛ حيث تلازمت حركته السياسية مع تثقيفه الذاتى لنفسه ، وبالتالى تعددت المصادر الفكرية التى غذت روحه قبل وبعد تأسيس تنظيم الضباط الأحرار . ثانياً : مصادر التكوين الفكرى لعبد الناصر خلال النصف الثانى من الثلاثينيات وحتى تأسيس تنظيم الضباط الأحرار :إذن فما هى الدراسات والمصادر الأخرى التى أثرت فى تكوينه الفكرى فى النصف الثانى من الثلاثينيات وطوال الأربعينيات وحتى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ؟ربما تجدر الإشارة قبل رصد مجموعة الدراسات والكتابات التى درسها جمال عبد الناصر فى الكلية الحربية إلى أنه قبل دخوله الكلية الحربية فى شهر مارس عام ١٩٣٧ ؛ شارك فى المظاهرات الطلابية ، التى جمعت بين طلاب المدارس الثانوية وطلاب الجامعة ، وأن مشاركته فى هذه المظاهرات وقيادته لبعضها ؛ مثلت هى الأخرى مصدراً مهماً من مصادر تكوينه ، فبالإضافة إلى الممارسة السياسية فإن أذنه التقطت الكثير من الشعارات السياسية والمقولات التى كانت تتردد فى الشارع السياسى المصرى آنذاك، كما أنه اتصل بنفسه بالأحزاب المصرية المختلفة واحتك بفكرها – وكما سنرى – تأثر بطروحات مصر الفتاة، والحزب الوطنى، وجماعة الإخوان المسلمين، ومنظمات اليسار المصرى وغيرها ، إلا أنه وكما يتضح من رسائله إلى صديقه حسن النشار، لم يكن قد انتهى من إعداد نفسه ، والاستقرار على برنامج سياسى محدد ، كان تائهاً فى عالم السياسة المضطرب ، يروح ويغدو ويزور مراكز الأحزاب السياسية؛ أملاً منه فى أن يجد من بينها حزباً يستجيب لأهدافه.

وظل الأمر كذلك إلى أن حصل على البكالوريا ، وعندما دخل الكلية الحربية يوم ١٧ مارس ١٩٣٧، كان قد بات مُسَيَّسَاً يتحرق شوقاً للكفاح فى سبيل تحقيق الاستقلال لبلاده . وكانت

قراءاته فى المرحلة الثانوية عن سير العظماء وقادة الفتوح الإسلامية ، ومؤسسى الإمبراطوريات العظيمة كالإسكندر الأكبر المقدونى ، ويوليوس قيصر، ونابليون ، وكذا دراسته لدعوات المصلحين المحدثين من أمثال جمال الدين الأفغانى، ومحمد عبده ، فضلاً عن سيرة سعد زغلول؛ قد ألهبت حماسته الوطنية ، وبثت فى روحه حب الوطن والتطلع إلى الأعمال العظيمة . ولا يوجد ما يمنع كما يقول " فوشيه " من أن تكون ذكرى عظماء سلاطين المماليك الذين تواجه مساجدهم مدرسة النحاسين الابتدائية؛ قد علقت فى هامش شعوره، ولا يوجد ما يمنع أيضاً من أن صور بؤس الفلاحين وذلهم فى قريته " بنى مر" قد علقت هى الأخرى بشعوره .ومع ذلك كانت رغبته فى المعرفة تدفعه دفعاً إلى مزيد من الدراسة ، ومرة ثانية يُجمع أساتذته ورفاقه فى الكلية الحربية على أنه لم يكن يشاهد إلا وفى يده كتاب ، وأنه كان يطلب من رفاقه قراءة كتب معينة ليناقشهم فيها. ومن المقطوع به أن قراءاته فى الكلية الحربية كانت أكثر أثراً فى نفسه لسببين؛ الأول: أنه بات أكثر نضجاً ، والثانى : أنه انفتح على القراءة باللغة الإنجليزية ، فهل تغيرت اهتمامات عبد الناصر ؟ وهل اختلفت موضوعات الكتب والدراسات التى اطلع عليها فى الكلية الحربية ؟فى الحقيقة لم تختلف كثيراً ، ولكنها تعددت وتنوعت ، فبالإضافة إلى الكتب الدراسية المقررة فى الكلية الحربية ، عاد جمال عبد الناصر بين عامى ١٩٣٧ – ١٩٣٨ إلى مطالعة الكتب التى تناولت سير العظماء، وكبار القادة العسكريين ، وكبار رجال السياسة ، نفس من قرأ لهم وعنهم من قبل باللغة العربية عاد يقرأ عنهم باللغة الإنجليزية ، بالإضافة إلى قراءة سير لشخصيات جديدة لم يكن قد قرأ عنها مثل غاريبالدى ، وبسمارك ، وهندنبرج، وونستون تشرشل ، وغوردون ، وفوشى ، ولورنس ، ومصطفى كمال أتاتورك وغيرهم. لكن لماذا كل هذا الاهتمام بسير العظماء ، وبما تركوه من أعمال ؟! يبدو أنه كان يبحث عن إجابة لسؤال آثار فضوله ، حول ما فعله هؤلاء حتى تمكنوا من فرض إرادتهم وتغيير مجرى التاريخ وفقاً لرؤاهم أو عقائدهم ولصالح بلدانهم، أو حتى وفقاً لأهوائهم ومطامعهم الشخصية .

إلا أنه بالإضافة إلى سير العظماء وكبار القادة العسكريين يمكن تقسيم القضايا التى اهتم بدراستها جمال عبد الناصر فى هذه المرحلة إلى ما يأتى : -

أولاً : المؤلفات التى تناولت الحملات العسكرية، والحروب، والمواقع الحربية الشهيرة ، كتلك التى تناولت حروب نابليون بونابرت فى أوروبا وحملته على مصر سنة ١٧٩٨، وكذا حملة فلسطين ، وحملة غوردون على الخرطوم، والمؤلفات التى تناولت موقعة المارن ، وواترلو، ومعارك الحرب العالمية الأولى .

ثانياً : المؤلفات التى تناولت تاريخ الثورات كتلك التى تناولت تاريخ الثورة الفرنسية ، وتاريخ الثورة الاشتراكية ، وكذا تاريخ ثورة ١٩١٩ فى مصر ، والمؤلفات التى عالجت تاريخ الدول العربية الحديث ، سواء دول المشرق أم دول المغرب .

ثالثاً : المؤلفات التى تناولت الاستراتيجية ، من ذلك المؤلفات التى عالجت الاستراتيجية الألمانية فى الحرب العالمية الأولى ، والاستراتيجية الإنجليزية .

رابعاً : المؤلفات التى عالجت المشكلات الدولية ، خاصة مشكلات الدول المطلة على البحر المتوسط .

خامساً : المؤلفات الجغرافية ، خاصة التى اهتمت بالجغرافيا السياسية والعسكرية ، وجغرافية دول حوض البحر المتوسط. وربما تجـدر الإشــارة ونحـن نتتبـع رحـلة التثقيـف الذاتى لجمال عبد الناصر، إلى أنه استغل السنوات الثلاث التى قضاها فى الكلية الحربية ، بعد أن عُين مدرساً بها ١٩٤٣ - ١٩٤٦، فى قراءة ما استجد من كتب فى مكتبة الكلية. واللافت للنظر أنه عاد خلال هذه الفترة إلى دراسة الكثير من الكتب التى قرأها أيام كان طالباً بالكلية ، لكن من بين الكتب الجديدة كتاب حول اليابان وأسـرار قوتهـا ، وآخـر حـول تألـق نجـم نابليـون بونابـرت ، وكتاب " كونارد هايدن " حول سيرة هتلر وحياته ، وكتاب حول الحملة البريطانية على مصر، والتى انتهت باحتلالها سنة ١٨٨٢، وآخر حول اللنبى فى مصر .

وكذا كتب " ليدل هارت " الثلاثة حول الحروب الحاسمة فى التاريخ ، ومؤلف العالم تحت السلاح ، والحرب فى سبيل السلطة العالمية ، والحرب الخفيفة ، والحرب بغير مدافع، والحرب فى الجو، ومبادئ الحرب ، وكذا أطلس اكسفورد الحربى ، وحرب الغد الآلية ، وكتاب اللورد " كرومر" حول مصر الحديثة ، وكتاب " أرنولد ويلسون " حول قناة السويس ، و " أرنولد سيجفرد" حول السويس وبناما . ومؤكد أن اهتماماته كمدرس بالكلية الحربية دفعته إلى التركيز على الدراسات التى تناولت علوم الحرب ، ومع ذلك يجب الإشارة إلى اهتمامه فى هذه الفترة بقراءة كتاب عالم النفس الأمريكى " ديل كارنجى " كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر فى الناس "، وقراءة مثل هذا الكتاب ربما تشير إلى بداية اتجاهه إلى تجميع الضباط حوله وضمهم إلى تنظيم الضباط الأحرار الذى سيولد سنة ١٩٤٦. كذلك اهتمامه بكتاب آخر لا يعالج الفن أو التاريخ العسكرى ، أقصد كتاب العالم الاقتصادى اليهودى " بون " الذى عالج قضايا تنمية الشرق الأوسط الاقتصادية ، وربما يشير ذلك إلى بدايات إدراكه لأهمية الاقتصاد، ودوره فى توجيه وصناعة تاريخ الشرق الأوسط . وفى هذه الفترة قرأ أيضاً رواية أخرى لـتوفيق الحكيم هى رواية أهل الكهف.

على أيــة حــال فإن هـذه المـؤلفـات زودت هــى الأخـرى جمال عبد الناصر بمعارف كثيرة جديدة ، وغذت روحه هى الأخرى بقيم وخبرات كثيرة ، وأجابت على الكثير من الأسئلة التى كانت تدور فى ذهنه فى مرحلة الفوران .. مرحلة المظاهرات ، أقصد المرحلة الثانوية .ولا نبالغ إذا قلنا أنها ساعدته على رسم خطواته المستقبلية ؛ حيث تأكدت قناعته التى توصل إليها فى سبتمبر ١٩٣٥ بأن القوة هى التى تنقص الشباب الوطنى ، ليتمكنوا من القضاء على الاستعمار وأعوانه؛ لذا قام بتأسيس تنظيم الضباط الأحرار .ومع أنه حرص على إبعاد التنظيم الذى انتخب رئيساً لهيئته التأسيسية عن الأحزاب السياسية العلنية وتلك التى تعمل تحت الأرض - أقصد جماعة الإخوان المسلمين والمنظمات الشيوعية - إلا أن أفكار هذه الأحزاب ووقائع نضالها ضد الاستعمار والاستغلال ، مثلت مصدراً آخراً من المصادر الفكرية المهمة التى ساهمت فى التكوين الفكرى لجمال عبد الناصر .

ثالثاً : التيارات السياسية والإيديولوجية عشية الثورة وأثرها فى فكر عبد الناصر :

ما هى أهم التيارات السياسية والإيديولوجية التى سادت المجتمع المصرى عشية ثورة ٢٣ يوليو؟ وإلى أى مدى أثرت فى التكوين الفكرى لمؤسس تنظيم الضباط الأحرار ، ومفجر وقائد الثورة ؟ أعتقد أننا لا نبالغ إذا ما أشرنا إلى أن حياة جمال عبد الناصر قبل الثورة كانت جزءاً من نضال الشعب المصرى ضد الاستعمار البريطانى ، ومفاسد القصر والطبقات المستغلة المتحالفة معه، وليس بعيداً عن الصحة القول بأنه - جمال عبد الناصر- ولد فى لحظة التقت فيها ولادته مع بحث أمته عن زعيم فى لحظة من أشد لحظات نضالها قسوة وتعقيداً ، بل إن حياة جمال عبد الناصر نفسها قبل الثورة كانت محصلة ظروف موضوعية عاشها وهو فى محيط أسرته ، وفى قريته " بنى مر" ، وتفاعل معها على نطاق وطنه وأمته وعالمه ، فكان محصلة نضال الأمة العربية منذ غاب عنها صلاح الدين الأيوبى.

وبهذا الصدد يمكن رصد متغيرات مصرية وعربية وعالمية كبرى ، تزامن وقوعها مع مولده ، فقبل ولادته بسنة واحدة ، وتحديداً فى أكتوبر ١٩١٧ نجحت ثورة أكتوبر فى روسيا ، وظهرت على أثرها أول دولة شيوعية فى العالم ، وفى السنة التى ولد فيها انتهت الحرب العالمية الأولى، وبعد مولده بأربع سنوات استولى الفاشيون على السلطة فى إيطاليا ١٩٢٢، واستتبع ذلك تعاظم المد الفاشى فى أوروبا، وبعد ذلك بسنتين قام مصطفى كمال أتاتورك بإلغاء الخلافة الإسلامية ١٩٢٤ . ولقد كان لهذه المتغيرات أثرها الواضح على مصر، ففى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ذهب سعد زغلول ورفاقه لمقابلة السير " رونالد ونجت " وتداعت الحوادث بعد أن عرف الزعماء الوطنيون عزم إنجلترا على البقاء فى مصر، فانفجرت ثورة ١٩١٩ ، ومن ناحية أخرى كان لنجاح الثورة البلشفية وظهور أول دولة شيوعية انعكاسه على مصر، حيث تكون على أرض مصر الحزب الاشتراكى المصرى سنة ١٩٢٠، ومُثل فى المؤتمر الشيوعى الرابع الذى عقد فى موسكو ، ثم غير الحزب اسمه ليصبح الحزب الشيوعى المصرى فى ديسمبر ١٩٢٢، واعتنق أعضاؤه مبادئ " الكومنترن " التى نادى بها " فلاديمير لينين " ، ثم تتابعت بعد ذلك المنظمات الشيوعية المصرية، وتصاعد نشاطها إلى ذروته فى الأربعينيات . وترتب أيضاً على تعاظم المد الفاشى بعد سيطرتهم على السلطة فى إيطاليا ظهور جماعة مصر الفتاه عام ١٩٣٣، وهو عام استيلاء النازيين على السلطة فى ألمانيا كذلك . وكذا كان إلغاء الخلافة الإسلامية ، وفصل الدين عن الدولة على يد مصطفى كمال أتاتورك من بين أهم أسباب ظهور جماعة الإخوان المسلمين فى مصر سنة١٩٢٨.

ومن ناحية أخرى ، كانت مشكلات مصر القومية وأزمتها الاجتماعية تتفاقم وتتجه نحو طريق مسدود ، حيث أفلست تجربتها الليبرالية ، التى تعد أحد أهم منجزات ثورتها الشعبية الكبرى ؛ ثورة ١٩١٩. ووقف النظام الليبرالى عاجزاً أمام تعاظم مشكلات مصر على كافة الأصعدة ؛ سياسياً، واقتصادياً ، واجتماعياً .وتتعدد الاجتهادات حول أسباب إخفاق التجربة الليبرالية قبل ثورة ٢٣ يوليو ، ويمكن بهذا الصدد رصد مجموعة من العوامل ؛ فى مقدمتها ما يرتبط بجوهر النظام الليبرالى ذاته، فالليبرالية فى مصر كانت شكلاً مستعاراً من أوروبا ، افتقدت المحتوى الاجتماعى ، فلم تحدث فى الحقيقة ثورة بورجوازية ضد الإقطاع ، ولم يحدث تكريس حقيقى لسلطة العقل والعقلانية، ولم تشهد مصر لا عصر إصلاح دينى ، ولا عصر نهضة حقيقية ، كما لم تشهد تغييراً جذرياً فى العلاقات والقيم القديمة المتوارثة ، بحيث تسود العلاقات والقيم

الجديدة بطريقة شاملة وحاسمة، بل سادت التوفيقية ساحة الفكر بين العقل وما وراء العقل ، بين الطبيعة والقوى المجاوزة للطبيعة. ومن ناحية أخرى كان لوجود قوة الاحتلال البريطانى أثره الواضح فى إخفاق التجربة ، فكما هو معروف فإن هذه القوة تدخلت فى توجيه النظام السياسى المصرى، سواء بطريق مباشر أم غير مباشر، فى الاتجاه الذى يتفق ومصالح الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس ، ووصل الأمر إلى التهديد باستعمال القوة لفرض إرادتها كما حدث يوم ٤ فبراير ١٩٤٢.

وقد ينسب إخفاق التجربة الليبرالية أيضاً إلى طبيعة وشكل وممارسات الأحزاب المصرية التى شاركت فى اللعبة الليبرالية؛ فالقوى السياسية الحزبية التى شاركت فى صخب الحياة السياسية المصرية مهما تعددت مسمياتها ، ومهما بدا لنا على السطح من تفاوت بينها؛ سواء من حيث الأصول والتراكيب الاجتماعية التى أفرزت قيادتها وكوادرها ، أو من حيث برامجها السياسية والاجتماعية ، بل ربما أيضاً من حيث الممارسات والأساليب الحزبية والسياسية التى سلكتها ، أو سعت للتعبير عنها. كما يؤخذ عليها كذلك بقاء الجماهير العريضة من الشعب المصرى كماً مهملاً لا تشارك فى الحكم إلا مشاركة شكلية ، وذلك عندما تساق كالبهائم – على حد تعبير عبد الحميد جودة السحار – إلى صناديق الانتخابات .

أما بقية مؤسسات الحكم الرسمية والأحزاب السياسية فكانت تحت سيطرة كبار الملاك ، وكبار الرأسماليين المصريين ، والمتمصرين ، والأجانب . ورغم أن النظام السياسى فى ظل التجربة الليبرالية كان دستورياً ، إلا أن تلك الدستورية كانت هى الأخرى شكلاً ، أما من حيث الجوهر فقد ظلت سلطة الملك هى العليا ، حيث كان له حق حل مجلس النواب دون قيد أو شرط، وحق تعيين الوزراء وإقالتهم ، وقد تعسف الملك فاروق - كما هو معروف - فى استخدام سلطاته فى حل البرلمان ، وإقالة الوزارة ، وتعطيل الدستور. وربما تجدر الإشارة ونحن نتحدث عن انتكاس التجربة الليبرالية وأثرها على عبد الناصر، إلى أن حزب الوفد الذى ظل يتمتع بشعبية جماهيرية تكاد تكون كاسحة ؛ لم يقدر له أن يحكم - من خلال صراع حزبى وبرلمانى وتجربة دستورية - سوى سنوات سبع عجاف أو نحو ذلك ، أى بنسبة بلغت ٢٥ % فقط من عمر التجربة بطولها بين عامى ١٩٢٤- ١٩٥٢. يرى لاشين - بحق - أن قصر مدة حكم الوفد عكس ما يرى البعض لا يمكن أن تحسب له بل تحسب عليه ، فالوفد شأن غيره من الأحزاب المصرية الليبرالية الأخرى – وإن بتفاوت ضئيل بينها – كان يمثل حكم النخبة الإمبراطورية الكبيرة والمتوسطة ، ومن تشابكت مصالحها بمصالحه ومراميه، على الرغم من استمرار ارتباط الجماهير بشرائحها الدنيا فى القرية والمدينة معاً بعجلته، ربما لدوره التاريخى أو ولاءً وحباً لزعامته ، أو ربما لغير ذلك من عوامل ، ومن هنا فقد عجز - ربما لأسباب تاريخية - عن استثمار حركة الجماهير وثورتها وعنفها، ذلك لأنه - وبحكم كوادره وقياداته - ربما لم يكن ليعنيه كثيراً من أمر الجماهير غير أكفها وحناجرها وأصواتها ، وبعد أن كانت تمنحه إياها عبر صناديق الاقتراع ، واضعة بين يديه ثقتها الكاملة وغير المشروطة، كان يعمد إلى تشجيع سلبيتها ولا مبالاتها لأن تقدمها بعد ذلك خطوة أخرى ؛ كان أمراً سيؤثر ولا شك على مصالح قياداته.

على أية حال ، يكاد ينعقد الإجماع على أن المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عانى من أزمة طاحنة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن هذه

الأزمة جاءت كنتيجة حتمية للتناقضات التى تولدت من إدماج مصر - كمجتمع تابع - فى إطار النظام الرأسمالى العالمى ، وأن هذه الأزمة وصلت إلى ذروتها مع مطلع الخمسينات من القرن العشرين ، حيث ظل هيكل الاقتصاد المصرى ، هيكلاً متخلفاً يغلب عليه الطابع الزراعى ذو المحصول الواحد ، وظل النمو الرأسمالى سواء فى الريف أم فى المدينة نمواً مشوهاً ؛ بسبب استمرار سيطرة كبار الملاك على علاقات الإنتاج وإصرارهم على عدم تغييرها ، ونتيجة للتداخل العضوى بينهم وبين كبار الرأسماليين ، فضلاً عن قيامهم بإهدار جزء كبير من الفائض الاقتصادى فى الاستهلاك الترفى.

والمتتبع للأزمات التى تعرض لها المجتمع عشية ثورة ٢٣ يوليو ، يلاحظ أن الأمر لم يعد أمر مشكلة تواجه حكومة بعينها ، بل إن تعاقب الأزمات ، وتعاقب فشل الحكومات المتتالية فى علاجها ؛ دل على أن الأزمة آخذة برقاب النظام السياسى والاجتماعى جميعه ، وأن أطر هذا النظام لم تعد قادرة على استيعاب ما يواجهه من أزمات، ولا على تجاوز ما يحيط به منها. لقد واجه المسألة الوطنية بالمفاوضات ففشل ، وواجها بالتحكيم الدولى ففشل أيضاً ، فانصرف عنها ملتفتاً إلى مشاكل الاقتصاد والتنمية ففشل كذلك، وعجز عن المواجهة ، ولم يستطع تقديم حلول للأزمة الاقتصادية التى كانت تفتك بالملايين من شعب مصر. وأتت حرب فلسطين ١٩٤٨ فهُزم، وانطلقت حركة الكفاح المسلح فى القناة ، والتى كانت بمثابة محك اختبار حقيقى للأحزاب السياسية ، فكشفت عن عجزها جميعاً وعجز النظام برمته عن قيادة النضال الشعبى ضد المحتل ، وأخيراً كان إحراق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ أوضح دليل على تفسخ عرى النظام واهتراء كل مؤسساته ، وبعد إحراق القاهرة بدأت مصر كلها تشعر برجفات الزلزال ، وبدأ الكل يتوقع شروعه فى هز أديم مصر، واقتلاع النظام الملكى من جذوره .

يهمنا على أية حال ، أن جمال عبد الناصر، عاصر إخفاق تجربة مصر الليبرالية فى تحقيق الهدف القومى الأول ؛ أقصد تحقيق الاستقلال التام، وتحرير تراب مصر المقدس من النفوذ والسيطرة الأجنبية ، وبديهى وهو الطالب الذى لحقته يد السياسة مبكراً ، وشارك فى المظاهرات وهو لا يزال فى المرحلة الثانوية ؛ بديهى أنه تابع وهو طالب بالكلية الحربية ، ثم وهو ضابط بالجيش ومدرساً بالكلية الحربية ؛ إخفاق التجربة فى إقامة حكم دستورى يستند إلى ديمقراطية صحيحة ، فضلاً عن إحساسه ومعايشته اليومية لتفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وتجاهل النظام لقضية العدل الاجتماعى .ومع أننا نستبعد أن يكون عبد الناصر، قبل تأسيس تنظيم الضباط الأحرار سنة ١٩٤٦، قد وصل إلى مثل هذا المستوى الأكاديمى فى التحليل التاريخى لأزمة التجربة الليبرالية ، وإخفاقات أكبر أحزابها : حزب الوفد ، إلا أن رفضه للتعاون مع حزب الوفد، وابتعاده عنه وعن الأحزاب التى انسلخت منه ، وكذا عن الأحزاب التى كانت تدور حيث يدور عرش فاروق، لا يخلو من دلالة ، كما أن دلالة الضربة العنيفة التى وجهتها الثورة إلى الأحزاب السياسية سنة ١٩٥٣ واضحة لا تحتاج إلى تعليق .لقد عايش عبد الناصر التجربة الليبرالية المصرية فى انتكاستها ، وعاصر لحظات إخفاقها ، وعبَّر بعد ذلك فى فلسفة الثورة وفى الميثاق ، وعبر خطبه وتصريحاته وأحاديثه؛ عن فهمه لأسباب فشل ثورة ١٩١٩ والتجربة الحزبية قبل الثورة ؛ حيث اعتبرها حلقة من حلقات الحركة الوطنية المصرية فشلت فى تحقيق آمال الشعب المصرى .

وبالإضافة إلى التجربة الليبرالية وأحزابها ، عاصر عبد الناصر الجماعات الإيديولوجية السرية والعلنية التى ظهرت فى العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين ؛ تلك الجماعات التى ملأت الشارع السياسى المصرى صخباً وعنفاً ، والتى وقف بعضها على يمين النظام، والبعض الآخر وقف على يساره .وربما تجدر الإشارة إلى أن جميع الأحزاب والقوى المعارضة للنظام كانت قد اكتشفت بعد الحرب العالمية الثانية أن " جيش الملك " وأداته التى يستخدمها فى السيطرة على الجماهير قد أصبح قوة منظمة ومسلحة يمكن الاعتماد عليها ، واتجهت جميعها صوبه ، تحاول تسييس ضباطه واستقطابهم لتلوح بهم أو لتستخدمهم فى مواجهة خصومها، حاول حزب الوفد، لكن الضباط ابتعدوا عنه واتجهوا إلى الجماعات الأيديولوجية ، وإلى العناصر الراديكالية التى انفصلت عن الحزب الوطنى وشكلت ما سُمى " باللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى " .
كانت جماعة الإخوان المسلمين قد نشأت كرد فعل سلفى لحركة التغريب فى المجتمع المصرى ، وكرد فعل - كما سبق - لإلغاء الخلافة الإسلامية على يد " مصطفى كمال أتاتورك " سنة ١٩٢٤ ، وتكاد تكون إيديولوجيا الجماعة منسوخة من مدرسة المنار التى أسسها رشيد رضا، والتى قامت على دعائم خمسة نقلها حسن البنا حرفياً ، حين دعا إلى شمولية الإسلام، وضرورة الرجوع إلى بساطته الأولى ، كما نادى بفكرة الجامعة أو الرابطة الإسلامية ، وكذا التمسك بنظام الخلافة الإسلامية ، وضرورة إقامة الحكومة الإسلامية .ولم يكن فكر جماعة الإخوان بعيداً عن عبد الناصر، بل إن أيديولوجيا الجماعة مثلت بصورة أو بأخرى مصدراً من مصادر الفكر السياسى لعبد الناصر ونفر من رفاقه الضباط، الذين انضموا معه وبعده إلى الجماعة فى عهد حسن البنا، لكنهم سرعان ما ابتعدوا عن الجماعة بعد تأسيس تنظيم الضباط الأحرار سنة ١٩٤٦ ، حيث أصدر عبد الناصر توجيهاته أواخر نفس العام للضباط الأحرار بأن يحتفظوا باستقلال تفكيرهم ، ولا يرتبطوا كأفراد أو جماعات بأى هيئة أو جماعة خارج نطاق الجيش.

وتكمن أسباب ابتعاد عبد الناصر عن الجماعة ، حسب روايته ، ورواية رفاقه ، بل وحسب رواية بعض كوادر الإخوان ؛ فى فشل الإخوان فى تقديم إجابات شافية محددة واضحة حول طبيعة النظام وماهية السياسات ، أو البرامج التى سيحكمون بها مصر فى حالة توليهم زمام الأمور، بالإضافة إلى أن تأييد الإخوان لإسماعيل صدقى هز صورة الجماعة فى نظر الضباط. لكن الأهم أن عبد الناصر أدرك مبكراً - ربما قبيل وفاة مرشد الجماعة الأول - أمرين على درجة كبيرة من الأهمية :

الأول : هو مدى التقارب والالتقاء بين أهداف الجماعة وأهدافه .

أما الثانى : فهو مدى الافتراق بين أيديولوجيا الجماعة وأفكاره ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتفاصيل المهمة والدقيقة ، أما الخطوط العامة فلم يكن هناك اختلاف كبير حولها .

ومن هذه الزاوية فلا يوجد ما يمنع من اعتبار فكر حسن البنا فى عموميته مصدراً من المصادر الفكرية التى تأثر بها جمال عبد الناصر، جنباً إلى جنب مع فكر محمد عبده، وجمال الدين الأفغانى، ورشيد رضا .ولعل هذا مسئول ، ويفسر فى نفس الوقت ، التزام الناصرية فيما يتعلق بقضية أصل الوجود ، بنظرة الدين ، فالله وحده هو مصدر الوجود وخالق الكون ، كما آمنت بمشيئته فى توجيه البشر وهدايتهم ، ومن ثم تفرق بين عالمين ، عالم الحياة البشرية المقيدة

بحدود الزمان والمكان ، وعالم آخر مطلق يتعالى على أية صفة تحدد له مكاناً أو زماناً ، وبهذا الصدد رفضت الناصرية موضوعياً ذلك التناقض المفتعل الذى نسجته ولا تزال قوى الرجعية والإمبريالية من أجل وضع الدين فى مواجهة أية دعوة تستهدف تحرير الإنسان من الاستغلال والسيطرة ، كذلك رفضت وجهة النظر الماركسية فى الدين ، وأكدت أن الدين فى جوهره ومعناه يؤكد قيم التقدم والعدل والمساواة ، كما ينطوى على دعوة للإنسان بأن يكون عمله من أجل التقدم، وأن يكون كفاحه من أجل العدل .

واعتبرت الناصرية الدين قوة دافعة للشعوب ، ذات رسالة تقدمية تحارب الاستغلال، وتقف فى وجه الجشع، وتقاوم الاستبداد والطغيان ، ونتيجة لإيمان الناصرية بالدور الإيجابى الخلاق فلم تجد أى تناقض بين الاشتراكية وبين الحفاظ على الدين وتدعيمه ، فالتطبيق الاشتراكى لا يتعارض مع جوهر الإيمان بالله ورسله ، والأديان فى المحصلة النهائية ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسعادته. ومن الأحزاب الأيديولوجية ، التى خبرها أيضاً جمال عبد الناصر، وانفعل بها وتفاعل معها ، جماعة أو حزب مصر الفتاة ، الذى بدأ باسم جمعية مصر الفتاة ، التى أسسها أحمد حسين وأعلن عن وجودها يوم ٢١ أكتوبر ١٩٣٣؛ وهى جمعية استقت خطوطها النظرية الأساسية من منابع فاشية ونازية ، حيث طالبت ببعث مجد مصر الفرعونية ، وتأسيس إمبراطورية مصرية عظيمة تتكون من مصر والسودان ، وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام أيضاً ، لتصبح كلمة مصر فى النهاية هى الأعلى ، وتصبح مصر فوق الجميع. كان أحمد حسين فى الحقيقة قومياً متطرفاً، دارت دعوته داخل الفكرة القومية ، وفى إطار فكرة الإمبراطورية المصرية ، وكان إحياء الإسلام وشعائره ، وإعادة الدين الإسلامى إلى سابق مجده وقوته؛ مقترنتين فى ذهنه بفكرة زعامة مصر. ولقد مثلت جماعة مصر الفتاة بأفكارها هذه وبشعاراتها الملتهبة ، منذ أن تكونت وإلى بداية الحرب العالمية الثانية ، تياراً من تيارات المعارضة الوطنية المتطرفة بين جماهير الشباب المصرى المتحمس ، تياراً اتسم بالصخب والتمرد على الظروف المتردية البائسة التى كانت تعيشها مصر. وتمكن الحزب قبيل الحرب العالمية الثانية أن يفرض وجوده فى الشارع السياسى المصرى ، إلا أنه عانى كثيراً بسبب فرض الأحكام العرفية إبان الحرب ومطاردة السلطات لشبابه المتحمس المعادى للحلفاء . وبعد الحرب تغيرت موازين القوى العالمية ، وانطلقت حركات التحرر الوطنى فى البلاد المستعمَرة ، وانتصرت الاشتراكية فى كثير من البلدان، وبدأ الفكر الاشتراكى ينتشر فى مصر، الأمر الذى أدى إلى تراجع نشاط الجماعة فى الشارع السياسى ، الذى سيطرت عليه جماعة الإخوان بدعوتها السلفية، ومنظمات اليسار الماركسى العديدة بأفكارها التقدمية ، فى نفس الوقت الذى كان الوفد لا يزال يحتفظ بوجوده ربما لأسباب تاريخية. إلا أنه فى سنة ١٩٤٨، وضع حزب مصر الفتاة ، برنامجاً سياسياً اجتماعياً محافظاً أبقى أحمد حسين فيه على الشعار التقليدى للحزب " الله - الوطن - الملك " ، ودعا للعمل فى إطار النظام القائم والعمل فى حدوده ، وأكد على أن الملكية الدستورية هى حجر الزاوية فى الدستور ، وتمثلت روح المحافظة أيضاً فى إغفاله للصراع الطبقى، الذى يعتبر الإقرار به أساس الفهم والعمل من أجل التحرر الاجتماعى ، ومع ذلك احتوى البرنامج الجديد على بعض الملامح التى دلت على تجاوزه لمفهومه الفكرى القديم ، حيث طالب بتحريم تملك واستئجار الأجانب للأراضى بكافة أنواعها، مع تصفية الشركات العقارية ، وتحريم تملك الأجانب للشركات ذات المنفعة العامة أو احتكار المرافق، مع تصفية شركات المياه والكهرباء ، والبترول، والمواصلات، ومع تحويل هذه المؤسسات إلى

المنفعة العامة تحت إدارة الهيئات المحلية والبلديات، وكذا طالب بتصفية شركة قناة السويس باعتبار القناة مرفقاً عاماً مصرياً، وبوضع حد أعلى للملكية فى الأراضى البور التى تستصلح ، وأن تلغى الضرائب المباشرة وغير المباشرة عن الحاجات الأساسية للشعب، وتتدرج الضرائب على الدخل ، وتضمن البرنامج أيضاً بعض المطالب الاقتصادية للجماهير بدت أقرب إلى الأمانى منها إلى الأهداف الجادة والمطالب الموضوعية الممكنة ؛ مثل تحديد الحد الأدنى لأجور العمال الصناعيين والزراعيين.

وفى العام التالى ١٩٤٩ ، حدث تحول كبير فى موقف حزب مصر الفتاة ، حيث استبدل شعاره إلى " الله ، الشعب "، وأسقط الملك ، وكان معنى ذلك أن الحزب سعى إلى تخطى النظام السياسى ، كما كان لاستبدال الشعب بلفظ الوطن دلالة اجتماعية تشير إلى اتجاه الحزب للانحياز للطبقات الشعبية، وبقبوله مبدأ الصراع الطبقى. وأجرى الحزب تغييراً شكلياً آخر حيث استبدل اسم مصر الفتاة بحزب مصر الاشتراكى الذى عرف حتى قيام الثورة بالحزب الاشتراكى. ولقد غزا الشارع السياسى هو الآخر بشعارات كثيرة، بعضها كان جيداً وعنيفاً؛ حيث طالب أحمد حسين بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً، وتوزيع الزائد على العاملين فيها ، وبتأميم مصادر الإنتاج الكبرى ، وتحديد دخل الفرد بما لا يزيد عن خمسمائة جنيه شهرياً ، وتعيين وزيراً للبلاط يكون مسئولاً عن تصرفات رجال الحاشية الملكية . كما طالب بتوزيع حاجات الشعب بالبطاقات التى تحدد الكمية المستحقة والثمن من الدخل ، وكذا بضرورة إيجاد عمل لكل مواطن، ومنع استيراد الكماليات، والقضاء على مظاهر الترف . وطالب كذلك بضرورة تقشف الحكام وخفض المرتبات ، وتقرير الضرائب المباشرة ، ونزع ملكية ١١ ألف مالك ممن يمتلكون أكثر من خمسين فداناً لتوزع على المعدمين، وتقرير أسلوب الإنتاج التعاونى فى الريف ، وإمداد الدولة للفلاحين بالآلات، وتحديد إيجارات الأراضى الزراعية ، مع وضع برامج للسنوات الخمس تؤدى إلى كهربة مصر واستخراج المعادن ، وكذا طالب بتأميم الطب ، وتخطيط القرى، والقضاء على الأمية والبطالة. وفيما يتعلق بالمسألة الوطنية ، كرر الحزب الاشتراكى فى برنامجه ما طالبت به من قبل جماعة مصر الفتاة ، بضرورة تحرير وادى النيل من ربقة الاستعمار الأجنبى ، والمناداة بوحدة وادى النيل ، كما أعلن الحزب استمرار إيمانه بضرورة توحيد الشعوب العربية جميعها فى ظل دولة واحدة، أطلق عليها " الولايات المتحدة العربية " .

ولقد ميز الحزب الجديد بين النظام الاشتراكى الذى يدعو إليه عن الشيوعية بأن الشيوعية تنطوى على تنكر للماضى واختصام للأديان، فى حين ترى الاشتراكية التى نادى بها أحمد حسين أن أساسها هو الدين . على أية حال استطاع الحزب الاشتراكى بشعاراته الصارخة الرنانة اجتذاب قطاعات من الشباب المصرى الذين استهوتهم تنظيماته العسكرية وقمصانه الخضراء ، والذين ابتعدوا عن الوفد بعد أن خاب أملهم فيه . والمعروف أن جمال عبد الناصر وبعض رفاقه قد انضموا لمصر الفتاة ، قبل دخولهم الكلية الحربية، وأن جمال عبد الناصر نفسه شارك فى واحدة من مظاهرات مصر الفتاة فى الإسكندرية ، لكنه ورفاقه سرعان ما ابتعدوا عنها بعد التحاقهم بالجيش. وقد يفسر ابتعاد الضباط عن مصر الفتاة بالتوجيهات التى أصدرها عبد الناصر أواخر سنة ١٩٤٦، إلا أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تفسر ذلك منها ؛ وقوع حزب أحمد حسين فى سلسلة من الأخطاء ، كان أهمها مناصبته العداء لحزب الوفد ، مما دعا

الحزب الكبير إلى تشكيل جماعات ذات نمط عسكرى أطلق عليها اسم أصحاب القمصان الزرقاء ، وتمكنت بسهولة من ضرب أصحاب القمصان الخضراء وإضعافها، ومن الأخطاء أيضاً تحالف مصر الفتاة مع القصر، واعتماد أيديولوجيات متناقضة واللجوء إلى الصخب السياسى أكثر من اعتمادها على برامج موضوعية . ومن ذلك أيضاً مراهنة أحمد حسين على الولايات المتحدة الأمريكية ، فى الوقت الذى كان فيه شعار الاستعمار الانجلو/ أمريكى يتردد فى وثائق بعض التيارات السياسية.

ومع ذلك مثلت أفكار مصر الفتاة والحزب الاشتراكى مصدراً من المصادر المهمة التى تفاعل معها جمال عبد الناصر وانفعل بها ، وتأثر بالكثير مما هو موضوعى من المقولات التى أعلنها الحزب الاشتراكى سنة ١٩٤٩ . وجدير بالذكر أن بعض منشورات الضباط الأحرار حملت فيما حملت بعض من طروحات وشعارات مصر الفتاه ، ليس هذا فقط؛ بل إن بعض الضباط ظلوا على صلة بها حتى بعد انضمامهم لتنظيم الضباط الأحرار. والأهم من ذلك – كما لاحظ البعض – اقتراب الصياغات الفكرية لثورة يوليو، وكذا ممارستها فى السنوات الأولى من عمرها من برنامج الحزب الاشتراكى، من ذلك على سبيل المثال ؛ تأميم مصادر الإنتاج، وتأميم قناة السويس ، الأساس الدينى للاشتراكية ، الوحدة العربية ، مسألة تحديد الإيجارات الزراعية ، وكذا إلغاء الرتب والألقاب .وإن كنا نسلم بأن هذه المقولات لم تكن ملكاً للحزب الاشتراكى وحده، لكن يبقى أن مصر الفتاة مثلت هى الأخرى مصدراً مهماً من مصادر التكوين الفكرى لعبد الناصر .نفس الشىء ينسحب على الحزب الوطنى وهو حزب مصطفى كامل، الذى قرأ عن سيرته جمال عبد الناصر وهو فى المرحلة الثانوية، وتأثر به واستخدم عباراته فى رسائله إلى صديقه حسن النشار كما ذكرنا، فرغم الضعف والهزال الذى أصاب الحزب ، ورغم تراجع جماهيريته بعد الحرب العالمية الأولى؛ فإن أفكاره – خاصة بعد انتهاج جماعة الشباب التى تزعمها فتحى رضوان خطاً ثورياً فى أواخر الأربعينيات – مثلت هى الأخرى زاداً تزود به جمال عبد الناصر ، يقف دليلاً على ذلك أمرين ؛ الأول : ما ذكره عبد الناصر ورفاقه من اهتمامهم بقراءة صحيفة " اللواء الجديد" التى أصدرها فتحى رضوان ، والتى نهجت نهجاً ثورياً واضحاً ما بين ١٩٤٩ - ١٩٥٢، أما الأمر الثانى : فيتمثل فى إشراك ستة من أعضاء الحزب فى الوزارة التى شكلها محمد نجيب فى سبتمبر ١٩٥٢، من مجموع الوزراء البالغ عددهم ستة عشر وزيراً ، كان فى مقدمتهم بالطبع فتحى رضوان ونور الدين طراف.

ومن ناحية أخرى ، عاصر جمال عبد الناصر نشاط قادة العمل السرى الفدائى ، الذين كانوا ينتمون إلى الحزب الوطنى ، ويؤمنون بفكرة الاغتيالات السياسية ، فهى عندهم وسيلة مشروعة من وسائل النضال ضد الاستعمار البريطانى ، ووفقاً لما رواه عبد العزيز على أحد أهم عناصر جماعة "اليد السوداء" - وهو ما أكدته روايات بعض أعضاء تنظيم الضباط الأحرار - فإن عبد العزيز على قد اتصل بالضباط ونجح فى تشكيل خلية واحدة منهم ، إلا أن محاولته لتكوين جناح عسكرى لتنظيمه المدنى قد باءت بالفشل فى النهاية، ومع ذلك فإن اتصالاته بالضباط قد لعبت هى الأخرى دوراً، وأثرت بشكل أو بآخر فى جمال عبد الناصر . وربما ظهر هذا التأثير فى محاكاة عبد الناصر لجماعة اليد السوداء واتجاهه إلى انتهاج نهجها فى الاغتيال السياسى ، وذلك عندما فكر ودبر وخطط لاغتيال أحد أعداء تنظيم الضباط الأحرار. إلا أن أسلوب

الاغتيال السياسى سرعان ما اختفى تماماً من فكر عبد الناصر، بل إنه اعترف بندمه على المحاولة التى لم تحقق هدفها على أية حال. ومع ذلك يبقى اختيار عبد العـزيـز علـى للمشـاركة فى وزارة ٧ سبتمبر ١٩٥٢ التى رأسهـا محمد نجيب ؛ دليلاً واضحاً على تقدير نشاطه ورفاقه من قادة الحزب الوطنى، الذين لجئوا إلى أسلوب الاغتيالات ، كما أن خروجه من الوزارة فى أول تعديل وزارى تم يوم ٩ ديسمبر من نفس العام ، لا يخلو هو الآخر من دلالة .ولقد عايش جمال عبد الناصر وانفعل وتفاعل أيضاً مع الأفكار التى طرحتها المنظمات الماركسية المصرية، التى عرفت طريقها إلى مجتمع المثقفين المصريين ، وكذا إلى الجيش المصرى بعد انتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا سنة ١٩١٧ ، حيث ظهرت منظمات شيوعية عديدة بدأت بالأجانب ثم امتدت بعد ذلك إلى نفر من المصريين ، الذين أعلنوا فى أغسطس ١٩٢١، تأسيس ما عرف بالحزب الاشتراكى المصرى ليعبر عن أفكار الاشتراكيين المعتدلين ، والشيوعيين أيضاً.

لكن سرعان ما انحسر وتراجع النشاط الشيوعى فى مصر بعد ظهور جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨، وجماعة مصر الفتاة عام ١٩٣٣، وبسبب ملاحقات أجهزة الأمن لكوادر الحزب وعناصره ، ونجاحها فى توجيه الضربة تلو الأخرى للحركة الشيوعية وهى فى مهدها(٨٧) . وقبيل الحرب العالمية الثانية وإبانها عادت الحركة الشيوعية فى مصر إلى الانتعاش مرة ثانية مستفيدة من ظروف الحرب وبروز الاتحاد السوفيتى كقوى عظمى ، فتعددت الجماعات والتنظيمات؛ فقبيل الحرب ظهرت " رابطة أنصار السلام " ، التى انضمت إليها بعض العناصر المصرية، ثم انسلخ عنها " النادى الديمقراطى " تحت قيادة " هنرى كورييل " وكانا هذين التجمعين أكبر تنظيمين ماركسيين عند قيام الحرب تفرعت عنهما وعاشت إلى جوارهما بعض التجمعات الصغيـرة ؛ مثـل منظمـة " تحـريـر الشعـب " التى أسسها " مارسيل إسرائيــل " وتفـرعـت عنها منظمة " الخبز والحرية " ، وجماعة " ثقافة وفراغ " ، كما تفرع عن " النادى الديمقراطى " تجمع أطلق على نفسه " الفن والحرية " . وبعد الحرب غيرت جماعة " أنصار السلام " اسمها إلى " جماعة البحـــوث " ، ثم ظهـرت جماعـة " الفجـر الجديـد " التى حـولـت اسمها إلى " الطليعة الشعبية للتحرر" فى سبتمبر ١٩٤٦ ، ثم إلى " طليعة العمل " كما انقسم " الاتحاد الديمقراطى " سنة ١٩٤٢ إلى تنظيمين هامين ؛ الأول : عرف بـــ " الحـركـة المصريـة للتحـرر الوطنى " الذى عرف بـ " حمتو " ، بقيادة " هنرى كورييل " ، والثانى : هو تنظيم " أيسكرا " أو " الشرارة " بقيادة " هليل شوارتز".

وفـى عـام ١٩٤٧ تمت الوحدة بين " الحركة المصرية للتحرر الوطنى " و " أيسكرا " واتخذت المنظمة الجديدة اسم " الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى " التى اشتهرت " بحدتو" والتى تعد هى ومنظمة " الحزب الشيوعى المصرى " الذى تأسس فى ديسمبر ١٩٤٩ أهم التنظيمات الماركسية، وأكثرها نشاطاً حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ويهمنا ونحن نتتبع المصادر الفكرية لجمال عبد الناصر، أن الحركة الشيوعية المصرية قدمت مقولات وطروحات جديدة، كان من بين أهمها؛ مسألة الربط بين التحرر السياسى والتحرر الاجتماعى ، ومسألة الربط بين الاستعمار والاحتكارات ، وكذا المعالجة الجديدة للمسألة السودانية ، حيث طرح الفكر الماركسى فكرة الاتحاد الاختيارى مقابل فكرة السيادة ؛ بمعنى المطالبة للسودان بحق تقرير المصير على أن تترك مسألة الوحدة للحركة الوطنية السودانية . ومن المقولات الماركسية أيضاً

، إبراز أهمية المساندة السوفيتية لحركات التحرر الوطنى ، والتعويل على دور المعسكر الاشتراكى فى مكافحة الاستعمار . تتبلور إسهامات الفكر الماركسى فى برنامج الحزب الشيوعى المصرى الذى نادى بما يأتى :

١ - الاستقلال والتحرر من الاستعمار الأجنبى؛ الإنجليزى والأمريكى، وجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان .

٢ - الوقوف فى المعسكر الذى يضم جميع الشعوب المستعمرة التى تناضل عن حريتها واستقلالها تحت زعامة الاتحاد السوفيتى ، واعتبار الصين الشعبية قدوة لشعوب المستعمرات فى الكفاح من أجل التحرر والديمقراطية، والدفاع عن السلام .

٣ - القضاء على نظام كبار ملاك الأراضى الإقطاعيين والرأسماليين.

٤ - مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة (ما يزيد على ٥٠ فداناً).

٥ - تأميم الاحتكارات والبنوك والمرافق العامة والمؤسسات الاستعمارية، وإدارتها بواسطة العمال.

٦ - إطلاق الحريات السياسية.

٧ - بناء جيش شعبى ديمقراطى من جميع أبناء الشعب.

٨ - تحسين مستوى معيشة العمال وفئات الشعب الأخرى ، وبخاصة الفلاحين والموظفين، وتأمين العمال ضد البطالة والمرض والشيخوخة، وجعل ساعات العمل أربعين ساعة فى الأسبوع.

٩ - فرض الضرائب التصاعدية على الدخل والأرباح غير العادية، والتركات، وإعفاء العمال ، وفقراء الفلاحين ، وصغار الموظفين من الضرائب المباشرة، وإلغاء جميع الضرائب غير المباشرة التى تصيب المستهلكين الفقراء.

١٠ - جعل التعليم بجميع مراحله حقاً لكل مصرى بغير مقابل مع توفيره لجميع أبناء الشعب، وتحرير العلوم والثقافة من بقايا الأفكار الاستعمارية والاستبدادية الرجعية.

١١ - تحرير المرأة من قيود الحريم الاستبدادية المتأخرة، ومساواتها بالرجل فى جميع الأمور.

١٢ - حرية الشعب السودانى وحق تقرير مصيره بنفسه، وتأمين كفاحه من أجل التحرر الكامل ، وجلاء جميع القوات الاستعمارية البريطانية والمصرية من أراضيه.

١٣ - حرية الشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره بنفسه، وتكوين دولة فلسطين العربية الديمقراطية.

هذا عن المقولات والبرامج والأبعاد التى قدمتها الحركة الشيوعية المصرية، لكن ماذا عن علاقة جمال عبد الناصر بالمنظمات الشيوعية؟ وماذا عن تأثير الماركسية كمصدر من مصادر تكوينه الفكرى ؟تجدر الإشارة أولاً إلى أن الحركة الشيوعية المصرية - التى تسللت فى البداية

إلى أوساط المثقفين والعمال - نجحت فى التسلل أيضاً إلى ضباط الجيش، حيث انجذب بعض الضباط إلى المنظمات المختلفة ، خاصة بعد تأييد الكتلة الاشتراكية لمصر فى هيئة الأمم المتحدة، وربما ساعد على ذلك أيضاً نجاح الماركسيين فى تقديم تصور فكرى شامل قدم إجابات جاهزة لكل ما كان يجــول بخاطـر الضبـاط الشبان .

وحسب شهادات المعاصرين لجمال عبد الناصر، وحسب ما صرح به هو نفسه، فإنه اتجه فى الأربعينات نحو فكر المنظمات الشيوعية المصرية ليتعرف على مواقفهم وأهم مقولاتهم وطروحاتهم ، وسواء ثبت أنه كان يتردد باسم حركى " زغلول عبد القادر" أو " موريس " على إحدى الخلايا الماركسية، أم لم يثبت ، فالذى يهمنا أنه – ومجموعة من رفاقه – تأثروا بالفكر الماركسى، الأمر الذى يتضح بجلاء إذا ما أجرينا مطابقة أو مقارنة بين كثير من طروحات الحركة الشيوعية المصرية فى كثير من القضايا والإشكاليات، وبين سياسات عبد الناصر، والصياغات الفكرية للناصرية . من ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ موقفه من طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية، وإصدار قانون الإصلاح الزراعى فى التاسع من سبتمبر ١٩٥٢، ومسألة تأميم الاحتكارات والبنوك فيما يتعلق بالسياسية الداخلية، وموقفه من المسألة السودانية ، ومؤامرات الاستعمار العالمى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية .ومن ناحية أخرى، يمكن بيسر إثبات غلبة المفردات والمفاهيم الماركسية فى الخطاب السياسى الناصرى ، وفى الوثائق الفكرية الأساسية لثورة يوليو (فلسفة الثورة ، الميثاق ، بيان ٣٠ مارس) ، بالإضافة إلى خطب وتصريحات وأحاديث عبد الناصر . على سبيل المثال أيضاً، ما جاء فى فلسفة الثورة حول " الثورة الاجتماعية التى تتصارع فيها الطبقات .."، وهى إشارة مبكرة للفكر الاشتراكى تلاها طرح شعار الاشتراكية لأول مرة فى خطاب الخامس من ديسمبر ١٩٥٧، حيث ذكر عبد الناصر: " أن الثورة تريد أن يحل محل النظام الاستغلالى الاحتكارى؛ نظام اقتصادى اشتراكى ديمقراطى تعاونى، من أجل مصلحة الغالبية العظمى للشعب ... ".

ثم تعددت بعد هذا التاريخ المقولات الاشتراكية والمفردات والمفاهيم الماركسية ، حتى كانت إجراءات يوليو ١٩٦١ الاشتراكية ، حيث حدد عبد الناصر مضمون الاشتراكية فى أنها " إلغاء استغلال الإنسان للإنسان ، وتصفية الفوارق بين الطبقات تمهيداً لإقامة مجتمع الكفاية والعدل ... ". ومع أن هذه الدراسة ليست معنية فى المقام الأول بمناقشة أيديولوجيا الناصرية، وموقف عبد الناصر من الماركسية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن عبد الناصر كان حريصاً على الإشارة فى مناسبات كثيرة إلى نقاط الاتفاق والاختلاف بين الفكر الاشتراكى العالمى، والاشتراكية التى نادى بها .ومع أننا قد انتهينا إلى أن الفكر الماركسى كان مصدراً مهماً هو الآخر من المصادر التى أسهمت فى التكوين الفكرى لقائد ثورة يوليو جمال عبد الناصر، إلا أنه لا بد من ملاحظة ما يلى : -

أولاً : إن الفكر الماركسى فرض نفسه عبر الصراع الدولى والمحلى، وبالتالى شاعت المقولات، والتعبيرات، والشعارات، والمفاهيم الماركسية فى العمل السياسى .

ثانياً : إن تأثر عبد الناصر بالمصطلحات والمفردات الماركسية أتى من المناخ العام السائد ، ومن انفتاحه على الفكر الإنسانى ، وقراءاته المستمرة .

ثالثاً : إن عبد الناصر لم ينقل المصطلحات الماركسية كما هى ، بل كانت له مصطلحاته الخاصة ، ومفرداته التى عبرت عن الواقع والخصوصية المصرية والعربية .

رابعاً : يجب أن نفرق بين الماركسية كمذهب لنظام دولة ، وبين الفكر الماركسى وتفاعلاته ومعطياته؛ فالماركسية كمذهب تعنى سيطرة حزب شيوعى على الدولة بهدف فرض مقولاته، أما معطيات الفكر الماركسى فيقصد بها المحاولة والجهد النقدى والجدلى للواقع الاجتماعى، وللتاريخ، والأفكار، وهذا ما فعله عبد الناصر . وتبقى الإشارة أيضاً إلى أن عبد الناصر عايش وتفاعل وتأثر بسيادة وانتصار الفكرة العربية قبل وبعد تأسيس جامعة الدول العربية ، فلم يكن عبد الناصر – وهو القارئ والدارس والمتابع السياسى النشط – بعيداً عن المعارك التى كانت تدور بين التيارات السياسية والأيديولوجية المختلفة حول هوية مصر، سواء تلك التى تبناها " الإخوان المسلمون "، حيث نادوا بفكرة الجامعة الإسلامية ، وكانت عندهم الوحدة العربية مقدمة لتحقيق الوحدة الإسلامية أو " القومية الإسلامية " على حد تعبير مرشد الجماعة الأول حسن البنا ، أو تلك التى تبناها نفر من المثقفين فى مقدمتهم طه حسين وسلامه موسى وغيرهم ، الذين تمسكوا بالقومية المصرية ، واعتبروا العرب من الأمم الغازية مثلهم مثل الفرس، واليونان، والترك، والفرنسيين، وغيرهم .

ولم يكن عبد الناصر بعيداً أيضاً عما كان يكتب عن المؤتمرات العربية والإسلامية التى كانت تعقد لبحث قضية فلسطين العربية ، وبديهى وهو القارئ المتابع للأحداث الجارية؛ أنه تابع ما كان يصدر من مقالات عديدة حول قضية العروبة، من ذلك ما كانت تصدره مجلة "الرابطة العربية" التى أصدرها أمين سعيد. وجدير بالذكر، أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية بات واضحاً أن المسألة الفلسطينية قد دخلت فى نسيج الحياة السياسية المصرية ، وأن الجانب العربى للسياسات المصرية قد أصبح من مجالات الصراع السياسى بين الأحزاب ومختلف القوى السياسية، الأمر الذى أصبحت معه الشئون العربية جزءاً لصيقاً ومكوناً رئيسياً من مكونات السياسات المصرية، والخطاب اليومى فى الشارع السياسى المصرى. لقد وجد عبد الناصر فى النصف الثانى من الأربعينات رصيداً هائلاً من الشعور بالانتماء العربى فى مصر ، وكان هذا الشعور ينمو ويتراكم فارضاً نفسه على أى سياسى مصرى منذ مطلع ثلاثينات القرن العشرين، وكما هو معروف فإن جمال عبد الناصر نجح بجدارة فى التفاعل مع الفكرة العربية، كما نجح فى توظيفها منذ أن بدأ يحدد مكانه من الحرب الباردة.

ومع أنه ليس من أهداف هذه الدراسة تتبع السياسة العربية لعبد الناصر، أو التأريخ لنمو الفكرة العربية عنده، إلا أنه من الضرورى الإشارة إلى أن الفكرة العربية تسللت إلى جمال عبد الناصر مبكراً، عندما شارك وهو فى المدرسة الثانوية فى التظاهرات التى كانت تخرج فى الثانى من شهر ديسمبر من كل سنة احتجاجاً على وعد بلفور، وهو يؤكد أن مشاركته فى هذه التظاهرات كانت نتيجة أو تحت تأثير " العاطفة "، أما فهمه للفكرة العربية، فقد تبلور عندما كان طالباً بالكلية الحربية، بعد دراسته لتاريخ حملات فلسطين، وفى كلية أركان الحرب، وبعد دراسته وقراءاته للمشكلات الاستراتيجية فى الشرق الأوسط تجسدت الفكرة العربية فى ذهنه كمذهب سياسى. ولقد أثرت هزيمة ١٩٤٨ فى فكر عبد الناصر ، وجيل كامل من الضباط العرب الذين رأوا بأنفسهم أزمة نظم الحكم داخل بلادهم ، وتدنى أوضاع الشعوب العربية، وهزيمتهم أمام إسرائيل، ولعل أبرز مظاهر هذا التأثير، الاحتكاك والتقارب الذى وقع على

أرض فلسطين بين الضباط العرب، الذين اقتنعوا بأن السبب الحقيقى وراء الهزيمة إنما هو دخولهم الحرب كسبع جيوش لا كجيش واحد، ولعل هذا يفسر سياسات عبد الناصر العربية التى بدأت مبكراً حتى قبل تأسيس إذاعة صوت العرب ، وهو الأمر الذى أشار إليه فى فلسفة الثورة؛ عندما اعتبر الدائرة العربية أهم الدوائر الثلاث التى تحيط بمصر.

وستظل قيمة العروبة من القيم الرئيسية فى نظام القيم السياسية لعبد الناصر، والتى تشمل؛ مكافحة الاستعمار والهيمنة الغربية والاستغلال فى ممارسة السياسة الخارجية . وطوال الفترة الناصرية تحملت مصر ما أملته عليها حقائق التاريخ والجغرافيا من دور قيادى داخل الدائرة العربية ، وانعكس ذلك فى كل ممارستها الإقليمية والعالمية، وكان ذلك يعنى نجاح عبد الناصر فى الاستجابة لنبض الأمة، حيث كان وعيه بمسألة عروبة مصر هو المتغير فى حياة العرب وليس عروبة مصر ذاتها. ولقد تأثر عبد الناصر أيضاً، بمقولات حزب البعث العربى الاشتراكى، وبمقولة ميشيل عفلق أحد مؤسسى ومنظرى الحزب، بأن الاشتراكية العربية مستمدة من روح وحاجات المجتمع العربى ونهضته الحديثة، وأن هدفها هو إيجاد تنظيم اقتصادى عقلانى عادل، يحول دون الأحقاد والنزعات الداخلية، ودون استغلال طبقة لأخرى، وما ينتج عن هذا الاستغلال من فقر وجهل وشلل لنشاط أكثرية الشعب العربى، وأن الاشتراكية تقوم كخادمة للقومية العربية، وعنصراً هاماً فى بعثها وتحقيقها، والاشتراكية بهذه الصورة عند حزب البعث هى فرع خاضع للأصل الذى هو الفكرة القومية ، والنضال من أجل الاشتراكية جزء من حركة التحرر والوحدة فى الوطن العربى.

أما الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية التى تؤكد الهوية الاشتراكية ، فتشمل من وجهة نظر حزب البعث فى النظر إلى مصلحة المجموع باعتبارها فوق مصلحة الفرد والطبقة، وأن غاية الدولة هى إسعاد أكبر عدد من أفراد الشعب العربى، وإمدادهم بكل الوسائل، وإتاحة كل الفرص أمامهم ليحققوا عروبتهم على الوجه الأكمل، وهذه الاشتراكية مستمدة من روح الأمة العربية وحاجاتها العميقة وأخلاقها الأصيلة، ولا تستند إلى أية نظرية أجنبية . ولقد نادى البعث أيضاً بضرورة امتلاك الدولة للمؤسسات والموارد ذات النفع العام، وإخضاع جميع الصناعات والمشروعات الاقتصادية لرقابة الدولة تبعاً للسياسة العربية العليا من جهة، ووفق مبدأ الانسجام القومى من جهة أخرى، لمنع استغلال رأس المال لحق العمل، كما دعا البعث إلى ضرورة ضمان الدولة حق العمل، وقيامها بسن التشريعات الاجتماعية لحماية المواطنين من البطالة، والمرض، والعجز، وتعميم الخدمات الصحية والتعليمية.

وفى نفس الوقت تأثر عبد الناصر بكل من " نهرو" و "غاندى" وبالتجربة اليوغسلافية، ويرى البعض أن " نهرو" كان له تأثيراً كبيراً على أفكار عبد الناصر السياسية ، خاصة عندما كان عبد الناصر يبحث فى الخمسينات عن أيديولوجيا قومية ذات توجه اشتراكى ، وهو ما سيعبر عنه عبد الناصر بـ " الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ". ولا يوجد ما يمنع فى الحقيقة من أن يكون عبد الناصر قد تأثر بالبرامج الهندية فى التنمية والتطور الاقتصادى، وهو الذى اطلع بعد الثورة وقبل حرب ١٩٥٦ – حسب رواية على صبرى – على أيديولوجيا حزب المؤتمر الهندى، التى صاغتها مجموعة من الفلاسفة الهنود لتعبر عن أفكار نهرو حول ما سمى بـ " الطريق الوسط أو الخاص " الذى أكد على التنمية الاشتراكية والتخطيط القومى . ولقد أجاب

عبد الناصر على سؤال "ديزفوند ستيوات" حول الأثر الذى تركه غاندى فى عبد الناصر، بأنه تعلم منه الكثير حول مفهوم السلم والمسالمة.

ومن ناحية أخرى ، أشار البعض إلى أن التجربة اليوغسلافية كانت مصدراً من مصادر إلهام عبد الناصر فيما يتعلق بقضية الاشتراكية، وذلك لنجاحها فى المزج بين القومية والماركسية، وإنجازها للاستقلال الوطنى، والتطور، والتنمية الاقتصادية فى آن واحد. وأخيراً يبدو من العرض السابق أن عبد الناصر انفتح على كل الأيديولوجيات والتيارات السياسية التى عاصرها، سواء فى مرحلة الدراسة أم بعد وصوله إلى السلطة، وسواء كانت وطنية بورجوازية، أم أصولية إسلامية، أم فاشية إيطالية ونازية، فضلاً عن الماركسية بطروحتها العديدة . وبديهى أن هذه الأيديولوجيات متناقضة بطبيعتها، لكن عبد الناصر حاول أن يقفز فوق التناقضات، كما حاول صهرها على أرض الواقع السياسى المصرى والعربى، والاستفادة منها كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً لظروف بلاده.خاتمة : الناصرية لم تكن تجريبية عفوية : هكذا دأب جمال عبد الناصر منذ أن كان طالباً على محاولة استيعاب الفكر الإنسانى، وهى محاولة لم تتوقف إلا يوم رحيله فى الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٧٠، ولم يكن هدف عبد الناصر بالطبع من وراء محاولته هذه، أن ينضم إلى قائمة الفلاسفة وأصحاب المذاهب الفكرية، بل كان هدفه الأساسى فهم الواقع المصرى والعربى فى صيرورته، وفهم القوانين والعوامل التى تحكمت، ولا تزال فى تاريخ الأمة العربية، حتى يتمكن من مواجهة قوى الاستعمار والإمبريالية، وعوامل التخلف والرجعية، وحتى يتمكن كذلك من استشراف المستقبل . إلا أن عملية تعبئة طاقات المجتمع المصرى والعربى لمواجهة الاستعمار والإمبريالية، وتحدى الواقع المتردى؛ لم تكن لتنجح بدون إطار فكرى تشكل عنده بالفعل، وامتلكه تحت التأثير المباشر للأحداث الجارية، ليس فى مصر وحدها، بل وفى العالم كله، وكذا بفضل عملية التثقيف الذاتى الواعية والصارمة والمستمرة .ولعل هذا يفسر تطويره لشعاراته ومقولاته، وتكييف تصوراته السياسية على ضوء ما كان يصل إليه من نتائج وقناعات، ولا يعيبه بالطبع - كمفكر سياسى - اتخاذه من التجربة محكاً للتثبت من صحة أفكاره، أو التحقق من صحة مبادئه .

ولعل هذا ما دفع البعض إلى اتهام عبد الناصر والناصرية بأنها تجريبية عفوية، وساقوا عدة مبررات لإثبات ذلك منها؛ أن الناصرية منذ بدايتها لم تستند إلى نظرية، كذلك من المبررات تلقائية الناصرية وعفويتها إزاء تأسيس التنظيمات السياسية، إلا إنه من اليسير فى ضوء الفهم الموضوعى للناصرية عبر تجربتها التاريخية الرد على هذا الاتهام، فالقول بغياب النظرية الثورية- وهو ما اعترف به عبد الناصر فى فلسفة الثورة- تعوزه الدقة؛ فثورة يوليو ١٩٥٢ ليست أول ثورة فى التاريخ، فقد سبقتها عدة ثورات، وليس بالإمكان عزل الثورات الجديدة عن التى سبقتها، بل ليس فى إمكان الثورات الجديدة أن تكتفى بالرؤية التأملية تجاه ما سبقها من ثورات، لأنه لا يجوز النظر إلى المجتمعات البشرية فى تطورها، وكأنها فى عزلة عن بعضها البعض . ولقد رأينا عبر صفحات الدراسة كيف اهتم عبد الناصر بدراسة تاريخ الثورة الفرنسية، والثورة البلشفية، وثورة سنة ١٩١٩ وغيرها .فى الحقيقة إن تأمل الوثائق الفكرية للناصرية، خاصة الميثاق، يوضح مسألة تجاوز التجريب البرجماتى فى الفكر الناصرى، جاء فى الميثاق على سبيل المثال : " إن الثورة العربية، وهى تواجه هذا العالم، لا بد لها من أن

تواجهه بفكر جديد ، لا يحبس نفسه فى نظريات مغلقة يقيد بها طاقته ، وإن كان فى نفس الوقت لا ينعزل عن التجارب الغنية التى حصلت عليها الشعوب المناضلة فى كفاحها ... " .

والنص يشرح نفسه بنفسه، فالناصرية ضد التقولب، ولكنها ليست بمعزل عن القوالب، ولعل هذه هى معضلة الناصرية، إلا أنها فى نفس الوقت تمثل ميزتها الأساسية.. ميزة الانفتاح، وهى سمة من أبرز سمات النصف الثانى من القرن العشرين. وهذا واضح من خلال رحلة التثقيف الذاتى والتكوين الفكرى لجمال عبد الناصر، كما أنه يعنى أن التجريب أو أسلوب المحاولة والخطأ - الذى أشار إليه الميثاق - لم يكن بمعزل عن أيديولوجية رجعية ممثلة فى سيطرة القوى الرأسمالية على باقى القوى الاجتماعية، ومعناه أيضاً أن الناصرية نقطة التقاء لأيديولوجيات، ولكنها فى ذات الوقت قوة استقطاب، وهى لذلك ليست متقولبة، وإنما هى منفتحة على ما هو متقولب .

على أية حال، حاول جمال عبد الناصر - حتى رحيله - فى سبيل الوصول إلى ما هو حق وصحيح؛ أن يبحث عن القواسم المشتركة بين أيديولوجيا عصره، مستخدماً منطق جدلى إنسانى متجدد، ومنظور عام ضابط، ساعده فى الوصول إلى الكليات وتجاوز الجزئيات، لكن ليس بطريقة ميكانيكية أو حسابية، بل بعملية تفاعلية ومتجاوزة حاول أن يصب هذا فى نهج استراتيجى، ومسار تاريخى وفق منهجية جدلية فى الممارسة، وبالتالى جاءت مقولاته الأساسية فى الميثاق وبيان ٣٠ مارس ، وخطب ما قبل الرحيل؛ مختلفة فى أسسها الفلسفية عن كل من المادية الجدلية والفكر المثالى، فهى ترفض القول بأن التاريخ هو صراع أفكار فحسب، كما ترفض فى نفس الوقت اعتبار الواقع المادى وحده صانع المستقبل، وإنما ترى أن التاريخ الإنسانى هو تفاعل الإرادة الإنسانية مع كل من الفكرة والمادة؛ أى مع المثال والواقع . ومن هنا فإن نظرة الناصرية للتاريخ هى نظرة جدلية، ولكن الجدل هنا ليس جدلاً مادياً، وإنما هو جدل إنسانى لا يغفل الجانب المعنوى، باعتبار أن الإنسان الذى يمتلك الإرادة مركب من المادى والمعنوى . وعبر المحاولة وحتى الرحيل بدا عبد الناصر كشخصية بشرية مركبة - وربما تراجيدية - تتمتع - كما رأينا - بعقلية سياسية حاذقة، كما بدا متأثراً بعمق بالإطار التاريخى والخلفية الثقافية الذى كان يعمل فى ظله، كان فى المحصلة النهائية مصرياً ومسلماً وعربياً، ثم كان أيضاً ثورياً من العالم الثالث، وكان نتاجاً ومحركاً للثورة المناهضة للاستعمار والسيطرة الإمبريالية، الثورة التى أنجبت نهرو، وماوتسى تونج ، وسوكارنو ، ونكروما، وكاسترو، وهوشى منه.

وأخيراً لقد أجاد جمال عبد الناصر قراءة التاريخ فصنعه ، وتبوأ قبل رحيله ولا يزال مكانة بارزة فى ذاكرة الأمة ، جنباً إلى جنب مع كل من قرأ عنهم فى شبابه من الزعماء والعظماء، الذين غيروا وجه التاريخ بإرادتهم الفولاذية .

دراسات في الحقبة الناصرية (٤)

جمال عبد الناصر و إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية

عونى فرسخ

منذ لحظة تحركه ليلة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٨، وحتى التحاقه بالرفيق الأعلى يوم ٢٨ سبتمبر أيلول ١٩٧٠ لم يتوقف جمال عبد الناصر عن محاولة حل إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية، وأنه لم يثبت على أسلوب معين، وإنما كان دائم الاجتهاد فى تطوير مؤسسات العمل السياسى، متجاوزاً فى كل تجربة جديدة ما تكشف خلال التجربة السابقة من قصور. وتواجه الباحث فى إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية فى التجربة الناصرية أربعة تساؤلات:

الأول: هل الرئيس عبد الناصر هو الذى وضع نهاية النظام شبه الليبرالى فى كل من مصر وسوريا؟ أم أن ذلك النظام كان قد سقط بمصر قبل الثورة وفى سوريا قبل الوحدة، وأن سقوطه كان من أبرز عوامل تفجر الثورة فى مصر، واندفاع نخب سوريا وجمهورها فى طلب الوحدة مع " مصر عبد الناصر "؟

الثانى: هلى كان الرئيس عبد الناصر ديمقراطياً وإن تجاوز الليبرالية فكراً وممارسة؟ أم أن ذلك التجاوز لم يكن إلا نتاجاً طبيعياً لمعاداته الديمقراطية بحكم نشأته العسكرية، ونزعة تسلطية متأصلة لديه؟

الثالث: ما مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة النهج الذى اعتمده الرئيس عبد الناصر فى حل إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية لواقع مصر وسوريا، وما مقدار توافقه - أو تناقضه - مع الأسلوب الديمقراطى الأكثر تقدمية المعتمد فى العالم الثالث يوم ذاك؟

الرابع: هل تمخضت الإجراءات الناصرية؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن معوقات موضوعية للتقدم الديمقراطى فى مصر وسوريا خاصة، وفى الوطن العربى عامة؟ أم أنها على العكس من ذلك خطت - بالواقع العربى العام والمصرى والسورى الخاص - خطوات واسعة باتجاه ديمقراطية عربية بمقياس العصر؟ هذا ونلاحظ أن هذه الدراسة تجىء فى مرحلة من حياة الأمة العربية والعالم الثالث من أبرز سماتها احتلال قضية الديمقراطية وتوفير آليات العمل الأهلى مساحة واسعة من الأدبيات العالمية، خاصة فى دول العالم الثالث، والدول العربية على الأخص، وأن الحديث عن الديمقراطية يجرى على ألسنة كثيرين؛ عرباً وغير عرب.

والمؤشرات كثيرة على أن الاهتمام البادى على السطح لا يعود فقط لما تعانيه الساحات العربية؛ من ضيق هامش الحريات، وعدم الالتزام بالنصوص الدستورية فى بعض الأقطار، وغياب

كامل للمؤسسات الدستورية فى بعضها الآخر، كما لا تقتصر دوافعه على تزايد الوعى بأن الديمقراطية فى مقدمة ما هو مطلوب لاستنهاض الحراك الشعبى السياسى / الاجتماعى من انتكاسته فى العقود الثلاثة الأخيرة، وإخراج المواطن العادى من حالة عدم المبالاة تجاه هدر الإمكانيات، وتبديد الطاقات، وتدهور الفعالية العربية قطرياً وقومياً. وهناك مؤشرات على ضغوط خارجية باتجاه قيام شكل من الليبرالية يتلاءم مع حالة الانفتاح الاقتصادى المتسارعة، والتوافق مع العولمة بمواصفاتها الأمريكية. وفى تقديرنا أننا مطالبون بوقفة مع التجربة الناصرية فى مجال البناء الديمقراطى، تستهدف بيان نواحى النجاح والقصور، واستعراض العوامل الموضوعية والذاتية التى تسببت فى السلبيات التى لا تنكر ليس فقط لجلاء حقيقة ما كان، وفضح زيف الادعاءات المضادة، وإنما أيضاً للمساعدة فى فهم الأبعاد الحقيقية للطروحات " الديمقراطية " المعاصرة، ولمساعدة القوى التى ما انفكت ملتزمة بالثوابت الوطنية والقومية فى التصدى للتحديات الخطرة التى تلوح نذرها فى الأفق؛ ذلك لأن فى معرفة حقائق الماضى ما يساعد فى فهم معطيات الحاضر، واستشراف احتمالات المستقبل.أولاً: أسس تقويم إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية فى التجربة الناصرية:يكاد يجمع علماء السياسة والاجتماع على أن تعريف الرئيس الأمريكى " إبراهام لنكولن " لمصطلح " الديمقراطية " هو التعريف الأبسط والأدق، فهو يقول:

" إن الحكومة الديمقراطية حكومة الشعب، من الشعب، لمصلحة الشعب". وفى حدود هذا التعريف يغدو منطقياً القول إن للديمقراطية شرطين تتحقق بوجودهما معاً، وتكون منقوصة إذا توفر أحدهما دون الآخر، وتكون نسبية بدرجة الالتزام بكل منهما فى الممارسة. أما الشرطان فهما: أن يكون الحكم معبراً عن إرادة الشعب وحائزاً على قبوله، وأن يكون ملتزماً بمصلحة الشعب وطموحاته، وعاملاً على تنفيذها، ولما كان الشعب متعدد المصالح والطموحات؛ فالشىء المنطقى والأكثر عدالة أن تحتل مصالح وطموحات الأغلبية الأولوية، وعليه تتحقق الديمقراطية حيث ينتفى التناقض العدائى فيما بين الحكم وغالبية الشعب. وتتفرع عن هذا التعريف خمس مسائل:

١- كل محاولة لربط الديمقراطية بأسلوب معين من الحكم أو قصرها على شكل محدد من المؤسسات محاولة غير علمية، وغير ديمقراطية، وهى بالتالى محاولة مضللة لا يعتد بها.

٢- حيثما تحقق شرطا: توافق الحكم مع الإرادة الشعبية، والتزامه بمصالح الأكثرية، قامت الديمقراطية بصرف النظر عن الكيفية التى يتم بموجبها التوافق مع الإرادة الشعبية، والنهج المتبع فى تحقيق مصالح الأكثرية.

٣- إن البحث عن التوافق مع الإرادة الشعبية، وعن الالتزام بمصالح الأكثرية، ما يجعل عملية تقويم تجارب الحكم موضوعية، وخلاف ذلك تقديم الشكل على المضمون، والقصور عن تقديم تقويم سليم ومنصف.

٤- ليست العبرة بالنصوص والمؤسسات الدستورية، وتوفرها كاملة أو منقوصة، ولا بما هو متاح لفئة محدودة من الشعب، وإنما الاعتبار الأول والأهم الممارسات العملية، وبالذات الفرص المتاحة للأغلبية كى تمارس التعبير الحر عن إرادتها، وبمقدار التزام الحكم بمصالح الأكثرية وما ينجزه على طريق تحقيقها، وما يتخذه من إجراءات مادية ومعنوية لتحسين قدرة الأغلبية

على ممارسة حقوقها الدستورية، وطبيعة علاقته بالجمهور: هل تقوم على الصدق والصراحة وتستهدف التوعية السياسية والاجتماعية، أم تغلب عليها " الديماجوجية " والوعود الخادعة، وأساليب القهر، واستلاب الإدارة.

٥- يظل تحديد مدى وجود - أو انتفاء - التناقضات العدائية فيما بين الحكم والغالبية فى مقدمة أسس تقويم التجارب الديمقراطية؛ لأن فى ذلك تحديداً ليس فقط لمدى تعبير الحكم عن الإرادة الشعبية، والتزامه بمصالح الأكثرية، وإنما أيضاً بيان طبيعة المعارضة، ومدى تعبيرها عن إرادة ومصالح الأكثرية أو تناقضها مع الأمرين.

ولقد تطورت الممارسة عبر الزمن بتطور المجتمعات، وبحيث انتهت إلى وجود ثلاث مؤسسات تمارس الديمقراطية من خلالها؛ المؤسسة التنظيمية (الأحزاب وما فى حكمها)، والمؤسسة التمثيلية (المجالس النيابية وأمثالها)، ومؤسسات الإعلام (الصحافة والإذاعة والتلفزيون). غير أنه فى كل مجتمع تحدد الطبقة أو الطبقات الأشد تأثيراً فى صناعة القرار شكل المؤسسات الأكثر ملاءمة لاحتفاظها بمكاسبها، ومراكمة تلك المكاسب، وفى تمايز المؤسسات الدستورية الأمريكية عن الأوروبية، وفى اعتماد ديجول سنة ١٩٥٨ الاستفتاء الشعبى كآلية ديمقراطية، وفى تصاعد الحديث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عن قصور الليبرالية، وبروز مصطلح " الديمقراطية الاجتماعية " فى الأدبيات الأوروبية برهان على ذلك.وعلى مقوم الديمقراطية لمجتمع معين أن يبحث عن مدى ملاءمة المؤسسات القائمة للتعبير عن الإرادة الشعبية، ومستوى الالتزام بمصالح الأكثرية على صعيد المؤسسات الثلاث، وعلى ذلك يغدو فى مقدمة ما هو مطلوب من المقوم تحديد العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المؤثرة فى الاختيارات السياسية لأفراده، وفى تعبيرهم الحق عن إرادتهم، وإدراكهم الواعى لمصالحهم، وقدرتهم على ترجمة ذلك الإدراك إلى مواقف عملية بإرادة حرة.والثابت أن الظروف الموضوعية والذاتية فى الوطن العربى لم تيسر قيام ديمقراطية سليمة فى أى قطر عربى، منذ تشكيل مجلس " شورى النواب " بمصر سنة ١٨٦٦، برغم تعدد المحاولات فى أكثر من قطر عربى، ومن مختلف ألوان الطيف السياسى والفكرى، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وصدق جهود العديد من المناضلين فى سبيل الحياة الدستورية والحريات العامة. وكان منطقياً والحال كذلك أن يكتب د. عصمت سيف الدولة منبهاً: " إن أى حديث عن مشكلة الديمقراطية فى مصر العربية، أو أى قطر عربى آخر، لابد له - إن أراد أن يكون علمياً - من أن ينطلق من حقيقة أن الديمقراطية ليست مجرد نظام دستورى نطبقه، بل حياة دستورية نسعى إلى تحقيقها. لا يكون السؤال هو:

هل ثمة نظام ديمقراطى بمقياس العصر أم لا؟ بل هو: هل نحن نتقدم نحو نظام ديمقراطى بمقياس العصر أم لا؟ وتكون كل خطوة فكرية، أو قانونية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو تربوية تحررنا، أو تساعد على تحريرنا من قيود التخلف الديمقراطى، الذى يبقى هدفاً إلى أن يستحقه الشعب، وهو يستحقه حين يستطيع أن يفرضه"ثانياً: هل كان عبد الناصر مجرد ضابط قاد انقلاباً؟ حقاً إن الانقلابات العسكرية التى شهدها المشرق العربى فى خمسينات القرن العشرين وقعت فى عقد واحد، وبتأثير عوامل اجتماعية سياسية تكاد تكون واحدة، وجميع الضباط الذين شاركوا فيها من أبناء الطبقة الوسطى، غير أن ذلك لا يبرر مطلقاً اعتبار جميع الانقلابات والقائمين بها سواء، كما هو شائع فى أوساط ناقدى " العسكرتاريا " العربية، خاصة

الذين وجدوا فى التهجم على " العسكر " مشجباً (شماعة) يعلقون عليه عجزهم وقصورهم عن تقديم الاستجابة الفاعلة لتجاوز واقع مأزوم، خلال العقود الثلاثة الأخيرة بعد أن تراجع دور العسكر نسبياً فى صناعة القرار؛ وذلك لأنها نظرة غير موضوعية ولا أمينة تُسقط بشكل متعمد تمايز بنية الجيوش العربية، وتتناسى التمايزات القائمة فى مستويات تجانس واندماج الأنسجة الاجتماعية العربية، واختلاف ظروف الانتساب للجيش فى الأقطار العربية. كما أنها لا تفرق - بقصد أو بلا قصد - بين الانقلابات التى نفذها رؤساء الأركان وكبار الضباط، بترتيب مع المخابرات الأجنبية، وبين تلك التى دبرها صغار الضباط الذين أدركوا على أرض فلسطين أن استئصال الفساد الداخلى هو المقدمة الطبيعية لمواجهة العدوان الخارجى.وعليه فإنه عند الحديث عن الموقف من إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية، ليس من الموضوعية فى شيء النظر لقادة وضباط الانقلابات العسكرية بمنظار واحد، واعتبارهم جميعاً " عسكراً "، فما يصح فى حال حسنى الزعيم لا يصح مطلقاً بالنسبة لعبد الناصر، على الرغم من أن كلاً منهما قام بانقلاب اختتمت به المرحلة الليبرالية فى قطرين عربيين، الخصائص المتماثلة فيهما أشد تأثيراً فى حراكهما السياسى / الاجتماعى من الخصائص المتمايزة، وذلك راجع إلى ما ثبت علمياً من أن ممارسات صاحب السلطة فى العالم الثالث - والأقطار العربية فى المقدمة منها - شديدة التأثر بخلفيته الاجتماعية، ومستواه الثقافى والفكرى، ومدى التزامه الوطنى، وصلابته فى مواجهة المداخلات الخارجية والضغوط الاستعمارية. وبالعودة لتاريخ حركة " الضباط الأحرار " بمصر، نجد أن جمال عبد الناصر بدأ محاولة تشكيلها مبكراً، ثم تضاعف نشاطه التنظيمى وهو على أرض فلسطين، كما استأنفه بعد عودته من حصار الفالوجة. وفى سنة ١٩٤٩ تشكلت اللجنة التأسيسية الأولى، وانتخب رئيساً للجنة التنفيذية، وصدر إثر ذلك المنشور الأول.

ويومها تواجدت فى الجيش تنظيمات تابعة لكل من المنظمات اليسارية والإخوان المسلمين، ولم تعدم الأحزاب التقليدية، بما فيها الوفد وجود أنصار لها بين كبار الضباط، علماً بأنه ليس هناك ما يدل على أن الوفد سعى إلى أن يكون له تنظيم عسكرى، وكما كان للملك أنصاره. إلا أن تنظيم " الضباط الأحرار" سرعان ما استقطب أفضل عناصر التنظيمات الأخرى، بحيث أصبح التنظيم الأكثر فاعلية ودوراً، وذلك راجع لتفاعل عاملين: كفاءة عبد الناصر التنظيمية ومميزاته القيادية، وما تميز به التنظيم من كونه أقرب ما يكون إلى جهة وطنية شبابية، تمثل كل الطبقات الاجتماعية الصاعدة، ومختلف المدارس الفكرية السائدة فى الشارع المصرى آنذاك، فى حين كان برنامجه يتضمن نقاط الالتقاء فيما بين التنظيمات الراديكالية، كما كانت تعكسها أدبيات الوطنيين، والاشتراكيين، والإخوان، والشيوعيين. وبحيث يمكن القول إن التحالف الذى تعذر تحقيقه فى الشارع السياسى المصرى حينذاك، تحقق بعمق فى تنظيم الضباط الأحرار.

أما كيف استطاع جمال عبد الناصر أن يقود ذلك التركيب غير المتجانس ويحتفظ بتماسكه، برغم ما كانت تشهده الساحة السياسية من صراعات حادة بين أطرافه المدنية، فذلك يعود بدرجة رئيسية لما عرف به من صفات قيادية ذاتية، كما يكاد يجمع على ذلك دارسو سيرته من العرب والأجانب، فقد كان بين رفاقه الأكثر رصانة، والأقل كلاماً، والأحسن استماعاً، والأقدر على حل المشكلات، والأوسع اتصالاً بمختلف الضباط، والأعمق وعياً، والأشد حرصاً على

تطبيق العدالة، ولم يكن متعصباً لأيدولوجية معينة، أو منغلقاً ضد أيديولوجية معينة، وإنما كان منفتحاً تجاه الشيوعيين، والإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، وكافة القوى السياسية، وإن بدرجات متفاوتة.كما كان قارئاً ممتازاً، وبخاصة الكتب التى تعنى بالاستراتيجية وتاريخ المنطقة. وكان مؤمناً بضرورة قيام ثورتى الاستقلال الوطنى والتغيير الاجتماعى معاً، ويرى أن فشل ثورة ١٩١٩ نتيجة التركيز على الأولى وإهمال الثانية. ولقد نجح بالانتخاب رئيساً للجنة التنفيذية مرتين قبل ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢. إلا أنه كان الأول بين متساوين، إذ لم يكن زعيماً مطلق الصلاحيات، ولا كان رفاقه يطيعونه طاعة عمياء. وحول أسلوب عمل " عبد الناصر فى مجلس قيادة الثورة " كتب د. سيف الدولة يقول: " لقد كان أكثر علماً، وأوفى درساً، وأعمق تحليلاً، وأبعد نظراً، وأكثر ديمقراطية بكثير، كان قبل أن ينعقد المجلس بمثابة سكرتير لهم، يجمع عناصر الموضوع ويبوبها ثم يعرضها، وحين عرضها كان أستاذاً يعرض عليهم ما يثيره الموضوع من آراء مؤيدة وآراء معارضة، ثم بعد عرضه كان يستمع إلى كل الآراء بدون مقاطعة أو تسفيه أو استنكار أو استعلاء، فإذا عرض رأيه فهو يعرضه عرض العالم الدارس المحلل، ويؤيده بحجته، ولا يكتفى بل يعرض عليهم الحجج المضادة لرأيه، ثم يصدر القرار، ليس هو الذى يصدره، كانت القرارات فى مجلس قيادة الثورة تصدر بالأغلبية ".

وحول ثقة رفاقه به وشعورهم نحوه كتب موسى صبرى يقول: " أعطى أنور السادات صوته فى مجلس الثورة مع عبد الناصر دائماً، وأعلن أنه يؤيد كل قرار يصدره عبد الناصر حتى لو كان غائباً، وضع السادات صوته فى جيب عبد الناصر تعبيراً عن الثقة المطلقة، واقتناعاً كاملاً بأن عبد الناصر رجل عميق التحليل للأمور، وصائب الرأى فى الوصول إلى قراره، ولا يتعجل، ولا يصدر القرار إلا بعد دراسة كاملة لكل جوانبه، وثبت هذا فى اجتماعات مجلس قيادة الثورة ".وهكذا يتضح أن عبد الناصر بدأ قائداً منظماً متميزاً بأسلوب فى غاية الليبرالية مع زملائه فى حركة " الضباط الأحرار " قبل الثورة وطوال حياة " مجلس قيادة الثورة "، الذى حل بعد إعلان الحياة الدستورية فى يونيو / حزيران ١٩٥٦. ومع أن " السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة "، كما كان يقول جواهر لال نهرو، إلا أن تمتع عبد الناصر بسلطات شبه مطلقة لم يفسده، ولم يحوله عن أسلوبه فى التعامل مع شركاء الحكم والحوار.

وهذا ما يؤكده خالد العظم - بعد سنوات من الانفصال - إذ كتب حول مشاركته فى مفاوضات الوحدة، موضحاً أنه لدى اجتماع الوفدين المصرى والسورى وزع عليهم بيان بالأسس المقترحة لقيام الوحدة، فطلب تأجيل البحث فيه ليتسنى لهم دراسة المشروع دراسة مستفيضة، فأجيب إلى طلبه، وفى الجلسة التالية دار جدال طويل بينه وبين عبد الناصر حول طلبه إجراء انتخابات نيابية جديدة، وألا تتجاوز المدة بين إصدار الدستور المؤقت والدستور الدائم الشهر، ويذكر أن عبد الناصر تقبل وجهة النظر المخالفة بروح سمحة، وكان يناقش بهدوء وبرغبة ظاهرة فى إقناع مخاطبه، وإن الجدال انتهى دون تغيير فيما تضمنه البيان، مما يعنى أنه اقتنع بوجهة نظر عبد الناصر وإن كان لم يذكر ذلك صراحة.وحول الخلفية الفكرية لعبد الناصر كتب د. سعد الدين إبراهيم يقول: " ينبغى التفريق بين وجود نظرية كاملة للثورة، وبين وجود فكر ثورى لهذه الثورة. لقد كان عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة ومعظم الضباط الأحرار، منفتحين على التيارات الفكرية والحزبية التى كانت مصر والمنطقة

العربية تموج بها فى الأربعينات والخمسينات، كما كان عبد الناصر أثناء قيامه بالتدريس فى كلية أركان الحرب من ١٩٤٩ – ١٩٥١ دائم الاستخدام لمكتبتها، ولقد انكب على قراءة أدبيات الحركة الاشتراكية الفابية، وكل كتابات العالم الاجتماعى الإنجليزى هارولد لاسكى، كما كان قارئاً لكتابات طه حسين، وتوفيق الحكيم، وحسن البنا، وقد اهتمت الثورة فى أعوامها الثلاثة الأولى بإصدار سلسلة كتب (اخترنا لك) التى حوت ترجمات للأدبيات العالمية فى الفكر الاجتماعى السياسى، وحرص عبد الناصر على كتابة مقدمة لكل من هذه الكتب المترجمة، والمتفحص لهذه المقدمات يخلص بلا عناء إلى أن عبد الناصر لم يكن قارئاً فقط، وإنما كان محللاً وناقداً لمعظم هذه الأدبيات".لم يطل الزمن بعبد الناصر على المسرح السياسى العربى حتى تحول إلى قائد للحركة القومية العربية الصاعدة، والزعيم المستقطب للملايين ما بين المحيط والخليج، وبحيث امتلك سلطة معنوية حيث لم تكن له أدنى سلطة مادية، وما كان ذلك ليكون لولا أنه جسد فى فكره ومواقفه شروط التحول إلى قطب مبلور الشعور القومى.

وفى إيضاح ذلك كتب د. برهان غليون: " كان عربياً شديد الاعتزاز بعروبته، من دون أن يمنعه هذا الاعتزاز من رؤية نواقص مجتمعه وعيوبه، وكان تحديثياً مقتنعاً يرفض الحلول التقليدية وروح المحافظة لدى النخبات القديمة، دون أن يكون تغريبياً فجاً يسكنه الشعور بالنقص تجاه الغرب، كما كان أبو رقيبة مثلاً، وكان مؤمناً من دون أن يكون متزمتاً أو دجالاً يستخدم الدين لنيل الحظوة والسمعة. وباختصار كان نموذجاً للوطنية العربية التى كانت تبحث عن رموز لم توفق فى العثور عليها منذ بداية الثورة العربية فى مواجهة الحكم التركى، وبفضل ما كان يتمتع به من استقلال فى الرأى وإرادة قوية، وإحساس عميق بالتاريخ، واستعداد للتضحية، نجح عبد الناصر فى أن يجذب إليه ويستقطب جميع الآمال والتطلعات التى لم يتوقف الفكر السياسى العربى عن تغذيتها ورعايتها منذ النهضة، والتى كان يحلم فى سبيل تحقيقها بمجىء ذلك المستبد العادل ".ثالثاً: من الليبرالية إلى تجاوزها فكراً وممارسة: لدى دراسة " الضباط الأحرار " الموقف من الأحزاب انقسموا إلى جماعتين: الأولى بقيادة عبد الناصر، ترى إجراء الانتخابات النيابية بعد ستة شهور.

والثانية يقودها عبد اللطيف البغدادى، ترى أنه لا يمكن لغير " الضباط الأحرار " إنجاز الأهداف التى نادت بها منشوراتهم، وأن قيادات الأحزاب لا يمكن أن تؤمن بأهداف لا تتفق ومصالحها، وبالتالى فهى غير مؤتمنة على تحقيقها، مما سيجعل الصدام معها محتماً، وعند الاقتراع تعادلت الأصوات، فرجح محمد نجيب الاتجاه الذى يقوده البغدادى، فاعتزل عبد الناصر رفاقه والتزم بيته، وكتسوية للخلاف أخذ برأيه القاضى بمطالبة الأحزاب بتطهير صفوفها.وفى ١٩٥٢/٧/٣١ طلب إلى الأحزاب تطهير صفوفها أسوة بالجيش، وما أن باشرت الأحزاب ذلك حتى تفجرت الخلافات داخل كل منها، فيما بين قيادات الصف الأول على خلفية الاتهام بعدم النزاهة والخروج على الانضباط الحزبى، كما نشبت فى كل منها صراعات بين الحرس القديم ورجالات الصف الثانى المتطلعين لأدوار قيادية، وبدا وكأن دعوة التطهير فخ نصب للأحزاب فوقعت جميعها فيه، دون أن تدرك قياداتها أنها بصراعاتها أضعفت مواقف جميع الأعضاء فى مواجهة الضباط الشباب، مما يدل على قصور وعى النخب القائدة، وتقديمها مصالحها الذاتية على مصالح أحزابها. كما اشتبكت الأحزاب فيما بينها حول أيهما الأحق بأن يكون " حزب الثورة "، إذ هيئ لقياداتها أن الثورة لابد لها من حزب يجمع الجماهير من

حولها، فكان الوفد بما له من ماضى يتصور أنه صاحب الحق التاريخى فى السلطة، فيما يرى " الإخوان المسلمون " أنهم الأحق بحكم الدعوة التى يرفعون شعاراتها. وتسابق قادة الطرفين، وقادة جميع الأحزاب على باب عبد الناصر - حين تبينوا أنه القائد الفعلى - كل يزكى نفسه ويطعن بالآخرين، وبذلك تشوهت صور الجميع أمام الضباط، خاصة عبد الناصر الذى عبر عن إحساسه بالمرارة بصيغة عميقة الدلالة فى كتاب " فلسفة الثورة "، وبتأثير ذلك أخذ يتراجع عن الموقف الليبرالى الذى عرف به فى الأيام الأولى، وصار أقرب إلى تبنى الرأى القائل بمسئولية الثورة عن إنجاز مبادئها.

وما إن اطمأن " الضباط الأحرار " لقوة مركزهم حتى كلفوا لجنة فنية وقانونية بإعداد قانون للإصلاح الزراعى، وفى الوقت ذاته عقدوا جلسة حوار مع فؤاد سراج الدين، رجل الوفد القوى، أبدى خلالها حرصه على عودة الحياة النيابية وعدم ارتياحه للحديث الدائر حول الإصلاح الزراعى.وبرغم ما بدا من أن الوفد رفض الإصلاح الزراعى، ومعارضة كل من: رئيس الوزراء على ماهر، وعضوى مجلس الوصاية بهى الدين بركات ورشاد مهنا، صدر فى ١٩٥٢/٩/٩ القانون رقم ١٧٨ بتحديد الملكية الزراعية وتنظيم العلاقات الزراعية، مما يؤكد الجرأة فى اتخاذ القرار، وحسن قراءة الواقع السياسى / الاجتماعى بمصر، إذ راهنوا على تأييد الجماهير، وضعف مركز القوى المحافظة، وقد استقبل القانون بتأييد جماهير الشعب والقوى التقدمية كافة، فيما كانت المعارضة هامشية للغاية. وبالنتيجة كسب " الضباط الأحرار " تأييد الساحة الداخلية، وحققوا رصيداً شعبياً بعد أن اتضح انحيازهم للغالبية ونهجهم الاجتماعى. وينظر لقانون الإصلاح الزراعى باعتباره " القانون الديمقراطى الأول فى تاريخ مصر الحديث "، إذ تضمن محاولة حل المشكلة الديمقراطية بالنسبة لأغلبية الشعب من الفلاحين، بالحد من قوة الإقطاعيين وكسر شوكتهم، وتحطيم ما تراكم من هيبة طاغية فى الريف، وبخلخلة القيود التى تكبل وتشل إرادتهم بتشجيعهم على التمرد والفكاك من التبعية، وتدريبهم على الجرأة على تحدى استغلال الملاك وهيبة الإقطاعيين.كما أنه فى قبول استقالة وزارة على ماهر بسبب معارضة رئيسها وغالبية أعضائها إصدار قانون اعتبروه " ثورياً "، وتحدى الوفد بعد اتضاح موقف رجله القوى من الإصلاح الزراعى، ما يؤشر على بداية مرحلة الصدام المتصاعد مع قوى اليمين على اختلاف انتماءاتها الحزبية والفكرية. ولأن عمليات تطهير الأحزاب لم توفر القناعة بسلامة إجراءاتها صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب، الذى قضى بأن يتقدم كل حزب بإخطار لوزير الداخلية، مدعماً ببيان عن نظام الحزب وأسماء أعضائه المؤسسين، وموارده المالية، مع شهادة إيداع أموال الحزب فى أحد البنوك، وأعطى وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الأحزاب، كما أعطيت الأحزاب حق الرجوع للقضاء، وبتدخل من عبد الناصر لدى وزير الداخلية استثنى الإخوان من الخضوع لأحكام القانون باعتبارهم جمعية ذات نشاط اجتماعى . وفى مواجهة تعنت الوفد وتململ بقية الأحزاب، قرر الضباط الاحتكام إلى الشعب، وبين أيديهم منجزات ملموسة: طرد الملك، وإلغاء الألقاب، والإصلاح الزراعى، وتصعيد الحملة على الاستعمار، ورفع شعار " ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستبداد ". وحين تيقنوا من أن شعبيتهم باتت أقوى من شعبية الوفد، ، توجه غالبية قادة الثورة إلى الوجه البحرى، فاستقبلوا أينما ساروا بأفواج هادرة من البشر؛ ففى " سمنود " - مسقط رأس مصطفى النحاس - استقبلوا بحماس لم يشهده غير النحاس.

وشكلت تلك الاستقبالات نقطة فاصلة فى الصراع مع الأحزاب، إذ تأكد خلالها أن الشعب يقف بكل مشاعره مع الضباط، متخلياً عن الأحزاب.

وكان مستشارو الضباط الحقوقيون د. عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة، وسليمان حافظ نائبه، و د. سيد صبرى أستاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة؛ يشجعون الضباط على تجاوز الدستور وتحدى الأحزاب، بحجة أنها ثورة، وأن " للثورة قانونها الخاص، وأنه لا مبرر للتمسك بالدستور، وأن البلاد فى وضع ثورى وبحاجة إلى خطوات ثورية وإلى فقه ثورة ". واتخذ الموقف ذاته فتحى رضوان، قيادى الحزب الوطنى المشارك فى الوزارة. وجماعة الإخوان المسلمين، وكان الإخوان يعملون على إبعاد القوى السياسية الأخرى، وبالذات الوفد، وفى تصورهم أن تكون لهم السلطة؛ إذ كانوا يسعون لاحتواء الحركة والتحكم فى صناعة قرارها. ولم تقاوم الأحزاب التقليدية، بما فيها الوفد بجدية ملموسة، واستسلمت استسلاماً كاملاً، ولم تكن تملك إمكانية المقاومة المؤثرة، إذ ليس فى مقدورها أن تنافس " الضباط الأحرار" بما يطرحونه من أفكار وما يحققونه من منجزات، فالوفد - وهو أبرزها وأنصعها تاريخاً وأكثرها شعبية - لم يكن سنة ١٩٥٢ الوفد الذى كان سنة ١٩١٩، " إذ كانت قد تسربت لقيادته عناصر تتناقض مصالحها مع ما يطرحه الضباط، وبالنتيجة تراجعت فاعليته وشعبيته، خاصة والقطاع الأوسع من جماهير ١٩٥٢ لم يعاصر أمجاد الوفد بقدر ما عاش مسلسل تنازلاته منذ عقده معاهدة سنة ١٩٣٦ ". وكانت حال بقية الأحزاب أكثر تدهوراً، ولتدارى الأحزاب عجزها انطلقت فى جملة إشاعات ضد الثورة، ويقرر البغدادى إن ذلك ما أقنع عبد الناصر بعدم جدوى التعاون مع الأحزاب"، وفى ١٩٥٢/١٢/١٢ أصدر محمد نجيب باسم " مجلس قيادة الثورة " قرار إلغاء دستور ١٩٢٣، وفى ١٩٥٣/١/١٧ أعلن باسم المجلس أيضاً قيام فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات تجرى بعدها الانتخابات، وفى اليوم ذاته صدر قرار حل الأحزاب ومصادرة أموالها.وحول ذلك كتب د. سيف الدولة: " قبل أن ينقضى عام ١٩٥٢ رأت الثورة أن مشكلة الديمقراطية ليست مشكلة أشخاص فاسدين، بل مشكلة نظام فاسد، وأن حلها يكون بإسقاط النظام كله". وفى ضوء ما جرى نلاحظ أولاً أن قرارات إلغاء دستور ١٩٢٣، وحل الأحزاب، وإعلان فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات؛ لم تكن قرارات فردية أصدرها عبد الناصر، وبالتالى يتحمل مسئوليتها التاريخية وحده، وإنما كانت قرارات صادرة عن " مجلس قيادة الثورة " برئاسة محمد نجيب وبموافقة جميع أعضائه، بمن فيهم خالد محيى الدين، واستناداً لاستشارات قانونية صادرة عن أبرز الفقهاء الدستوريين بمصر، وعلى رأسهم د. عبد الرزاق السنهورى، وبتأييد وتشجيع قطاع غير يسير من القوى السياسية، وفى مقدمتها " الإخوان المسلمون ". وثانى ما نلاحظه أن الظروف الموضوعية التى واجهتها حركة " الضباط الأحرار " غداة انتصارها، وبشكل خاص موضوع عمق التناقض فيما بين انحيازها للأغلبية المهمشة تاريخياً، وبين القوى والعناصر اليمينية الحريصة على مكتسباتها الموروثة، كانت وراء تجاوز عبد الناصر الليبرالية فكراً وممارسة، وتوجهه نحو " الديمقراطية الاجتماعية " لحل إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية. رابعاً: الصراع مع محمد نجيب وأزمة مارس / آزار ١٩٥٤: أصدر مجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٣/١/١٣ مرسوماً بتشكيل لجنة من خمسين عضواً لتعمل على " وضع دستور يتفق مع أهداف الثورة "، كما أصدر فى ١٩٥٣/٢/١٠ إعلاناً دستورياً ببيان نظام الحكم فى فترة الانتقال عهد بموجبه لمجلس قيادة الثورة بأعمال السيادة العليا (المادة ٨)، وبالسلطة التشريعية لمجلس الوزراء (المادة ٩)،

وبالسلطة التنفيذية لمجلس الوزراء كل فيما يخصه (المادة ١٠)، وبالرقابة والمتابعة لمؤتمر يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مجتمعين ومفردين (المادة ١١) .ونلاحظ أن الإعلان لم يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وإنما اعتمد مركزية شديدة، وبهذا فإنه من وجهة نظر ليبرالية خالصة يكون قد ألغى المشاركة فى صناعة القرار والرقابة عليه، مما يعنى تغييب الديمقراطية، ولكن عندما يؤخذ بالحسبان انحياز مجلس قيادة الثورة للغالبية والتأييد الذى كان يلقاه من جماهير الشعب؛ يبدو جلياً أن الذى غيب إنما هى مشاركة النخبة السياسية ليس إلا.

ولم يتم اللجوء إلى تشكيل حزب يتبنى " المبادئ الستة "، وليكون " حزب الثورة "، ولم يكن ذلك عسيراً بعد الإنجازات التى حققتها الثورة والتأييد الشعبى الواسع الذى أخذت تلقاه، غير أن تجاوز الليبرالية فكراً وممارسة أدى إلى تجاوز مبدأ " الحزبية "، سواء تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد، واعتماد تنظيم شعبى واحد يحرك ويستوعب وينظم الطاقات الشعبية المعطلة تاريخياً، فأسست مطلع ١٩٥٣ " هيئة التحرير "، وقد نص ميثاقها على العمل لجلاء الاستعمار، وكفالة حق السودان فى تقرير المصير، وتأمين حقوق وحريات المواطنين، والمساواة فى الحقوق وتكافؤ الفرص، والعمل على تنمية مصر، ومساعدة الشعوب العربية، ورعاية المبادئ القويمة التى نصت عليها المواثيق الدولية، وطاف عبد الناصر المحافظات يفتتح فروع الهيئة، ويخطب شارحاً أهدافها وداعياً للانضمام إليها. وفى تقويم " هيئة التحرير " ينتهى د. سيف الدولة إلى اعتبارها " المشروع الديمقراطى الأول فى سبيل حل مشكلة الديمقراطية "، وقد نظر إليها من زاوية اشتراك الجماهير - التى كانت غائبة ومغيبة - فى منظمة حتى وإن كان اشتراكاً شكلياً، إلا أنه أخرجها من الركود الذى كانت ترسف فيه، ويقول: " باختصار إن الثورة لم تحل فى تجربتها الأولى مشكلة الديمقراطية، ولم تحقق شيئاً يهم الليبراليين، ولكنها - فى مصر الشعب - اقتحمت كل المواقع، وأيقظت النيام، وحملتهم حملاً على أن يفتحوا عيونهم على القضايا العامة، وأن يستمعوا إلى أحاديث وأناشيد الحرية. أياً كان الأمر فقد كانت مرحلة هيئة التحرير دليلاً لا شك فى صحته على إصرار الثورة على حل مشكلة الديمقراطية على مستواها الأكثر حدة وهو المستوى الشعبى ".وإلى جانب محاولة حل إشكالية المشاركة السياسية على المستوى الشعبى الأكثر حدة، تمثلت المشاركة على مستوى صناعة القرار فى أربع ظواهر:

الأولى: جماعية القيادة، وحول ذلك يقول محمد نجيب: " كنا كلانا - عبد الناصر ونجيب - مسئولين للجنة التى صارت " مجلس قيادة الثورة "، ولم يعمل أحدنا إلى زمن طويل بدون تصديق إجماعى منه (المجلس)، وكلما حدث اختلاف بين أعضائه كان يحال إلى المجلس الذى يجتمع مدة ما، يمكنه أن يصل إلى قرار إجماعى، ولو استغرق ذلك عشر ساعات ".

الثانية: حرية المناقشة على المستوى القيادى، وحول ذلك يقول أمين هويدى: " كان باب المناقشة فى مجلس الوزراء مفتوحاً للجميع على مصراعيه، وإننى لأتساءل: مَنْ مِنَ الزملاء طلب الكلمة ولم تُعطَ له؟ أو أراد أن يتحدث فى موضوع وحُرِمَ من ذلك أو فتح حواراً ومُنِع من الاستمرار فيه "؟.

الثالثة: دراسة كافة الموضوعات دراسة وافية من قِبل " اللجان الوزارية "، التى كانت تضم رؤساء بعض الأجهزة التى تتعلق مهامها باختصاصات تلك اللجان، وكان للجنة حق استدعاء

من تراه من المختصين للاستنارة بآرائهم، ولم يكن يدرج أى موضوع فى جدول أعمال مجلس الوزراء إلا بعد أن تكون اللجان قد استكملت دراسته، وأعدت تقريراً حوله، ووزع على أعضاء مجلس الوزراء قبل عقد الجلسة المخصصة لدراسته بوقت كاف. وكانت اللجان الوزارية بذلك مجالاً آخر أمام الوزراء وأجهزتهم، وكذلك الآخرين لإبداء الرأى والمناقشة.

الرابعة: الاستعانة بخبراء أكفاء، برغم كل ما كتب وقيل حول تقديم " أهل الثقة " على " أهل الكفاءة "، كان للآخرين دورهم الملحوظ فى مؤسسات الدولة، وحول ذلك يقول جان لاكوتير: " دخل الوزارة تقنيون من جماعة الطليعيين أمثال: سيد مرعى، وعباس عمار، وفؤاد جلال، فضلاً عن كبار الموظفين اللامعين أمثال: الاقتصادى على الجريتلى، والقانونى بهجت بدوى. وهذا يذكرنا بدولة ديجول، التى استعانت بمثل هذا الخليط من الأذكياء، والمتفوقين.وقبل أن ينقضى عام على إعلان فترة الانتقال تفجرت الأزمة داخل " مجلس قيادة الثورة " فيما بين محمد نجيب وبقية أعضاء المجلس، الذين كانوا قد دفعوا به إلى الواجهة، بحيث احتل قلوب الملايين باعتباره " البطل " الأسطورى الذى كان منتظراً. إلا أنه بالقبول الجماهيرى الذى لقيه تعاظمت ثقته بنفسه، وتنامت عنده شهوة السلطة، فأخذ يطالب باختصاصات تتجاوز مسئوليته كقائد فريق، وهذا ما لم ينكره فيما بعد، ولم يفطن وهو فى نشوة النصر إلى أن إنجازات الثورة المتوالية أخذت تكسبها كحركة رصيداً شعبياً يتنامى بتسارع طردى، كما تناسى هامشية دوره فى الحركة أو يفطن إلى محدودية قدراته قياساً بدور وقدرات عبد الناصر. وبدا فى نظر زملائه متعطشاً للسلطة دون أن يكون مؤهلاً لذلك، وكان طبيعياً أن يرفض الذين ثاروا على طغيان فاروق منح من يعتبرونه صنيعة أيديهم سلطات أوسع مما كان لفاروق، وأن يروا فى منحه السلطات التى طلبها عن طريق وسيطيه د. السنهورى وسليمان حافظ، إمكانية أن يصبح ديكتاتوراً، علاوة على أن ما كان يطلبه يتناقض مع ما درجوا عليه منذ شكلوا حركتهم وتواصل إثر تسلمهم السلطة من اعتماد أسلوب " القيادة الجماعية ".

وبذلك توالت الأزمات وأصبح تفجر الوضع مسألة وقت، وحين لم يستطيع محمد نجيب أن يحصل على السلطات الواسعة بالتراضى قدم استقالته، محاولاً أن يستغل شعبيته، وتطلع النخبة الحزبية للديمقراطية، بعد أن كان فى مقدمة المطالبين بمد فترة الانتقال، وأخذ يتحدث عن أهمية الديمقراطية، وضرورة إعادة الحياة النيابية، وعودة الجيش إلى ثكناته، وينتقد فى مجالسه الخاصة - وبحضور الدبلوماسيين الأجانب - ممارسات زملائه فى مجلس القيادة، متخذاً موقفاً مناقضاً كلياً لموقفه عندما طلب إلى الأحزاب تطهير ذاتها. وقبل المجلس الاستقالة، وعين عبد الناصر رئيساً للوزراء، وتعاطف الجمهور مع نجيب، كما وقف إلى جانبه سلاح الفرسان " المدرعات "، واغتنمت الأحزاب الفرصة محاولة استرداد الأرض التى فقدتها، وتحت واجهة دعم نجيب واستعادة الديمقراطية سارعت تعيد تدعيم صفوفها المتداعية، واتخذت نقابتا المحامين، والصحفيين، وأساتذة وطلبة الجامعات موقفاً مؤيداً، وطالبت بحل " مجلس قيادة الثورة "، وإعادة الحياة النيابية، وإطلاق الحريات العامة، وتشكلت " جبهة وطنية " من الوفد والأحزاب التقليدية، والشيوعيين، والإخوان تحت شعار " إسقاط الديكتاتورية العسكرية ". ويلاحظ أنه لم يسبق لهذا التجمع أن شكل جبهة وطنية ضد الاستعمار البريطانى.وامتدت الأزمة إلى داخل مجلس الثورة بانحياز خالد محيى الدين إلى نجيب، وتفاديا لعواقب انقسام الجيش، وتحسباً من تصادم وحداته، أعلن عبد الناصر يوم ١٩٥٤/٣/٥ قرار المجلس بإلغاء

الرقابة على الصحف والأحكام العرفية، وعقد جمعية تأسيسية بطريقة الاقتراع العام لمناقشة مشروع دستور جديد وإقراره، إلا أن تلك القرارات لم تجد من القوى المدنية؛ الليبرالية واليسارية تفهماً منطقياً، ولم يتم التعامل معها بإيجابية، وعلى العكس من ذلك استخدم الجميع الحريات المتاحة لشن هجوم ضار على " مجلس قيادة الثورة " و " الضباط الأحرار "، مما أثار مخاوف المجلس والضباط، ويتهم خالد محيى الدين نجيب بأنه حاول استغلال تلك القرارات لتعزيز سلطاته، كما يتهم الوفد والشيوعيين بإساءة استخدام الفرصة.وفى ١٩٥٤/٣/٢٥ اجتمع المجلس بكامل أعضائه، وبحضور نجيب، وبرز فيه اتجاهان:

الأول يقوده عبد الناصر يؤيده الغالبية، يرى السماح بقيام الأحزاب، وبألا يؤلف مجلس قيادة الثورة حزباً، ولا يُحرم أحد من ممارسة حقوقه السياسية، وأن تشكل جمعية تأسيسية لها سلطة البرلمان بانتخاب حر، تنتخب فور انعقادها رئيساً للجمهورية، وأن يطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وأن يحل " مجلس قيادة الثورة " يوم ١٩٥٤/٧/٢٣، باعتبار أن الثورة قد انتهت وسلمت البلاد لممثلى الشعب، وقاد البغدادى الاتجاه المصر على استمرار فترة الانتقال، ولدى التصويت فاز الاتجاه الأول ولم يعارضه سوى: البغدادى وجمال سالم، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم، فيما امتنع نجيب عن التصويت، وتقرر أن يكلف خالد محيى الدين بتشكيل الوزارة. ويذكر خالد محيى الدين أنه ونجيب وافقا على عودة الحياة النيابية مع حرمان من الحقوق السياسية كل من: النواب الذين صوتوا لقوانين مقيدة للحريات، والنواب الذين رفضوا دفع ضريبة الأطيان، ورؤساء الأحزاب، والذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى، ويضيف بأن من عارضوا القرار كانوا يرون طرد الاستعمار أولاً، ثم بحث موضوع الديمقراطية.إلا أن قرارات ٢٥ مارس / آزار استفزت القوى التى رأت فى تصفية الثورة إضراراً خطيراً بمكاسبها التى تحققت، ومصادرة أحلامها التى عظمتها الثورة، ووقف يؤيد القرارات الحزبيون من الوفد إلى الشيوعيين وغالبية أعضاء النقابات المهنية، وأساتذة الجامعة وطلابها، وبالمقابل عارضتها نقابات العمال، وأعضاء " هيئة التحرير "، وجمهور الفلاحين وكادحو المدن؛ أى جميع من كانوا مهمشين سياسياً فى العهد السابق، وأضرب عمال النقل العام، وتوالت المظاهرات المؤيدة والمعارضة، وعقد ممثلو مختلف أسلحة الجيش مؤتمراً سياسياً قرروا فيه تأييد حكم " مجلس قيادة الثورة ".

وبدت مصر على شفا حرب أهلية، فى الوقت الذى كانت تجرى فيه مفاوضات الجلاء، وتتفاقم فيه حدة الأزمة مع السودان، مما أظهر معارضى الحكم بمظهر المضعف للموقف الوطنى فى قضيتين طالما شغلتا الرأى العام، وكانت قوى الإقطاع مستنفرة فى الريف ضد الإصلاح الزراعى، وكلا الأمرين كان لهما شديد الأثر فى موقف مجلس قيادة الثورة، ومجلس الوزراء بالتبعية. واجتمع المجلسان يوم ١٩٥٤/٣/٢٨ حيث أعلن د. نور الدين طراف أن الشعب والجيش ضد قرارات ١٩٥٤/٣/٢٥ وأيده عبد الحكيم عامر، وطالب بإلغائها جميع الوزراء المدنيين فيما عدا د. عباس عمار، و د. على الجريتلى، فتقرر إلغاؤها، كما تقرر إعادة الرقابة على الصحف.وتباينت وجهات النظر - ولم تزل - بشأن إضرابات عمال النقل العام يوم ١٩٥٤/٣/٢٦، واشتراكهم فى المظاهرات المعادية لقرارات ٢٥ مارس / آذار، إذ يدّعى خالد محيى الدين أن عبد الناصر رتب الأمر مع الصاوى أحمد الصاوى نقيب عمال النقل، إلا أنه يعقب بأن أى ترتيب ما كان ليجد له صدى لولا أنه لقى تجاوباً عند الجماهير، ويضيف بأن

الطبقة الوسطى كانت تخشى عودة الأحزاب التى احتقرتها، فيما كان الفلاحون يخشون إلغاء الإصلاح الزراعى وعودة الاستبداد الإقطاعى، بينما بدأ العمال يستمتعون بقانون يحميهم ضد الفصل التعسفى، وأن حملات صحف " المصرى " و " الجمهور الجديد " و " روز اليوسف " استفزت الجيش وخاصة " الضباط الأحرار".فيما يذكر سيد مرعى أن يوسف صديق - عضو مجلس الثورة الماركسى - أول من اتصل بالصاوى محاولاً تحريك العمال لتأييد قرارات ٢٥ مارس / آذار، إلا أن الصاوى رفض الاستجابة لطلبه وتحرك بالاتجاه المضاد حرصاً على مكاسب العمال، وينفى نفياً قاطعاً أن يكون لعبد الناصر أى دور فى ذلك.وكان لأحداث مارس / آذار ١٩٥٤ انعكاسات شديدة، فمن جهة أولى عمقت القطيعة بين الثورة وبين المثقفين الليبراليين والماركسيين على السواء، مما أثر على إشكالية الديمقراطية فى مصر، إذ لم يقم المثقفون بدورهم التاريخى فى تعميق الوعى الديمقراطى وتبيان الأسلوب الأمثل للممارسة الديمقراطية فى الواقع العربى، فى حين تزايد اعتماد الحكم على التكنوقراطيين والبيروقراطيين فى مشروعات التنمية التى اتسعت وتعددت، ومن جهة ثانية تعززت قوة المؤسسة العسكرية، وتزايد إحساسها بأنها وحدها حامية النظام، كنتيجة لدورها فى دعمه فى مواجهة الثورة المضادة. وبين من أرخوا أو كتبوا عن المرحلة تميز د. سيف الدولة بانتقاد علنى للموقف الذى اتخذه سنة ١٩٥٤، حين وقف مؤيداً تجمع الأحزاب. وفى تقويمه للأزمة كتب يقول:

" لقد اختار الليبراليون والماركسيون العودة إلى الليبرالية، واختار الثوار الثورة، أما الماركسيون فلأنهم لم يكونوا من القوة بحيث يفرضون مذهبهم التقليدى فى ديكتاتورية البروليتاريا أو مذهبهم المتطور فى الديمقراطية الشعبية، فانحازوا إلى الليبراليين على أساس أن الليبرالية – كما اعتقدوا – تتيح لهم فرصة أكبر لتحقيق التناقض الطبقى وتعبئة الجماهير تحت قيادة الطبقة العاملة للاستيلاء - فى النهاية - على السلطة، وأصبح الصراع بين الليبراليين والثوريين، فأى الفريقين كان ديمقراطياً؟.. كلاهما؛ الأولون كانوا ديمقراطيين بالمفهوم الليبرالى، والآخرون كانوا ديمقراطيين بالمفهوم الشعبى، الأولون انحازوا إلى القلة الممتازة والآخرون انحازوا للأغلبية المسحوقة والمغيبة. هذا على المستوى الفكرى، أما على المستوى الواقعى - نعنى واقع مصر عند قيام الثورة - فإن الأولين لم يكونوا ديمقراطيين بأى معنى، وكان الثوار وحدهم هم الديمقراطيون".وفى تقديرنا أن أزمة مارس / آذار ١٩٥٤ كانت معركة ديمقراطية بمعنى الكلمة، إذ لم تكن المؤسسة العسكرية وحدها هى التى حسمتها لمصلحة عبد الناصر والذين وقفوا إلى جانبه من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وإنما كانت هناك مشاركة سياسية جماهيرية فاعلة جداً، كان لها دورها التاريخى فى هزيمة الثورة المضادة، وكان فيها لكل من " نقابات العمال " و " هيئة التحرير " دور مؤثر للغاية. خامساً: الصدام مع الإخوان المسلمين: قبل أن يشكل عبد الناصر حركة " الضباط الأحرار " التحق وبعض رفاقه بجماعة " الإخوان المسلمين "، ولم يطل مقامهم فى الجماعة لعدم استطاعة قيادتها الرد على تساؤلاتهم السياسية والاجتماعية، ومع ذلك بقى للجماعة تقديرها عنده لدرجة أنه قبيل التحرك ليلة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ تولى إبلاغ الجماعة بموعد الحركة، وفى الصباح كان عدد من شباب الإخوان يحرسون المنشآت العامة ومراكز العبادة، غير أن بيان المرشد العام حسن الهضيبى بتأييد الحركة لم يصدر إلا بعد إعلان تسفير الملك يوم ٢٦ يوليو / تموز.ولقد كان عبد الناصر شديد الحرص على استقلالية الحركة، وعدم وقوعها تحت سيطرة أى منظمة حزبية، فيما كان الهضيبى يطمح لأن يكون موجه الحكم الجديد وصاحب الكلمة الفصل فى

قراراته، ووقع الصدام الأول بين الطرفين على خلفية مشاركة الشيخ أحمد حسن الباقورى عضو " مكتب الإرشاد "، والمستشار أحمد حسنى فى وزارة محمد نجيب الأولى، وعندما اختلف " مجلس قيادة الثورة " مع على ماهر وغالبية وزرائه حول الإصلاح الزراعى، انحاز الهضيبى إلى جانب رئيس الوزراء مؤيداً اقتراحه بأن يكون الحد الأعلى للملكية ٥٠٠ فدان.و ما بين ١٩٥٢/٧/٢٣ - ١٩٥٤/١٠/٢٦ غلبت الإيجابية على السلبية فى علاقة " مجلس قيادة الثورة " - وبخاصة عبد الناصر - مع الإخوان، فقد كان معظم المفرج عنهم فى أكتوبر / تشرين ١٩٥٢ من معتقلى الإخوان، بمن فيهم قتلة النقراشى، كما أعيد النظر فى محاكمة المتهمين باغتيال حسن البنا، وتمت إدانتهم، وكذلك حُكِم وأدين إبراهيم عبد الهادى وعدد من الضباط فى قضايا معتقلى الإخوان، واختير ثلاثة من الإخوان أعضاء فى لجنة وضع الدستور سنة ١٩٥٣، كما استثنى الإخوان من قرارى تطهير الأحزاب وحلها، ولقد رحبت الجماعة بقرار الحل ورأت فى استثنائها الجماعة على أنه وليد رغبة عبد الناصر فى عدم وقوفها إلى جانب الأحزاب فى جبهة واحدة.وانقسم الإخوان يومذاك بين الداعين للتعاون مع مجلس الثورة، وحل الجهاز الخاص ومعارضى الأمرين، وعندما احتدم الخلاف بين قادة الإخوان، واحتل بعضهم مركز الجماعة مطالبين باستقالة الهضيبى، لجأ الطرفان إلى عبد الناصر ليفصل بينهم ، ولقد رأى الهضيبى ومناصروه فى " هيئة التحرير " محاولة لتجاوز دور الجماعة، ولم يستجيبوا لدعوة عبد الناصر لدمج التنظيمين، وإنما دخلوا فى صراع متصاعد مع الهيئة، خاصة فى المهرجانات التى كانت تستقبل نجيب وقادة الثورة، ولم يبد الهضيبى موقفاً إيجابياً تجاه المشاركة فى الأعمال الفدائية فى منطقة القناة عندما طلب منه ذلك للضغط على الإنجليز فى مفاوضات الجلاء.وعلى خلفية اتصالات الهضيبى بالمستشار السياسى للسفارة البريطانية، واعتبار ذلك إضعافاً للموقف التفاوضى المصرى، جرى اعتقاله و ٤٥٠ من أنصاره، وإعلان حل الجماعة، ويلاحظ أن حملة الدعاية الحكومية بالمناسبة حصرت بالمتورطين دون الجماعة. واستجابة لوساطة الملك سعود أفرج عن المعتقلين وأعيد إشهار الجماعة " كحركة دينية "، وفى أزمة مارس / آذار ١٩٥٤ أيدت الجماعة نجيب والأحزاب بدايةً، وشاركت فى المظاهرات المطالبة بعودة " الديمقراطية "، وكان عبد القادر عودة من أبرز الخطباء، إلا أن عبد الناصر زار الهضيبى يوم ١٩٥٤/٣/٢٥ واتفق معه على تشكيل " لجنة لدراسة المشاكل المعلقة "، وفى اليوم التالى نادى الهضيبى بالحاجة إلى حياة نيابية نظيفة، وامتنع طلبة الإخوان عن المشاركة فى مظاهرة الأحزاب التى اتهمت الجماعة بعقد صفقة مع النظام أنقذت حياته. وعندما أعيد حل الأحزاب بعد ١٩٥٤/٣/٢٨ استثنيت الجماعة من جديد.وحين أعلن عن اتفاقية الجلاء أدانها الهضيبى، إلا أن التعايش القلق بين الطرفين لم يتأثر كثيراً. وفى ١٩٥٤/٩/١٤ عقدت الجمعية التأسيسية للإخوان اجتماعاً بحضور ٩٦ عضواً من ١١٢، ولم يحضره الهضيبى، وانقسم الحضور حول الموقف من الثورة فأيدها ٧٦ عضواً (٧٧ % من الحضور، و ٦٧ % من مجموع الأعضاء) وقرروا إعطاء الهضيبى إجازة، وإعفاء أعضاء مكتب الإرشاد.وفى ١٩٥٤/١٠/٢٦ جرت محاولة اغتيال جمال عبد الناصر، وأعقبتها اعتقالات طالت ٢٩٤٣ معتقلاً، وشكلت: " محكمة الشعب " برئاسة جمال سالم، وعضوية أنور السادات وحسين الشافعى، فأصدرت أحكاماً على ٨٦٧ شخصاً، فيما أدانت المحكمة العسكرية ٢٥٤ شخصاً، ونفذ حكم الإعدام بحق ستة بينهم عبد القادر عودة ويوسف طلعت، فيما خفض حكم الإعدام عن الهضيبى، ثم أفرج عنه صحياً، وقد

أفرج عن جميع المعتقلين قبل ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٦.ومما سبق يتضح أن الصدام لم يقع مع " الإخوان المسلمين " كجماعة، وإنما مع المرشد العام وأنصاره، ولا على خلفية موقف من الإسلام أو الديمقراطية، وإنما على دور فى السلطة وتوجيه الحكم، وذلك ما تكرر فيما بعد مع سيد قطب وأنصاره سنة ١٩٦٥.

ونلاحظ أنه فى مرحلة الحسم لم يلاحق سوى المتورطين فى مواقف معادية، كما أن عدداً غير يسير من الإخوان تواصل تعاونهم مع الحكم، واحتلوا مناصب كبيرة فى أجهزته. وبرغم ذلك يؤخذ على الحكم أنه فى دعايته المضادة لم يميز بين القلة التى اصطفت إلى جانب القوى المعادية المحلية والأجنبية، والأكثرية التى كانت أقرب إلى الإيجابية، مما تسبب فى أن تغدو الأقلية مستقطبة للأكثرية ومعبرة عن تيار أساسى فى المجتمع، كما أنه ما كان يجوز لحكم أدان تعذيب معتقلى الإخوان فى العهد الملكى أن يقع فى الخطيئة ذاتها، بحيث أثر سلبياً على صورة ثورة تفردت بنقاء الصفحة نسبياً من ممارسة العنف، قياساً بالثورات الكبرى فى التاريخ. وبرغم التجاوزات التى لا تنكر، وما خلفه الصدام من تراكمات لم تسلم منها العلاقة فيما بين التيارين القومى والإسلامى، إلا أنه يمكن القول بأن الصدام مع الإخوان لا يمكن اعتباره صداماً حول الديمقراطية بحال من الأحوال، ولا يجاوز كونه فرعاً من صدام الثورة مع الثورة المضادة، والشيء المؤكد أنه ما من نظام - ليبرالى أو غير ليبرالى - يتساهل مع قوة تحاول أن تقلبه بقوة السلاح، أو يقبل أن يكون استعمال العنف المسلح أداة من أدوات تداول السلطة، أو سبيلاً لفرض المشاركة السياسية، وعليه يمكن القول بأن الصدام مع الإخوان - برغم التجاوزات المدانة - لا يعبر مطلقاً عن صراع من أجل الديمقراطية بحال من الأحوال.سادساً: دستور ١٩٥٦ والتقدم على طريق " الديمقراطية الاجتماعية ":شكلت يوم ١٩٥٣/١/١٣ لجنة لوضع الدستور برئاسة محمد فهمى السيد، ضمت " ٣ " من أعضاء لجنة دستور ١٩٤٣، و " ٤ " من زعماء الوفد، و " ٢ " من الأحرار الدستوريين، و " ٢ " من السعديين، و " ٣ " من الإخوان، و " ٣ " من الحزب الوطنى، و " ٢ " من الحزب الوطنى الجديد، ورئيس الكتلة الوفدية، وعضو من مصر الفتاة، ورؤساء محكمة النقض، ومجلس الدولة، والمحكمة الشرعية العليا، و " ٣ " من ضباط الجيش والشرطة، و " ٣ " من أساتذة القانون الدستورى، ورئيس جامعة القاهرة، و " ١٩ " من كبار رجال الاقتصاد والسياسة المستقلين، والشخصيات العامة بينهم " ٦ " من الأقباط.وحين تقدمت اللجنة بالمشروع الذى أعدته تبين أنه يستهدف إقامة " جمهورية برلمانية "، وعلى نحو يوحى بأن القوى الحزبية المشاركة فى اللجنة وضعته على صورة لا تدع للضباط الأحرار دوراً يؤدونه فى الحكم، مما تسبب فى رفض المشروع وقد علل عبد الناصر رفضه بأن اعتماد النظام البرلمانى يقصر دور الشعب على مهمة انتخاب النواب فى فترات معينة، ولا يفسح مجالاً ليمارس الشعب أى سلطة ما بين الانتخاب والآخر. وهذا ما اتفق عليه فقهاء القانون الدستورى بمصر، كل من:

ثروت بدوى فى موجز القانون الدستورى ص ١٣٥، وعبد الفتاح ساير داير فى القانون الدستورى ص ٤٤٤، وسليمان الطماوى فى القانون الدستورى المصرى ص ١٠٧.وتحت إشراف عبد الناصر وضع دستور ١٩٥٦ متجاوزاً الليبرالية شكلاً بأسلوب المشاركة الشعبية، ومضموناً بوظيفة الدولة التى انتقلت بموجبه من مؤسسة ليبرالية سلبية إلى مؤسسة اجتماعية فاعلة. وهذا ما يتضح من نصوص المواد: (٤) التضامن الاجتماعى أساس المجتمع المصرى.

(٧) ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة. (٨) النشاط الاقتصادى حر على ألا يضر بمصلحة المجتمع، أو يخل بأمن الناس، أو يعتدى على حريتهم وكرامتهم. (٩) يستخدم المال فى خدمة الاقتصاد القومى، ولا يجوز أن يتعارض فى طريقة استخدامه مع الخير العام للشعب. (١١) الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية.ونص الدستور على أن مصر دولة عربية، وشعبها جزء من الأمة العربية، ودينها الإسلام. كما تضمن كافة الحريات، والحقوق السياسية، وقواعد النظام النيابى التى تضمنها دستور ١٩٢٣. وأضاف إلى ذلك انتخاب رئيس الجمهورية باستفتاء شعبى، واستفتاء الشعب فى المسائل الهامة، بما فيها تعديل الدستور. وكذلك نص على قيام " الاتحاد القومى " عن طريق الانتخاب، وبموجبه أعطى رئيس الجمهورية سلطات واسعة، فيما أعطى مجلس النواب حق محاكمة رئيس الجمهورية، واستجواب الوزراء، وسحب الثقة منهم وفى تقويمه يقرر د. سيف الدولة: " بكل المقاييس النظرية كان دستور ١٩٥٦ أكثر ديمقراطية من أى دستور سابق، لأنه أضاف إلى ما سبق ولم ينتقص منه شيئاً مما كان للشعب من قبل ".وليس من شك أن دستور ١٩٥٦ تجاوز الليبرالية شكلاً ومضموناً، ولكنه لم يؤسس لنظام فاشى، وهذا ما ينفيه أستاذ القانون الدستورى جورج باردو - الذى يعد أفضل المختصين الفرنسيين - فهو يقول: " لا.. ليس هذه فاشية.. بل قيصرية تقنية تجمع بيد الزعيم سلطات رئيس الدولة ورئيس الحكومة ".

وحين يؤخذ فى الاعتبار أن عبد الناصر لم يكن يمثل طبقة مستغلة، وإنما كان منحازاً إلى أبعد حدود الانحياز للغالبية التى تعانى من الاستغلال، يتضح أن " القيصرية التقنية " كانت غايتها الدفع باتجاه تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، وتذويب الفوارق الطبقية. وكثيراً ما وجه الانتقاد لدستور ١٩٥٦ - والتجربة الناصرية بشكل عام - من ناحية " مركزية السلطة "، وغالباً ما ذهب ناقدو " المركزية " إلى الادعاء بأن ذلك من بعض التراث المصرى فى الحكم، الذى تولد عن مجتمع النهر، والذى جرت محاولة فرضه فى سوريا على عهد الوحدة من منطلق " التمصير ". وقد فات الناقدين أن " مركزية السلطة " فى التجربة الناصرية إنما نشأت بفعل التحول فى وظيفة الدولة من السلبية (الليبرالية) إلى الإيجابية (الاجتماعية)؛ ذلك لأن الدولة حين تلتزم بتوظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة لإشباع حاجات المواطنين، فإنها مضطرة لاعتماد خطة مركزية شاملة، لا يمكن تنفيذها بأكبر قدر ممكن من النجاح بدون سلطة مركزية تنفيذية قوية تتابع تنفيذ الخطة فى كل مجالاتها، ثم إن النظم الاشتراكية - أو التى تتجه اشتراكياً - لا تعرف المناصب الشرفية. وعليه فسلطات الرئيس فى دستور ١٩٥٦ - ودستور ١٩٦٤ من بعده - سلطات طبيعية ومتسقة مع دوره فى مجتمع يتحول اشتراكياً.وبعد الاحتفال بالجلاء يوم ١٩٥٦/٦/١٨ جرى الاستفتاء على الدستور ورئاسة عبد الناصر للجمهورية يوم ١٩٥٦/٦/٢٥، وبالنص على الاستفتاء الشعبى، أخذاً بالنظام الذى أدخل فى وسط أوروبا مع مطلع القرن العشرين، لاستكمال قصور النظام الليبرالى. وكان صعود النازية والفاشية قد أوقف العمل بالاستفتاء الشعبى، حتى أعادته فرنسا بموجب دستور ديجول سنة ١٩٥٨؛ أى بعد إقرار دستور ١٩٥٦. وبإصدار الدستور وانتخاب الرئيس انتهت فترة الانتقال، وحل " مجلس قيادة الثورة "، وألغيت الأحكام العرفية. وكانت معظم المعتقلات قد صفيت، واستبعد عدد من " الضباط الأحرار " ممن تولوا المسئولية الأمنية وفى " هيئة

التحرير"، الذين شوهت صورتهم شعبياً، وأجريت الانتخابات العامة بحرية نسبية، وأضفى المجلس الشرعية على النظام.ودخلت المرأة مجلس النواب لأول مرة فى تاريخ البلاد العربية.

وكانت الانتخابات قد تمت بموجب قانون الانتخاب رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، والذى أطلق حق الانتخاب بدون قيود لأول مرة فى تاريخ مصر، وبموجبه خفض سن الناخب إلى ١٨ سنة، وتأمين المرشح من ١٥٠ جنيهاً إلى ٥٠ جنيهاً، ومنحت المرأة حق الانتخاب والترشيح، ومنح العسكريون حق الانتخاب، وجعل الانتخاب إجبارياً، بفرض جنيه غرامة على المتخلف، وذلك لحمل الجمهور على المشاركة.ومنذ اليوم الأول للثورة اهتم عبد الناصر بالإعلام والإعلاميين، وأقام صلات وثيقة بكبار الصحفيين بمصر، وكان حريصاً على متابعة الصحف العربية والأجنبية، كما اهتم بالإذاعة، ومن بعد بالتلفزيون، كأداة للتواصل مع الشعب وتشكيل الرأى العام، ولتحقيق هذه الغاية أنشئت وزارة " الإرشاد القومى "، وأسست " دار التحرير للطباعة والنشر"، التى صدرت عنها مجلة " التحرير " وصحيفة " الجمهورية "، كما صدرت صحيفتا " الشعب " و " المساء "، وتولت الصحافة والإذاعة إبراز منجزات النظام، وفضح فساد العهد الماضى، كما أنشئت إذاعة " صوت العرب "، وعدد من الإذاعات الموجهة لأفريقيا وآسيا بعدد من اللغات. ولقد نمت أجهزة الإعلام الرسمية وطورت، ونجحت نجاحاً هائلاً فى تأثيرها بمصر وعلى مدى الوطن العربى، وفى معظم العام الثالث، وحدت كثيراً من متابعة الإذاعات الاستعمارية بحيث غدت الأشد تأثيراً فى الرأى العام عربياً وإفريقياً. وليس أدل على ما حققته أجهزة الإعلام المصرية يومذاك من الاهتمام البالغ الذى أولته " وكالة المخابرات المركزية الأمريكية " لتأثير " صوت العرب "، وحين تبين لها صعوبة إنشاء إذاعة بديلة منافسة " وجدت أن أفضل حل هو إسكاتها فى أول مناسبة، وهذا ما حاولته الطائرات الإسرائيلية عام ١٩٥٦".فى حين لم تشهد الصحف القائمة تطويراً، وبقيت لأصحابها كامل حريتهم، ولم يستبعد أحد من المسئولين عن صحف " أخبار اليوم " و " الأهرام " و " دار الهلال " و " روز اليوسف "، برغم نشر كشف المصاريف السرية فى العهد الملكى، وفيما عدا " روز اليوسف" التى مارست النقد لم تمارس سواها نقد ما يجرى، رغم رفع الرقابة عام ١٩٥٦، مما يدل على أنها ظلت بعيدة عن التجاوب الفعال مع روح الثورة، مع أنه توفرت حرية النقد الموضوعى المتحرر من الغرض، وهذا ما يوضحه خالد محمد خالد فى مذكراته، فهو يؤكد أنه منذ أصدر كتابه " الديمقراطية أبداً " فى الشهور الأولى للثورة، وحتى اليوم الذى لقى فيه عبد الناصر وجه ربه، توفرت له حرية النقد كاملة، ويقرر " إن عبد الناصر لا يعاقب على النقد، وإنما يعاقب على الحقد "، ويذكر أنه كتب ناقداً دستور ١٩٥٦، ومعتبراً " الاتحاد القومى " الحزب الواحد، وأن عبد الناصر قرأ المقال وأقره، وسمح بنشره كاملاً، وأن الباقورى نقل إليه قول عبد الناصر:

" إننى صرت أفضل أن أقرأ لخالد المؤيد ".وليس ينكر أنه شاب الممارسة العملية قصور، ووقعت تجاوزات بحق المعارضين من اليمين واليسار، إلا أن التجربة لقيت استجابة غالبية الشعب العربى بمصر، جسدها الالتفاف الواسع من حول قيادة عبد الناصر، ولا يعود ذلك الالتفاف إلى المنجزات التى تحققت والآمال التى تعاظمت فحسب، وإنما أيضاً لأن تركيز السلطتين؛ التشريعية والتنفيذية بيد عبد الناصر لم يتسبب بخسارة جماهير الشعب سلطة كانت تملكها فشعب مصر " لم يكن يحكم ولا كان يشارك فى الحكم، ولم تكن لإرادته أثر يذكر فى

شئون السلطة والصراع على توليها بين الأحزاب والقصر والمحتلين ".يضاف إلى ذلك أن التحول باتجاه " الديمقراطية الاجتماعية " المتمثلة بتدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية، كان النظام الذى يتجه إليه التطور الديمقراطى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالتالى كان التحول المستجد متوافقاً مع التوجيهات الديمقراطية المعاصرة، الأمر الذى يحسب للتجربة الناصرية. سابعاً: البعد الديمقراطى فى تجربة الوحدة المصرية / السورية: القول الشائع، حتى فى أوساط القوة والعناصر القومية الوحدوية، أن سوريا خلال عهد الوحدة عانت من الافتقار للديمقراطية، وغياب المشاركة السياسية، وإن ذلك كان فى مقدمة عوامل نجاح الردة الانفصالية. فى حين يدعى غير القوميين - على اختلاف انتماءاتهم - أن سوريا خسرت بالوحدة الديمقراطية، وأن التطلع لاستردادها أبرز عوامل الانقلاب على الوحدة. وبرغم اتضاح الدور الخارجى فى تدبير، وتمويل، وإنجاح المؤامرة الانفصالية؛ لم يُعِد القوميون وغير القوميين النظر فى مقولاتهم حول غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية فى عهد الوحدة. ولقد سبقت الإشارة إلى أن قصور النظام الليبرالى كان أبرز عوامل الانقلابات العسكرية وتأييدها نخبوياً وجماهيرياً، وفى دراسة للواقع فى المشرق العربى انتهى عدد من علماء السياسة والاجتماع العرب إلى القول: " لقد أدت الديمقراطية البرلمانية إجمالاً إلى مزيد من التسلط المحلى فى سوريا والعراق "، ومع أنه تمت إعادة تفعيل مؤسسات النظام الليبرالى بعد سقوط الشيشكلى فى ربيع ١٩٥٤ إلا أن الليبرالية لم تُستَعد، إذ تميز الواقع الجديد بأن كان لقوى اليمين أكثرية عددية ساحقة فى جميع تلك المؤسسات، كما احتفظت بسيطرتها الاقتصادية، ونفوذها الاجتماعى، بينما كان تحالف كبار ضباط الجيش مع اليسار - بقيادة البعث - هو المتحكم بالقرار السياسى. ولأن أياً من طرفى المعادلة لم يملك قدرة إلغاء دور الآخر؛ لم يكن النظام القائم ليبرالياً ولا ثورياً، وإنما كان موضوع صراع ضمنى بين مدعى الليبرالية ودعاة " الديمقراطية الشعبية ". وكانت جميع أحزاب سوريا متخلفة على صعيد الفكر، والتنظيم، والتفاعل مع الجماهير، وعلى نحو غير متميز كيفياً عما سبقت الإشارة إليه من تخلف " المؤسسة الحزبية " العربية، فيما كانت الصحافة السورية تعيش واقعاً مأزوماً، وصل بخالد العظم حد الإدعاء بأنها كانت تمر بأسوأ أيامها منذ الاستقلال، وأن أصحابها كانوا يقبضون من الحكومة، والشركات، والمصارف، والدول العربية، والعملاء الأجانب، بينما لم يضع سقوط النظام الديكتاتورى حداً لتجاوزات " المكتب الثانى " غير الممكنة الحدوث فى نظام ليبرالى.وفى ضوء الواقع عشية الوحدة يمكن الجزم بأن سوريا لم تخسر بالوحدة نظامها الليبرالى، ذلك لأنه كان قد سقط عشية انقلاب حسنى الزعيم فى ربيع ١٩٤٩، ولم يستعد غداة سقوط الشيشكلى فى ربيع عام ١٩٥٤، والشىء المؤكد أنه لو أن الليبرالية كانت قائمة لما قبل اليمين، صاحب الغالبية الساحقة فى المجلس النيابى بالوحدة مع مصر، بعد أن بات واضحاً انحياز نظام عبد الناصر للغالبية، ومباشرته عملية تغيير جذرية لصالحها، اقتصادياً واجتماعياً، ناهيك عن تجاوزه الليبرالية شكلاً ومضموناً. ونلاحظ أن جميع مواثيق الوحدة المتفق عليها جاءت متوافقة مع ما كانت قد انتهت إليه التجربة الناصرية، وبخاصة تجاوز الليبرالية شكلاً ومضموناً، ومع ذلك أقرها ووقعها جميع صناع القرار السورى، مدنيين وعسكريين، وجميع النواب الذين حضروا جلسة إقرار بيان الوحدة يوم ١٩٥٨/٢/٥، كما أقرها شعب سوريا بما يقارب الإجماع فى استفتاء عام غير مطعون به، وبذلك تكون الوحدة قد تمت ديمقراطياً، فى حين فصلت بانقلاب عسكرى، وقد حالت القوى الانفصالية دون الاستفتاء على إعادة الوحدة،

لإدراكها أن غالبية شعب سوريا مع الوحدة بقيادة عبد الناصر، برغم كل ما قيل حول افتقاد الديمقراطية وغياب المشاركة السياسية.وبموجب المواثيق التى وافقت عليها نخب وجماهير سوريا اعتمد نظام دستورى يتولى بموجبه رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية يعاونه وزراء يعينون من قبله، ويتولى السلطة التشريعية مجلس نيابى يختار أعضاؤه بقرار من رئيس الجمهورية، ويشكل المواطنون اتحاداً قومياً تبين طريقة تكوينه بقرار من الرئيس، الذى فُوّض بوضع دستور مؤقت. وفى ذلك دلالة قاطعة على أن شعب سوريا، وبإرادة حرة، أعطى عبد الناصر سلطات أوسع بكثير من سلطات الرئيس فى جمهورية رئاسية، وعلى أنه اختار " الديمقراطية الاجتماعية " لتحقيق التغيير الاقتصادى / الاجتماعى الذى لم يستطع تحقيقه فى ظل الليبرالية. ويذكر خالد العظم أن أكرم الحورانى، وصبرى العسلى، وبقية الوزراء لم يقروا فقط قرار حل الأحزاب، وإنما تباروا فى تعداد مضارها وذكر استغلال نوابها للنفوذ فيما كان ميشيل عفلق شديد الحماس للاتحاد القومى ويبنى على قيامه الآمال.

ولا نحسب أن أحداً ممن شاركوا فى مباحثات الوحدة، وصاغوا بيان إعلانها، ووقعوا عليه، والذين أقروه فى مجلس النواب؛ كان فاقداً أهلية التصرف، أو كان وعيه مغيباً، ولكن كلاً منهم تصرف من منطلق تصوره بأنه يقر أفضل البدائل المتاحة لتحقيق مصالحه ومصالح حزبه، أو الفئة التى ينتمى إليها.ولم تخرج ممارسات عبد الناصر طوال عهد الوحدة عن حدود صلاحياته الدستورية، كما أنه تصرف باعتباره ممثل الدولة بإقليميها السورى والمصرى، ولقد كان لأبناء الإقليم السورى نسبة أعلى من نسبتهم العددية كمواطنين فى جميع أجهزة الدولة، من نواب الرئيس إلى الوزراء إلى السفراء والدبلوماسيين. فيما كان جميع الذين تولوا المسئولية التنفيذية فى الإقليم السورى من أبنائه، ولم يصدر قرار رئاسى خاص بالإقليم السورى دون مناقشته مسبقاً مع أبناء الإقليم.ولقد أراد عبد الناصر من " الاتحاد القومى " أن يكون وسيلة تفاهم الطبقات بدلاً من تصارعها، وتفاعل الأفكار بدل تصادمها، وصولاً لأوضاع اجتماعية متكافئة، وليكون أداة توظيف طاقات الشعب لمواجهة تحديات التقدم العلمى المتسارع، وحدد تشكيله على أساس الانتخاب العام من القاعدة، وصولاً إلى " المؤتمر القومى العام " الذى يعتبر السلطة العليا فى الدولة. ويذهب د. سيف الدولة إلى أن القضاء المصرى وكل شُراح القانون يرون أن " الاتحاد القومى " حول الشعب المنظم إلى سلطة دستورية رابعة، واستهدف أن يكون الشعب مشاركاً فى العمل السياسى، ليس فى فترة الانتخابات النيابية فحسب، كما جرت العادة، وإنما قبل الانتخابات وفيما بين كل انتخاب وآخر.وقبيل انتخابات " الاتحاد القومى " فى صيف ١٩٥٩ طالب نائب الرئيس أكرم الحورانى بشطب الذين يتم الاعتراض عليهم، للحيلولة دون تسرب العناصر الرجعية، الأمر الذى رفضه عبد الناصر؛ محتجاً بأن ذلك سيؤدى إلى تشكيل معارضة للتنظيم قبل قيامه، وأنه ليس ممكناً التحرى عن حوالى ١٣٠ ألف مرشح فى الإقليمين حتى يكون الشطب على أساس سليم. وذكر أنه تمت ممارسة الشطب فى انتخابات مجلس الأمة سنة ١٩٥٧، وقد أحس أن ذلك خلف آثاراً سلبية على تصور الناس للانتخابات، وتسبب عدم الأخذ بقرار الشطب فى انقسام البعثيين السابقين، فالجناح الموالى للحورانى انسحب من الترشيح، واستقال من كان قد نجح من عناصره بالتزكية، بينما قرر موالو عفلق خوض المعركة الانتخابية. غير أن هذا الجناح انقسم على نفسه حين تبين تدخل أجهزة وزارة الداخلية ضد المرشحين من البعثيين السابقين، وبالنتيجة انسحب حوالى ٩٠% من البعثيين السابقين الذين رشحوا أنفسهم.ولأن الانتخابات لم تجر على خلفية صراعات سياسية أو اجتماعية، ولا

فيما بين أحزاب ومنظمات متنافسة، وإنما بين أفراد مستقلين، لجأ غالبية المرشحين إلى الاستقواء بالعصبيات المحلية، وبالذات العائلية والطائفية، والعلاقات الشخصية، الأمر الذى يسر للعناصر اليمينية احتلال مواقع قيادية فى تشكيلات " الاتحاد القومى " على مختلف المستويات، بحكم ما لها من نفوذ اجتماعى، وعلاقات ممتدة، وإمكانيات اقتصادية. يضاف إلى ذلك الآثار السلبية لمداخلات وزارة الداخلية، ذلك لأن الأجهزة بشكل عام حريصة على الموالاة التامة، وبالتالى فهى أقرب إلى الانفتاح على العناصر الانتهازية والنفعية والمستعدة للسير فى ركاب كل حاكم، مقابل انغلاقها تجاه العناصر الحريصة على احترام الذات، ورفض منطق الاستزلام. وبالنتيجة افتقدت لجان " الاتحاد القومى " خاصة فى الإقليم السورى، غير يسير من الكفاءات الرافضة مبدأ الولاء المطلق، التى ابتعدت أو أُبعدت، وكان فى ذلك خسارة لا تنكر لوجود عناصر من مختلف الانتماءات، والتى كانت صادقة الإيمان بالوحدة واضحة الالتزام بقيادة عبد الناصر. وكمحصلة لمجمل الظروف التى أحاطت بتشكيل " الاتحاد القومى " لم يأت كما أراده عبد الناصر تنظيماً شعبياً متميزاً بدرجة عالية من الكفاءة، ولا جاء الأداة الأكثر فاعلية فيما بين القيادة والقاعدة، إذ تسربت لصفوفه الأولى عناصر تتناقض مصالحها تناقضاً عدائياً مع الأهداف التى أريد منه تحقيقها. إلا أن المناخ الثورى العام الذى كان قائماً، وتواصل تفاعل عبد الناصر مع الجماهير - كما سبق بيانه - حالا دون أن تشكل لجان " الاتحاد القومى " فى أى موقع أداة السلطة فى قمع الشعب أو تزييف إرادته.

وأقصى ما يمكن أن يوجه إليه من نقد، قصوره عن أن يكون أداة تواصل فاعلة بين القيادة والقاعدة، ولكنه ما كان مطلقاً أداة تواصل سيئة؛ ذلك لأنه لم يجاوز كونه مؤسسة قاصرة، من بين مؤسسات نظام تديره قيادة كارزمية تقدمية التوجه، شديدة الالتزام بالأهداف القومية، واضحة الانحياز للجماهير. وإذا كانت بعض قيادات الصف الأول فى الإقليم السورى أيدت الانفصال، وشاركت فى أول وزارة انفصالية، فقد كان فى مقابلها العديد من رجالات الصف الأول الذين قادوا التيار الوحدوى المقاوم، وشكلوا قيادة أبرز حركتين سياسيتين ناضلتا لإعادة الوحدة: " حركة الوحدويين الاشتراكيين" و " الجبهة العربية المتحدة "، وذلك إلى جانب عناصر حركة القوميين العرب، الذين كان لهم وجودهم الملحوظ بين قيادات " الاتحاد القومى ". وبرغم قصر تجربة " الاتحاد القومى " فى الإقليم السورى؛ إلا أنها تركت أثرها سياسياً واجتماعياً، وفى ذلك قيل: " إن عهد الوحدة كان للعديد من الشخصيات السورية مفتاح صعودها إلى العمل السياسى فى السنوات التالية ".وفى سنة ١٩٥٩ أممت صحف ومجلات دور: الأهرام، وأخبار اليوم، والهلال، وروز اليوسف، حتى لا تبقى بتصرف أصحابها، ولوضع وسائل النشر والإعلان التجارى بيد الدولة، كما تقضى بذلك طبيعة النظام الاشتراكى المستهدف، فيما تم تنظيم صحافة الإقليم السورى بالاتفاق مع أصحابها، كما تواصل تطوير وتحديث سائر أجهزة الإعلام ودعمها بالكفاءات المؤهلة، وكنتيجة لما أحدثته الوحدة فى الواقع العربى، تضاعف تأثير إعلام دولة الوحدة فى المحيط القومى، مما أسهم فى بلورة رأى عام عربى فاعل ومؤثر فى مجريات الأحداث، بحيث باتت تحسب حسابه القوى المضادة العربية، والإقليمية، والدولية.وكان لضراوة الصراع الذى اشتد فى المنطقة فى أعقاب قيام الوحدة، ولتفجر الصراعات فى أوساط قوى التحرر العربى عقب ثورة العراق فى ١٩٥٨/٧/١٤ تأثير ملحوظ على حرية التعبير؛ حيث غلبت على مسئولى الرقابة وسائر الأجهزة الإعلامية نظرة التوجس تجاه كل ما يوحى بالتعارض - وليس فقط التناقض العدائى - مع الحكم ونهجه القومى

التقدمى، وبالتالى تواصلت عمليات تدخل الرقيب وفرض الضوابط الكابحة، وبالنتيجة لم يكن هامش الحرية واسعاً، حتى بالنسبة للملتزمين بالفكر القومى التقدمى، إلا أن الهامش لم يكن شديد الضيق كما هو الانطباع الشائع. وهناك شواهد على تدخل عبد الناصر لصالح حرية التعبير كلما عرف بتجاوزات الأجهزة.

وفى حدود مفاهيم " الديمقراطية الاجتماعية " يمكن القول إنه توفر فى الجمهورية العربية المتحدة مجال لحرية التعبير لم تحظ بمثله أغلب التجارب المماثلة المعاصرة لعهد الوحدة، أو تلك التى جاءت فى أعقابه. وكان موقف المنظمات الشيوعية والمثقفين الماركسيين قد شهد تحولاً إيجابياً نحو عبد الناصر ونهجه، فى أعقاب مؤتمر باندونج وصفقة الأسلحة التشيكية سنة ١٩٥٥، أدى إلى انفتاح النظام إلى حد ما تجاه الطرفين، تمثل بتصفية المعتقلات سنة ١٩٥٦، غير أن تفجر الخلافات فيما بين قادة ثورة العراق، وما استتبعه من صراع دام فيما بين عبد الكريم قاسم ومناصريه من الشيوعيين، وبين العناصر والقوى القومية المعارضة نهجه الانفصالى، وعداءه الصريح للحركة القومية العربية، كان له انعكاساته على الصعيد القومى عامة، وفى الجمهورية العربية المتحدة بشكل خاص، إذ سرعان ما عادت الأحزاب الشيوعية فى البلاد العربية إلى التهجم على الفكر والعمل القومى العربى، والدفاع بحرارة عن الكيانات القطرية، وإثارة مختلف التطلعات المعادية للوحدة، والدفاع عن الحريات الليبرالية، ومصالح الرأسماليين العرب.وتحول الموقف تجاه عبد الناصر وقيادته ونهجه، فإذا كانت أوصاف الفاشية والديكتاتورية العسكرية قد سقطت عنه، واستبدلت بالوطنية والثورية والديمقراطية فى أعوام ١٩٥٦ - ١٩٥٨، فإن هذه الأوصاف الجديدة سقطت فى ١٩٥٩. وقد استتبع ذلك العودة لاعتقال الشيوعيين وملاحقتهم، إلا أن ما لاقوه فى الجمهورية العربية المتحدة لا مجال لمقارنته مطلقاً بما لاقاه القوميون فى العراق على يد الشيوعيين وأنصارهم. وكان لثورة العراق انعكاسها أيضاً على مواقف بعض العسكريين والساسة السوريين، الذين لعبوا دوراً تاريخياً فى قيام الوحدة، إذ أخذ بعضهم يعمل لتحقيق وحدة - أو اتحاد - العراق مع الجمهورية العربية المتحدة بهدف أن يشكل العراق، بإمكاناته البشرية والمادية - إلى جانب الإقليم السورى - نوعاً من التوازن مع الثقل المصرى فى دولة الوحدة. مما يدل على تنامى الروح القطرية فى دولة الوحدة، كما يتضح ذلك عند أحمد عبد الكريم . وذلك على خلاف عفيف البزرى وأمين النفورى اللذين اتهما بتحذير عبد الكريم قاسم من الوحدة.أما ميشيل عفلق فقد حاول أن يستثمر الدور البعثى فى ثورة العراق لتحسين مركز جناحه فى دولة الوحدة، وإلى جانب اندفاعه فى طلب تحقيق وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة، باشر نقد الأوضاع فى الجمهورية العربية المتحدة وقصورها الديمقراطى بالمفهوم الليبرالى، ثم تقدم مع الحورانى والبيطار بطلب تشكيل " لجنة سداسية " تقوم بدور " القيادة الجماعية " تضم ثلاثة مصريين وثلاثتهم عن الإقليم السورى، الأمر الذى رفضه عبد الناصر باعتباره مطلباً غير دستورى ولا ديمقراطى. ولقد انقسم البعثيون تجاه الوحدة والحكم إلى أربعة أجنحة؛ الأول: بقيادة ميشيل عفلق، الذى بدأ نقده قبل انقضاء العام الأول للوحدة، واستقر فى بيروت متخذاً من جريدة " الصحافة " منبراً لنقده الصريح والضمنى لنهج عبد الناصر، والثانى: بزعامة الحورانى، الذى تولى أنصاره عدة مناصب وزارية دخلوا بسببها فى صراع مع شركاء الحكم، والتزم نهجاً أقرب إلى التأييد لفترة انتهت باستقالته فى ١٩٥٩/١٢/٣٠ ليتخذ موقفاً إقليمياً معادياً للوحدة والنظام، الأمر الذى أفاد القوى المضادة التى كانت تتبلور وتقوى يوماً بعد يوم. والثالث:

بزعامة د. وهيب الغانم ونور الدين الأتاسى ويوسف زعين، الذين لم يلتزموا بحل الحزب، واتهموا عبد الناصر وعفلق بالضلوع بمؤامرة أمريكية لتصفية الحركة الشعبية فى سوريا، وإن كان هذا الجناح الأقل بروزاً على المسرح السياسى فى عهد الوحدة، إلا أنه كان الأقرب والأكثر تفاعلاً مع " اللجنة العسكرية " التى سيطرت على الحكم فى سوريا عقب ١٩٦٣/٣/٨.وكان الجناح الرابع بقيادة عبد الله الريماوى، أمين فرع الأردن، وعدد من رجال الصف الثانى من البعثيين السوريين المؤيدين الوحدة وقيادة عبد الناصر، الذين يرون انتفاء التناقض العدائى بين الحكم والشعب، وأن المبالغة فى ذكر الأخطاء ووضعها فى غير مجالها، والضغط الدعائى للمطالبة بحلول للمشاكل المستجدة من أبرز الأساليب المعادية للحركة القومية العربية فى المرحلة الجديدة التى أعقبت قيام الوحدة.

ويمكن القول إن العلاقة الناصرية / البعثية خلال عهد الوحدة، لا تكاد تختلف كثيراً عن العلاقة الناصرية / الإخوانية فى سنوات الثورة الأولى، بفارق أن البعثيين لم يلجئوا للعنف المسلح، ولذلك لم يكن الرد على حملات نقد الأجنحة الثلاثة الأولى فى مستوى الرد على الإخوان، غير أن الحكم وقع فى حملته الدعائية وللمرة الثانية فى خطأى التعميم وعدم التمييز بين من عادوه ومن كانوا يناصرونه، كما وقع عبد الناصر فى خطيئة الهجوم على فكرة الحزبية دون تمييز بين واقع الجمهورية وبين الواقع العربى خارجها، حيث كانت الأحزاب القومية والتقدمية تخوض أقسى معاركها فى مواجهة تحالف الاستعمار والقوى المضادة للحركة القومية العربية. وكثر الحديث - ولم يزل - حول الأجواء البوليسية التى خيمت على الإقليم السورى وكبت الحريات خلال عهد الوحدة، وبفعل التكرار المتواصل كاد الاتهام يغدو من البديهيات التى لا تناقش، خاصة نسبة ذلك لعهد الوحدة وباعتباره إحدى نتائج " التمصير ". وبداية نلاحظ أنه بقيام الوحدة، وما عنته عربياً وإقليمياً تضاعفت المخاطر الخارجية، وبتأثير ثورة العراق ومباشرة عملية التغيير الجذرى؛ أخذت تتنامى التناقضات مع القوى المحلية المعادية للنهج الناصرى القومى التقدمى، وكان طبيعياً أن تتضاعف الأهمية النسبية للأمن الوطنى. ولقد تولى عبد الحميد السراج - رئيس المكتب الثانى سابقاً - وزارة الداخلية معظم عهد الوحدة، وقد حال دون وجود ضباط مصريين فى أجهزة الأمن، ويكاد يجمع دارسو التجربة أن جميع المسئولين عن التجاوزات كانوا من أبناء الإقليم، وأن المسئولين من الإقليم المصرى، كانوا يتذمرون من ممارسات السراج وأجهزته، وبسبب ذلك توالى صدامه مع عبد الحكيم عامر.ونلاحظ أن الحديث عن كبت الحريات مغالى به كثيراً، ولا يستند بالنسبة للوقائع التى تذكر إلى حقائق موضوعية. والثابت أن الوزراء البعثيين المستقلين كانوا يلتقون بقياديين سابقين، ويعقدون معهم الاجتماعات فى الإقليم السورى وخارجه دون مساءلة، كما واصل البعثيون السابقون اتصالاتهم فيما بينهم وبقادة الحزب، ونقدهم العلنى للحكم وعبد الناصر فى المقاهى العامة، ولم يعتقل منهم إلا من تهجم بشكل صارخ على الرئيس، ولأيام معدودات (٨٨)، كما يقرر الوزراء غير البعثيين الذين استقالوا أنهم لم يواجهوا أى متاعب فى القاهرة أو دمشق .وحين تعقد المقارنة فيما كانت عليه حال الحريات العامة والخاصة فى الإقليم السورى بما كان سائداً فى المحيط العربى - خاصة فى العراق - يتضح حجم المغالاة وافتقاد الموضوعية فى الحديث عن الجو البوليسى وكبت الحريات، وتكفى الإشارة إلى أنه لم يكن فى سوريا معتقلون سياسيون صباح يوم الانفصال سوى ٦٤ شيوعياً ، و ١٣ قومياً سورياً ، و ٩ من الإخوان المسلمين .

دراسات في الحقبة الناصرية (٥)

تجربة تنظيم الحكم الناصرى فى سياق التاريخ المصرى المعاصر

أ. طارق البشرى

أقصد بالديمقراطية ذلك النظام فى إدارة المجتمع وإدارة الدولة، الذى يعتمد على التشكيلات المؤسسية الموضوعية وليس على العلاقات الشخصية بين القائمين على الأمور، ويعتمد على جماعية اتخاذ القرار وليس على الفردية فى هذا الشأن، ويعتمد على تعدد الهيئات والجهات التى تمارس الشئون العامة وليس على واحدية هذه الجهات.والديمقراطية فى تصورى هى وصف يلحق التشكيلات والتنظيمات التى تتكون فى المجتمع لإدارة الشئون العامة لجماعة معينة، وأهم هذه التشكيلات والتنظيمات وأخطرها شأناً هو " الدولة " بطبيعة الحال. وسواء صحَّ هذا الفهم للديمقراطية لدى القارئ أو لم يصح؛ فإننى أبديه لا لأقنع القارئ بصوابه، ولكن لأوضح له أننى فيما أكتب هنا إنما أصدر عن هذا التصور للديمقراطية، وذلك حتى لا تلتبس فى ذهنة المعانى حول حقيقة ما أقصد. على أننى أيضاً بهذا التصور " للديمقراطية "، أزعم أن لها متطلبات، فلا تقوم الديمقراطية ولا يحسن إعمالها إلا بهذه المتطلبات، ومن ذلك ما يتعلق بعصمة الإنسان وحرمته فى جسمه وعرضه وسمعته وماله، وبحقه فى العمل وفى التنقل والسكن وغير ذلك، وحقه فى الاجتماع وتنظيم شئون جماعاته الفرعية التى ينتمى إليها، وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية، أو سواء كانت من الحرمات والعصم أو من حقوق الفعل والممارسة، وسواء كانت من حقوق الإنسان فى حال سكونه أو من حقوقه فى حال حركته.هذه الحرمات والحقوق لازمة للإنسان بذاتها، وهى ضرورية له أفراداً وجماعات، ولكن إثارتها هنا إنما ترد بمناسبة الإشارة بأنها ليست لازمة بذاتها فقط لبنى البشر، ولكنها أيضاً مما يشكل المناخ الاجتماعى - السياسى - الثقافى - الضرورى لإقامة التشكيلات المؤسسية الديمقراطية، فهى من الأبنية التحتية الواجب توافرها بوصفها متطلبات مسبقة لإقامة الهياكل التنظيمية الديمقراطية.

ومن حيث الأبنية الديمقراطية؛ فإن المقصود فى ظنى بالتشكيلات المؤسسية، وبجماعية اتخاذ القرار، وبتعدد الهيئات الممارسة للشئون العامة لجماعة من الجماعات؛ هو إقامة التوازن بين الهيئات بعضها البعض. والتعددية مثلاً لا أقصد بها " الأكثر من الواحد أياً كان عددها ولا أقصد عدداً محدداً "، إنما أقصد هذا القدر من التعدد بين الجهات والتنظيمات، الذى يقيم التوازن بين بعضها البعض ويضمن بقاءه، وكذلك الشأن بالنسبة للجماعية، يقوم حدُّها اللازم بما يحقق " التوازن " بين الإرادات الشخصية والذاتية لمن يتولون اتخاذ القرار. ونحن هنا لسنا أمام تعدد رقمى فقط، ولسنا أمام جماعية أو أكثرية مطلقة فقط، ولكننا أمام " تعدد " و " جماعية " لما يمكِّن من تحقيق التوازن بين القوى المؤسسية المختلفة التى يكون لها دور فى رسم السياسات والأهداف، واتخاذ القرارات وتنفيذها. والتوازن المقصود هنا ليس هو التوازن " الصفرى " من

نحو (٢ - ٢ = ٠) مما يؤدى إلى الجمود، ولكن المقصود هو التوازن الحركى الذى يجعل القوى المتقابلة ليست متطابقة فى طاقة كل منها، ولكنها " متقاربة " وهى أيضاً " متغيرة "، مما يجعل هناك دائماً حركة تحدٍ وحركة صمود ومقاومة، مع بذل للجهد من أجل التفوق، أى مما يجعل الأمور قائمة على التدافع بالتحديات والاستجابات.ومن جهة أخرى، فإن الديمقراطية فى تصورى ليست مشورة فى الرأى، ولكنها مشاركة فى اتخاذ القرار، وهى لا تتعلق بالقرار الذى اتخذ من حيث موضوعه، ولكنها تتعلق بكيف اتُّخذ هذا القرار؛ أى بطريقة اتخاذه. إن الديمقراطية نسق تنظيمى لاتخاذ القرار؛ أى القيام بالنشاط بطريقة جماعية تجرى بين أنداد. والقيادة الفردية - غير الجماعية - ليست استبداداً بالرأى، وإنما هى استبداد بالقرار.

إن أى قائد فردى رشيد، إنما يسأل ويشاور ويتبادل الرأى، وهو بموجب رشده يتلقى معارف جماعية عن الأوضاع القائمة، ويتبادل الرأى مع من يستحسن الاستعانة بتجاربهم حول ما تصلح به الأوضاع لصالح حكومته وجماعته، ويستطلع الخبرات حول ردود الفعل، وحول القيود والضوابط الحاكمة للأوضاع القائمة وللجماعات المتعددة التى تخضع لحكومته، وكل ذلك يحتاج إلى معارف جماعية، وإلى خبرات جماعية، وإلى آراء متعددة يجمعها ويقارن بينها ويتحرى الأصح منها من وجهة نظره ومن جوانب المصالح التى يرعاها. ولكن قراره بعد ذلك يبقى قراراً فردياً يملكه وحده لا يخضع فيه لقرار يرد من غيره ويلتزم هو به.ومن جهة أخرى أيضاً فنحن نعلم أن تاريخ البشرية، قبل تطبيق النظم الديمقراطية، يستغرق عشرات القرون، ولا يجحد منصف ما تقدمت به البشرية عبر تلك القرون، سواء فى الثقافة، أو فى مسائل العيش، أو فى نظم المجتمع، أو فى تبلور المثل الإنسانية فى علاقات البشر.

وكل ذلك جرى قبل بزوغ فجر التنظيمات الديمقراطية، وهو يفيد أن خير البشرية ليس حبيس التنظيمات الديمقراطية المعروفة الآن، وأن رشد القرارات يمكن أن يتشكل بغير هذه التنظيمات، وقد حدث ذلك فعلاً. وبالعكس فإن نظماً ديمقراطية عرفت من وسائل البطش والجبروت ومن حماقة اتخاذ القرارات مالا تخفى وقائعه. وديمقراطية " فايمر " شبه المثالية فى ألمانيا فى العشرينات من القرن العشرين تولد منها النظام النازى عبر انتخابات حرة، وديمقراطيات أوروبا الغربية بعامة أنبتت أشد أنواع العسف والاستغلال لشعوب المستعمرات، والديمقراطية الأمريكية تأسست فيما تأسست عليه على فائض اقتصادى أتى من جهود الرق الأفريقى، وما أدرانا ما هو الرق الأفريقى وتاريخه فى أمريكا.إن كل ما نستطيع أن نؤكده - من حيث الديمقراطية - أن التنظيم الديمقراطى تزداد فيه احتمالات الوصول إلى الصواب وتجنب الخطأ، وأن النظام غير الديمقراطى تزداد فيه احتمالات الخطأ والظلم؛ لأن السلطة المقيدة تكون أكثر ذكاء وأحد بصراً وحذراً، وأكثر تلفتاً لتبين وجوه ردود الفعل بالنسبة لأى قرار، بينما السلطة الطليقة تغريها طلاقتها بالاندفاع وإغفال قوة الغير، ويتضخم لديها الإحساس بالقوة الذاتية والانحصار فى مراعاة الصالح الذاتى.ونحن عندما ندرس قراراً صدر فى الماضى واكتملت آثاره من بعد، إنما ندرس موضوعه وما ترتب عليه من نتائج، دون أن نهتم كثيراً بكيف اتخذ هذا القرار، لا نهتم عادة إلا بموضوعه وبمدى ما جلب من خير أو اقتُرف من شر.

ولكننا عندما نرسم للمستقبل نظاماً ولا نعرف ما سيقع فى هذا المستقبل؛ إنما يجب علينا أن نختار ما تقل فيه احتمالات الخطأ والضرر، وما تزداد فيه إمكانيات النجاح والنفع، لذلك نهتم برسم كيفية اتخاذ القرار، ويكون الماضى هنا مما تضرب به الأمثال للاعتبار، مع تركيز

الاهتمام على المستقبل، فتكون الديمقراطية أكثر ضماناً لإدراك الصواب.ومن هنا تبدو أهمية مناقشة موضوع الديمقراطية، نحن لا نقيم بها الماضى، لأن الماضى يقيم من خلال موضوع القرارات المتخذة، ولكننا نرنو بها إلى المستقبل، ونعتبر من الماضى ودروسه المستفادة فى مجال احتمالات الصواب والخطأ.ثانيا: ملامح التنظيم السياسى لثورة يوليو ١٩٥٢:إن التنظيم السياسى للدولة الذى أقامته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢؛ نشأ وتشكل فى المدة القصيرة الأولى من قيام الثورة، وكان ذلك خلال مدة تتراوح بين السنتين من يوليه ١٩٥٢ إلى أواخر ١٩٥٤، وبين السنوات الأربع من ذات البداية حتى إصدار دستور ١٩٥٦. ونحن هنا لا نؤرخ للثورة، إنما نتبين ملامح التنظيم السياسى الذى أقامته، وأول هذه الملامح فى ظنى إن لم تكن هناك صورة تنظيمية دستورية وإدارية وسياسية مسبقة، بنيت على أساسها تشكيلات دولة ٢٣ يوليو ومجتمعها، إنما تراكمت الملامح والخطوط العامة والخاصة من خلال تفاعل الإمكانيات المتاحة مع التشكيلات السياسية الرسمية والأهلية القائمة، وهى متفاوتة فى الصلابة والهشاشة، ومن خلال أوضاع الصراعات السياسية التى نشبت.

لا أريد أن أستطرد هنا وأكرر الحديث بما سبق أن فصلته فى كتابى " الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ". ولا أزال مقتنعاً بما أثبته فيه وما انتهيت إليه به، وحسبى أن أشير هنا إلى الملامح العامة التى أثبتها فى هذا الكتاب، ثم استطرد من ذلك إلى محاولة ربط الأهم من هذه الملامح بالسياق التاريخى السابق واللاحق لنظام ٢٣ يوليه، لأن ملامح نظام الحكم فى خلال مدة ثورة ٢٣ يوليه (١٩٥٢ - ١٩٧٠) لم يكن فى ظنى مقطوع الصلة بما سبقه، وهو ليس معدولاً عن جوهره فيما لحقه.لقد قامت ثورة ٢٣ يوليو من داخل الجيش المصرى، ومن خلال تنظيم الضباط الأحرار، والتنظيم السياسى الذى ينشأ داخل الجيش، قد يتبنى الأهداف السياسية للجماهير أو لتيار جماهيرى، ولكنه لا يمكن أن يكون ذا توجه جماهيرى، من حيث الخطاب السياسى الذى يتعين أن يبقى سرِّياً وليس جهرياً، ولا من حيث أساليب العمل التى يتعين أن تبقى محصورة ومحكومة بعضوية ضيقة اختيرت اعتماداً على الثقة والروابط الشخصية، وليس على الانتشار والروابط السياسية وحدها. ولذلك لا يمكن أن تكون وسائله للتغيير إلا محصورة فى عمليات الاغتيال السياسى أو الانقلاب العسكرى. والحاصل أنه بعد التردد بين هذين الاتجاهين، اختارت قيادة التنظيم الطريق الأرفع مستوى فى العمل السياسى، وهو الانقلاب الذى يمكِّن من تقرير سياسات وتنفيذها حال نجاحه، و ليس مجرد هدم بعض قوائم النظام القديم أو إثارة قلقه واضطرابه، كما هو الحال فى موضوع الاغتيالات.

وهذا التنظيم السياسى الذى ينشأ داخل الجيش، عندما يقوم بحركته الانقلابية، فهو لا يعتمد على قوته الذاتية فقط، فهى قوة محدودة لا تمكنه من شىء فى أمر السيطرة على السلطة فى دولة ذات رسوخ واتساع، إنما هو يعتمد فى الأساس على موقعه لأنه موجود داخل السلطة، بل إن رجاله يشغلون أماكن حساسة داخل عمود الارتكاز الأساسى للدولة وهو الجيش، وهؤلاء عندما يستغلون مواقعهم إنما يحركون غيرهم من رجال الجيش وفقاً لقواعد التحريك العادية التى يعرفها الجيش، أى يحركون قوات لأهداف يعرفونها هم وحدهم ولا يذيعونها، ويتحرك من دونهم معهم، لا بالقرار السياسى المعروف الهدف، ولكن بالأمر الإدارى الذى ينفصل فيه الأمر التنفيذى عن هدفه السياسى العام، فلا يعرف المنفذون عادة أى أهداف سياسية

تتحقق عن صنيعهم. فهو تنظيم سياسى محدود العدد، يُرَكَّب على مفاصل حساسة من جسم الدولة ويحركها لأهداف تقررت لديه، ولا تعرفها قيادة الدولة، بل تكون ضد قيادة الدولة. فالتنظيم السياسى العسكرى لا يكون قوياً بذاته، ولكنه قوى بموقعه داخل الدولة، ويجتهد ليسيطر على جهازها وليتحرك به حركة تتفق مع أهداف سياسية جديدة. ولذلك لا يمكن تصور فصله عن جهاز الدولة من حيث هى الجهاز الأساسى لإدارة الشئون العامة.وفى ظنى أن التنظيم السياسى الذى يتولى السلطة نتيجة ثورة يقوم بها إنما يُكسب الدولة سماته التنظيمية، أى أنه يحوِّر تنظيمها إلى ما يتناسب مع نظام العلاقات التى كانت سائدة فى التنظيم قبل وصوله إلى الحكم. ويمكن أن نقول أن التنظيم السياسى هو من الناحية التنظيمية جنين الدولة التى يسيطر عليها، لما ينقله إليها من نمط علاقات تنظيمية سادت لديه، وتكون بها نظام علاقات العمل وعادات ممارسته لدى هذه النخبة التى كونت التنظيم.وفى الحالة التى نحن بشأنها، فإن التنظيم السياسى فى أصل نشأته، وبحسبانه تنظيماً قام من ضباط للجيش بموجب انتمائهم العسكرى، فضلاً عن الهدف السياسى، هذا التنظيم بموجب عسكريته إنما قام وهو يحمل فى نسيجه العضوى خصائص العلاقات الوظيفية لأجهزة الإدارة والدولة، من حيث مراعاة الرتب والأقدميات وغير ذلك. كما أنه لم يكن يستبعد من أسلوب عمله أنـه عندما يقوم قـومته إنما سيحـرك ما يستطيع تحريكه من قـوات الجيـش، لا بموجب العضوية السياسية لهؤلاء فى التنظيم - فهم ليسوا فيه - ولكن بموجب التبعية الإدارية للقوات المتحركة لأعضاء التنظيم، وبموجب الموقع القيادى لهؤلاء الأخيرين. لذلك كانت صلة تنظيم الضباط الأحرار بجهاز الدولة المصرى صلة استنساخ متبادل من حيث؛ نظم العلاقات والملامح الرئيسية لهياكل البناء.

ومن حيث التكوين السياسى للضباط الأحرار، فهم من هذا الجيل من الشباب المصرى الذى تفتح إدراكه السياسى فى الثلاثينيات ودخلوا الكلية الحربية فى أواخر الثلاثينيات، وهم من جيل التنظيمات السياسية التى تكونت عبر الثلاثينات والأربعينات، وهم بترتيب النشوء؛ الحزب الوطنى، والإخوان المسلمون، ومصر الفتاة، والحركة الشيوعية، وبعض من شباب الوفد فى الأربعينات الـذى تأثر بواحد مـن هـذه الاتجاهات؛ (الحزب الوطنى حزب سابق طبعاً على كل هـؤلاء، سواء أحزاب العشرينات أو ما بعدها، ولكن تجدده بالشباب عبر الأجيـال، وعدم اعتباره من الأحزاب التى تصل إلى الحكم؛ أبقى شبابه متفاعلاً مع التيارات الجديدة ومستجيباً للمتطلبات المتغيرة، على نحو ما).وهذه الأحزاب الناشئة تتسم كلها بأنها صارت أكثر بعداً عن المثل الليبرالى الذى خطف الأبصار فى العشرينات، وقام لديهم التحفظ عن مدى جدوى التنظيم الليبرالى فى تحقيق الأهداف الوطنية التقليدية وفى تحقيق جلاء الإنجليز من مصر، واستقلال الإرادة السياسية للشعب المصرى، وفى مدى إمكان تحقق المدينة الفاضلة لمجرد أن تجرى انتخابات دورية وأن تفضى إلى تداول السلطة. وهم جميعاً نظروا إلى الديمقراطية الليبرالية بحسبانها وسيلة لخلخلة النظام القائم لا لتحقيق الأهداف المرجوة، وهى تتعلق بالاستقلال وبالمرجعية الإسلامية وبنمط ما من التنمية.

والشيوعيون كانوا يجهرون بأن المال هو للأخذ بمبدأ دكتاتورية البروليتاريا.لم يكن فى الساحة المصرية إلا الوفد والأجيال المنحدرة عنه من يؤمن بالتنظيم الديمقراطى الليبرالى بصورته التقليدية المعروفة، ومع ضعف الوفد وظهور قوى سياسية خارجة عن إطاره ومتحدية له، وناقصة الإيمان بما يمكن للوفد أن يحققه فى مجال الاستقلال الوطنى، والرخاء الاقتصادى،

والعدالة الاجتماعية، والأصالة الثقافية؛ مع هذا الضعف ونقص الإيمان ضعُف أيضاً المثل الديمقراطى ونقص الإيمان به.وهنا أذكر كلمة قرأتها للدكتور محمد مندور عندما كان يدور قلمه فى قضايا السياسة فى الأربعينات، ويشارك فى تحرير صحيفة " الوفد المصرى "، قال إنه إذا انهار الوفد انهارت الديمقراطية فى مصر. وهذه العبارة لا تشير فقط إلى معنى المديح لدور الوفد، إنما هى فى صدقها السياسى والتاريخى عندما قيلت؛ إنما كانت تشير أيضاً إلى أن التنظيم الديمقراطى فى مصر ليس من الرسوخ والثبات بحيث أنه يستغنى بإيمان الجماهير به عن وجود مؤسسة سياسية حزبية بعينها تسهر عليه وتصونه.ثالثاً: النظام السياسى المصرى قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢:إذا نظرنا إلى التنظيم الديمقراطى فى تصوره التقليدى المتعارف عليه، من حيث قيام سلطات ثلاث متميزة الواحدة منها عن الأخريين، ومن حيث وجود جهاز تشريعى يصدر التشريعات ويراقب أعمال الحكومة ويمكنه إسقاطها، ومن حيث قيام سلطة قضائية ذات تميز عن غيرها تراقب سيادة القانون، وإذا نظرنا إلى سوابق هذا التنظيم فى مصر لا من حيث أنه دعوة سياسية فقط، ولا من حيث أنه محض مثال مرجُو الأخذ به، إذا نظرنا إلى كل ذلك لم نجد أمامنا فى التاريخ المصرى إلا تنظيم دستور ١٩٢٣ الذى كان سارياً فى الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢.

وفى هذه الفترة نلحظ أن دستور ١٩٢٣ خولف فى ثانى انتخابات جرت فى ١٩٢٥، وبقى مخالفاً حتى ١٩٢٦، ثم عاد للتطبيق، ثم وقف العمل به فى الفترة بين ١٩٢٨ و ١٩٢٩، ثم عاد للتطبيق، ثم ألغى وحل محله دستور آخر من نهايات ١٩٣٠ حتى ١٩٣٥، ثم عاد للتطبيق فى ١٩٣٦، بمعنى أن الدستور فى الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٦ كان مطبقاً فى عام ١٩٢٤، ثم فى نحو عامين فى ١٩٢٧ و ١٩٢٨، ثم لأقل من عام فى ١٩٢٩ - ١٩٣٠. وبقى الدستور معمولاً به فى المدة المتصلة بين ١٩٣٦ و ١٩٥٢، ولكن خلال هذه المدة فرضت الأحكام العرفية مع بداية الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٥ حتى نهايتها فى ١٩٤٥، ورفعت الأحكام العرفية من نحو منتصف ١٩٤٥ حتى منتصف مايو ١٩٤٨؛ عندما خاض الجيش المصرى الحرب ضد إسرائيل، واستمرت حتى منتصف ١٩٥٠، ثم رفعت الأحكام العرفية فى يونيه ١٩٥٠ حتى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢، بمعنى أنه خلال هذه المدة فرضت الأحكام العرفية خمس سنوات مع الحرب العالمية، ثم سنتين مع حرب فلسطين، ورفعت هذه الأحكام ثلاث سنوات، ثم سنتين تقريباً. بمعنى أن دستور ١٩٢٣ لم يستمر تطبيقه بغير مخالفة، ولا وقف ولا إلغاء، وبغير أحكام عرفية؛ إلا مدداً متقطعة مجموعها لا يزيد على عشر سنوات، ولا تجاوز المدة المستمرة الواحدة ثلاثة أعوام.ومن بين عشرة انتخابات جرت لمجلس النواب فى ظل هذه المدة، جرت ست منها نزيهة والأخرى نتائجها مصطنعة مطعون فى نزاهتها، حسبما شاع لدى الرأى العام وقتها، ولدى المؤرخين المتابعين لهذه الفترة. وإن مجالس النواب التى شكلت تشكيلاً نزيهاً استمر أولها فى ١٩٢٤ أقل من عام واحد، واستمر ثانيها فى ١٩٢٦ نحو عام ونصف، واستمر ثالثها فى بداية ١٩٣٠ نحو ستة أشهر، واستمر رابعها فى ١٩٣٦ عامين، واستمر خامسها فى ١٩٤٢ عامين، واستمر سادسها عامين اثنين فقط، بمدة إجمالية - إذا احتسبت بالشهور - لا تزيد عن ثمانية أعوام. وإن وزارة الوفد التى كانت تتولى الحكم مع كل انتخابات حرة لم يتجاوز مجموع بقائها فى الوزارة خلال مدة دستور ١٩٢٣ كلها؛ لم يتجاوز سبع سنوات، وهى عندما تحالفت مع حزب الأحرار الدستوريين بين عامى ١٩٢٦ و ١٩٢٨ لم تتجاوز هذه المدة العام ونصف العام.وإن هذا العرض يظهر لماذا كان

ازورار تنظيمات شباب الثلاثينات عن التركيز على المثل الديمقراطى فى صورته التقليدية؛ ذلك أنهم وجدوا أن الطريق ليس معداً وليس سهلاً وليس مفض حتماً إلى تحقيق الأهداف الموضوعية الكبرى، التى كانت الجماعة السياسية ترنو إلى تحقيقها، وذلك بالنسبة لتحقيق الاستقلال السياسى، وإقصاء النفوذ العسكرى والسياسى الأجنبى، أو استعاده المرجعية الثقافية والإسلامية، أو تحقيق وجوه التنمية والاستقلال الاقتصادى.

وأياً كان مدى صواب نظرتهم هذه، وقد ثبت من بعد بتجارب السنين ومن المحن التى تلت فى العقود التالية؛ أن الطريق غير الديمقراطى ليس أقل وعورة ولا أوطأ أكنافاً، وإن فقدان الديمقراطية قد هدد كل المكاسب السياسية والاجتماعية التى بدت فى لحظة تاريخية أنها تحققت. أقول رغم ذلك كله كان علينا أن ننظر فى حال تلك الأجيال عندما كانت تعمل فى الساحة السياسية وتتصدى لمشكلات بلدها، وأثر وجهة نظرهم السائدة فى مجريات الأمور فى ذلك الوقت. فقد كانت الديمقراطية لديهم هدفاً مسبوقاً وتابعاً، وليس هو الأصل المطلوب. وهذا العرض يظهر أيضاً، أن التطبيق الديمقراطى لم يكن مفقوداً ولا كان سراباً يحسبه الظمآن ماء، إنما كان حقيقة واقعة، وإن إجراء انتخابات حرة ست مرات ليس بالأمر الهين، وتولى الحكم حكومة لا ترضى عنها القوى الحاكمة وقتها ذات الوجود الثابت كالإنجليز والملك، ليس ذلك أيضاً بالأمر الهين، وإن ما يسبق كل ذلك ويستتبعه من تحركات شعبية بالمظاهرات، والإضرابات، والتجمعات ليس بالأمر الهين، ولا كان أيضاً بالأمر الهين قيام ذلك القدر الفسيح من حرية التعبير السياسى، وحرية نقد الحاكمين. إنما النتيجة المقصود إظهارها والكشف عنها، أن التنظيم الديمقراطى فى وضعه التطبيقى الذى عرفناه تاريخياً قبل ٢٣ يوليه ١٩٥٢، إنما كان عن الحقبة ما بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢، وأن هذا التطبيق لم يتخذ صورة مثالية مستقرة مطلقة، إنما كان متقطعاً ومضطرباً ومحدوداً، وإن هذا ما أضعف من أثر هذه التجربة التاريخية، وصرف حركات شباب الثلاثينات وما بعدها عن أن تبوئ الديمقراطية الأولية فى أهدافها ومساعيها.ولكن هذه النتيجة لا تمنع من القول بأن هذا القليل الذى جربه المصريون فى العقود الثلاثة لنظام دستور ١٩٢٣؛ افتقدوه ولم يبق لهم فى الفترة التالية، وإن هذا الفقدان هو ما جعل تجربة تلك العقود السابقة ذات بريق ووهج.أما أن ثورة ٢٣ يوليو قام بها ضباط من الجيش، فلا غرابة فى هذا الأمر، إذا وضع فى الاعتبار أن الانعطافات الأربع الكبرى، التى عرفتها مصر من بداية القرن التاسع عشر، منها ثلاثة انعطافات قام بها ضباط من الجيش أو شاركوا فيها مشاركة فعالة وتتعلق بقيادة هذه الحركات؛ وهى حركة محمد على فى ١٨٠٥، وحركة عرابى فى ١٨٨١، وحركة ٢٣ يوليه.

وإن لم يختلف عن ذلك إلا ثورة ١٩١٩، بمراعاة أن الجيش المصرى بعد إعادة فتح السودان فى ١٨٩٩ ظل مغيَّباً فى السودان بقيادة إنجليزية له حتى ١٩٢٤، فليس فى الأمر شذوذ، إنما الأمر يتعلق بما فرضه قيام الضباط بالحركة السياسية من انعكاسات لعادات عملهم، ونوع ثقافتهم وطبيعة علاقاتهم المؤسسية على أوضاع الدولة والمجتمع.رابعاً: تنظيم الضباط الأحرار وقيام ثورة يوليه ١٩٥٢: تنظيم الضباط الأحرار قام بحركته فى ليلة٢٢ - ٢٣ يوليه ١٩٥٢، وفى الصباح كان قد سيطر على الحكومة، وهو تنظيم وحيد عسكرى يتكون من بضع عشرات من الأعضاء، وهم ومن جذبوهم إليهم من قرنائهم؛ حركوا ما يتبعهم من وحدات عسكرية للاستيلاء على عدد من المواقع والمراكز التى تكفل الهيمنة على الجيش، مع ضمان إعلام

المواطنين بالحركة ومراقبة تحركات الملك ومراكز حكمه؛ لشل الفاعلية إذا بدت احتمالات تحرك مضاد، كانت خطة ذكية ومختصرة وشديدة الفاعلية، ثم تقدموا بطلباتهم السياسية.المهم أنه فى بداية الثورة، انتهى تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالحركة الانقلابية، التى مكنته من السيطرة على الدولة، وظهر ما سمى باسم " مجلس قيادة الثورة " من قيادة التنظيم الذى ضمر، وهو اسم يتناسب مع موجبات الهيمنة على الجيش كله وجهاز الدولة كله. واندمجت هذه القيادة التنظيمية الجديدة فى الجهاز الإدارى للدولة عبر عدد محدود جداً من الشهور، وتحولت القيادة إلى رئاسة، وذلك بعد أن أجرى عدد من الإصلاحات والترميمات على أجهزة الدولة ذات الحساسية من الناحية السياسية.اندمجت السياسة فى جهاز الإدارة، واندمجت القيادة السياسية فى الرئاسة الإدارية، واندمجت وظائف الدولة التنفيذية والتشريعية، وحصر نطاق الرقابة القضائية بما يمكن من طلاقة اتخاذ القرارات ذات الأهمية السياسية، أو ذات الأهمية التنظيمية والإدارية فى تشكيل الوضع المؤسسى الجديد.

وعرف نظام اللاحزب؛ أى النظام الذى لا يعتمد فى اتخاذ قراراته السياسية على جماعة محددة يتشكل منها تنظيم سياسى يملك اتخاذ القرارات الخاصة بالتوجهات العامة، معتمداً على صلته المباشرة بقوى الرأى العام، والنخب والجماعات التى يتشكل منها الرأى العام الفعال.لا وجه للاستطراد والتفصيل فى ذلك، ولكن بياناً لرؤوس المسائل، يمكن الإشارة إلى أنه صدرت فى مصر فى هذه الفترة، البيان الدستورى فى ١٩٥٣ ثم دستور ١٩٥٦ الذى جرى الاستفتاء عليه، ثم دستور الوحدة مع سوريا، أصدره رئيس الجمهورية فى ١٩٥٨. ثم بيان دستورى أصدره الرئيس فى ١٩٦٢ بعد انفصال سوريا، ثم ما أُسمى بالدستور المؤقت الذى صدر بقرار من الرئيس فى ١٩٦٤، ثم صدر بيان دستورى من رئيس الجمهورية أيضاً فى ١٩٦٩. وخلال الفترة ذاتها جرت تغييرات وتعديلات وزارية فى السنوات: ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨. كما جرت ثلاثة تشكيلات لمجلس الشعب؛ الأول بالانتخاب فى ١٩٥٧ فى ظل دستور ١٩٥٦، والثانى بالتعيين من المجلسين السابقين لمصر وسوريا فى ظل دستور الوحدة ١٩٥٨، والثالث بالانتخاب فى إطار الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤. وثمة تسع سنوات من المدة الكلية منذ ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ لم يوجد بها مجلس نيابى.وإن استقراء الوثائق الدستورية التى صدرت فى هذه الفترة، ومتابعة التشكيلات الخاصة بمؤسسات الحكم، هذان " الاستقرار والمتابعة " يكشفان عن أن الجماعة المصرية فى خلال هذه الفترة لم تعرف توزيعاً بين السلطات بالشكل الذى تتصوره النظم الديمقراطية التقليدية، وعرفت اندماج السلطة التشريعية فى السلطة التنفيذية.

وأن غالب القوانين التى صدرت فى ذلك الوقت كانت تصدر فى صورة " قرارات بقوانين " تصدر من رئيس الجمهورية.والحاصل - كما سبقت الإشارة - أنه خلال ثمانى عشرة سنة لم يوجد مجلس نيابى أصلاً لمدة تسع سنين، والمجالس التى وجدت ثلاثة فى ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٤. وأوسطها كان بالتعيين من رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلسين السابقين فى مصر وسوريا (خلال دستور الوحدة)، وفى المجلسين الآخرين كان للتنظيم الشعبى سلطة الاعتراض على المرشحين، ولم يذكر أن مجلساً منها مارس حق الرقابة على الوزراء فى عملهم التنفيذى، وأن الشواهد على هذا الدمج، واستيعاب السلطة التنفيذية للوظيفة التشريعية وهيمنتها على المجلس النيابى وقتما يوجد، إن شواهد ذلك متوافرة فيما حرر من أعمال

ودراسات تعلقت بهذا الأمر، بما لا يحتاج إلى مزيد إثبات.ومن جهة أخرى فإن ذات عملية الاستقراء للعلاقات والتشابكات والخرائط التى ترسم الهيكل التنظيمى للدولة وأجهزتها، تكشف عن مركزية قابضة فى بناء هذه الأجهزة والهيئات، وتتصاعد السلطات المركزية تصاعداً سريعاً من أدنى المستويات إلى أعلاها متركزة فى رئيس الجمهورية، الذى صار هو مصدر الدفع الرئيسى فى النشاط العام بأوجهه المتعددة، ومن الطبيعى أن يُبنى جهاز الإدارة بطريقة هرمية، فالأعلى يعين الأدنى، والأدنى يعمل فى إطار التوجيهات التى ترد له من الأعلى... وهكذا. ولكن وجه الملاحظة أن جهاز الإدارة والتنفيذ هذا قد أُدمجت فيه سائر وظائف الدولة الأخرى من سياسية وتشريعية ورقابية وغيرها.وكان الرئيس المختار بالاستفتاء الشعبى، تتركز فيه سلطات التقرير والتنفيذ والاستفتاء، يسوغ له ممارسة هذه السلطات بالوصف التمثيلى الشعبى المستمد من الاستفتاء العام، وباستثناء دستور ١٩٥٦ الذى عاجلته الوحدة المصرية السورية فى ١٩٥٨ فلم يبق إلا عامين، باستثناء هذا الدستور، فإن جميع الدساتير التالية والإعلانات الدستورية كانت تصدر بقرارات من رئيس الجمهورية، وإن متابعة حجم سلطات رئيس الجمهورية واختصاصاته فى التقرير والتنفيذ تكشف عن هذا التركيز الشديد للسلطات.

ومن جهة ثالثة، فنحن لا نرى فيما أنشأ نظام الثورة من تنظيمات سياسية، لا نرى إنها كانت أحزاباً ولا تنظيمات سياسية. إن التنظيم السياسى الوحيد - فى ظنى - الذى كان تنظيماً سياسياً فعلاً وأنشأه رجال الثورة، كان هو تنظيم " الضباط الأحرار "، وهو الذى به أمكن السيطرة على جهاز الدولة وقيام الثورة، وتحقق به الانتقال إلى قيادة أجهزة الدولة وإدارتها، وأدى التنظيم وظيفته وفقد وجوده بإتمامها، ثم نشأ مجلس قيادة الثورة، وهو تكوين من تكوينات الدولة رسمت له وظائف أشار إليها الإعلان الدستورى لسنة ١٩٥٣ بوصفه من المؤسسات التى تمارس سلطة الدولة، وأنشئت هيئة التحرير بحسبانها تجمعاً للشعب المصرى بديلاً عن الأحزاب الملغاة. ثم ذوت هيئة التحرير وألغى مجلس قيادة الثورة مع دستور ١٩٥٦، وبموجب هذا الدستور أنشئ تنظيم " الاتحاد القومى " الذى يشكله المواطنون وله وحده حق الترشيح لعضوية المجلس النيابى، وكان رئيس الجمهورية هو رئيسه وواضع نظمه، وقد شُكل فى مايو ١٩٥٧ وأُعيد تشكيله بالانتخاب فى ١٩٥٩ بعد الوحدة التى جرت بين مصر وسوريا، وبدء بالتفكير فى العدول عن صيغته فى ١٩٦١، وأُعلن عن الاتحاد الاشتراكى فى ١٩٦٢، أشير إليه فى دستور ١٩٦٤ المؤقت، وشُكل بالانتخاب أولاً ثم أعيد تشكيله بالتعيين فى ١٩٦٥، ثم أُعيد تشكيله بالانتخاب فى ١٩٦٨. إن وظيفة التنظيم السياسى أنه هو الجهاز الذى يرسم التوجهات السياسية العامة، ويحدد المطالب العامة التى يرى صالح الجماعة فى تقريرها فى مرحلة تاريخية معينة، ويشكل تحققها الاستجابة الحميدة لتحديات الواقع المعيش فى هذه المرحلة. وكل ذلك وفقاً للرؤية الثقافية والسياسية والاجتماعية التى تتبناها الجماعة التى يعبر عنها جهاز التنظيم، سواء كانت الجماعة الوطنية العامة، أو واحدة من الجماعات والمصالح الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الثقافية الموجودة فى المجتمع، والتنظيم يحتك بهذه الجماعة التى يعبر عنها ويدرك مطالبها وردود أفعالها، ويعكس أزماتها ويترجم طموحاتها، كما أنه يتخذ وسائل الدعوة لهذه المطالب المتبناة لتصير بالتأييد الشعبى قوة قادرة على فرض النفوذ. هذه الوظائف فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ كانت أجهزة إدارة الدولة هى من تقوم بها، كان جهاز الدولة متين البنيان فائق القدرة مدربا على حكومة الناس، ولم يمض وقت طويل حتى كان هو من يجمع قياسات الرأى العام لرئاسته الجديدة التى تلاءم معها، وهو من يقوم بتنفيذ سياساتها والدعوة لها،

وكانت رئاسة الدولة وما توافر لها من تشكيلات جديدة هى من يصنع القرارات السياسية ويرسم التوجهات العامة. وأعيد بناء أجهزة الأمن السياسى بما يناسب هذه الوظائف السياسية، جمعاً للمعلومات، وتهيئةً لرسم السياسات، وضماناً لفاعلية القرارات وحماية لها.ونحن نلحظ أن أخطر ما اتخذت قيادة الثورة ورئاسة الدولة من قرارات سياسية، وترتب عليها آثار سياسية بالغة الأثر فى تحديد مصائر الشعب والوطن، كان فى وقت غاب فيه التنظيم السياسى تماماً أو كاد أن يكون غائباً؛ وهى على التحديد قرار تأميم قناة السويس فى يوليه ١٩٥٦، إذ كانت هيئة التحرير قد ذوت ولم ينشأ بعد الاتحاد القومى، وقرارات التأميم الكبرى فى يوليه ١٩٦١، إذ كان الاتحاد القومى قد ذوى ولم ينشأ بعد الاتحاد الاشتراكى.وأدى ذلك إلى اندماج الوظيفة السياسية فى الوظيفة الإدارية من حيث الأجهزة المنوط بها ذلك، وآل الأمر إلى قيام أجهزة الأمن بدورها الفعال فى هذا الأداء السياسى التنفيذى المتوحد.

خامساً: وظائف أجهزة الدولة قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢:لكى نفهم الظواهر السابقة فى سياقها التاريخى، علينا أن نتفحص وظائف أجهزة الدولة المصرية قبل قيام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢، لنعرف ما إذا كانت هذه الملامح التى تكشَّف عنها البناء التنظيمى للثورة قد تولدت عن نظام الثورة ونشأت به إنشاءً، أم كانت هذه الملامح متهيئة للظهور من قبل وذات جذور سابقة. إن نظام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ لم يخلق هذه الظواهر، فهى قديمة وهى فى مصر تدعمها الجغرافيا السياسية، مصر الواحة الكبيرة المحصورة بين الصحارى والبيادى، ومصر السهل المنبسط الذى يحكمه ويتحكم فيه مصدر رى وحيد، ولما سأل هارون الرشيد فقيه مصر الليث بن سعد عما تصلح به مصر، فقال " جريان النيل وصلاح الحاكم ". وإن جهاز إدارة الدولة فى مصر، إن كان يستمد قوته التقليدية من أوضاع الجغرافيا السياسية فقد أضيف عليه من أسباب القوة والدعم منذ القرن التاسع عشر ما زاده هيمنةً وجبروتاً؛ فإن ظهور الجماعات القومية المتحدة فى أوروبا الحديثة ونشوء الدول القومية هناك، كان قد دعم أبنية الدولة المركزية فى أوروبا، وطفر بأساليب الحكم المركزى وطورها هناك، وانتقلت هذه الخبرة إلى مصر فى بدايات القرن التاسع عشر على أيدى محمد على، لتخدم مشروع نهوض وبناء مجتمع ودولة ذات جيش مسلح تسليحاً حديثاً وذات مشروع سياسى طموح، فثمة مشروع سياسى يقتضى تمركز السلطة وتقويتها، وثمة خبرة مجتمعات وتجارب تطبيق سبقت فى دول صارت ذات احتكاك بمصر والدولة العثمانية، ويمكن الاستفادة من هذه التجارب.

وكذلك فإن التطور العلمى والتقنى كان يغذى مركزية السلطة ويمنحها إمكانات الشمول والإحاطة، ومن أهم ذلك التقدم الذى حدث فى وسائل النقل وفى الاتصالات، وهما يمكنان من سرعة تبادل المعلومات، مما يزيد السلطة المركزية قدرة على جمع المعارف والتدخل فى التفصيلات، وإصدار القرارات والربط المباشر للأطراف بالمركز، وكذلك سرعة النقل سواء كان ذلك تبادل ماديات، أو كان تحريكاً لقوات وفرق عسكرية. والجانب الآخر فى الخبرات الحديثة، كان جانباً تنظيمياً وإدارياً يتعلق بأساليب تقسيم العمل، إن ما حدث فى الصناعات من تقسيم للعمل حدث مثله فى الإدارة الحكومية وفى بناء الجيوش، وتنظيم القوات المسلحة لم يعد إضافة عددية بسيطة للمشاة والفرسان ولحملة السيوف والحراب والرماح، ولكنه صار تركيباً عضوياً متكاملاً ومتآزراً لتخصصات متباينة من هؤلاء المشار إليهم مع سلاح المدفعية وغيره، وإن حروب الفترة النابليونية فى أوروبا أسفرت عن تقدم جوهرى فى الأساليب الحديثة لبناء

الجيوش.وحدث ذلك بطريقة مشابهة بالنسبة لنظم الإدارة الحديثة وتوزيع العمل الواحد، عبر مراحل متميزة فى تشكله طبقاً لتخصصات إدارية ونوعية متباينة، وقد دفع هذا الأسلوب قدرات الإدارة الحديثة دفعات قوية زادت من إمكانات تركز السلطة ذاتها، واتصالها المباشر بتفاصيل العمل فى مجالاته النوعية ومجالاته المحلية الإقليمية المتعددة.والحاصل أن إدارة محمد على قد توزعت على سبعة دواوين انقسم العمل بينها تقسيماً نوعياً؛ فثمة ديوان " الوالى "، وديوان الإيرادات، وديوان الجهادية (القوات البرية)، و ديوان القوات البحرية، وديوان المدارس، وديوان الأمور الإفرنكية، وديوان " الفاوريقات " (المصانع)، وديوان المدارس لازم للمدارس الحديثة التى أُنشئت لإعداد الجيش، وكذلك ديوان المصانع المنتجة فى الأساس للوازم القوات المسلحة. ثم فى ١٨٧٨ تكون أول مجلس للنظار فى مصر فى نهايات عهد الخديوى إسماعيل، وتشكل من الخارجية، والداخلية، والمالية، والجهادية، والحقانية، والأشغال، والمعارف. هى ذاتها تقريباً التقسيمات النوعية للدواوين السابقة. هذا التشكيل شمل ما يسمى حالياً وزارات السيادة التى كانت وظيفة الدولة تقتصر عليها قديماً، من حيث حفظ الأمن الخارجى والداخلى، وضبط العلاقات بين الجماعات والأفراد، وإعداد المرافق العامة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للجماعة السياسية وأدائها الاجتماعى، ذلك أن الدولة هى المشخِّص للجماعة السياسية العامة الحافظة لبقائها والضابطة لتصرفاتها.

أما ما يتعلق بالخدمات الإقليمية، أو النوعية لوجوه النشاط المختلفة للجماعات الفرعية التى تتكون منها الجماعة، وسواء كانت جماعات تقوم على أساس المهن والحرف، أو الأقاليم الجغرافية، أو المذاهب والملل؛ فإن ذلك كان متروكاً شأنه لكل جماعة منظمة فى إطار الضوابط العامة للعدل والسكينة والانتظام.ولكن لم تقتصر وظائف الدولة المركزية على المجالات السيادية، إنما ضمت إليها - مع تعاقب الزمن ومع نمو قوتها ومع ازدياد إمكانياتها العلمية والفنية - العديد من الخدمات وأوجه النشاط الشعبى الذى كانت تستقل بتنظيمه تقريباً جهات الإدارة الذاتية لكل من هذه الوجوه. لقد تمددت الدولة المركزية، وبخاصة فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وزاد تمددها من بعد، وذلك من وجهين: -الوجه الأول: هو شمول نشاطها أنواع الخدمات المستخدمة، وأنواع الخدمات التى كانت فى الأساس تقوم بها الهيئات الأهلية، مثل جهات التعليم كالكتاتيب وهيئاته الكبرى كالأزهر، مما كان ذا إدارة ذاتية فى الأساس ويمول من ريع الأوقاف، وكان إشراف دولة محمد علِى علَى التعليم إنما يتعلق بما يخص ما له صلة بالجيش ومؤسسات الإدارة الجديدة للدولة، و ليس التعليم العام، وكذلك إدارة المرافق القليلة التى كانت لازمة للأهالى بالنسبة للسقاية ودور الرعاية الصحية، وكل ذلك انتقل بالتدريج - القديم منه والحديث - إلى إدارة الدولة وإشرافها.الوجه الثانى: يتعلق بالهيئات المشخصة للجماعات الفرعية فى المجتمع، كانت هذه الهيئات فى بدايات القرن التاسع عشر تتمثل أساساً فى نقابات الطوائف والطرق الصوفية والهيئات المالية والأوقاف، وبدأت سلطة الدولة المركزية تنمو على حساب هذه الهيئات، وتقودها الدولة بما تقدمه من خدمات، وما تصدره من قرارات، وما تمارسه من وجوه إشراف، كل ذلك يخصم من وظائف هذه الجهات، ويقلل من مجال نشاطها، ويضعف من الأهمية الاجتماعية لبقائها. ثم تحول الأمر على مدى النصف الأول من القرن العشرين إلى نوع هيمنة من الدولة، وإشراف على هذه الهيئات، وفرض وجوه وصاية على نشاطها وعلى تشكيلاتها. ولم يقتصر الأمر على الهيئات الأهلية التقليدية مثل الطرق الصوفية والأوقاف وهيئات الملل، ولكن امتد طبعاً إلى الهيئات الأهلية

المنشأة حديثاً، مثل الجمعيات والتعاونيات والنقابات العمالية والنقابات المهنية، وهذه الهيئات كانت كلها تشكيلات حديثة ظهرت فى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين فى إطار نوع من الإباحة القانونية والتشريعية الفسيحة، ثم بدأت القيود التشريعية تظهر متدرجة ونامية على مدى النصف الأول من القرن العشرين.أنا لا أجد مجالاً الآن للإيضاح التفصيلى لهذا الأمر، وأتصور أنه جلى لكل ذى بصر بالنتاج التاريخى المعاصر، ولا أحب أن أضرب الأمثال فيبدو الدليل انتقائياً وسابق التجهيز فى دلالته، وأتصور أن تجريد الفكرة يجعلها أصقل فى تحديد مرماها، ما دمنا فى مجال العرض المُركز العام. وإن كل ما أردت أن أبيّنه، أن الدولة المركزية الحديثة بسلطاتها الشاملة وبقدراتها المستوعبة وبميلها الاحتكارى لتنظيم الجماعة وبتفردها المؤسسى، لم يكن ذلك نبتاً ناصرياً ولا كان من مواليد ثورة ٢٣ يوليه، إنما بدأ ونما من قبل ذلك بأكثر من قرن، وكانت ثورة ٢٣ يوليه فى ذلك تابعة ومسبوقة، وإن كانت هذه الثورة نمت بهذه الخصائص وجرت بها خطوات بعيدة غير مسبوقة.

وكان المؤشر فى الرسم البيانى الذى يبين سيطرة الدولة المركزية وإشرافها وسعيها للتفرد على حساب الجماعات الأهلية، كان المؤشر أثناء ثورة ٢٣ يوليه أحدّ صعوداً وأسرع صعوداً، ولكنه كان يشكل استمراراً، ولم يكن يشكل انكساراً للخط البيانى ولا تغييراً لتوجهه السابق.سادساً: السلطة السياسية وتطورها ١٥٠٨ - ١٩٥٢: مع إعادة بناء أجهزة إدارة الدولة على نهج حديث، ومع نموها وتوسعها وانتشار نفوذها المركزى، بقيت السلطة فردية على رأس الدولة وعلى رأس كل من أجهزتها، وبقيت الشرعية مستمدة من هذه السلطة الفردية، وبقيت قوة الدفع صادرة عنها. وقد عرف نظام محمد على عدداً من المجالس التى تتداول النظر فيما يعرض من أمور، ولكنها كانت مجالس معينة منه وكانت ذات وظيفة استشارية. وأنشأ الخديوى إسماعيل فى ١٨٦٦ مجلس شورى النواب وكان منتخباً، ولكنه كان مجلساً استشارياً لا يشارك فى اتخاذ القرار ولا يراقب سلطة التنفيذ، ودستور العرابيين صدر فى ١٨٨١ وأنشأ مجلساً تشريعياً حقيقياً عصف به الاحتلال الإنجليزى فى ١٨٨٢، وبعدها نشأ مجلسان استشاريان؛ مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، الأول بالانتخاب والثانى بالانتخاب والتعيين، ولكن لم يكن لأى من ذلك سلطة تشريع ولا رقابة.لذلك كان نمو جهاز الإدارة الحديث وتوسعه سابقاً على نمو الجهاز التشريعى وتطوره، الأول بدأ قبل ثلاثينات القرن التاسع عشر، والثانى بدأ فى عشرينات القرن العشرين، وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢، كان جهاز الإدارة المركزى الحديث قد بلغ من عمره نحو مائة وعشرين سنة متصل الوجود والنمو، وكان المجلس التشريعى الرقابى ذو الوجود المستقل قد بلغ من عمره بضع سنوات متقطعة على مدى الثلاثين سنة الأخيرة.لقد عرفت الثلاثين سنة التى عاشها دستور ١٩٢٣ بمجلسيه التشريعيين - النواب والشيوخ - عشرة انتخابات أنشأت عشرة مجالس نواب، كلها كان يحل قبل انتهاء مدته ما عدا المجلس قبل الأخير (١٩٤٥ – ١٩٤٩) الذى لم تمثل فيه المعارضة الحزبية إلا ببضع أفراد، ولم يدخله حزب الوفد ذو الأغلبية التقليدية فى الانتخابات الحرة وقتها، ولم يستطع مجلس واحد أن يستخدم سلطته الدستورية فى إسقاط حكومة واحدة، وصار تزييف الانتخابات وتزويرها فناً تتوارث أساليبه، وصار مناهج وطرقا وبدائل يختار منها الأنسب لكل حالة مخصوصة، ولكل ظرف تاريخى محدد، منها تعديل الدوائر الانتخابية بما يفتت أنصار مرشح معين ويركز أنصار الآخر، ومنها رشوة الناخبين، ومنها الضغط السياسى وضغوط الشرطة، ومنها سرقة الصناديق أصلاً وتغييرها، وصار لكل من ذلك خبرات تتناقل.ومن جهة ثانية، فإن تفرد الحاكم بالسلطة لا

يعنى انطلاق سلطته من القيود كلها وتفلتها من الضغوط، لأن تفرد الحاكم يعنى أن القرار يصدر منه وحده، ولكنه يمكن أن يكون رشيداً يدخل فى حسابه ما يمتد إليه بصره وبصيرته من تقديرات لاعتبارات المواءمة ووزن الأمور وتقدير مواقف القوى المختلفة، وليس التفرد مما يعنى استفتاء المزاج والهوى، وإنما يعنى أن تقدير الموازين التى يصدر القرار على هديها إنما يملكه صاحب القرار الفردى وحده فى نهاية الأمر، وقراره يصدر عن مشيئته وحده.وبهذا الوصف يمكن القول بأن الوالى الذى كان يحكم مصر حتى نهاية القرن الثامن عشر، كان صاحب سلطة متفردة، ولكن تفرده هذا يكون محكوماً بأن تدور إرادته فى إطار الصالح العثمانى العام الذى يقدره الباب العالى فى اسطامبول، وأن يكون مقيداً بما يتناسب ولا يتعارض تعارضاً جوهرياً مع إرادة كبار بكوات المماليك فى مصر، بحسبان أن حكم مصر - فى الإطار العثمانى - كان يدور على وفق إرادة مشتركة للوالى المعين من الدولة العثمانية وللقوة السياسية المحلية فى مصر الممثلة فى بكوات المماليك، فهو نوع من الحكم " الثنائى " إن صح هذا التعبير.فلما تولى محمد على الحكم فى ١٨٠٥، أمكن له فى ١٨١١ أن يتخلص من المماليك بوصفهم قوة مشاركة ومنافسة لتفرده بالسلطة، ثم تمكن من التخلص من قوة النخب المصرية الأهلية المتمثلة فى العلماء والشيوخ، وكذلك قوة الجند الألبان والانكشارية بوصف هؤلاء، كل فيما يخصه، يشكل قوة مشاركة فى السلطة.

ثم تفردت حكومة محمد على مع إنشائه الجيش المصرى منذ سنة ١٨٢٠.ومن ذلك التاريخ التقريبى صارت سلطة والى مصر وخديويها فى الإطار العثمانى العام سلطة فردية، تقبل وجود ضغوط عليها وتقبل تقدير الإمكانات المتاحة وحسابها، ولكنها تظل فى إطار السلطة الفردية التى تصدر عن حاكم يملك إصدار القرار ويملك فى النهاية حسم ملاءماته وترجيح توازناته، بغير مشاركة منظمة له.فلما احتل الإنجليز مصر، وجدت قوتان سياسيتان، مما أطلق عليه أحمد لطفى السيد السلطة الشرعية التى يمثلها الخديوى، والسلطة الفعلية التى يمثلها المعتمد البريطانى مستنداً لجيش الاحتلال، وكلا السلطتين لا يستطيع الواحد منهما أن يزيح الآخر فى الظروف السياسية والتاريخية التى كانت قائمة فى الداخل والخارج. ودارت القرارات السياسية فى هذا الإطار من الازدواج والتزاحم، والتقارب والتباعد.ومع ثورة ١٩١٩ - وباختصار شديد - وجدت فى مجال سلطة الحكم قوة ثالثة مشاركة للقوتين السابقتين، وهى قوة الحركة الوطنية التى صارت ممثلة للجماعة المصرية فى سعيها إلى الاستقلال، والثورة لم تستطع أن تقضى على أى من القوتين السابقتين، فبقى الملك على رأس الدولة صاحب قرار يتعلق بالشرعية، وبقى الإنجليز قوة - بالفعل - بقواتهم المسلحة، وصيغ التنظيم الدستورى بما يمكن من الإفساح للصراع وللتحرك السياسى من خلال هذا الصراع بين القوى الثلاثة، وقامت الضغوط المتبادلة والتحالفات المتنقلة بين الملك والوفد على الإنجليز، أو بين الملك والإنجليز على الوفد، أو بين الوفد وحلفاء الإنجليز على الملك ... وهكذا، فكانت كلما تقاربت قوتان استبعدت القوة الثالثة ... وهكذا. ثم قامت ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢، وما لبث الوضع أن أوجد صورة مختلفة تماماً عن المرحلتين السابقتين، وصارت على الوجه الآتى: ــ لقد ألغيت الملكية، وصارت قوة ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ هى من يمارس السلطة السابقة للملك وللسراى، وتمثل ذلك فى مجلس قيادة الثورة حتى صدور دستور ١٩٥٦، ثم تمثل فى رئاسة الجمهورية بعد ذلك. ــ وجلت القوات الإنجليزية من مصر بموجب اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤، وتم الجلاء كاملاً وفعلاً فى يونيه ١٩٥٦، ثم حدث العدوان الثلاثى فى أكتوبر ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس، ثم جلت قوات العدوان فى ديسمبر

١٩٥٦، ولم تعد هناك سلطة فعلية بالمعنى الذى أطلقه أحمد لطفى السيد فى بداية القرن العشرين على الاحتلال العسكرى الأجنبى.ـ وألغيت الأحزاب السياسية ومنها وعلى رأسها حزب الوفد، الذى كان يشخص الحركة الوطنية للجماعة المصرية فى سعيها لإجلاء المحتل الأجنبى ولحكم نفسها بنفسها.

سابعاً: ثورة يوليو والقوى السياسية: ورثت ثورة ٢٣ يوليه هذه القوى الثلاث التى كانت تتنازع السلطة وتمارسها بالصراع أو بالتوافق، وتتشكل الأوضاع السياسية وفقاً لحصيلة هذه النتائج والصراع والتوافق. ولكن السؤال هو كيف ورثتها كلها؟ وكيف استطاعت أن ترث القوة ونقيضها معاً؟ فإن هذا أمر لا يتعلق بالإرادة والاختيار، ولكنه يتعلق بالاستطاعة والقدرة. إن الحالات التى أشرت إليها فى سوابق التاريخ المصرى الحديث، قبل محمد على وبعد الاحتلال الإنجليزى وفى ظل نظام ثورة ١٩١٩، هذه الحالات قامت فيها المشاركة فى السلطة أو المزاحمة عليها، قامت لا بموجب رغبة، ولا باختيار جرى فى تقرير هذا النظام؛ ولكنها قامت بموجب وجود أكثر من قوة سياسية، كل منها قادر على ممارسة السلطة وغير قادر على إزاحة الآخر، فجرت المشاركة إما بطريق المزاحمة؛ أى بممارسة الضغوط المتبادلة مع كل حادث يحدث لفرض الأرجحية من قوة على قوة أخرى، أو بطريق التداول بتبادل الأرجحية عن طريق تغيير الوزارات، وتعديلها حسب النوازل التى تطرأ، وما يمهد لذلك من انتخابات يتقرر أن تكون نزيهة أو مزيفة. ولما قامت ثورة ٢٣ يوليو أسقطت الملك وحل مجلس قيادة الثورة محل المؤسسة الملكية، ثم حققت ذروة ما سعت إليه الحركة الوطنية المصرية منذ ١٨٨٢؛ وهو إجلاء الاحتلال العسكرى البريطانى عن مصر، ويسر لها ذلك الأمر أن لم يعد هناك " ملك " يقصى الحركة الوطنية من الحكم ويستبدل بها حكومة من الحكومات غير المعادية للإنجليز، وإن ثورة ٢٣ يوليه بهذين الإجرائين ورثت وظيفة الوفد فى قيادة الحركة الوطنية، وكان الوفد قد قام لتحقيق رسالة تاريخية؛ هى إجلاء الإنجليز وتحقيق استقلال مصر، وكانت رسالته الثانية المتعلقة بالديمقراطية تتضمن فى جوهرها إزاحة السلطة الملكية؛ أى محاصرتها فى أضيق نطاق ممكن.إننا نعرف فى نظم الغرب أن القوى السياسية التى تتشارك أو تتزاحم على السلطة إنما تتحدد وتتشكل باعتبار أن كلاً منها يمثل " قسماً " من الأمة من حيث المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية، وليس منها فيما أظن واحدة تعبر وحدها عن المصلحة الوطنية فى عمومها؛ لأن الصالح الوطنى العام آمن ومستقر بما صارت إليه هذه المجتمعات من قوة ومنعة، وقدرة لا على تأمين مصالحها بعيدة المدى فقط؛ ولكن قدرة على فرض هذه المصالح بعيدة المدى على الآخرين، فصارت الانتماءات الداخلية للجماعات الفرعية التى يتكون منها المجتمع هى ما يجمع الناس فى السعى لتحقيق المكاسب الأكبر، والوجود الأقوى فى مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى. وتبلورت هذه القوى تاريخياً فى إطار تكوينات سياسية محددة بما لا يستطيع أى منها أن ينفى الآخر، أقصد بذلك طبعاً دول أوروبا الغربية وشمال أمريكا، وهى الدول والمجتمعات التى صيغت النظم الديمقراطية والدستورية فى ضوء تجاربها، وصارت هذه الدول والمجتمعات هى نموذج الممارسة الصحيحة لهذه النظم، وهى صحيحة لأن النظم ذاتها قُدَّت على قدِّها، وصيغت وفقاً لتجاربها.

أما نحن فى مصر، وفى بلاد العرب والمسلمين، وفى كل بلاد آسيا وأفريقيا، نحن من الأمم غير الآمنة، لا على مجتمعاتها، ولا على شعوبها، لا على أرضها، ولا على ثرواتها، ولا على ثقافتها. هذه المجتمعات والشعوب والأمم غير الآمنة التى عرفت أزمات حادة تتعلق بالأمن القومى لها على مدى القرنين الأخيرين، هذه الجماعات إنما تتحرك حركتها السياسية الأساسية فى إطار التجمع على مستوى الجماعة السياسية الوطنية لتقاوم مخاطر الخارج ولمحاولة فرض عصمتها ومناعتها على قوى الخارج، المهددة لها.إن الدولة تقوم بحسبانها المؤسسة السياسية المشخصة للجماعة الوطنية العامة، لأن أهم ما يجب عليها أن تكلفه هو حراسة أمن هذه الجماعة فى مواجهة أخطار الخارج عليها، أو فى مواجهة اختلال صيغ التوازن بين الجماعات الفرعية المكونة لهذه الجماعة الوطنية العامة، اختلالاً يهدد قوى التماسك الجماعى أو ينذرها بالتفتت. والحاصل أن الجماعات الوطنية فى بلادنا العربية والإسلامية؛ استشعرت أقصى درجات الخطر على أمنها، من نهايات القرن الثامن عشر؛ بالتوغل الروسى تجاه الجنوب فى بلاد الفرس والعثمانيين، وبالتوغل البريطانى من الهند تجاه الشمال فى هذه البلاد ذاتها، وبالتهديد والاقتحام الذى جاء من فرنسا لمصر (١٧٩٨) ثم للجزائر (١٨٣٠). وكانت المقاومة ترد من الحكومات المعبرة عن الجماعة الوطنية، وهذا ما يفسر إصلاحات محمد على ومحمود الثانى وغيرهما فى النصف الأول للقرن التاسع عشر.فلما سقطت مقاومة الدول والحكومات على مدى القرن التاسع عشر، بدأت تظهر حركات المقاومة الشعبية بتنظيمات شعبية وأهلية تستهدف تجميع الأمة للقيام بذات الوظائف التى فشلت الحكومات فى أدائها، ومن هذه التنظيمات مثلاً الحزب الوطنى القديم الذى ظهر فى مصر أيام العرابيين، وحركة عبد القادر الجزائرى فى الجزائر، وحركة محمد أحمد فى السودان، وحركة السنوسى فى ليبيا والصحراء الأفريقية الكبرى لبلاد المغرب العربى... وهكذا. كما نرى ذلك فى حزب المؤتمر الهندى وعصبة الإسلاميين هناك. هنا نحن لا نكون أمام حزب أو أحزاب بالمعنى الذى أطلقته نظم أوروبا الغربية على التجمعات السياسية بها، لأن تجمعاتهم السياسية فى بلادهم الآمنة كانت تجمعات للجماعات الفرعية فى المجتمع، سواء الرأسماليين أو العمال أو غير ذلك، أما فى بلادنا فقد كانت تجمعات تشخص الجماعة الوطنية العامة فى سعيها للتماسك ولصد مخاطر الخارج، التى صارت متحققة بالنسبة لبعض بلادنا أو وشيكة التحقق بالنسبة للبعض الآخر، هى جماعات بديل عن الدولة الساقطة أو عن الدول التى عجزت عن أن تقوم بأداء وظيفتها الأساسية فى حماية أمن الجماعة.ومن هنا تبدو معقولية فكرة التنظيم السياسى الواحد التى ظهرت فى غالب الأمم الساعية إلى الاستقلال، بعد أن غزتها الجيوش الأجنبية وسيطرت على حكوماتها ودولها، من حزب المؤتمر فى الهند إلى حزب " الكونتانج " فى الصين ثم الحزب الشيوعى الصينى، إلى جبهة التحرير الجزائرية إلى أحزاب التحرير فى أفريقيا جنوب الصحراء، لأن التنظيم الواحد هنا قام بديلاً عن الدولة فى تشخيص الجماعة الوطنية بعامة، وقام بديلاً عنها فى السعى لاسترداد الاستقلال وإجلاء النفوذ الأجنبى.

والحزب الواحد أو التنظيم الواحد هنا لم يكن يعنى منع قيام تنظيمات أخرى، ولا كان أى من هذه الأحزاب أو التنظيمات يقدر على منع قيام منافس له أو أى حزب أو تنظيم آخر، لأنه لم يكن يملك إرادة الدولة القادرة على المنع، إنما كانت واحدية آتية من تعبيره على الجماعة كلها وسعيه لتحقيق ما اجتمعت عليه من طموح ومقاصد تقتضيها المرحلة التاريخية التى كانت قائمة، ومن مصداقية هذا السعى واطمئنان الغالبية الغالبة فى الجماعة إلى صدق مسعاه،

وعزوفهم عن قيام منافس له، وقد وجدت فعلاً تنظيمات أخرى معه ولكنها لم تكن شيئاً. كما توجد تنظيمات وأحزاب فيما عرف باسم نظام الحزبين فى بعض ديمقراطيات الغرب، فالواحدية المقصودة هنا هى واحدية سياسية وليست قانونية، واحدية بالفعل وليس بالشرع، إننى أقصد التنظيم الواحد بمعنى أنه التنظيم " الجامع "، وليس التنظيم " الوحيد ". ثامناً: ثورة يوليو والتنظيمات السياسية السابقة عليها: وفى مصر، فإن أول ما ظهر فى مصر كان ما سمى " الحزب الوطنى " القديم أيام العرابيين. ولفظ " الحزب " كان يشير بمعناه اللغوى إلى " الجماعة "، وهو لا يشير إلى ما يشير إليه اللفظ المقابل فى اللغات الأوروبية من معنى " القسم "، ونحن نقول الحزب الوطنى بذات المعنى المقصود بعبارة " الجماعة الوطنية "، وكما تُستخدم الآن عبارة " الجماعة الإسلامية ". ولم يظهر تنظيم يحمل هذا المعنى إلا مع بدوِّ السيطرة الأجنبية على مصر فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن التاسع عشر، ثم مع الاحتلال البريطانى فى بداية القرن العشرين على يدى مصطفى كامل ومحمد فريد.ثم ظهر " الوفد المصرى " مع ثورة ١٩١٩، وكان تحدد للفظ الحزب معناه الإصطلاحى المقابل للفظ الأوروبى، بحسبان الحزب يكون قسماً بين أقسام، فلم يطلق الوفد على نفسه قط أنه حزب ولم يعترف قط بأنه كذلك، كان دائم التعبير عن نفسه بعبارة " الوفد المصرى " باعتباره " وفداً " موفوداً من الأمة بموجب وكالته عنها " للسعى فى تحقيق استقلال مصر استقلالاً تاماً " حيثما وجد إلى السعى سبيلاً، ولازمه هذا الإصرار على عدم اعتباره حزباً حتى نهايته، وحتى عندما قامت ثورة ٢٣ يوليه وأصدرت قانوناً للأحزاب وألزمت الأحزاب القائمة بتقديم طلباتها للاعتداد بوجودها وبقائها، عندما حدث ذلك وانصاع له الوفد، تقدم بطلب للاعتداد بوجوده بوصفه حزباً بناءًا على قانون الأحزاب، ومع ذلك صدَّر طلبه بعبارته التقليدية " إن الوفد المصرى " بغير أن يسبقه لفظ الحزب، وكان ذلك فى سنة ١٩٥٣.ولم يقبل أن يضيف لفظ الحزب إلى اسمه إلا فى تشكيل الوفد فى السبعينات، وكانت دولة الخمسينات والستينات قد نازعته صفته؛ صفة " الوفد " الممثل للجماعة السياسية فى عمومها والمشخص المؤسسى لها. وهذا ما حدث أيضاً مع جماعة الإخوان المسلمين، فلم تعتبر نفسها حزباً قط فى عهدها الأول، وكان ذلك جلياً فى كلمات المرشد العام المؤسس لها الشيخ حسن البنا، كان ينكر كونها حزباً من الأحزاب أو " طريقة من الطرق "، بما يعنى أن كانت تعتبر نفسها ممثلاً ومشخصاً لجماعة المسلمين.

ومما يتعين ملاحظته من ذلك أن التنظيمات السياسية التى جمعت مثلاً جماهير وحركات شعبية واسعة النطاق وعبرت عن جموع كثيفة، كانت تنكر على نفسها وصف " الحزب " بدلالته الاصطلاحية الغربية التى انتقلت إلينا، وسادت فى الفهم السياسى.والحاصل أن ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ استجابت لمطالب الحركة الوطنية السابقة عليها، وأنجزت منها ما كان على مشارف الإنجاز، وهو إجلاء الاحتلال العسكرى البريطانى من مصر، واستردت الاستقلال السياسى لمصر، وتحقق كل ذلك كاملاً فى السنوات الأربع الأولى من عهدها، ثم لم تلبث أن طورت أهداف الحركة الوطنية وهى فى موقع السلطة السياسية، فقادت حركة مقاومة الأحلاف العسكرية التى كانت دول الغرب الاستعمارية تسعى لفرضها على شعوب آسيا وأفريقيا، وقد فرضتها فعلاً بما عرف بحلف بغداد وحلف مانيلا، ثم ساهمت مساهمة فعالة فى بناء تجمع دولى من الدول حديثة العهد بالاستقلال لضمان موقف عدم الانحياز فى الصراع الدولى بين دول الكتلة الشيوعية ودول الكتلة الرأسمالية، وأقدمت على النهوض بالاقتصاد لدعم الأساس

الاقتصادى للاستقلال السياسى.لذلك تكون ثورة ٢٣ يوليه قد ورثت باستحقاق وجدارة قيادة حركة التحرر الوطنى فى صورتها المطورة المتلائمة مع ظروف النصف الثانى من القرن العشرين، وتكون قد استردت للدولة وظيفتها الأساسية التى تقوم عليها؛ وهى حفظ الأمن القومى للجماعة السياسية، واستردت للدولة دورها السياسى فى كونها المشخص المؤسسى للجماعة السياسية، كل هذا صواب.والصواب أيضاً، أن سعى الثورة لإنشاء تنظيم سياسى واحد، لم يكن بدعاً ولا شذوذاً فى سياق السوابق المشار إليها، وبحسبان أن كانت الجماعة لا تزال تخوض معارك الاستقلال، سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية، وأن مخاطر الخارج عليها تظل محدقة، وبحسبان أن الدولة صارت متوجهة إلى أداء دورها فى حراسة الأمن القومى ودعمه أفقياً، بما اتخذت من سياسة عربية ودولية، ودعمه رأسياً بما شرعت فى تنفيذه من مشروعات النهوض الاقتصادى المستقل، فهى بقيت تؤدى وظيفتها فى خوض المعارك دفاعاً عن الأمن القومى، مع فارق هام هو أنها طوَّرت هذه الوظيفة، بأن أجرت معارك الدفاع عن الأمن القومى خارج الحدود السياسية للدولة، ضد إسرائيل، وضد الأحلاف العسكرية، وضد ظاهرة الاستعمار بعامة. إنما المُشكل يبدو من عدد من الوجوه، أولها أن ثورة ٢٣ يوليو لم تؤيد مفهوم التنظيم الجامع، إنما جعلته التنظيم الوحيد، والتنظيم الجامع يعنى - حسبما أقصد هنا - إنشاء تنظيم سياسى يعبر عن مجمل السياسات والطموحات التى تعبر فى إطارها العام عن الجماعة الوطنية على أن ألا تُترك للأفراد حرية إنشاء ما يرون من تنظيمات تقوم على هوامش هذا التنظيم الجامع للدعم أو النقد أو الحث أو التعبير عن مطالب الجماعات الفرعية فى المجتمع. وثورة ٢٣ يوليه عندما شُكلت تنظيماتها أقامت تنظيماً وحيداً وليس تنظيماً جامعاً فقط، ومُنع قانوناً إنشاء أى تنظيم سياسى وفرض العقاب الجنائى على مخالفة هذا المنع، فلم تسمح بفتح ذرائع التفاعل الحى بين الجماعة السياسية والجماعات الفرعية المنتمية لها، والحق أن جامعية التنظيم لا يضمنها ولا يكفل تحققها الفعلى إلا إتاحة فرص التحدى له من وجود تنظيمات أخرى، وأن منع التعدد هو ما يقضى على التنظيم " الجامع "؛ لأن السلطة تستوعبه فى هذه الحالة وتقضى عليه، وهذا ما أدى إلى المشكل التالى.

والمشكل التالى يبدو أيضاً من أن التنظيم الجامع الذى نادت به الثورة وأنشأته لم يكن تنظيماً حقيقياً له استقلاليته وله وجوده المتميز عن سلطة الدولة، وذلك إذا نظرنا للأمر فى الإطار العام لممارسة دامت ثمانية عشر عاماً وتنوعت فيها التنظيمات وتعدلت. وحسبما سبقت الإشارة كان كل من هذه التنظيمات فى وقت وجوده يمثل واجهة لنشاط الدولة، فهو لا يرسم سياسة ولا يصدر قراراً، إنما يجرى ذلك فى رئاسة الجمهورية، وهو لا يحشد جمهوراً؛ لأن ذلك تقوم به - فى الأساس - أجهزة الإدارة المحلية، ولا يشيع فكراً؛ فإن ذلك تقوم به وسائل الإعلام، ولا يجمع معلومات؛ لأن ذلك تقوم به أجهزة الأمن، وإن قام بأى من ذلك فهو جهد المقل يضاف قليله إلى الكثير الذى تقوم به أجهزة الدولة. تاسعاً: الممارسة الدستورية مع بداية السبعينات: إن الفترة المعنية فى هذه الدراسة هى من أول أيامها إلى آخرها تشكل ثمانى عشرة سنة حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، أو تسع عشرة سنة حتى مايو ١٩٧١ عندما انفرد الرئيس أنور السادات بالسلطة، وأعلن عدوله عن نمط التنظيم السياسى للدولة الذى كان معتمداً ومتبعاً فى الفترة الناصرية السابقة عليه، ومن ثم يكون مضى على نهاية هذه الفترة حتى الآن ما يشارف ثلاثين سنة، وهذه الفترة الأخيرة هى من الطول بما يسمح بالقول بإمكان أن يتعدل خلالها ويتغير ما سبق إرساؤه فى الثمانى عشرة سنة السابقة عليها، فإن لم يكن حدث هذا

التعديل والتغيير كاملاً بعد مضى المدد الكافية التى تسمح بذلك، فإن ذلك يترجح به الظن أن نظام الحكم خلال فترة ثورة ٢٣ يوليه ليس مسئولاً وحده عن قيام هذا النمط من السلطة السياسية، وإن الأمر لا بد يرجع إلى أوضاع تجاوز " السبب الناصرى "، كما اعتاد البعض أن يقول.ومع بدء السبعينات صدر دستور ١٩٧١ فى أول عهد الرئيس السادات، وصيغ على نهج دستور ١٩٦٤ من حيث رسم هياكل السلطة وعلاقاتها.

ثم خلال السبعينات، وبخطوات مترددة ومتعارضة، ولكنها على مدى عقد السبعينات أفادت نوعاً من التتابع؛ آل النظام السياسى للدولة إلى نوع من التعددية الحزبية، وفُكَّ مبدأ التنظيم الوحيد. ومن جهة ثانية اطَّرد نشاط المجلس النيابى بالانتخاب الدورى، وصار لمجلس الشعب - حلَّت هذه التسمية له محل اسم مجلس الأمة بموجب دستور ١٩٧١ - مؤسسة مستمرة ثابتة.ويمكن إجمال الوضع الحاضر من الناحية التنظيمية ومن ناحية الممارسة الدستورية فى عدد من النقاط، أهمها يتعلق بمدى استقلال مؤسسة التشريع عن السلطة التنفيذية، ومدى أثر الوجود الحزبى فى اتخاذ القرارات. الحاصل أن مجلس الشعب صار مؤسسة مشاركة فى إصدار القرار، ولم يعد واجهة سياسية فقط، ووجوده مطرد وانتخاباته تجرى مع كل انتهاء له، وهو ينتهى بالحل أو بانتهاء مدته بفوات خمس سنوات. وفى ظل دستور ١٩٧١، جرت انتخابات بمجلس الشعب فى أكتوبر من ذات السنة، واستمر مدته كاملة حتى انتهت فى ١٩٧٦، فأجريت انتخابات جديدة للمجلس التالى، وجرت هذه الانتخابات فى ظل موجه من التفاؤل عن الانفتاح الديمقراطى، وجرت فى ظل وجود ثلاثة منابر تشكل تنظيمات سياسية فى إطار التنظيم الوحيد المنصوص عليه دستورياً وهو الاتحاد الاشتراكى. ولكن فى يناير ١٩٧٧ حدثت الانتفاضة الشعبية التى هزت قوائم نظام الحكم بشدة، فشدت الدولة يدها المرتخية، ثم حدثت زيارة الرئيس السادات للقدس فى نهايات السنة مما أثار عاصفة من النقد والهجوم الحاد، وانعكس ذلك على مجلس الشعب بما فيه من شبه تنظيمات مستحدثة، وتبلورت فيه المعارضة ببضعة عشر عضواً، منهم من شد النكير بعد ذلك على مشروعات الصلح مع إسرائيل، التى انتهت بالاتفاقية المعروفة فى ١٩٧٩، فحل الرئيس السادات المجلس وأجرى انتخابات جديدة فى إبريل ١٩٧٩.

إن انتخابات ١٩٧١ بمجلسها الذى استمر مدته كاملة صُفِّى المرشحون لها بما يستبعد كل من رأته سلطات الرئيس السادات معادياً له من أنصار العهد السابق عليه، الذين هزمهم فى مايو ١٩٧١. وفى انتخابات ١٩٧٦ التى رشح لها ممثلون عن التنظيمات الوليدة، كان لتنظيم الحكومة (تنظيم الوسط، مصر العربى الاشتراكى) نحو ٨٢ %، ولليمين (الأحرار الاشتراكيين) نحو ٣.٥ %، ولليسار (التجمع الوطنى الوحدوى) نحو نصف فى المائة، وكان " التجمع " هو تنظيم المعارضة الحقيقى وقتها، أما باقى الأعضاء فكانوا مستقلين. فقد حُل هذا المجلس لمعارضة بضعه عشر عضواً فيه لاتفاقية الصلح مع إسرائيل، ثم جرت انتخابات ١٩٧٩ بعد أن كان تم الاعتراف بالنظام الحزبى، وتحولت تنظيمات الاتحاد الاشتراكى إلى أحزاب مستقلة من الناحية القانونية، وحصل حزب الحكومة (الوطنى الديمقراطى) على ٩٠ % من المقاعد، وسقط فى الانتخابات كل وجوه المعارضة السياسية التى كانت ظهرت فى المجلس السابق ومنهم الأستاذ محمود القاضى.ثم بعد ذلك جرت انتخابات ١٩٨٤ بنظام القوائم الحزبية، ووجد تمثيل لحزب الوفد المتحالف مع الإخوان المسلمين وقتها ولحزب التجمع،

ولحزب الأحرار، ثم حُل المجلس بعد صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان الانتخابات التى تجرى بنظام القوائم الحزبية، وأجريت انتخابات جديدة فى ١٩٨٧، ووجد تمثيل حزبى فى المجلس الجديد لحزب الوفد، وللإخوان المسلمين، وحزب العمل، وحزب الأحرار، وبلغت نسبة مقاعد المعارضة كلها فى المجلس ٢٢ % وهى أعلى نسبة وصلت إليها المعارضة منذ ١٩٥٢، وهى من أعلى النسب التى بلغتها المعارضة حتى فى ظل دستور ١٩٢٣، ثم حُل هذا المجلس فى ١٩٩٠ بناءً على حكم صدر للمحكمة الدستورية لبطلان مبدأ الانتخاب بالقوائم الحزبية بالصيغة المعدلة التى جرت فى ١٩٨٧، ثم جرت انتخابات ١٩٩٠ واستمر المجلس مدته كاملة حتى انتهت فى ١٩٩٥، ثم جرت الانتخابات الثالثة واستمر المجلس مدته كاملة التى انتهت فى عام ٢٠٠٠. وكان نصيب المعارضة السياسية فى كلا المجلسين المتتاليين لا يزيد عن بضع أعضاء من مجموع ٤٤٠ عضواً منتخباً.فى سنة ١٩٧٧ عقدت بالجامعة الأمريكية ندوة عن مستقبل الديمقراطية فى مصر، وكنتُ شاركتُ فيها بورقة أعددتها حاولت فيها أن أوضح الصلة بين الديمقراطية وحركة التحرر الوطنى فى مصر، بحسبان أن المصريين نظروا دائماً للديمقراطية فى توظيفها لخدمة الحركة الوطنية. وكان من محاضرى الندوة المهندس سيد مرعى من كبار المسئولين وساسة الحكومة وقتها، ولفت نظرى فى حديثه وفى رده على الأسئلة، قوله إن تعدد الأحزاب آت لا ريب فيه، وأن المطلوب هو الانتقال من نظام الحزب الواحد على النمط السوفييتى إلى نمط الأحزاب المتعددة على نمط بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية. فى ذلك الوقت كانت مصر ذات تجربة اشتراكية لا تزال قائمة، وكان التوجه الفكرى السياسى فى مصطلحه وفى نماذجه يهتدى بالتجارب الاشتراكية، سواء فى الاتحاد السوفييتى، أو فى الصين، أو فى بلدان أوروبا الشرقية. وكان معنى كلمة المهندس سيد مرعى أن نقيم فى مصر نظاماً لتعدد الأحزاب، يتشكل من أحزاب صورية هى رسوم بغير محتوى، لأن ذلك كان هو وضع الأحزاب التى وجدت بالإسم فقط مع الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وغيرها، وظهر لى من توالى السنين أن ذلك القول لم يكن يصدر عن محاكاة للتجارب الشيوعية وقتها، ولكنه كان يصدر عن حقيقة ما تبغيه الدولة المصرية من " التعدد " فكراً وتطبيقاً، وهو أن يكون تعدداً صورياً. ونحن إذا نظرنا إلى مجالس الشعب السابق الإشارة إليها منذ العمل بدستور ١٩٧١ فى عهد الرئيس السادات؛ نلحظ أن المجالس التى استمرت مدتها كاملة وهى خمس سنوات لكل منها، كانت أربعة مجالس؛ الأول فى ١٩٧١ وكان النظام لا يزال غير حزبى، وكان للاتحاد الاشتراكى أن يعترض على الترشيح، وكانت أُقصيت من الترشيح كل الأسماء المعارضة لحكم الرئيس السادات، وكانت المعارضة الظاهرة وقتها قاصرة على الناصريين من الاتجاه السياسى الذى أقصاه السادات. ومجلس ١٩٧٩ عند إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل، وكان حظ حزب الحكومة منه يصل إلى ٩٠ % من مقاعد المجلس، وكان حزب العمل فى بداية إنشائه، وقد حصل على نحو ٣٣ مقعداً.

ثم انخفض هذا العدد فى ١٩٨١ إلى ١٢ مقعد فقط، ومجلس ١٩٩٠ ومجلس ١٩٩٥ الذى أتم كل منهما مدته، وقد تمثلت فى كل منهما المعارضة الحزبية وغير الحزبية فى أدنى درجاتها، وانحصرت فى بضع أعضاء فقط.وإن المجالس الأخرى التى لم يتم أى منها مدته هى مجلس ١٩٧٦ الذى كانت نسبة مقاعد الحكومة فيه نحو ٨١ %، وكانت وجوه المعارضة المنظمة أو المستقلة ذات قوة ونفوذ، ومنهم مثلاً ممتاز نصار ومحمود القاضى، وقف هؤلاء يعارضون الحكومة، وبخاصة بالنسبة لاتفاق السلام مع إسرائيل. وتركز انزعاج الحكومة فى نشاط بضعة

عشر نائب لم تطق الحكومة وجودهم، وحلت المجلس ووقفت ضد إعادة انتخابهم فى ١٩٧٩، وقدم ممتاز نصار، ومحمود القاضى طلباً لتكوين حزب فرفضته لجنة الأحزاب ثم رفضه القضاء.والمجلسان الآخران وهما مجلس ١٩٨٤، ومجلس ١٩٨٧، قضت المحكمة الدستورية ببطلان تشكيل كل منهما استناداً إلى أن إجراء الانتخاب بنظام القائمة الحزبية يقصر الترشيح على الحزبيين، مما يعتبر انتقاصاً لحقوق المواطنين غير المنتمين لأحزاب، ولكن كلاً من هذين المجلسين كان يشمل نسبة تمثيل لا بأس بها من أحزاب المعارضة السياسية، وهى أحزاب الوفد والعمل والتجمع والأحرار، فضلاً عن الإخوان المسلمين الذين تحالفوا فى انتخابات مجلس ١٩٨٤ مع الوفديين، وتحالفوا فى انتخابات مجلس ١٩٨٧ مع حزب العمل. وكانت هاتان التجربتان قد نبهتا الحكومة إلى أن نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية أفضل لأحزاب المعارضة وأكفل لحجم تمثيل معتبر لهم مما تسفر عنه الانتخابات الفردية، كما أن وسائل الاصطناع والتأثير فى نتائج الانتخاب تكون أسهل وأوفق فى الانتخابات الفردية، وقد ترتب على صدور كل من حكمى المحكمة الدستورية حل كل من المجلسين قبل انتهاء مدته بعامين أو أكثر. والحاصل كذلك أن نسبة مقاعد المعارضة فى مجلس ١٩٨٧ كانت بلغت ٢٢ % من مجموع المقاعد، وأذكر عندما صدر التقرير الاستراتيجى الحولى عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وكان يناقش كالعادة فى ندوته السنوية التى يعدها مركز الدراسات والبحوث السياسية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أذكر أننى فى تعقيبى على نتيجة الانتخابات أن ذكرت أن أحزاب المعارضة يمكن أن تتحملها الدولة على أن تدور فى أحسن الفروض فى إطار جماعات الضغط، ولكن ليس مأذوناً لها أن تصل إلى الحكم، أو أن تكون مشاركة فى اتخاذ القرار، أو يقوم أدنى احتمال بذلك.

وأن نتائج الانتخابات وفقاً لهذا المفاد يتعين أن ينظر إليها فى إطار أنه ينبغى للحكومة أن تضمن لنفسها ثلثى المقاعد فى مجلس الشعب، وهى تشكل النصاب الخاص بالقرارات الاستثنائية كترشيح رئيس الجمهورية، ورجعية القوانين وغير ذلك، ولضمان هذه النسبة فى الواقع يتعين أن تضمن الحكومة - على أقل الاحتمالات - نسبة تمثيل لا تقل عن ثلاثة أرباع المقاعد، سداً لذرائع غياب عضو أو أعضاء لحادث طارئ، ومن ثم تكون النسبة المتاح التنافس فيها بين الحكومة والمعارضة هى ٢٥% من المقاعد، فإذا حصلت المعارضة على ٢٢% تكون قد اقتربت من خط الخطر وهو احتمال أن تهدد نسبة الثلاثة أرباع. وأنه على ذلك فإما أن يجرى سد الذرائع أمام تكرار هذه التجربة فلا تحدث أبداً من بعد، أو أن تكون أمام احتمال تغير أوضاع نظام الحكم فى مصر إلى نوع من التعددية الحزبية الحقيقية التى تمكن من تداول الحكم والاشتراك فيه بالتحالف أو التداول، ولم تتكرر قط هذه النسبة ولا نصفها، ولا أقل من ذلك قط. عاشراً: ملاحظات عامة:وبالنسبة للملاحظات العامة الخاصة بفترة دستور ١٩٧١، وهى فترة ثلاثين سنة حتى الآن، نلحظ مثلاً أن المحكمة الدستورية حكمت ببطلان انتخابات ١٩٨٤، ثم ببطلان انتخابات ١٩٨٧، ثم حكمت بعد تسع سنوات من رفع الدعوى ببطلان انتخابات ١٩٩٠ و ١٩٩١ لنقص الإشراف القضائى على عملية الانتخابات، وقد صادف أن صدر حكمها على هذين المجلسين المتعاقبين، حكماً واحداً فى يوليه ٢٠٠٠، بعد أن كانا أتم كل منهما مدته فى وقته، فلم تترتب آثار عملية بالنسبة لأى من هذين المجلسين، وصحَّت قوانينهما بموجب شرعية الأمر الواقع، ولكن ذلك لا يخل بأنه طبقاً للمحكمة الدستورية، كانت مجالس الشعب كلها باطلة فى بلدنا، ولتخلف الإشراف القضائى منذ صدور دستور ١٩٧١، واشتماله على المادة ٨٨ التى

توجب الإشراف القضائى، وإن صحة عمل هذه المجالس يرد بموجب فكرة " التغلب " أى بموجب الأمر الواقع. ومن جهة ثانية، فإن قانون الأحزاب الذى صدر فى ١٩٧٧ ولا يزال معمولاً به؛ يشترط لقيام حزب جديد أن يقدم طلباً لذلك إلى لجنة الأحزاب وهى لجنة تتكون من رئيس مجلس الشورى وثلاثة وزراء منهم وزراء، العدل والداخلية وشخصيات عامة، وهى لجنة الغالبية فيها للحكومة وحزبها. ولم يحدث من ١٩٧٧ حتى الآن قط أن وافقت على ظهور حزب جديد، وإنما ترفض (وأخيراً وافقت على حزب فى عام ٢٠٠٠)، ثم تأتى الموافقة أن أتت من محكمة الأحزاب وهى محكمة تشكل بمجلس الدولة، ولكن فيها شخصيات عامة تختارها الحكومة بعدد الأعضاء القضاة فيها، وللجنة وقف الحزب أو صحيفته ولها طلب حله.

ومن جهة أخرى فإنه بالنسبة للصحافة القومية، كانت تابعة للاتحاد الاشتراكى فى الستينات، فلما ألغى الاتحاد الاشتراكى وظهرت الأحزاب لم يمكن نقل تبعيتها إلى حزب الحكومة ولا إلى الحكومة ذاتها؛ لأن ذلك يكون بمثابة تأميم أو سيطرة حكومية غير شعبية على الصحافة، فأنشئ مجلس الشورى بذات التعديل الدستورى الذى استبدل نظام الأحزاب بنظام الاتحاد الاشتراكى، وذلك فى ١٩٨١، ونيط بمجلس الصحافة التابع لمجلس الشورى أن يكون هو المهيمن على الصحف القومية، فحل مجلس الشورى محل الاتحاد الاشتراكى فى إسباغ المظهر الشعبى على الصحافة القومية، مع بقائها بيد الحكومة. ومن جهة أخرى، فإن فترة الرئيس السادات التى جرى بها التحول من وضع إلى وضع آخر، تحتاج إلى دراسة تجمع بين التخصص القانونى التشريعى وبين الإدراك التاريخى السياسى لأوضاع الفترة، لأنه كان مع كل تحول فى أشكال الحكم وصياغاته كانت تصدر تشريعات تقنن إمكانيات تدخل الدولة وسيطرتها، وتجرم أفعالاً غير منضبطة ولا محددة، مثل ما حدث فى قانون حماية الجبهة الداخلية، وقانون محكمة القيم والمدعى الاشتراكى وغير ذلك. وكانت الإجراءات تجرى بالتجربة والخطأ وتلمس ردود الفعل بحيث تحتفظ الدولة بالقدر الأكبر من جوهر سلطاتها، مع تعديل فى الأشكال والهياكل وتعديلات فى العلاقات، وهذه المجموعة من القوانين هى ما اعتمد عليه الرئيس السادات بوصفها بديلاً عن حالة الطوارئ عندما ألغاها فى نهايات حكمه. ولكن حالة الطوارئ فرضت من جديد عقب اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١، وهى لا تزال مفروضة إلى اليوم، بما شارف عشرين سنة مدداً متصلة، كانت تمد سنة بسنة، ثم صارت تمد ثلاث سنين بثلاث سنين. وحالة الطوارئ عرفتها مصر منذ سبتمبر ١٩٣٩، وفرضت وألغيت، ثم فرضت ... وهكذا، وعدد سنوات إلغائها بغير بديل من نوعها لا يجاوز السنوات الخمس طوال هذا المدى، وكذلك فى ظل دستور ١٩٧١، لم تلغ قط بغير بديل من نوعها، والجديد فى الأمر أنها كانت تفرض غالباً بسبب حالة حرب أو بمناسبتها، ولكنها فى المرة الأخيرة بقيت أكبر مدة متصلة فى التاريخ وهى عشرين سنة، وكان ذلك جميعه بعد انتهاء حالة الحرب تماماً، وتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل وعدم نشوب حرب أخرى، وحالة الطوارئ تيسر للسلطة التنفيذية ممارسة شئون السلطة التشريعية والقضائية أيضاً، من حيث إصدار الأوامر العسكرية، ومن حيث إجراءات القبض، والاعتقالات، والإحالة للمحاكم العسكرية، أو محاكم أمن الدولة.

وفى النهاية فإن وحدة القيادة فى الدولة وفى الحزب، ووحدة العناصر القيادية، ولبقاء الأغلبية الساحقة فى مجلس الشعب لحزب الحكومة على مدى ثلاثين سنة متصلة لا تنقطع؛ إن ذلك يفيد حدوث الاندماج بين السلطات التنفيذية والتشريعية والتكوين الحزبى، ولا يمكن ألا يتم هذا

الاندماج إلا أن تكون الأغلبية فى المجلس التشريعى قابلة للتغيير والتعديل من حيث الأشخاص، ومن حيث الوصف الحزبى، ولا يمكن ألا يتم الاندماج إلا إذا كانت الأحزاب التى تتولى الحكم متغيرة، ولا يمكن لجهاز الإدارة الذى ينظم الانتخابات أن يكون محايداً إلا إذا كان يرى احتمالاً لأن تكون السلطة مجالاً للتداول بين الأحزاب المتنافسة فى الانتخابات.والنتيجة فنحن إذا قارنا بين النظام السياسى خلال المدة الأساسية لثورة ٢٣ يوليه؛ أى من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠، وبين مدة الثلاثين سنة التالية، نلحظ طبعاً اختلافاً فى رسم هياكل السلطة، ونوعاً من التوزيع للأدوار والمشاركات فى اتخاذ القرار.ولكن يبقى جوهر الاندماج بين سلطتى التنفيذ والتشريع قائماً، وجوهر التوحد بين السلطة المندمجة والحزب الحاكم قائماً، فالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والحزب الحاكم، هم ثلاثة فى الشكل وواحد فى الجوهر.

ويبقى جهاز إدارة الدولة بتشعباته وامتداداته، هو المؤسسة شبه الوحيدة التى لا تقوم إزاءها مؤسسات أخرى، لا أهلية ولا رسمية، وأنه بموجب هذا التوحد يمتلك السلطة كاملة، سواء بالانتخابات أو بغيرها، وكل ما عداها ملحق بها تابع لها.وإن الحل الصحيح فى ظنى لا يرد من الحديث عن ما يَخلُف من نظام ثورة ٢٣ يوليه، فالظاهرة أقدم وإن كان غذاها نظام ٢٣ يوليه، والظاهرة أحدث وأبقى من نظام ٢٣ يوليه فهى محيطة به، وهو منفعل بها بقدر ما هو فاعل فيها أو أكثر مما هو فاعل فيها.والحل فى ظنى هو السعى والضغط لتقوية هيئات المجتمع الأهلى، وبخاصة النقابات العمالية المستقلة، والنقابات المهنية، والهيئات المحلية، ومؤسسات الدولة ذات الاستقلال النسبى مثل القضاء والجامعات، والقصد من ذلك ليس إضعاف الدولة طبعاً ولكن موازنة قوتها فى حدود توازن السلطات، وفى حدود الأطر الشعبية والأهلية للجماعة الوطنية، ولكن ذلك يتعلق بحديث آخر .

دراسات في الحقبة الناصرية (٦)

الإيديولوجية الناصرية: منظور اجتماعى سياسى

د. محمد السعيد إدريس

يقصد بالأيديولوجية السياسية أو المذهب السياسى فى هذا المقام تلك المجموعة المنسقة من الأفكار التى تتعلق بشكل النظام الاجتماعى وغايته. ومن ثم فإنها تشمل عنصرين: الغاية أو الهدف الذى ينبغى للمجتمع أن يتطلع إليه، والوسائل التى تمكن من الوصول إلى هذا الهدف. فالإيديولوجية تتضمن إذن الهدف والوسيلة، الغايــة والأسلوب، الايديولوجية ببساطة هى "نسق محدد من القيم يحدد أهداف التطور الاجتماعى"). والأيديولوجيــة - بالضرورة - نتاج اجتماعى، فليس ثمة " تاريخ للفكر " يستقل عن الأوضاع المادية للحياة الاجتماعية، ذلك لأن الأيديولوجية هى على الدوام المحصلة الفكرية لأناس بعينهم، يعيشون فى ظروف معينة ويعتمدون فى معيشتهم على أسلوب إنتاج مقرر، ويترابطون بعلاقات اجتماعية ثابتة، ويؤدون أعمالاً محددة، تحكمها أهداف ورغبات مؤكدة، ومن ثم فإن نظامهم المذهبى يتشكل من خضم حياتهم المادية، ويتطور بتطور مكونات هذه الحياة المادية. فارتقاء الإنتاج وما يترتب عليه من امتداد لعلاقاته، وتوسع نطاق الصلات الاجتماعية القائمة على تلك العلاقات هى التى تهيئ ظروف صياغة الأفكار التجريدية، وتبرز الحاجة إلى التطوير المذهبى لمثل تلك الأفكار.وتؤكد دراسة تاريخ الفكر السياسى هذه الحقيقة، فقد كان ظهور الأفكار والمذاهب السياسية المختلفة تعبيراً عن تغيرات لحقت بالظروف الاجتماعية القائمة، وبروز الحاجة إلى تطوير الأفكار بما يتلاءم مع التغيرات المادية الجديدة، فظهر المذهب الفردى، على سبيل المثال، انعكاساً لصعود الطبقة البرجوازية على حساب الطبقة الإقطاعية التى سبق لها أن سادت على أنقاض عصر العبودية، ثم ظهرت الأفكار الاشتراكية فيما بعد تعبيراً عن التغيرات التى استجدت على نمط الإنتاج وعلى علاقات الإنتاج على أثر الثورة الصناعية، وما أحدثته على صعيد الطبقة العاملة من مظالم وما حققته من مكاسب وأرباح للطبقة البرجوازية على حساب الطبقة العاملة فى معظم الدول الصناعية الغربية.

والناصرية، وفقاً لذلك تعتبر انعكاساً وتعبيراً عن التطورات المادية التى لحقت بالمجتمعات العربية منذ بداية القرن العشرين، وللظروف السياسية التى عاشتها تلك المجتمعات فى ظل الحقبة الاستعمارية وحتى فترة ما بعد الاستقلال، وهى بذلك تعبر عن تطلعات الشعوب العربية وآمالها فى مستقبل أكثر إشراقاً تستطيع فيه أن تتخلص من الأزمات والمشكلات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية التى تعيشها فى ظل الأوضاع الراهنة. فالناصرية، كما صاغها جمال عبد الناصر، هى بلورة لخبرة النضال العربى، وتجسيد للآمال والأهداف التى تتطلع إليها الشعوب العربية، ومن ثم فهى إيديولوجية الثورة العربية التى تسعى فى الأساس إلى تحقيق الغاية العربية الكبرى ألا وهى " إقامة الدولة العربية الواحدة ذات البناء الاشتراكى والديمقراطى " كما تجسدها دعوة الحرية والاشتراكية والوحدة. والناصرية بهذا المعنى تستمد

أصالتها كإيديولوجية للثورة العربية بكونها النتاج الفكرى للتغيرات التى لحقت بالأوضاع المادية للحياة الاجتماعية فى الوطن العربى، فهى خلاصة الممارسات العملية لتجربة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مع واقع اجتماعى واقتصادى وسياسى قائم وله سماته المحددة التى مازالت قائمة ومستمرة حتى الآن، كما أنها تعبير عن الدروس المستفادة من خبرة نضال الشعب العربى فى سبيل التخلص من الاستعمار السياسى والاقتصادى والتخلف الاجتماعى طوال السنوات الممتدة منذ بداية هذا القرن وحتى الآن، حيث تتجدد حتمية هذه المواجهة مع أنماط استعمارية جديدة لا تقل ضراوة عن الأنماط الاستعمارية المنصرمة، إن لم تكن أفدح فى عنفها وسطوتها حيث تميل إلى انتهاج أساليب إمبراطورية كما هو حال المسعى الإمبراطورى الأمريكى.فالحقيقة المؤكدة أن عبد الناصر عندما قام بالثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم تكن لديه إيديولوجية سياسية جاهزة، ولم يكن لديه تصور شامل عن الكيفية التى يمكن بها إدارة شئون الحكم، فقد اعترف عبد الناصر بوضوح بأن قادة الثورة لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه عندما وجدوا أنفسهم فجأة فى مقاعد السلطة، واتبع عبد الناصر منهج التجريب والممارسة العملية، ورفض الالتزام بعقيدة جامدة، فلم ينهمك فى النظريات – كما قال فى الميثاق – بحثاً عن الواقع، ولكنه انهمك فى الواقع بحثاً عن النظرية، ومن ثم جاءت النظرية تعبيراً حقيقياً عن ظروف هذا الواقع ومكوناته، وتكريساً للدروس المستفادة من خبرة النضال الثورى. ففى خطابه الافتتاحى للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ نجده يقول: " فرضت ظروفنا أن يسبق تطبيقنا الثورى النظرية.

ولكن ما هى النظرية؟ إنها دليل العمل.. وما هو مصدر دليل العمل؟ ! هو الممارسة ودراسة المشكلات التى يواجهها المجتمع".ولقد أفرزت الممارسة العملية ومواجهة المشكلات اليومية التى واجهت العمل الثورى صياغة نظرية اختلفت وتمايزت عن كثير من الصياغات النظرية التى تضمنتها إيديولوجيات ونظريات سياسية أخرى، لا لشئ إلا لكونها تعبير عن واقع معين هو واقع المجتمع العربى بمشاكله وقضاياه وفى فترة زمنية محددة تمثل العمر الزمنى لثورة ٢٣ يوليو بما صاحبها من تطورات داخلية وقومية ودولية، وتكون الإيديولوجيات الأخرى تعبيراً عن ظروف وأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة فى بيئات اجتماعية أخرى غير البيئة العربية، وفى عصر زمنى مختلف، ولذلك فإن الانطباع الذى أخذه بعض الباحثين عن تمايز الصياغة النظرية للناصرية عن غيرها من الصياغات الإيديولوجية الأخرى على أساس أن الصياغة الناصرية اتسمت بالانتقائية والتلفيق بين مدارس واتجاهات وتيارات فكرية متباينة والجمع بين آراء غير متناسقة فى منطلقاتها، أو فيما تقود إليه من نتائج هو انطباع يفتقر إلى الدقة العلمية والإدراك السليم للحقائق التى ارتبطت بها صياغة الإيديولوجية الناصرية.فالقول بأن الناصرية جمع بين مجموعة من الآراء غير المتناسقة بطريقة ميكانيكية دون محاولة الوصول إلى صيغة تلخيصية أو تركيبية تعلو هذه الآراء وتتسامى عليها، الأمر الذى قاد إلى عدم القدرة على الحسم الفكرى، والاتجاه نحو " الحلول الوسط "، قول فيه تجنٍ شديد على الناصرية.فالالتزام المسبق بإيديولوجية سياسية رغم أهميته بالنسبة للعمل السياسى والممارسة السياسية فإنه، يمكن أن يؤدى، فى حالة عدم ملاءمته للأوضاع والظروف القائمة، إلى مشاكل خطيرة تضر بسلامة الممارسة وتهدد التجربة ككل. كما أن عدم الالتزام بإيديولوجية محددة سلفاً خصوصاً فى المراحل الأولى من العمل أمر له بعض الفوائد والمميزات، فهو يمكن أن يسمح للتجربة بحرية الحركة والتطور بسرعة أكبر مما لو كان هناك

التزام جبرى مسبق بمبادئ نظرية تقصى ظروف المجتمع بضرورة الخروج عليها، كما أنه يمكن أن يسمح للتجربة بقدر أكبر من حرية اختلاف الرأى والديمقراطية طالما كانت هذه الحرية ليس فيها ضرر للأهداف الأساسية للمجتمع. لكن أهم هذه النتائج لعدم الالتزام المسبق بمبادئ نظرية هو إتاحة الفرصة للمجتمع كى يتمكن من إفراز الصيغة النظرية المعبرة عن واقعه، والنابعة من قيمه وتراثه، والتى تعكس آمال وطموحات القطاعات العريضة من أبناء الشعب.

وإذا كانت الناصرية قد انتهجت منهج التجربة والخطأ طوال الفترة الممتدة من قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى صدور الميثاق فى مايو ١٩٦٢، الذى وصفه عبد الناصر فى الاجتماع الثانى للجنة التحضيرية بأنه "دليل عملنا الوطنى "، ثم وصفه فى ٩ مايو ١٩٦٨ عند وضع القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى بأنه " بالنسبة لثورتنا نظريتها السياسية، وبالنسبة لاشتراكيتنا فكرها الثورى " فإن حركة الثورة وممارساتها العملية طوال تلك الفترة لم تكن حركة عشوائية أو ممارسة اعتباطية، ولكنها كانت محكومة بمجموعة من الاعتبارات أهمها: ١- الالتزام بالأهداف الستة التى وضعتها الثورة عند قيامها، والعمل من خلالها، ففى مواجهة جيوش الاحتلال الرابضة فى منطقة قناة السويس دعت الثورة إلى القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين، وفى مواجهة تحكم الإقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها عملت على القضاء على الإقطاع، وفى مواجهة الاستغلال والاستبداد استهدفت الثورة إقامة عدالة اجتماعية، وفى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين المستغِلين (بكسر الغين)، عملت على القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، كما استهدفت إقامة جيش وطنى قوى وإقامة حياة ديمقراطية سليمة. ولقد كانت هذه الأهداف الستة بمثابة خطوط عريضة لأهداف عامة تعبيراً عن أزمات وأوضاع المجتمع الذى نشبت فيه الثورة، وكانت حصيلة مشاعر وطنية قوية إزاء مفاسد الحكم الملكى وفشله المزمن فى مواجهة مشكلات مصر، وكانت انعكاساً أميناً لمقتضيات الثورة الوطنية فى مصر لكنها لم تكن تمثل برنامج عمل ثورى. ولذلك، وكما يقول الميثاق مضى الشعب منطلقاً من المبادئ الستة إلى تعميق نضاله وتوسيع مضمون هذا النضال عن طريق عمليتين تاريخيتين لهما أثارهما الضخمة: إن الشعب المعلم راح أولاً يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة والممارسة، وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى، تأثراً به وتأثيراً فيه، نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللامتناهية، وأن الشعب المعلم راح ثانياً يطور هذه الآمال ويحركها بالتجربة والممارسة ويربطها دائماً بهذه الآمال ويوسع دائرتها. ٢- القيام بدراسة التاريخ دراسة علمية تعتمد على التأمل فى الماضى بما يمثل من حلقات فى سلسلة التطور، ويمثل حصيلة الجهد الإنسانى فى التقدم، على أساس الوعى بأن التاريخ يسجل بحق تجارب الشعوب، ويقدم منهجاً صحيحاً أمام الأمم التى تسعى لبناء نفسها لكى " تتأمل تاريخها وأن تنظر إلى واقع عالمها ثم تقدم على صنع مستقبلها واقفة فى ثبات على أرضها".

ولم تعتمد الناصرية على دراسة التاريخ لكى تحبس نفسها فى إطار الماضى، ولكنها كانت فى الوقت نفسه مثلاً حياً للانفتاح على التجارب التى بلورها النضال الإنسانى طول مراحله المختلفة. ٣- اعتماد النظرة الشاملة فى معالجة قضايا التطور، والأخذ بمنطق القياس الموضوعى للأمور، وقد ساعد ذلك على الوصول إلى بعض القواعد المنهجية، واعتمادها

ضمن المنهج الناصرى، فقد توصلت على سبيل المثال إلى أن تطور المجتمعات لا يتم بشكل عشوائى، أو دون ضوابط ولكن التطور تحكمه قوانين عامة، كما تواصلت إلى أن التفاعل بين الإرادة الإنسانية من جانب، والواقع المادى القائم فى المجتمع من جانب آخر هو المسئول عن التطور وتحديد اتجاهه، فكل من الإرادة الإنسانية بقدراتها الإبداعية والواقع المادى بظروفه ومكوناته يؤثر فى الأخر ويتأثر به، وليس فى مقدور أى منهما أن يدفع التطور الإنسانى قدماً دون مساهمة فعالة من الأخر. وبهذه القاعدة تكون الناصرية قد حلت المشكلة الخلافية بين كل من " هيجل " و " ماركس "، فلم ترجع التطور إلى الإنسان وأرادته فحسب، ولكنها عندما أكدت الدور الإنسانى فى التطور لم تنكر دور العامل المادى الحاسم فى خلق واقع التطور ذاته. وعلى ذلك أكدت الناصرية على أن التاريخ فى تطوره لا يرجع إلى الوراء، ولكنه فى حركة صاعدة، وبالتالى تكون الأزمات مجرد عوارض وقتية لا تؤثر فى اتجاه حركة التاريخ العام نحو التقدم، ومن خلال هذا الاعتقاد عملت الناصرية على تطوير البنية التحتية للمجتمع بما يتلاءم مع متطلبات القاعدة العريضة من أبناء الشعب، والاعتماد على الإنسان وإبداعه فى دفع التقدم المادى إلى الأمام وتوجيهه الوجهة الصحيحة التى تخدم مصالح الشعب وتحقق أهدافه. ٤- الاعتماد على العلم فى دراسة الواقع، ومحاولة تجاوز الواقع المتخلف إلى واقع أكثر تقدماً عن طريق الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب والإرهاب. فقد أكدت الناصرية على أنها ليست " يوتوبيا " جديدة تحاول أن تحلق من خلال أحلامها إلى السماء بعيداً عن أرض الواقع، وإنما اعتبرت أن العلم، والمنهج العلمى هما الأساس فى الممارسة الثورية، ولعل هذا ما دفع عبد الناصر ليؤكد فى الميثاق على أن الانفتاح على التجارب الإنسانية بوعى واستنارة، والاستفادة من هذه التجارب ضرورة هامة لسلامة الممارسة الثورية. ولقد كانت هذه الاعتبارات فى مجملها ركائز أساسية استندت عليها الممارسة النضالية لثورة ٢٣ يوليو منذ قيامها، وكان لها الفضل فى ترشيد تلك الممارسة وفق مصالح الشعب وأهدافه، وساهمت من خلال ترشيد الممارسة فى صياغة وبلورة كثير من أفكار عبد الناصر والمبادئ التى صاغها فى الميثاق وباقى مواثيق الثورة وفى خطبه وأحاديثه والتى شكلت فى مجملها العناصر والمبادئ المكونة للناصرية كإيديولوجية سياسية. وعلى ذلك يمكن القول أن الناصرية لم تكن خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٢ حركة برجماتية أو تجريبية خالصة، ولم يكن مسارها مراحل متقطعة وتحولات مفاجئة، بل كانت تتحرك باستمرار وفق مبادئ وأهداف وضعتها لنفسها منذ البداية، وأخذت تعالج تنفيذها بالمحاولة والخطأ. ومنذ عام ١٩٦٢ أصبحت الناصرية تمتلك الأيديولوجية الثورية التى أفرزها الواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى مصر، وهو الواقع الذى يماثل واقع غالبية المجتمعات العربية الأخرى، وبالتالى جاءت هذه الأيديولوجية معبرة عن خصائص وظروف هذا الواقع، ومتضمنة الأهداف والمصالح التى تسعى جماهير الشعب العربى إلى تحقيقها، عندما جعلت من إقامة الدولة العربية الواحدة ذات البناء الاشتراكى والديمقراطى غايتها النهائية برفعها شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة والعمل الجاد من أجل تحقيق هذه الشعارات على كافة المستويات.

بهذا المعنى تختلف الايديولوجية الناصرية منهجياً عن التوجه العالمى الجديد المسمى بـ "الطريق الثالث" الذى يعتبر أحد نتائج العولمة، أو محاولة لطرح ايديولوجية للعولمة من خلال التوفيق بدرجات ما بين مقولات رأسمالية وأخرى اشتراكية، فيما سمى بـ " الاتجاه التوفيقى".

الذى يسعى إلى التأليف الخلاق بين ايجابيات الاشتراكية وحسنات الرأسمالية.لقد اتهمت الايديولوجية الناصرية بالتوفيقية أو التلفيقية وقت أن كان مثل هذا الأمر (التوفيق أو التلفيق) مستهجناً وبالذات من جانب بعض الفصائل الماركسية المصرية التى كانت ترى فيه "وسطية بغيضة" لكن وبعد أن أضحى "التوفيق" مستحسناً الآن فمن الضرورى التأكيد على أن الناصرية لم تسع – بتعمد – إلى التوفيق أو التأليف بين ايجابيات الاشتراكية وحسنات الرأسمالية وإن كانت قد توصلت فى النهاية إلى شئ ما من هذا التوفيق (غير المقصود) بدرجة أقرب إلى الاشتراكية منه إلى الرأسمالية، لكن هذا لم يتم عن طريق التقريب أو التأليف ولكن من خلال الممارسة والتجربة العملية ومنهج التجربة والخطأ.تلك كانت بعض النقاط التى أردنا توضيحها فيما يتعلق بدراسة الناصرية كإيديولوجية سياسية، والأمور التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تناولها أو تقييمها، ونظراً لأننا لسنا فى معرض الحديث المستفيض فى هذه الدراسة عن الناصرية كايديولوجية للثورة العربية فإننا سنركز أساساً على الجانب الاجتماعى للناصرية كإيديولوجية وتحديد الخصائص والأسس الرئيسية للرؤية الاجتماعية للناصرية. لكن يهمنا فى البداية الإشارة إلى الملاحظات التالية:

١- أن المنهج الملائم لدراسة التجربة الناصرية - كغيرها من التجارب والممارسات السياسية التى قامت على أساس عقيدى أو مذهبى - هو "المنهج الجدلى التاريخى" الذى لا يفصل بين الذات والموضوع، بين الفكر والواقع، بين التجربة وظروفها. ويرى، من خلال نظرة نقدية شاملة، وجهى العملة فى الوقت نفسه، ويرصد الجوانب الإيجابية والسلبية، بمعيار حركة التقدم الوطنى والتاريخى، ليخرج - بعد ذلك - بنتيجة موضوعية تبين ما إذا كان الجانب الإيجابى هو الغالب أم العكس، وتكشف أيضاً أسباب الجانب السلبى، وتحاول علاجه لكى تستمر المسيرة فى المجتمع إلى الأمام، إلى الأمام بمعنى شعبى وديمقراطى، وتنمية اقتصادية اجتماعية مستقلة، وتحرر وطنى، ومعاداة للإمبريالية والصهيونية، وانتماء قومى أصيل يعمل من أجل تحقيق الأهداف والغايات القومية فى الحرية والديمقراطية والعدل الاجتماعى والوحدة العربية.

٢- أن مع أهمية الأخذ بعين الاعتبار الجانبين الأساسيين اللذين يهتم بهما المنهج الجدلى التاريخى بالنسبة لتقييم التجربة إلا أنه بالنسبة لدراسة الصياغة النظرية للإيديولوجية يكون التركيز الأساسى على جانب الفكر؛ نظراً لأن الهدف من الدراسة فى هذه الحالة هو بلورة مجموعة الأفكار التى تشكل فى مجملها أركان الإيديولوجية وليس دراسة التجربة من أساسها بغرض تقييمها. ولكن الدراسة النظرية للناصرية لا تعنى إهمال التجربة التى حدثت فى عهد عبد الناصر فى مصر ورغم أن هذه التجربة بإيجابياتها وسلبياتها كانت لها ظروفها الخاصة التى تحكمت فى مسارها على المستوى المحلى فى مصر وعلى المستوى العربى وعلى المستوى الدولى، إلا أن الدروس المستخلصة من هذه التجربة أمر هام لمراجعة الكثير من أقوال الناصرية ولاختبار مدى مصداقية وصلاحية بعض المقولات التى طرحت فى عهد هذه التجربة والتى يجب تعديلها وفقاً للظروف والمعطيات المعاصرة.

٣- ضرورة الاهتمام بالكيفية التى تمت بها صياغة الأفكار والأطروحات النظرية الناصرية والظروف التى أدت إلى طرح هذه الأفكار، والمسار الذى أخذه تطور الفكر الناصرى منذ قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى طرح الميثاق؛ لأن هذا يفسر كثيراً من الأمور الغامضة وراء طرح هذه الأفكار، والمغزى الذى استهدفته، ومثل هذا الاهتمام يفيد كثيراً عند مراجعة

وتقييم هذه الأفكار فى الوقت الحاضر. ومعرفة ما إذا كانت تعبيراً عن حدث عارض أم أنها تعبير أصيل عن حقائق قائمة فعلياً فى الواقع المصرى. الرؤية الاجتماعية للناصرية – الاختيار الاشتراكى:

١- دوافع اختيار الحل الاشتراكى: يمكن القول إن التجربة الناصرية طوال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٢ التى تبلور خلالها الحل الاشتراكى كاختيار حتمى قد مرت بمرحلتين تميزت كل منهما عن الأخرى وإن كانتا متكاملتين؛ المرحلة الأولى هى مرحلة التردد فى حسم الاختيار الاشتراكى وتمتد من ١٩٥٢ وحتى ١٩٥٦، أما المرحلة الثانية فهى مرحلة الوعى التى برزت خلالها ملامح ومؤشرات التغير الجذرى فى الفكر الناصرى نحو الاختيار الاشتنراكى، حتى جاء عام ١٩٦٢ فأصبح الاختيار الاشتراكى أمراً حتمياً، وأصبحت الاشتراكية العلمية هى القاعدة التى أقامت عليها الناصرية نظامها فى مصر وعملت على تحقيقها وبدأت فعلاً فى التحول نحو الاشتراكية. ولم تكن كل مرحلة من المرحلتين تتم فى فراغ، ولكنهما كانتا مرتبطتين أشد الارتباط بالظروف السياسية داخل مصر وبالصراع السياسى الدائر حول مصر وأصبحت مصر فيه طرفاً أساسياً، منها ما يخص علاقة مصر بالأمة العربية، ومنها ما يخص دور مصر فى الصراع مع العدو الصهيونى والإمبريالية المعاونة له، ومنها ما يخص الصراع الأكبر المتعلق بدور مصر تجاه الاستعمار الجديد، ومحاربة التخلف والابتعاد عن الاستقطاب الدولى الحاد الذى شهدته فترة الحرب الباردة وسعى مصر إلى تكوين كتلة دولية محايدة فى هذا الصراع، هى كتلة دول عدم الانحياز التى لعبت فيها مصر بزعامة عبد الناصر دوراً قيادياً. ولقد كانت القيادة الناصرية مشغولة فى السنوات الأولى للثورة بقضيتين أساسيتين كانت لكل منهما تأثيرها الواضح على القرارات الاقتصادية: الأولى هى قضية التحرر الوطنى وتحقيق الاستقلال السياسى والتى حسمت بتوقيع اتفاقية الجلاء أولاً فى عام ١٩٥٤، ثم بدحر العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦. أما القضية الثانية فكانت تصفية القوى السياسية التقليدية التى سيطرت على مقاليد السلطة قبل عام ١٩٥٢، وتضمن ذلك إقصاء الملك عن العرش، وإعلان الجمهورية، وحل الأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين. ولقد حال الانشغال بهاتين القضيتين دون الدخول فى سياسات اقتصادية واجتماعية من شأنها إحداث تغيير جذرى فى النظام الاقتصادى والاجتماعى، وكان الاستثناء الوحيد هو قانون الإصلاح الزراعى الذى كانت له اعتبارات سياسية أيضاً تتعلق بتصفية القوى السياسية القديمة، ونتيجة لذلك فإن هذه الفترة كانت تهدف فى الأساس إلى إقرار القانون والنظام وتثبيت مكانة السلطة الجديدة. ولقد أدى هذا بالثورة إلى الاستمرار فى هذه الفترة فى الأخذ بالنظام الاقتصادى القديم. فقد أعلنت القيادة بوضوح فى السنوات الأولى أن النظام الاقتصادى المتبع هو النظام الحر، وأن دور الدولة سيقتصر " على خلق الإطار الملائم لدفع المشروع الخاص نحو الاستثمار والقيام بأعباء النمو الاقتصادى ". ومن هنا كانت معظم القوانين والقرارات الاقتصادية التى اتخذت فى تلك الفترة تهدف إلى تشجيع رأس المال الخاص والأجنبى للاستثمار فى مصر. ولم تشترط الدولة أن يكون نصيب مساهمة رأس المال المصرى فى الشركات الجديدة (٥١%) بل اكتفت بـ (٤٩%). كذلك منحت الشركات المساهمة الصناعية الجديدة إعفاء من ضريبة الأرباح لمدة سبع سنوات، واقتصرت الحكومة فى استثماراتها على الهياكل الأساسية مثل الطاقة والطرق ووسائل النقل ومشروعات الرى، والتى من شأنها خلق وفورات غير مباشرة للقطاع الخاص لكى يزيد من أرباحه واستثماراته فى أنشطة الإنتاج المباشر.ولقد استمرت الأمور على حالها وحتى وقوع العدوان

الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ الذى استطاعت مصر قهره وتثبيت أركان النظام الجديد، وإكساب القيادة الناصرية زعامة شعبية واسعة، فزاد ثقل النظام، واكتسب قدرات أكبر فى الفعل والتأثير فى مواجهة القوى المعارضة من ناحية وزادت مسئولياته تجاه الجماهير الشعبية التى ألقت بآمالها وطموحاتها للنظام الثورى كى ينهض بها ويحقق أهدافها، لذلك شهدت الفترة من ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٢ تطورات هامة فى مجال الفكر والحركة بالنسبة لعبد الناصر. فقد زاد وعى عبد الناصر بإدراكه لقضيتى التنمية ورفع مستوى المعيشة كقضايا أساسية بعد تحقق الاستقلال السياسى وتصفية القوى السياسية القديمة فى السنوات الأربع السابقة.

ولقد أخذ " الوعى " صوراً متعددة كان من بينها إدراك القيادة الثورية لعدم جدوى مهادنة البرجوازية الكبيرة، أو الاعتماد على القطاع الخاص فى إحداث تنمية حقيقية وقد اتسمت هذه الفترة بتزايد تدريجى لتدخل الدولة فى شئون الاقتصاد القومى.وكان هذا التدخل المتزايد لدور الدولة فى الاقتصاد القومى وليد تطورات متعددة، لعل أبرزها تردد البرجوازية الكبيرة فى تحمل مسئولياتها تحت إشراف وتوجيه سلطة الثورة ووفقاً لما جاء بالقواعد التى وضعتها فى تخطيطها الاقتصادى. فقد أحجمت عن تمويل برنامج التصنيع الانتقالى (١٩٥٧ – ١٩٦٠) الذى كان من المقرر أن تمول ٧٥% من استثماراته. وزاد حجم الصراع بين الطرفين بصدور القانون رقم (١) لسنة ١٩٥٩، الذى حدد النسبة التى يجب أن تقوم الشركات المساهمة بتوزيعها من الأرباح على المساهمين بحد أقصى (٥%)، وتحويل بقية الأرباح أو الفوائض لشراء سندات حكومية، لاستخدام حصيلتها فى إنشاء مزيد من المشاريع الصناعية. ولقد كانت حصيلة المرحلة الممتدة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦١- الذى شهد التحول الجذرى عن النهج الرأسمالى واعتناق الاشتراكية والإيمان بها كحتمية لابد منها لتحقيق مصالح القطاعات العريضة من أبناء الشعب – مجموعة من الدروس الهامة التى أدت إلى ترسيخ الاشتراكية كمضمون اجتماعى للناصرية أهمها: ١- إن التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج تمثل المواجهة الأساسية لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر. وإنه يستحيل أن ينطلق المجتمع المصرى فى عملية التنمية خصوصاً فى جانبها الاجتماعى إلا بالقضاء على العلاقات الإقطاعية القائمة، كما إنها لا يمكن أن تتم فى ظل السيطرة الأجنبية للاحتلال البريطانى لأرض مصر.

٢- إن عملية التنمية هذه لا يمكن أن تتحقق بشكل تلقائى، وإنما لابد وأن تكون مخططة؛ وذلك وفق خطة معينة تقوم على حساب دقيق لاحتياجات المستقبل، وعلى حساب دقيق لتعبئة الموارد، ولحساب دقيق لتحقيق المراحل مرحلة بعد أخرى، ومن هنا كان قرار عبد الناصر بمضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات فى سنة ١٩٥٦، ولقد ارتفع معدل الدخل القومى فعلاً فى الفترة من ١٩٥٦ – ١٩٦٠ بمعدل (٦%) سنوياً، وارتفع معدل نمو الإنتاج الصناعى إلى (٨.٥%). - استحالة تحقيق التخطيط الشامل لموارد المجتمع ومضاعفة الدخل القومى بالاعتماد على الرأسمالية المحلية أو رأس المال الأجنبى. وكانت فترة ١٩٥٧ – ١٩٦٠. أصدق دليل على ذلك. – أن التخطيط يمكن أن ينجح فقط عندما يسيطر الشعب على وسائل الإنتاج، فذلك وحده هو الذى يضمن السيطرة على موارد المجتمع، ويضعها بالتخطيط الكامل لخدمة أهداف الشعب العامل. - إن التنمية يمكن أن تنجح فقط فى تحقيق أهدافها إذا ضمن التخطيط وبشكل دائم، إعادة توزيع الدخل القومى بما يحقق العدالة بين طبقات المجتمع، ومنع الاستغلال فيما

بينها.وهكذا فإن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر، وصولاً ثورياً إلى التقدم لم يكن – كما أكد عبد الناصر فى الميثاق– افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين. وجدير بالذكر أن وعى عبد الناصر بحتمية الحل الاشتراكى لم يكن قاصراً فقط على وعيه بالظروف والمتغيرات المحلية المتعلقة بضرورات التنمية وموقف الطبقات الاجتماعية فى مصر منها ودورها فى العملية الإنتاجية، ولكنه كان واعياً أيضاً بأن التخلف الذى تعيشه مصر لا يرجع فقط إلى أمور وراثية خاصة أو بظروفها الذاتية وفق ما تروج نظريات "التحديث" الغربية فى تفسيرها لأسباب التخلف، ولكنها متخلفة كغيرها من الدول المستقلة حديثاً – دول العالم الثالث – لوقوع هذه الدول ومنها مصر فى دائرة الاستغلال الاقتصادى على مستوى العالم وتبعيتها للنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى الذى تهيمن على مقدراته الدول الغربية الرأسمالية الصناعية. ولقد كان إدراك عبد الناصر لقضية التبعية وعلاقتها بالتخلف السائد فى دول العالم الثالث سابقاً لمعظم زعماء العالم الثالث ولكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع البارزين الذين انتهجوا فيما بعد منهج " التبعية " فى تفسير التخلف، ففى مؤتمر القمة الأول لدول عدم الانحياز الذى عقد فى بلجراد (سبتمبر ١٩٦١)، الذى كان محور اهتمامه مسألة الحرب الباردة فى الأساس والمواجهة بين الدولتين العملاقتين بعد فشل دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التى عقدت على مستوى رؤساء الدول فى حل هذه المسألة، ورغم سيطرة هذه القضية طرح عبد الناصر موضوع التنمية، وفجر فيه مسألة التبعية وعلاقتها بتخلف الدول النامية فقال: " إنه من المحتم الآن إتاحة أكبر فرصة للتقدم أمام الشعوب التى لم تستكمل نموها الاقتصادى والاجتماعى وينبغى لنا أن نذكر أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار فى عالم تتفاوت فيه مستويات الحياة بين الشعوب على هذا النحو الفاضح الذى نراه الآن، ومع أنى لا أريد أن أثير أحقاداً قديمة، فإن التقدم الصناعى، على سبيل المثال، فى عدد كبير من بلدان أوروبا كان قائماً على الثروات التى جرى نزحها بطريقة منظمة من آسيا وأفريقيا ".وبالفعل تبنى مؤتمر القمة هذه الدعوة إلى مؤتمر لقضايا التنمية انعقد فى القاهرة فيما بين ٩ – ١٨ يوليو ١٩٦٢، وأنهى أعماله بوثيقة سميت "إعلان القاهرة " تقع فى ٦٩ مادة تعبر عن تصور الوفود المجتمعة لقضية التنمية ومقتضياتها، وتركز على أهمية التجارة المتكافئة لزيادة موارد دول العالم الثالث عن طريق التصدير إلى جانب زيادة معونات التنمية.

ولقد أدرك عبد الناصر " أن نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك إلا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة إلى التقدم: أولهما أنها لم تعد قادرة على المنافسة إلا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير، وثانيهما أن الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها، وتتحول إلى ذيل لها. وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة. وعلى هذا النحو توفرت المبررات الكافية لكى ينهج عبد الناصر الاشتراكية، ولكن ماذا تعنى الاشتراكية بالنسبة لعبدالناصر، وما هى حدود فهمه لها؟ تلك مسائل هامة ينبغى التعرض لها.

٢- الفهم الناصرى للاشتراكية: تعرض الفهم الناصرى للاشتراكية، أو الجانب الاشتراكى فى الفكر الناصرى لتشويه ضخم من جانب كثير من العناصر التى حاولت إظهار تأييدها

للاشتراكية فى عهد عبد الناصر، وبدأت تكتب عن الاشتراكية من وجهة نظرها الخاصة، وإسناد وجهات النظر هذه إلى اشتراكية عبد الناصر. وقد جمع معظم وجهات النظر هذه خط واحد، هو التركيز على خصوصية الرؤية الناصرية للاشتراكية ليس من باب تأصيل هذه الرؤية وفقاً لمعطيات الواقع الاجتماعى القائم، ووفقاً لمصالح القطاعات العريضة من أبناء الشعب صاحبة المصلحة الأولى فى الثورة الاجتماعية التى فجرها عبد الناصر ابتداء من عام ١٩٦١، ولكن من باب خلق مجال للاجتهاد الذاتى لكل مجتهد كى يفرغ الطرح الناصرى للاشتراكية من محتواه الحقيقى.ولقد كان عبد الناصر واعياً لمحاولات هذه العناصر مبكراً عندما ذكر فى حديث له بصحيفة الأهرام ٣ فبراير ١٩٦٠: " سمعت عمن يرى أن نظامنا نظام وسط بين الأنظمة. وبما أننا فى موقف وسط بين الشرق والغرب، فكذلك يجب أن يكون نظامنا وسطاً بين الشيوعية والرأسمالية. ثم سمعت عمن يرى أنه نظام ابتكرناه، وأننا نؤمن به لأننا لا نقلد به أحداً، ولست أتصور ما هو أكثر بعداً عن الحقيقة من هذه التعليلات. فالحياد ليس موقفاً وسطاً بين الشرق والغرب، ثم إن اتخاذ موقف وسط فى مجالات العقائد الاجتماعية أمر مستحيل. كذلك ليس موقفنا اختراعاً ننفرد به، وإنما هو التعبير الأصيل عن ظروفنا الخاصة ".

ولقد شهدت سنوات الستينات خلافات حادة بين فريقين حول مدلول الاشتراكية لدى عبد الناصر حيث يسمى أنصار الفريق الأول الاشتراكية فى مفهوم عبد الناصر بأنها " اشتراكية عربية "، وكان بعض أنصار هذا الفريق من المخلصين للناصرية وللتجربة ومن المنتمين إليها، وطرحوا هذه التسمية لتمييز فكر الناصرية عن الماركسية، أما البعض الأخر من أنصار هذا الفريق فقد كان يهدف من وراء ذلك إلى الانحراف بالناصرية إلى دروب رجعية قريبة من الطرح الرأسمالى. وكان أنصار الفريق الثانى يطرحون اسم "التطبيق العربى للاشتراكية " على مفهوم الاشتراكية لدى عبد الناصر، وكان بعضهم من رجال الناصرية، ولكنهم كانوا يؤمنون بوحدة الاشتراكية كنظرية علمية، ولا يرون فى النهج الاشتراكى الناصرى ما يلزم لتمييزه عن الاشتراكية العلمية خصوصاً بعد أن أعلن عبد الناصر أنه يقصد بالاشتراكية التى ينادى بها الاشتراكية العلمية، والبعض الآخر كانوا من العناصر الماركسية التى تعاملت مع عبد الناصر وارتضت زعامته، وكانوا مع التحول الاشتراكى، لكنهم كانوا يعتبرونه خطوة أو مرحلة فى الطريق نحو النظام الشيوعى واعتناق الاشتراكية العلمية كما هى مطروحة فى الأدب الماركسى. وكان من الطبيعى أن يثار مثل هذا الخلاف فى تلك المرحلة التى شهدت التحول نحو الاشتراكية. فقد كانت هذه المرحلة بوصفها انتقالية مرحلة حرجة يتواجد فيها القديم والجديد جنباً إلى جنب دون أن يحسم الصراع بينهما. أنهما يتعايشان إلى حد ما، ومن خلال هذا التواجد يعاد تشكيل الطبقات الاجتماعية من جديد. وبوصفها كانت مرحلة انتقال سلمى، فإن طبيعتها كانت تفرض على كثير من الشعارات الثورية أن تمر بعدة مراحل قبل أن تجد لها مستقراً فى أرض الواقع الخصبة. وبوصفها كانت أيضاً مرحلة انتقال فريدة من الثورة الوطنية التى قادتها الرأسمالية الوطنية أساساً إلى الثورة الاجتماعية، فإنها كانت تنطوى بالضرورة على حلقات أصيلة من التطور، سواء من حيث شكل التطور أو من حيث تسلسل حلقاته. ولقد حسم عبد الناصر هذه الخلافات بنفسه، عندما أوجز فى لقائه بالمبعوثين المصريين رؤيته للاشتراكية قائلاً: " إن الاشتراكية عموماً هى القضاء على استغلال الإنسان للإنسان، ولكن التطبيق الاشتراكى فى كل بلد قد يختلف عن البلد الآخر. وفيه ناس تحب تسميها الاشتراكية العربية على أساس إن دى اشتراكية لها طابع خاص، أنا رأيى هى تطبيق عربى للاشتراكية، مش هيه

اشتراكية عربية. أعتقد إن فيه اشتراكية واحدة، وفيه مبادئ اشتراكية ".وحسم المسألة على هذا النحو من جانب عبد الناصر، يفترض أنه أصبح واعياً تماماً بقضيته الاشتراكية وبقوانينها العلمية، فالاختيار الاشتراكى عنده لم يكن اختياراً انتقائياً أو تلفيقياً بين الفكر الماركسى والفكر الرأسمالى لمجرد إيجاد صيغة توفيقية متفردة تنسب إلى التجربة الناصرية، ولم تكن المسألة عنده تتعلق بمدى اقترابه أو ابتعاده من الماركسية أو الرأسمالية، ولكن المسألة كانت الوصول إلى المنهج الصحيح لفهم قضايا المجتمع العربى ومشاكله، وكيفية الخروج من حالة التخلف المسيطرة على كافة أنحاء الوطن العربى هى انغماس فى الواقع بمشاكله طموحاً إلى إيجاد الحلول المناسبة دون تحجر أمام نظريات جامدة ماركسية أو رأسمالية، ومن هنا تستمد رؤية عبد الناصر للاشتراكية أصالتها وثوريتها، فهى تستمد أصالتها بمدى تعبيرها عن الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى القائم فى الوطن العربى، وتستمد ثوريتها من إدراكها للقوانين العلمية للاشتراكية، ومن إيمانها بوحدة الاشتراكية. وتأكيداً لهذا الموقع المتقدم للفكر الاشتراكى عند عبد الناصر، أعلن عبد الناصر موقفه السياسى صراحة عندما أعلن أنه " يسارى متطرف " خلال رده على استنكار الدكتورة حكمت أبو زيد أثناء أحد الاجتماعات الأخيرة للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى قبل وفاة عبد الناصر لمسألة استعانة الثورة ببعض أفراد ممن كانت تسميهم باليسار المتطرف – وتقصد الشيوعيين – فى مجال الإعلام والثقافة وبعض المؤسسات الأخرى. فقد كان رد عبد الناصر عليها كما هو مسجل فى مضبطة الجلسة: " أن الثورة يسارية "، بل قال على نفسه: " أنا يسارى متطرف "، وأكد أنه لا مكان لليمين المتطرف الذى يشكل العدو الداخلى للثورة.

ونفهم من هذا كله أن الرؤية التى قدمها عبد الناصر للاشتراكية لا تمثل نظرية مستقلة عن كل النظريات الاشتراكية التى ظهرت فى العالم، وليست منفصلة عن الخط الاشتراكى العام، فهى تمثل وجهاً من وجوه النظرية الاشتراكية العالمية، وإضافة لها فى الوقت نفسه حتى فى إطار تسمية هذه الرؤية باسم " الاشتراكية العربية ".وهذا الفهم أوضحه عبد الناصر بنفسه فى لقائه مع المبعوثين بقوله: "قد يكون هناك خلاف بيننا وبين الشيوعيين. ما عندناش دكتاتورية البروليتاريا، ولكن بنقول ديمقراطية الشعب العامل كله، وبنعترف بالأديان، ولا نؤمن بدموية الصراع الطبقى فى القضاء على الطبقة بالعنف أو بالقوة، وفيه حاجات أخرى يمكن تكون تفصيلية. أنا فى رأيى إن الاشتراكية واحدة، ولكن التطبيق يختلف باختلاف المكان ". ووحدة الاشتراكية لا تعنى أبداً وحدة أو تماثل التجارب الاشتراكية. فكل تجربة اشتراكية تتم فى ظروف مختلفة موضوعياً وذاتياً. وكل شعب بثورته الاشتراكية يضيف إلى التاريخ كما يضيف إلى النظرية، ولم توجد ولن توجد ثورة نقية تسير بالمواصفات الموضوعة سلفاً. فالاشتراكية واحدة ولكن تطبيقها محكوم عندنا بالواقع الوطنى والقومى لبلادنا العربية، وبخصائصها التاريخية، وبتقاليدها الثورية لا بتقاليدها التقليدية العشائرية المتخلفة التى لا تعكس إلا الجانب السلبى فى حضارتنا العربية، وبخصائصها الدينية أيضاً. فليس هناك ما ينفى أو يمنع أن يكون الإنسان مناضلاً اشتراكياً، ويكون فى نفس الوقت مؤمناً متديناً على النحو الذى تتضمنه الإيديولوجية الناصرية.كذلك فإن وحدة الاشتراكية لا تعنى أبداً جمود الفكر الاشتراكى عند صيغ وقوالب معينة. فالاشتراكية واحدة حقاً لكنها متطورة أيضاً. ففى عصر التطور التكنولوجى، وتفجر ثورات التحرر الوطنى فى دول العالم الثالث، وبحث هذه الدول أن الصيغة الملائمة لتنمية مجتمعاتها بعيداً عن النهج والسيطرة الرأسمالية كان لابد أن تكون هناك

مراجعات لبعض المقولات الماركسية، مثلما حدث من مراجعات بالنسبة لموضوع دكتاتورية البروليتاريا بقصد تطويره، على غرار موقف الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية. كما توصل الكثير من المفكرين الماركسيين إلى إمكانية تعدد المراحل الانتقالية إلى الاشتراكية، وتنوع الأشكال التى تتخذها بالتالى سلطة الشعب العامل. فقد دلت التجربة التاريخية أن الثورة الاشتراكية يمكن أن تنمو من خلال ثورة وطنية، أو من خلال نضال معاد للفاشية والاستعمار، أو من خلال ثورة تحرر وطنى.

وعلى ضوء هذا الفهم لوحدة الاشتراكية يبدو تمايز الرؤية الناصرية للاشتراكية أمراً طبيعياً بقدر ارتباطها بظروف ومعطيات الواقع العربى، ويقدر تعبيرها عن آمال وطموحات القطاعات العريضة من أبناء الشعب العربى. ولا يهم فى مثل هذه الحالة أن تسمى هذه الرؤية " بالاشتراكية العربية "، أو " بالتطبيق العربى للاشتراكية " طالما أنها فى نهاية الأمر امتداد للفكر الاشتراكى العالمى وإضافة متميزة إلى تراثه، لكن الشئ المهم هو إكساب هذه الرؤية أصالتها العربية، وجعلها إفرازاً طبيعياً للواقع العربى وتراثه الحضارى، والتأكيد على خصوصيتها من هذا المنظور. أسس ومقومات الرؤية الناصرية للاشتراكية:تكتسب الرؤية الناصرية للاشتراكية خصوصيتها وتميزها عن كثير من التجارب الاشتراكية عامة، وعن كثير من مقولات الماركسية خاصة بكونها تستند وترتكز على مجموعة من الأسس والمقومات تختلف عن الركائز الأساسية التى تتميز بها الماركسية، وتعد هذه المقومات والأسس تعبيراً صادقاً عن واقع المجتمعات العربية، وفهماً أكيداً لذاتية الشخصية العربية وتراثها الحضارى، ولكنها، وفى نفس الوقت مقومات غير متناقضة مع القوانين العلمية للاشتراكية. وهى بذلك تجعل من الرؤية الناصرية للاشتراكية إضافة متميزة للتراث الاشتراكى العالمى.

ومن خلال تحليل عناصر الفكر الاشتراكى الناصرى يمكن تحديد أربعة مقومات أساسية ارتكزت عليها الرؤية الناصرية للاشتراكية، وحاول عبد الناصر ترسيخها فى تجربته الاشتراكية التى بدأت من الناحية الفعلية فى عام ١٩٦١، وسط ظروف قاسية داخلياً وعربياً ودولياً كانت تستهدف كلها إجهاض تجربة التحول الاشتراكى وإسقاط النظام الناصرى ككل. وهذه المقومات هى: تذويب الفوارق بين الطبقات، وسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وعلى السلطة السياسية بتأكيد سيادة تحالف قوى الشعب العاملة، والعدالة التوزيعية، والتخطيط القومى الشامل. ١- تذويب الفوارق بين الطبقات: ارتبطت سياسة تذويب الفوارق بين الطبقات بفهم واضح ومحدد للطبقة ووظيفتها الاجتماعية، وبوعى وإدراك لمسألة الصراع بين الطبقات ومضمون الاستغلال الطبقى ونتائجه. ويمكن القول أن سياسة تذويب الفوارق بين الطبقات تشكل الهدف الأساسى للفلسفة الاشتراكية فى مصر، بحيث يمكن الاعتماد عليها فى تلخيص السياسات الاشتراكية فى النظام الناصرى، وبحيث يمكن القول أن المجتمع الذى كانت تهدف الناصرية إلى إقامته هو مجتمع تذويب الفوارق بين الطبقات. ٢- الصراع الطبقى عند عبد الناصر: تطورت رؤية عبد الناصر للصراع الطبقى عبر ثلاث مراحل يمكن تمييزها من خلال خطبة وأحاديثه. ففى المرحلة الأولى التى تمتد من عام ٥٢ – ١٩٥٧ تقريباً لم يكن لدى عبد الناصر نظرية متكاملة للصراع الاجتماعى، واقتصر موقفه على اتخاذ بعض الإجراءات التى كانت تهدف إلى تحقيق مطلب الدولة الاجتماعية الذى جاء كهدف من أهداف الثورة الستة.

وكان إجراء الإصلاح الزراعى على سبيل المثال، واحداً من هذه الإجراءات التى كانت تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ولكن موقف عبد الناصر الاجتماعى شهد تطورات هامة عندما بدأ يفرق بين الطبقات الشعبية المستغلة (بفتح الغين) وبين الطبقة صاحبة المصالح المستغلة (بكسر الغين) وإرجاع سطوة وسيطرة الطبقة المستغلة (بكسر الغين) لاحتلالها للقوة الاقتصادية والقوة السياسية، لكن رؤية عبدالناصر طوال تلك الفترة ظلت رؤية إصلاحية لا تتسم بالشمول وتقنع برفع شعار العدالة الاجتماعية فى قطاع خاص هو القطاع الريفى دون أن يمتد إلى القطاع الصناعى والعمالى بشكل واضح. وهذا الموقف شهد تطوراً جذرياً فى الفترة من ١٩٥٧ – ١٩٦١ ولحين صدور الميثاق الذى بلور النظرية المتكاملة عن الصراع الطبقى لدى عبد الناصر. ولقد عبر عبد الناصر عن هذا التطور الذى لحق بفكره الاجتماعى وموقفه من الصراع الطبقى بشكل واضح فى خطابه الذى ألقاه فى المؤتمر التعاونى الذى عقد بجامعة القاهرة فى ٥ ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٧، حيث قال: " فى أول الثورة كنا نقول بالقضاء على الاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى.

وبعد ذلك تطورنا وابتدأنا نقول بالقضاء على الاستغلال، كما نقول بالقضاء على السيطرة المعتدية من الخارج. ابتداء من اليوم نقول بالقضاء على السيطرة من الداخل. ابتدأنا نحقق هدفاً رئيسياً من أهداف الثورة وهو القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار، القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم. ابتدأنا اليوم ننتقل إلى مرحلة جديدة.. إننا نهدف إلى إقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى، متحرر من الاستغلال السياسى والاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى".ومع بداية هذه الفترة بدأ يظهر بوضوح تصاعد الخط الثورى فى رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعى، وتبرز شيئاً فشيئاً زيادة دقة التحليل الطبقى الذى يقدمه للواقع المصرى، وعميق فهمه لحدة التناقضات الاجتماعية. وأصبح "الاستغلال" قيمة واضحة ومحددة تماماً عنده، فقد كان يعتبره المصدر الأساسى والمسئول الأول عن التناقضات الاجتماعية القائمة، وانعكاساتها على مستوى الممارسة السياسية. لكن على الرغم من وعى عبد الناصر بحدة التناقضات الاجتماعية القائمة فى المجتمع المصرى، ومدى استغلال الطبقة البورجوازية للطبقات الشعبية العاملة فإنه كان يرى أن وظيفة السلطة الثورية التى تمثلها أجهزة الدولة هى الحد من الصراعات الطبقية، واتخاذ موقف الحياد من هذه الصراعات وبدأ ينادى فى هذا الوقت بضرورة وجود قيادة اقتصادية "تنظم وتنسق النشاط فى الميادين المختلفة العامة والخاصة. القيادة الاقتصادية هذه يلزم أن تكون موجودة للدولة التى هى لها الولاية، والتى تحمى كل طبقة من الأخرى، وكل صاحب مصلحة من صاحب المصلحة الأخرى، والحكومة هى التى تجعل التوافق كاملاً بين جميع المصالح، وبين جميع الطبقات فى نفس الوقت ".

وهذا الفهم لدور الدولة كان يعكس سيطرة نظريات التوازن الاجتماعى على فكر عبد الناصر، وهذه النظريات تصدر عن فكرة محددة تصور المجتمع باعتباره نسقاً من الأفعال تعمل تحت مظلة ثقافة مشتركة تتسم بالاتفاق حول القيم الأساسية التى تقوم عليها. وتقوم هذه النظريات على أساس تحليل خاص للأنساق الاجتماعية يطلق عليه " التحليل البنائى الوظيفى ". والمفهوم الأساسى الذى يرتكز عليه تحليل المشكلات الخاصة بالأنساق الاجتماعية مثل: المشكلات الاجتماعية والانحراف والصراع الطبقى هو "تصدع القيم " الذى يعنى عدم التوازن الذى يصيب أحياناً الأنساق الاجتماعية، أو ما يطلق عليه " التفكك الاجتماعى ". وتصدع القيم يعنى

وجود ثغرة فى التنظيم الاجتماعى الذى يكشف عنها ضعف أجهزة الضبط الاجتماعى. والتوازن والاستقرار، واحترام السلطة القائمة، وعدم المساس بالنظام القائم، والنمو المتدرج أو المتطور من أهم القيم التى تدعو إليها هذه النظريات. وكانت دعوة عبد الناصر إلى "حيادية السلطة" وجعل التوافق كاملاً بين مصالح جميع الطبقات تعبيراً عن هذه القيم. إلا أن الأمر تغير كثيراً فى الفترة اللاحقة ابتداء من عام ١٩٦٠، ١٩٦١، بعد اصطدام عبد الناصر بالبرجوازية المالية والصناعية التى عزفت عن المشاركة فى خطة التنمية، وتأكده من أنها لا تعمل لصالح المجتمع ولكن كل ما يهمها هو صالحها الخاص. فقد تخلى عبد الناصر عن اعتناقه لنظريات التوازن، وأكد انحياز الدولة لصالح الطبقات الشعبية، وضمن الميثاق خلاصة فكره الاجتماعى ورؤيته للصراع الاجتماعى والتوازن الطبقى، حيث أكد على "حتمية الصراع الطبقى" طالما كان هناك استغلال وقهر من طبقة لطبقة أو لطبقات أخرى. وكان إدراكه لمغزى الاستغلال أوسع من مغزاه الاقتصادى، حيث كان يربط بين الاستغلال الاقتصادى وتأثيره على العلاقات الاجتماعية والسياسية بين الطبقات وبين الأفراد.ففى لقائه بالشباب أعضاء منظمة الشباب الاشتراكى فى معسكرهم بحلوان أكد عبد الناصر على أنه لا يمكن أن تكون هناك حرية من أى نوع فى مجتمع يقوم على استغلال الإنسان للإنسان " لا يمكن أن تكون حرية سياسية أو حرية فردية مهما قيل عن الحرية طالما كان هناك استغلال، وطالما كان هناك تحالف بين الإقطاع وبين الاستغلال الرأسمالى. لابد أن يكون للاستغلال نفوذ، وبهذا تكون الحرية السياسية كلمة فى الهواء ضائعة ".

وبتحديده لمعنى وحدود الاستغلال أصبح عبد الناصر يفرق بين الشعب وبين أعداء الشعب، " الشعب هو جميع الفئات التى تساند الثورة الاشتراكية – وليس اليفط الاشتراكية – وتساند الثورة الاجتماعية والبناء الاشتراكى. وأعداء الشعب جميع القوى التى تناهض هذه الثورة الاشتراكية، والثورة الاجتماعية وهدفها القضاء على النظام الاشتراكى ". ويخرج عبد الناصر من هذه التفرقة الهامة بين الشعب وأعداء الشعب إلى تفرقة أخرى لا تقل أهمية عنها بقوله: " إن هناك تناقضاً واضحاً بين الشعب الذى يريد الثورة الاجتماعية ويريد التحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وبين الأقلية التى تريد مجتمعاً يسوده الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى.وعلى هذا فإن قوى الصراع الاجتماعى تصبح محددة تحديداً موضوعياً ومفروزة إلى قوى الثورة والقوى المضادة للثورة على أساس تلازم أو تعارض مصلحتها مع عملية التغيير الثورى. فقوى الثورة هى القوى التى لها مصلحة فى عملية التغيير وتضم: الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة، وهؤلاء يمثلون الجماهير الكادحة التى عانت من الاستعمار ومن الاستغلال والتخلف والتجزئة فى الوطن العربى. وتتطلع إلى تحقيق أهدافها فى الحرية والاشتراكية والوحدة. أما القوى المضادة للثورة فهى قوى الإقطاع ورأس المال المستغل والاستعمار وعملاء الاستعمار والصهيونية العالمية. وهؤلاء لهم مصلحة فى بقاء الأوضاع على ما هى عليه من تبعية وتخلف وتجزئة ولهذا فهم يتصدون للثورة ولعملية التغيير الثورى ويحاولون إجهاضها.

مستويان للصراع الطبقى:على أساس طبيعة هذه القوى أقامت الناصرية تحالفاً يجمع قوى الثورة صاحبة المصلحة فى التغيير الاجتماعى تلك القوى التى خضعت لسنوات طويلة لاستغلال الإقطاع والرأسمالية. وأكدت على حتمية الصراع بين تحالف قوى الشعب العاملة

وبين القوى المضادة للثورة، والمستغلة للشعب ومصالحه. ومن خلال هذه التفرقة بين قوى الشعب العاملة وبين أعداء الشعب وضع عبد الناصر مستويين للصراع الطبقى.المستوى الأول: مستوى رأسى للصراع:ويدور بين قوى الشعب العاملة وبين القوى الرجعية المتمثلة فى تحالف الإقطاع ورأس المال المستغل؛ أى أنه يقسم المجتمع إلى قسمين: القسم الأول يجمع بين القوى الشعبية المستغلة (بفتح الغين) ذات المصلحة فى القضاء على الاستغلال واحتكار السلطة، وذات المصلحة فى إنجاح الثورة الاجتماعية، أما القسم الثانى فيجمع القوى المستغلة (بكسر الغين) التى تمارس استغلالها للشعب، وتفرض سيطرتها على السلطة. والصراع بين القسمين حتمى وضرورى، وهذا المستوى من مستويات الصراع يستلزم ضمن ما يستلزم لحله استخدام العنف ضد القوى المعادية للثورة الاجتماعية وللشعب صاحب المصلحة فى هذه الثورة إذا ما رفضت التخلى عن أدواتها فى الاستغلال والسيطرة.ففى حديثه مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية قال: " نحن فى الميثاق لم نستبعد العنف، وقلنا إذاً الرجعية لم تسر معنا، وإذا أخذت فترة لتهاجم مجتمعنا بندخل معها فى العنف إلى أقصى حد ممكن". وفى حديث آخر ذكر تفصيلياً إجراءات حل الصراع بين تحالف قوى الشعب وبين أعداء الشعب حيث قال: " لا زلنا على استعداد أن نحل التناقضات مع أعداء الشعب بالطرق السلمية، ولكن لسنا على استعداد بأى حال أن نسمح بوضع العراقيل فى وجه ثورة الشعب الاجتماعية بإعطاء الرجعية فرصة لتضرب ثورة الشعب، وتضرب الثورة الاشتراكية، من واجبنا أن نحمى كفاح الشعب ومكاسب الشعب، فلا بد من تجريد الرجعية من اسلحتها، هذا الأسلوب، وهناك أساليب أخرى تصل إلى المحاكمة، تصل إلى الحرمان، تصل إلى نواح كثيرة، وتأكيداً لجدية موقفه تجاه محاولة الرجعية الاعتداء على مكتسبات الشعب الاشتراكية أعلن " لو تحركت الثورة المضادة للانقضاض على منجزات الثورة لأرتديت لهم الكاكى، ونزلت إلى الشارع أدافع عنها بدمى.المستوى الثانى: مستوى أفقى للصراع:ويدور بين قوى الشعب العاملة أعضاء التحالف، وهذا الصراع طبيعى فى ظل التنوع والاختلاف فى المصالح بين قوى الشعب العاملة، بين العمال والفلاحين، بين المثقفين والجنود، بين الرأسمالية الوطنية والعمال والفلاحين أو باقى أعضاء التحالف. وهذا الصراع هو الذى ينبغى أن يكون حله "سلمياً" فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات، ويوضح عبد الناصر طبيعة هذا الصراع بقوله: " فى داخل الشعب سنجد إذن خلافات واختلافات لا تنتهى ولن تنتهى، وعلينا أن نحلها بالطرق السلمية لكى نخفف آثارها: بالديمقراطية، والحرية والنقاش، والتصحيح، والفهم وتحديد الخطأ وتحديد الصواب.

وهذا التمييز بين الشعب وأعداء الشعب، وهذه التفرقة بين نوعى الصراع نطرح أمرين فى غاية الأهمية: الأول، أن الخلط بين الخلافات داخل الشعب من ناحية والتناقضات بين الشعب وأعداء الشعب من ناحية أخرى، وترك الميدان خالياً لتحركات الرجعية الداخلية يفتح الطريق أمام ضرب التحول الاشتراكى من أساسه، الثانى، إن الموقف السلبى إزاء الخلافات بين فئات الشعب وعدم المبادرة إلى حلها – ديمقراطياً – سواء عن تردد أو جزع أو عدم فهم للتفاعلات الاجتماعية، يفتح الطريق أمام التلقائية، ويقود إلى أخطاء فادحة تهدد وحدة المجتمع الاشتراكى.والآن ما هى الخاصية الأساسية للمجتمع الاشتراكى عند عبد الناصر، على ضوء هذا الفهم للصراع الطبقى ومستوياته؟ نستطيع من خلال تحليل الميثاق والخطب والأحاديث التى أدلى بها عبد الناصر أن نقول أن المجتمع الاشتراكى الناصرى هو مجتمع تحالف قوى الشعب العاملة، فهو ليس من ناحية مجتمع التعدد الطبقى الملىء بالصراعات والانقسامات الاجتماعية

الذى يؤكد سلطة وسيطرة البرجوازية الكبيرة على باقى الطبقات المطحونة، وليس هو مجتمع دكتاتورية البروليتاريا، فلم يقبل عبد الناصر، كما ذكر فى كثير من أحاديثه، إقامة دكتاتورية البروليتاريا فى مصر فقد أكد فى حديثه مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية "أننا لن ننتقل من دكتاتورية طبقة إلى دكتاتورية طبقة أخرى لأننا بذلك سندخل فى حرب أهلية، ولكننا نريد أن ننتقل من دكتاتورية الرجعية إلى ديمقراطية الشعب بأجمعه".والتحليل الكمى لأحاديث وخطب عبد الناصر يؤكد أنه على الرغم من يقين عبد الناصر بأن العالم السياسى والحياة السياسية صراعية ومليئة بالصراعات إلا أنه ظل دائماً مؤمناً بأن ممارسة الصراع على المستوى المحلى بين الطبقات ستكون نتائجه خاسرة، فهو يرى أن هذا الصراع سيكون حرباً أهلية لن يأتى من ورائها إلا الخراب، لذلك رأى أن يكون الحل هو تجريد الرجعية من أسلحتها المال والسلطة، من ناحية وتذويب الفوارق بين الطبقات الشعبية من ناحية أخرى.ومن خلال تحليل خطب وأحاديث عبد الناصر يمكن القول: ١- أنه على الرغم من رؤية عبد الناصر للحياة السياسية كحياة مليئة بالصراعات إلا أنه كان يتخوف من ممارسة الصراع، ومن هنا كان حرصه على أنه يتحرك بما لديه من سلطة ليحل الصراع سلمياً دون إراقة دماء.

وهذا لا يعنى أن عبد الناصر كان حريصاً على "تجميد الصراع" أو "تأميمه" كما يقول بعض الباحثين، ولكنه كان لا ينظر إلى الصراع كغاية فى حد ذاته، وكان لا يحبذ ترك الأمور على علاتها حتى يتم الصراع بين الطبقات الاجتماعية لأن النتائج ستكون وخيمة، وكان يفضل أن يحل الصراع سلمياً طالما أنه قادر على ذلك بما لديه من سلطة بصفته رئيساً للدولة. ٢- أنه لا يقصد من وراء حل الصراع إقامة دكتاتورية البروليتاريا، ولكنه كان يرى أن معظم طبقات الشعب الفلاحين والمهنيين بما فيهم الموظفين والمثقفين وكذلك الجنود والرأسماليين الوطنيين قد عانوا من الاستغلال والاستبداد مثل إن لم يكن أكثر من معاناة الطبقة العاملة، ومن ثم فهم أصحاب حقوق فى التغيير الثورى وفى توجيه الثورة لصالحهم، ومن هنا كان الاتجاه نحو أقامة ديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة كبديل لدكتاتورية البروليتاريا انعكاساً لظروف وواقع البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى مصر، اعتماداً على اتباع أربع سياسات هى: تذويب الفوارق بين الطبقات، وسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج والسلطة السياسية، والعدالة التوزيعية والتخطيط الشامل للاقتصاد الوطنى.

- سياسة تذويب الفوارق بين الطبقات: يقصد بسياسة تذويب الفوارق بين الطبقات كسر حدة الجمود الطبقى الذى ساد مصر قبل الثورة، وأدى إلى تقسيم الشعب إلى طبقات مالكة (البرجوازية الزراعية – البرجوازية الصناعية) وطبقات أخرى محرومة ولا تملك إلا قوة عملها. وأمام هذا الوضع فإن سياسة تذويب الفوارق بين الطبقات تهدف إلى ضمان السيولة الاجتماعية، أى ضمان سيولة الانتقال بين الطبقات المختلفة، وهو ما يفترض:

- تصفية الطبقات التى تملك ولا تعمل، والتى تعيش على دخل بلا عمل، والتى يصعب الانتقال إليها، والتى لا يمكن أن تتعايش مع الطبقات الأخرى: وتتطلب تصفية هذه الطبقات النزول بملكياتها إلى المستوى الذى يلزم أصحابها بالعمل، ومعنى ذلك أن تذويب الفوارق بين الطبقات يستلزم فرض العمل على مختلف الطبقات بحيث يتحول أفراد المجتمع جميعاً إلى عاملين، سواء كانوا يعملون فى ملكهم أم بصفتهم أُجراء.

- ضرورة أن يصبح العمل أساساً للقيمة الاجتماعية للفرد، وأن يصبح المصدر الأساسى للدخل، وبذلك لا تتحدد مكانة الفرد الاجتماعية بناء على الامتيازات الطبقية الموروثة، بل بناء على دوره فى المجتمع، بحيث يمكنه أن يغير من هذه المكانة بتغيير هذا الدور، وهو ما يعنى ألا تكون الطبقات فئات اجتماعية مغلقة، وأن تفقد بذلك معناها التقليدى.

- ضمان التقارب بين الطبقات الأخرى، وذلك بالحد من الثروات والدخول الكبيرة، وبرفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة.

- إقرار مبدأ تكافؤ الفرص عملاً، وخاصة فى نطاق الخدمات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان، ولتنمية قدراته ومثلها التعليم والعلاج. ويلعب التعليم المجانى دوراً محوراً فى تذويب الفوارق بين الطبقات بفتحه مجال الحراك الاجتماعى إلى أعلى أمام كل قادر على إثبات كفاءته فى مختلف الأنشطة والوظائف.معنى هذا كله أن تذويب الفوارق بين الطبقات يعنى ضمان السيولة الاجتماعية، أى ضمان سهولة الانتقال بين الطبقات بحيث لا تقوم عوائق من القانون أو من الواقع تحول أو تعرقل دون جهود الأفراد فى هذا السبيل، وبذلك تحل ظاهرة "الفئات الاجتماعية المفتوحة" محل ظاهرة الطبقات المغلقة، وتعنى ظاهرة الفئات الاجتماعية المفتوحة أن ينقسم المجتمع إلى عدة فئات اجتماعية مختلفة يكون لكل منها دورها الاجتماعى الخاص، كما تعنى أن يتحدد انتماء الفرد إلى أى فئة – من هذه الفئات بناء على قدراته وعلى دوره الاجتماعى.وتذويب الفوارق بين الطبقات لا يعنى توحيد الدور الذى تقوم به مختلف الفئات الاجتماعية فى عملية الإنتاج، ذلك أنه لا يعنى إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج إلغاءً كاملاً، ولا يعنى تحويل جميع الأفراد إلى أُجراء.

فالتذويب لا ينفى أن تستمر فئة تملك بعض أدوات الإنتاج فى بعض القطاعات وأن تستمر فئة أخرى تقدم العمل، على أن يسهل على الفرد أن يغير دوره فى عملية الإنتاج وأن ينتقل بذلك من فئة اجتماعية إلى فئة اجتماعية أخرى. وهذه النقطة فى غاية الخطورة إذ كيف سيغير العامل الأجير دوره فى عملية الإنتاج ويصبح مالكاً لأدوات الإنتاج؟ ما هى الكيفية المشروعة لهذا الانتقال؟ قد يكون التعليم أداة جيدة للانتقال إلى فئة اجتماعية مختلفة لكنه بحكم مستويات الأجور المتاحة لا يمكنه من الانتقال إلى الرأسمالية المالكة. وقد ترتب على هذه الثغرة نتائج خطيرة إذ تحولت الرأسمالية غير المستغلة فى فترة حكم عبد الناصر إلى رأسمالية طفيلية مستغلة فيما بعد.كذلك لا يعنى تذويب الفوارق بين الطبقات توحيد مستويات المعيشة بين مختلف الأفراد؛ نظراً لاختلاف كفاءات وقدرات الأفراد، كما أنه لا يتضمن تصفية أفراد الطبقة البرجوازية الزراعية أو الصناعية بل يقتصر على تصفية قدرتهم على الاستغلال مع المحافظة على حق الإرث الشرعى.٢- سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وعلى السلطة السياسية: تعتبر سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وعلى السلطة السياسية من أهم مقومات وخصائص النظام الاشتراكى فى الفكر الناصرى. وتتم هذه السيطرة عن طريق الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتى تعنى أن المجتمع فى مجموعه يملك وسائل الإنتاج، وأن المجتمع قد ملك الفرصة لكى يخطط لعمليات الإنتاج ولكى يضعها تحت رقابته. وإذا كانت الملكية العامة لوسائل الإنتاج هى الصورة الأساسية للملكية فى المجتمع الاشتراكى الناصرى فإن هذا لا يعنى ضرورة القضاء على الملكية الفردية لأدوات الإنتاج كلية، ليصبح المجتمع مجتمعاً إشتراكياً، وذلك لأن الانتقال من الملكية الفردية لوسائل الإنتاج إلى الملكية العامة لهذه الوسائل ليس مقصوداً لذاته وإنما هو

وسيلة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تعوق تقدم الإنتاج وتنميته. فعلى سبيل المثال أقر التطبيق الاشتراكى الذى تم فى عهد عبد الناصر تحقيق سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج من خلال إقامة قطاع عام يشمل أكثر من ٨٠% من أدوات الإنتاج فى الصناعة، وكل الهياكل الرئيسية للإنتاج وكل تجارة الاستيراد وثلاثة أرباع تجارة الصادرات، وكل تجارة الجملة فى الداخل، وكل البنوك وشركات التأمين. وفى نفس الوقت يترك الفرصة متاحة أمام القطاع الخاص ليمارس دوره فى التنمية وسط ظروف لا تسمح بالاستغلال، وفى مجالات بعيدة عن العمل فى الهياكل الأساسية لعملية الإنتاج، مع التأكيد المستمر على أن يبقى نشاطه تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب، وأن يعمل فى ظله وبتوجيه منه، ومع الحذر من احتمالات نموه الاحتكارى واحتمالات تلاعبه واحتمالات انحرافه ومع اشتراط عدم الاستغلال.

واستوجبت ملكية الشعب لوسائل الإنتاج ضرورة إجراء تفرقة فى المجال العقارى أرضاً وبناءً بين الملكية المستغلة (بكسر الغين) أو التى تفتح الطريق للاستغلال والملكية غير المستغلة. ولقد كان معيار الضبط فيما يتعلق بما إذا كانت ملكية عقارية ما مستغلة أم غير مستغلة أمراً صعباً الأمر الذى أدى فيما بعد إلى تضخم القطاع العقارى حتى إننا نشهد اليوم تحويل بعض أجزاء هذا القطاع إلى ما يشبه الاحتكار فى المقاولات والمبانى والتغلغل إلى قطاعات إنتاجية أخرى.أما فى المجال الزراعى فلم يستوجب تمليك الشعب لوسائل الإنتاج تأميم الأرض وتحويلها إلى الملكية العامة، وإنما أقر – استناداً إلى الدراسة وإلى التجربة – بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالإقطاع. وحرص بذلك على تأكيد أن الأمر مصدره هنا (الدراسة والتجربة) لا الصدور عن الأنماط الفكرية المسبقة التى تدافع عن الملكية الخاصة أو العامة فى ذاتها، وتعلو بها عن أن تكون مجرد وسيلة فى يد الشعب. لكن التفرقة بين الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة كانت أمراً دائماً ومؤكداً، والحرص على دعم الملكية الزراعية "بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها إلى نهايتها كان واجباً. وأكد الميثاق على أن نجاح المواجهة الثورية لمشكلة الأرض، هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد الملاك، لا يمكن تعزيزه إلا بالتعاون الزراعى وإلا بالتوسع فى مجالات الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للأرض اقتصاداً قوياً ونشيطاً ". ويتضح من الدراسة التفصيلية للقواعد التى وضعت لتأكيد ملكية الشعب لوسائل الإنتاج الحرص والتأكيد المستمر على رفض النظام الرأسمالى والانحياز للاشتراكية وقواها الشعبية وتحديد دور تابع للقطاع الخاص يخضع فيه لإشراف القطاع العام بشروط أربعة هى:

– أن يكون رأسمالية محدودة الحجم بحيث تستند إلى ظاهرة اندماج العمل ورأس المال، أى بحيث يشترك أصحابها فى عملية الإنتاج.

- أن يعمل على خدمة الاقتصاد القومى فى إطار خطة التنمية بالإضافة إلى خدمة مصالحه الخاصة.

– ألا يقع تحت سيطرة الاحتكارات العالمية، وهو ما يترتب بالضرورة على صغر حجمه.

– أن يبتعد عن الاستغلال.ومجمل هذه الشروط تؤكد أن النظام الاشتراكى الناصرى يستهدف بحق شمول السيطرة الشعبية على كافة المؤسسات الاجتماعية، ولم يعمل على حماية الملكية الخاصة فى ذاتها كقيمة وإحاطة احترام الملكية الخاصة بدعاوى الحرية والكرامة والغرائز

الإنسانية والكفاية والتراث والدين، مما يخرجها عن إطار التنظيم الاجتماعى الخاضع للشعب، فالأمر بالنسبة للملكية الخاصة كفاية وعدل فحسب، والاختيار يتعلق بمدى ملاءمة الأنماط المختلفة للتنظيم الاجتماعى فى تحقيق هذين الهدفين: الكفاية والعدل، فى ظروف الزمان والمكان، مع الصدور عن خبرة شعبنا والاسترشاد بخبرة الشعوب الأخرى.أما فيما يتعلق بالسيطرة السياسية لقوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة فى إحداث التغيير الاقتصادى والاجتماعى المطلوب فإنها شرط أساسى حتى يتمكن المجتمع من نقل الملكية الفردية لوسائل الإنتاج الرئيسية إلى الملكية العامة. إذ لا يمكن تصور حدوث هذا الانتقال فى الملكية مع بقاء السيطرة السياسية للرأسمالية أو الإقطاع.وكما أن هذه السيطرة السياسية على أجهزة الحكم ضرورية لإحداث التغيير المطلوب، فهى ضرورية كذلك لإدارة الاقتصاد القومى بعد السيطرة على وسائل الإنتاج وضمان مشاركة الجماهير فى عملية البناء والتقدم الاجتماعى والاقتصادى وضمان عدالة التوزيع بين الدخول بما يحقق العدالة الاجتماعية المنشودة، وذلك عن طريق مؤسسات وتنظيمات قوى الشعب العاملة التى تتيح التعرف الصادق والأمين على المشكلات التى يقابلها المجتمع فى تطوره، وتدير الحوار حراً بهدف إيجاد الحلول اللازمة لها.

ولقد كان الاختيار الناصرى لتأكيد سلطة الشعب السياسية هو إقامة تحالف جديد بين الطبقات المنتجة فى تنظيم ثورى طليعى يهتدى بالفكر الاشتراكى، ويعمل على تحقيق مصالح الشعب وإدارة الاقتصاد القومى والإشراف عليه. ولم يأت هذا الاختيار من فراغ ولكنه، وكما أكد عبد الناصر جاء تحالفاً ثورياً فرضته مجموعة من الاعتبارات الهامة. أولها ضرورة المزج بين الاشتراكية والديمقراطية، فبدون الاشتراكية التى هى مضمونها تحرير الفرد من الاستغلال لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية، وبدون الديمقراطية التى هى فى مضمونها إشراك كل فرد فى التوجيه لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية. وكان من المستحيل أن تعيش الديمقراطية فى ظل سيطرة الإقطاع واحتكار رأس المال. وكان من الصعب أن تتحقق الاشتراكية فى ظل تحكم الأقلية، وبالتالى كان لابد من إيجاد الشكل الذى يمزج بين الديمقراطية التى هى اشتراكية السياسة وبين الاشتراكية التى هى ديمقراطية الاقتصاد. وثانياً: هدف تحقيق الوحدة القومية وهو هدف ضرورى لسلامة العمل الوطنى، وثالثها تحقيق التعبئة الاجتماعية لكل الطبقات التى هى الوسيلة الوحيدة لدفع التطور فى جميع مجالاته بسرعة وكفاية.لذلك كان تحالف قوى الشعب العاملة هو الاختيار الطبيعى فى ظل كل هذه الأهداف وكان الاتحاد الاشتراكى هو أداته فى السلطة. " سلطة الثورة وسلطة الجماهير صانعة الثورة. سلطة تحالف هذه الجماهير العاملة من الشعب. سلطتها الديمقراطية".

٣- العدالة التوزيعية: يعبر مطلب العدالة التوزيعية عن أزمة محورية من الأزمات التى تواجه البلاد النامية على وجه العموم وهى "أزمة التوزيع"، وهى من الأزمات التى يلتقى فيها علم السياسة بعلم الاقتصاد حيث يقوم النظام السياسى بدور "الموزع" فى المجتمع. وبصفة عامة فإن كل القرارات السياسية ذات طابع توزيعى. وإن كانت أزمة التوزيع تشير على وجه التحديد إلى تلك القرارات والسياسات المتعلقة بتخصيص الموارد وتوزيعها، وهنا تظهر مشكلة فى عملية التوزيع بين الاعتبار الفنى والاقتصادى وهو أن يكون التوزيع على أسس تتعلق بنوعية العمل، وبين الاعتبار الاجتماعى أو الإيديولوجى الذى يفرض الالتزام بمفهوم العدالة الاجتماعية فى التوزيع.ولقد اهتم عبد الناصر بالربط بين مفهومى "الاستغلال" و"العدالة التوزيعية"، وجعل

معيار العدالة فى النظام الاشتراكى الناصرى أن " يأخذ كل بقدر ما يعطى " أى أن يأخذ كل بقدر الخدمة التى يقدمها للمجتمع، سواء جاءت هذه الخدمة من عمل أو من رأس المال غير المستغل. فإذا تقاضى شخص أكثر مما أعطى، أى أكثر من قيمة الخدمة التى يقدمها للمجتمع فإنه "يكون مستغلاً" " بقدر الفرق بين قيمة ما أعطى وقيمة ما أخذ".وواضح أن هذا المفهوم عن العدالة يسلمنا إلى فكرة "الثمن العادل" و"الأجر العادل". وهنا نسلم بأن السوق ليس قادراً على تحديد هذا الثمن العادل؛ وذلك نظراً لعدم تكافؤ القوى الاجتماعية والاقتصادية التى تتقابل فيه.

وأمام هذا الوضع يكون من الضرورى، حتى نحول دون الاستغلال، أن تتوقف حرية التعاقد، وأن تقوم الدولة بتحديد الأثمان والأجور على أساس إعطاء كل عامل من عوامل الإنتاج بقدر إنتاجيته أى بقدر مساهمته فى العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب من الدولة تقدير مدى مساهمة كل عوامل الإنتاج فى هذه العملية، وهى عملية صعبة ومعقدة للغاية من الناحية الفنية، لكنها لا تخضع فقط للاعتبارات الفنية ولكنها أسيرة الرؤية الاجتماعية، التى ترى أن العمل هو مصدر الإنتاج وهو مصدر الثروة القومية كلها، ومن ثم فإن توزيع الدخل على أساس العمل الحقيقى المبذول هو الهدف النهائى، وهو مفهوم الاشتراكية الواضح البسيط، وهو ما يحقق إلغاء استغلال الإنسان للإنسان، والاستغلال هو الحصول على دخل بلا عمل أو بلا خدمة، أو بما يفوق ما يقدمه الفرد من أثمان وخدمات.ولقد كان عبد الناصر حريصاً على تأكيد أن "المساواة فى الاشتراكية، هى مساواة فى الفرصة المتكافئة، التى هى الرد الاشتراكى على الامتيازات الطبقية وليست المساواة المطلقة التى تساوى بين الأفراد دون اعتبار للعطاء وللدور الذى يقوم به كل فرد. المساواة فى المفهوم الناصرى هى "المساواة العادلة" تماماً مثلما أن الحرية فى المفهوم الناصرى هى "الحرية العادلة" التى لا تتجاوز احترام حقوق الآخرين. المساواة العادلة هى التى تراعى التمايز فى العطاء والأداء بين الأفراد وتتحق عن طريق الالتزام الصارم بتوفير "الفرص المتكافئة" لكل الأفراد، وبعدها يكون التمايز عدلاً بقدر التمايز فى استفادة كل فرد من تلك الفرص المتكافئة مع الآخرين. فبعد الفرصة المتكافئة لكل مواطن، فإن كل مواطن هو الذى يحدد بنفسه، وبقدراته الذاتية، دوره فى المجتمع، ومقدار ما يحصل عليه من هذا المجتمع". تلك هى جوهر العدالة، فعن طريق إعطاء الفرصة المتكافئة للمواطنين، وبتقدير الأجر بمدى المساهمة فى العمل والإنتاج وأن يأخذ كل مواطن بقدر عمله وخدمته تتحقق العدالة التوزيعية التى جعلها النظام الاشتراكى الناصرى إحدى مقوماته وركائزه الأساسية.واتفاقاً مع هذا المفهوم للعدالة وللاستغلال انصرف النظام الاشتراكى الناصرى إلى فرض رقابة الدولة على الملكية الخاصة، وإلى العمل على تخليصها من الاستغلال، وتمثل ذلك فى وضع حد أدنى للأجور، وفى تحديد أثمان السلع والخدمات الأساسية، وإيجارات الأراضى الزراعية والمبانى، كما انصرف أيضاً إلى إخضاع الاستثمارات الخاصة لبعض القيود ولاعتبارات التخطيط، كما حرص على إعادة تنظيم العلاقات القائمة بين العمل ورأس المال بما يضمن للعمل مكانته التى تتفق مع حقيقة دوره فى عملية الإنتاج عن طريق: تحديد ساعات العمل ووضع حد أدنى للأجور، وإشراك العاملين فى الشركات والمؤسسات الخاصة فى مجالس إداراتها، وإشراكهم فى أرباح هذه الشركات والمؤسسات، وعن طريق إعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات ذات الدخول المحدودة بما يرفع مستوى معيشة هذه الطبقات، ومما يحد من التفاوت بين الطبقات، وذلك عن طريق الضرائب التصاعدية والتوسع فى الخدمات العامة المجانية.

٤- **التخطيط الشامل للاقتصاد القومى**: فى إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج ولخضوعها لإشراف سلطة تحالف قوى الشعب العاملة لم يعد الربح هو الهدف الرئيسى للإنتاج، بل أصبح الهدف الرئيسى هو: زيادة الدخل القومى الناتج من العملية الإنتاجية، وإشباع حاجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المادية والبشرية وزيادة المدخرات لتوفير القدرة على الاستثمار المتزايد. ولتحقيق هذه الأهداف كان لابد من تنظيم الاقتصاد القومى باعتباره وحدة متكاملة، والعمل على تنمية الاقتصاد القومى تنمية متوازنة عن طريق التخطيط الشامل، والالتزام بنظام واضح للأولويات الاجتماعية يمكن بموجبه تفادى الهدر والضياع والتبديد فى الموارد، وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف الاجتماعية. فالالتزام بنظام واضح للأولويات الاجتماعية يمكننا تحقيق غرضين فى غاية الأهمية، فهو أولاً يمكننا من أن نجيب بوضوح تام على السؤال: ماذا ننتج ولمن؟ أى أن هذا النظام للأولويات الاجتماعية يمكن من تحديد واضح لنمط استخدام الموارد وأين تتجه. وهو ثانياً: يمكننا من أن نتعرف على التكلفة الاجتماعية التى تترتب على عدم الالتزام بهذا النظام للأولويات، أى ما يتحمله المجتمع ككل من تضحيات نتيجة لعدم الالتزام بهذا النظام للأولويات الاجتماعية. وهذا كله لن يتأتى إلا بالتخطيط الشامل للاقتصاد القومى.والتخطيط الشامل يتطلب أمرين:

الأول، معرفة كاملة بالاقتصاد القومى والقوانين الموضوعية التى تحكم تطوره ونموه.

والثانى، القدرة على النظر للمستقبل، ورسم الطريق على أساس هذه الحقائق.

ويوضح الميثاق فهم عبد الناصر الدقيق لدور التخطيط الشامل فيقول: " أن التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية، بطريقة عملية وعلمية وإنسانية، لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهة". كما يوضح عبد الناصر فى الميثاق فهمه للدوافع الرئيسية وراء الأخذ بأسلوب التخطيط القومى الشامل للاقتصاد، وعدم ترك الإنتاج للحرية الفردية والاختيارات الحرة فيقول: " أن التخطيط الشامل هو عملية اجتماعية وسياسية واقتصادية تتطلب مشاركة أوسع القواعد الجماهيرية فى إعداد تلك الخطط وضمان سلامة التنفيذ".تلك كانت القواعد والمقومات الأساسية التى استندت عليها الرؤية الناصرية للاشتراكية، والتى حاول عبد الناصر إقامتها فى مصر منذ إصدار قوانين التأميم الشهيرة عام ١٩٦١. وإعلان الميثاق فى عام ١٩٦٢. ولقد كانت هذه المقومات نتاجاً وإفرازاً طبيعياً لظروف ومعطيات الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المصرى فى تلك الفترة، وتعبيراً عن الممارسة العملية التى تولى عبد الناصر إدارتها بنفسه، وهى الممارسة التى شهدت نجاحات وانتكاسات. كانت محصلة لتفاعلات البيئة الداخلية المصرية للتجربة مع البيئة العربية والإقليمية والظروف الدولية المحيطة. ويكفى أن نشير إلى حدث واحد لنعرف مدى تأثير تلك الظروف على الممارسة، فلقد كانت نكسة ١٩٦٧ على سبيل المثال من أخطر الأحداث التى أثرت على مسيرة التجربة الاشتراكية الناصرية، والتى أدت إلى ظهور العديد من السلبيات فى الممارسة. وحالت – إلى حد كبير – دون تعميق التحول الاشتراكى والوصول بالمجتمع إلى الاشتراكية المقصودة والمرجوة.الناصرية بعد عبد الناصر – نظرة نقدية من داخل التجربة:الآن، وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة وثلاثين عاماً على وفاة عبد الناصر ماذا بقى من التجربة، وماذا بقى من الناصرية؟ سؤال تولى الإجابة عليه الكثيرون

ما بين المنحاز وبين المتحامل وضاعت الحقائق بين الطرفين، وساعد على هذا الضياع ما حدث من تراجع عن هذه التجربة وايديولوجيتها بعد وفاة جمال عبد الناصر لتبدأ مراحل أخرى حرصت على أن تؤكد انتمائها لتيار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ويستحسن أن نشير فى عجالة لبعض أوجه هذه التقييمات الناصرية للتجربة الناصرية التى قادها عبد الناصر، ويمكن تقسيم هذه التقييمات إلى مستويين، يتعلق المستوى الأول بمراجعة وتقييم الممارسة، ويتعلق الثانى بتقييم الصياغة النظرية، التزاماً بالمنهج الجدلى التاريخى الذى سبقت الإشارة إليه فى هذه الدراسة.١- تقييم الممارسة الناصرية: دون الدخول فى تفصيلات حول ما حدث أيام عبد الناصر، وكيف كانت تسير الأمور يمكن القول أن النظام الناصرى يعتبر مسئولاً إلى حد كبير عما حدث بعد وفاة عبد الناصر، لأن القوى المناوئة للتجربة والتى حرص عبد الناصر على تسميتها بـ "قوى الثورة المضادة" لتمييزها عن "قوى الثورة" المؤيدة لها وعوامل نشأتها تواجدت داخل هذا النظام وعملت من داخله بدليل أنها استطاعت فى فترة وجيزة أن تغير وجه الأحداث إلى النقيض تماماً، وبإيجاز يمكن إجمال بعض الأشياء التى تعد مسئولة عن سلبيات التجربة وعن تكوين مواقع نشأة وتطور القوى المعادية للثورة فيما يلى:– الاعتماد على جهاز الدولة البيروقراطى فى إدارة كافة شئون التجربة دون الاهتمام بتسييس الجماهير والسماح لها بالمشاركة فى إنجاز التحول الاشتركى. فقد تولت البيروقراطية تحقيق الاشتراكية ولم تخض الجماهير بنفسها معارك التحول الاشتراكى، لذلك كان من السهل أن تسقط التجربة بمجرد إنحراف الإدارة البيروقراطية وجهاز الدولة، دون صراع من جانب الجماهير على مكتسباتها؛ لأن هذه المكتسبات قد تمت فى غيبة عن مشاركتها الفعلية. وقد كانت القيادة تكتفى فى علاقتها بالجماهير بما يسمى "بالتعبئة الجماهيرية" التى تعنى دفع الجماهير إلى تأييد السياسات التى تتخذها القيادة باسمها ولمصالحها. فقد عهد عبد الناصر إلى جهاز الدولة لتحقيق التوازن الطبقى من خلال السيطرة على الصراع الطبقى، لكن جهاز الدولة كان هو بذاته جهاز الدولة القديم إلى جانب بعض العسكريين الذين تولوا مناصب مدنية، ولم تكن كل عناصره مشبعة بالثورة الضرورية، بل وأكثر من ذلك كان يضم أعداداً من الرجعيين واليمينيين، ومن هنا حاولوا إفراغ بعض القوانين الثورية من مضامينها عن طريق تشويه عمليات التنفيذ. وهذا يعنى أن الثورة قد عهدت بعناصر غير اشتراكية بل ورجعية ومعادية للثورة كى يتحقق التحول الاشتراكى، ومن ثم فقد نبتت عناصر الثورة المضادة وترعرعت داخل جهاز الدولة نفسه.– عجز التنظيم السياسى – الاتحاد الاشتراكى – عن أن يقدم للجماهير الإطار الذى تستطيع من خلاله أن تعبر عن آرائها، وأن تتمكن من المشاركة الفعلية فى التجربة والقيام بدورها الأساسى فى إقامة النظام الاشتراكى ويرجع عجز الاتحاد الاشتراكى وما سبقه من تنظيمات سياسية أخرى إلى تغليب القيادة الاعتماد على جهاز الدولة دون التنظيم السياسى ومشاركة الجماهير. والاعتماد على جهاز الدولة لهذه الدرجة يرجع تاريخه إلى تاريخ وظروف نشأة تنظيم الضباط الأحرار داخل الجيش من ناحية، وموقف الأحزاب والقوى السياسية المصرية من الثورة ورجالها منذ قيامها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فعندما أراد الضباط الأحرار القيام بحركتهم وتنفيذها حرصوا على استغلال وضعهم كضباط بالجيش وعلى الاستفادة من قنوات العمل العسكرى الموجودة فى الجيش، ولم تكن أمامهم فرصة أو إمكانية القيام بحركتهم كحزب سياسى، لأن الحزب يحرك جماهيره بالشعارات السياسية وبالأهداف المعلنة .

دراسات في الحقبة الناصرية (٧)

مقومات التنمية فى المشروع الناصرى

أ.د. محمد محمود الإمام

إذا جاز لنا أن نلخص المشروع الناصرى فى كلمتين فلن نجد خيراً من أن نصفه بأنه " مشروع تنموى عربى "، فالتنمية كانت هى الهاجس الأساسى الذى حرك عبد الناصر ورفاقه لأن يتصدوا لتغيير معالم القطر المصرى، وإعادة رسم الخريطة العربية فى فترة شهدت تصاعد شأن الوطن العربى ذاته، وارتفاع عدد دوله المستقلة من سبع دول أقامت فيما بينها نظاماً إقليمياً تعاونياً يستهدف تحقيق " الازدهار" لشعوبها، إلى ثلاثة أضعاف هذا العدد من المجتمعات العربية التى حكم عليها الاستعمار بالتخلف والتبعية، فتركزت آمالها فى الاستقلال والتنمية. وإذا كانت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية قد شهدت مداً تحررياً أجهز على ما تبقى من حطام الاستعمار القديم، فإنها شهدت أيضا دعاوى قوية لتنميةٍ تنهض بشئون المناطق المحررة، وتحرر اقتصاداتها من قيود أقامها الاستعمار. وهكذا اقترنت حركات التحرر السياسى بالتحرر الاقتصادى، وأولت الأدبيات العالمية اهتمامها إلى قضايا التنمية، وهو ما دفع هيئة الأمم المتحدة فى بداية عهدها لأن تكرس دراسات متعمقة لها، وإلى إنشاء برنامج خاص للإنماء يسعى إلى تقديم العون للدول حديثة العهد بالتنمية. ولم يكن غريباً لفكر جرى صكه فى رحاب الدول الاستعمارية ذاتها، أن يعطى الغلبة لنموذج تنموى منبثق من الرأسمالية التى تدين بها، ويفضى فى نهاية المطاف إلى إعادة ربط المستعمرات السابقة بمستعمريها من خلال استعمار جديد.

وكان من الطبيعى أن يتأثر فكر رجال الثورة بهذا الرأى السائد، والذى صادف هوى لدى من استعانوا بهم من أهل الرأى والخبرة، غير أن الثورة تميزت بأنها أدركت منذ البداية أن التحرر والتنمية لا يقتصر أمرهما على ركيزتين؛ إحداهما سياسية والأخرى اقتصادية، بل إن جوهرهما اجتماعى يتطلب إحداث تغيير جوهرى فى تنظيم المجتمع وفى قواعده الثقافية، وفى البداية كان التغيير بقدر ما اتضح من توافق بين المعركة السياسية، والكفاح من أجل بناء حكم وطنى يستمد جذوره من فئات الشعب الذى تحالفت قوى الاستعمار والاستبداد على حرمانه من حقوقه. وشيئاً فشيئاً بدأت معالم التغيير الاجتماعى تتضح، وظهرت ضرورة سد المنافذ التى سعت تلك القوى إلى ولوجها لتعيد السيطرة بأساليب صاغها الاستعمار الجديد، فكانت ضرورة استكمال التحول الاجتماعى، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة على نحو يمكنها من تحقيق التنمية المنشودة. ولم يكن التحول الاجتماعى ليستمر فى وجهته السليمة ما لم يكن هناك وضوح فى مقومات التنمية لدى عبد الناصر ورفاقه، فإذا تتبعنا المراحل التى مرت بالتجربة التنموية للثورة اتضح لنا جوانب الثبات فى الأسس والمقومات، والتغير فى الممارسات مع التغير فى الظروف المحلية والبيئة الدولية والأدبيات العالمية، ومدى تأثرها بها وتأثيرها فيها. وهكذا جاءت البداية متفقة مع متطلبات التخلص من الإطار الذى تميز به المجتمع المصرى قبيل الثورة، ومستجيبة لما دعا إليه المختصون فى الداخل والخارج، ليتضح أن استمرار المسيرة رهن بمقدار التغير فى

المجتمع والأسس التى يبنى عليها نظامه، مع استمرار التمسك بالمعالم الأساسية للنموذج التنموى الأصيل، وسوف نتتبع مراحل التطور هذه لكى نستخلص من متابعتها المقومات الأساسية التى ظلت راسخة فى قواعد نموذج سرعان ما اتضحت أصالته العلمية والعملية.

أولاً: أوضاع مصر عشية الثورة:

كانت مصر تمثل حالة خاصة من المستعمرات التى نهبها الاستعمار البريطانى، والتى غلب عليها تسخير ظروفها الطبيعية لجعلها موطناً لإنتاج خامات تقوم عليها صناعات عالية القيمة المضافة فى دول المركز، وفى الوقت نفسه تحويلها إلى أسواق لمنتجاتها المصنعة من تلك الخامات، وكان هذا يفرض على المستعمرات نمطاً من الإنتاج قوامه التخصص فى القطاعات الأولية، يدعمه تنظيم اجتماعى وسياسى يعوق ملاحقة التطورات التى تحققت فى مجالات المعرفة الإنتاجية، ويكفل ارتباط التبادل التجارى بالمستعمر على هذا النحو الذى يغيب عنه التكافؤ.

ورغم أن الاستعمار البريطانى اكتفى بوضع مصر تحت الوصاية من خلال الانتداب، مما سمح بوجود أسرة توارثت الحكم فى إطار الخلافة العثمانية، فإنه ما لم يكن ليستمر فى إحكام قبضته دون أن ينشئ له آلية استعمارية مركبة لعبت فيها تلك الأسرة دوراً مهماً، ساندتها فيه تركيبة اجتماعية اهتمت بتوثيق الصلة بالقوى الرأسمالية الخارجية، تاركة للشعب ثالوث " الفقر والجهل والمرض "، وهو ما حرمه من المشاركة فى شئونه السياسية، وفى التمتع بثمار ناتجه الاقتصادى، وباعد بينه وبين المستوى الذى حققته جاليات أجنبية فى ظل امتيازات منحتها إياها الإمبراطورية العثمانية. وهكذا شاركت مصر العديد من الدول حديثة الاستقلال الحاجة إلى تصويب الهيكل المشوه للعلاقات الدولية، ودعم التحرر السياسى بتحرر اقتصادى يفك الروابط الاستعمارية التى فرضت تخلفاً اقتصادياً وتبعية خارجية، يستحيل إحراز تقدم اقتصادها بدون إزالتها. وكان المعنى الواضح لهذا المنحى الفكرى أن الشرط اللازم والكافى لتحقيق التنمية هو الاستقلال السياسى، وأن التركيبة الاجتماعية الداخلية القائمة على سيطرة الإقطاع ورأس المال لم يكن لها شأن بالتخلف أو التنمية.غير أن المشكلة التى تميزت بها مصر هى ذلك الفساد فى التركيبة الاجتماعية، الذى جعل المجتمع عاجزاً عن إقامة قاعدة إنتاجية صلبة تفى بالاحتياجات الأساسية للمواطنين، وغير قادر على إفراز نخبة سياسية تدرك حقيقة عملية التحرر، وما تتطلبه من إزالة الأواصر الاجتماعية بالمستعمر؛ لأنها كانت أساساً وليدة تلك الأواصر. وفى الدراسة الموسوعية التى أجراها فى نهاية السبعينات الاقتصادى العربى المعروف يوسف صايغ حول اقتصاديات العالم العربى - التنمية منذ العام ١٩٤٥ "، أشار فى الفصل المتعلق بمصر إلى أنها كانت ترزح تحت وطأة ثلاثة أعداء: الفقر والجهل والمرض، هم أقسى وأكثر تجذراً من الاحتلال البريطانى، الذى انتهى فى عام ١٩٥٥، وأنها أدركت مثل كثير من البلدان النامية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن إزاحة المستعمر والتحرر من كابوسه أسهل بكثير من التخلص من الأمراض الاجتماعية/الثقافية والاقتصادية، وأن الحصول على التحرر السياسى أبسط بكثير من تحقيق التحرر من القيود الاجتماعية/الثقافية والاقتصادية.

أما فى حالة مصر الخاصة فقد تحالف الحكام، والمستعمرون، والمصالح الاجتماعية التى كان يحرسها ويدافع عنها جاليات بريطانية وأوروبية أخرى ومشرقية؛ تحالفت جميعاً وشكلت شبكة متماسكة من العلاقات مع عدد من السياسيين المصريين النافذين، وبعض المجموعات ذات الامتياز، بشكل جدير بالتحليل الماركسى، وما يتضمنه من إدانة قاسية للاستغلال ". وأوضح أن هذا التحالف - قديم العهد - ظل متصلاً منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر على الأقل، وامتدت خيوط شباكه حتى شملت كل القطاعات تقريباً، بما فى ذلك ملكية الأرض، والعمليات فيها، واستصلاحها، وتنميتها، ثم الأعمال الفندقية، والتجارة والأعمال المصرفية، وتمويل محصول القطن وحلجه وتصديره، ثم المرافق العامة، وحتى الصحافة. ثم خلص من ذلك إلى أنه " وبالتأكيد ليس هناك فى المشرق العربى ولا فى أى مكان من العالم العربى، تمكن مثل هذا التحالف أن يصل إلى مثل هذه القوة وهذا النفوذ، بحيث كان يحظى بمساندة بعض المواطنين الذين يحتلون مراكز عالية ".

وللتدليل على هذا التحالف قام يوسف صايغ بما سبقه إليه الاقتصادى شارل عيساوى من مراجعة لأسماء أعضاء مجالس الشركات فى كتاب " دليل الشركات " لسنة ١٩٤٥ و ١٩٤٦، فاكتشف أن الأسماء العربية المصرية الصرف لم تتجاوز ١٥ % من المجموع، وكان الرأسماليون الوطنيون فى الغالب شركاءً صغاراً فى المشاريع الكبيرة، واستنتج من ذلك أن مثل هذه الظاهرة ما كانت لتستمر لعدة أجيال لولا حماية النظام السياسى، وهو لم يكن يقوم بذلك لولا النصيب الذى كان يتلقاه من هذه الاستغلالات المربحة.

وأثار هذا مقاومة طبقة وطنية جديدة، حصلت لنفسها على نصيب من الغنيمة، وسارع القصر إلى إفسادها بمنح الألقاب والأراضى والأموال، بحيث ندر وجود سياسى قوى لا يحمل ثروة كبيرة. وكان التباين الشديد فى توزيع ملكية الأرض من أبرز ظواهر الخلل الاجتماعى، حيث تركزت الملكية فى أيد قليلة، بينما كانت الغالبية فى الريف من المعدمين أو من أصحاب الملكيات متناهية الصغر. وبسبب ضعف القاعدة الصناعية لم تتكون فى الحضر طبقة عمالية كبيرة، وحدث تكالب على الوظائف الحكومية زهيدة الأجر، بحيث كان الجميع حريص على وظيفته، لا يستطيع أن يشكل أداة للضغط من أجل الإصلاح. ووجد أصحاب النفوذ فى هذا فرصة لإقامة ديمقراطية مظهرية، تعود بهم إلى كراسى الحكم، ليواصلوا تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية على نحو يكفل استمرار هيمنتهم. ورغم اعتراف يوسف صايغ بأن مصر لم تكن منفردة بهذه الظواهر، إلا أنه لاحظ أنها ظهرت فيها بشكل مضخم، اتخذ شكل حلقة مستديرة شريرة لم يكن بالإمكان كسرها بواسطة إصلاحات متواضعة من داخل النظام، بل كان لا بد من ثورة تغير وجه النظام بالكامل.

ثانياً: الفكر السائد بالنسبة للتنمية:

حينما واجه المجتمع الدولى ممثلاً فى الأمم المتحدة مشكلة التنمية، قاربها من وجهة نظر القضاء على البطالة، ونقص التشغيل والسعى إلى تحقيق التوظيف الكامل، فكان أن جرى إعداد تقريرين أحدهما فى ١٩٤٩ بالنسبة للدول المتقدمة، والثانى فى ١٩٥١ بعنوان " إجراءات التنمية الاقتصادية للبلدان المتخلفة "، أعده أربعة من كبار أساتذة الاقتصاد من شيلى، والهند،

ومانشستر، وشيكاجو، كان من بينهم الاقتصادى الشهير آرثر لويس صاحب إحدى المدارس الرائدة فى التنمية، ورأس الفريق جورج حكيم ممثل لبنان لدى المنظمة الدولية. وكان أول ما أثاره هذا الفريق فى تقريره صعوبة تعريف المقصود " بالدول المتخلفة "، وهنا نجد أنهم لم يأخذوا بالتعاريف التى بدأت تجد طريقها إلى أدبيات الدول النامية، بل لجئوا إلى حل اجتهادى اعترفوا بقصوره؛ وهو أن البلدان المتخلفة هى تلك التى ينخفض فيها الدخل الحقيقى للفرد بالقياس بمتوسط الدول المتقدمة فى أستراليا، وأوروبا الغربية، وكندا، والولايات المتحدة؛ أى أنها فى الواقع " بلدان فقيرة ".

وقد أوضح التقرير أن قضية التوظيف فى هذه البلدان تقتضى تحقيق تنمية اقتصادية، ومن ثم كان الاهتمام بالإجراءات التى تحقق مثل هذه التنمية، وضرورة تحقيق الشروط الأولية للتنمية، باعتبارها نبتاً لا يزدهر إلا فى بيئة صالحة، فإذا توفرت هذه البيئة أمكن بلوغ التنمية عن طريق عدد من الإجراءات الإدارية التى تتيح استخدام التكنولوجيا الحديثة، واستثمار رؤوس الأموال بما يتيح رفع الدخل القومى، شريطة الحد من الآثار السلبية للنمو السريع للسكان على نصيب الفرد منه. ونظراً لأن هذه الأمور لا تحدث بصورة تلقائية، فإن التقرير دعا الدول المتخلفة إلى القيام بتخطيط فعال ومن ثم تعرض التقرير لقضايا التخطيط وأساليبه، ونظراً لما يحتاجه الرفع الملموس للدخل من موارد قد تعجز الدول النامية عن تدبيرها؛ دعا التقرير الدول المتقدمة إلى تعزيز تلك الموارد عن طريق القروض، والمنح، والمعونة الفنية، إضافة إلى العمل على تصحيح شروط التبادل التجارى.وهكذا بقيت قضية كنه التخلف ومسبباته مستبعدة من صلب الحوار فى الأدبيات الصادرة عن الفكر الغربى الذى كانت له السيطرة على المجتمع الدولى، وذلك فى محاولة لتبرئة الدول الاستعمارية مما اتهمها به مفكرون من العالم الثالث، ولا سيما أمريكا اللاتينية، من مسئوليتها الفعلية عما أصاب مستعمراتها – السابقة - من تخلف، بسبب ما فرضته على اقتصاداتها من تبعية. ولعل خير تعبير عن هذا الرأى هو ما جاء على لسان الأستاذ / وهيب مسيحة - رئيس قسم الاقتصاد فى كلية التجارة بجامعة القاهرة - فى محاضرة بعنوان " التنمية الاقتصادية فى ظل الرأسمالية "، ألقاها فى مايو ١٩٥٧ ضمن البرنامج الثقافى للجنة التخطيط القومى، والتى نشرت كوثيقة رقم (١٤) من " رسائل فى التخطيط القومى ".

فقد شرح عوامل ضعف اقتصادات المستعمرات، وأرجعها إلى تبعية هذه الاقتصادات للدول الرأسمالية المستعمرة التى فرضت عليها التخصص فى المواد الأولية والغذائية، ومن ثم طبقت عليها احتكاراً مزدوجاً: فهى تحتكر إنتاج السلع الصناعية وتصديرها إليها، وهى تحتكر شراء منتجاتها الأولية، ومن ثم إضعاف دخلها، وفى أواخر حديثه أشار إلى أنه سوف يتجاوز ما التزم به من وصف البلدان المعنية بالتنمية بأنها بلاد تابعة أو بلاد ذات اقتصاد أوَّلى، لمجرد التمشى مع العرف الحديث الذى يصفها بأنها بلاد متخلفة.

وهكذا نفى أن يكون التخلف وليد عوامل داخلية عرقلت نمو تلك الاقتصادات، وأكد أن هذا التخلف لم يكن إلا النتيجة المحتومة للتبعية، ولم يكن إلا وليداً شرعياً لذلك الطابع من الاقتصاد، الذى لم يخرج عن إطار الإنتاج الأوَّلى، إنتاج الخامات والمواد الأولية على اختلاف ألوانها وأشكالها، ومن ثم باتت التنمية تتوقف على توفير الكفاءات العاملة فى قطاع الإدارة العامة، وفى الأجهزة العاملة فى نطاق السوق الحرة، وتخليصها مما فرض عليها من قيود خارجية، ليتجه الإنتاج وجهة سليمة تحقق التقدم والازدهار.وحينما حصلت المناطق المتخلفة على

استقلالها أصبحت الرسالة الأساسية لأنظمة الحكم الوطنية هى تحقيق التقدم والتنمية، مما جعل لمصطلح التنمية موقعاً متميزاً فى البرامج الوطنية، بينما انشغلت الدول المتقدمة بتحقيق نمو لاقتصادياتها يعوضها عما فقدته بسبب الحرب العالمية الطاحنة، ومرة أخرى عادت دول المركز لتبسط ظلالها على ساحة الفكر التنموى، فإذا القضية تتحول إلى توفير موارد للاستثمار فى مشروعات إنتاجية تخلق فرص عمل جديدة، وتوفر إنتاجاً يرفع من مستويات الشعوب.

وهكذا روج الفكر الرأسمالى السائد والذى سلم به الأستاذ مسيحة فى تحليله سالف الذكر، لنمط يحيل التنمية إلى عملية تطوير اقتصادى على النحو التالى:

- الاستعمار أضر باقتصادات المستعمرات، فالاستقلال السياسى يمكنها من تحرير تلك الاقتصادات من التبعية، ومن ثم يمكنها من النهوض باقتصاداتها لصالح مواطنيها، فهو الشرط اللازم والكافى للتنمية.- التخصص فى المواد الأولية المترتب على ذلك أدى إلى انخفاض الدخل، من ثم فالتصنيع هو السبيل لرفع الدخل، وكسر احتكار الدول الصناعية، فالتقدم هو أن تضارع الدول الساعية إليه سابقاتها إلى التصنيع.

- انخفاض الدخل والسياسات الفاسدة تنقص المدخرات، باعتبارها الأداة التى تمكن من التوسع فى النشاط. إذ هناك حاجة لتجميع المدخرات؛ وتلعب الحكومة دوراً محفزاً، ولكن ليس بديلاً للاستثمار الخاص.

- وبسبب محدودية المدخرات، وندرة رجال الأعمال (المنظمين) يجوز للحكومة أن تسهم فى النشاط الاقتصادى، ولكن بعيداً عن الروتين الحكومى، وعلى أن تتخلص منه فى أقرب فرصة لتعيده إلى مكانه الأصيل وهو القطاع الخاص.

- ونظراً لأن البدء من دخل منخفض يجعل المدخرات المحلية متواضعة، فهناك ضرورة للاعتماد على رأس المال الأجنبى، خاصة وأنه أيسر السبل إلى تحصيل المعرفة الفنية الغائبة.

ثالثاً: تصويب التنظيم المجتمعى كأساس للتنمية: وإذا كان ما تقدم هو النموذج التنموى المطروح على الساحة، فإن موقف ثورة يوليو ١٩٥٢ منه كان عدم التسليم بأن الثورة تقف عند حد تحقيق الاستقلال وإزالة الاستعمار الأجنبى الخارجى، بل كان من الضرورى أيضاً أن يتم القضاء على الخلل السياسى والفساد الاجتماعى فى الداخل، مما اقتضى أن تكون الثورة ثورتين متلازمتين.

يقول عبد الناصر فى " فلسفة الثورة ":

"أن لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان: ثورة سياسية يسترد بها حقه فى حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه، أو من جيش معتد أقام فى أرضه دون رضاه، وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد". ومن هنا تقاسمت مبادئ الثورة الستة أوجه الثورتين؛ فعلى الجانب السياسى كانت المبادئ الثلاثة: تحطيم الاستعمار وعملائه من الخونة المصريين، وبناء جيش قوى، وتأسيس نظام ديمقراطى سليم. وعلى الجانب الاجتماعى كانت المبادئ الثلاثة: القضاء على الإقطاع، ووضع حد للاحتكار وسيطرة رأس المال على الدولة، وتأسيس العدالة الاجتماعية. وقد أخذ يوسف صايغ على هذه

المبادئ غياب النص على الالتزام بالدفع نحو التنمية الاقتصادية، غير أن ما غاب عنه هو أن حديث التخلف والتنمية كان حديث العهد فى تلك الحقبة، بل كان يمثل بدعة حديثة كما يستشف من الاقتباس سالف الذكر من مقال الأستاذ / وهيب مسيحة.

والواقع أن الفكر التنموى الحديث يأخذ على التنمية منحاها الاقتصادى التجريدى، ويضع فى قاعدة العمل التنموى عملية التنظيم المجتمعى القادر على إزالة رواسب التخلف وتحمل أعباء التنمية، فلم تتوقف قضية التخلف عند حدود ما خلفه تقسيم العمل الدولى من تبادل غير متكافئ أورث الدول المتخلفة فقراً رغم ما قد تكون غنية به من موارد طبيعية وإمكانات تنموية، يكفى للتخلص منه حشد كل الإمكانات الذاتية والدولية لرفع مستوى الدخل، بل لا بد من بناء مجتمع سليم يقوم ببلورة أهداف التنمية، ويدفع الجهاز الحاكم إلى تبنى ما يلزمها من أدوات وسياسات وإجراءات، فلم تكن مسئولية التخلف قاصرة على الجانب الخارجى متمثلاً فى التبعية التى فرضها المستعمر، بل امتدت إلى التحالف غير المقدس بين ذلك الجانب والقوى الداخلية التى شوهت البناء المجتمعى، وقهرت الإرادة الشعبية لصالح المستعمر. فتحقيق مصر نوعاً من الاستقلال السياسى من خلال " معاهدة الشرف والكرامة " عام ١٩٣٦ لم يقد إلى ما وعد به النظام الحاكم من ازدهار ورفاهية لأبناء الشعب، بل إنه حينما تعرض أهم الصروح الوطنية التى أنشئت فى ظل الاستعمار، وهو بنك مصر، للإفلاس فى ١٩٤١؛ تخلى عنه البنك الأهلى الذى كان يقوم بدور البنك المركزى، وحينما تقدمت الدولة لإنقاذه، اشترطت بالمقابل فرض شخصيات ممالئة للاستعمار على مجلس إدارته.كان من الواضح أن اقتلاع المستعمر لا يكفى بمفرده للانطلاق نحو التنمية، وأنه لا بد من تغيير الأسس التى تقوم عليها الدولة لتصبح جديرة بأن تعتبر دولة وطنية، كان لا بد أولاً من إزالة القوى التى استبدت بمصير عامة الشعب، والتى كانت مصالحها تقتضى استمرار علاقات التبعية الاقتصادية والثقافية بالمركز الاستعمارى، وكان لا بد أن يسود هذا التنظيم الاجتماعى عدالة اجتماعية توازن بين الحقوق والواجبات، وهو ما تطلب العمل على تذويب الفوارق بين الطبقات، حتى يستقر الأمر للثورة الاجتماعية على نحو سليم. ومن هنا كان ما تفرزه هذه الثـورة من صـراع يقتضى فى تقديـر عبد الناصر العمل على تحقيق الوحدة الوطنية، حتى يتحقق النظام الذى يبدد الفوضى، والاتحاد الذى يقضى على الخلاف، والعمل الذى يزيل الخنوع والتكاسل، ومن هنا كان الشعار الذى اختارته الثورة لنفسها " الاتحاد والنظام والعمل ". وكان عليها أن تبادر إلى إصلاح آثار الماضى ورواسبه، وإزالة العقبات أمام التقدم. فلما جاء الكلام عن المستقبل كان الرأى عند قيادة الثورة أنها لا تملك هذا وحدها، وكان أن اتجهت إلى أهل الرأى والخبرة مطالبة إياهم بالمساهمة فى وضع دستور يصون مقدسات الوطن، وفى رسم الحياة الاقتصادية فى المستقبل على أساس تنظيم رخاء البلد، وضمان لقمة العيش لكل فرد فيه. وهكذا اجتمعت الأركان الثلاثة للتنمية من حيث كونها عملية حضارية شاملة: تنظيم مجتمعى سليم، نظام دستورى قويم، وبناء اقتصادى يكفل الرخاء لجميع أبناء الوطن.

وبعبارة أخرى فإن الثورة أخذت بمفهوم شامل للتنمية، يربط بين عملية التحرر وإعادة بناء المجتمع والدولة والفرد، وبين عملية التنمية. فالقضية لا تقف عند حد تحقيق الاستقلال، وما ينطوى عليه من ضرورة فك روابط التبعية للقوى الرأسمالية المهيمنة، ولا تقتصر على مجرد رفع لمستوى الدخل القومى بما يتيحه ذلك من خلق فرص عمل للجميع، ومستوى معيشة لائق،

استحال بلوغه بفعل هيمنة السلطات الاستعمارية، والقوى الممالئة لها، بل كان لا بد من منظور نهضوى حضارى شامل للتنمية. فى ١٩٥٣/٢/٢٣ عبر عبد الناصر عن هذا المنظور بقوله (فى افتتاح مركز هيئة التحرير فى شبين الكوم): " إننا لا نبغى فقط نهضة عمرانية أو صناعية أو عسكرية، ولكننا نبغى نهضة بشرية ". إن استخدامـه مصطلـح " نهضة " بالغ الدلالة، كما أن تركيزه على البعد البشرى سبق ما وصل إليه المجتمع الدولى فى التسعينات من اعتبار أن التنمية هى فى الأساس تنمية بشرية، فالتخلف لا ينطوى فقط على تبعية خارجية، ولا يعنى فقط تدنى المستــوى الاقتصــادى ســواء فـى البنية التحتية (العمران) أو البنية الفوقية (الصناعة)، بل إن جوهره هو فساد الكيان الاجتماعى ذاته، الأمر الذى يستدعى النهوض بالبشر. ومن هنا فإن مبادئ الثورة لم تقنع بحديث عن تنمية اقتصادية، بل اعتمدت تحقيق المقومات الأساسية لهذه التنمية، وهو ما اقتضى تحطيم الأسس التى قام عليها التنظيم الاجتماعى السابق، وإنشاء تنظيم يقوم على حل الصراع الاجتماعى على أساس من العدالة الاجتماعية التى تكفل تحقيق نهضة بشرية شاملة. ولم يكن من السهل القضاء على الصرح الذى بنته الثورة من هذا المنطلق، إلا عن طريق إحداث خلل اجتماعى تعهدته ثورة الردة ودعاوى الانفتاح خلال عقد السبعينات، أفضى بمصر إلى أن تصبح من بين الدول محدودة التنمية البشرية.

ثالثاً: تطور التجربة التنموية الناصرية:

تشير متابعة التطور الذى تعرضت له التجربة إلى أن الثورة خاضت فى واقع الأمر معركتين: إحداهما معركة التنمية ذاتها، والأخرى معركة صياغة النموذج التنموى الذى تواجه به الفكر السائد عالمياً ومحلياً، ولم يكن من السهل عليها أن تنجح فى المعركتين دون وضوح فى المنطلقات التى اعتمدتها للتنمية، والتى كان لها الفضل فى تطوير النموذج التنموى الذى تعرض للتغير فى الفكر الذى بدأ ينضج فى العالم الثالث، ويؤثر فى النظام العالمى.

وقد تحددت أبعاد التطور فى النموذج التنموى بعاملين رئيسيين: أحدهما مقتضيات استمرار التحول الاجتماعى، وما يتطلبه من توافق فى البنيان المجتمعى ينسجم مع مفهوم النهضة البشرية الذى انطلق منه المشروع الناصرى. والثانى هو التحول فى آليات الاستعمار من الصورة المباشرة إلى الصورة غير المباشرة، التى تستغل فيها الروابط الاقتصادية المادية والمالية، لضمان احتفاظ دول المركز بتفوقها وتمكينها من تعظيم العائد منه على حساب الدول الأقل قدرة والأكثر حاجة. وإذا كانت الثورة وجهت جهودها منذ اليوم الأول نحو تنمية تقوم وفق النموذج السائد فى تلك الفترة، فإن عام ١٩٥٥ يشكل نقطة انطلاق نحو مرحلة جديدة متميزة، بينما شهد النصف الأول للستينات تحولاً انتقل بالتجربة إلى الإطار الاشتراكى، لتعقب ذلك فترة مراجعة تدخلت فيها آثار حرب ١٩٦٧، لتختبر مدى صلابة البنيان الذى استغرق تشييده خمسة عشر عاماً. وسوف نستعرض ملامح هذه المراحل الأربعة بإيجاز فيما يلى:١- مرحلة التخطيط الجزئى ١٩٥٢ - ١٩٥٤:تحددت مهام المرحلة الأولى بمهمتين رئيسيتين:

الأولى هى إعادة تنظيم المجتمع وفق الشعارات التى تبنتها الثورة: الاتحاد والنظام والعمل، والتى اقتضت تجميع قوى الشعب فى إطار " جبهة التحرير"، وكان من أهم معالم هذه المهمة إعادة توزيع الثروة العقارية، التى أدى تركز امتلاكها إلى نتيجتين وخيمتين: الأولى سيطرة

القلة العاطلة بالوراثة على الغالبية العاملة والمنتجة. والثانية هى أن الملكية العقارية كانت تبتلع المدخرات المحدودة وتحول دون توجهها نحو الاستثمار المنتج. وكان المجتمع المصرى من النماذج الصارخة التى يسوقها الكتاب العالميون على مدى إضرار المضاربة العقارية بمسيرة التنمية. أما المهمة الثانية فهى خلق المناخ الصالح للنهوض باقتصاد البلاد مع كفالة العدالة الاجتماعية، وهذه بدورها انطوت على عمليتين رئيسيتين: الأولى هى تخليص أمور إدارة شئون المجتمع من سيطرة رأس المال،

والثانية هى فتح مجالات الاستثمار أمام المواطنين، وتحدد دور الدولة فى هذا الإطار فى توسيع قاعدة كل من الخدمات والإنتاج، وتدبير ما كان القطاع الخاص عاجزاً عن تدبيره من أساسيات للحياة ودعامات للاقتصاد، مع تهيئة المناخ اللازم لتوليه النشاط الاقتصادى فى غير احتكار، أو سيطرة تتنافى مع متطلبات الحياة الاجتماعية.وتعبر الوثائق التى أعلنتها الثورة منذ قيامها عن أن هدفها الاقتصادى يتركز فى السعى إلى تحقيق حد أدنى لمستوى المعيشة يكفل لأفراد الشعب حياة كريمة، كخطوة أساسية لنظام تسوده العدالة الاجتماعية، ويتاح فيه لكل فرد فرصة متكافئة مع غيره لتنمية شخصيته، ومواهبه، وتحسين مستواه المادى والمعنوى، واقتضى هذا زيادة الطاقة الإنتاجية للبلاد، وإحسان استغلالها، والعمل على تنمية الإنتاج منها، مما يتيح فرص العمل والعيش الكريم لجميع الأفراد.

وفى ضوء هذا الهدف، تعين على العهد الجديد أن ينتهج سياسة للتنمية الاقتصادية تقوم على استغلال كل مصادر الثروة الطبيعية والبشرية فى البلاد، فى شكل خطة شاملة تستند إلى حصر لموارد البلاد وتقييم صحيح لها، بحيث تكون واضحة فى معالمها وأهدافها ووسائل تحقيقها، وتكفل عدم الارتجال أو التعارض بين أجزائها، وتضمن تركز الجهود وتوفير الوقت والمال. وكما أشار عبد الناصر تم الالتجاء إلى أهل الخبرة فى الشئون الاقتصادية، وكان من رأى هؤلاء أنه بينما يجب تجنيب هذه الشئون أعباء البيروقراطية الإدارية، فإن هناك حاجة لأنواع محددة من التدخل والإشراف من جانب الدولة، الأمر الذى يتطلب تعزيز قدرات الأجهزة الإدارية على توفير الخبرات الرفيعة التى تسهم فى صياغة السياسات الاقتصادية على نحو سليم. وكان هذا يتفق والنموذج الذى رشحته هيئة الأمم المتحدة، والذى تبناه عدد من الاقتصاديين المصريين - كما أوضحنا من قبل - واتخذ ذلك تحركاً على عدة جبهات:تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبى: جرى فى البداية إصدار عدد من القرارات التى استهدفت القضاء على الإقطاع والاحتكار، كان فى مقدمتها قانون الإصلاح الزراعى، وتنظيم الإيجارات التى أنهت تسلط الملاك على المنتجين والمستأجرين فى الريف والمدينة، وحدَّت بالتالى من المبالغة فى التكالب على الملكية العقارية، وما يترتب على ذلك من عزوف المدخرات الخاصة عن الدخول فى مجالات الإنتاج المثمر، وبخاصة الصناعى، وتحمل مخاطره. وكان من أوائل القرارات التى اتخذت - ولما يمض أسبوع على قيام الثورة - الاستجابة إلى الآراء التى انتقدت قانون الشركات المساهمة (رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧) وقصوره عن تشجيع المستثمرين الأجانب لحرمانه إياهم من المساهمة بغالبية الملكية، حيث نصت المادة السادسة منه على ألا تزيد نسبة رأس المال الأجنبى فى الشركات المساهمة عن ٤٩ %.

فأصدرت الثورة فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢، بتعديل تلك المادة فأصبحت تنص على أنه " يجب تخصيص ٤٩ % على الأقل من أسهم الشركات

المساهمة للمصريين عند التأسيس أو زيادة رأس المال، ويجوز زيادة النسبة بقرار من وزير التجارة والصناعة بالنسبة للشركات ذات الصبغة القومية، وإذا لم تُستوفَ النسبة فى مدة لا تقل عن شهر فى حالة الاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفاء النسبة ". وكان الهدف من هذا التعديل اجتذاب رأس المال الأجنبى للمساهمة فى التنمية الإنتاجية فى الميادين التى تتكلف الكثير، وتتطلب الخبرة وتنطوى على عنصر المخاطرة، كما هو الشأن مثلاً فى حالة الثروة المعدنية، وذلك مع المحافظة على سيادة الدولة والمصلحة القومية العليا.على أن أهم خطوة فى هذا الشأن كانت إصدار القانون رقم ١٥٦ فى ١٩٥٣/٤/٢، الذى حدد أسلوب معاملة رأس المال الأجنبى، حيث عيّن القنوات الشرعية التى يرد من خلالها (سواء نقداً، أو عيناً، أو فى شكل حقوق معنوية)، وحدد شروط تحويل الأرباح بما لا يتجاوز ١٠ % بالعملة الأصلية، وأجاز تجاوز هذه النسبة فى حدود ما يحققه الاستثمار من عملة أجنبية. وأجاز إعادة تحويل رأس المال الأجنبى بعد خمس سنوات بما لا يتجاوز خُمس القيمة المسجل بها. وحددت المادة الثانية شرط الانتفاع بهذا القانون أن يوجه رأس المال الأجنبى إلى الاستثمار فى مشروعات للتنمية الاقتصادية؛ (الصناعة- الزراعة - التعدين - القوى المحركة - النقل - السياحة)، وذلك بعد العرض على لجنة خاصة تشكل فى وزارة التجارة والصناعة، ويُمَثل فيها وزارة المالية والاقتصاد، والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى، والبنك المركزى، على أن تبُت فى الطلب المقدم لها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه، ويَعتمد وزير التجارة والصناعة قراراتها، وكان فى هذا علاجاً لما استنكره الكتاب الاقتصاديون من أن الإجراءات الحكومية من تشريعية وإدارية قد بلغت من الكثرة والتعقيد الحد الذى يكاد يَحُول دون نجاح أية صناعة؛ فالاختصاصات متنافرة بين المصالح والإدارات بحيث أنه من أجل الحصول على رخصة للتعدين كان يتعين أن يمر الموضوع بنحو عشر مراحل، بل إن طلبات قدِّمت عام ١٩٤٧ - أى قبل خمس سنوات من قيام الثورة - لم يفصل فيها حتى صدور هذا القانون، ولم تنل إحدى الشركات الصناعية الكبرى التصريح بإقامة مصانعها، إلا بعد انقضاء ربع قرن على ابتدائها فى العمل والإنتاج.من ناحية أخرى وجهت الثورة عنايتها إلى مجال الإصلاح الضريبى حيث لوحظ أن المبالغة فى الضرائب غير المباشرة، لا سيما الرسوم الجمركية، لها آثار سلبية على النمو الاقتصادى، ولذلك صدر القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم رد الرسوم الجمركية بأنواعها ورسوم الإنتاج، والاستهلاك، والعوائد الإضافية بأجمعها على المواد الأجنبية التى استخدمت فى صناعة السلع المصدرة إلى الخارج، نظراً لأن كثيراً من المصنوعات المحلية كانت تستخدم فى إنتاجها مواد أولية مستوردة تستحق عليها رسوم جمركية.

ومبالغة فى التسهيل صدر القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٣، بإعفاء المواد الأولية التى يُعيِّنها وزير المالية والاقتصاد، وبعد موافقة مجلس الوزراء، من الرسوم الجمركية بأنواعها ومن رسوم الاستهلاك ومن عوائد الرصيف والبلدية، وكذا إعفاء الأصناف المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنعها، ثم إعادة تصديرها. من جهة أخرى تقرر فى فبراير ١٩٥٤، زيادة الرسوم الجمركية على السلع التى لها مثيل من إنتاج الصناعة المحلية، بهدف الحد من استيراد هذه السلع، وكفالة الحماية اللازمة للصناعة المحلية بالقدر الذى لا يضر بمصالح المستهلكين. وهكذا حرصت الثورة على إعطاء القطاع الخاص أسباب الحماية المناسبة، وما يلزم لتشجيعه على الاشتغال بالإنتاج الصناعى من أجل التصدير.وامتد استخدام الأداة الضريبية إلى الضرائب المباشرة، فصدر القانون رقم ٤٣٠ فى ١٩٥٣/٩/٣ الذى تنطق مذكرته الإيضاحية بالفكر

الكامن خلفه: " عندما أصدر المشرع المصرى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - عقب إلغاء الامتيازات الأجنبية فى ١٩٣٧- بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل؛ هدف إلى تحقيق غرضين: أولهما تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين والمستوطنين، وثانيهما تدبير موارد جديدة لتمكين البلاد من القيام بأعبائها وبما تقتضيه ضرورة التوسع فى الإنفاق على ترقية الشئون العمرانية، وإصلاح المرافق الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لأنه خليق بمصر الناهضة، وفى مقدمة أهدافها رفع مستوى الإنتاج القومى، ألا تغفل أمر مشروعات التنمية الاقتصادية بعد أن أصبح غير كاف الاعتماد على الخزانة العامة وحدها فى تمويل وتنفيذ هذه المشروعات الحيوية، وتقضى الحكمة فى هذا الشأن ضرورة الاعتماد على الانتفاع برؤوس الأموال المصرية والأجنبية، والعمل على اجتذابها، وتوظيف الأموال الفائضة والمدخرة واستثمارها فى مشروعات التنمية الاقتصادية لخلق صناعات جديدة، والنهوض بالصناعات القائمة، ورفع مستواها، وزيادة إنتاجها، وبذلك يتحقق مقصد البلاد الأسمى؛ وهو زيادة الدخل القومى وتنميته. ولا يخفى أن زيادة الإنتاج من جميع نواحيه هى السبيل الذى يتيح للحكومة زيادة دخلها وبالتالى زيادة قدرتها على الإنفاق، الأمر الذى يؤدى إلى رفع مستوى معيشة الشعب ".وهكذا تضمن القانون المذكور إعفاءات من أداء الضريبة أملاً فى زيادة الإنتاج ودعم الاقتصاد القومى، فأعفى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التى يكون غرضها لازماً للتنمية، سواء عن طريق الصناعة، أو التعدين، أو القوى المحركة، أو الفنادق، أو استصلاح الأراضى البور، حيث يسرى الإعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة لمدة سبع سنوات، سواء عند إنشاء هذه الشركات، ولمدة خمس سنوات بعد سنتين من زيادة رأسمالها باكتتاب نقدى، فى حدود نسبة الزيادة، أما الشركات القائمة فتعفَى من نصف ضريبة الأرباح على أرباحها السنوية غير الموزعة ابتداءً من أول سنة مالية تختتم بعد صدور القانون (تشجيعاً لها على الادخار بغرض التوسع). وتتقرر هذه الإعفاءات بقرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على دراسة من لجنة فى الوزارة تمثل فيها؛ وزارة التجارة، والصناعة، والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى.ثم اتجهت الثورة إلى تنظيم الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم؛ لتدارك نواحى النقص التى لوحظت فى قانون التجارة، واستحداث نوع جديد من الشركات كان من عوامل نمو الاستثمار فى الدول الغربية، هو الشركات ذات المسئولية المحدودة، وذلك بإصدار قانون الشركات العام فى ١٩٥٤/١/١٦، وهو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ (المعدل بالقانون رقم ١٥٥ فى مارس ١٩٥٥ لتلافى بعض الثغرات التى ظهرت خلال التطبيق).

واستهدف هذا القانون تحقيق توازن عادل بين مبدأ التيسير على المتعاملين والحرية الاقتصادية، ومبدأ حماية حقوق المدخرين لحثهم على الإقبال على الاستثمار. فمن ناحية جرى تبسيط إجراءات تأسيس الشركات، ومن ناحية أخرى تضمّن القانون أحكاماً تكفل جدية نهج الإدارة، واستقامة أساليبها دون الحد من حرية القائمين عليها فى حدود حرصهم على مصلحة الشركات ذاتها، كما تضمَّن نصوصاً تتعلق بالتفتيش على الشركات، وأخرى تقرر عقوبات توقع عندما يجاوز الانحراف الحد المألوف ويبلغ حد الجريمة، وعملاً على دعم ديمقراطية رأس المال و " توسيع قاعدة الملكية " خُفِّض الحد الأدنى لقيمة السهم فى الشركات المساهمة إلى جنيهين بدلاً

من أربعة جنيهات، كما وضعت حدود لحصص التأسيس ولتقييم الحصص العينية، تفادياً لإساءة استغلالها. وتقرر أيضاً تجنيب ٥ % على الأقل من صافى الربح كاحتياطى. ونظم القانون عملية الاقتراض حيث نص على عدم إصدار سندات بأكثر من رأس المال المدفوع، بشرط سداد رأس المال كله (باستثناءات معينة). وتنطبق قواعد مماثلة على شركات التوصية بالأسهم، مع النص على قواعد خاصة للإدارة، وعلى إنشاء مجلس للمراقبة. ثم خَصص القانون فصله الثانى لتنظيم الشركات ذات المسئولية المحدودة، مع حظر اشتغالها بأعمال البنوك أو الادخار أو تلقى الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير، واشترط وجود مجلس مراقبة إذا زاد عدد الشركاء على عشرة.

ولم يكن السعى إلى تشجيع الاستثمار وتنظيمه يعنى الاستسلام لسيطرة الرأسماليين؛ لذلك حظر القانون الجمع بين عضوية مجلس إدارة أى بنك وأى شركة أخرى – بنكاً أو خلافه – من شركات الائتمان، كما حدد العدد الأقصى لعضوية الشركات بست شركات، واشترط ألا يزيد سن أعضاء مجلس الإدارة على ٦٠ سنة إلا بشروط خاصة بالنسبة للأعضاء المنتدبين، وجعل الحد الأعلى لما يحصِّله أعضاء مجلس الإدارة من مكافآت ١٠ % من الربح النهائى، بعد توزيع ٥ % على المساهمين، إلا إذا كانت المكافأة فى شكل راتب مقطوع بشرط ألا يتجاوز ٦٠٠ جنيه فى السنة.على أن تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة ظل محدوداً؛ بسبب ضعف سوق الأوراق المالية التى طغت عليها الاضطرابات فى النظام النقدى، وما شهدته الأربعينات من تضخم مستمر، وبدأ المواطنون خلال فترة الحرب العالمية، ثم حرب فلسطين فى اقتناء أوراق مالية، ولكن الغالبية ظلت فى يد عناصر أجنبية. كما أن المضاربات فى سوق القطن كانت تجتذب معظم المعاملات، حتى أن النشاط الذى شهدته سوق الأوراق المالية أثناء الإغلاق المؤقت لسوق القطن تراجع سريعاً فى عامى ١٩٥٠ و١٩٥١، فانخفض رقم البنك الأهلى القياسى لأسعار الأسهم ووصل فى يوليو ١٩٥٢ إلى ٣٩.٢ % من قيمته فى ديسمبر ١٩٤٦، وساهم فى ذلك اتجاه الاستثمارات أيضاً إلى المضاربة فى الاستيراد، والخوف من المنافسة الأجنبية، دون أن تحرك حكومات تلك الفترة ساكناً لمعالجة الموقف، وافتقد السوق التنظيم الذى يصون حقوق المستثمرين؛ حيث كانت بعض الصفقات تتم بين الأشخاص بعقد عرفى أو بتظهير فاتورة الشراء، فأصدرت الثورة القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التعامل فى الأوراق المالية، سواء كانت مقيدة بجدول الأسعار الرسمى أو خارجه، إلا عن طريق السماسرة المقيدين بالبورصة، ويكون السمسار الذى تتم عن طريقه الصفقة ضامناً لسلامة البيع، واستمر الاهتمام بتنظيم هذه السوق فى المرحلة التالية، كما سنرى فيما بعد.

مجلس الإنتاج: دفعت الحاجة لمعالجة الاختلالات العديدة التى تعرض لها الاقتصاد؛ بسبب تراكمات الحرب العالمية الثانية، وما تلاها من تطورات عالمية إلى إنشاء مجلس استشارى اقتصادى أعلى فى ١٩٥٠/١٢/١٨، بغرض المساهمة فى رسم سياسات اقتصادية كلية، غير أن الثورة سرعان ما تبينت أن الأمر يتجاوز صياغة التوصيات بسياسات تحفز النشاط الاقتصادى إلى بحث ودراسة المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنها تنمية الإنتاج القومى فى مختلف نواحيه، فألغت ذلك المجلس وأنشأت بدلاً منه " المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى " فى أكتوبر ١٩٥٢ بموجب القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ (المعدَّل بالمرسومين بقانون رقم ١٩٥٢/٢٣٠ و١٩٥٢/٣٤٥، والقانون رقم ١٩٥٥/٤٣٧) كهيئة مستقلة لها شخصية اعتبارية، ويلحق برئاسة

مجلس الوزراء، ورئيسه الأعلى رئيس مجلس الوزراء، ويتألف من مجموعة من الوزراء ذوى الاتصال المباشر بمشروعات التنمية، وكذلك بعض الفنيين ورجال الأعمال غير المدفوعين بمصالح خاصة، وأوكلت للمجلس مهمة القيام بالدراسات اللازمة بما ينتهى خلال ما لا يتجاوز عاماً واحداً إلى وضع " برنامج اقتصادى للتنمية " يُتوخى فيه تقديم المشروعات الأكثر إنتاجاً، والأيسر تنفيذاً، والأقل كلفة، مع مراعاة أهميتها للاقتصاد القومى، ومع ملاحظة إمكان تنفيذها على مراحل سنوية أقصاها ثلاث سنوات، ويقوم بصفة مستعجلة بدراسة مسائل توفير البترول، والسكر، والمنتجات الحيوانية، والأسمدة إضافة إلى القمح، ويشرف المجلس على تنفيذ المشروعات والبرامج التى يقدمها بعد أن يقرها مجلس الوزراء، وحُررت إجراءاته من القواعد الروتينية، وسُمح له بالتصرف وفقاً لقواعد تقرها الدولة، وتتعدد الصور التى يتم بها التنفيذ:- فقد تتولى التنفيذ جهات حكومية، فتخصص للمشروع ميزانية خاصة تعتمد بقانون، وللمجلس حق الاتصال المباشر بالموظفين القائمين بالتنفيذ ليطمئن على حسن سير العمل.- وللمجلس أن يقوم بالتنفيذ مباشرة، وله أن يحصل على الأموال اللازمة للتنفيذ عن طريق اعتمادات تمنحها له الحكومة، كما يجوز له عقد قروض محلية، أو أجنبية، أو دولية، وإصدار سندات فى مصر أو الخارج بضمان من الحكومة.

- وله أن يدعو لإقامة شركات لتنفيذ المشروعات التى ينشئها بواسطة الغير، وأن يكتتب فى أسهمها، ويجوز طلب ضمان الحكومة لحد أدنى لريع الأسهم، أو تقديم مساعدات أخرى للشركات، كإعفاءات من الجمارك وبعض الضرائب.

- وله أن ينشئ المصانع التجريبية وغيرها، وإدارتها منفرداً أو بالاشتراك مع شركات، أو هيئات، أو أفراد.

- كما يقوم بتقديم مساعدات فنية للشركات والأفراد، وتزويدهم بالمعلومات المستخلصة من البحوث التى يجريها، تشجيعاً لهم على القيام بمشروعات اقتصادية نافعة.وقد قام المجلس بدور هام فى مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية التى تمت خلال السنوات الخمس الأولى للثورة فى مجالات الرى، والتوسع الزراعى، وتكرير البترول، وأنابيب البترول، وتنمية الثروة المعدنية، والمواصلات. وكان من أهم المشروعات التى درسها المجلس مشروع السد العالى، ويرجع إليه الفضل فى وضع مشروعات الحديد والصلب، والشركة المصرية المساهمة لمهمات السكك الحديدية، ومصنع السماد (شركة الصناعات الكيمائية المصرية)، وكهربة خزان أسوان، وتشجيع إنشاء شركات لصناعة الأسمنت من جلخ الحديد (الشركة القومية لإنتاج الأسمنت)، والكابلات (شركة الكابلات الكهربائية المصرية)، والورق، وثلاث شركات للبطاريات، والإطارات، والجوت، ومنتجات الخزف والصينى (الشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى) وغيرها. واستحدثت حكومة الثورة مبدأ جديداً هو تخصيص نسبة مئوية من نفقات المشروعات للأبحاث والدراسات، وقد تمكن المجلس من استخدام هذه الموارد فى إجراء عدد من الدراسات الهامة، شملت:

مشروع حصر وتقويم الاحتياجات والموارد الصناعية

- أبحاث الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى

- صناعة السيارات

- صوامع الغلال

- المقننات المائية

- الصرف والمياه الجوفية

- المواصفات الهندسية

- زيوت التشحيم واستخراج الكحول

- الحوض الجاف، وصوامع الغلال، والترسانة البحرية، وصناعة الورق. كما أعد المجلس مشروعاً لكهربة القطر المصرى على مدى عشرين عاماً، ولم تكن مشروعات المجلس، التى غلب عليها الطابع المختلط الذى يجمع بين مساهمة الحكومة ومساهمات الأفراد؛ هى المشروعات الوحيدة التى تبنتها الثورة، فقد حدث توسع كبير فى " المصانع الحربية " المملوكة بالكامل للدولة، والتى دخلت فيما بعد ميادين الإنتاج المدنى إلى جانب الإنتاج الحربى، لتفتح الطريق أمام الدخول فى الصناعات المعدنية والهندسية المتطورة، وكانت تلك المصانع مدرسة هامة للكادر الفنى، أسهمت فى تدريب عدد كبير نسبياً من المصريين على المسئوليات الفنية والإدارية العليا فى مختلف مجالات الإنتاج.تشكيل الأداة اللازمة للتخطيط والتنسيق: بالإضافة إلى إقامة مجلس الإنتاج ليعنى بأمور كانت تعتبر خارج نطاق الاهتمام التقليدى للدولة، أنشئت مجالس ولجان مشتركة لمعالجة التداخل القائم بين المشروعات المتعددة الجوانب، غير أنه سرعان ما كثر عددها وتضاربت اختصاصاتها دون أن تعالج المسألة علاجاً حاسماً، كما أن امتداد فترات تنفيذ المشروعات لفترات طويلة عرَّضها إلى تعديلات مرتجلة خلال محاولات تحقيق التوازن السنوى للميزانية العامة، الأمر الذى دعا إلى تكليف الأجهزة المختلفة بوضع برامج خمسية للأنشطة التى تشرف عليها، وحتى لا تأتى المشروعات مرتجلة ولا متعارضة تقرر تشكيل أداة للتخطيط والتنسيق؛ لتفادى الإسراف فى الإنفاق، وتوفير الجهد والمال ولتعظيم العائد. لذلك أصدر مجلس الوزراء فى ١٩٥٢/١٢/٣١ قراراً يستهدف إنشاء الأداة المشار إليها، أشير فيه إلى أن " نظام التخطيط والتنسيق تأخذ به الآن كل الدول المتقدمة على اختلاف مذاهبها السياسية، وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية بعد أن ثبت لها أن النظام الاعتباطى فى أمور الدولة قد أفسد شئونها، وأضعف اقتصاداتها، وأوجد فيها الكثير من المشاكل والمفاسد ". وحددت مهام هذه الأداة بدراسة المشروعات التى تقدم إليها وتدقيق بياناتها، واقتراح مشروعات جديدة، ووضع خطط لتنفيذها، والتنسيق فيما بينها، ومتابعة تنفيذ المشروعات، واقتراح ما يلزم لها من تعديلات.

وتكونت هذه الأداة من عدد من الأجهزة المترابطة:

- بالنسبة للوزارات الاقتصادية: المالية، والأشغال، والزراعة، والتجارة والصناعة، يجرى التنسيق من خلال إقامة علاقة مع مجلس الإنتاج، حتى تأتى مشروعاتها متناسقة مع باقى المشروعات.

- بالنسبة لوزارات الخدمات العامة: الصحة، والمعارف، والشئون الاجتماعية، والمواصلات، والشئون البلدية والقروية، والتموين، تنشأ بكل منها لجنة للتخطيط والتنسيق برئاسة الوزير وعضوية عشرة أفراد، وتلحق بها سكرتارية فنية من الوزارة، وتقوم باستعراض مختلف أوجه نشاط الوزارة من حيث؛ المشروعات، والخدمات القائمة، وخطوات تنفيذها، واقتراح وسائل الإصلاح لما قد يظهر من عيوب، وتقوم بالتنسيق مع باقى اللجان من خلال الهيئة العليا للتنسيق، وتضع اللجنة برنامج السنوات الخمس للوزارة وتتابع تنفيذه.

- وبالنسبة لوزارات الأمن والسيادة وهى: الداخلية، والخارجية، والعدل، والحربية، وفى ظل ما يلزم لضمان ما تنطوى عليه أعمالها من سرية، تنشأ لجنتان للقضاء والأمن الداخلى، ويعين بالهيئة العليا للتنسيق ممثلون لوزارات الخارجية، والحربية، والبحرية، والإرشاد القومى.- ويتولى تنسيق مشروعات الميزانية السنوية وبرامج السنوات الخمس للوزارات المختلفة الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق التى تنشأ برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية وزير المالية، ومقررى اللجان سالفة الذكر، وممثلى الوزارات السيادية، وثلاثة أعضاء يمثلون المجلس الدائم للإنتاج.

- ويلحق بالهيئة مكتب فنى دائم يتولى التحضير لأعمال الهيئة فى مجالات الميزانية والمالية العامة، والإدارة العامة، وشئون التخطيط، كما يقوم بشئون التعبئة العلمية بالتعاون مع مجلس فؤاد الأهلى للبحث العلمى.وتقوم سكرتاريات اللجان، ومجلس الإنتاج، والمكتب الفنى بإجراء الدراسات وجمع المعلومات، ثم تتولى اللجان ومجلس الإنتاج تخطيط المشروعات، وتنسيقها، وتحديد أولوياتها، وعرضها على الهيئة العليا التى تقوم باستصدار القرارات من الوزارات ومجلس الوزراء.

وكان من الواضح أن هذا التنظيم كان ينصب على المشروعات التى تتولاها أجهزة الدولة، وهو ما كان يقصر عن التخطيط الشامل، ولذا كان الحديث يجرى عن برامج انطلقت من نطاق الموازنات السنوية المتفرقة فى أهدافها إلى برامج خمسية يجرى التنسيق بينها. وفى ١٩٥٣/٢/١٠ صدر إعلان دستورى نص على تأليف مؤتمر مشترك لضباط قيادة الثورة والوزراء، ينظر فى السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات، وقد أصدر هذا المجلس فى ١٩٥٣/٨/٣ قراراً بتشكيل لجنة تحضيرية من أعضائه، برئاسة جمال عبد الناصر، وسكرتارية د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن، تتولى إعداد السياسة العامة للدولة فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية، وإبداء الرأى فيما يحال إليها من مسائل عاجلة فى هذه المجالات، ووضع خطة عامة للنهوض الاجتماعى والاقتصادى ذات أجل محدود ومعالم واضحة تبين فيها الوسائل اللازمة لتنفيذها، على أن يتم وضع الخطة فى مدة سنة واحدة.إنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة: وفى ١٩٥٣/١٠/١٧، صدر القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣، الذى أشارت مذكرته الإيضاحية إلى أن الغاية النهائية من زيادة الثروة المادية، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، هى الإفادة من هذه الإمكانيات كوسيلة لتحقيق الرفاهية للمواطنين ورفع مستوى المعيشة، وذلك بتوفير الأمن والطمأنينة فى الداخل والخارج، وإقامة العدل بين الناس، وتحسين الصحة والثقافة، وتمكين أسباب التكافل الاجتماعى، والتعاون فى الخير والإصلاح، وتطوير قدرات البشر العقلية والجسدية، ورفع مستوى حياة السكان. وبناءاً عليه أنشئ المجلس كهيئة مستقلة تلحق برئاسة مجلس الوزراء ليرعى ويشرف على النهوض الاجتماعى فى اتجاهاته

المختلفة ويربـط بينها - باعتبارها وسيلة وغاية - وبين برامج التنمية الاقتصادية، وتقرر أن يتولى بحث السياسة العامة، ووضع الخطط الرئيسية للتعليم، والصحة، والعمران والشئون الاجتماعية، مع مراعاة التنسيق بينها وربطها معاً بما يحقق النهوض الاجتماعى. واعتبر المجلس هيئة استشارية لا تكتسب قراراته صفة تنفيذية إلا بموافقة مجلس الوزراء، ويتابع تنفيذ المشروعات بتلقى تقارير دورية، أو تكليف لجان (حيث اعتبرت لجان التخطيط والتنسيق لجاناً تابعة له)، أو أشخاص بإجراء دراسات وبحوث معينة، ثم يقوم بتقدير القيمة الحقيقية للخدمات التى تقدمها الدولة إلى المواطنين فى المجالات المشار إليها، ويبين الوسائل التى تؤدى إلى الوصول بتلك الخدمات إلى الحد الأعلى من الكفاءة والنجاح عن طريق رفع مستوى الإعداد الفنى للمشتغلين بها، أو تنظيم الإدارات المختصة والهيئات الأهلية فى الجهود التى تبذل لرفع المستوى الاجتماعى عامة. ويتشكل المجلس من الوزراء المسئولين عن الخدمات، ومندوب عن وزارة الداخلية (للأمن)، والزراعة (للإرشاد الزراعى)، وسبعة أعضاء خارجيين، أربعة منهم - على الأقل - متفرغون، منهم الرئيس والسكرتير العام.

وعُدل قانون المجلس بإضافة مندوب عن إدارة التعبئة بوزارة الحربية للعناية بشئون القوى البشرية، وعدم تحديد الأعضاء الخارجيين بسبعة، وذلك بالقانون رقم ٣١١ فى ١٩٥٤/٥/٢٦، ويلاحظ أنه كان لإدارة التعبئة ممثل فى مجلس الإنتاج أيضاً.وقد وجد المجلس أن هناك نقصاً خطيراً فى نواحى الخدمات، وأن المشروعات التى أنجزت فى العهود السابقة يشوبها عدم التنسيق، وعدم مراعاة العدالة بين المناطق المختلفة، وعدم مطابقتها لمتطلبات الجهات القائمة بأداء الخدمات، مما جعلها لا تفى بالأغراض المستهدفة لها، فضلاً عن قصورها عن تغطية نواحى هامة؛ كمكافحة الدرن والأمراض المتوطنة، وتوفير مياه الشرب فى الريف، وبناء المساكن والمستشفيات فى مناطق تركز العمال. وكان من أهم أدوات التنسيق إنشاء الوحدات المجمعة، التى راعت تكامل الخدمات فى التجمعات السكانية فى الريف، فضلاً عن حفزها الشباب للعمل فى الريف.١- التوجه نحو التخطيط الشامل خلال النصف الثانى من الخمسينات:رأينا كيف أن الثورة اتجهت مباشرة إلى تحميل الدولة مسئولية النهوض الاجتماعى والاقتصادى، وتحقيق ما يلزم لذلك من إعادة تنظيم للمجتمع، وإنشاء الآليات اللازمة لتخطيط نشاطها؛ سواء فى مجالات الإنتاج أو الخدمات، واتباع السياسات اللازمة لحفز الاستثمار المحلى والأجنبى على التوجه نحو دعم قدرات الاقتصاد القومى، فضلاً عن إيجاد جهاز قادر على صياغة سياسة عامة، اجتماعية واقتصادية، للدولة حرصاً على تحقيق أكبر قدر من التناسق، وتفادى السلبيات التى تترتب على الإجراءات الاعتباطية والمتضاربة. وشهد عام ١٩٥٥ وما تلاه قدراً كبيراً من الإجراءات والتحولات التى مهدت للانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل النهضة الوطنية.

إنشاء لجنة التخطيط القومى: مع تبلور التوجه نحو التخطيط الشامل، صدر فى ١٩٥٥/٣/٩ القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى، كلجنة تابعة لمجلس الوزراء، لا تتمتع بشخصية معنوية تجعلها مؤسسة عامة ذات ذمة مالية مستقلة، ويرأسها رئيس مجلس الوزراء، ويختار أعضاؤها من بين الوزراء ونوابهم، وتتولى وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى تنفذ فى أمد محدود، تتضمن أهدافاً رئيسية وتوجه نحو الوصول إليها جميع الجهود القومية، حكومية وغير حكومية، وذلك فى برامج ومشروعات منسقة مدروسة،

وتحدد الأهداف الرئيسية للخطة القومية، والمدة اللازمة للوصول إليها على أساس الطاقة المالية، والخبرة الفنية، واليد العاملة، وإمكانية التنفيذ والنجاح، وذلك مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها فى الداخل والخارج، وبما يتفق والقواعد الاقتصادية، والاجتماعية، والتقاليد القومية.وهكذا بدأت مرحلة جديدة تتميز بالتخطيط القومى الشامل واعتباره عملية مستمرة تبدأ بتحديد الأهداف، ثم وضع إطار عام للخطة، فدراسة المشروعات فى مختلف القطاعات دراسة تفصيلية، والتأكد من اتساق آثارها وتمشيها مع إطار الخطة بما يضمن تحقيق الأهداف الرئيسية، والاستفادة الكاملة من مجمل موارد الدولة فى القطاعين الحكومى العام والقطاع الخاص، بما فى ذلك الموارد المالية الداخلية والخارجية، لتلبية حاجة أنماط الاستهلاك السائدة أو التى يراد تحقيقها، ويتطلب ذلك تدبير احتياجات الخطة من اليد العاملة فى كل مجالات النشاط، وتوفير الخبرة العلمية والمواهب الابتكارية، بما يلزم معه التنسيق بين المشروعات الخدمية واتجاهات التعمير والإنشاء، بما يرفع الكفاءة الإنتاجية للأفراد، وتجرى المفاضلة بين المشروعات على أساس الصلاحية الجماعية لا الفردية، وتعد اللجنة التشريعات والإجراءات، وكذلك السياسات الاقتصادية اللازمة لبلوغ الخطة أهدافها.

تأكيد استقلالية السياسة الخارجية: نجحت الثورة فى إنهاء الاحتلال البريطانى فى عام ١٩٥٤ الذى شهد أيضاً وقفة حازمة تجاه محاولات الالتفاف عن طريق نظام الأحلاف، حيث تصدت الثورة لمحاولات إعادة بسط السيطرة عن طريق " حلف بغداد "، وحاولت فى الوقت نفسه دعم قدرتها العسكرية لتحقيق هدفها فى بناء جيش وطنى قوى، والوقوف فى وجه العدوان الإسرائيلى، إلا أنها ووجهت برفض من جانب القوى الغربية الساعية إلى إعادة صياغة قواعد عمل الاستعمار، وأدى هذا إلى أن عام ١٩٥٥ شهد إعادة بناء العلاقات السياسية الخارجية بصورة كانت ذات مغزى بعيد بالنسبة لمسار التنمية ومفاهيمها. فقد قام عبد الناصر مع رفاقه من زعماء دول العالم الثالث فى أفريقيا وآسيا وجنوب أوروبا بإرساء معالم مجموعة عدم الانحياز، التى قررت أن تتخلص مما انطوى عليه محاولات القوى الكبرى احتوائها فى دائرة صراع لا ناقة لها فيه ولا جمل.

وبدأ التجمع الجديد يتجه نحو تخليص العلاقات الاقتصادية الدولية من هيمنة تلك القوى، وتوجيهها بما يخدم قضايا التنمية التى بدت مشتركة بين هذه الدول، وقويت بذلك دعاوى فك الارتباط بالقوى الاستعمارية، وإرساء قواعد الاعتماد على النفس، والدعوة إلى التكامل الاقتصادى الإقليمى كبديل للاندماج المفروض فى الاقتصاد العالمى، الذى تسيطر عليه القوى الكبرى. وجاءت صفقة السلاح التى عقدتها الثورة مع تشيكوسلوفاكيا فى أواخر ١٩٥٥ لتؤكد سلامة نهج عدم الانحياز، وتجلى إحساس المعسكر الرأسمالى بخطورة هذه الخطوة فى دفع البنك الأهلى العامل تحت سيطرة أجنبية، إلى رفض إقراض الحكومة بدعوى خطر التضخم، رغم أن هذا كان واجبه باعتباره قائماً بدور البنك المركزى. وردت حكومة الثورة بإصدار مجموعة قوانين فى ربيع ١٩٥٥، نص أحدها على أن يضع البنك تحت تصرف الحكومة ما فى حوزته من عملات أجنبية، وأدخلت تعديلات على قانون الشركات كان من أهمها حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة بنكين، وتحديد عدد الشركات التى يمكن للفرد الواحد الجمع بين عضويتها، وتحديد سن الستين لتقاعد أعضاء مجالس الإدارة؛ حتى يمكن تغذيتها بعناصر جديدة من الرأسمالية الوطنية المعادية للاستعمار.

وحدَّت الحكومة من سيطرة الرأسمالى أحمد عبود؛ بفرض الحراسة على شركتى السكر والتقطير نظير الضرائب المتأخرة عليهما، وأعيد تنظيم الشركتين فى شركة واحدة تملك الحكومة ٥٠ % من رأسمالها. من جهة أخرى تأسست " شركة مصر للتجارة الخارجية " و" الشركة العامة للتجارة الداخلية " بمساهمات من هيئات حكومية ومن بنك مصر، الذى أظهرت إدارته الجديدة استعدادها للتعاون مع الحكومة.وبلغت الأمور الذروة بسحب الولايات المتحدة عرضها السابق بتقديم معونة لتمويل المرحلة الأولى من السد العالى تبلغ ٢٥ مليون جنيه (٧٠ مليون دولار)، ثم تبعها البنك الدولى الذى تخلى عن وعده بتقديم قرض بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار. فى الوقت نفسه ظل رأس المال الأجنبى محجماً عن الاستفادة من جميع التيسيرات التى منحت له، والتى ذكرناها من قبل، أما البنوك الأجنبية فإنها إلى جانب عدم سعيها إلى تشجيع تمويل الصناعة؛ كانت تميز الأجانب على المصريين، وهو ما أدى إلى استمرار الخلل الذى شهده عصر ما قبل الثورة، بل إنها بتوجيهات من مراكزها الخارجية قبضت يدها عن تمويل محصول القطن الذى بدأ عقب تأميم القناة فى يوليو ١٩٥٦، وجاء الرد فى شكل تأميم قناة السويس، وقد تزامن مع تأميم القناة انعقاد اللجان المكلفة بصياغة اتفاقية للوحدة الاقتصادية العربية بناءاً على طلب من اللجنة السياسية للجامعة العربية فى ١٩٥٤ ثم فى ١٩٥٦. وهكذا اكتملت منظومة الصيغة الجديدة للتنمية العربية المشتركة، حيث ساد شعور قوى بالدور المحورى للتكامل الاقتصادى الإقليمى فى إنهاء الخلل الذى استمر يعرقل مسار التنمية فى كل من الدول العربية حديثة العهد بالاستقلال، وكان من ثمار هذا الشعور تحول هذا التكامل إلى وحدة اندماجية بين مصر وسوريا فى أوائل ١٩٥٨، أعقبها اعتماد أول خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إقليمى الجمهورية العربية المتحدة.إعلان الدستور: رأينا أن عبد الناصر حرص فى بداية عهد الثورة على تكليف المختصين بأمرين هما؛ إعداد دستور للبلاد، وتحقيق نهضة اجتماعية واقتصادية. ففى مجال الدستور أعلن عبد الناصر بصفته رئيساً للجمهورية فى يناير ١٩٥٦ دستور الشعب باسم الشعب، مفتتحاً إياه بالعبارة التالية: " نحن الشعب المصرى الذى انتزع حقه فى الحرية والحياة، بعد معركة متصلة ضد السيطرة المعتدية من الخارج، والسيطرة المستغلة من الداخل ".

وهكذا جاء الدستور تعبيراً عن إرادة شعبية وتتويجاً لكفاح وطنى، وليس هبة من حاكم، أو مِنَّة من قوى خارجية. وتحددت أهدافه بالأهداف التى من أجلها قامت الثورة وهى؛ القضاء على الاستعمار وأعوانه، والقضاء على الإقطاع، وإنهاء الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، وإقامة جيش وطنى قوى، وإقامة عدالة اجتماعية، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة. وأعلن فى مطلعه أن مصر دولة عربية وأن السيادة للأمة، وأن التضامن الاجتماعى أساس للمجتمع، وأن الاقتصاد القومى ينظِّم وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، وتعمل الدولة على أن تيسر للمواطنين جميعاً مستوى لائقاً من المعيشة، أساسه تهيئة الغذاء، والسكن، والخدمات الصحية، والثقافية والاجتماعية، أو ما أصبح يعرفه المجتمع الدولى فيما بعد باسم الحاجات الأساسية. وأكد الدستور على حرية النشاط الاقتصادى الخاص، ويكفل القانون التوافق بينه وبين النشاط الاقتصادى العام؛ تحقيقاً للأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب، كما نص على أن يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى، بما لا يتعارض مع الخير العام للشعب، وعلى أن العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة، وعند إعلان الوحدة وقيام الجمهورية العربية المتحدة صدر فى دمشق فى ١٩٥٨/٣/٥

الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، متضمناً نفس المبادئ.التمصير وإنشاء المؤسسة الاقتصادية: رغم أن قرار تأميم قناة السويس ضمن لحملة الأسهم قيمة رؤوس أموالهم البالغة ٧٠ مليون جنيه حسب أسعار إقفال ٢٥ يوليو ١٩٥٦ فى سوق الأوراق المالية بباريس؛ فإن بريطانيا وفرنسا طاش صوابهما وتآمرا مع إسرائيل للعدوان على مصر، وجمدت بريطانيا أرصدة مصر لديها البالغة ١٠٧.٤ مليون جنيه، وجمدت الولايات المتحدة ٢٠.٩ مليون جنيه، وفعلت الشئ نفسه فرنسا، ولو أن الأرصدة فيها كانت محدودة بالقياس بمديونية مصر لها.

وكما رأينا من قبل تخلت البنوك الأجنبية عن تمويل محصول القطن لتحقيق مزيد من الضغط الاقتصادى على البلاد. وتمت مواجهة ذلك بعدد من الإجراءات، ففى ١٩٥٧/١/١٣ صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية برأسمال يشمل أنصبة الحكومة فى رؤوس أموال الشركات المساهمة المختلطة القائمة - آنذاك - وعددها ١٧ شركة ومؤسسة، ورؤوس أموال المؤسسات العامة التى يكون من أغراضها مباشرة النشاط التجارى، أو الصناعى، أو الزراعى، أو العقارى، والتى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية، واعتبرت أموال المؤسسة أموالاً خاصة. ومن أغراض المؤسسة تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط التجارى، والصناعى، والزراعى، والمالى، ووضع سياسة استثمار أموالها وتوجيهها فى المنشآت التى تساهم فيها، وكذلك القيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والإشراف على المؤسسات العامة الأخرى التى يعينها قرار من رئيس الجمهورية. وتلا ذلك القرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ يقضى بتمصير البنوك بأن تتخذ شكل شركات مساهمة مصرية تكون أسهمها جميعها إسمية ومملوكة دائماً للمصريين، وقامت المؤسسة بإنشاء بنك الإسكندرية الذى اشترى بنك باركليز، كما أدمج بنكا الكريدى ليونيه، والخصم الأهلى الباريسى، وبيعا إلى بنك القاهرة.

وأعطيت البنوك الأجنبية مهلة خمس سنوات لإتمام عملية التمصير، وشارك فى شرائها التجار، والغرف التجارية، والاتحاد العام للغرف التجارية. وروعى فى توزيع البنوك الإنجليزية والفرنسية طبيعة العمليات والأجهزة الفنية المختلفة، ودعم المؤسسة المشترية، والمؤسسات المشتراة لتصبح وحدات اقتصادية تعمل لصالح الاقتصاد القومى.أما القانون الثالث، رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧، فقد امتد إلى شركات التأمين الأجنبية التى كانت تسيطر على السوق المصرية، وتوجه الأموال للاستثمارات قصيرة الأجل بعيداً عن الاستثمار فى الصناعة المصرية، ونص على أنه لا يجوز تسجيل أية هيئة تأمين إلا إذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة مصرية، أسهمها إسمية ومملوكة دائماً للمصريين. وكان لأموال قطاع التأمين دور هام فى توفير موارد للتنمية القومية، وكانت تجربة فرنسا فى تأميم شركات التأمين فيها، وبرنامج حزب العمال المماثل فى بريطانيا؛ مرشداً للحركة فى هذا المجال. وانضم إلى هذه المجموعة القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ بحظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيداً فى السجل المعد لذلك بوزارة التجارة، والذى لا يجوز أن يقيد فيه غير المصريين، أو شركات المساهمة المصرية التى تكون أسهمها جميعاً إسمية ومملوكة دائماً للمصريين. وهكذا كسر الاحتكار الأجنبى للوكالات التجارية الذى كان يعوق سعى حكومة الثورة لفتح أسواق جديدة، كالأسواق الآسيوية، والأفريقية، وبلاد الكتلة الشرقية.البرامج القطاعية: بادرت بعض الوزارات بتنفيذ ما نص عليه الدستور من نشاط تخطيطى؛ فقامت وزارة الزراعة بوضع برنامج قطاعى لتطوير

الزراعة، ورغم الجهود التى بذلها مجلس الإنتاج، فإن التنمية فى قطاع الصناعة ظلت محدودة، كما أن رأس المال الخاص والأجنبى ظل ضعيفاً رغم التسهيلات العديدة التى أعطيت له، ولذلك قرر عبد الناصر فى يوليو ١٩٥٦ إنشاء وزارة مستقلة للصناعة - بعد أن كانت جزءاً من وزارة التجارة - وعهد إليها بوضع برنامج خمسى للتنمية الصناعية، أطلق عليه اسم مشروع السنوات الخمس، يتجاوز الجهود التى بذلها مجلس الإنتاج فى الحدود التى عمل بضمنها.

وقامت الوزارة، مستعينة بالخبرات الحكومية والأهلية، بوضع برنامج يتكلف ١٢٧.٤ مليون جنيه، وينفذ على ثلاث مراحل سنوية، ثم تقرر بعد مراجعته رفع تكلفته إلى حوالى ٢٥٠.٤ مليون جنيه، ويكون من نتيجته زيادة نصيب الصناعة فى الدخل القومى من ١١ % إلى ١٩ %، ويتم تنفيذه على خمس مراحل، مدة الأولى ١٨ شهراً، وكل من الأربع الباقين ١٢ شهراً.

واهتم البرنامج برفع مستوى الكفاية الإنتاجية، وتنظيم الصناعة بشكل يضمن عدم تعارض المشروعات، ويحقق لها النمو بشكل لا يعرقل نمو مشروعات أخرى، واقتضى هذا وضع نظام للأولويات، تضمّن الأعباء التمويلية للمشروع، وما يحتاجه من عملات أجنبية، والعائد الذى يحققه، ومدى ما يضيفه إلى الطاقة الإنتاجية، وما يستخدمه من عناصر ويشغّله من عمال، وأهميته بشكل عام بالنسبة لتنمية مختلف الصناعات، كل ذلك بالإضافة إلى الاعتبارات الاستراتيجية.

وهكذا حلت الاعتبارات التنموية المجتمعية محل معيار الربحية الذى تنحصر فيه رؤية القطاع الخاص. كما تناول البرنامج تعزيز الأبحاث الخاصة بتشجيع الصناعة وتقديم المعونات الممكنة وتوفير المواد الأولية لها، وأنشئ مجلس استشارى للصناعة من وكلاء الوزارات المختصة بالتنمية، واتحاد الصناعات، ورجال الاقتصاد والصناعة، كما أنشئت مجالس إقليمية تزود وزارة الصناعة بمقترحاتها عن النهوض بالصناعة فى الأقاليم. ونظراً لغياب المواصفات والمقاييس، رغم أهميتها، تقرر إنشاء هيئة التوحيد القياسى، كما أنشئت هيئة السنوات الخمس، وتوسعت المصانع الحربية فى الإنتاج المدنى، وشكلت لها هيئة عامة تديرها على أسس اقتصادية. وفى سبيل تنفيذ هذا البرنامج فى الظروف التى أسفر فيها الغرب عن عدائه للثورة والتنمية التى تبنتها؛ تم الحصول على قرض من الاتحاد السوفيتى، الذى ساهم فى الوقت نفسه فى تمويل بناء السد العالى. وقد رفعت تكلفة البرنامج فيما بعد إلى ٣٣٠ مليون جنيه لإنجاز ٥٠٢ مشروعاً، وتم خلال سنتين إنشاء ١٠٥ مشروعاً بتكلفة ٨٨.٥ مليون جنيه، ثم صيغ برنامج ثانى للسنوات ٦٠/٦١- ١٩٦٥/٦٤ أدرج فى الخطة القومية الأولى.تطوير أجهزة التخطيط القومى: استناداً إلى المادة ٧ من الدستور صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ فى منتصف يناير ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى، ونص على أن تقسم كل مرحلة من مراحل الخطة إلى خطط سنوية يبين فيها موارد الدولة، وطرق استخدامها، ووسائل التنفيذ، وتعتبر الميزانية العامة للحكومة والميزانيات الملحقة والمستقلة من العناصر الرئيسية لهذه الخطط، وهذا مصدر الإلزام فى الخطة، وحدد القرار هيئتين هما:

المجلس الأعلى للتخطيط القومى، ويختص بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وإقرار الخطة فى مراحلها المختلفة، ويرأسه رئيس الجمهورية، ويضم أعضاء يصدر بهم قرار منه. ثم صدر قرار جمهورى رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء اللجنة الوزارية لشئون التخطيط

لتحل محل المجلس الأعلى للتخطيط، وصدر قرار رقم ٢١٨٣ فى ١٩٥٩/١٢/١٩ بتشكيلها من عدد من الوزراء ومحافظ البنك المركزى، وبرئاسة وزير التخطيط.لجنة التخطيط القومى، وتضم عشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، ثلاثة منهم متفرغين ويرأسها وزير الدولة لشئون التخطيط، وتختص بإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة وبيان مراحلها وأجزائها السنوية، وجميع ما يتصل بذلك من تشريعات وتوصيات واقتراحات، وذلك على ضوء ما تقوم به من دراسات وما تقدمه الوزارات من مشروعات. وتتابع اللجنة سير العمل فى الخطة وتقوم بمراجعتها وتقييمها دورياً، وبتقديم تقارير عن ذلك إلى المجلس الأعلى للتخطيط.وفى ١٩٥٧/٣/٢٠ صدر قرار جمهورى رقم ٢٦٣ بإدماج المجلس الدائم للإنتاج القومى، والمجلس الدائم للخدمات العامة فى لجنة التخطيط القومى. وفى ١٩٥٧/٨/٢٧ ألقى وزير المالية ووزير الدولة لشئون التخطيط بالنيابة، د. عبد المنعم القيسونى، بياناً أمام مجلس الأمة جاء فيه أنه " ذهب البعض خطأ إلى الظن بأن التخطيط معناه الإلزام للجميع "، وقال أن ما تتضمنه الخطة من مشروعات، سواء الفردى أو الحكومى أو المختلط، سيعرض على الجميع لإبداء الرأى فيها حتى إذا روجعت واعتمدت أمكن اتخاذها أساساً للنشاط الاقتصادى والاجتماعى، مع مراعاة المرونة فى متابعة الأحداث وملاءمة التصرفات العاجلة لأهداف السياسة العامة دون إهمال الواقع الجارى. وتتولى الحكومة عن طريق التشريعات واللوائح، وكذلك عن طريق الميزانية السنوية تنفيذ نصيبها من الخطة. وكذلك تفعل الهيئات الأهلية راغبة راضية بعد أن ترى أن سيرها فى اتجاه التخطيط يتفق ومصلحتها الخاصة، فالأفراد لهم بحكم الدستور حق التصرف فى أموالهم، ولذلك لن تكون الخطة وسيلة لسلب الأفراد حريتهم فى التصرف، إنما هى تعينهم على تبين الموقف الاقتصادى واتجاه التنمية العامة حتى تكون تصرفاتهم فى ضوئها وبرغبتهم دون إلزام أو إجبار. وأوضح أن الأمر ليس مجرد زيادة الإنتاج المادى فحسب، بل يجب مراعاة الاحتياجات الاجتماعية وما تستدعيه من نفقة وجهد داخل حدود الموارد الكلية المتاحة، كما أنه ليس مجرد إقامة مشروعات جديدة، بل من الأهم صيانة المشروعات التى تم تنفيذها، ويرتبط بالصيانة ارتباطاً شديداً أمر تدريب الأفراد، وإعداد الفنيين، وتنظيم الإدارة والتشغيل.

وهكذا أوضح أن القضية ليست مجرد إقامة قطاع عام وإخضاعه لقرار تخطيطى يحدد له أسلوب عمله، بل العمل على حسن الاستفادة من الموارد البشرية والمادية المتاحة للدولة - حكومة وشعباً - واستخدامها فى تنسيق وتعاون وتكامل لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة لمختلف طبقات الشعب فى ظل التقاليد القومية والمبادئ الدستورية، ووفقاً للسياسة العامة للدولة.

دعم أجهزة التخطيط القومى: فى ظل التوجه الذى حدده دستور ١٩٥٦ نحو التخطيط الشامل، واستكمال الهيكل العلوى لأجهزة التخطيط، كان من اللازم النهوض بالقدرات التخطيطية على جميع المستويات وفى مختلف المجالات، ولهذا الغرض نظمت لجنة التخطيط القومى سلسلة من المحاضرات، ضمت سبعين رسالة فى التخطيط القومى موجهة إلى المهتمين بمختلف جوانب التنمية (كان من بينها رسالة أ. وهيب مسيحة سالفة الذكر). ودعت اللجنة عدداً من الخبراء العالميين فى مختلف المجالات، من بين هؤلاء الخبير الفرنسى " شارل برو " مدير مركز البرمجة الاقتصادية بباريس، الذى ساهم فى بناء جداول التدفقات المالية، وإلى جانبه الخبيران

"بارتل" و" مويكا " من ألمانيا الديموقراطية فى مجال جداول المصادر والاستخدامات التى كانت تعتمد عليها أيضاً المدرسة الفرنسية، وكان من بين من قدموا بعض أصحاب المدارس الفكرية المتقدمة فى مجال التخطيط؛ نخص بالذكر منهم النرويجى " راجنر فريش " الذى ابتدع أساليب فى البرمجة الخطية لدراسة المشروعات، واختبار اتساق الخطط التفصيلية، والهولندى "جان تنبرجن" الذى قاد المدرسة الهولندية فى التخطيط، وكلاهما اقتسم مع الآخر جائزة نوبل فى التخطيط عن أعمال كان من بينها ما أعداه فى لجنة التخطيط المصرية، بل إن أحد النماذج التى صاغها " فريش " والتى كانت تتطلب استخدام الحاسبات الإليكترونية، وكانت ما زالت فى بداياتها الأولى، عرف باسم " نموذج القاهرة لقنوات الاستثمار " Cairo Channel Model. وقد كان للقائه بالرئيس عبد الناصر أكبر الأثر فى تحمسه للعمل مع الجهاز المصرى، الذى تشكل فيه أول فريق لأساليب البرمجة وبحوث العمليات، وقد عبر عن تقديره لشخصية الرئيس بنشر دراسة بعنوان " كيف نخطط " How to Plan، أسسها على أفكار استلهمها من هذا اللقاء.كذلك عملت اللجنة على إيفاد العاملين فيها للتدريب والإطلاع على أنظمة العمل فى أجهزة التخطيط فى مختلف بقاع العالم، وكان لأولئك الذين زاروا الهند، وفى مقدمتهم أ. محمود إبراهيم؛ فضل إدخال أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات، الذى استفاد كثيراً من الأساس الإحصائى الذى وفرته الثورة، وبخاصة الحصر الصناعى لعام ١٩٥٤، والذى طور إلى جداول لعام ١٩٥٨. كذلك اتضحت الحاجة إلى وجود جهاز إحصائى قوى، لم يكن يكفله القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم الإحصاءات والتعدادات، فصدر فى ١٩٥٧/١/٣١ القانون رقم ١٩ بتحويل مصلحة الإحصاء والتعداد إلى وكالة وزارة لشئون الإحصاء تتبع رئاسة الجمهورية، يديرها وكيل وزارة لشئون الإحصاء تحت إشراف وزير الدولة لشئون التخطيط، كما تقرر إنشاء " اللجنة المركزية للإحصاء " تلحق بلجنة التخطيط القومى كهيئة فنية تقرر الإحصاءات والتعدادات الواجب إجراؤها لمعاونة لجنة التخطيط القومى فى رسم الخطة ومتابعتها وتقييمها، ولبيان التطورات الاجتماعية والاقتصادية وقياسها، وتحديد مواعيدها، وطرق إجرائها، ونشر نتائجها، وتعيين الجهات والأجهزة التى تقوم بعمل هذه الإحصاءات والتعدادات بما يحقق التنسيق الكامل بين العمليات والأجهزة الإحصائية ويرفع من دقتها، وحصر العمل فيها منعاً لتشتت الجهود.

على أن المعلومات اللازمة للتنمية وللتخطيط لا تقتصر على الإحصاءات، بل إن الجانب الأكبر والأهم يتناول الجوانب الفنية والعلمية التى تتعلق بالدراسات والمشروعات، وبالتفاصيل الدقيقة عن هذه المشروعات، ولذلك استصدر وزير التخطيط قراراً جمهورياً رقم ١٠١٣ فى ١٩٥٨/٨/٢٧ بتأليف ٦٤ لجنة مشتركة من جهاز التخطيط، والوزارات والهيئات، والمؤسسات العامة؛ لتقوم بتقديم جميع البيانات التى تطلبها لجنة التخطيط القومى عن الأعمال والمشروعات التى تمت، أو جارى تنفيذها، أو مقترحة للمستقبل. وفى ١٩٥٩/٢/٧ صدر قرار جمهورى آخر رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب للتخطيط فى الوزارات والمؤسسات العامة، تعاون جهاز التخطيط القومى فى الحصول على المعلومات والتقارير اللازمة، وإجراء الدراسات والتحليلات المطلوبة، ثم شكل وزير التخطيط القومى ست لجان قطاعية رئيسية يتكون كل منها من عدد من اللجان الفرعية التى يختص كل منها بنشاط معين، بلغ مجموعها ٥٧ لجنة، ضمت صفوة الخبراء المتخصصين من مختلف أجهزة البحث العلمى ورجال الجامعات، قامت بعقد اجتماعات متوالية ابتداء من شهر يناير ١٩٥٩، وحتى أواخر شهر مايو ١٩٥٩ للنظر فى مقترحات

الخطة، وتدعيمها بدراسات قطاعية توضح اتجاهات النمو السابقة والمستقبلة. وحرصاً على رفع كفاءة العمل والعاملين فى مختلف مستويات التخطيط أنشئ معهد التخطيط القومى، الذى يعتبر أول مؤسسة من نوعها فى القارة الأفريقية والوطن العربى، ليتولى التدريب لكل المستويات وإجراء البحوث والدراسات.التحول الاشتراكى والتخطيط القومى الشامل:يمثل النصف الأول من الستينات مرحلة حاسمة فى حياة الثورة وتطور نموذجها التنموى، فقد شهدت هذه المرحلة اعتماد أول خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كل من إقليمى الجمهورية العربية المتحدة، ولو أن الانفصال فى عام ١٩٦١ أحدث انقطاعاً فى خطة الإقليم الشمالى، كذلك اتضح مدى انتهازية القطاع الخاص، الذى لم يكتف بالتقاعس عن المساهمة الجادة فى التنمية، بل حاول أن يثرى على حساب النشاط المتزايد الذى أبدته الدولة فى عمليات الاستثمار، وأن ينأى بمكاسبه بتحويلها إلى الخارج، كما تصادف أن شهدت بدايات هذه الفترة أزمات إنتاجية حادة بسبب الآفات التى تعرض لها الإنتاج الزراعى.

وتعين على الثورة أن تعالج هذه الأمور عن طريقين؛ الأول: هو توسيع نطاق النشاط الإنتاجى الذى تتولاه الدولة عن طريق التأميمات التى أريد بها حماية مدخرات الشعب وتعزيز مكتسباته، والثانى: هو إحداث تحول اجتماعى شامل ساهمت فى صياغته مختلف فئات الشعب العاملة من خلال ميثاق العمل الوطنى، الذى بلور نموذجاً جديداً للتنمية أكثر اتساقا مع مقتضيات التطور العملى، وأكثر قدرة على تحقيق أهداف المجتمع، فإذا كانت المرحلة الأولى شهدت إعادة بناء التنظيم المجتمعى، بينما استكملت الثانية البنيان المؤسسى؛ فإن المرحلة الثالثة شهدت إرساء معالم النظام السياسى الاجتماعى على أسس قادرة على تحقيق التنمية الشاملة، التى كانت هى المقصد منذ البداية.الخطة القومية الأولى: سارعت لجنة التخطيط القومى إلى صياغة المشروع المبدئى لإطار خطة التنمية الأولى للسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٤، باعتبار ١٩٥٩ سنة أساس. ونظراً لأن الإطار الذى أعدته لجنة التخطيط تضمن تعديلات تكفل اتساق الخطة وكفاءة تحقيق الأهداف، كان لا بد من إجراء مراجعة نهائية تشمل مشاركة الأجهزة المعنية فى الدولة، بل ومشاركة الشعب بأكمله، ولذلك رفع وزير التخطيط - نائب رئيس الجمهورية، عبد اللطيف البغدادى - مذكرة فى ١٩٦٠/٣/١٥ إلى الرئيس عبد الناصر يطالب فيها بتكليف كافة الجهات التنفيذية - الوزارات والمؤسسات العامة الحكومية وشبه الحكومية - بمراجعة مشروع الإطار لإبداء الرأى فيه " حتى تتحمل مسئوليتها كاملة فى تنفيذه فيما بعد وفقاً لقانون إصدار الخطة ". وقد صدر قرار جمهورى رقم ٤٢٦ فى ١٩٦٠/٣/١٨ يطالب الجهات واللجنة الوزارية للتخطيط بإنجاز إطار الخطة العامة فى موعد لا يتجاوز ١٩٦٠/٥/١٥، على أن يتضمن برنامجاً تفصيلياً لخطة السنة الأولى، يشمل مشروعات الاستثمار والتنمية فى القطاعين العام والخاص، وتقديرات الإنتاج، والاستهلاك، والعمالة، ووسائل التمويل والتنفيذ والمتابعة، مع العمل على إعداد مشروع الميزانية العامة للدول بما يتفق وتلك الخطة، التى تقرر أن تبدأ فى أول يوليو ١٩٦٠. وكما اقترحت مذكرة وزير التخطيط فقد جرى عرض الخطة على الشعب فى مؤتمر عام نظمه الاتحاد القومى، وهكذا شهدت الخطة الخمسية الأولى تكامل الأجهزة التخطيطية وتضافر القدرات البحثية، ومشاركة التنظيمات الجماهيرية، فكانت بذلك الخطة الوحيدة التى توفرت لها هذه المقومات، فضلاً عن كونها أعدت لكل من إقليمى الجمهورية العربية المتحدة بعد إجراء تنسيق بين خطتى الإقليمين، اللتين أعدتا ضمن منظور بعيد المدى لمضاعفة الدخل خلال عشر سنوات فى كل من الإقليمين، ويلاحظ أنه عند بدء الخطة كانت

هناك مشروعات صناعية تكلفتها حوالى ١٠٠ مليون جنيه لم تنفذ بعد، فأدرجت ضمن برنامج صناعى خماسى جديد أدمج فى الخطة العامة الأولى.تطوير الجهاز المصرفى:

كان من الواضح أن توجيه موارد الدولة نحو الأهداف المقررة للتنمية يتطلب السيطرة على السياسة النقدية، وتولى الأجهزة المصرفية المسئوليات التى تحددها الخطة فى مجالات الإنتاج والاستثمار. غير أن خلافاً نشب بين الحكومة والبنوك حول تخصيص الموارد للاستثمار، فقد أصر بنك مصر على التوجه نحو صناعات الغزل والنسيج، على غير ما قضى به برنامج التصنيع، لذلك تقرر فى فبراير ١٩٦٠ تأميم كل من البنك الأهلى وبنك مصر، ثم فى ديسمبر من نفس السنة البنك البلجيكى الدولى،

، فأصبحت الدولة تمتلك أربعة بنوك بالكامل ، بإضافة بنك الإسكندرية ، فضلاً عن أنصبتها فى بنك القاهرة، وبنك الجمهورية، وبنك الأنيون التجارى . واستكمل تنظيم القطاع المصرفى بإصدار القانون ٢٥٠ فى يوليو ١٩٦٠ بإنشاء البنك المركزى ، وأصبح ما تبقى من البنك الأهلى مصرفاً تجارياً صرفاً .

(جـ) تعديل قواعد الملكية والإدارة :

شهد يوليو ١٩٦١ صدور عدد من القوانين التى وضعت الدولة على المسار الاشتراكى ، وخصصت مجموعة من هذه القوانين لتعديل قواعد الملكية والإدارة بإعطاء العمال والفلاحين والفئات الوسطى حقوقاً عادلة .

(٨) دراسات في الحقبة الناصرية

الاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات

د. على ليلة

مقدمة

برغم أن حالة التجانس البشرى فى المجتمع هى الحالة التى بدأت بها المجتمعات الإنسانية – حسبما يذهب التراث النظرى – قبل أن تعرف التباين الاجتماعى المستند إلى تباين القدرة الاقتصادية أو القوة السياسية أو النفوذ، وهى أيضاً الحالة المثالية التى ينشدها التنظير السوسيولوجى بنماذجه المتعددة، سواء تمثل الهدف فى تحقيق المساواة فى إشباع الحاجات الأساسية إلى ما فوق حدود الكفاف، أو أن هذه المساواة تتحقق من خلال سياسات دولة الرفاهية. الأمر الذى يعنى أن حالة التباين أو حالة عدم المساواة هى حالة استثنائية بينما أن حالة المساواة هى الحالة القاعدة، بحيث شكل هذا الوضع أو هذه الحالة القاعدة المرجعية التى استندت إليها المشروعات الاجتماعية المتباينة، بغض النظر عن منطقها وتوجهاتها الأيديولوجية، حيث نجد أن هذه المشروعات الاجتماعية تباينت من ناحية الأهداف التى تنشدها، أو من ناحية السياسات التى يمكن أن تتبعها لتحقيق هذه الأهداف . فى هذا الإطار يمكن أن نرصد ثلاثة مشروعات .

١ - المشروع الأول هو المشروع الاشتراكى الذى شكلت الماركسية قاعدته المعرفية، ويسعى هذا المشروع إلى استعادة المشاعية الأولى وفق أسس علمية، بحيث توجه الموارد لإشباع الحاجات الإنسانية مجتمعة بما يقضى على ظاهرة الاغتراب . بيد أنه برغم نبل أهداف هذا المشروع الاجتماعى، فإن عدم كفاءة السياسات الاجتماعية، إضافة إلى نقص إدراك مكونات الشخصية الإنسانية، إلى جانب عدم وجود البيئة العالمية المواتية، فإن كل هذه الظروف قد أسلمت إلى فشل المشروع الاشتراكى وتعثره .

٢ – ويتمثل المشروع الاجتماعى الثانى فى مشروع تحقيق دولة الرفاهية، حيث يشكل هذا المشروع إطار النمو أو التطور الرأسمالى، ويعمل هذا المشروع على ازدهار القطاع الخاص والاعتماد عليه فى إنجاز عملية التنمية والتحديث، وهذا المشروع يؤكد على دور طبقة المقاولين أو رجال الأعمال، باعتبارها الطبقة التى تمتلك توجهات ذات طبيعة إيثارية، فبرغم أنها تمتلك غالبية رأس المال، إلا أنها تعمل على توظيف رأس المال الذى تملكه فى تطوير

المجتمع، وإذا كان ماركس قد نظر للمشروع الاجتماعى الأول فإننا نجد أن "ماركس فيبر"، و"تالكوت بارسونز" قد نظرا للمشروع الاجتماعى الثانى .

وبالإضافة إلى تأكيد أصحاب هذا المشروع على أن الطبقة العليا فى المجتمع هى التى تقود التطور الاجتماعى والاقتصادى، فإن هناك اعتقاداً عند مؤيدى هذا المشروع، بأن قدر من التراكم الرأسمالى، سوف يفيض عند حد معين، ليتدفق ويصيب أبناء الشرائح الأدنى فى المجتمع . وقد جسدت البرجوازية الأوروبية العليا متضمنات هذا المشروع، حينما وجهت التراكم الرأسمالى الذى تحقق فى المرحلة التجارية من تاريخها (البرجوازية التجارية) نحو الاستثمار فى الصناعة، ومن ثم فقد قادت التطور الصناعى، ثم التطور الرأسمالى الذى ينشد بناء دولة الرفاهية .

٣ – وينطلق المشروع الاجتماعى الثالث من مرجعية واقعية وليست نظرية على ما تذهب المشروعات الاجتماعية السابقة، حيث يسعى هذا المشروع بتهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لنمو واتساع خريطة الطبقة المتوسطة بحيث تتولى هذه الطبقة تأسيس التجانس الاجتماعى فى المجتمع على حساب تآكل الطبقة الدنيا من ناحية وتقلص الطبقة العليا من ناحية أخرى، ولعل ذلك يرجع بالأساس إلى أن الطبقة الوسطى بشرائحها الرأسية، وجماعاتها الأفقية، هى الطبقة القاعدة فى بناء المجتمع إذ تنتمى إليها مختلف الجماعات ذات الأهمية المحورية بالنسبة لبناء المجتمع، إذ تنتمى لهذه الطبقة البيروقراطية الحكومية بقطاعاتها المتعددة، إضافة إلى الجيش، إلى جانب الشريحة التى تهتم ببناء الثقافة فى المجتمع.

وتعمل الأنظمة السياسية التى تهتم بتكريس مشروع الطبقة المتوسطة على تطوير نوعية حياة الشرائح الطبقية الدنيا، من خلال مجموعة من السياسات التى تتولى تعظيم فاعلية دخول هذه الشرائح بما يساعدها على قيادة نوعية حياة الطبقة المتوسطة، هذا بالإضافة إلى توجيه استثمارات الطبقة العليا بما يحقق أكبر عائد اجتماعى للمجتمع، وبخاصة الطبقة المتوسطة والدنيا. ومن الواضح أن المشروع الاجتماعى هو نتاج التناقض بين المشروعين السابقين (الأول والثانى) ورفضاً لحالة الاستقطاب بينهما، ومحاولة الوقوف فى المنطقة الوسط، وانطلاقاً من هذه المنطقة رأت الصفوة السياسية أن يتم التطوير من خلال المجرى الرئيسى فى المجتمع .

أولاً : الطبقة المتوسطة على خريطة المشروع الناصرى :

يتسع نطاق الطبقة المتوسطة حتى أنها تضم بداخلها غالبية الجسد الاجتماعى، بحيث يمكن أن تتبلور هذه الغالبية على هيئة جماعات تشغل مواقع متباينة أو على الأقل مختلفة على خريطة

هذه الطبقة؛ فعلى الصعيد الاقتصادى تضم هذه الطبقة الشرائح الاجتماعية الدنيا لهذه الطبقة والقريبة من الطبقة الدنيا . وعلى المستوى الأفقى تضم هذه الطبقة – الجماعات التقليدية إلى جانب الجماعات العلمانية الحديثة – متوسطى ملاك الأراضى الذين تتراوح ملكياتهم بين خمسة أفدنة وخمسين فداناً فى الريف ، فى مقابل المستويات الإدارية المتوسطة والعليا فى البيروقراطية الحكومية، إضافة إلى الشرائح المهنية والصفوة المثقفة فى المدينة . وهو ما يعنى أن الطبقة المتوسطة تضم بداخلها تجمعات تتباين من حيث توجهاتها الأيديولوجية والثقافية، ومن حيث سياقها الاجتماعى، أو طبيعة أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وحسبما يذهب بعض الباحثين فإن الطبقة المتوسطة من الناحية التاريخية لعبت دوراً نضالياً، حيث نجد أن الجناح التقليدى لهذه الطبقة لعب دوراً نضالياً خلال السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر والعقد الأول من القرن التاسع عشر من خلال قيادة الشعب المصرى لمقاومة الحملة الفرنسية، ثم فى تحدى الوالى العثمانى (خورشيد باشا) وإجبار السلطات على تعيين محمد على والياً على مصر، وكانت هذه الطبقة تتكون حينئذ من مشايخ وعلماء الأزهر بالإضافة إلى أمراء المماليك والملتزمين . ذلك إلى جانب شريحة التجار التقليديين وفئة الصناع والحرفيين(١). وتتجلى تقليدية هذه الطبقة بالنظر إلى ثقافتها المستندة إلى الأبعاد التقليدية للدين بالأساس، هذا إلى جانب قناعتها بأن تلعب أدواراً خارج الساحة السياسية اللهم إلا على سبيل الاستثناء والضرورة للتوسط بين الحكام والرعية، إما برفع المظالم من الرعية إلى الحكام، أو تهدئة الرعية وضبطها لمصلحة الحكام(٢).

ويمكن القول بأن محمد على باشا أسس ما يمكن أن يسمى بالطبقة الوسطى الجديدة التى جلب عناصرها من أبناء الطبقة الوسطى التقليدية، حيث أبناء التجار والأعيان والفلاحين الذين جلب لهم المعلمين من الخارج، أو أرسلهم أنفسهم فى بعثات إلى الخارج. حيث إنفتحوا على العالم الخارجى، وشكل هؤلاء الأبناء قطاع الطبقة الوسطى الجديدة التى تعد تطوراً للطبقة الوسطى التقليدية . وإذا كان مشروع محمد على هو المشروع الذى استهدف تحدث مصر بالانفتاح على العالم؛ للاستفادة من تقدمه، فلقد نظر محمد على إلى الطبقة المتوسطة بصفتها القوة التى يمكن أن تجسد مشروعه التحديثى، ومن ثم فقد لملم عناصرها من أبناء الطبقة الوسطى التقليدية، وبذلك يكون المشروع التحديثى لمحمد على قد عمل فى اتجاه توسيع نطاق وفاعلية الطبقة الوسطى بجناحيها التقليدى والحديث بخاصة الأخير .

وإذا كانت الطبقة الوسطى هى التى دعمت قيام نظام محمد على، حيث قام أحد جناحيها (التقليدى) بتثبيت أركان حكمه، بينما تولى الجناح الآخر تجسيد مشروعه الاجتماعى، فإن انهيار نظام محمد على أمام القوى الأوروبية وبداية التغلغل الأجنبى فى مصر ابتداء من عصر إسماعيل وحتى توفيق فرض أهدافاً نضالية جديدة على الطبقة المتوسطة، حيث لعبت هذه الطبقة دوراً نضالياً امتد من الثورة العرابية، التى تفجرت من أجل حماية الاستقلال الوطنى فى

مواجهة التدخل الأجنبى، إضافة إلى تقنين العلاقة بالنظام السياسى من خلال وضع دستور للبلاد ينظم مشاركة الشعب فى الحياة السياسية، وحتى ثورة ١٩١٩ التى رفعت نفس المطالب، حيث قابل الإنجليز والقصر هذه المطالب فى منتصف الطريق، فأعطوا استقلالا منقوصاً (١٩٢٢) ودستوراً منقوصاً (١٩٢٣) . غير أنه فى خلال هذه الفترة جرت مياه كثيرة فى ذات النهر، بحيث أنعش تدفقها أوضاع الطبقة المتوسطة .

فى هذا الإطار بدت مجموعة من الظروف أولها الاحباط الذى أصاب هذه الطبقة نتيجة للطموحات الواسعة التى وجهت أداء النظام السياسى فى عصر إسماعيل، وهى الطموحات التى انتهت حينما انهارت تجربة التحديث فى هذه المرحلة تحت وطأة الديون الخارجية وازدياد النفوذ الأجنبى، الأمر الذى أشعل جذوة المشاعر الوطنية بحيث بدأت فى التبلور مفاهيم المواطنة والانتماء، هذه المشاعر احتوت على مضمون رافض للنفوذ الأجنبى، ورافض كذلك للنظام السياسى الذى فتح الأبواب لهذا النفوذ . ويتمثل الظرف الثانى فى التوسع الأفقى لجماعة الطبقة المتوسطة بحيث وجدنا أن تجاربها النضالية وبخاصة فى الفترة من ١٨٨٢ ــ ١٩١٨ وراء نجاحها فى تبلورها كطبقة، وانتشارها فى المدن الرئيسية، هذا بالإضافة إلى تبلور وعيها بذاتها، بحيث أصبحت قادرة على تعبئة جماهير المدن والأرياف لتشارك فى انتفاضة ١٩١٩، وهى الانتفاضة التى تحولت إلى ثورة استمرت عدة أسابيع .

ويتمثل الظرف الثالث فى الالتحام الذى تحقق بين القطاعين الرئيسيين لهذه الطبقة التقليدى والحديث، إضافة إلى التماسك بين شرائحها المتباينة من حيث المستوى الاجتماعى الاقتصادى، بحيث أصبحت هذه الطبقة كتلة عريضة تحتوى على تنوعات داخلية كبيرة .

ويمكن القول بأن النضال الحقيقى للطبقة المتوسطة قد حدث فى الفترة التى امتدت منذ ثورة ١٩١٩ وحتى ثورة ١٩٥٢، حيث استطاعت خلالها الطبقة المتوسطة أن تستكمل الاستقلال المنقوص إضافة إلى حفاظها على هوية مجتمعها . فعلى الصعيد الاقتصادى نجد أن البلاد قد شهدت خلال هذه الفترة نمواً فى السكان وفى النشاط الصناعى، خاصة فى المراكز الحضرية حيث تعيش الطبقة المتوسطة، وقد صاحب ذلك تطور الإدارة الحكومية الأمر الذى دفع إلى ظهور شريحة لها وزنها من الموظفين والمهنيين . إلى جانب ذلك فإنه برغم القيود التى فرضها الاحتلال البريطانى على الصناعة المصرية، إلا أن التطور الصناعى شق طريقه خلال هذه الفترة مستنداً إلى إدارة مصرية خالصة، وإذا كانت ثورة ١٩١٩ قد أثمرت عن إعلان للاستقلال الشكلى للبلاد، الذى رمز له باشتراك بعض الشرائح العليا للطبقة المتوسطة فى الحكم، فإن ذلك قد ساعد تدريجياً على تعديل السياسة الاقتصادية، بما يجعلها تستجيب لمتطلبات قيام صناعة قومية حديثة .

وبرصد التطور الصناعى الذى حدث منذ ثورة ١٩١٩ وحتى ثورة ١٩٥٢ يتضح لنا أن رؤوس أموال واحتياطيات وسندات الشركات المساهمة الصناعية قد زادت بمعدل منخفض فى البداية لم يتعد ١,٢٥% سنوياً بين عامى ١٩٢٢-١٩٣٣، إلا أن هذا المعدل قد ارتفع إلى ١٣.٥% بين عامى ١٩٣٣ وحتى ١٩٤٧، ثم بمعدل ١٣.٧% عامى ١٩٤٧، ١٩٥٢، وزاد نصيب الصناعة من ١١.٧% إلى ٤٦.١% من إجمالى رؤوس الأموال المساهمة بين عامى ١٩٢٢-١٩٥٣، وهو ما يعنى أن الطبقة المتوسطة بدأت تقود النهضة الصناعية لمجتمعها، وقد أكد ذلك ازدياد حجم المؤسسات الصناعية التى تستخدم عشرة عمال فأكثر فى الفترة من ١٩٢٧-١٩٤٧، حسبما يوضحه الجدول التالى(٣) :

متوسط عدد العمال فى المؤسسة %التغير %الإجمالى عددالمشتغلينبالألف %التغير %الإجمالى عدد المؤسسات السنة

١٩٢٧ ٢٦٥٣ ٦.٢ ـــ ١١٠ ٤٩.١ ـــ ٤١

١٩٣٧ ٢٦٨٧ ٦.١ ١.٣ ١٦٥ ٥٨.٥ ٥٠.٠٠ ٦١

١٩٤٧ ٣٣٤٦ ١٢.٥ ٢٤.٥ ٢٥٦ ٧١.٨ ٦٠.٦ ٧٩

ونحن إذا تأملنا غالبية هذه المؤسسات الصناعية، فسوف ندرك أن ملكيتها تنتمى للطبقة المتوسطة، فإلى جانب أن تكنولوجيتها ليست متطورة فإنها فى أغلبها منشآت متوسطة الحجم، حيث أن متوسط عدد العاملين فى كل منشأة لم يتجاوز ٧٩ عامل، وهو ما يعنى أن حجم المنشأة ليس كبيراً من حيث نسبته إلى الطبقة العليا .

وعلى الصعيد الثقافى نجد أن هذه الطبقة استشعرت تهديد التغلغل الثقافى الأجنبى الذى أصبحت له وطأته على الثقافة القومية، ومن الملاحظ أن الطبقة المتوسطة انقسمت فى المواجهة الثقافية إلى قطاعين رئيسيين؛ القطاع الرافض للثقافة الغربية، والذى اعتبرها تغلغلاً فى حياتنا الثقافية وعلى رأس هذا القطاع نجد جماعة الأخوان المسلمين بزعامة الشيخ الإمام حسن البنا، الذى يعد استمراراً للتيار الدينى أو تيار الثقافة التقليدية. فى مواجهة ذلك نجد قطاعاً كبيراً من الطبقة المتوسطة الجديدة يتجه إلى الأخذ بالثقافة الغربية ويسعى إلى تبنيها هوية له، باعتقاد أن هذه الثقافة هى طوق النجاه إلى التقدم، ويعبر عن ذلك اللورد "كرومر" فى أحد تقاريره الذى صدر قبل ذلك بكثير (١٩٠٥)، حيث قال " إن الاختلاف ظاهر لكل من يقابل بين الحالة الآن وما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمسة عشر سنة .. حيث استهلاك المنسوجات الأوروبية بدلاً من المنسوجات الوطنية .. وباستبدال الملابس الأوروبية الجاهزة ضاعت سوق الملابس المزركشة زاهية الألوان للخياطين الوطنيين ، وبانتشار إرتداء الأحذية الأوروبية حتى بين المشايخ الأكثر تمسكاً بالقديم .. والطبقة العليا تشترى أثاثها وملابسها وسائر حاجاتها من صنع أوروبا، وقلدتها تدريجياً الطبقات الأخرى"(٤) .

وقد عبر عن هذا التوجه للأخذ بالثقافة الغربية الدعوة إلى سفور المرأة، وهى الدعوة التى أكد عليها قاسم أمين أحد رموز الطبقة المتوسطة، ذلك بالإضافة إلى أصحاب التوجهات الليبرالية والماركسية الذين قدموا خطابات تستند إلى قاعدة فكرية غربية فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية ذات الأهمية المحورية بالنسبة للمجتمع كقضية الإصلاح الزراعى، حيث نجد بعض مفكرى الطبقة المتوسطة يقدمون حلولاً ليبرالية للمسألة الزراعية كمشروع الإصلاح الزراعى فى وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤، ومشروع محمود بسيونى الذى طرحه فى مؤتمر حزب الوفد المنعقد فى ١٩٣٥، ومشروع محمود كامل المحامى عام ١٩٣٩، ومشروع على الشمسى باشا عام ١٩٣٩، ومشروع جلال فهيم فى عام ١٩٣٤، ومشروع جماعة النهضة القومية فى عام ١٩٤٤ كما عبر عنه مريت غالى . هذا بالإضافة إلى بعض المشروعات التى تعبر عن خطابات ردايكالية وماركسية بالأساس، على سبيل المثال مشروع محمد خطاب، ومشروع الثوريين والماركسيين(٥)، وهو ما يعنى أن هناك جماعات من الطبقة المتوسطة تبنت أيديولوجيات غربية لحل بعض المشكلات القومية، سواء كانت جماعات ذات توجهات ليبرالية أو راديكالية .

بالإضافة إلى ذلك نجد أداء الطبقة المتوسطة نضالياً، تطويرياً على الصعيد السياسى والاجتماعى . حيث حاولت هذه الطبقة من خلال جهود أبنائها تطوير الواقع الاجتماعى، كمشروعات محو الأمية ومواجهة الحفاء، إضافة إلى الدور النضالى الذى قاده أبناء هذه الطبقة ضد النظام السياسى، من خلال العمل المنفرد تعبيراً عن توجهات هذه الطبقة كما تجسد ذلك فى تنظيمات الأخوان المسلمين ومصر الفتاة والماركسيين(٦)، أو من خلال تحالف أبناء هذه الطبقة مع جماعات من الطبقات المجاورة كالتحالف الذى تحقق بين الطلبة والعمال؛ ليقودوا النضال ضد قوى الاحتلال والنظام السياسى المتحالف معها، بحيث زخرت هذه الفترة بالنقد الاجتماعى، وبالانتفاضات الطلابية والعمالية فى مدن مصر الكبرى، وباستخدام العنف والاغتيالات والمواجهات الدموية(٧) .

ثم جاءت ثورة ١٩٥٢ تتويجاً للتشكل التاريخى والنضال الذى قادته هذه الطبقة ضد القوى التى تفرض القهر والتخلف على المجتمع، بحيث ساعد نجاح هذه الطبقة إلى دفع أبنائها إلى قمة النظام السياسى ليشكلوا صفوته القائدة، بحيث يشير تأمل هذه الصفوة إلى انتماء أفرادها لمختلف شرائح الطبقة المتوسطة منظوراً إليها رأسياً أو تنتمى إلى مختلف توجهاتها الأيديولوجية منظوراً إليها أفقياً، أو تمثل قطاعاتها التقليدية والحديثة منظوراً إليها تاريخياً .

وإذا كانت تفاعلات النظام السياسى لثورة يوليو قد استقرت فى النهاية لقيادة ناصر وزعامته، فإن التطورات اللاحقة لثورة يوليو جعل صفوتها تعكس المجرى الرئيسى للطبقة المتوسطة، مع تقليص التطرفات سواء فى اتجاه اليمين المتشدد أو اليسار المفرط . ومن ثم حافظت هذه

الصفوة على توجهات وسطية تعكس مناخ وحالة الطبقة المتوسطة، بحيث انعكست هذه التوجهات على طبيعة سياساتها الاجتماعية، أو على طبيعة القرارات الموجهة لهذه السياسات .

وإذا كانت رؤية ناصر للقضايا الاجتماعية هى المعبرة عن المضامين الجوهرية لصفوة يوليو بعد استقرارها وتبلور توجهاتها، فإنه من المعتقد أن الناصرية نظرت إلى المسألة الطبقية من منظور الطبقة الوسطى، أو من حيث كونها القوة الاجتماعية التى يجب أن يتدفق إليها أبناء الطبقات الأخرى من خلال الحراك الاجتماعى الصاعد أو الهابط، وإذا كانت هناك بعض الحواجز الطبقية قوية فى مجتمع ما قبل ١٩٥٢، وهى الحواجز التى تصلبت حتى فصلت الجماعات الطبقية للمجتمع عن بعضها فى حالة أشبه ما يكون بحالة الطوائف، فإن مهمة الناصرية حينئذ تمثلت فى إذابة هذه الحواجز أو الفوارق، وإلغائها حتى يصبح التدفق قوياً من الجماعات الطبقية الأعلى أو الأدنى نحو ساحة الطبقة المتوسطة، ولقد تعمقت هذه القناعة فى عين التوجهات الناصرية بالنظر إلى عدة اعتبارات رئيسية .

١ – الاعتبار الأول أن الطبقة الوسطى منذ بداية ظهورها وتبلورها وهى تلعب دوراً نضالياً، فهى التى ساندت (من خلال قطاعها التقليدى) محمد على باشا وأوصلته إلى سدة الحكم والسيطرة فى مواجهة القوة العثمانية المسيطرة والفرنسية الغازية، ثم هى التى لعبت دوراً أساسياً فى تجسيد المشروع الاجتماعى لمحمد على لتحديث مصر، ثم هى التى ناضلت من خلال ثوراتها المختلفة؛ ابتداء من الثورة العرابية، وثورة ١٩١٩، وثورة ١٩٥٢، والتمردات الأخرى التى وقعت بين هذه الأحداث الشاملة فى مواجهة القوى الاستعمارية والأنظمة السياسية المتحالفة معها؛ للحفاظ على استقلال المجتمع وبقاء هويته ومن ثم فهى الطبقة ذات الطبيعة الإيثارية، التى ناضلت وقدمت دمائها من أجل أهداف عامة بصورة دائمة .

٢ – ويتمثل الاعتبار الثانى فى أن الطبقة المتوسطة تشكل الإطار الذى تلتقى على ساحته التباينات الاجتماعية فهى تضم فى إطارها ألوان الطيف الأيديولوجى من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، حيث نجد لديهم جميعهم اتفاق حول قيم المواطنة والانتماء للوطن، وأن اختلفوا بعد ذلك حول أسس أو مستلزمات المواطنة والانتماء، لديهم جميعهم اتفاق حول ضرورة التنمية والتحديث، وإن اختلفوا فى السياسات التى تسلم لتحقيق هذه الأهداف، أو على شكل أو نموذج التحديث . على ساحة الطبقة المتوسطة تلتقى القطاعات التى تولى وجهها شطر التراث، مع تلك التى اقتنعت بأن قيم العلمانية وثقافة الغرب هى الرموز القادرة على تحديث المجتمع . تتفاعل على أرضها منظومات القيم المتباينة الصادرة عن كل مصدر واتجاه؛ لتخلق ثقافة وسطية تؤكد على حق الجماعة مثلما تؤكد على حق الفرد، تضغط على تأكيد قيم المواطنة والانتماء مثلما تطالب بضرورة وجود قدر من العدل الاجتماعى لتحقيق التوازن؛ فالتوازن والاستقرار لديها هو القاعدة، بينما التطرف فى أى اتجاه هو الاستثناء . لكل ذلك تشكل الطبقة المتوسطة الإطار الاجتماعى الذى يضم بداخله التناقضات الاجتماعية فى نسيج متماسك يسوده الانسجام .

٣ – ويتصل الاعتبار الثالث بكون الطبقة المتوسطة هى الطبقة التى تشكل غالبية المجتمع، فعلى الصعيد الرأسى تمتد الطبقة المتوسطة من الحدود العليا للطبقة العليا المحدودة، وحتى الحدود الدنيا للفقراء الذين يشغلون منطقة القاع فى بناء المجتمع . وعلى الصعيد الأفقى تمتد هذه الطبقة لتشمل التجمعات العديدة التى تتراص إلى جانب بعضها البعض وفق متغيرات النوع أو المهنة أو التعليم والثقافة أو الدين والتنوع الأيديولوجى، أو حتى تباين السياق الاجتماعى ومن ثم فهى تشكل الطبقة الغالبة فى المجتمع، وقضاياها هى قضايا الأغلبية فى المجتمع، وبسبب هذا الاتساع تتباين اتجاهات حركة أو سعى الطبقة المتوسطة، فقد تعمل تارة لتأكيد الاستقلال والسيادة للوطن وقد تضغط تارة ثانية على الأنظمة السياسية لفتح أبواب المشاركة أمام الجماهير، وقد تطالب تارة ثالثة بالتأكيد على معايير العدل الاجتماعى، فإذا كانت الظروف غير مواتية لتجسيد هذه القضايا جملة أو تفصيلاً انسحبت لتشكل جماعاتها فصائل للمعارضة التى تبدأ من النقد الذى يمكن أن ينتهى إلى العنف والتمرد على كل من يعوق مسيرة التنمية والتحديث فى المجتمع .

٤ – نظراً لأن الطبقة المتوسطة تشكل الطبقة الغالبة فى المجتمع، وهى التى تعبر عن أوضاعه واحتياجاته، فإن سلامة بناء هذه الطبقة على الصعيد الثقافى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى، سوف يعنى تماسك المجتمع واستقراره وتأكيد توازنه . أما إذا كانت الظروف غير مواتية لحياة الطبقة المتوسطة على هذه الأصعدة، فإن ذلك من شأنه أن ينعكس واضحاً على أوضاع المجتمع، حيث تشكل الطبقة المتوسطة عموده الفقرى، إذا أصيب الأخير فإن وجود المجتمع يصبح مهدداً، وتنكشف الجوانب المختلفة لأمنه القومى . ويؤكد التراث النظرى ذلك، ففى التراث الماركسى ينهار المجتمع ويحدث الصراع الاجتماعى والمواجهة بين الطبقات الاجتماعية المتناقضة إذا تآكلت الطبقة المتوسطة من خلال آلية الحراك الاجتماعى فصعدت إلى أعلى أو هبطت إلى أسفل، حيث يعد حدوث ذلك نذير إنهيار اجتماعى وشيك .

لكل الاعتبارات السابقة، وبسبب انتمائها الطبقى كذلك، سعت صفوة يوليو التى تبلورت من خلال ما أصبح يعرف بالناصرية إلى اعتبار الطبقة المتوسطة هى القوة الاجتماعية التى سوف تستند إليها فى معركة التنمية والتحديث، ومن ثم سعت بإجراءاتها وسياساتها المتنوعة إلى دفع البرجوازية العليا والطبقة الدنيا لعبور حدود الطبقة المتوسطة من ناحية، من خلال ما أصبح يعرف بتذويب الفوارق بين الطبقات، ومن ناحية أخرى وجهت هذه الصفوة سياساتها الاجتماعية الاقتصادية نحو الارتقاء بأوضاع الطبقة المتوسطة، لتشكل القوة الاجتماعية التى تتولى تجسيد عملية تنمية وتحديث المجتمع .

ثانياً : الناصرية ودفع البرجوازية العليا إلى أسفل :

أشرنا فى الصفحات السابقة إلى إدراك ثورة يوليو أن التنمية والتحديث سوف تستند إلى دعم الطبقة المتوسطة، التى لعبت دوراً نضالياً من الناحية التاريخية على كافة الأصعدة، وفى

مختلف المجالات حتى دفعت بالصفوة المعبرة عنها إلى سدة الحكم من خلال ثورة ١٩٥٢. ومن ثم فقد عملت هذه الصفوة على دعم الطبقة المتوسطة بتوسيع رقعتها من خلال الإضافة إليها من الطبقة الأعلى أو الأدنى، هذا بالإضافة إلى منحها بعض الامتيازات التى تساعد على تأكيد مكانتها بين مختلف الطبقات الاجتماعية .

ويعتبر التقليص التدريجى لكبار الملاك أحد آليات تذويب الفوارق الطبقية، بغرض فرض تآكل الطبقات الأخرى لصالح دعم الطبقة المتوسطة، ويتأكد ذلك إذ نحن قد نظرنا إلى خريطة الملكية الزراعية فى عام ١٩٥٢، حيث بلغت المساحة الكلية للأرض الزراعية المصرية نحو ٥.٩٨٢.٢٦١، بلغت مساحة الملكيات الكبيرة التى تزيد على خمسين فداناً نحو ٢.٠٤٣.٠٧٠ بنسبة ٣٤% من الأرض الزراعية، بمتوسط ملكية ١٧٥ فدان لكل فرد، بينما كانت نسبة المساحة الكلية لكبار الملاك من إجمالى الأرض الزراعية فى عام ١٩١٤، ٤٣.٣% بمتوسط ملكية بلغ نحو ١٩٤ فداناً، وحيث بلغت نسبة كبار الملاك فى ١٩١٤ نحو ٠.٩% بينما أصبحت نسبتهم نحو ٠.٤١% فى عام ١٩٥٢(٨). وهو ما يعنى أنه بينما انخفض عدد الملاك إلى النصف بين ١٩١٤ وحتى ١٩٥٢ إلا أن مساحة الأراضى الزراعية المملوكة لهم انخفضت إلى الثلث تقريباً، الأمر الذى يعنى تركز عدد الملاك وتركز المساحة المملوكة لهم أيضاً .

وإذا حاولنا أن نوضح سوء توزيع الملكية الزراعية فى عام ١٩٥٢، فإننا سوف نجد أن نسبة ٩٤.٤% من السكان الذين تقل ملكيتهم عن خمسة أفدنة يملكون ٤٦.٥% من الأرض الزراعية، فى حين نجد أن من يملكون أرض زراعية تتراوح بين ٥ – ٢٠ فداناً بلغت نسبتهم ٤.٢% من الملاك يملكون نسبة ١٩.٥% من الأرض الزراعية، ذلك فى مقابل أن نسبة ١.٤% من الملاك يمتلكون أرضاً زراعية بنسبة ٣٤% من إجمالى الأرض الزراعية المصرية، بحيث يمكن القول بأن بناء الأرض الزراعية المصرية كان بناء مهتزاً يفتقد التوازن المستند إلى مراعاة البعد الاجتماعى .

وحتى يمكن تقليص هذا التطرف فى هيكل توزيع الملكية الزراعية أصدرت صفوة يوليو مجموعة من قوانين الإصلاح الزراعى التى تتابعت من عام ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٩، حيث حاولت هذه القوانين التخفيض المستمر والمتتابع للحد الأقصى للملكية الزراعية، فى هذا الإطار صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، الذى وضع حد أقصى لملكية الفرد مائتى فدان بالإضافة إلى مائة فدان أخرى لأبنائه القصر، والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذى نص على تخفيض الحد الأقصى لملكية الفرد إلى مائة فدان، ثم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذى وضع حد أقصى لملكية الفرد بخمسين فداناً(٩)، وهو ما يعنى أن هذه القوانين المتتابعة هبطت بالحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية إلى خمسين فداناً هو السقف الأعلى للطبقة المتوسطة، الأمر الذى يشير إلى أنها دفعت بكبار الملاك إلى الوقوف إلى جانب الجدار الأعلى للطبقة المتوسطة، بحيث يدفعها قانون التوريث الإسلامى بعد أقل من جيل إلى قلب الطبقة المتوسطة .

بالإضافة إلى ذلك فقد اتخذت الصفوة الثورية لثورة يوليو مجموعة من الإجراءات وأصدرت مجموعة من القوانين أو القرارات، التى تم على أساسها مصادرة ممتلكات الأسرة المالكة، وتحويل أراضى الوقف الأهلى، ثم الخيرى إلى الإصلاح الزراعى، وشراء الأراضى التى وضعت تحت الحراسة عام ١٩٥٦ بما فى ذلك الخاصة بالشركات وغيرها من المؤسسات، والاستيلاء على أراضى الأجانب، وحظر تملكهم الأراضى الزراعية، وأيلولة ممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة لدواعى الأمن العام إلى الدولة(١٠) . وهو الأمر الذى يعنى أن الصفوة السياسية لاحقت الملكيات الكبيرة أياً كانت طبيعتها، بحيث دفعتها إلى أن تضاف إلى ساحة الشرائح المختلفة للطبقة المتوسطة .

وبرغم أن المساحة الكلية التى استولت عليها مجموعة قوانين الإصلاح الزراعى لم تتجاوز مساحة ١٢.٥% من مساحة الأراضى الزراعية المصرية، غير أنها إلى جانب تنظيم العلاقات الإيجارية على مستوى الأرض الزراعية شكلت تعديلات جذرية فى بناء الزراعة المصرية، وهو التعديل الذى تحقق بفاعلية مجموعة القوانين التى صدرت لتقلص مساحة الأرض الزراعية المملوكة لكبار الملاك على النحو التالى :

- القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مساحة ٤٥٠٣٠٥ فدان
- القانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٧ مساحة ١١٠٤٥١ فدان
- القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ مساحة ٢١٤١٣٢ فدان
- القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ مساحة ٣٨٣٣٦ فدان
- القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ مساحة ٦١٩١٠ فدان
- القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ مساحة ٤٣٥١٦ فدان
- الأراضى التى اشترتها الجمعيات التعاونية مساحة ٢٥٨٠٧ فدان
- مجموع الأراضى التى تم الاستيلاء عليها بفعل

القوانين السابقة

٩٤٤٤٥٧ فدان

- ما تم استنزاله نتيجة الاعتراضات القضائية ٧٢١٣٧ فدان
- جملة المساحة التى فى حيازة هيئة الإصلاح الزراعى ٨٧٢٣٢٠ فدان
- جملة المساحة التى خضعت بصورة أو بأخرى للإصلاح

الزراعى(١١) ٩٩٠١٥٣ فدان

- أراضى طرح النهر ومساحتها(١٢) ٥٨٥٩٠ فدان

ويكشف تأمل فاعلية قوانين الإصلاح الزراعى أنه إذا كانت الأرض التى تم الاستيلاء عليها قد بلغت نحو ١٢.٥% من جملة الأراضى الزراعية المصرية عام ١٩٦٥، فقد وزعت على الأسر المعدمة أو ذات الملكية الزراعية المحدودة، حيث استفادت منها حوالى ٢٤٢ ألف أسرة، تمثل نحو ٩.٥% من إجمالى العائلات المشتغلة بالزراعة عام ١٩٧٠(١٣) .

فإذا تأملنا حركة الأرض الزراعية بالنظر إلى مختلف الطبقات الاجتماعية استناداً إلى حجم الحيازة فسوف تبرز لنا مجموعة الحقائق التالية :

• • ارتفاع عدد ملكيات الشريحة أقل من خمسة أفدنة من ٢٦٤٢ ملكية قبل ١٩٥٢ إلى ٣٨٤١ بعد تطبيق القانون رقم ١٩٥٢ إلى ٢٩١٩ عام ١٩٦١ إلى ٣٠٣٣ عام ١٩٦٥، وهو ما يشير إلى ازدياد حجم هذه الشريحة .

• • اتجاه عدد ملاك الشريحة من ١٠٠ – ٢٠٠ فدان إلى الارتفاع من ٣٠٠٠ مالك إلى ٥٠٠٠ مالك عام ١٩٦١ إلى ٤٠٠٠ مالك عام ١٩٦٥ على حين نقصت المساحة المملوكة لهذه الفئة من ٤٣٧ ألف فدان عام ١٩٥٢ إلى ٤٢١ ألف فدان عام ١٩٦٥ .

• • اختفت شرائح الملكية ٢٠٠ فدان فأكثر، حيث انخفضت ملكيتها من ١١٧٧ ألف فدان قبل ١٩٥٢ إلى ٣٥٤ ألف فدان بعد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢، ثم اختفت هذه الشريحة تماماً، ومن ثم تكون هى الشريحة التى استهدفتها قوانين الإصلاح الزراعى بالأساس(١٤).

زاد عدد أفراد شريحة الملاك فى الفئة من ٥ – ١٠ أفدنة من ٢.٤٠% من عدد الملاك فى عام ١٩٦٥ إلى ٧.٨% من الملاك عام ١٩٧٣، وزادت المساحة التى يمتلكونها من ٩.٥% من مساحة الأرض الزراعية فى عام ١٩٦٥ إلى ١١.٢% من مساحة الأرض الزراعية فى ١٩٧٣، كما زادت مساحة الملكية الزراعية عشرة أفدنة فأكثر من ٣٣.٤% من المساحة الكلية سنة ١٩٦٥ إلى ٦٢.٧% عام ١٩٧٣ (١٥) .

وتشير مجموعة الحقائق السابقة إلى أن الطبقة المتوسطة كانت هى الفاعل الذى ربح غالبية الأرض الزراعية التى تم الاستيلاء عليها، حيث نالت الطبقة المتوسطة نحو ٦١٤ ألف فدان من مساحة الأرض التى تم توزيعها، والتى بلغت مساحتها نحو ٨١٧٥٥٨ فدان بينما نالت الطبقة الدنيا نحو ٢١٤ ألف فدان فقط(١٦)، وهو ما يعنى تحيز النظام الناصرى للطبقة المتوسطة،

يؤكد ذلك أن قانون توزيع الأراضى المنزوعة ملكيتها قد نص على توزيع هذه الأراضى خلال فترة خمس سنوات على صغار المستأجرين والفلاحين المالكين لأقل من خمسة أفدنة من الأراضى الزراعية؛ حيث حددت المادة التاسعة أولويات التوزيع (لمن كان يزرع أرضاً فعلاً مستأجراً كان أم مزارعاً، أو لمن هو أكبر من حيث عدد أفراد العائلة، ثم لمن هو أقل مالاً منهم، ثم لغير أهل القرية) (١٧) .

وارتباطاً بذلك فإننا نلاحظ انخفاض عدد العائلات الفقيرة (تحت خط الفقر) من ٣٥% من جملة عائلات الريف فى عام ١٩٥٩/٥٨ إلى ٢٦.٨% عام ١٩٦٥/٦٤، ثم ارتفع ثانية إلى ٤٤% عام ١٩٧٥/٧٤ ثم انخفضت نسبة السكان الريفيين تحت خط الفقر من ٢٢.٥% عام ١٩٥٩/٥٨ إلى ١٧% عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ٢٨% عام ١٩٧٥/٧٤، الأمر الذى يعنى مسألتين: أن قوانين الإصلاح الزراعى دفعت بنسبة من فقراء الريف من مكانتهم تحت خط الفقر إلى أعلى، حيث قيادة نوعية حياة ملائمة بعيداً عن خط الفقر، وهو ما يعنى انتماؤهم إلى الطبقة المتوسطة. بينما تتمثل الملاحظة الثانية فى أن ارتفاع نسبة العائلات أو السكان تحت خط الفقر عام ١٩٧٥/٧٤ إنما يرجع بالأساس كما قيل إلى التفتت الذى يصيب الأرض الزراعية بفعل قوانين التوريث الإسلامى، الأمر الذى يدفع بشريحة من السكان إلى ما دون خط الفقر بعد أن كانت تقود نوعية حياة ملائمة، هذا إلى جانب تغير التوجه الأيديولوجى، وبداية نظام سياسى واقتصادى جديد يعمل لغير صالح الطبقة المتوسطة .

جملة القول أن قوانين الإصلاح الزراعى قد لعبت دوراً أساسياً فى توسيع نطاق الطبقة المتوسطة، عن طريق دفع قطاعات من الطبقة العليا إلى داخل الطبقة المتوسطة بفاعلية قانون الإصلاح الزراعى وقوانين التوريث الإسلامى، كما دفعت ببعض أبناء الطبقة الدنيا للالتحاق بالطبقة المتوسطة عن طريق توسيع ملكياتهم الصغيرة من خلال مساحة تضاف إليها استقطاعاً من الأراضى المستولى عليها، أو عن طريق منحهم ملكيات تحولهم من معدمين إلى ملاك لهم شرعية الالتحاق بالطبقة المتوسطة .

بالإضافة إلى ذلك فقد قام النظام بتقليص النفوذ السياسى للطبقة العليا بفرض بعض الحرمانات السياسية عليها، حتى يزيد من إضعافها، ويفتح الطريق واسعاً أمام أبناء الطبقة المتوسطة ليشغلوا مكانات المراتب المختلفة فى البناء السياسى، وحتى يتمكنوا من تطوير نفوذ اجتماعى وسياسى يتجاوزون به مكانة الطبقة العليا أو الإرستقراطية الزراعية والحضرية على السواء .

ثالثاً : دفع الناصرية للشرائح الدنيا إلى أعلى :

بالإضافة إلى فتح أبواب الطبقة المتوسطة من أعلى لتتسرب منها بعض عناصر طبقة كبار الملاك فتحت أبواب الطبقة ليلتحق من خلالها الفقراء بالشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة، وإذا كان الانتقاص أو التقليص هو آلية ضم بعض عناصر الطبقة العليا إلى الطبقة المتوسطة، فإن الإضافة شكلت آلية ملائمة ومقابلة لدفع الفقرء المتمثلون حينئذ فى العمالة الزراعية والعمالة الحضرية فى الصناعة، حيث اتخذت ثورة يوليو عديد من الإجراءات التى جعلت فى ميسور الطبقة العاملة عموماً أن تلتحق بنوعية حياة الطبقة المتوسطة بشرائحها المختلفة .

وفيما يتعلق بالعمالة الزراعية، فإننا نجد أن هذه الشريحة قد تضخمت بسبب الثبات النسبى لمساحة الأرض الزراعية فى مواجهة التزايد المفرط للكتلة السكانية؛ فبينما كانت مساحة الأرض الزراعية فى ١٨٩٧ نحو ٥.١ مليون فدان والمساحة المحصولية ٦.٨ مليون فدان، كان عدد السكان حوالى ٩.٧ مليون نسمة . وإذا كانت مساحة الأرض الزراعية قد تزايدت فى سنة ١٩٦٠ لتصل إلى ٥.٨ مليون فدان، والمساحة المحصولية إلى ١٠.٣ مليون فدان، فإن عدد السكان بلغ نحو ٢٦ مليون نسمة . الأمر الذى يؤدى إلى تخلق فائض من السكان لا أرض زراعية لهم، أو لديهم ملكيات قزمية غير صالحة للزراعة ومن ثم فهم يعتمدون على بيع قوة عملهم حتى يتمكنوا من البقاء أحياءاً (١٨) .

وفى محاولة لتقدير حجم الطبقة الزراعية العاملة، فإننا نجد أن أول تقدير لهم كان فى عام ١٩٣٧، حيث تم حصرهم وبلغ عددهم حوالى ١.٤٥٧.٢٦٧ عاملاً، ثم تزايد هذا العدد حتى بلغ عام ١٩٤٥ إلى حوالى ٢ مليون ، بينما بلغ عدد فقراء الفلاحين عام ١٩٣٦ نحو ١.٦٧٧.٠٠٠ نسمة، متوسط ما يملكه الفرد حوالى ٠.٤١ من الفدان ، واتسعت هذه الشريحة لتصل عام ١٩٥٠ إلى نحو ١.٩٨١.٣٣٩ فرداً بمتوسط ملكية بلغ ٠.٣٩ من الفدان للفرد الواحد، بعض هؤلاء هاجر إلى المدن بحثاً عن فرص عمل غير موجودة فى الريف، والبعض الآخر مارس العمل بالزراعة بالبقاء فى قريته، والبعض الثالث ترحل إلى قرى أخرى باحثاً عن عمل لدى المقاولين الزراعيين، ومن ثم شكل كتلة عمال التراحيل الذين بلغت أجورهم حدوداً دون حد الكفاف إضافة إلى ظروف عمل لا إنسانية يعملون فى إطارها (١٩).

وفى مواجهة الظروف التى تعيشها هذه الشريحة نجد أن قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٥٢، قد حاول التصدى لمعالجة هذه المشكلة . فإلى جانب تمليك العاملين بالزراعة منهم أرضاً زراعية ليصبحوا ملاكاً صغار، فإن القانون حدد الحد الأدنى للأجور بنحو ٢٥ قرشاً، بينما كانت الأجور الواقعية تتراوح بين تسعة قروش واثنى عشر قرشاً، هذا إلى جانب تحديد عدد ساعات العمل، والظروف التى يتم فى إطارها العمل، إضافة إلى ذلك فقد أباح القانون لعمال الزراعة وعمال التراحيل إمكانية تشكيل نقابات لهم فى الريف (٢٠) .

وكما قامت الدولة بتقليص فاعلية طبقة كبار الملاك مارست نفس السلوك تجاه الطبقة العليا الحضرية، وإن كان متأخراً فى التاريخ، ولإنجاز ذلك بدأت الدولة فى اتخاذ إجراءات حادة؛ ففى عام ١٩٦٠ نقلت ملكية بنك مصر والبنك الأهلى إلى الدولة، وتلى ذلك نقل التزامات شركات النقل إلى مؤسسة النقل العام بالقاهرة، ثم إسقاط التزام شركة الترام البلجيكية، ثم تأميم استيراد الأدوية، ثم تأميم المصالح البلجيكية وعلى رأسها البنك البلجيكى وشركة مصر الجديدة ومجموعة الشركات التابعة لها، وحرم استثمار رأس المال الأجنبى إلا بقرار جمهورى .. وفى يوليو ١٩٦١ صدرت قوانين التأميم الثلاثة الرئيسية ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ فأممت ٨٠ شركة تأميماً كاملاً ، وأسهمت الحكومة فى ٨٣ شركة ، ثم نص القانون رقم ١١٩ على أن لا يزيد ما يملكه الفرد على عشرة آلاف جنيه فى رأس مال كل من ١٤٥ شركة متنوعة .

وفى عام ١٩٦٢ أنشئت المؤسسة العامة للمخابز والمطاحن ومضارب الأرز، ثم شهد عام ١٩٦٣ سلسلة من التأميمات؛ فأممت جميع منشآت تصدير القطن وجميع محالج القطن و١٤ شركة أدوية وسحب تراخيص ٤٠ مصنعاً ومعملاً للدواء ، وأممت ٨ شركات للمقاولات البحرية والملاحة فى أغسطس ١٩٦٣، ثم تأميم ٣٢٨ شركة تأميماً كاملاً . وفى مارس ١٩٦٤ استكمل القطاع العام صورته حينئذ ، بإجراءات هامة منها تأميم شركات المقاولات الموجودة بالقطاع العام (١١٩ شركة تأميماً كاملاً) ، وتأميم شركة شل وآبار الزيوت، وتأميم شركات التجارة الخارجية تأميماً كاملاً، ومصادرة كل ما زاد على ٣٩ ألف جنيه من ثروة كل من وضع تحت الحراسة، وقصر التعويض عن التأميم على ١٥٠.٠٠٠ جنيه لكل فرد، وإلغاء التعويض عن الأراضى التى يستولى عليها الإصلاح الزراعى (٢١) .

وإذا كانت حركة التأميم والتمصير التى أشرنا إليها قد قامت بتقليص فاعلية الطبقة العليا أو البرجوازية الحضرية، وهى الحركة التى تأسس استناداّ إلى شركاتها القطاع العام، الذى أصبح القاطرة التى تقود عملية التنمية والتحديث، فإننا نلاحظ أن هذا السياق الجديد كان ملائماً لنمو الطبقة العاملة الحضرية، حيث قضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بحق العمالة فى نسبة ٢٥% من الأرباح، كذلك مشاركة العمال فى الإدارة، حيث نص القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بتخصيص مقعدين فى مجالس إدارة الشركات للعمال والموظفين، كذلك تحديد ساعات العمل بسبع ساعات يومياً، وإثنين وأربعين ساعة عمل فى الأسبوع، كما أكد القانون على رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٥ قرشاً . ومن ثم فإن ذلك يعنى أن الصفوة السياسية خلقت سياقاً اجتماعياً مواتياً لنمو الطبقة العاملة الحضرية، وأبرز أبعاده هو ضرب القوى البرجوازية التى كانت تقهرها .

وإذا كانت قوة العمل هى المحور الرئيسى للطبقة العاملة، باعتبار أن قوة العمل بالإضافة إلى أسرها تشكل قوام الطبقة العاملة الحضرية، فإننا سوف نجد أن مجموع قوة العمل الحضرية قد

بلغ فى عام ١٩٦٠ نحو ستة ملايين و٩١٧ ألف عامل؛ أى حوالى سبعة ملايين تقريباً بنسبة ٤٦.٢% من إجمالى قوة العمل المصرية، بلغ عدد الذكور منهم نحو ٩٤.٢% على حين بلغت نسبة الإناث نحو ٥.٨% .

ذلك بالإضافة إلى كثير من الامتيازات التى شاركت فيها الطبقة العاملة (الريفية والحضرية) الطبقة المتوسطة، كمجانية التعليم، وفتح قنوات الحراك الاجتماعى أمام أبناءها بلا قيود، هذا بالإضافة إلى دعم السلع بما يرفع القوة الشرائية للأجور، بحيث وجدنا أن كثيراً من عناصر الطبقة العاملة بدأت تصعد وتدخل مباشرة إلى ساحة الطبقة المتوسطة؛ لتقود نفس نوعية حياتها، فإن لم تدخل مباشرة إلى ساحة هذه الطبقة، فعلى الأقل أسست الظروف التى يسرت لأبناء الطبقة العاملة الدخول بقوة وجدارة إلى عمق الطبقة المتوسطة .

رابعاً : الناصرية وتطوير أوضاع الطبقة المتوسطة :

أشرنا إلى أن المشروع الاجتماعى لصفوة يوليو قد تأسس على خلفية الطبقة المتوسطة، التى مهدت بنضالها التاريخى لبلورة هذا المشروع من خلال نضالها ومسيرتها التاريخية، وحينما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ حاولت تجسيد هذا المشروع الاجتماعى الذى يخلق الظروف المواتية لتطور الطبقة المتوسطة، التى نظرت إلى نوعية حياتها باعتبارها النموذج الذى ينبغى تعميمه فى المجتمع، كما نظرت إليها باعتبارها القوة الاجتماعية التى سوف يعتمد عليها النظام السياسى فى تجسيد أهدافه، أو فى مواجهة أعدائه، ومن ثم فقد تحيزت سياساتها الاجتماعية والتنموية لهذه الطبقة .

وتأكيداً لذلك فإننا نجد أن سياساتها فى الإصلاح الزراعى مثلاً لم تمس مصالح الطبقة المتوسطة، بل إننا نجد أنها عملت فى اتجاه مصالح هذه الطبقة بالأساس؛ فمثلاً كسبت الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة (الشريحة من ٥ – ١٠ أفدنة) ٨٨ ألف فدان من أراضى الإصلاح الزراعى المستولى، وكسبت الشريحة من ٢٠ – ٥٠ فدان ١٦١ ألف فدان، ناهيك عن المساحات التى أضيفت إلى الشريحة أقل من خمسة أفدنة، وهو ما يعنى أن غالبية الأرض المستولى عليها ذهبت إلى صغار ومتوسطى الملاك، وهم جميعهم يمثلون الشرائح المختلفة للطبقة المتوسطة . بل إننا إذا تأملنا قوانين الإصلاح الزراعى جميعها ابتداءً من القانون الأول الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢، وحتى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩، لوجدنا أنها لم تتجاوز الحد الأقصى (٥٠ فداناً للفرد) المتاح للطبقة المتوسطة فى مجتمع بلغ متوسط الملكية فيه نحو ٠.١٨ من الفدان ، وبه معدمين تجاوزت نسبتهم نحو ٤٠% من سكان القطاع الريفى(٢٢) .

ولقد حدث شئ مماثل فى مجال التنمية الصناعية، حيث نجد أن الصفوة السياسية تؤسس السياسات التنموية التى تخدم مصالح واحتياجات الطبقة المتوسطة، وعلى سبيل المثال نجد أن سياسة إحلال الواردات هى السياسة التى اتبعت وهى السياسة التى تسعى إلى تصنيع السلع المعمرة التى تحتاجها هذه الطبقة أو تشبع سلوكياتها الاستهلاكية (كالسيارات، والثلاجات، والغسالات، والتليفزيون والراديو)، حيث استوعبت هذه الصناعات فى الفترة من ١٩٥٦ نحو ٤٩% من الميزانية المرصودة للتنمية الصناعية، بينما لم تنل الصناعات الرأسمالية الثقيلة سوى ٨% . وهو ما يعنى أن التوجيه الأيديولوجى الذى حكم سلوك الصفوة السياسية فى هذه المرحلة تمثل فى إشباع طموحات الطبقة المتوسطة والصغيرة، وإعطاء الأولوية لحاجاتها الاستهلاكية، وقد أكد ذلك ما صرح به الدكتور عادل جزارين أحد رموز هذه المرحلة بأن "شركته (شركة النصر لصناعة السيارات) بدأت تحقق خسائر والسبب هو الأسعار، فأسعار السيارات لا تتحرك منذ خمس سنوات فى مصر، بينما أسعارها فى العالم كله تتحرك بسبب زيادة الأجور وزيادة تكاليف مكونات الإنتاج، والشركة تستورد مكونات الإنتاج بأسعار مرتفعة، وفى نفس الوقت هى ممنوعة من رفع السعر، ثم تساءل ، هل السيارة رغيف عيش، أو صفيحة زيت، أو كستور شعبى، فلا ترتفع أسعارها، بل وتدعم من قبل الدولة؟(٢٣) .

بالإضافة إلى ذلك فقد أسست صفوة يوليو السياسات الاجتماعية التى تعمل جميعها لصالح الطبقة المتوسطة مثل مجانية التعليم والإلزام التعليمى، إضافة إلى رفع مستويات الخدمات الأساسية لأبناء هذه الطبقة كالصحة والإسكان وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية، وتشغيل الخريجين من أبناء هذه الطبقة التى ينتمى إليها ٨٥% من طلاب الجامعات . إضافة إلى فتح الأبواب أمام أبناء هذه الطبقة لشغل أعلى المراكز فى البيروقراطية الحكومية، الأمر الذى فتح أمامها أبواب السيطرة على الجهاز الحكومى(٢٤)، وهو الجهاز الذى تولى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية والسياسات التى تتولى تجسيد هذه الأهداف .

ولقد دفعت هذه الظروف المواتية للطبقة المتوسطة، والتى يسرتها الصفوة السياسية إلى انطلاق موجات عالية ومتتابعة للحراك الاجتماعى ابتداء بالحراك الاجتماعى من القرية إلى المدينة؛ حيث استقبلت السياقات الحضرية بعد ١٩٥٢ أعداد كبيرة من المهاجرين، من هذه العوامل التوسع الكبير فى التعليم الذى أصبح مجاناً فى كل مراحله وحتى المرحلة الجامعية، إضافة إلى إجراءات التأميم والحراسة، والإسراع بالتنمية الصناعية والزراعية، ونمو المؤسسة العسكرية وتزايد امتيازاتها، وكذلك نمو البيروقراطية المصرية بسبب تزايد تدخل الدولة فى الحياة الاجتماعية والسياسية، والتزام الدولة بتعيين الخريجين(٢٥) . وهو ما يعنى أن المشروع الاجتماعى لثورة يوليو، والذى تعبر عنه الناصرية ظل المشروع الذى يعمل على تنمية الطبقة الوسطى، وتطوير قدراتها وإشباع احتياجاتها، اعتقاداً منها أنها القوة ذات التاريخ النضالى المشرف، ومن حقها أن تحصل على بعض من الكعكة التى ناضلت من أجلها، ثم أنها القوة التى يمكن أن يعتمد عليها النظام السياسى فى تأسيس مشروعاته التنموية، وفى حراسة منجزاته وأيضاً فى صراعه مع البرجوازية العالمية والمحلية .

خامساً : الناصرية والمسألة الطبقية ، حصاد عقدين :

استمرت سيطرة الناصرية وسياساتها فى تذويب الفوارق الطبقية فى اتجاه الالتحام بالطبقة المتوسطة لفترة عقدين من الزمن، تغيرت فيها مظاهر كثيرة فى الحياة المصرية؛ فقد اتسعت مساحة الطبقة المتوسطة وتسرب أبناءها فى القطاعات المختلفة لجهاز الدولة أو النظام السياسى، حيث سيطرت عناصر هذه الطبقة على الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى وحيد، كما سيطرت على البيروقراطية الحكومية، حيث تولى أبناؤها شغل الوظائف فى قطاعاتها المختلفة، فى الصحة والتعليم والإسكان كما شكل أبناء هذه الطبقة قوام القوات المسلحة، وأجهزة حفظ الأمن الداخلى، بحيث يمكن القول بأن نظام يوليو استند إلى قاعدة الطبقة المتوسطة، قام بتحديث المجتمع وتنميته ، وحتى بقيادة معاركه من وجهة نظرها . غير أن هذه التجربة خضعت لممارسات أضعفت مسيرتها، وشوهت بعض إنجازاتها الرائعة، بحيث أنتجت هذه الممارسات أثاراً أسقطت التجربة بكاملها، بعض هذه الممارسات النظام السياسى مسئول عنها، بينما البعض الآخر تقع مسئوليته على الطبقة المتوسطة ذاتها، على حين تعتبر الظروف العالمية والإقليمية هى المسئولة عن البعض الثالث .

وتتمثل الممارسات التى سقط فيها النظام السياسى، فى أن تجربة التنمية والتحديث التى قام بتأسيسها قامت بوكالة عن الجماهير وعن الطبقة المتوسطة؛ فبرغم الإعلانات الديمقراطية التى إنطلقت فى كل اتجاه، كانت القرارات والسياسات ذات طبيعة علوية دائماً، حيث لم تتح المشاركة الواسعة التى تساعد على ترشيد القرار السياسى ونشر الالتزام به، وبرغم الإعلانات الأيديولوجية، ابتداء من التأكيد على القومية العربية وحتى الاشتراكية، لم تبذل محاولات حقيقية لتربية الجماهير وبخاصة أبناء الطبقة المتوسطة وفق القيم والمعايير التى تشكل متضمنات هذه الإعلانات الأيديولوجية، بل أننا نلاحظ أن النظام السياسى قد بعثر الثورة النضالية للطبقة المتوسطة، حينما فرض الوصاية القوية عليها، كما رفض سماع الرأى الآخر بل التعامل معه بقسوة فى أحيان كثيرة، كما حدث فى تعامل النظام السياسى مع جماعة الأخوان المسلمين من أبناء هذه الطبقة، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى إخماد جذوة النضال التى امتلكتها هذه الطبقة طيلة تاريخها، وظلت تتكشف متتابعة فى مراحل التاريخ المتعاقبة حتى ١٩٥٢ .

وإذا كان النظام السياسى قد نجح فى تذويب الفوارق بين الطبقات لصالح الطبقة المتوسطة، بحيث تصبح هى الطبقة التى تحتل مكانة الصدارة على خريطة المجتمع، فإنه بإقصائها عن المشاركة وفرض الوصاية عليها، دفعها إلى الحياة سيكلوجياً على هامش التفاعل الاجتماعى الحادث، ومن ثم فقد عجز عن تعبئة قدراتها النضالية فى اتجاه تنمية وتحديث المجتمع، فالسياسات القائمة وإن أشبعت احتياجاتها إلا أنها لم تشارك فى صياغتها، ومن ثم فقد شاركت هذه الطبقة فى تجسيدها بروح بيروقراطية، وليس بتكريس روح نضالية وثورية .

فى مقابل ذلك هناك بعض الممارسات التى سقط فيها أبناء الطبقة المتوسطة أنفسهم، حيث وجدت هذه الطبقة نفسها تناضل قبل ١٩٥٢ من أجل مجتمع، وتدفع دماءها دون أن تجنى شيئاً، اللهم إلا استقلال الوطن وتخليصه من القوى المعوقة لحركته (كالاستعمار والقصر)، ولقد كان من المتوقع أن تحافظ الصفوة الثورية على هذه الروح النضالية، وأن تتجنب القول الشائع "بأن الثوار يميلون إلى أن يأكلوا كعكة ثورتهم"، بل كان من المتوقع أن تنظم الصفوة هذه الطبقة لتدفعها إلى صناعة كعكة التنمية والتحديث بعد أن صنعت كعكة الاستقلال، بحيث تحافظ على هذه الروح النضالية لتعمل فى ظل ظروف مواتية .

غير أن الصفوة الثورية تصرفت بغير ذلك، فأسست السياسات التى تستجيب لمصالح واحتياجات هذه الطبقة، أعطتها التعليم، والوظيفة والمسكن الرخيص، والسلع التى تنال دعماً لتوسع نطاق استهلاكها، فأشاعت الاسترخاء فى حياة هذه الطبقة، وحسب نظرية التبادل نشأت علاقة متبادلة بين النظام السياسى والطبقة المتوسطة، أو أبناءها الذين استطاعوا التنقل من خلال الحراك الاجتماعى، حيث أعطتهم الدولة بالمجان وبسهولة كل شئ، وبصورة مأمونة ومضمونة، وإذا كان العطاء فى التبادل من أحد الأطراف مأموناً ومضموناً، فإن الطرف الآخر فى علاقة التبادل يميل إلى أن يكون عطاءه صفرياً، يحصل على كل شئ فى مقابل لا شئ . حيث اعتاد أبناء هذه الطبقة أن يحصلوا من دولتهم على كل شئ، دون تقديم لعطاء مناظر، نوع من العلاقة الأبوية، حيث الأب مسئول عن راحة وإسعاد أفراد الأسرة .

بل إننا نجد أن هذه الطبقة – برغم المكاسب العديدة التى حصلت عليها- تعاملت بمنطق انتهازى مع النظام السياسى والمجتمع، فحينما شغلت مراكز رفيعة ومتنوعة فى البيروقراطية الحكومية، نجدها قد حولت هذه الوظائف إلى مصادر للثراء، وإذا كانت الطبقة العليا لها مصادر الثراء المتمثلة فى ملكيتها، فلتكن الوظيفة العامة هى مصدر ثراء أبناء الطبقة المتوسطة، فى هذا الإطار حدثت قطيعتين: الأولى قطيعة بين حاضر هذه الطبقة وتاريخها النضالى، وتنكرها له تارة مستغلة وظائفها لتتداخل مع أبناء البرجوازية العليا، إما من خلال المشاركة فى المشروعات، مستغلة فى ذلك مراكزها فى البيروقراطية الحكومية أو القطاع العام، أو من خلال الدخول مع أبناء هذه الطبقة فى علاقات إصهار ونسب، حيث شكل هذا المنطق الانتهازى قطيعة مع تراثها، وأصبح مدخلاً لنشأة ظاهرة الفساد والانحراف العديدة التى شاعت فى المجتمع .

ولقد كانت القطيعة الثانية مع النظام السياسى الذى أقصاها عن المشاركة، وصادر الرأى الآخر لأبنائها، ومن ثم فحينما واجه النظام السياسى – الذى منحها امتيازات عديدة – أزمة أو هزيمة أو نكسة لم تحاول هذه الطبقة التقدم للدفاع عنه، أو مساندته، بل وبدأت الشكوك تساورها فى كفاءة صفوتها. وحينما تراجعت صفوة يوليو بوفاة زعامتها، لم تزرف هذه الطبقة دموعاً عليها، ولم تناضل من أجل الحفاظ على منجزاتها، بل استسلمت لحالة من افتقاد الثقة، ومع بداية

السبعينيات جاءتها رياح عديدة لا تشتهيها سفنها، فتقاتل أبناؤها وتبددت قدراتها، وكانت البرجوازية العليا – التى همشت كثيراً طيلة المرحلة السابقة – فى الانتظار، فامتطت الجياد ودفعتها على طريق جديد .

ولقد كانت الظروف الإقليمية والعالمية غير مواتية كذلك، حيث بدأ التوازن العالمى يميل لصالح القوى الرأسمالية التى تقوده البرجوازية العليا، ودفع ذلك إلى انتعاش البرجوازيات العليا الإقليمية التى بدأت تضغط على تجارب الطبقات المتوسطة التنموية من كل اتجاه. وإذا كان عقد الخمسينيات وبداية الستينيات قد شهد نجاح ثورات العالم الثالث، وتحقيقها لاستقلال مجتمعاتها، فقد شهد عقد الستينيات والسبعينيات، انتكاسة الثورات فى العالم الثالث، وهى الثورات التى تأسست مستندة إلى نضال الطبقة المتوسطة . على هذا النحو فرضت البرجوازية العالمية والإقليمية على صفوة يوليو والطبقة المتوسطة التى تشكل سياقها أو إطارها معارك كثيرة: فى اليمن، وعلى أرض سيناء فى ١٩٦٧، فأرهقتها وبددت مسيرتها، بل وأسقطت تجربة رائعة لتذويب الفوارق بين الطبقات، استناداً إلى مشروع اجتماعى يؤكد على توسيع نطاق وإمكانيات الطبقة المتوسطة، سقطت التجربة فى الغالب بأخطاء أطرافها أو حراسها، ولو أنهم استمروا فى تطوير التجربة بلا أخطاء لتخلق واقع آخر ومشرق، ولكننا الآن فى وضع آخر نحسد عليه .

المراجع

١ – سعد الدين إبراهيم، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة؟ دراسة فى أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة، مجلة المنار، العدد السادس، السنة الأولى، يونيو – حزيران، ١٩٨٥، ص ١٩ .

٢ - نفس المرجع ، ص ١٩ .

٣ – طه عبد العليم، بنية الطبقة العاملة الصناعية المصرية (فى) قضايا فكرية، الكتاب الخامس، القاهرة، مايو، ١٩٨٧، ص ص ٦٩ – ٨٣، بخاصة ص ٧٢.

٤ – سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق ، ص ١٨ .

٥ – على ليلة، الآثار الاجتماعية للإصلاح الزراعى (فى) الإصلاح الزراعى فى مصر، الأصول التاريخية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إشراف السيد يس، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨١، ص ص ٢٥٤ – ٢٦٧ .

٦ – سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢١ .

٧ – نفس المرجع ، ص ٢٢ .

٨ – على بركات، تطور أوضاع الملكية الزراعية فى مصر (١٨١٣ – ١٩٥٢)، (فى) السيد يس، الإصلاح الزراعى فى مصر، مرجع سابق، ص ٤٨.

٩ – طه عبد العليم، الآثار الاقتصادية للإصلاح الزراعى، (فى) السيد يس، الإصلاح الزراعى فى مصر، مرجع سابق، ص ١١٢ .

١٠ – نفس المرجع السابق ، ص ١١٢ .

١١ – سعد هجرس، الإصلاح الزراعى فى جمهورية مصر العربية، إبريل ١٩٦٨، ص ص ١٥ – ١٨ .

١٢ – مصطفى طيبة، ثورة يوليو والفلاحون، مجلة الطليعة عام ١٩٦٥، يوليو، العدد ٧ ، ص ص ١٣٢ – ١٣٩، بخاصة ص ١٣٥ .

١٣ – Radwan Samir, The Impact of Agrarian Reform on Rural Egypt, Geneva, 1977, p. 16.

١٤ – على ليلة ، مرجع سابق، ص ٢٩١ .

١٥ – طه عبد العليم (فى) الآثار الاقتصادية للإصلاح الزراعى، مرجع سابق، ص ١٧٥ .

١٦ – نفس المرجع ، ص ١٠٩ .

١٧ – على ليلة ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

١٨ – عبد المنعم الغزالى الجبالى، ٧٥ عاماً من تاريخ الحركة النقابية المصرية، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩١، ص ص ٢٦٧ – ٢٧٣ .

١٩ – على ليلة ، الآثار الاجتماعية للإصلاح الزراعى، مرجع سابق، ص ٢٤٩ .

٢٠ – نفس المرجع، ص ١٨١ .

٢١ – على ليلة ، الثابت والمتغير فى بناء الطبقة العاملة المصرية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٢ ندوة، مايو ٢٠٠٢، ص ٢٦ .

٢٢ – على ليلة ، العالم الثالث ، مشكلات وقضايا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ١٢٢ .

٢٣ – الأهالى ، الدعم أم الانفتاح، مقال ، الصفحة الثالثة فى ١٩٨٣/١/٥ .

٢٤ – محمود عودة، على ليلة، تاريخ مصر الاجتماعى، التعليم المفتوح، ٢٠٠١، ص ٢٩٨ .

٢٥ – جلال أمين، ماذا حدث للمصريين، تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن ١٩٤٥ – ١٩٩٥، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٤

دراسات في الحقبة الناصرية (٩)

تأثير الإصلاح الزراعى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠على الوضع الاجتماعى للفلاحين ..

أ.د. عاصم الدسوقى

يعتبر قانون الإصلاح الزراعى الذى أصدرته ثورة يوليـة فى ٩ سبتمبر أي بعد شهر ونصف من قيامها ؛ أخطر الإجراءات التى قلبت الأوضاع فى الريف المصرى ، وغيرت كثيراً من علاقاته الاجتماعية ، وجعلت للفلاحين قيمة اجتماعية وإنسانية لم يشعروا بها يوماً طوال قرون عديدة ، وهم أولئك المستأجرون وعمال الزراعة وصغار صغار الملاك ، الذين يعرفون بالفلاحين اصطلاحاً ، من ارتبطت حياتهم ومصيرهم بفلاحة الأرض ، وليس غيرهم من كبار الملاك الذين انتحل بعضهم صفة الفلاح لمجرد أنه يعيش بالقرية ، فهؤلاء الكبار كانوا يمثلون صفوة اجتماعية، ليس فقط فى القرية ، وإنما فى المدينة حيث عالم السياسة الذى شاركوا فيه ، ودنيا الاقتصاد التى اقتحموا مجالاتها ، وما صاحب ذلك من سعى دءوب للوصول إلى مقاعد السلطة التشريعية لحماية المصالح ، والسلطة التنفيذية للسهر على تطبيق التشريعات وصيانتها من العبث .وتستهدف هذه الورقة توضيح تأثير الإصلاح الزراعى على الوضع الاجتماعى للفلاحين بالمعنى الاصطلاحى المشار إليه ، وتحولهم من مجرد قوة عمل بشروط كبار الملاك ، إلى قوة عمل منفردة تسهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار المنهج الإصلاحى للثورة، وتشعر بالأمان الاجتماعى الذى لم يكن ليتوفر دون الاستقلال الاقتصادى ، فضلاً عن زيادة عدد هؤلاء الفلاحين بفعل سياسة توزيع الأرض ، وبفعل قيام كبار الملاك بالتخلص من أراضيهم بالبيع حتى لا تخضع للاستيلاء ؛ مما أوجد توازناً ما فى بناء الملكية الزراعية .والحقيقة أن قوانين الإصلاح الزراعى (١٩٥٢ - ١٩٦٩) ، والمسألة الزراعية بشكل عام فى مصر خلال الفترة خضعت لعدة دراسات متنوعة التخصص بأقلام مصرية وأجنبية ، وبعضها أطروحات أكاديمية فى الجامعات ، غير أن الفكرة الأساسية فى معظم هذه الدراسات ، وخاصة الأجنبية منها ، عملت على إثبات أن الإصلاح الزراعى لم يغير من الأمر شيئاً إن لم يتسبب فى تدهورالإنتاج الزراعى ، ومن هذه الأفكار على سبيـل المثال القول بأن قوانين الإصلاح الزراعى اعترفت بالعلاقات الإنتاجية السابقة ، وذلك لمجرد أنهـا استبقت علاقـة الإيجار وأسلوب المزارعة / المشاركة . ومن ذلك أيضاً أن تفتيت المساحات الكبيرة إلى مساحات صغيرة بتوزيعها على صغار الفلاحين بواقع خمسة أفدنة فأقل ؛ أدى إلى عدم إمكانية استخدام الميكنة فى الزراعة ، وكأن كل أصحاب هذه المساحات الكبيرة كانوا يستخدمون الزراعة الآلية ، ولم ينتبه هؤلاء النقاد إلى أن كثيراً من كبار الملاك كانوا يؤجرون أراضيهم فى قطع صغيرة مختلفة المساحة لمستأجرين صغار .

ومن ذلك أيضاً القول بأن مفهوم أغنياء الريف لم يتغير مع الإصلاح الزراعى ، إذ ظل كبار الملاك تحت سقف الملكية الجديدة يسيطرون على الحياة فى الريف وتخضع لهم الجمعيات

الزراعية . وينسى هؤلاء أن التأثير الاجتماعى للإجراء الاقتصادى لا يظهر بين يوم وليلة ، ذلك أن التغير الاجتماعى عملية بطيئة بل وممعنة فى البطء ، وليس من المتصور بحال من الأحوال أن يصدر قانون فى ١٩٥٢ وتأتى نتيجته فى العام التالى أو حتى خلال عقد من الزمان ، فمثلاً قيام محمد على باشا بإلغاء الالتزام وإقامة قاعدة الاحتكار ١٨١٤ - ١٨١٦؛ لم تظهر إلا فى أواخر الثلاثينات ، وإسقاط الاحتكار فى عام ١٨٤٠ لم تظهر نتائجه إلا فى عصر إسماعيل فى أواخر السبعينات ... وهكذا . فإذا أخذنا فى الاعتبار أن قانون الإصلاح الزراعى الأول لم يكن محكماً ووافياً بالغرض ؛ بدليل صدور قوانين أخرى متتالية ومذكرات تفسيرية تعالج أوجه النقص والقصور؛ أدركنا أن النقد الموجه للإصلاح الزراعى فى مجمله أسقط من الاعتبار الظروف الموضوعية المحيطة .

ومن الملاحظ أن هذا المنهج فى النقد جاء من ثلاثة مصادر أساسية يختلف كل منها عن الآخر ؛

الأول : من المستشرقين الأجانب فى إطار التقليل من شأن الدور الاجتماعى لثورة يوليو ،

والثانى : من المدرسة الماركسية التى تتخذ من التغيير الأساسى لعلاقات الإنتاج معياراً للنظر، وهؤلاء غفلوا عن أن القانون صدر تحت اسم " الإصلاح الزراعى " ، وليس " الثورة الزراعية"، ومن تنظيم سياسى لا يملك نظرية اجتماعية ثورية ، ويعتمد فى إجراءاته التشريعية والتنفيذية على نخبة سياسية تعلمت فى أحضان الليبرالية ، سواء فى جامعات مصر أو أوروبا ، ولا تعترف إلا بالاقتصاد الحر سبيلاً . والمصدر الثالث تشكل بعد رحيل عبد الناصر، ويتمثل فى المثقفين من أبناء كبار الملاك الذين خضعوا للإصلاح الزراعى ومن سايرهم من أبناء البورجوازية الصغيرة ، الذين وضعوا أقلامهم فى خدمة النظام القديم - فى ظاهرة من الانخلاع الطبقى تستحق التأمل والدراسة - فى حملة ضارية لشطب هذه الصفحة من تاريخ مصر لصالح السياسات الاقتصادية الجديدة منذ منتصف السبعينات .ورغم أن بعض وجهات نظر هؤلاء وأولئك من النقاد محل تقدير فى كل الأحوال ، إلا أن دراساتهم لم تهتم كثيراً بالتغير الذى لحق بالوضع الاجتماعى للفلاحين ، رغم بقاء العلاقات الإنتاجية القديمة ، ورغم تفتيت الحيازات الزراعية ، ولا يعنى هذا تجاهل بعض أوجه النقص والقصور التى صاحبت سياسات الإصلاح الزراعى ، ولكن ليس من ذلك المنظور، وإنما من حيث مرحلية الإصلاح الزراعى واستهدافه شرائح معينة ، وعدم شموليته لعمال الزراعة الذين يقوم عليهم العبء الأكبر فى أعمال الفلاحة .تجمع كل الدراسات التى تناولت المسألة الزراعية فى مصر قبل عام ١٩٥٢ على حقيقة واحدة ؛ ألا وهى التركز الشديد فى الملكية الزراعية ، ففى عام ١٩٥٢ عشية الإصلاح الزراعى كان المالكون لأكثر من ٢٠٠ فدان أقل من ٠.١% من إجمالى عدد ملاك الأراضى الزراعية ، ويملكون ٣٠% من إجمالى مساحة الأرض الزراعية فى مصر ، على حين بلغت نسبة الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ٩٤.٣% بنسبة ٣٥% من إجمالى المساحة . أما نسبة الـ ٣٥% الباقية من مساحة الأرض الزراعية فتوزعت بين ملكيات أقل من ٢٠٠ فدان إلى أكثر من خمسة أفدنة وتبلغ نسبتهم ٥.٦% .

أما نسبة الأسر المعدمة فى الريف فقد بلغت فى عام ١٩٥٠- حسب مقارنة الإحصاءات المتوفرة - ٤٤% من إجمالى الأسر الريفية وهى نسبة كانت فى ازدياد ، ففى عام ١٩٢٩ كانت

نسبتهم ٢٤% ارتفعت فى عام ١٩٣٩ إلى ٣٨ % .وفى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ صدر القانون الأول للإصلاح الزراعى الذى جعل الحد الأقصى للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان للفرد ومائة أخرى للأولاد، وتوزيع ما يزيد على هذا الحجم على صغار المستأجرين وصغار الملاك لأقل من خمسة أفدنة . وقد حددت المادة التاسعة من القانون شرائح الفلاحين الذين يستفيدون من الأرض الزائدة ، فكانت الأولوية عند التوزيع لمن يزرع الأرض فعلاً ، سواء بالإيجار أو بالمزارعة ، يليه من هو أكثر عائلة من أهل القرية ، ثم لمن هو أقل مالاً منهم ، ثم أخيراً لغير أهل القرية . ومن الواضح أن هذه المادة لم تضع فى الحسبان عمال الزراعة الذين لا يستأجرون أرضاً ، ويقتصر دورهم على العمل المأجور؛ مما أدى فى النهاية إلى زيادة عددهم تدريجياً ، وكان من المتصور أن يقل إذا ما امتدت مظلة الإصلاح لتشملهم . غير أن تحديد شرائح المستفيدين طبقاً للمادة التاسعة جاء فيما يبدو مراعاة لتقاليد الخبرة الزراعية وللحياة فى الريف التى لا تسمح بنزول " غريب " فى الأرض ، فإذا كان هناك من يزرع فى الأرض الخاضعة بمقتضى الإيجار أو المزارعة فيكون من حقه أن يصبح مالكاً لها ، وهو أمر قريب من حق الشفعة للجار عند بيع الأرض . ومن ناحية أخرى فإن الذى يباشر الأرض فى الزراعة بنفسه يعد أكثر خبرة من عامل الزراعة ، الذى يؤدى عملية معينة يتركها إلى غيرها فى أرض أخرى وهكذا .

أما تحديد مساحة الأرض التى توزع على المنتفع وأسرته بحيث تصل إلى خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين ، فقد تم على أساس أن ما تحتاجه الأسرة الريفية المكونة من سبعة أفراد - متوسط الأسرة فى الريف عموماً - كحد أدنى لمواجهة متطلبات المعيشة ١١٦جنيهاً فى العام بأسعار ١٩٥٢ ، وأن إيراد خمسة أفدنة فى الظروف العادية آنذاك يبلغ ١٢٠جنيهاً سنوياً . وإذن فإن الأسرة العادية فى الريف - ٧، ٨ أفراد - تحتاج إلى خمسة أفدنة لتعيش على إيرادها .وهكذا وخلال الفترة من عام ١٩٥٣ - ١٩٧٠ التى طبقت فيها قوانين الإصلاح الزراعى تم توزيع حوالى ١٢.٥% من الأراضى على حوالى ٣٤٢ ألف أسرة ، تضم حوالى ١,٧مليون فرد بنس بة ٩% من سكان الريف . وهذه الأراضى خاصة بالعائلة المالكة وكبار الملاك فوق السقف المحدد ؛ مصريون، وأجانب ، وأراضى تتبع شركات وبنوك ، وأراضى طرح البحر. وهناك من يقلل من شأن هذا التوزيع بأسلوب غير مباشر على أساس أن ٩% نسبة قليلة ، وأن نسبة من يملكون أقل من فدان نسبة كبيرة بلغت ٧٠% وتمتلك فقط ١٤% من إجمالى الأرض ، لكن هؤلاء لا يفرقون بين فلسفة الإصلاح، وبين التغيير الجذرى ، ولا يرون فى الكوب إلا النصف الفارغ ، فهل كان من الأفضل بقاء الحال على ما كان عليه ؟! والثابت من كل هذا أن نصيب صغار الملاك من الأرض زاد بنسبة ملحوظة من ٣٥% عشية الإصلاح الزراعى إلى ٥٧.١% عام ١٩٦٥ . كما زاد نصيب شريحة الملاك ٢٠ – ٥٠ فداناً خلال الفترة بتأثير قوانين الإصلاح الزراعى التى سمحت للملاك الكبار ببيع المساحات الزائدة عن السقف المحدد بدلاً من خضوعها للاستيلاء ، فأقبل على الشراء عناصر هذه الشريحة التى كان بإمكانها شراء مساحات إضافية بفضل ما توفر لديها من تراكمات مالية، حتى بلغت مساحة ما يملكونه ٣٣% من الأرض فى عام ١٩٦٥ .

أما شريحة من يملكون أكثر من خمسة أفدنة إلى أقل من ٢٠ فداناً فقد ظلت ثابتة للسبب نفسه ؛ ذلك أن المطروح من الأرض للبيع كان فى مساحات أكبر من قدرتهم المالية ، فضلاً عن قاعدة " الجار أولى بالشفعة " التى لا تسمح للغريب بنزول الأرض (تعرف فى الريف بركوب

الأرض) ، وهى تقاليد صارمة ما تزال قائمة ، وتحول دون حرية المالك فى بيع أرضه لغير مستأجرها حتى فى ظل قانون " تحرير " الإيجارات الجديد الذى صدر فى ١٩٩٢ وطبق اعتباراً من أكتوبر ١٩٩٧ .ورغم النقد الشديد الذى يوجه لمبدأ إعطاء المالك حرية التصرف فى الأرض الزائدة تفادياً لخضوعها للاستيلاء ، إلا أن جوهر قانون الإصلاح الزراعى فى هذا الشأن جاء متسقاً مع التكوين الاجتماعى للضباط الأحرار، مما جعلهم يأخذون بالإصلاح وليس بالطفرة ، الأمر الذى غاب عن النقاد ، فالضباط الأحرار لم يلجئوا للعنف ، وكان بإمكانهم - وقد امتلكوا السلطة - الاستيلاء على الأرض الزائدة عما تحدد ، أو على كل الأرض وإعادة توزيعها ، لكن العنف لم يكن طريقهم حتى ولو اضطروا إليه ، وكل القصد - كما صرح جمال عبد الناصر أكثر من مرة - أن الهدف تجريد كبار الملاك من سلاح قوتهم الاقتصادية والسياسية ، وإنهاء سيطرتهم على آلة الحكم والإدارة ، وليس تصفية وجودهم بشرياً . وهكذا تم التصرف فى الأرض الزائدة فى إطار آلية العرض والطلب .وكانت المادة الرابعة من القانون الأول - ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - تسمح للملاك ببيع المساحة الزائدة عن الحد الأقصى فى قطع صغيرة لا تزيد كل منها على خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين ، تمشياً مع نص المادة التاسعة الخاصة بالتوزيع ، إلا أن رغبة الكبار فى الالتفاف حول القانون ، وتفريغه من مضمونه وقدرتهم على ذلك ؛ أدت بهم إلى إتمام بيوع صورية لصغار الفلاحين الذين تحت إمرتهم وسلطتهم . ومن هنا بادرت الحكومة بوقف العمل بهذه المادة اعتباراً من أكتوبر ١٩٥٣ وأخضعت الأرض الزائدة للاستيلاء .

ومع ذلك ظلت فلسفة التصرف السلمى فى الأرض الزائدة هى الأساس ، ويبدو واضحاً أن الذين خضعوا للقانون الأول أدركوا أن سياسة الثورة فى عملية تجريد الكبار من مصادر قوتهم سوف تستمر ، فأقدموا بأنفسهم على التخلص من الأرض بالبيع وتحويل نشاطهم الاقتصادى للاستثمار فى إنشاء الشركات المحدودة ، الأمر الذى كان سبباً فى زيادة نسبة شريحة الملكية من ٢٠ - ٥٠ فدان . وفى هذا الخصوص يتعين الإشارة إلى أن عدداً غير قليل من الذين خضعوا للقانون الأول (٢٠٠ فدان) لم تظهر أسماؤهم فى القانون الثانى (راجع كشوف الخاضعين للإصلاح الزراعى فى القوانين الثلاثة ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩) . وبفعل سياسات الإصلاح الزراعى انخفضت نسبة الأسر المعدمة فى الريف من٤٤% عام ١٩٥٠ من إجمالى عدد أسر الريف، إلى٣٠% عام ١٩٦١، إلى ٢٨% عام ١٩٦٥ . غير أنها ارتفعت فى مطلع السبعينات إلى ٣٣% وتعود هذه الزيادة إلى توقف برامج الإصلاح الزراعى بعد رحيل عبد الناصر ، بل أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الخاص بتحديد سقف الملكية بما لا يزيد على خمسين فداناً لم يطبق فعلياً ، ذلك أن إعداد كشوف الخاضعين انتهى فى أوائل عام ١٩٧٤ ، وكانت سياسات التراجع عن مبادئ الثورة بدأت تأخذ مجراها ، وسمحت الدولة برفع قضايا ضد الحراسة ... الخ .وكان لتحديد إيجار الأرض الزراعية بسبعة أمثال الضريبة فى قانون الإصلاح الزراعى ، وتحديد المزارعة / المشاركة بنصف المحصول تأثيره الكبير على الانتعاش الاقتصادى لصغار الفلاحين من المستأجرين ؛ إذ تمكنوا من الانتفاع الحقيقى بجزء من ناتج قوة عملهم ، كان يذهب إلى المالك، أصبحوا ينفقونه على احتياجاتهم الاجتماعية ، ففى ١٩٥٢ عشية الإصلاح الزراعى بلغ إيجار الفدان فعلياً خمسة وعشرون جنيهاً فى الغالب الأعم، ووصل فى بعض الجهات إلى ستين جنيهاً .

وكانت وزارة الأوقاف تؤجر أراضيها فى الوجه البحرى بمتوسط ثلاثين جنيهاً لكبار الملاك الذين يؤجرونه بدورهم لصغار الفلاحين من الباطن، وتؤجره الوزارة لصغار الزراع بثمانية وثلاثين جنيهاً ونصف ، وفى الوجه القبلى يصل إيجار الوزارة إلى ستة وأربعين جنيهاً ؛ بسبب زيادة الطلب هناك على العرض . وفى الوقت نفسه كان الدخل الصافى للفدان يتأرجح حول عشرين جنيهاً ، أى أن المستأجر كان عليه أن يدفع خمسة جنيهات كحد أدنى عن كل فدان فوق الإيراد الفعلى للوفاء بالإيجار (يخسرها فى الواقع) ، وبالتالى لا يتبقى له ما يصرفه على متطلباته الخاصة وعلى العمليات الزراعية نفسها ؛ مما أوقعه باستمرار فى دائرة الديون المستديمة . فإذا عرفنا أن لجان ضرائب الأطيان قدرت إيجار الفدان فى عام ١٩٤٨ بثمانية عشر جنيهاً، أدركنا مدى الخسارة الدائمة التى كان يتعرض لها الفلاح المستأجر.

وكان ارتفاع قيمة الإيجار على ذلك النحو سبباً وراء تفضيل الملاك تأجير أراضيهم ، بدلاً من زراعتها على الذمة للعائد المالى المضمون بشروط الإيجار التى يفرضها عقد الإيجار، ويحميها القانون بقاعدة " أن العقد شريعة المتعاقدين " ، وبصرف النظر عن الظروف البيئية والمناخية التى قد تؤدى إلى تلف المحصول ، ومن هنا بلغت نسبة الأراضى المؤجرة فى عام ١٩٥٢ عشية الإصلاح ٦٠.٥% ، والأرض المزروعة على الذمة ٣٩.٥% .أما النوع الثانى من طرق استغلال الأرض فكان يتمثل فى المزارعة التى تعرف أيضاً بالمشاركة ، وهى علاقة قديمة وأكثر تخلفاً من علاقة الإيجار؛ لأنها متروكة للعرف حيث يكون الفلاح المستأجر هو الطرف الأضعف فى هذه العلاقة ، وبمقتضاها يقدم المستأجر قوة عمله مقابل رأس المال وتمويل العملية الزراعية من جانب المالك . وليست للمزارعة حدوداً معينة فى التعامل ، ففى زراعة القطن يحصل المالك على معظمه ، خاصة إذا كان سعر القنطار مرتفعاً، وفى القمح يحصل المالك على نصف المحصول ، ويترك الذرة والبرسيم للمستأجر. وكانت هذه العلاقة سبباً لمشكلات كثيرة بين الطرفين ، كانت مطروحة على الرأى العام دوماً فى صحافة الفترة .وعلى هذا فإن تحديد إيجار الفدان فى قانون الإصلاح بواحد وعشرين جنيهاً بواقع سبعة أمثال الضريبة - ضريبة الفدان آنذاك ثلاثة جنيهات - جاء لصالح صغار الفلاحين المستأجرين إلى حد ما ، إذ توفرت له أربعة جنيهات عن الفدان الواحد كحد أدنى فى حالة إذا كان الإيجار خمساً وعشرين جنيهاً، وحوالى أربعين جنيهاً كحد أقصى إذا كان الإيجار ستين جنيهاً ، وهو مبلغ ليس ضئيلاً إذا أدركنا أن المستأجر كان يدفع ضعفه وفاءاً للإيجار العالى أو يصبح ديناً عليه للسنة التالية .ومما يؤكد أن تحديد علاقة الإيجار جاءت فى صالح المستأجر، بدرجة أو بأخرى ؛ أن الملاك لجئوا إلى زراعة الأرض على الذمة بدلاً من تأجيرها معتمدين فى زراعتها على العمل المأجور ، فزادت نسبة الأراضى المزروعة على الذمة من ٣٩.٥% عام ١٩٥٢ إلى ٤٩% عام ١٩٦٢ .كذلك ضمن القانون للمستأجر عدم الطرد من الأرض والبقاء فيها طالما أنه يدفع الإيجار ، وضمن له أيضاً مدة إيجار لا تقل عن ثلاث سنوات كحد أدنى تمشياً مع الدورة الزراعية ، حيث يستطيع أن يعوض خسارته فى محصول بمكسب من محصول آخر حسب مقتضى الحال . وكان الطرد وسيلة يلجأ إليها المالك من قبل ، إما بدافع الانتقام والتنكيل بالفلاح ، وإما طمعاً فى إيجار أعلى بالاتفاق مع آخرين .

والحق أن النص على عدم طرد المستأجرين من الأرض أدى إلى استقرار الفلاح فضلاً عن شعوره بالأمان . وقد تزامن معه قراراً آخر بمنع الفصل التعسفى للعمال من المصانع ، فكان

ذلك بداية سياسة حماية الطبقة العاملة بجناحيها الزراعى والصناعى .كذلك حدد القانون أسلوب المزارعة / المشاركة، فتقرر أن يقدم المالك رأس المال الثابت (الأرض والمبانى) ، ونصف ثمن البذور ، والمخصبات الكيماوية ، ومصاريف الرى ، ومقاومة الآفات ، وتكاليف الحصاد ، وضريبة الأرض ، ويقدم المشارك قوة عمله ونصف تكاليف الزراعة ، فضلاً عن صيانة قنوات الرى والمصارف ، ويقتسم الطرفان المحصول مناصفة .على أن قانون الإصلاح الزراعى لم يترك الفلاح الجديد تحت سيطرة المالك القديم الكبير فى إدارة أحوال الزراعة ، وفى هذا الخصوص بدأت تجربة جديدة بإنشاء جمعيات تعاونية زراعية فى ما عرف بقرى الإصلاح الزراعى ، وتضم هذه الجمعيات المنتفعين بالإصلاح ، وتحددت مهمتها فى تقديم الخدمات ومستلزمات الزراعة ، فضلاً عن تسويق الحاصلات الرئيسية . وفى عام ١٩٥٢ تكونت ١٧٢٧ جمعية تضم ٠.٥% من المليون أخذت فى الازدياد حتى بلغت ٥٠١٣ جمعية فى عام ١٩٧٠ تضم ٣.١ مليون عضواً .

وهذا التسويق التعاونى الإجبارى لم يؤثر على دخل الفلاح المزارع ، وكل ما هنالك أن الدولة حلت محل الوسطاء السابقين فى التمويل ، وأوقفت تلاعبهم بسوق البيع والشراء من حيث رفع الأسعار أو خفضها ، رغم ما شاب هذه العملية من تجاوزات بفعل خربى الذمة من موظفى الجمعيات ؛ أساءت إلى القانون فى نهاية الأمر .وحتى لا يسيطر كبار الملاك الخاضعين للإصلاح الزراعى - أغنياء الفلاحين فى بعض الأدبيات - على مجالس إدارة تلك الجمعيات ؛ تقرر فى ١٩٦١ ثم فى ١٩٦٣ أن يكون أربعة أخماس أعضاء مجلس الإدارة ممن يملكون خمسة أفدنة فأقل (صغار الفلاحين) . غير أن القوانين الجديدة لم تنه التقاليد الاجتماعية القديمة فى يوم وليلة ، وهى تقاليد جعلت من الأغنياء والكبار قوة مهيمنة على مقدرات الريف . ومن هنا فقد سيطر أغنياء الفلاحين على توجيه سياسات الجمعية بالتنسيق مع المشرف الزراعى فى القرية ، ثم نجح هؤلاء فى عام ١٩٦٩ فى أن يرفعوا حد الملكية الصغيرة المؤهلة لعضوية الجمعية إلى عشرة أفدنة بدلاً من خمسة ، فانتقلت أغلبية إدارة الجمعية إلى شرائح من الملاك أقرب إلى أغنياء الفلاحين منهم إلى صغارهم ، وأصبح فى قبضتهم الاتحاد العام للجمعيات الزراعية ، الذى تشكل فى العام نفسه ليكون بمثابة السلطة العليا للجمعيات .وعلى هذا لم يتمكن صغار الفلاحين من أن تكون لهم كلمة مؤثرة فى مجريات الشئون الزراعية من خلال مجلس إدارة الجمعية ، ذلك أن أغنياء الفلاحين سيطروا على جميع الوحدات الإنتاجية والإدارية فى القرية ، ليس فقط فى الصورة القديمة التقليدية فى وظيفة العمدة وشيخ البلد، بل فى السيطرة أيضاً على مجلس القرية ، وعلى الوحدات الأساسية للتنظيمات السياسية فى القرية من الاتحاد القومى إلى الاتحاد الاشتراكى ؛ إذ بلغت نسبتهم فى تلك التنظيمات ٧٠% ، وقد تمكنوا من تحقيق هذه السيطرة عندما نجحوا فى تمييع مصطلح " الفلاح " عند وضع ميثاق العمل الوطنى فى ١٩٦٢، إذ اعتبر الفلاح من يملك خمسة وعشرين فداناً فأقل ، مما جعل عضوية الهيئات التشريعية والسياسية تقتصر على هؤلاء الأغنياء ، فاستبعد صغار الملاك الذين هم أصحاب المصلحة الحقيقية الذين قصدهم الإصلاح الزراعى ، وكأن الذى يملك أكثر يعلم أكثر ، وهو أمر ضد طبيعة الأمور .

وقد استطاع هؤلاء الأغنياء أن يحولوا كل إجراءات الإصلاح الزراعى لمنفعتهم الخاصة بدلاً من أن تكون لمنفعة صغار الفلاحين كما استهدف القانون ، فإن الاشتراك فى مشروع الحكومة

للتأمين على الماشية اشترط أن يمتلك الفلاح خمسة رؤوس ماشية على الأقل ، حتى يكون من حقه الحصول على ٢٥٠ كيلو جراماً من الكسب بأسعار مدعمة ، وإذا أراد الحصول على التقاوى المنتقاة فيتعين أن يكون مالكاً لأكثر من خمسة عشر فداناً . وكان هذا معناه أن الفلاح الصغير إذا أراد الحصول على تقاوى منتقاة فعليه أن يشتريها من المالك الأكبر حجماً بأسعار السوق السوداء ، وكذلك الحال إذا ما احتاج إلى كمية إضافية من الكسب علفاً لماشيته ، وهكذا تكرر بشكل آخر أسلوب التسليف الزراعى الذى كان قائماً عند تأسيس بنك التسليف الزراعى ١٩٣١، حين لم تكن القروض قصيرة الأجل تقدم لصغار الحائزين ومتوسطيهم لخدمة المحصول إلا بعد موافقة مالك الأرض أصلاً ، وفى الوقت نفسه تقدم مثل هذه القروض لكبار الملاك وتجار الصادرات ، ومن هنا كان اضطرار صغار الملاك والمستأجرين إلى الاقتراض من المرابين بفوائد عالية.أما عمال الزراعة - الأجرية - الذين لم يشملهم توزيع الأرض تطبيقاً للمادة التاسعة من القانون - كما سبقت الإشارة - فقد اهتم القانون بهم عندما اشترط فى عام ١٩٥٢ أن يكون الحد الأدنى لأجر العامل الزراعى فى اليوم ١٨ قرشاً . ومع ذلك لم تستطع الحكومة ضبط هذا الأجر بسبب قانون العرض والطلب ، فقد ظل الأجر خلال الخمسينات فى حدود ١١ قرشاً يومياً ، أصبح ١٢ قرشاً فى ١٩٦١، وفى منتصف الستينات بلغ ١٨ قرشاً كالقانون ، وربما يرجع هذا إلى استيعاب مشروع السد العالى للعمالة الريفية ، وكذا مشروعات استصلاح الأراضى ، ومن ثم قلة العمالة المعروضة عن الطلب .

والشريحة الأسوأ حالاً من عمال الزراعة فهى شريحة عمال التراحيل - الأنفار- الذين وقعوا فى قبضة المقاولين ، ونفر الترحيلة عادة يعمل حوالى سبعة شهور فى السنة فى المتوسط على مدتين ؛ واحدة مدتها ثلاثة شهور، والثانية أربعة شهور وباقى السنة فى بطالة ، وبهذا الوضع تعرض أنفار التراحيل لابتزاز المقاول بمختلف الصور ؛ فالمقاول يورد ثمانية عمال لعملية تحتاج إلى عشرة عمال ويأخذ لنفسه أجر نفرين ، ولا يستطيع " النفر" من هؤلاء الفكاك من سيطرة المقاول الذى ربطه بعلاقات فيها من مظاهر العبودية الكثير، وذلك من خلال الديون المستديمة، أو الدفع المقدم خلال موسم البطالة (خمسة شهور فى السنة) وإعانته فى بعض المناسبات الاجتماعية مثل الزواج والولادة ، وهؤلاء المقاولون عادة من أغنياء الريف من تجار المواشى والمحاصيل الزراعية والمواد الغذائية ، فضلاً عن ملكياتهم الواسعة .وفى عام ١٩٦٠ اهتمت الحكومة بأحوال هؤلاء الأنفار فتدخلت لمنع تشغيلهم بواسطة المقاولين ، وكونت لجاناً حكومية عام ١٩٦٢ تقوم بمهمة التشغيل ، غير أن هذه اللجان لم تستطع إلغاء دور المقاولين نظراً لطبيعة علاقات التبعية التى نسجوها حول الأنفار ، كما سبقت الإشارة ، الأمر الذى جعل جمال عبد الناصر يقول فى خطابه يوم٢٦ مارس ١٩٦٤:

"أن أمامنا مشكلة ثلاثة ملايين من العمال الزراعيين فى الريف ليس هناك ضمان للأجر المنتظم المستقر يحمى يومهم ، وليس هناك قدر من التأمين الاجتماعى يحمى مستقبلهم ، ولا تصل حتى الآن إليهم إلا أقل الخدمات " . وأكثر من هذا فإن لجان نقابات عمال الزراعة التى كونتها وزارة العمل - ٤٢٠٠ لجنة نقابية - خضعت لمقاولى الأنفار ولم تضم إلا ١٥٠ ألف عامل زراعة من أصل ثلاثة ملايين . وقد نبهت حوادث كمشيش فى ١٩٦٥ إلى سيطرة هؤلاء المقاولين والملاك الكبار على نقابات عمال الزراعة ، ومن ثم بدأ تطهيرها من تلك السيطرة ، وقد قدرت النقابة العامة لعمال الزراعة والتراحيل عدد اللجان التى جرى فيها التطهير بـ ٤٠٠

لجنة كان يقودها مقاولو الأنفار .وقد ترافق مع قانون الإصلاح الزراعى الذى عُنى بتغيير قاعدة الملكية الزراعية ، وعلاقات الإنتاج العمل على تنمية الريف تنمية شاملة اجتماعياً واقتصادياً حتى لا يكون منتجاً فقط للمادة الخام ، وقد جاء ذلك مع التحولات الاقتصادية الكبرى فى مطلع الستينات ، وصدور قانون الحكم المحلى فى ١٩٦٠، الذى نص على نشر الصناعات الريفية ، واستغلال الخامات المتوفرة فى القرى ، وإجراء الدراسات التى تتطلبها تلك الصناعات . وفى هذا الشأن قام المجلس الدائم للتنمية الاقتصادية بدور واضح فى مواجهة العمالة المعطلة فى الريف ، وذلك عن طريق رفع المستوى التعليمى . وفى عام ١٩٥٤ بدأ تنفيذ إنشاء الوحدات المجمعة ؛ كل وحدة منها تخدم خمسة عشر ألف نسمة ، واتبعت وزارة الشئون الاجتماعية نظاماً لا مركزياً لتأدية الخدمات على المستوى المحلى . ومع الانتهاء من بناء السد العالى فى ١٩٦٥ بدأت مشروعات استصلاح الأراضى وشعر الفلاح بشكل عام بالاستقرار لأن السد قضى على إمكانية تهديد المحصول الزراعى بالبوار، سواء فى حالة الفيضان العالى أو فى حالة انخفاضه ، ففى عام ١٩٧٢ جاء الفيضان منخفضاً ، ولو لم يكن السد قائماً لخسرت الزراعة المصرية ثلث محصول القطن والأرز .كما أُنشئت مؤسسة التعاون الإنتاجى ، والصناعات الصغيرة لرعاية الصناعات الريفية فى ظل النظام التعاونى ، وقامت تلك المؤسسات بتكوين جمعيات تعاونية إنتاجية لبعض الصناعات الريفية مثل منتجات الألبان، وصناعة الأسبتة والسلال ، والعطور ، والمربات ، والعصير . وبلغ عدد هذه الوحدات ١٠٨ عام ١٩٦٩ يعمل فيها ١٧٠٠ فرد .

كما اهتمت وزارة الشئون الاجتماعية بتكوين مراكز تدريب لصناعات السجاد ، والنسيج ، والتفصيل، والحصير ، والفخار ، والنجارة ، وبلغت هذه المراكز ١٤٣٦ مركزاً فى عام ١٩٦٩ . كما اهتمت وزارة الزراعة بإنشاء معامل للصناعات الزراعية مثل صناعات الكليم والسجاد ، وكذا صناعات الألبان والمناحل . ثم بدأ فى ١٩٦٥ التخطيط لكهربة الريف مع انتهاء السد العالى على أساس إنارة مائتى قرية كل عام . غير أن هذا المشروع تعثر بسبب عدوان يونيه ١٩٦٧ ، وفيما بعد تم الاتفاق فى ١٩٧١ مع السوفييت للمتابعة . وفى عام ١٩٦٧ دخل التليفزيون أكثر من ألف قرية ، كما اهتمت الدولة بتوسيع فكرة النوادى الريفية وكان عددها فى ١٩٤٩ قد بلغ ثلاثة عشر نادياً ، وصلت إلى ٤٥٠ نادياً فى عام ١٩٦٩ ، وتم إنشاء اتحاد عام للأندية الريفية فى ١٩٥٣ تابعاً لوزارة الشباب .والحقيقة أنه خلال ثمانية عشر عاماً (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، وبفعل الإصلاح الزراعى تغيرت أحوال الزراعة المصرية ، وانقلبت الأوضاع الاقتصادية / الاجتماعية فى الريف ؛ فقد زادت مساحة الأراضى المنزرعة حوالى مليونى فدان نتيجة عمليات الاستصلاح وخاصة بعد إقامة السد العالى . كما أدى وجود الجمعيات التعاونية الزراعية إلى إتاحة فرصة أوسع لصغار الفلاحين ومتوسطى الملاك للإفادة من الخدمات التعاونية بشكل أكبر، وخاصة فى مجال تسويق الحاصلات الزراعية بصرف النظر عن تصرفات خربى الذمة من الموظفين ، وضعفهم أمام الملاك الكبار ، مما أساء إلى القانون وأظهر الدولة بمظهر العاجز أمام المراقبين ، كما حدث تغير ملحوظ فى خريطة المحاصيل الزراعية فزادت باستمرار مساحة المحاصيل النقدية والتجارية مثل الخضروات ، والفواكه ، والأعشاب ، والزهور وغيرها، وتراجعت المحاصيل التقليدية.كما أدى تحديد الإيجار بسبعة أمثال الضريبة ، وتحديد المزارعة / المشاركة بالنصف إلى تخفيف درجة استغلال الملاك لصغار الفلاحين والمستأجرين ، وانتعشت هذه الشريحة (خمسة فدادين فأقل) ، وأصبحت أكثر

قدرة ووعياً بمصالحها حتى لقد أخذت تطالب بإلغاء أسلوب المزارعة وتوسيع الخدمات التعاونية ، ووضع حد لسيطرة الأغنياء على مقدرات الحياة فى القرية، وتحمست لفكـرة الملكيـة التعاونيـة كوسيلـة لتنظيـم الإنتاج وزيادة استخدام الآلات ، فى الوقت الذى كان كبار الملاك يحاربون فكرة التسويق التعاونى ويعملون على إفشالها .

وامتدت الخدمات التثقيفية إليهم حيث تأسست مراكز الثقافة العمالية ابتداءً من عام ١٩٦١ فى المراكز الريفية (البنادر) ، وتم تنظيم دورات تثقيفية للفلاحين والعمال فى تاريخ مصر، ونضال الطبقة العاملة ضد الرأسمالية والاستغلال والاستعمار . وكان لهذا كله أثره فى تنمية الوعى بالمصالح ، مما ظهر جلياً فى الحركة السياسية الشعبية منذ السبعينات .كما انتعشت الشرائح الأعلى من صغار الملاك فئة ٥ - ٢٠ فداناً وتمتعت بوضع معيشى أفضل ، حيث ساعدتهم المساحة الواسعة نسبياً على زراعة محاصيل السوق الأكثر ربحاً، ومن ثم تمتعوا بفائض ساعدهم على الوفاء بحاجاتهم الترفيهية .

أما الشريحة الأعلى ، فئة ٢٠ – ٥٠ فداناً فأكثر، وهى التى تكونت فى الأساس من الخاضعين للإصلاح الزراعى ومن لحق بهم ممن اشتروا من تصرفات الخاضعين اقتحمت مجالات الأنشطة الرأسمالية النوعية مثل ؛ إقامة مرابى الماشية ، ومعامل منتجات الألبان ، ومزارع الشتلات ، ومعامل التفريخ البلدى والصناعى ، وعصارات القصب لإنتاج العسل ، كما أصبح بإمكانهم استخدام الآلات على نطاق واسع مثل الجرارات وآلات الرى وكانوا يقومون بتأجيرها لصغار الفلاحين . كما هيمن كثير من أفراد هذه الشريحة على العمل السياسى ، واجتهدوا كثيراً للحيلولة دون مشاركة الفلاحين فى الإفادة بالثمرات الحقيقية المستهدفة للإصلاح الزراعى . وكانت هذه الشريحة موضع نقد الأعمال الروائية التى تناولت حياة صغار الفلاحين وأنفار التراحيل والأجرية ، مثل قصة " الحرام" ليوسف إدريس ، و " الأرض " لعبد الرحمن الشرقاوى .ورغم هذه التحولات الظاهرة فى المجتمع الريفى بفعل الإصلاح الزراعى التى أقالت صغار الفلاحين من عثرتهم التاريخية فى المقام الأول ، وجعلت لهم كياناً ملحوظاً ، إلا أن كثيراً من الكتابات لم تلتفت كثيراً إلى هذه الظاهرة ، وبعض من التفت إليها كان بغرض إثبات أن صغار الفلاحين وقعوا فى قبضة كبار الملاك ولم يستفيدوا شيئاً ، وأن الإصلاح الزراعى كان حبراً على ورق ذهب سدى ، وقد انشغل هـؤلاء بتقييم الإصـلاح الزراعـى علـى مستوى نظريات التحول الاجتماعى ، فقال البعض أنه أكثر ميلاً إلى النموذج الليبرالى وتم فى نطاق الملكية الرأسمالية لأنه اعترف بالعلاقات الإنتاجية فى الزراعة مع تعديل بعضها لصالح المستأجر ، وذهب البعض إلى أن الإصلاح الزراعى أكثر ابتعاداً عن النموذج الاشتراكى ؛ لأن توزيع أراض على صغار الفلاحين ليس هدفاً تسعى إليه الاشتراكية بقدر ما هو وسيلة لتحقيق تمليك جماعى للمنتجين الزراعيين .

وهناك من يقول أن الإصلاح الزراعى جاء بتشجيع أمريكى ، مثلما حدث فى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، استهدف توسيع قاعدة الملاك الذين يصبحون أكثر تمسكاً بما فى يدهم مما يحول دون قيام ثورة شيوعية ، وأن تجربة عبد الناصر فى إدارة الشئون الزراعية لم تكن جديدة ، وكل ما حدث أن الحكومة حلت محل الباشوات القدامى ، وأن التعاونيات ما هى إلا العزب القديمة .والسؤال الأخير : إذا كان جمال عبد الناصر لم يفعل شيئاً لصغار الفلاحين على

نحو ما تشى به تلك الكتابات ؛ فلماذا الهجوم الدائم عليه ؟! هل لأنه لم يفعل شيئاً وكان المطلوب أن يفعل ؟ ! أم لأنه فعل شيئاً لم يكن مطلوباً وجعل هؤلاء وأولئك غير راضين ؟

دراسات في الحقبة الناصرية (١٠)

ثورة يوليو وحركات التحرر الوطنى

أ. محسن عوض أ. أحمد عبيد

يعد أداء ثورة يوليو ، كحركة تحرر وطنى ، وفى علاقتها بحركة التحرر الوطنى العربية والعالمية ؛ أحد القضايا المركبة التى يصعب قراءتها من منظور واحد ؛ فهذا الأداء كنقيض للظاهرة الاستعمارية ، كان فى حالة تطور مستمر فى تفاعلاته على مستوى الفكر والممارسة ، تحول من حركة مواجهة للاستعمار التقليدى لقوات احتلال أجنبى على أرض البلاد باتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، إلى مواجهة أشكال الاستعمار الجديد والهيمنة الاقتصادية اعتباراً من تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ، والسيطرة على مصادر الثروة الوطنية ، إلى أن تشكل هذا الأداء فى النهاية بمضمونه الاجتماعى بالتحول الاشتراكى فى مطلع الستينيات .تجاوز هذا الأداء فى تفاعله مع حركة التحرر الوطنى العربية مقاومة الظاهرة الاستعمارية على الأرض العربية ، إلى الالتحام بقضية الوحدة العربية ومقاومة التجزئة والتخلف ، وأخذ العديد من الأشكال وفق ما سمحت به إمكانات العمل القومى ، وموازين الصراع الدولى ، لكنه فى الوقت نفسه اشتق وجه مصر القومى من بين طبقات الهوية الوطنية المتعددة الأبعاد .وفى علاقة هذا الأداء بحركة التحرر الوطنى الأفريقية ، تجاوز أيضاً أشكال التضامن التقليدية فى مواجهة الاستعمار ، ليتحول إلى حركة تضامن فعال على الساحة الأفريقية ، واكتسب بعداً إنسانياً عميقاً فى محاربة العنصرية ؛ أعمق أوجه القهر .وفى كل الأحوال لم تنغلق ثورة يوليو ، كحركة تحرر وطنى ، على بعدها الإقليمى بشقيه العربى والأفريقى ، بل تفاعلت وتبادلت التأثير مع حركة التحرر الوطنى العالمية بأبعادها المختلفة ، بدءاً من التفاعل الثنائى مع الحركات الوطنية المناهضة للتبعية الخارجية والقهر الداخلى ، مثل تلك التى تبلورت فى إيران وقبرص وغيرهما ، أو المساهمة فى التحالفات المناهضة للاستعمار ، والرامية إلى بناء كتلة دولية تحمى مصالح البلدان النامية وسط عواصف الحرب الباردة ، وتنافس الكتلتين الدوليتين الشرقية والغربية ، على غرار المساهمة فى بناء مجموعة عدم الانحياز .وعلى امتداد هذه المساحة الشاسعة من التفاعلات النشطة ، أنجزت ثورة يوليو العديد من الانتصارات ، وواجهت بالمثل العديد من الإخفاقات ، لكنها فى إنجازاتها وإخفاقاتها حطمت " تابوهات " فى العلاقات الدولية ما كان يمكن تخطيها بغير هذه التجربة ، وأطلقت طاقات إبداعية للنضال الوطنى لا زالت مصدر الهام للعديد من البلدان النامية .

وكان تراكم هذه التفاعلات إيذانا بالانتقال من نظام دولى إلى نظام دولى آخر ، لتحتل ثورة يوليو بجدارة موقعاً فريداً بين الثورات الكبرى للأمم الحية .لقد تغير وجه مصر ، ووجه العالم خلال العقود الثلاثة التى أعقبت رحيل جمال عبد الناصر ، زعيم هذه الثورة ، من النقيض إلى النقيض ، وخلال هذه الفترة حُشدت جهود جبارة لإهالة التراب على كل القيم والمعانى

والانتصارات التى حققتها هذه المرحلة الخصبة من تاريخ البلاد ، وجرى تضخيم الإخفاقات والهزائم ، وتفسيرها بما يخدم الأهداف والرؤى الجديدة لاقتلاع كل ما له صلة بهذه المرحلة من مخيلة هذه الأمة . لكن ما تدعيه هذه الورقة أنه لا القوى التى حُشدت لإجهاض هذه التجربة الفريدة ، ولا عملية التشويه المتعمد التى أعقبتها استطاعت أن تجد إجابات بديلة للأسئلة " القديمة / الجديدة " التى طرحتها تجربة ثورة يوليو فى استجابتها لتحديات الأمن والتنمية والوحدة ، وبقيت المعادلات الثلاث التى طرحتها تجربة ثورية يوليو ، كحركة تحرر وطنى ، وفى علاقتها بحركة التحرر الوطنى العالمية ؛ تحدياً ماثلاً للذين يسعون لتكريس القطيعة معها ، بقدر ما هى تحد ماثل للذين يؤمنون بجدواها طريقاً للنهوض بهذه الأمة .وتتناول هذه الورقة موضوعها فى قسمين : يتعرض الأول لأبعاد التجربة فى ضوء جدليات ثلاث هى : العلاقة بين الاستقلال الوطنى والقومى ، التحرر الوطنى والوحدة ، التحرر الوطنى والتنمية المستقلة .

ويتعرض الثانى لتحليل العلاقات بين ثورة يوليو وأطراف حركة التحرر الوطنى العربية والعالمية . وتناقش الخاتمة خبرة هذه التجربة فى ضوء التحديات التى واجهتها مصر على الصعيد الوطنى ، والإقليمى ، والدولى ، وكيف يمكن الاستفادة منها للإجابة على التحديات والأسئلة التى يطرحها الواقع الراهن .أولاً : أبعاد التجربة :تنطلق كثير من التحليلات حول تفاعل ثورة يوليو مع حركة التحرر الوطنى من فكرة الدوائر الثلاث التى ميزت أدبيات الثورة ، وهى الدوائر العربية، والأفريقية ، والإسلامية . كما تنطلق من تحليل المبادئ الستة التى أعلنتها الثورة عند قيامها ، وفى مقدمتها القضاء على الاستعمار ، وبناء جيش وطنى قوى .

وقد سعت التحليلات المبكرة إلى تأصيل تجذر فكر الثورة فى مناهضة الاستعمار كجزء من إضفاء المهابة على الثورة ، فى مواجهة التحليلات التى كانت تنتقص من قيمتها لأنها لم تقم على نظرية ثورية ، أو لم ترتكز على حزب ثورى يتسلح بمنهجية فى العمل ، أو استراتيجية لتحقيق أهدافه .والواقع أن الثورة لم تكن بحاجة للتحلى " بفضيلة " لم تكن لها ، فلم تقم كل الثورات الفاعلة متسلحة بنظريات ، بل سبق العمل أحياناً التنظير له ، فقد تم غزو الباستيل من حيث الزمن على التنظير له، وسبقت إضرابات العمال فى روسيا ، واستيلاء الفلاحين على الأرض قبل الإطاحة بالقيصر ، كما أن قضية مواجهة الاستعمار فى ذلك الوقت من مطلع النصف الثانى من القرن العشرين كانت واضحة بدرجة كافية ، حيث كان الاستعمار يتجسد بشكل صريح بجنوده وآلياته على أرض الوطن وحوله فى كل مكان تقريباً ، وبالمثل هدف إزاحته .يزيد من قدر عبد الناصر ، ولا يقلل منه ، أنه استمد من النضال عناصر الفكر ، وربط الفكر بالإنجاز المحدد ، واستوعب حركة المجتمع وسبقها، فتعلم من شعبه وعلمه واستلهم تجارب التاريخ وخبرة الشعوب ، فصدرت كل أفعاله عن وعى تام بالنضال الدؤوب ضد الاستعمار بكل أشكاله ، وانحاز إلى تطلعات أمته .١- جدلية العلاقة بين الاستقلال الوطنى، والاستقلال القومى :واجهت الثورة امتحاناً عصيباً فى أول اختبار لها فى مواجهة الاستعمار ، اختلفت ولا تزال التقييمات حوله ، وقد جاء هذا الاختبار فى مواجهة تحديد مستقبل السودان ، الذى كان يحكم باتفاق الحكم الثنائى المصرى / البريطانى ، والذى كان فى حقيقة الأمر حكماً بريطانياً خالصاً بواجهة مشتركة ، فى الوقت الذى كانت فيه وحدة وادى النيل هدفاً مشتركاً للحركة الوطنية المصرية .

ومنذ البداية أصر عبد الناصر على أن تبدأ المفاوضات بشأن مستقبل السودان ، قبل أن يبدأ التفاوض بشأن جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر ، وتوصل فى ١٢ فبراير/ شباط ١٩٥٣ إلى اتفاق على فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ، يتم خلالها تصفية الإدارة الثنائية ، وتأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان على أساس أحد اختيارين : إما ارتباط السودان بمصر على أية صورة ، أو الاستقلال التام ؛ أى الانفصال عن مصر . كما تقرر أن تنسحب القوات العسكرية البريطانية من السودان فوراً ، عندما يعلن البرلمان السودانى عن رغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير الخاصة بتقرير المصير . وبذلك خرج عبد الناصر عن الطريق الذى سار فيه جميع الزعماء الوطنيين ، والحكومات السابقة ، والأحزاب السياسية فى المطالبة بالسيادة على السودان ، أو حق ضمه إلى الأراضى المصرية ، والذى كان قد وصل إلى حد إعلان الملك فاروق نفسه ملكاً على مصر والسودان .فاجأ عبد الناصر الإنجليز أنفسهم عندما وافق على إجراء استفتاء عام فى السودان من أجل تقرير المصير بعد تهيئة الجو الحر المساعد له ، بعد أن كانوا هم أنفسهم يطالبون به كمناورة لتعطيل خروجهم من السودان ، لاعتقادهم بتمسك مصر بشعار وحدة وادى النيل الذى ترفعه ، وأن النظام الجديد لن يقبل بغير ذلك بعد أن أعلنت مصر منذ عهد ما قبل الثورة أن السودان جزء لا يتجزأ من أراضيها، فكان من الصعب عليهم أن يتراجعوا .كانت هذه الخطوة جريئة وواعية ، على حد وصف محمد فائق، " فهى جريئة لأن الرأى العام المصرى ، الذى ردد شعار وحدة وادى النيل لفترة طويلة من الزمن ، كان ينتظر من قادة الثورة العسكريين أن يكونوا أكثر تشدداً من الملك ، الذى أعلن ضم الأراضى السودانية إلى مملكته ، وكانت واعية لأن عبد الناصر ، بموافقته على أن يكون لشعب السودان الحق فى تقرير مصيره أثبت أنه يفكر ويتصرف بروح العصر ؛ فقد أراد عبد الناصر لأى رابطة مع السودان أن تكون منبثقة عن رغبة شعبه ، وليست استنادا إلى حقوق مكتسبة من التاريخ ، كما كان يطالب البعض ، ورأى أنه مهما كان اختيار الشعب السودانى فإن هذه الاتفاقية تضمن تصفية الوجود البريطانى فى السودان ، وأن هذا هدف كان يريده فى المقام الأول ، فبقاء القوات البريطانية فى القطر الشقيق يهدد أمن وسلامة مصر ، ولن يكون لجلاء هذه القوات من مصر معنى حقيقياً إذا كانت باقية فى السودان " .استقلال بلدان المغرب العربى :لم تكن مناهضة الاستعمار الفرنسى فى بلدان المغرب العربى ، تحظى بأسبقية أولى فى مساعى ثورة يوليو للتخلص من الاستعمار فى البلدان العربية ، بل كانت – وفقا للأستاذ فتحى الديب – من " المناطق المغلقة " ؛ نتيجة للسيطرة الاستعمارية ، لكن تطور الأحداث ابتدءًا من إلقاء القبض على الملك محمد الخامس فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٣ ، ونفيه وأسرته إلى جزيرة " كورسيكا " ، والتطور السريع والفعال لحركة التحرر الوطنى فى بلدان المغرب ، سرعان ما قلب هذه المعادلة ودفع بقضية تحرير المغرب العربى إلى صدارة اهتمامات ثورة يوليو .

ساندت ثورة يوليو انتفاضة الشعب المغربى ، وموقف الملك ، وشنت حملة مكثفة من إذاعة صوت العرب لدعم النضال الإيجابى ضد الاستعمار الفرنسى ، وتأييد النضال الشعبى على ساحة الشمال الأفريقى ، وكشف أساليب القهر والإرهاب الذى تمارسه السلطة الاستعمارية ضد شعوبها ، ونسقت مصر مع الجامعة العربية عقد مؤتمر لجميع الأحزاب المغاربية لتنسيق جهودها ، ولم يتخلف أى منها، وأسفر الاجتماع الذى عقد يومى ٣ ، ٤ أبريل / أنيسان ١٩٥٤ عن تكوين " لجنة تحرير المغرب العربى " غايتها العمل على نيل أقطار المغرب العربى

استقلالها التام ، والانضمام إلى الجامعة العربية ، مع رفض فكرة الدخول فى الاتحاد الفرنسى رفضاً باتاً .وقد أتاح هذا الاجتماع أول لقاء بين مسئولين مصريين، وأحمد بن بيلا الذى كان قد وصل حديثاً إلى القاهرة بعد هروبه من السجن ، إثر القبض عليه لرئاسته للتنظيم العسكرى السرى لحزب الشعب قبل انشقاقه ، وكان هذا التنظيم العسكرى السرى يرفض طرفى النزاع فى حزب الشعب ، لميوعة موقفهما من تأييد المقاومة المسلحة .وبعد مباحثات مستفيضة مع بن بيلا حول خطط بدء الكفاح المسلح فى الجزائر، ورجوعه إلى قادة الداخل، وافق الرئيس عبد الناصر على دعم هذا الكفاح مادياً وأدبياً، وقرر قادة الداخل تحديد بدء الكفاح المسلح ليلة ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤، كما قام بن بيلا بالاتصال بقادة المناضلين المغاربة للمشاركة فى بدء عمليات فدائية فى نطاق حرب العصابات بالمغرب ، وفى تنسيق متكامل مع التوقيت الذى سيحدده قادة الكفاح الجزائرى لتوسيع قاعدة المقاومة ، وتشتيت جهود القوات الفرنسية ، كما بدأت الاتصالات بالعناصر الوطنية فى ليبيا لتسهيل تهريب السلاح للجزائر عبر المنطقة الشرقية .

نجحت الضربة الأولى نجاحاً مبهراً ، إذ شملت معظم أنحاء البلاد طبقاً للخطة المتفق عليها ، ووجهت معظم الهجمات إلى مراكز البوليس وقوات الجيش المنعزلة ، وتم الاستيلاء على ما بها من أسلحة وذخائر وفرت قاعدة لاستمرار العمليات لحين وصول الإمدادات المصرية كما كان مخططاً . وتم تدمير الكثير من وسائل المواصلات ، والنقل ، ومحطات توليد الكهرباء مما شل حركة القوات الفرنسية ، واضطرتها لاستدعاء تعزيزات عاجلة لإخماد هذه الحركة ، لكن الكفاح ، الذى راهنت القوى الاستعمارية على إخماده ، سرعان ما استشرى فى مناطق عديدة من البلاد ، واستمر أكثر من سبع سنوات ، قدم خلالها الشعب الجزائرى تضحيات جسيمة على طريق نيل حريته واستقلاله فاقت المليون شهيد حتى أنجز أهدافه .شملت مساعدات ثورة يوليو للكفاح المسلح الجزائرى ؛ التسليح ، والتدريب ، والمساعدة المالية ، والدعم السياسى والدبلوماسى ، والمساندة الإعلامية ، وساندت مصر جمع كل القوى السياسية الجزائرية تحت لواء جبهة التحرير الوطنى الجزائرية ، واستضافت الحكومة المؤقتة التى انبثقت عن الجبهة ، ونأت بنفسها عن الصراعات التى نشبت داخل الجبهة فى مراحل تطورها المختلفة ، سواء بين قيادات الداخل والخارج ، أو بين قيادات الداخل أنفسهم على نحو ما وقع بين عبان رمضان وأحمد بن بيلا ، وانعكس فى مقررات وادى الصمام فى أغسطس / آب ١٩٥٦ ، أو محاولة الانقلاب الفاشل التى قادها قادة ولايات الداخل فى شهر نوفمبر / تشرين ثان ١٩٥٨ ، والخلاف الذى لحقها بين كريم بلقاسم من ناحية ، وعبد الله بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف من ناحية أخرى .كانت " بوصلة " القاهرة وسط كل الخلافات ، هى مدى التزام الأطراف بمبادئ ميثاق جبهة التحرير فى فبراير ١٩٥٤ حول عروبة الجزائر ، ورفض الانخراط فى مشاريع الاتحادات الفرنسية ، وتؤكد الوثائق التى نشرها الأستاذ فتحى الديب (٣) ، استمرار تدفق المساعدات العسكرية فى ظل كل الظروف السابقة لضمان استمرار الكفاح المسلح ، وتحملت مصر تبعات مساندتها للنضال الوطنى الجزائرى بصبر وثبات ، بدءاً من الحملات الدعائية إلى الضغوط السياسية والعسكرية ، التى بلغت ذروتها بمشاركة فرنسا فى مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر فى العام ١٩٥٦ .

وقد تداخلت أبعاد مساندة ثورة يوليو لحركة التحرر الوطنى الجزائرية ، مع نظيراتها على الساحتين المغربية والتونسية ، ورغم أن محاولة التنسيق الأولى لانطلاق حركة الكفاح المسلح

فى المغرب فى نفس وقت بدء الضربة الأولى فى الجزائر ، لم تنجح فى حينها ، فقد أمكن التنسيق بين الجبهتين اعتباراً من ليلة الثانى من أكتوبر ١٩٥٥ ، حيث بدأ الكفاح بجبهتى وهران ومراكش فى الوقت نفسه بعد وصول شحنة من الأسلحة المصرية ، وتكبدت القوات الفرنسية خسائر جسيمة فى الأرواح والعتاد من جراء الضربات العنيفة التى تتابعت على يد " جيش تحرير المغرب العربى " على جبهتى مراكش ووهران ، واضطرت إلى إعادة السلطان محمد الخامس إلى عرشه ، بهدف وضع حد للكفاح المسلح ، إلا أن قيادة جيش التحرير أعلنت استمرار عملياتها حتى تنال مراكش استقلالها التام ، وإن قصرته عملياً على المناطق الجبلية بعد تفاهم سرى مع السلطان على إبعاد عمليات الجيش عن المدن ، واستمرارها فى المناطق الجبلية للضغط على السلطات الفرنسية . ومع استمرار ضغط العمليات المسلحة فى كل من مراكش والجزائر ، وبدئها فى تونس ، باشرت الحكومة الفرنسية التفاوض مع الحكومة المراكشية ، وصدر تصريح مشترك تضمن إعلان استقلال مراكش ، وإلغاء معاهدة الحماية المبرمة فى ٣٠ مارس ١٩١٢، وتأييد الحكومية الفرنسية لحق مراكش فى وحدة أراضيها ، وإن كان هذا البروتوكول قد قيد استقلال مراكش بعدة قيود أمكن لشعب المغرب - فى وقت لاحق - التخلص منها ونيل استقلاله كاملاً .أما تونس التى كانت قد بدأت الكفاح المسلح منها عقب فشل مفاوضاتها مع فرنسا فى ديسمبر / كانون أول ١٩٥١ ، نتيجة إصرار فرنسا على إنكار مبدأ السيادة التونسية ، فقد بدأ بمظاهرات احتجاجية ، وتطور بعد إلقاء السلطة الفرنسية القبض على قادة الحزب الحر الدستورى بما فيهم بورقيبة ؛ إلى مقاومة شعبية ، وكفاح مسلح .

وترتب على قيام هذا الكفاح وامتداد ساحته عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ اتخاذ الحكومة الفرنسية قرارها بضرورة إيقاف القتال فى تونس سريعا للتفرغ للقضاء على المقاومة المسلحة فى مراكش ، وأعلن " منديس فرانس " فى ٣١ يوليو ١٩٥٤ منح تونس الاستقلال الذاتى مع بعض التحفظات لحماية الجالية الفرنسية ، والاحتفاظ بشئون الدفاع والخارجية بيد فرنسا . وتشكلت إثر هذا الإعلان حكومة طاهر بن عمار ، وشارك فيها الحزب الحر الدستورى بأربعة وزراء ، وبدأت المفاوضات لتوقيع الاتفاق فى ١٤ أغسطس / آب ١٩٥٤ . لكن أصر الجانب الفرنسى على إيقاف الكفاح المسلح وتسليم الفلاحة - المناضلون التونسيون - لأسلحتهم ، مع حماية السلطات الفرنسية أمنهم وحرياتهم . وأيدها حزب بورقيبة ، ومارست قيادة الحزب ضغوطاً عنيفة على المناضلين انتهت بوقف المقاومة المسلحة ، وتسليم حوالى ٢٥٠٠ قطعة سلاح إلى السلطة الفرنسية بتونس ، وانتهت المفاوضات فى ٢٣ مايو / آيار ١٩٥٥ ، بتوقيع اتفاق فرنسى / تونسى .تزعم صالح بن يوسف ويوسف الرويسى حركة معارضة الاتفاق وطالبوا بضرورة عودة الكفاح المسلح ، لعدم رضاء أغلبية أبناء تونس عنه ، وانتقل بعض المناضلين من الفلاحة - الذين رفضوا تسليم أسلحتهم إلى الأراضى الجزائرية - لينضموا إلى حركة المقاومة الجزائرية ضد فرنسا العدو المشترك .كانت مصر تدعم الكفاح التونسى سياسياً وإعلامياً، كما قامت بتدريب ٢٠٠ مواطن تونسى بمعسكرات الحرس الوطنى ، وإعدادهم للمقاومة المسلحة ، وتم ترحيلهم إلى طرابلس بعد تزويدهم بالسلاح للتسلل داخل تونس ، لدعم القدرات القتالية للمقاومة التونسية خلال عام ١٩٥٤ . كما شرعت إثر توقيع البروتوكول الفرنسى / التونسى فى التنسيق مع جماعة طاهر الأسود التى رفضت تسليم أسلحتها ، ودعمت جهود صالح بن يوسف الذى انتقل إلى الداخل لمعارضة الاتفاق .

احتدم النزاع بين بورقيبة وبن يوسف ، وأصر بورقيبة على فصله من الحزب ، كما حاول اغتياله ، لكن فشلت محاولة الاغتيال ، واستنكر الشعب تآمر بورقيبة ، واندلعت مظاهرات تضامنية مع بن يوسف ، ورفض الأخير الاعتراف بقرار فصله كأمين عام للحزب ، استناداً إلى هذا التأييد الشعبى والحزبى ، ولجأ بورقيبة خشية من تجدد الكفاح المسلح ، خاصة بعد اضطرار الحكومة الفرنسية منح مراكش حقها فى الاستقلال ، ولجأ إلى المطالبة بتعديل الاتفاقية حتى لا يفلت الزمام من يده ، وتوصل فى نهاية المطاف إلى توقيع بروتوكول جديد مع فرنسا فى ٢٠ مارس ١٩٥٦ ؛ تضمن اعتراف فرنسا باستقلال تونس ، وإلغاء معاهدة الحماية السابق عقدها عام ١٨٨١ ببوردو ، وتعديل الاتفاقية التونسية الفرنسية المبرمة فى يونيو / حزيران ١٩٥٥ ، ومباشرة تونس مسئولياتها فى الشئون الخارجية والدفاع ، وتكوين جيش وطنى .ورغم المثالب التى تشوب الاتفاق الجديد ، فقد تأثرت القاعدة الشعبية المعارضة إلى حد بعيد بما حمله من مظاهر الاستقلال ، وتفككت صفوف المعارضة خاصة بعدما أصدر بن يوسف بياناً وصف فيه البروتوكول بأنه خطوة لا بأس بها نحو الاستقلال ، وإن كان قد أبدى تحفظه على شروط التكامل وحدوده ومداه بالنسبة لقوات الاحتلال ، وحصل مرشحو بورقيبة على أغلبية ساحقة فى انتخابات الجمعية التأسيسية فى ٢٥ مارس ١٩٥٦ نتيجة مقاطعة المعارضة .

معركة الأحلاف :رافق الاستراتيجية المبكرة لثورة يوليو تجاه تحقيق الاستقلال الوطنى معركة الأحلاف ، كانت القضية مطروحة من قبل قيام الثورة ، فى إطار رغبة بريطانيا فى إحلال شكل من أشكال الروابط يستبدل صيغة الاحتلال البريطانى لقناة السويس دون تغيير مضمونه لإخماد المقاومة المستمرة للشعب المصرى ، وكذا فى إطار سياسية الأحلاف التى شرعت فى تأسيسها مع الولايات المتحدة ، والدول المتحالفة معها لتطويق المعسكر الاشتراكى ، ووقف ما سمى حينذاك الخطر الشيوعى انطلاقاً من مبدأ ترومان عام ١٩٤٧.وكانت استراتيجية التطويق هذه بحاجة إلى وصلة تربط حلف الأطلسى بحلف جنوب شرقى آسيا ربطاً جغرافياً ، وكان هذا يتطلب إنشاء حلف يضم تركيا وباكستان وما بينهما أى ؛ إيران والعراق، ويكون له عمق استراتيجى يشمل مصر ، وسوريا ، والأردن ، ولبنان ، ودول شبه الجزيرة العربية ، ثم يمتد غرباً حتى يضم سائر أجزاء الوطن العربى.

وهكذا نشأت فكرة الدعوة إلى إنشاء منظمة " الدفاع عن الشرق الأوسط " .وحينما سعت الحكومة المصرية فى مارس ١٩٥٠ إلى إقناع إنجلترا بالجلاء ، ركزت الحكومة البريطانية على أمرين ؛

أولهما : مواجهة الحظر الشيوعى بإبقاء القوات البريطانية فى مصر، وإنشاء منظمة عسكرية من دول المنطقة تسيطر عليها إنجلترا ، وثانيهما : ضرورة إيجاد منطقة أمن فى الشرق الأوسط ، هو ما يوجب إيجاد ترابط بين العرب وإسرائيل ، ونشطت إنجلترا فى الضغط على مصر من أجل إنشاء " منظمة الدفاع المشترك " ، وقدمت إليها مشروعا بإنشاء قيادة متحالفة فى الشرق الأوسط ، تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة والراغبة فى المساهمة فيه ، كما قدمت مع حلفائها مذكرات مماثلة إلى الأردن ، والسعودية ، والعراق ، وسوريا ، ولبنان ، وإسرائيل . لكن رفضت حكومة الوفد بزعامة مصطفى النحاس هذا المشروع ، وأعلنت فى ٨ أكتوبر / تشرين أول ١٩٥١ إلغاء معاهدة ١٩٣٦، واتفاقيتى ١٨٩٩ ،

والامتيازات التى تمتعت بها القوات البريطانية فى مصر ، فيما قررت بريطانيا عدم الاعتراف بقرار الإلغاء ، وإنكار أية قوة قانونية لـه .

وفى عهد الثورة جددت الولايات المتحدة الدعوة لسياسة الأحلاف ، لكن قيادة الثورة لم تكتف برفض هذه الدعوة فحسب ، بل سعت إلى مقاومة محاولة فرضها فى المنطقة من خلال حكومة نورى السعيد فى العراق ، والتى طرحت عدة صيغ بديلة لتحقيق ذات الهدف . فمن ناحية حشدت مصر جهودها لدعم ميثاق التضامن العربى ، وجعله أداة فعالة بديلاً لسياسة الأحلاف، ودعت لاجتماع وزراء الخارجية العربية لتحقق هذا الهدف ، ومن ناحية ثانية سعت القاهرة إلى دفع حكومة نورى السعيد فى العراق للتراجع عن الارتباط بالحلف ، أولاً من خلال الاتصال الثنائى ، ثم من خلال جامعة الدول العربية ، إلا أنه رفض العدول عن هذه السياسة ، ومن ناحية ثالثة سعت مصر لإبرام سلسلة من معاهدات الدفاع المشترك مع كل من سوريا والسعودية فى أكتوبر ١٩٥٥ ، ومع اليمن عام ١٩٥٦ ؛ لتكتيل قوى مضادة للحلف .وشنت ثورة يوليو حرباً على حلف بغداد بهدف منع انضمام دول عربية أخرى إليه وإسقاطه ، فشنت حملة إعلامية واسعة ركزت على طبيعته كأداة للاستعمار والإمبريالية ، هدفه تصفية المد القومى وحركة التحرر فى الوطن العربى . وجاءت استفادة بريطانيا من قواعدها فى العراق خلال العدوان الثلاثى على مصر ليدعم اتهاماتها، وهو ما أسهم فى تصاعد أعمال الاحتجاج المضادة للحلف فى كلٍ من العراق والأردن . كما قادت التطورات الداخلية فى سوريا خلال هذه الفترة إلى وصول جبهة جديدة معادية للغرب إلى سدة الحكم ؛ مما حسم الموقف لصالح عدم الانضمام إلى حلف بغداد ، وبالتالى لم تنضم إليه كل من لبنان ، والأردن ، وهو الأمر الذى شكل ضربة قوية للحلف ، وسجل نصراً لسياسة ثورة يوليو المناهضة للأحلاف ، وأدى إلى عزلة العراق فى النظام العربى ، حتى جاءت ثورة ١٩٥٨ فى العراق وأفضت إلى انسحابه من الحلف .لكن ما أن تعثر حلف بغداد تحت ضغط مقاومة ثورة يوليو والرأى العام العربى ، حتى خرج أيزنهاور بمبدئه عن " الفراغ " الذى ضمنه رسالته إلى الكونجرس فى يناير ١٩٥٧ ، وخلاصته أن انسحاب القوتين العالميتين - بريطانيا وفرنسا - من المنطقة ينجم عنه " فراغ " يمكن أن يستغله الاتحاد السوفييتى فيملؤه فى الشرق الأوسط ، وأن دول المنطقة بحاجة إلى قوة إضافية لضمان استمرار استقلالها . وحدد مبدأ أيزنهاور وسائله بمساعدة دول الشرق الأوسط على تنمية اقتصادياتها ، وتقديم مساعدات عسكرية لدول المنطقة ، واستخدام القوات المسلحة لحماية الدول التى تطلب المساعدة ضد العدوان المسلح من أى دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية.

وقد رأت مصر فى مبدأ أيزنهاور حلفاً عسكرياً يهدف إلى بعث الحياة فى حلف بغداد ، كما رأت سوريا فيه خروجاً على مبدأ الحياد وعدم الانحياز ، ونقل الحرب الباردة إلى المنطقة ، وكان من جراء ذلك أن اتهم الغرب سوريا بأنها تتجه نحو المعسكر الشرقى ، فحشدت تركيا قواتها على الحدود السورية فى سبتمبر ١٩٥٧ بقصد العدوان عليها ، لكن أدى تدخل الأمم ا لمتحدة، وإسراع مصر بإرسال قوات إلى سوريا إلى عدول تركيا عن نياتها العدوانية ، وأيدت دول عربية مصر وسوريا فى موقفهما، وكذلك فعلت دول كثيرة من حركة عدم الانحياز ، وفشل مبدأ أيزنهاور فى تحقيق هدفيه الرئيسيين : ربط الوطن العربى بأحلاف الغرب ، وخلق مناخ ملائم لمناقشة الصلح بين العرب وإسرائيل .استقلال اليمن :عرف جنوب اليمن المحتل قبل

الاستقلال العديد من التنظيمات السياسية والحزبية ، لكن لم تكن جميعها ذات غايات واحدة فى مواجهة الاستعمـار واستقلال الجنوب ، إذ وجدت تنظيمات دعت إلى شعار عدن للعدنانيين ، ومنها ما تعاون مع سلطات الاحتلال البريطانى ، وأيد مشروعاته فـى تكويـن اتحـاد فيدرالى مرتبط بالهيمنـة البريطانيـة ، كما وجـدت فى الوقت نفسه أحزاب وطنية قاومت الاستعمار البريطانى ، ورفضت وجود القواعد العسكرية على الأرض اليمنية ، ودافعت عن فكرة استقلال جنوب اليمن ، وربطه بالوحدة اليمنية .

يرصد الأستاذ فتحى الديب إرهاصات مبكرة لطلب القيادات الوطنية من أبناء الجنوب لدعم ثورة يوليو للكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى ، ومطالبتهم بتدخل الرئيس عبد الناصر للضغط على الإمام أحمد لقبول مرور سلاح من مصر عبر اليمن لمساعدتهم ، وقد طلب " الصاغ " صلاح سالم ذلك من الإمام أحمد ، خلال زيارته لليمن فى يوليو ١٩٥٤ ، وأبدى الأخير استعداده ،إلا أنه اشترط أن يقوم بتسليمهم الأسلحة بمعرفة رجاله . ورغم قبول مصر وإرسالها كميات كافية من الأسلحة والذخائر ، فقد كان الإمام يحتجز معظمها ولا يسلم إلا كميات محدودة للمناضلين ، وقد أثر ذلك بشدة على قدرة انتفاضة ١٩٥٥ على الاستمرار ، وتمكنت قوات الاستعمار البريطانى من إخمادها بسرعة ، كما نجحت فى إخماد المحاولات التالية ، ولم يتغير ذلك الوضع إلا بعد دخول القوات المصرية اليمن الشمالى لمساندة ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ، إذ شرعت على الفور فى تزويد ثوار الجنوب بالأسلحة بدءاً من أول يناير ١٩٦٣ ، وأتاح ذلك اندلاع الشرارة الأولى لثورة الجنوب المحتل يوم ٢٧ يناير ١٩٦٣.

وقد تمتعت حركة التحرر فى جنوب اليمن بدعم مصر عسكرياً ودبلوماسيا ودعائياً ، واستمر هذا الدعم منذ بداية الكفاح المسلح عام ١٩٦٣ ، وحتى هزيمة يونيو / حزيران ١٩٦٧. وليس هناك خلاف حول الأهمية الحاسمـة لهـذا الـدعم كأحـد عوامل تحقـق الاستقـلال فـى جنـوب اليمـن ، وقـد اعتـرف طـرفـا الصـراع الـرئيسيين ، وهمـا حـركـة التحـرر الوطنى بقيادة الجبهـة القوميــة ، والـدوائـر الاستعمـاريـة البريطانية بهذه الأهمية الحاسمة .

والـواقـع أن الدعم المصرى لم يكن له الفضل فى بدء المقاومة المسلحة المنظمة وتصعيد المقاومة السياسية ، ومن ثم التعجيل باستقلال جنوب اليمن فحسب ، بل أسهم فى تحديد نوعية هذا الاستقلال ؛ فقد كانت ثورة اليمن - فى الشمال - والمساندة المصرية عاملان حاسمان فى إحداث تغيير فى المناخ الإقليمى غير المواتى ، بتوفير قاعدة آمنة لتنظيم وتدريب وتسليح الثوار . ومن هنا فإن السياسة البريطانية بشأن الجنوب اليمنى وقاعدة عدن لم تتغير فى اتجاه منح الاستقلال فحسب ، بل أُجبرت فى فبراير شباط ١٩٦٦ على إعلان عدم النية فى الاحتفاظ بقاعدة عدن بعد الجلاء .

فلسطيــن :وقد تداخلت عوامل عديدة فى تحديد موقف ثورة يوليو من القضية الفلسطينية ؛

أولها : التحديات التى تمثلها إسرائيل ، كقاعدة استعمارية على الأمن القومى المصرى ، وتقديرها أن خروج الاستعمار البريطانى والفرنسى من المنطقة يعنى إضعاف إسرائيل ، وحرمانها من مساندة القوة الاستعمارية ، مصدر قوتها الحقيقية فى المنطقة ،

وثانيها : تطور المفهوم القومى لثورة يوليو حيث تحتل القضية الفلسطينية مكان الصدارة فى قضايا العمل القومى ،

وثالثها : غياب مرجعية مؤسسية فلسطينية تعبر عن الشعب الفلسطينى كله منذ فشل مشروع " حكومة عموم فلسطين " ، حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤ ، مما جعل القضية تتدرج فى كل أوسع هو العلاقات المصرية العربية .ويلاحظ بعض الباحثين ، أن فلسطين غابت عن خطابات قادة ثورة يوليو ، ومنهم جمال عبد الناصر حتى عام ١٩٥٤ لتلافى استفزاز إسرائيل ، كما يلاحظ باحثون آخرون ، أن ثورة يوليو استمرت ، وحتى العام ١٩٥٥ ، تتبنى السياسة المصرية السابقة ، بالإصرار على أن تتضمن أية تسوية تخلى إسرائيل عن منطقة النقب ووضعها تحت السيادة العربية ؛ المصرية أو الأردنية ضماناً لاتصال مصر بالمشرق العربى جغرافياً ، وتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الخاص باللاجئين الفلسطينيين على أساس العودة (و / أو) التعويض .وخلال هذه الفترة لم يكن إدراك عبد الناصر لخطر التوسع الإسرائيلى كخطر حال ، وإنما كخطر محتمل، يتم الاستعداد لمواجهته عن طريق البناء الاقتصادى والاجتماعى أولاً ، ثم بناء القدرة العسكرية ثانياً . وقد وصف عبد الناصر بنفسه رؤيته لهذه المسألة " كنا فى ذلك الوقت نعتبر خطر إسرائيل هو مشكلة سباقنا مع الوقت لبناء أوطاننا ، كنا نعتبر أن خطر إسرائيل فى حقيقة أمره هو ضعف العرب ، ولولا هذا الضعف ما قامت إسرائيل ، وما استطاعت أن تغتصب من الوطن العربى بقعة من أقدس بقاعه ، كان اعتقادنا أننا إذا استطعنا أن نبنى فى مصر هذه الأمة الكبيرة التى نحلم ببنائها فإن خطر إسرائيل يتلاشى وعنادها يلين ، وكذلك كنا فى اندفاعنا إلى بناء مصر نتصور أننا فى الوقت نفسه ندفع الخطر الإسرائيلى عن تهديدنا ، ونحول دون تثبيت أقدامه على الأرض المقدسة التى انتزعها من أرضنا " .

لكن العدوان الإسرائيلى على غزة فى ٢٨ فبراير / شباط ١٩٥٥ بدل رؤية عبد الناصر تماماً ، إذ أصبح يدرك أن خطر التوسع الإسرائيلى بات أمراً واقعاً يستدعى إعطاء الأولوية الأولى لبناء القدرة العسكرية . وقد ذكر فى أكتوبر ١٩٥٥ ، " إن شعورى بخطورة الموقف بدأ عندما شنت إسرائيل غارتها على غزة فى ٢٨ فبراير / شباط ، لقد قلت مراراً أنى أريد أن أبنى بلادى ، ولكنى مضطر الآن أن أولى مسئوليات الدفاع اهتماماً أكبر". وبادر عبد الناصر باللجوء إلى الكتلة الشرقية للحصول على السلاح ، بعد أن باءت كل محاولاته السابقة - لشراء أسلحة من الولايات المتحدة - بالفشل بسبب معارضة بريطانيا فى ذلك الوقت ، ورغبة دالاس فى احتواء مصر ضمن مناطق النفوذ الغربى ، وتمت أول صفقة سلاح فى الشرق الأوسط مع الكتلة الشرقية عن طريق تشكيوسلوفاكيا . ودفعت هذه التطورات وتداعياتها ؛ من رفض الولايات المتحدة تمويل السد العالى ، ورد عبد الناصر بتأميم قناة السويس، بالصراع إلى أعتاب مرحلة جديدة بلغت ذروتها بالعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦.

وإزاء الأخطار المتزايدة على أرض فلسطين المحتلة واتجاه إسرائيل للقيام بخطوات جديدة فى مجال الموارد المائية لنهر الأردن ، بادر عبد الناصر يوم ٢٣ يناير ١٩٦٤ بدعوة الملوك والرؤساء العرب للاجتماع بالقاهرة لدراسة الأخطار التى تهدد المصير القومى برمته ، وليس قضية فلسطين وحدها ، وتعزيز إمكانات الدفاع العربى . واستجاب الملوك والرؤساء العرب ، وتم عقد أول مؤتمر قمة عربى بالقاهرة ، وتوصل إلى إنشاء قيادة عربية موحدة ، وقيام كيان

فلسطينى يتمثل فى منظمة التحرير الفلسطينى وجيش فلسطين ، ووضع مشروعات عربية للاستفادة من مياه نهر الأردن ، ووضع خطة تجميع مخصصات مالية لتسليح الأردن وسوريا ولبنان على طريق استكمال القوى الدفاعية لدول المواجهة المحيطة بإسرائيل . وتابع مؤتمرا القمة بالإسكندرية فى ٥ سبتمبر / أيلول من نفس العام ، والدار البيضاء فى ١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٦٥ ، تنفيذ وتعميق ما تم الإنفاق عليه .لكن شهدت الساحة العربية بعد مؤتمر القمة الثالث بالدار البيضاء العديد من أوجه القصور فى النظام العربى ، وفتور العلاقات داخل التيارات القائدة للحركة القومية ، ومحاولات التشكيك فى قدرة العمل العربى الموحد على مواجهة إسرائيل وحلفائها ، وبدأ بورقيبه يطرح أنه لا سبيل لحل القضية الفلسطينية إلا بالتعاون مع إسرائيل ، والتحذير من التورط فى حرب معها ، ثم طرحت السعودية مشروع " الحلف الإسلامى " الذى أثار العديد من الخلافات والتناقضات فى الصف العربى .

وترتب على تفكك العمل العربى الموحد مرة أخرى ، أن فرض الكفاح المسلح نفسه كطريق وحيد أمام الشعب الفلسطينى فلجأ إلى العمل الفدائى ، وشهدت هذه المرحلة ظهور العديد من المنظمات الفلسطينية ، وبدأت عمليات مقاومـة مسلحة ، باشرت عملها من أراضى الأردن ، وسوريا ، ولبنان ، وقطاع غزة ، وكبدت إسرائيل فى البداية خسائر كبيرة نتيجة عنصر المفاجأة ، إلا أن هذه الخطوة أقلقت النظام الأردنى الذى اعتبرها تهديداً مباشراً لسلطاته من ناحية ، وحافزاً على تعرض أراضيه لرد الفعل الإسرائيلى الانتقامى من ناحية أخرى .أيد عبد الناصر خطوة العمل الفدائى منذ اللحظة الأولى باعتباره الرد الحاسم على محاولات إسرائيل - ومن خلفها القوى الغربية - الحد من قدرات العمل العربى الموحد ، وترجم تأييده عملياً بدعم بعض فصائل المقاومة بالسلاح والتدريب ، وسمح لهم بممارسة العمل الفدائى من مصر ، وأصدر فى الوقت نفسه تعليماته لكافة أجهزة الإعلام المصرية لمناصرة العمل الفدائى ، ودعمه إعلامياً وعربياً ودولياً ، إحياء لقضية الشعب الفلسطينى وحقه المشروع فى استعادة حقوقه المسلوبة ، ومواجهة الإجراءات القمعية الإسرائيلية التى تستهدفه.وخلال هذه الفترة بدأت الاتصالات بين منظمة فتح ، وقيادة ثورة يوليو فى ربيع ١٩٦٦ ، والتقى السيد ياسر عرفات والأستاذ فتحى الديب لتنسيق الجهود فى أكتوبر ١٩٦٦ ، لكن آثر الرئيس عبد الناصر ، بعد يومين من هذا اللقاء ، أن يتولى بنفسه كافة شئون العمل الفدائى الفلسطينى بما فيه منظمة فتح ، وحاول عبد الناصر توحيد صفوف فصائل المقاومة لتفادى انعكاس الخلافات العربية على فعالية عملها ، لكن حالت ضغوط الأنظمة العربية على هذه الفصائل دون نجاح هذه المساعى .

وجاءت هزيمة ١٩٦٧ بنتائج بعيدة المدى، فقد أدت إلى سقوط باقى فلسطين تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلى وصار التركيز على هدف إزالة آثار العدوان ، وقبلت مصر بالقرار ٢٤٢ الذى لا يشير إلى القضية الفلسطينية إلا من زاوية بعدها الإنسانى المتمثل فى اللاجئين ، وأفضى هذا إلى خلاف علنى مع منظمة التحرير ، غير أن استمرار عبد الناصر فى التأكيد على أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ، وبدء حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ، وانطلاق عمليات المقاومة المسلحة الفلسطينية من الجبهة الأردنية ، قد ساهم فى احتواء الخلاف وتحجيمه ، لكنه تجدد مرة أخرى إثر قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز ، ووقف إطلاق النار على الجبهة المصرية . لم تتفهم منظمة التحرير هدف عبد الناصر من قبول وقف إطلاق النار ، لبناء حائط الصواريخ الضرورى لصد الغارات الإسرائيلية على العمق المصرى ، فصعدت

هجومها العلنى على عبد الناصر ، وهو ما أدى إلى أزمة حادة نشأ عنها قيام مصر بإغلاق إذاعة صوت فلسطين من القاهرة ، واغتنم النظام الأردنى الفرصة لتصفية حساباته مع المنظمات الفلسطينية بأحداث سبتمبر أيلول ١٩٧٠ .إزاء فداحة الخسائر التى منيت بها المقاومة ، وغزارة الدماء المراقة ، ومخاطر هذه المواجهة وتداعياتها ، بادر عبد الناصر بالدعوة إلى اجتماع قمة عربى للوصول إلى قرار جماعى يتمشى والمصلحة القومية العليا ، وهو الاجتماع الذى انتهى إلى حقن دماء المقاومة . وفاضت روح الزعيم الراحل إثر توديع آخر ضيوف هذا الاجتماع ، ليكون آخر عمل نضالى له هو الذود عن المقاومة الفلسطينية ، رغم كل الالتباسات وسوء الفهم الذى كان يخيم على موقف الفصائل الفلسطينية تجاهه .

٢ ـ جدلية العلاقة بين التحرر الوطنى والوحدة :لا تجسد ثورة يوليو فى علاقتها بحركة التحرر الوطنى قدر ما تجسد العلاقة الجدلية بين التحرر الوطنى والوحدة ، فقد كانت مساعى العمل الوحدوى دائماً مقرونة بمقاومة الاستعمار ، وتعظيم الاستقلال الوطنى ، ودعم قدرة الأمة على النهوض .ويدور نقاش متجدد فى مصر، وعلى الساحة العربية حول مدى تجذر الفكر القومى الوحدوى فى مصر قبل الثورة، ويذهب فريق إلى أن القضية كانت موضع نقاش ، بينما يذهب فريق آخر إلى تأكيد تجذر هذه الفكرة ، ويقع النقاش داخل المعسكر القومى وخارجه ، ويشحذ كل فريق حججه من وقائع النضال الوطنى المصرى ، والإسهامات الفكرية للعديد من الكتاب والمفكرين ، لكن ما لا يختلف عليه النقاش هو عمق مساهمة ثورة يوليو فى العمل والفكر القوميين ، وإن اختلفت التحليلات حول بدء انطلاق الثورة فى هذا الاتجاه ، البعض يؤقته بانتهاء مصر من إزاحة مشكلة الاحتلال العسكرى البريطانى باتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، والبعض يؤقته بمعركة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

ويستحضر القوميون العديد من أشكال التعبير التى تعبر عن تجذر الفكر الوحدوى العربى لدى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، ويجسد هذه الاستشهادات التى يجرى الاستدلال بها بشكل جلى حديث صحفى للرئيس فى أبريل ١٩٥٧ " إن القومية العربية تهدف إلى استقلال العرب وضمان حريتهم وسلامتهم ، وقد تبلورت فى ذهنى فكرة القومية العربية كمذهب سياسى عندما كنا ندرس فى كلية أركان الحرب ، المشكلات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ، وعرفت أنه عندما كان العرب وحدة متماسكة استطاعوا رد المعتدين على أعقابهم كما حدث أيام الحروب الصليبية ، لكن بعد أن فرق المستعمرون بين العرب أصبحوا عرضة للهزيمة ، وفريسة للسيطرة الأجنبية ، وكانت هذه الحقبة ماثلة أمام عينى طوال المناقشات التى كانت تدور حول وسائل الدفاع عن مصر ، ولأول وهلة اتضح أن مصر مثلها فى ذلك مثل كل أجزاء الوطن العربى ، لا يمكن أن تضمن سلامتها إلا مجتمعة مع كل شقيقاتها فى العروبة فى وحدة متماسكة قوية ، إن موقع مصر الجغرافى والاستراتيجى الهام كان دائماً هو نقطة الضعف بالنسبة لها ، فبسبب هذا الموقع كانت تسيطر على طرق التجارة والمواصلات إلى الشرق ، ولنفس هذا السبب احتلها نابليون عام ١٧٩٨ ، ثم بريطانيا عام ١٨٨٢ ؛ لذلك كان هدفنا منذ البداية أن نجعل من هذا الضعف قوة " .فى إطار هذا المفهوم العميق للمصالح الوطنية والقومية انطلق أداء ثورة يوليو مبكراً فى دعم حركة التحرر الوطنى العربية ، وتفاعل مع حركة الجماهير العربية المتطلعة للنهوض والأمن والوحدة ، لكنه فى تفاعله هذا لم يتوقف أداء ثورة

يوليو عند شكل واحد من أشكال العمل ، وبينما اجتهد للحفاظ على الهدف ، فقد تراوح بين مقتضيات وحدة الهدف ووحدة الصف .

اتجه عبد الناصر فى البداية لخلق جبهة عربية موحدة ، فقام بالدعوة لعقد مؤتمر رؤساء الحكومات العربية فى ٢٢ يناير/ كانون ثان ١٩٥٥ ، وطالب فى هذا المؤتمر بتوحيد سياسة الدول العربية الخارجية ، وتنفيذ معاهدة الدفاع المشترك عن طريق وضع خطة عربية تضمن بموجبها تنفيذ المعاهدة . وأوضح أن الخطر الحقيقى الذى يهدد الدول العربية هو إسرائيل ، وأن مهمة العرب هى أن يخططوا سوياً لدرء العدوان الإسرائيلى ، لكن لم يستطع المؤتمر أن يصل إلى نتيجة بسبب إصرار نورى السعيد فى ذلك الوقت على الانضمام لحلف بغداد على نحو ما سبقت الإشارة إليه .وإزاء فشل القيام بعمل جماعى عربى فى هذا المؤتمر ، بدأت مصر تجربة جديدة فى العمل الموحد عن طريق الاتفاقيات الثنائية ، فوقعت اتفاقاً عسكرياً مع سوريا فى ٢٠أكتوبر / تشرين أول ١٩٥٥ ، سرعان ما انضمت إليه السعودية بعد أسبوع واحد ، وتقرر تشكيل قيادة عربية موحدة ، كما تم توقيع ميثاق عسكرى بين مصر واليمن والسعودية فى ٢٧ أبريل / نيسان ١٩٥٦ ، وفى ٢٣أكتوبر / تشرين أول ١٩٥٦ انضمت الأردن إلى هذه الاتفاقية ، بعد أن تخلص الملك حسين من القيادة العسكرية البريطانية ممثلة فى جلوب باشا . وهكذا أصبحت مصر طرفاً فى اتفاقيات عسكرية مع سوريا والسعودية واليمن والأردن ، وقد أطلق بن جوريون على هذه الاتفاقيات وصف " الطوق الحديدى " ، وأعلن أنه على إسرائيل أن تحطمه ، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية التى دفعت بن جوريون إلى التواطؤ مع بريطانيا وفرنسا فى العدوان الثلاثى على مصر .

وما أن بدأت التهديدات البريطانية لمصر ، حتى بدأت الشعوب العربية فى التحرك لمؤازرتها مصر ، وتنادت القوى الوطنية فى كل مكان للوقوف بجانب مصر ، وعندما بدأ العدوان بالفعل ، تم نسف محطات ضخ البترول فى الأنـابيب التى تعبر سوريا وتنقل بترول العراق إلى البحر المتوسط ، وكان أحد المصادر الرئيسية لتزويد بريطانيا بالبترول ، وتقدم عشرات الألوف من المواطنين العرب بطلبات للتطوع دفاعاً عن مصر ، خاصة بعد أن ذاعت أخبار المقاومة الباسلة للعدوان فى منطقة القنال . وانتهى العدوان ، الذى أريد به إلحاق الهزيمة بعبد الناصر وسياسته التحررية فى المنطقة بهزيمة المعتدين ، وأعلن عبد الناصر إلغاء اتفاقية الجلاء ، وأمم البنوك والشركات البريطانية والفرنسية ، وقام الملك حسين بخطوة حاسمة فألغى الاتفاق الأردنى / البريطانى فى ١٣مارس / آزار ١٩٥٧ ، وقامت ثورة العراق فى السنة التالية فأنهت حلف بغداد، فخسرت بريطانيا قواعدها فى المنطقة .لكن سرعان ما بدأت القوى الاستعمارية مؤامرة جديدة ضد سوريا ، فدفعت الولايات المتحدة تركيا للتحرش بسوريا ، فحشدت قواتها على الحدود السورية فى سبتمبر / أيلول ١٩٥٧ ، وفى مواجهة هذا التحدى اتخذ عبد الناصر قراراً تاريخياً بإرسال قوات مصرية لتشارك الجيش السورى فى الدفاع عن الحدود السورية ، ووصلت القوات المصرية يوم ١٣ أكتوبر / تشرين أول إلى اللاذقية ، وأدى صمود الشعب السورى ، والمساندة العملية من مصر ، ووقوف الدول العربية بجانب سوريا إلى أن تعيد الولايات المتحدة وتركيا حساباتهما ، وكان لذلك أثره الحاسم على زوال التهديد الذى تعرضت له سوريا . كانت الأحداث والمخاطر التى تعرضت لها كل من مصر وسوريا ، ومساندة كل بلد للآخر ، واتباعها سياسة خارجية وعربية موحدة أكبر دافع للتفكير الجدى لإبرام الوحدة ..

وجاءت الوحدة .وتتوقف أدبيات الفكر القومى عند حدث الوحدة، على نحو لا يضاهيه أى حدث آخر فى هذه الحقبة ، وقد عبر عن ذلك أحد المفكرين القوميين بإيجاز بليغ : " منذ أن قامت تجربة الوحدة الأولى ، أصبح للصراع السياسى منطق جديد ، فرضت عليه جدلية الوحدة والانفصال ، هذه الجدلية أصبحت المقياس الأساسى والأعلى لتقويم الأفكار والأيديولوجيات ، مواقف الزعماء والحكام والدول والأحزاب ، بالنسبة له وحده تقاس التقويمات الأخرى ، الاستقلال والتبعية ، الوطنية والخيانة ، العدالة الاجتماعية والطبقية ، التقدم والتخلف ، فالمفهوم الوحدوى أصبح نظام الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية " .

ورغم أن الوحدة لم تعمر طويلاً تحت ضغط القوى الانفصالية فى الداخل ، التى نجحت فى استثمار وتوظيف بعض الأخطاء وأوجه القصور التى اعترت التجربة ، وكذلك الضغوط الاستعمارية من الخارج التى أقلقتها هذه العملية ، بما أفضى إلى انقلاب الانفصال فى سبتمبر ١٩٦١ ، فقد ظلت فكرة الوحدة قوة محركة للأحداث ، ليس فقط للقوى القومية الوحدوية ، ولكن أيضاً من جانب قوى أخرى عديدة ، رفعت الشعار لتوطيد مكانتها لدى الرأى العام ، وهكذا ما أن وقع انقلاب ١٤ رمضان فى العراق (٨ فبراير ١٩٦٣) فى إطار تحالف البعثيين ، وحركة القوميين العرب ، والناصرين المستقلين ، والذى أطاح بعبد الكريم قاسم ، وبعده بشهر واحد انقلاب ٨ مارس / آزار فى سوريا فى إطار تحالف البعثيين والناصريين ، سرعان ما جدد النظامان الجديدان دعوتهما للوحدة مع مصر . وشهدت القاهرة خلال شهرى مارس وإبريل ١٩٦٣ ، اتصالات واسعة لاقامة وحدة ثلاثية بين مصر وسوريا والعراق .رشدت خبرة تجربة الوحدة المصرية / السورية والانفصال - إلى حد ما - مسار المفاوضات ، وتمت فى إطار نقد موضوعى واسع لتجربة الوحدة المصرية / السورية ، ونقاش متأن لأبعاد المشروع الجديد ، وأخذت بالأسلوب الاتحادى - الفيدرالى - بدلاً من أسلوب الاندماج فى دولة بسيطة ، لكن أجهض مشروع الوحدة الثلاثية بعد أيام قليلة من إعلانه ؛ نتيجة الصراعات الداخلية بين القوى المتحالفة فى النظامين السورى والعراقى ، بينما أدى نجاح عبد السلام عارف فى حسم الصراع على السلطة لصالحه فى نوفمبر ١٩٦٣ إلى مبادرته مجدداً لعقد اتفاق وحدة بين مصر والعراق ، وأدى ذلك إلى توقيع اتفاق جديد يوم ٢٦ مايو / آيار ١٩٦٤ ، نص على تشكيل مجلس رئاسة مشترك بين البلدين ، وتشكيل أمانة عامة ، انكبت على إعداد دراسات مفصلة لتوحيد البلدين .وباشرت القيادة الموحدة أول اجتماعاتها فى القاهرة فى مايو / آيار ١٩٦٥ ، لكن التجربة لم تستمر طويلاً ، حيث لقى الرئيس عبد السلام عارف مصرعه فى حادث طائرة فى أبريل ١٩٦٦ ، وأطاح انقلاب بعثى فى ١٧ يوليو / تموز ١٩٦٦ بشقيقه عبد الرحمن عارف الذى تولى السلطة من بعده ، وخاض القادة البعثيون سلسلة من التصفيات الدموية حتى آلت السلطة للرئيس صدام حسين .٣- جدلية العلاقة بين التحرر الوطنى والتنمية :لم تكن مفاهيم التنمية المستقلة على النحو المتعارف عليه الآن قد برزت بعد عندما قامت ثورة يوليو ، لكن الثورة مارستها أحيانا تحت اسم الاستقلال الوطنى ، أو التحرر الوطنى ، وأحياناً أخرى تحت اسم مكافحة الاستعمار ، أو الاستعمار الجديد بكافة أشكاله .

ويذهب بعض المفكرين إلى أن العناصر التى تبلورت فيما بعد كمقومات أساسية لمفهوم التنمية المستقلة ؛ مثل القضاء على أوضاع التبعية الاقتصادية ، والاعتماد على النفس ، والترابط بين البلدان النامية لتحقيق التنمية وهيكلة الإنتاج على نحو يحقق أبعد مدى من إشباع الحاجات

الأساسية للجماهير ، وتوزيع الدخل بما يتيح نصيبا كبيراً ومتزايدا للفئات التى عانت أكثر من غيرها من الحرمان والفقر ، كانت تمثل مرتكزات التنمية فى ثورة يوليو ، ويؤكد أحد هؤلاء المفكرين ، " أن ثورة يوليو / تموز كانت من أول الأنظمة الاقتصادية التى ظهرت فى عالم ما بعد الحرب الثانية ، والتى اتخذت توجهات وممارسات سياسية تترجم إلى درجة كبيرة هذه النقاط " .وتحفل أدبيات الفكر القومى بالعديد من الدراسات المفصلة عن أداء الثورة فى مجال التنمية المستقلة ، فى الفكر والممارسة ، وتعكس هذه الأدبيات العديد من المعارك الضارية التى خاضتها ثورة يوليو على طريق التنمية المستقلة ، لكن تركز هذه الأدبيات على أداء الثورة داخل مصر ، ولم يحظ البعد القومى فى معركة التنمية التى خاضتها ثورة يوليو بذات القدر من الاهتمام .وتعكس مناقشات ندوة مهمة عقدت فى القاهرة عام ١٩٨٦ ، وضمت نخبة واسعة من قيادات الحركة القومية " الناصرية " من مختلف الساحات العربية ؛ عدة إشكاليات لازالت تحدد أبعاد الجدل المطروح حول هذه القضية. فعندما انتقد بعض المشاركين غياب البعد القومى فى البحوث والدراسات التى تناولتها هذه الندوة عن أداء ثورة يوليو فى مجال التنمية ، علل أحد المفكرين الاقتصاديين المشاركين ذلك بأن خبرة هذه التجربة لم تأت بعائد يذكر ، ودلل على ذلك بأن حجم التجارة البينية بين البلدان العربية كان يمثل ٩% فى بداية ثورة يوليو ، وبقى كذلك حتى رحيل عبد الناصر ، ومضى أبعد من ذلك بأن أعرب عن عدم اقتناعه بفكرة تأثير النموذج . وطرح مفكر اقتصادى آخر مفهوم عبد الناصر للتنسيق الصناعى بين البلدان العربية عبر تجربة عملية خلال العام ١٩٦٤ ، إذ بيّن أنه عندما كان وزيراً للصناعة فى العراق ، علم بأن مشروعاً صناعياً مصرياً يجرى الأعداد لتنفيذه مع وجود مثيله فى العراق وبطاقة إنتاجية فائقة . فقد طرح على الزعيم الراحل تصوره للتكامل الصناعى بين مصر والعراق من منطلق مبدأ تقسيم العمل العربى ، والميزات النسبية فى توطين الصناعات العربية وفقاً للأدبيات الغربية .

لكن كان رأى عبد الناصر " أن مفهوم التصنيع يتجاوز الجانب الفنى والإنتاجى ، لأنها عملية تنموية أشمل لاكتساب المعرفة والتكنولوجيا ، وبناء الكوادر ، وتعزيز القدرة الذاتية ، وتحصين الاقتصاد ، وتوسيع قاعدته الإنتاجية ، وتحسين الوضع الاقتصادى ، إلى جانب أبعادها الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، وأن التكامل القومى فى هذه المرحلة لا يؤثر على التطبيق العشوائى لمبدأ تقسيم العمل العربى ، بل يتجاوز ذلك إلى تكامل عناصر الإنتاج العربية ، وتضافر الجهود العربية وإسهامها المشترك فى عملية التنمية ، وبحكم الهاجس الأمنى ، واحتمالات الخلافات السياسية ، فمن المفضل أن تنتشر الجزر الصناعية فى الأقطار العربية ، ضمن معايير اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة ، بدلاً من تركيزها فى مجتمعات صناعية قد تتعرض للاختراق الأمنى والخلاف السياسى . والمهم أن نسعى لعدم التنافس بين هذه الصناعات ، بل العمل على تكاملها والتنسيق بينها ".

فى كل الأحوال أكد العديد من المفكرين الاقتصاديين القوميين على تأثير النموذج التنموى لثورة يوليو ، وأبرزوا تأثيرات ثورة يوليو فى إثارة الاهتمام بالقضية الاجتماعية على الساحة العربية ، والبعد الاجتماعى للتنمية ، ومسألة عدالة التوزيع ، والتى ظهرت بشكل محدد فى إقدام عدد من الأقطار العربية على الإصلاح الزراعى ، وتصفية الإقطاع ، والتصنيع ، والسيطرة على قطاع التمويل من بنوك وشركات تأمين ، ومشاركة العمال فى الإدارة والأرباح ، وغير ذلك

، وذكر" إن كثيراً مما تم فى الأقطار العربية فى هذه المجالات ؛ ماكان ليحدث فى الوقت الذى حدث فيه لولا التجربة الناصرية " .

والواقع أن البعد القومى فى أداء ثورة يوليو تجاه التنمية لم يحظ بقدر كاف من التمحيص والتقييم . وهو لا يتوقف عند فكرة " إشعاع النموذج " ، ولكن يتخطاه إلى تفاعل أكثر عمقا . لكن المشكلة أن النماذج الأساسية لهذه الخبرة ، ما نجح منها وما أخفق ، كان يجرى توظيفها فى تحليلات تتعلق بموضوعات هى بطبيعتها أكثر جذبا للاهتمام داخل معسكر القوميين ، وبين خصومهم ، بينما كان نصيب هذه الخبرة يتوقف عند بعض الباحثين عند الاستخلاصات فحسب .من بين النماذج الناجحة التى يندر الحديث بشأنها اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان ، وقد نجحت هذه الاتفاقية التى نظمت الاستفادة بمياه النيل بين مصر والسودان فى أن تجعل البلدين طرفاً واحداً مقابل باقى الأطراف ، فى خطوة ذات أهمية بالغة للطرفين ، ترقى إلى مصاف أهم إنجازات ثورة يوليو فى واجباتها تجاه التنمية فى مصر ، وحماية مصالح مصر والسودان فى مياه النيل ، وفى تكامل التنمية بين البلدين .

أما النموذج الثانى الذى أستشهد بـه فى هـذا المجال ، وإن كانت القوى الاستعمارية قد نجحت فى إعاقته ، فهو تحويل مجرى نهر الأردن ؛ فرغم الانقسامات الحادة التى كانت سائدة على الساحة العربية من جراء نتائج الانفصال ، ومساندة مصر العسكرية لثورة اليمن ، فلم تتخلف ثورة يوليو عن التحرك من أجل حشد الجهد العربى لمواجهة هذا الخطر ، والحفاظ على الثروة المائية العربية من أجل التنمية . وإذا كان الباحثون عادة ما يدرجون هذه الخطوة المهمة فى إطـار قضايـا الصراع العربى / الصهيونى ، فإن هذا لا يخفى البعد القومى الذى تمثله فى أداء ثورة يوليو تجاه التنمية.لم يكن البعد القومى فى أداء ثورة يوليو تجاه التنمية شأناً عارضاً ، بل كان مفهوماً راسخاً ، فقد كان هناك اقتناع بـأن مصر بكل طاقاتهـا وإمكاناتها لا يمكنهـا وحـدهـا ، كما لا يمكـن لأى بلـد نام صـغير ، أن يحقـق وحـده كل مـا تستهدفه من سياسة التحرر الوطنى ، ومن ثم ضرورة التعاون مع بلدان العالم الثالث لتحقيق استقلالها الوطنى ، بما فى ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية فيها ، وأظهرت منذ نهاية الخمسينات اهتماماً عميقاً بالتعاون مع دول العالم الثالث ، بما فيها البلدان العربية ، وأسهمت فى تحقيق التحرر الاقتصادى ومواجهة الضغوط الخارجية . ويذكر محمد فائق تجربة ذات دلالة فى هذا الشأن ، عندما تعرضت حكومة الصومال لنوع من الضغط نتيجة اتجاه الحكومة إلى سياسية أكثر ارتباطا بحركة التحرر الوطنى ، إذ امتنعت إيطاليا عن شراء الموز الذى كان يمثل المحصول الرئيسى للبلاد ، وجاء رئيس الـوزراء عبـد الـرشيـد شيـرمـاركى إلى القاهـرة وعـرض المشكلة ، فقـرر عبد الناصر شراء كل محصول الصومال من الموز وطرحه للاستهلاك المحلى فى الأسواق المصرية ، وتصدير محصول الموز المصرى .

كان عبد الناصر يعلم أن وقوف مصر مع الصومال سوف يساعدها على المقاومة، وكان يعلم أيضاً أن هذه الصفقة لن تتم لأن الشركات الإيطالية لن تسمح بأن تحل مصر محلها ، وبعد ٢٤ ساعة من إعلان هذا القرار أعلنت إيطاليا استعدادها لشراء محصول الموز الصومالى كله ، وباعته الصومال هذا العام بسعر يزيد عـن الأعـوام السابقة ، وهكذا لم تكن معركة التنمية المستقلة داخل مصر فقط، وإنما كان عبد الناصر يريد أن يعزز هذه الفكرة بشكل عملى فى الدول حديثة الاستقلال ، باعتبار أن ذلك هو الذى يؤكد استقلال القـرار .

ورغم تقدير ثورة يوليو لظروف العمل بالجامعة العربية فقد ظلت تعتبرها إحدى الساحات المهمة للتحرك ، ونجحت فى إنجاز العديد من الاتفاقيات الجماعية العربية ، أفضت إلى تغيير واقعى فى ميثاق الجامعة العربية ؛ لتحقيق التعاون والدعوة لهدف التكامل والوحدة فى المجالات الاقتصادية والثقافية . وبلورت الجامعة خلال هذه الفترة مفاهيم وقيم قومية مهمة للاعتماد الجماعى على الذات ، ورسخت قواعد للسلوك القومى كمبدأ التكامل القومى ، ومنحت المعاملة التفضيلية لعناصر الإنتاج والسلع العربيـة ، وطرحت الدعوة لتنويع العلاقـات الاقتصاديـة مـع العـالم الخـارجى وتكافؤها ، واستثمار المصالح الاقتصادية وتوظيفها ، ولا يقلل من شأن هذا الجهد تواضع حصيلته .

ثانياً : نمط التحالفات والتفاعلات :لا يكتمل تحليل أداء ثورة يوليو فى علاقتها بحركة التحرر الوطنى إلا بفحص علاقتها مع أطراف حركة التحرر الوطنى العربية والعالمية ، وتفاعلاتها معها ، ونمط علاقتها مع مختلف القوى الفاعلة .والواقع أنه كان هناك أكثر من مستوى من التفاعلات ، وتأثرت علاقة ثورة يوليو مع أطراف حركة التحرر الوطنى العربية والعالمية بشدة بأسبقيات العمل الوطنى والقومى ، ولم تتطابق هذه المستويات بالضرورة فى مختلف مراحل علاقات ثورة يوليو بحركة التحرر الوطنى ، كما تميز نمط هذه التفاعلات من ساحة إلى أخرى . وبرز من بينها نمط خاص بالتفاعل على الساحة العربية ، وتذهب هذه الورقة إلى أن هناك عاملان حاكمان أثرا فى علاقة الثورة بقوى التحرر الوطنى العربية أكثر من غيرهما ، وهما : نمط تفاعل الثورة مع القوى السياسية على الساحة الوطنية، وتطور أيديولوجية ثورة يوليو ومفهومها للتحرر الوطنى .

١- ثورة يوليو وحركة التحرر الوطنى العربية :كان نمط تفاعل الثورة مع القوى السياسية على الساحة الوطنية ذو تأثير بالغ على طبيعة علاقاتها بأطراف حركة التحرر الوطنى العربية، فعندما أقدمت الثورة على إلغاء الأحزاب والحزبية فى مصر وتكوين هيئة التحرير ؛ اعتبرت الأحزاب العربية أن هذا العمل يمثل تهديدا خطيراً لكيان الحزبية فى الوطن العربى ، ثم بدأت بوادر تحالفات حزبية ، وبدأ بعضها يهاجم ثورة يوليو / تموز .لم تتفهم الأحزاب التقدمية والقومية خلفية الأحداث التى أدت إلى إلغاء الحزبية فى مصر، واعتبرت تلك الخطوة ضربة موجهة للحزبية بكل فئاتها وتنظيماتها، ولذلك اتخذت منها فى البداية موقفا عدائيا ، وهاجمتها فى صحافتها ، وإن كانت الاتصالات التى باشرتها ثورة يوليو / تموز مع هذه الأحزاب ، خاصة حزب الشعب وفروعه ، والحزب العربى الاشتراكى بقيادة الحورانى ، والتقدمى الاشتراكى بلبنان بقيادة كمال جنبلاط ، وإيضاح حقيقة أهداف ومبادئ ثورة يوليو ونواياها ، حولت موقف هذه الأحزاب من الهجوم إلى الترقب ، فى انتظـار مـا سوف تقدم عليـه ثـورة يوليو مـن خطوات جديدة وبالذات على المسرح العربى .من ناحية أخرى اتخذت تجمعات حركة الإخوان المسلمين بالوطن العربى موقف التأييـد للثـورة فـى البدايـة ، امتـداداً لموقـف قيـادة الحـركة فـى مصر ، لكن تأثر موقفها بشدة بعد صدام الثورة مع قادة حركة الإخوان فى مصر .

أمـا التجمعات الشيوعية ، فقد اتخذت موقفاً عدائياً من الثورة فى بدايتها ، خاصة بعد وضوح رفض قيادة ثورة يوليو لأى نشاط شيوعى علنى ، وتضييق الخناق على النشاط السرى نفسه ، استناداً إلى أن ما أعلنته الثورة ، وما أقدمت عليه من خطوات يتعدى ما رفعته الحركة

الشيوعية فى مصر من شعارات ، وانطلاقاً من الارتباطات الدولية للحركة الشيوعية ، وتناقضها مع الدين الإسلامى ، ومن ثم بدأت كل الأحزاب الشيوعية على امتداد الساحة العربية تهاجم ثورة يوليو وتصفها بالدكتاتورية .وقد تفاقمت أزمة العلاقة بين ثورة يوليو والأحزاب الشيوعية بقيام الوحدة المصرية / السورية عام ١٩٥٨،

أولاً : بموقف الحزب الشيوعى السورى ، والذى وقف صراحة ضد قيام الوحدة ، وهرب زعيمه من سوريا ، وانخرط فى حرب ضروس ضد الوحدة،

وثانياً : بموقف الحزب الشيوعى العراقى ، بعد ثورة ١٤ يوليو / تموز ودوره فى الإطاحة بالتيار القومى بقيادة عبد السلام عارف ، ومن ثم الحيلولة دون انضمام العراق لدولة الوحدة ، وقطع العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة فى مارس ١٩٥٩ ، والقطيعة بين الطرفين .لكن الجدير بالذكر أن الحزب الشيوعى المصرى خرج لفترة من الفترات على هذا الاتجاه ، إثر اجتماع عقدته كل التنظيمات الشيوعية المصرية سراً تحت رعاية الحزب الشيوعى الإيطالى، وخرجت بتحليل إيجابى صدر فى منشور بتوقيع سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى ، عبر عن رؤيته للقومية العربية كحركة وطنية معادية للاستعمار ، واختلافه مع رؤية الحزب الشيوعى السورى لها كتعبير عن مطامع حركة بورجوازية نامية نحو أسواق جديدة . لكن هذا الموقف المستقل لم يستمر طويلاً ، فما لبث أن عاد الحزب فى خريف سنة ١٩٥٨ إلى صف الأحزاب الشيوعية العربية التى كانت تخوض حربها ضد دولة الوحدة تحت زعامة خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعى السورى.

وقد انعكس النزاع بين الشيوعيين وثورة يوليو على العلاقات بين الاتحاد السوفييتى ومصر ، خاصة بعد أن أظهر الاتحاد السوفييتى دعمه للأحزاب الشيوعية العربية خلال المؤتمر الحادى والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى فى فبراير ١٩٥٩، وتفاقم أعمال القمع والبطش التى شارك فيها الشيوعيون ضد القوميين فى العراق ، خاصة فى سحق تمرد قوات " عبد الوهاب الشواف " فى الموصل فى مارس / آزار ١٩٥٩ ، فتحدث عبد الناصر عن الإرهاب الشيوعى فى بغداد ضد القوميين العرب ، ووصف الشيوعيين لأول مرة " بالعمالة " للأجنبى . ورد خرشوف بانتقاد القومية العربية وسياسية عبد الناصر ، وشهدت الساحة مشادة عقائدية مثيرة أظهر خلالها عبد الناصر بحسم أنه يرفض سيطرة الاتحاد السوفييتى بقدر ما يسعى لصداقته .

الملفت أن قرارات يوليو ١٩٦١ الإشتراكية ، لقيت بالمثل حملة انتقادات من جانب الأحزاب الشيوعية العربية ، فقد هاجمت هذه القرارات فى صحفها ومنشوراتها ، وانتقلت حملة الهجوم بعد ذلك إلى صحف وإذاعات الاتحاد السوفييتى ، وكان مجمل رأى الشيوعيين أن القرارات الاشتراكية هى لصالح الطبقة المتوسطة ، وأنها تكرس رأسمالية الدولة ، ولا يحقق سيطرة البروليتاريا على وسائل الإنتاج ، وأنها قصدت تخفيف الضغط على الطبقات المستغلة ، وليس لتصفية هذه الطبقات .

لكن ساهمت فيما بعد عدة عوامل فى فض الاشتراك بين الأحزاب الشيوعية وثورة يوليو ، كان فى مقدمتها تعمق الممارسات الاشتراكية فى مصر ، وتطور الأوضاع فى العراق وسوريا ، ومراجعة الاتحاد السوفييتى لسياسة الربط بين علاقاته بثورة يوليو ، وعلاقة الأخيرة

بالتنظيمات الشيوعية بعد اجتماع الحزب الشيوعى السوفييتى فى مايو / آيار ١٩٦٣ ، وزيارة الزعيم السوفييتى خروشوف لمصر فى شهر مايو / آيار ١٩٦٤ .لكن يظل المثير للجدل هو علاقة ثورة يوليو بالأحزاب القومية على الساحة العربية ، وخاصة تنظيمى حزب البعث العربى الاشتراكى ، وحركة القوميين العرب ، واللذان كانا يتقاسمان مع ثورة يوليو أيديولوجية قومية وحدوية .كان حزب البعث قد آخذ فى توطيد نفوذه السياسى فى سوريا ، وحصل فى الانتخابات البرلمانية التى تمت فى سبتمبر ١٩٥٤ على ٢٢ مقعداً من مجموع المقاعد البالغة ١٢٣ مقعداً ، مقارنة بمقعد واحد من بين ١١٤ مقعداً فى العام ١٩٤٩ ، كما كان نفوذه داخل الدولة يفوق كثيرا قوته الانتخابية ، خاصة داخل الجيش ، وساهم الضباط البعثيون فى إسقاط حكم أديب الشيشكلى عام ١٩٥٤ ، وإعادة الحياة النيابية للبلاد ، وكان زعماء البعث هم الذين تقدموا فى البرلمان السورى بالبيانات والقرارات التى تمهد السبيل إلى الوحدة ، كما ساهموا فى مبادرة قادة الجيش التى جسدت الإجراءات العملية لإنجاز الوحدة . ومع ذلك لم تصمد تجربة التحالف بين الجانبين ، وتحولت إلى شقاق كان بمثابة أحد التصدعات المؤثرة فى انفصام عرى الوحدة فيما بعد .كان للخلاف أسبابه الموضوعية بدءاً من اختلاف أسبقيات العمل الوطنى فى أيديولوجية كلا الطرفين ، إلى رؤية كل منهما لنمط التنظيم السياسى الواجب ، إلى دور القوات المسلحة فى العمل الوطنى ، وغير ذلك من أسباب ، يبرز من بينها سببان :

– حل الأحزاب : وقد نجم عن هذا الأمر توترات فى العلاقات بين القيادات المصرية والسورية ، كما أفضى بشكل خاص إلى توتر داخل صفوف البعث ذاته ؛ إذ برز اعتراض واسع لدى شباب البعث ؛ من عسكريين ومدنيين ، على قرار القيادة بحل الحزب .

– إبعاد الضباط الكبار المسيسين عن الجيش السورى تدريجياً عبر تسليمهم مناصب مدنية ودبلوماسية ، أوعبر نقل العديد من صغارهم إلى مصر ، وكان أبرزهم الضباط البعثيين من ذوى الرتب الصغيرة ، الذين سيلعبون فيما بعد دوراً مهما فى حكم سوريا بعد الثامن من مارس / آزار ، ومن بينهم الضابط الطيار آنذاك ، ورئيس الجمهورية فيما بعد ، الرئيس حافظ الأسد .

لكن كان للخلاف أسبابه التنافسية أيضاً ، سواء بين أجنحة الحزب ، أو فى علاقته بثورة يوليو ، خاصة مع الإحباط الذى شعر به الحزب نتيجة تأثر دوره على الساحة التى كان يفترض أن تكون ميدان عمله الرئيسى ، أى دولة الوحدة ، والذى عبرت عنه انتخابات الاتحاد القومى فى منتصف العام ١٩٥٩ ، ففى هذه الانتخابات التى جرت فى شهر يوليو ١٩٥٩ كان مائتان فقط من بين المنتخبين البالغ عددهم ٩٤٤٥ أعضاء فى الحزب ، أى أنه لم يحز إلا على ٢% فقط مقابل ١٥% حاز عليها فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٤ .كذلك تظل علاقة ثورة يوليو بحركة القوميين العرب مثار جدل مماثل ، فعندما شرعت ثورة يوليو فى مساندة الحركة الوطنية فى جنوب اليمن ، كان يعمل على الساحة تنظيمان أساسيان فى مجال المقاومة هما : الجبهة القومية التى كانت قد تأسست كفرع لحركة القوميين العرب على نحو ما سبقت الإشارة ، ومنظمة تحرير جنوب اليمن المحتل الأكثر اعتدالاً والتى أنشئت فى فبراير / شباط ١٩٦٥ ، وقد لعبت مصر دوراً أساسيا فى توحيد التنظيمين فى يناير / كانون الثانى ١٩٦٦ تحت اسم جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ، وجاء هذا التوحيد على غير رغبة القيادات الميدانية للجبهة القومية التى لم تكن ترحب بالاتحاد مع منظمة التحرير لاتجاهاتها المعتدلة .وقد اتسمت

العلاقات التنظيمية داخل جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل بحالة من التوتر الدائم ، وانتهت بانسحاب الجبهة القومية منها فى ديسمبر / كانون أول ١٩٦٦ ، وفسرت قرارها هذا بعدم قدرة الجبهة على أن تكون إطاراً صحيحا للقوى الوطنية ، وأداة ثورية لمجابهة مخططات العدو ، بل أدت إلى شل فاعلية الطرف القادر على التحرك والمواجهة بما أوجدته من مشاكل .وتذهب التحليلات إلى إظهار عدة أسباب للخلاف بين مصر والجبهة القومية ، أهمها توقيع مصر والسعودية اتفاقية جدة عام ١٩٦٥ ، وظهور تطور ذاتى فى الجبهة باتجاه اليسار ، دعم من بوادر الخط الاستقلالى الذى كانت قد بدأت تتبعه تجاه مصر . وكان هذا هو الحد الفاصل فى علاقة مصر بالجبهة القومية ، ومنذ ذلك التاريخ شجعت مصر تكوين جناح عسكرى خاص بجبهة التحرير وأعطته دعمها الكامل .

على أى حال ، فقد اقترنت هذه العلاقات السلبية فى علاقة ثورة يوليو بالأحزاب والحزبية بظاهرتين آخرتين ، مثلتا مصدر قوة وضعف فى آن واحد لثورة يوليو فى علاقتها بأطراف حركة التحرر الوطنى العربية.

أولهما : هى تطلع التنظيمات السرية الوطنية والقومية داخل الجيوش العربية لقيادة ثورة يوليو / تموز ، فى إطار التفاعل حول أُطروحات الثورة القومية ، وتأسياً بالنموذج ، وأجرى قادة هذه المنظمات اتصالات بقيادة ثورة يوليو ، تفاعلت قيادة الثورة مع كثير منها ودعمتها .

و**ثانيهما** : هى علاقة جمال عبد الناصر المباشرة بالجماهير ، والتى تجاوزت المؤسسات الحكومية والأطر الحزبية بفعل حركة المد القومى الذى ألهبته ثورة يوليو ، والشخصية الكاريزمية للزعيم الراحل ، والتى بلغت " درجة من المتانة جعلتها قوة محركة للأحداث ، ومؤسسة بذاتها لا تمر بحاكم ، ويحسب لها كل حاكم ألف حساب ، وكأنها بالنفس الشعبى الذى فيها ، وبالالتزام المتبادل بين عبد الناصر والمواطن العربى البسيط طراز خاص من العلاقة ، والدليل الأبرز عليها عدم فصل الواحد عن الآخر فى الهزائم والنكسات ، وخيار البقاء معاً فى المركب نفسه فى كل الظروف وحتى آخر الدرب ... " .

أما مصدر القوة فى هاتين الظاهرتين فهى أنهما عوضتا أوجه القصور فى علاقة ثورة يوليو بالأحزاب السياسية العربية، بل وعوضتا أيضاً عدم وجود حزب للثورة ، وهشاشة هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ، واعتماد الثورة على الأجهزة فى إدارة علاقاتها السياسية العربية ، وقد أدى ذلك إلى تسريع وتيرة التغيير فى العديد من الساحات العربية . أما مصدر الضعف فيها، فكان عدم تجذر هذه الإنجازات ، وسرعة التقلبات التى أحاطت ببعض جوانبها ، مما أثر على اطرادها ونموها . أما العامل الثانى الحاكم فى علاقة ثورة يوليو بحركة التحرر الوطنى العربية ؛ فهو تطور أيديولوجية ثورة يوليو ، وتظهر الدراسات ترابطاً واضحاً بين تطور أيديولوجية ثورة يوليو ، وتفاعلاتها على الساحة العربية .

ففى البداية تعاملت الثورة مع العرب ككل لا يتجزأ ، يشاركون فى الكفاح ضد الاستعمار ، لكن واجهت الثورة - اعتباراً من العام ١٩٥٧ - واقع انقسام العرب من حيث نظمهم القطرية بين " محافظين " و " تقدميين " ، وتعمق هذا الفهم خاصة بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ، والقرارات الاشتراكية للثورة عام ١٩٦١ . وانعكس على ممارستها القومية ؛ فانتقلت

إلى صيغة الترابط والتزامن بين اعتبارات الثورة السياسية ، واعتبارات الثورة الاجتماعية . ودعا " الميثاق الوطنى " فى العام ١٩٦٢ إلى نبذ الشعار الذى جرى تحته مرحلة سابقة من النضال الوطنى ، هى مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار ، وضرب الاستعمار والرجعية معاً ، بل وظهر بعد ذلك فى الخطاب الناصرى أسبقية الثورة الاجتماعية على هدف الاستقلال ، على الأقل فى مواجهة إسرائيل ، إذ رفض عبد الناصر فى خطبه مقولة أن المواجهة مع إسرائيل هى مواجهة بينها وبين كل العرب ، وأكد أنها مواجهة بينها وبين العرب التقدميين ، تقف فيها الرجعية العربية فى الموقع نفسه مع إسرائيل ، وبالتالى فإن العرب لن يكون بمقدورهم تحرير فلسطين إلا بعد تخليص جبهاتهم الداخلية من الرجعية المتآمرة مع الصهيونية والاستعمار الحليف الطبيعى لهما .غير أنه سرعان ما تم التخلى عن هذه الصيغة ، بل وعن صيغة التزامن بين الثورتين السياسية والاجتماعية بعد بروز الخطر الإسرائيلى على نهر الأردن فى العام ١٩٦٣ ، وترجم هذا سياسياً فى دبلوماسية مؤتمرات القمة عام ١٩٦٤ بصفة خاصة ، ثم عاد النشاط المعادى لثورة يوليو فى عام ١٩٦٥ وبداية ١٩٦٦ ، ليرد ثورة يوليو إلى صيغة التزامن .

وبعد ذلك جاءت هزيمة يونيو / حزيران ١٩٦٧ ، لتجبر الثورة مرة أخرى على التركيز على هدف الاستقلال الوطنى ، وتجسد فى هذه المرحلة فى هدف إزالة آثار العدوان (٣٣) .يرجع د. أحمد يوسف أحمد (٣٤) ، هذا التذبذب فى ترتيب أولويات أهداف ثورة يوليو إلى العديد من العوامل ، أبرزها عاملين :

أولهما : فكرى ينصرف إلى احتمال أن يكون العنصر الغالب فى فكر عبد الناصر نظرته إلى العرب بكل قواهم كأمة واحدة تواجه أخطاراً مشتركة ، تستدعى من ثم التصدى الجماعى لها ، وهو ما فرض بوضوح الصيغة الأولى ؛ أى هدف إعلاء الاستقلال الوطنى على الثورة الاجتماعية ، فيما يمكن أن يكون العامل الثانى ذو طبيعة " عملية " تتعلق بالضغوط الخارجية المنبثقة من بنية النظام الإقليمى العربى ، وبصفة خاصة إسرائيل ومن ورائها التحالف الاستعمارى . ويلاحظ د. أحمد يوسف أن التخلى عن الصيغتين الثانية والثالثة لترتيب أولويات الأهداف عربياً قد تم تحت وطأة تهديد إسرائيل بصفة أساسية فى أواخر عام ١٩٦٣ ، ثم الهزيمة العسكرية شديدة الوطأة أمام إسرائيل عام ١٩٦٧ .

٢ – ثورة يوليو .. وحركة التحرر الوطنى الأفريقية :لم تعان ثورة يوليو فى علاقتها بحركة التحرر الوطنى الأفريقية من ذات المعضلات التى عانت منها على الساحة العربية ، رغم شدة ضراوة المعركة التى خاضتها ، وحدة رد الفعل الاستعمارى تجاهها ، حيث تمحورت السياسية المصرية حول قضية تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير .فبعد تجربتها الرائدة والواعية فى السودان ، توسعت حركة ثورة يوليو / تموز على الساحة الأفريقية وتعددت ممارساتها ، وتاريخياً كان الصومال أول البلاد التى اهتم بها عبد الناصر ، والتزمت مصر بمساعدة الحركة الوطنية بها ، ولم يكن ذلك فقط من أجل موقع الصومال الاستراتيجى الهام فى القرن الأفريقى وفى مواجهة ميناء عدن ، ولا من أجل التكوين الأنثروبولوجى للشعب الصومالى الذى يعتبر - شأنه شان الشعب الموريتانى - همزة الوصل بين عرب أفريقيا وزنوجها ، ولكن كان هناك سبب إضافى هو مسئولية مصر الدولية فى الصومال ، حيث كانت تشترك فى عضوية المجلس الاستشارى التابع للأمم المتحدة ، والذى كونته عام ١٩٦٠ للإشراف على الإدارة فى الصومال

، والتأكد من قيادة البلاد نحو الاستقلال .ثم امتدت حركة ثورة يوليو إلى مؤازرة حركة " الماوماو " فى كينيا ، ثم ثورة الكاميرون عام ١٩٥٦ ، ثم الكونغو عام ١٩٦٠ ، ثم ثورات أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو . كما وقفت مصر مع نضال شعب زيمبابوى (روديسا آنئذٍ) وجزر القمر ، وكل مكان فى أفريقيا . وطبقاً لمحمد فائق" لم يحدث أن قامت حركة ثورية تحريرية فى أفريقيا بعد عام ١٩٥٢ إلا وكان لها اتصال بالقاهرة ، وأيدها عبد الناصر ووقف معها " .

اتسمت علاقة ثورة يوليو بأطراف حركة التحرر الوطنى الأفريقية بطابع التعددية ، وشجعت القاهرة حركات التحرر الوطنى الأفريقية على فتح مكاتب سياسية دائمة فى القاهرة ، على غرار المكاتب التى كانت قد منحتها لجبهة التحرير الجزائرية أثناء الثورة فى القاهرة وفى أماكن أخرى بعد ذلك ، وتكفلت الدولة بتكاليف الإنفاق على هذه المكاتب .كان بعض هذه المكاتب يمثل تنظيمات سياسية معترف بها فى بلادها، وتمارس نشاطها هناك ، كالأحزاب السياسية التى كانت موجودة فى كثير من المستعمرات الإنجليزية ؛ مثل كينيا وزنزبار التى كانت أول مكاتب تفتح بالقاهرة ، وكان البعض الآخر يمثل منظمات لا تعترف بها السلطات الاستعمارية ، ولكنها تمارس نشاطها فى الداخل بشكل غير قانونى ، ويعيش زعماؤها كلاجئين سياسيين فى الخارج ، مثل اتحاد شعب الكاميرون (UPC) قبل استقلال الكاميرون ، وحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى (ANC) ، وحزب مؤتمر بان أفريكان (PAC) من جنوب أفريقيا .

كما كانت بعض هذه المكاتب تمثل ثورة مسلحة مثل الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA) ، وجبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO) .وكانت هذه المكاتب تمثل اتجاهات سياسية وعقائدية مختلفة : بعضها ماركسى مثل " اتحاد شعب الكاميرون " ، و" الحركة الشعبية لتحرير أنجولا " . وبعضها يؤمن بالنظم الليبرالية مثل الأحزاب التى كانت فى أوغندا وزنزبار قبل الاستقلال .وكان كثيراً ما يتواجد فى القاهرة مكاتب سياسية متعددة من الإقليم الواحد ، فكان يوجد على سبيل المثال مكتب لحزب الاتحاد الوطنى الأفريقى (KADU) ، ومكتب آخر للاتحاد الوطنى الديمقراطى (KANU) ، وكلاهما من كينيا، كما كان يوجد حزب اتحاد شعب أفريقيا لزيمبابوى (ZAPU) ، والاتحاد الوطنى الأفريقى لزيمبابوى (ZANU) ، وكلاهما من زيمبابوى (روديسيا آنئذٍ) .لكن كانت هذه التنظيمات جميعها تشترك فى أنها منظمات وطنية ذات فاعلية فى بلادها ، تناهض الاستعمار وتعمل من أجل الاستقلال الوطنى ، وكانت هذه هى الشروط لقبول أى حركة وطنية ومساندتها بغض النظر عن برنامجها وأسلوبها لتحقيق ذلك ، وكان مجرد اعتراف القاهرة بتنظيم حركة أفريقية ما ، ووجود مكتب لهذه الحركة بالقاهرة ؛ يفتح لها مجال التعامل مع الدول التقدمية الأخرى ، لأن فى ذلك الدليل على جديتها ووطنيتها .وقد التزمت ثورة يوليو فى جميع مراحل تعاملها مع الحركات والمنظمات الوطنية فى أفريقيا بعدم التدخل فى شئونها الداخلية بأى حال من الأحوال ، أو محاولة فرض أشخاص أو إبعاد آخرين ، ولذلك احتفظت بعلاقات طيبة مع جميع هذه المنظمات .

فقد كان الهدف الأساسى فى هذه المرحلة هو مقاومة الاستعمار التقليدى وتصفيته ، وكان المتبع هو وقف نشاط هذه المكاتب بمجرد حصول الدولة على استقلالها ، فإذا كان النظام الحاكم هو صاحب التمثيل فى المكتب السياسى الموجود من قبل فى القاهرة ؛ كان يستبدل هذا التمثيل

بسفارة الدولة الجديدة ، كما حدث فى كثير من الحالات مثل زامبيا وزنزبار ، أما إذا كان المكتب الموجود فى القاهرة يمثل تنظيماً آخر ؛ فيتوقف نشاطه فوراً مع الاحتفاظ بحق أعضائه فى البقاء كلاجئين سياسين إذا كانت عودتهم تشكل خطورة على حياتهم ، ولكن بشرط وقف نشاطهم السياسى .كان الهدف من فتح هذه المكاتب ؛ هو جعلها حلقة الاتصال الدائمة والسريعة بين مصر وحركات التحرير ، وتلقى المساعدات المصرية فى مختلف الميادين بما فيها المنح الدراسية واستجلاب الطلاب المؤهلين بها، وكانت تقوم أيضاً بالدعوة لقضاياها الوطنية ، بما فى ذلك إمداد الإذاعات الموجهة من القاهرة بالمعلومات والأخبار المؤثرة . وسهلت هذه المكاتب اتصال حركات التحرير بالعالم الخارجى ، وتلقى مساعدات الدول المناهضة للاستعمار ، والاتصال بأجهزة الإعلام العالمية .

فضلاً عن ذلك تبنت مصر قضايا التحرر ، وتقرير المصير ، وتصفية الاستعمار فى الأمم المتحدة، وهى فى ذلك لم تكن وحدها بطبيعة الحال ، فقد كانت هناك دول كثيرة مثل ؛ دول الكتلة الشرقية والهند وغيرها تهتم بنفس القضايا ، لكن كانت مصر هى الأقدر فى عرضها ، بحكم صلاتها بهذه الحركات الموجودة بالقاهرة ، واتبعت تقليداً جيداً بدعوة حركات التحرير لإرسال مندوبين عنها للتواجد فى نيويورك أثناء دورة انعقاد اجتماعات الأمم المتحدة فى كل عام ، وتكفلت بنفقات سفرهم وإقامتهم ، وساعدتهم فى الدعوة لقضاياهم ، سواء لدى الوفود المختلفة ، أو تقديم العرائض للجنة الرابعة (لجنة الوصاية) ، وكان ظهورهم بهذه الطريقة يضفى الكثير من الحيوية على مناقشات الأمم المتحدة عند نظر القضايا الأفريقية الخاصة بهم ، وجعل مصر قادرة على التعبير بصدق عن أمانى الشعوب الأفريقية وقضاياها .ولم تقتصر علاقة مصر بحركات التحرير الأفريقية على هذا الدعم السياسى والدبلوماسى ، بل قدمت مساعدات عسكرية مباشرة لحركات التحرير الأفريقية ، حدث ذلك بالنسبة لحركات التحرير فى زيمبابوى (روديسيا آنئذٍ) ، وأنجولا ، وموزمبيق ، وجنوب أفريقيا ؛ وهى المناطق التى كان الاستعمار فيها يرفض مطالب التطور الدستورى ، وأصبح من المسلم به أن أى تطور لصالح الوطنيين لن يتم إلا باستخدام القوة ، وكان التدريب يتم فى مدرسة الصاعقة التابعة للقوات المسلحة ، وهو نفس التدريب والأسلوب الذى سبق اتباعه مع مجموعات الفدائيين الجزائريين فى بداية الثورة الجزائرية .

وفتحت الكلية الحربية المصرية أبوابها أيضاً لاستيعاب أعداد من الأفريقيين المؤهلين سنوياً . وكان يتم اختيارهم بمعرفة الحركات الأفريقية ليكونوا نواة الجيوش الوطنية بعد الاستقلال ، حيث كانت الدول الاستعمارية فى معظم مستعمراتها تقصر وجود الوطنين فى الجيش على رتب الصف والجنود فقط، أما الضباط فكانوا دائماً من الأوروبيين ، وعندما قامت ثورة الصومال كان عدد كبير من أعضاء مجلس قيادة الثورة من بين الضباط الصوماليين ، الذين تخرجوا من الكلية الحربية بهذه الطريقة ، وكانوا قد دخلوا الجيش بمجرد استقلال الصومال .أما من حيث التسليح فقد كان مكتب الشئون الأفريقية برئاسة الجمهورية قد تسلم مخازن السلاح ، الذى كان يستخدم ضد القاعدة البريطانية ، وذلك بمجرد توقيع اتفاقية الجلاء . وبعد تسليح الجيش المصرى بأسلحة روسية أصبح هناك فائض كبير من الأسلحة الإنجليزية القديمة ، التى كانت مناسبة لتسليح حركات التحرير حتى لا يُعرف مصدرها وهى فى أيدى الأفريقيين ، وكانت مصر بذلك هى أول دولة توفر السلاح لحركات التحرير الأفريقية وتتولى نقله بطرق

مختلفة .لكن بعد أن كانت مصر فى البداية هى المصدر الوحيد لتسليح وتدريب حركات التحـرير الأفريقيـة ، عـرفت هـذه الحركات طريـق الاتصـال بدول الكتلة الشرقية ، ثم استقلت الجزائر وبدأت تساهم هى الأخرى فى هذا الاتجاه ، وبعد إنشاء لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية واتخاذ دار السلام مقراً لها ، فتح الرئيس جيوليوس نيريرى بلاده لتكون قاعدة لحركات التحرير ، فأقيمت المعسكرات .

دراسات في الحقبة الناصرية (١١)

عبد الناصر والصراع العربى / الإسرائيلى ..

بين الإدراك والإدارة

أ.د. حسن نافعة

ما تزال الحاجة ماسة إلى قراءة جديدة لعلاقة مصر بالصراع العربى/الإسرائيلى، وخصوصا خلال الحقبة الناصرية، فعلى الرغم من سيل الكتابات التى تناولت هذا الموضوع طوال الأعوام الثلاثين السابقة، إلا أن العديد منها وقع تحت تأثير عوامل مختلفة جنحت بها حيناً نحو التبرير، وحيناً نحو التشهير دفاعاً عن مصلحة أو رغبة فى انتقام، وذهب البعض فى معرض تصفية حسابات قديمة مع عبد الناصر ونظامه إلى حد تصويره وكأنه المسئول الأول، إن لم يكن الوحيد ، عن الزج بمصر فى صراع " لا ناقة لمصر فيه ولا جمل " على الرغم من أن حقائق التاريخ المجردة تقول بأن انخراط مصر فى هذا الصراع بدأ قبل ظهور عبد الناصر على مسرح السياسة بسنين طويلة، وأن اشتراك مصر - وهزيمتها أيضا - فى أول الحروب العربية/الإسرائيلية تم قبل قيام ثورة يوليو بأربع سنوات كاملة، وأن مصر ما تزال منخرطة كلية فى هذا الصراع على المستويين الشعبى والرسمى ، رغم مرور ثلاثين عاماً على رحيل عبد الناصر، وأكثر من عشرين عاماً على إبرام معاهدة سلام رسمية مع إسرائيل .وليس الهدف من الدعوة إلى قراءة جديدة للصراع العربى/الإسرائيلى هو الدفاع عن عبد الناصر أو تبرير سياساته؛ فعبد الناصر ليس فى حاجة إلى من يدافع عنه أو يبرر سياساته، والتكريم الحقيقى لرجل فى قامته لا يكون إلا ببذل الجهد الصادق والدءوب لاستجلاء الحقيقة أمام شعوب أمة لم يكن عبد الناصر - رغم كل الأخطاء - سوى التجسيد الحى لطموحاتها فى مرحلة بالغة الأهمية من مراحل تطورها. ولوضع هذه الدعوة فى سياقها الصحيح يحسن بنا أن نبدأ بعدد من الملاحظات التمهيدية نجملها على النحو التالى :

الملاحظة الأولى : تتعلق بطبيعة الصراع العربى/الإسرائيلى وبدوافع انخراط مصر فيه، فهذا الصراع يدخل فى إطار ما يعرف فى أدبيات العلاقات الدولية باسم"الصراعات الاجتماعية الممتدة protracted social conflicts "، وهى صراعات تدور حول قضايا عميقة الجذور تمس مصالح حيوية تهم الشعوب ككل بصرف النظر عن طبيعة النظم السياسية الحاكمة.

و لهذه الملاحظة أهميتها القصوى؛ لأن انخراط مصر فى هذا الصراع لم يكن بسبب سيادة شكل معين من أشكال النظم السياسية أو العقائدية، وإنما بسبب موضوع الصراع نفسه والذى مس أموراً تتعلق بأمن مصر الوطنى وبدورها الإقليمى، إضافة إلى الاعتبارات القومية والدينية والحضارية الأخرى . ولذلك لم يكن غريباً أن تصبح مصر طرفاً رئيسياً فى هذا الصراع ، سواء قبل ثورة يوليو أو بعدها ، وأن تخوضه تحت راية جميع أشكال الحكم ، ليبرالية كانت أم

شمولية ، وأن تمارسه فى ظل كافة أشكال النظم الدولية متعددة ، أم ثنائية ، أم أحادية القطبية، والتى تعاقبت على الساحتين المحلية والدولية طوال تلك الفترة .

الملاحظة الثانية : تتعلق بأدوات وأساليب إدارة الصراع ، والتى قد تختلف من طرف إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى باختلاف مجمل المعطيات المحلية والإقليمية والعالمية المؤثرة على أوضاع وأطراف الصراع فى كل مرحلة . غير أن العبرة فى النهاية ليست بنوع الأسلوب المستخدم فى إدارة الصراع ، وإنما بجدوى هذا الأسلوب ، وبمدى قدرته على تحقيق الأهداف واستخلاص الحقوق . وفى تقديرنا أنه لا توجد علاقة ميكانيكية بين الأسلوب المستخدم فى إدارة الصراع وبين شكل النظام السياسى السائد ، فقد خاضت مصر الحرب ضد إسرائيل فى العهد الملكى القديم مثلما خاضتها فى ظل نظامى عبد الناصر و السادات، وجرت محاولات للتسوية السلمية فى كل مراحل الصراع وتحت راية كل النظم التى تعاقبت على مصر منذ بدء الصراع ، كما تذبذبت مناهج إدارة الصراع بين التهدئة والتصعيد، إلى أن رجحت كفة الميزان فى اتجاه البحث عن تسوية نهائية منذ زيارة السادات لِلقدس فى نوفمبر ١٩٧٧.

ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن ينكر أن الحقبة الناصرية كانت فى مجملها أكثر مراحل الصراع تكثيفاً وتصعيداً.

الملاحظة الثالثة : تتعلق بطبيعة العملية الجارية حالياً للبحث عن تسوية، فهذه العملية تجرى فى ظل خلل شديد فى موازين القوة لصالح الطرف الإسرائيلى، واقترنت أساساً بتغير أو بتآكل فى المواقف العربية، وخاصة فى الموقف المصرى، بأكثر مما ارتبطت بتغير أو بتآكل فى الموقف الإسرائيلى . يضاف إلى ذلك أن احتمالات الوصول إلى تسوية سياسية شاملة قابلة للدوام ما تزال بعيدة ، على الرغم من مرور ما يقرب من ربع قرن على بدء المفاوضات المباشرة مع إسرائيل ، غير أنه من الإنصاف فى الوقت نفسه أن نؤكد على أن تعثر عملية التسوية الجارية حالياً بسبب الخلل الحادث فى موازين القوى لصالح الطرف الإسرائيلى؛ لا يعد مسئولية طرف عربى بعينه، وإنما هو نتاج أخطاء تراكمت على مدى نصف القرن المنصرم، وتسببت فيها - وإن بدرجات متباينة - كافة القيادات العربية. و فى سياق هذه المسئولية المشتركة يتعين فى تقديرنا أن نبحث عن طبيعة الدور الذى لعبه عبد الناصر فى الصراع .وللتعرف على حقيقة هذا الدور ينبغى أن نميز بداية بين بعدين رئيسيين :

الأول : إدراكى .. يتعلق بكيفية إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع ولما ينطوى عليه من قيم ومصالح وإشكاليات ؛ والإدراك كما هو معروف هو عملية ذهنية ونفسية معقدة لفهم واستيعاب الوقائع والأحداث المحيطة، والربط فيما بينها .

الثانى : عملى أو إجرائى .. يتعلق بأسلوب عبد الناصر فى إدارة الصراع، ونقصد بذلك طريقته فى تحديد الأهداف، وترتيب الأولويات، وفى رسم السياسات، ووضع الخطط والاستراتيجيات والتكتيكات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وفى حشد وتعبئة الوسائل والإمكانيات المتاحة ، أو المحتمل توظيفها لحسم الصراع .

وعلاقة الارتباط بين هذين البعدين تبدو بديهية لا تحتاج إلى إثبات، إذ تتوقف طريقة إدارة أى صراع بطبيعة الحال على طريقة إدراك صناع القرار لحجم ونوع القيم والمصالح المتصلة به

والموارد المتاحة، أو المستخدمة فيه من جانب أطرافه ... إلخ .ومع ذلك فهذين البعدين ليسا متطابقين دائماً وبالضرورة فى كل الأحوال ، فبينما تركز دراسة البعد الخاص بالإدراك على النسق الفكرى والعقيدى الذى يرى صانع القرار من خلاله طبيعة الصراع وما قد ينطوى عليه من مخاطر ومحاذير أو من مغانم وفرص، فإن دراسة البعد الخاص بالإدارة تركز على سلوك وتصرفات صانع القرار؛ أى على مبادراته أو ردود أفعاله ، وعلى حساباته وتقديراته المختلفة لسلوك وتصرفات الأطراف المشاركة فى الصراع ، أو المتأثرة به فى مراحل تطوره المختلفة وخاصة فى أوقات الأزمات ، ولذلك فمن المتصور، نظرياً على الأقل ، إمكانية وجود فجوة قد تضيق أو تتسع حسب الأحوال بين طريقة إدراك الصراع ، وبين طرق وأساليب إدارته .

١ - إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع :تجمـــع كافـــة الـدراسـات التى تناولـت بالتحليـل شخصيـة الرئيـس عبد الناصر وسيرته الذاتية على أن عبد الناصر لم يكن زعيماً عقائدياً يحدد مواقفه السياسية وفق أفكار ونظريات جاهزة، وأنه كان يتحلى بعقلية براجماتية، وليس معنى ذلك افتقاد عبد الناصر لوضوح الرؤية من الناحية الفكرية، أو أن قراراته ومواقفه السياسية كانت نابعة من اعتبارات عملية بحتة تمليها الضرورات وتفتقد إلى أى أطر أو مرجعية فكرية ، فقد كان لعبد الناصر نسقه الفكرى والعقيدى الواضح، وهو نسق تأثر عبر مراحل تطوره المختلفة بالعديد من التيارات الفكرية والأيديولوجية، وخاصة القومية منها والاشتراكية، ومن المعروف أن عبد الناصر كان قد احتك فى مرحلة الشباب بمعظم الأحزاب السياسية ، وتفاعل مع معظم التيارات الفكرية النشطة والصاعدة فى حقبة الأربعينات، وربما يكون قد ارتبط تنظيمياً ببعضها فى مراحل زمنية مختلفة، وإن كانت قصيرة، وخاصة بمصر الفتاة، والإخوان المسلمين، والشيوعيين وغيرها .

وكان من اللافت للنظر حرص عبد الناصر عند تشكيله للتنظيم السرى للضباط الأحرار على تجنيد عناصر تنتمى لكل القوى والتيارات الحية والفاعلة فى المجتمع المصرى، مما جعل هذا التنظيم أقرب ما يكون إلى شكل الجبهة الوطنية - التى تضم كل ألوان الطيف السياسى فى مصر من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار- منه إلى شكل الحزب أو التيار السياسى .فى هذا السياق فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع العربى/الإسرائيلى لم تحكمه قوالب نظرية أو فكرية مسبقة وجامدة منذ البداية، وإنما تطور تدريجياً وفقاً لتطور رؤيته وخبرته الشخصية المستمدة من طريقته فى التفاعل مع المعطيات المختلفة لعناصر هذا الصراع، سواء فى مرحلة ما قبل الثورة أو بعدها.أولاً : مرحلة ما قبل الثورة :وفيها يمكن رصد عدد من الوقائع أو الأحداث ذات الدلالة فى تشكيل وعى عبد الناصر المبكر ببعض أبعاد الصراع العربى/الإسرائيلى، من هذه الوقائع :

١ - اشتراك عبد الناصر مع زملائه وهو ما يزال فى مرحلة التعليم الثانوى فى مظـاهرة أو فـى إضـراب سـنوى عـام فــى ذكـرى وعد بلفور، وقد وصف عبد الناصر فى مرحلة لاحقة هذا الوعد بعبارات بليغة تقول بأن " من لا يملك أعطى وعداً لمن لا يستحق " .

٢ - مقابلة عبد الناصر للحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين، والذى كان يقيم فى حى الزيتون بالقاهرة فى أعقاب صدور قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، ليبلغه باستعداد ضباط فى الجيش المصرى للتطوع والمشاركة فى القتال إلى جانب الفلسطينيين والمتطوعين العرب الآخرين .

٣ - مشاركة عبد الناصر المباشرة فى تجربة حرب وهزيمة ١٩٤٨ بوصفه رئيساً لأركان حرب الكتيبة السادسة التى احتلت مواقعها فى عراق المنشية، وقاتلت ببسالة وحوصرت فى منطقة الفالوجا . وفيما يتعلق بواقعة اشتراك عبد الناصر مع زملائه من طلاب المدارس الثانوية فى مظاهرات تحتج على وعد بلفور؛ فإن دلالتها لم تتجاوز حماس شاب لديه الاستعداد للمشاركة فى العمل العام تحت راية الحركة الوطنية المصرية الواسعة بروافدها المختلفة، والتى كانت قد بدأت تتفاعل بشكل إيجابى مع قضايا ومع حركات التحرر الوطنى فى العالم بشكل عام، وفى العالم العربى بشكل خــاص .

وخــلال هذه الفترة غرسـت فى وجـدان عبد الناصر بذرة الإحساس المبكر بتعرض الشعب الفلسطينى لظلم فادح من جانب نفس المستعمر الذى يحتل أرض مصر، لكنه لم يكن واعياً فى تلك الفترة المبكرة من حياته كما يقول هو نفسه فى كتاب " فلسفة الثورة " بكل دلالات هذا الحدث وتأثيراته المحتملة على مصر . أما فيما يتعلق بواقعة ذهاب عبد الناصر لمقابلة الحاج أمين الحسينى فقد جاءت بتكليف من تنظيم الضباط الأحرار، والذى كان ما يزال فى طور التشكيل فى ذلك الوقت ، ولا تتوافر لدينا تفصيلات كثيرة بشأن تلك الواقعة. فليس من المعروف مثلاً ما إذا كانت فكرة الاتصال بالحاج أمين الحسينى لإبلاغه باستعداد ضباط مصريين للتطوع للتدريب أو للقتال فى فلسطين نابعة منه، ولا حتى ما إذا كان هو شخصياً من بين المتحمسين لها .

والأرجح أن الفكرة نبعت من صفوف الضباط المنتمين لتنظيم الإخوان المسلمين، والذى كان أكثر فصائل الحركة الوطنية تحمساً للقتال فى فلسطين ، غير أن الشىء المؤكد أن عبد الناصر لم يعترض عليها أو يعتبرها مغامرة غير مأمونة العواقب، على الرغم من أنه لا يوجد ما يشير إلى أنه كان من بين المتحمسين لها، أو من بين الراغبين شخصياً فى التطوع والقتال فى فلسطين قبل قرار الحكومة المصرية الاشتراك فى الحرب . أما مشاركة عبد الناصر فى حرب ١٩٤٨ كضابط فى الجيش المصرى، والذى خاض معركة خاسرة إلى جانب جيوش عربية بدت مغلوبة على أمرها هى الأخرى؛ فكانت على الأرجح هى أكثر تجارب عبد الناصر السابقة على الثورة تأثيراً فى تشكيل مدركاته عن الصراع العربى/الإسرائيلى فى تلك الفترة، فلا شـك أن هذه التجربة قـد أضافـت إلى نسـقه العقيدى ـ والذى كان ما يزال فى مرحلة التشكل ـ قناعات جديدة، علاوة على تأكيدها لقناعات سابقة .

ووفقاً للمعلومـات الـواردة فـى كتـاب فلسفـة الثورة يمكن القول أن عبد الناصر استخلص من هذه التجربة ثلاثة أمور رئيسية يبدو أنها أثرت بشكل كبير فى تشكيل فكره السياسى بشكل عام، وخاصة ما يتعلق منه برؤيته لطبيعة الصراع العربى/الإسرائيلى، واستقرت فى ضميره ووجدانه كحقائق أو مسلمات لا تقبل الجدل ، ويمكن إجمال هذه الأمور الثلاث على النحو التالى :

١ـ أنه لم يكن يقاتل فى أرض غريبة .

٢ـ أن ما حدث فى فلسطين، كان وما زال، يمكن أن يحدث لأى بلد آخر فى المنطقة إذا ما استسلم هذا البلد للعوامل والعناصر التى تحكمه الآن.

٣- أن المنطقة العربية تخضع لنفس العوامل والظروف والقوى التى تحاول أن تتحكم فى مصيرها، وعلى رأسها قوى الاستعمار التقليدى والقوى المرتبطة به أو المتعاونة معه .ومع ذلك فمن الصعب فى اعتقادى القطع بوجود علاقة سببية بين تجربة اشتراك عبد الناصر فى القتال على أرض فلسطين، وبين حدث الإطاحة بالنظام السائد فى مصر وقتها؛ وذلك لسبب بسيط وهو أن التخطيط للثورة على هذا النظام بدأ قبل حرب ١٩٤٨ ، وكان يمكن أن يستمر وأن ينجح بصرف النظر عن وقوع الحرب واشتراك عبد الناصر وبعض رفاقه فيها من عدمه، غير أنه من المؤكد أن هذه التجربة ساهمت ، وبحكم كونها تجربة كاشفة للمزيد من مظاهر عجز وفساد هذا النظام ، فى زيادة إصرار عبد الناصر على المضى قدماً فى تنفيذ مخططه .

على صعيد آخر، يمكن القول أنه كان لهذه التجربة تأثيرات بعيدة المدى على إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع العربى/الإسرائيلى، ولدور مصر فيه من أكثر من زاوية :الأولى : تعميق إدراكه للطبيعة العسكرية، والعدوانية، والتوسعية للدولة الإسرائيلية البازغة بحكم الاحتكاك المباشر مع " العدو " فى ميدان قتال، لكن ذلك لا يعنى أن هذه التجربة رسبت لدى عبد الناصر بالضرورة مشاعر انتقامية أو اقتناعاً بأن الحرب باتت هى الوسيلة الوحيدة لحسم الصراع.الثانية : بلورة وإنضاج رؤيته لما يتعين أن يكون عليه دور مصر فى المنطقة ، وذلك بحكم مشاركة جيوش عربية أخرى فى قتال نفس العدو وفى نفس الميدان ، وقد عبر عبد الناصر عن رؤيته هذه فى " فلسفة الثورة "، معتبراً الدائرة العربية هى أولى وأهم الدوائر الثلاث فيما يجب أن تكون عليه حركة السياسة الخارجية المصرية . والواقع أن القراءة المدققة لمجمل البيانات والتصريحات الصادرة عن عبد الناصر أو عن مجلس قيادة الثورة، وكذلك الأفكار الواردة فى كتاب فلسفة الثورة المنشور عام ١٩٥٤ تشير إلى أن إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع العربى/الإسرائيلى ، ولدور مصر فيه لم يكن موضوعاً قائماً بذاته، وإنما جاء فى سياق رؤية شاملة لإعادة بناء الدولة المصرية الحديثة فى سياق الأهداف التى حددتها الثورة، ويمكن استخلاص أهم معالم هذه الرؤية على النحو التالى:

أولاً : أن الأولوية القصوى يجب أن تعطى لإعادة بناء المجتمع المصرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، من منطلق أن إقامة مجتمع عصرى حديث فى مصر هو المدخل الصحيح لمعالجة كل أوجه القصور والمشكلات التى تواجه مصر على الصعيدين الداخلى والخارجى .

ثانياً : أن هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظل استقلال سياسى حقيقى، لا يستقيم واستمرار الاحتلال الأجنبى ، أو القواعد العسكرية ، أو الارتباط بالمخططات الأجنبية، وبالتالى فإن التخلص من الاحتلال الأجنبى يصبح شرطاً ضرورياً لإنجاح عملية البناء الداخلى .

ثالثاً : أن مصر سوف يصعب عليها تحقيق استقلالها الوطنى، والشروع بالتالى فى بناء الدولة العصرية بمعزل عن محيطها العربى ، فمصر وفقاً لرؤية محددة بدأت تنضج فى عقل عبد الناصر وفى وجدانه لا تستطيع أن تصبح جزيرة مستقلة معزولة وسط محيط تابع وخاضع للسيطرة الاستعمارية، ومن هنا قناعته بأن النضال ضد الاستعمار وقواعده العسكرية لا ينبغى أن يقتصر على حدود مصر الجغرافية، وإنما يتعين أن يمتد إلى ما وراء هذه الحدود لحماية أمنها الوطنى .

رابعاً : أن القضية الفلسطينية لا تخص مصر وحدها، وإنما هى قضية عربية فى المقام الأول، ومن ثم لا يجوز لأى دولة عربية أن تتصرف فيها بمفردها، أما دور مصر فيها فهو محكوم بقرارات الجامعة العربية من ناحية، وبمسئوليات مصر تجاه قطاع غزة، والذى أصبح خاضعاً للإدارة المصرية المباشرة بعد حرب ١٩٤٨ من ناحية أخرى .ووفقاً لهذه الرؤية الواضحة والمحددة شرع عبد الناصر فى وضع برنامجه الخاص باستقلال مصر موضع التطبيق فى سياق رؤيته الأوسع لما يجب أن تكون عليه حركة مصر على الصعيد الدولى، والتى حدد عبد الناصر إطارها بدوائر ثلاث حسب ترتيب الأهمية وهى : الدائرة العربية (التى هى منا ونحن منها) ، والدائرة الإفريقية (التى تحرس مصر بوابتها الشمالية)، والدائرة الإسلامية (التى تجمع مصر بشعوبها قبلة وعقيدة واحدة) .

وعلى الرغم من أن هذه الرؤية ربما تكون قد انطوت ضمناً على معايير وقيم تشكل أساساً للفرز والتمييز النمطى بين القوى الصديقة والقوى المعادية، وبالتالى ترجح وضع إسرائيل فى الإدراك الناصرى كدولة معادية، إلا أن هذا الإدراك لم ينبثق فى الواقع عن قالب فكرى ، أو أيديولوجى جامد شكل أساس ومرجعية حركة مصر الخارجية فى مرحلة ما بعد الثورة ، فحقيقة الأمر أن مواقف وحركة مصر الخارجية فى مرحلة ما بعد الثورة تحددت على أساس مواقف وردود فعل الأطراف الأخرى من مشروع الثورة للتحرر والتنمية ، وليس العكس .

ثانياً : مرحلة ما بعد الثورة :

يمكن القول بصفة عامة أن تصور عبد الناصر المستمد من خبرته وتجربته المباشرة فى التعامل مع بعض القضايا ذات الصلة بالصراع العربى/الإسرائيلى، ومن تحليلاته الخاصة لدلالات السلوك الإسرائيلى فى المرحلة السابقة على توليه السلطة فى مصر؛ تمحور حول فكرة أن إسرائيل دولة مغتصبة للحقوق الفلسطينية، وذات طبيعة ونوايا عدوانية وتوسعية، فضلاً عن كونها دولة مرتبطة بالمصالح والمخططات الاستعمارية الرامية لفصل المغرب العربى وبالذات مصر عن المشرق العربى .

ومع ذلك فإن عقليــة عبد الناصر البراجماتية بطبعها جعلته يفضل وضع إسرائيل على محك الاختبار، وكانت النتيجة تثبيت صورة إسرائيل القديمة فى ذهن عبد الناصر، ولكن مع وضعها داخل نسق فكرى بدأت مكوناته تترابط تدريجياً بطريقة أكثر وضوحاً، على الرغم من تغير أهمية وموقع هذه المكونات على سلم هذا النسق من فترة إلى أخرى، ولأغراض التحليل يمكن القول أن هذا النسق شكلته ثلاث مدركات رئيسية ومترابطة هى: أن إسرائيل هى بؤرة للعدوان والتوسع، وأداة فى خدمة المخططات الاستعمارية، وعقبة فى طريق الوحدة العربية .أ - إسرائيل كمصدر للتهديد والعدوان :كان عبد الناصر يرى أن إسرائيل تشكل مصدر تهديد رئيسى لأمن مصر الوطنى يلى فى الترتيب مباشرة الخطر الذى يمثله الوجود العسكرى البريطانى فى مصر، وقد ظهر سلوك إسرائيل العدوانى تجاه ثورة يوليو مبكراً، على الرغم من أن قيادة الثورة كانت شديدة الحذر ولم تحاول القيام بأى تحرش أو تصعيد ضد إسرائيل خلال السنوات التالية على قيام الثورة مركزة كل جهدها فى البداية على قضية الجلاء البريطانى . ففى مساء ٢٤ يوليو ١٩٥٤ اشتعلت النار فى ملابس شاب كان يحمل فى جيبه عبوة حارقة أمام مبنى سينما ريو فى الإسكندرية، وعند التحقيق معه تبين أنه عضو فى شبكة تخريب كبيرة

أرسلتها إسرائيل لزعزعة الأوضاع فى مصر، ولتخريب العلاقات المصرية/الأمريكية، ولإرهاب الخبراء الألمان الملحقين بإدارة الأبحاث فى الجيش المصرى، وقد اشتهرت هذه العملية باسم "عملية لا فون".

ثم خطت إسرائيل خطوة كبيرة أخرى نحو التصعيد بعمل عسكرى علنى ومباشر هذه المرة، وليس من خلال نشاط الأجهزة السرية عندما قامت بشن غارة مفاجئة على مواقع الجيش المصرى المرابط فى غزة، وهى الغارة التى راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من الضباط والجنود، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المدنيين، وكان الهدف من هذا العدوان هو إظهار ضعف مصر وعجزها، ليس فقط أمام الجيش والشعب فى الداخل ولكن أيضاً أمام الدول والشعوب العربية، وبالتالى تخويفها كى تقبل بالتوقيع على تسوية بشروط إسرائيل، أو على الأقل بالانخراط فى الأحلاف العسكرية الموالية للغرب فى مواجهة الاتحاد السوفييتى .

ثم تجدد العدوان الإسرائيلى ولكن على نطاق واسع وخطير هذه المرة، عندما قررت إسرائيل شن حرب شاملة على مصر عام ١٩٥٦، وبالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا، واستهدفت إسرائيل من هذا العدوان توجيه ضربة قاصمة إلى الجيش المصرى وتحطيمه قبل أن يتمكن من استيعاب صفقة السلاح التشيكية، واحتلال سيناء إما بهدف التوسع والضم، وإما بهدف المساومة على تسوية بالشروط الإسرائيلية، وأخيراً التخلص من عبد الناصر ونظامه . غير أن هذا العدوان فشل وخرج عبد الناصر منه منتصراً وأقوى مما كان ، وبدأت إسرائيل تخطط على الفور لضربة جديدة توفر لها شروط النجاح هذه المرة .

وحـانت أمامها الفرصـة عـام ١٩٦٧ بسبب أخطاء خطيرة ارتكبها عبد الناصر فى إدارة الصراع، كما سنشير فيما بعد، وقامت بشن هجوم واسع النطاق، لم يقتصر على مصر هذه المرة ، ولكنه شمل سوريا والأردن أيضاً . صحيح أن إسرائيل بدت هذه المرة وكأنها فى موقف الدفاع عن النفس بعد قيام عبد الناصر بحشد القوات فى سيناء ، وسحب قوات الطوارئ الدولية ، وإغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية . غير أن كافة الوثائق التى ظهرت لاحقاً أكدت على أن نية إسرائيل فى العدوان كانت مبيتة، وأنها نجحت فى استدراج مصر إلى فخ وقع فيه عبد الناصر، وكادت إسرائيل أن تنجح فى تحقيق أحد أهم أهدافها هذه المرة وهو إسقاط عبد الناصر، والذى قرر التنحى بالفعل بعد اعترافه بمسئوليته الكاملة عما حدث، لولا إصرار الشعب المصـرى على رفض الهزيمة ، ومطالبته لعبد الناصر بالبقاء وتجديد ثقته به، ومع ذلك فقد تمكنت إسرائيل بهذا العدوان من تحقيق جانب كبير من أهدافها البعيدة المدى، وخصوصاً بعد رحيل عبدالناصر، فما زال العالم العربى غير قادر حتى هذه اللحظة على إزالة آثاره، على الرغم من رضوخه لمعظم - إن لم يكن لكافة - شروط التسوية التى كانت تطالب بها إسرائيل قبل عام ١٩٦٧.فإذا أضفنا إلى ما تقدم غارات إسرائيل المتكررة على الدول العربية الأخرى، وخاصة لبنان وسوريا والأردن ، فإن قائمة السلوك العدوانى لإسرائيل طوال الحقبة الناصرية يمكن أن تطول كثيراً .

فى هذا السياق فقد كان من الطبيعى أن يركز الخطاب الناصرى وبشكل متزايد مع مرور الوقت وخاصة بعد عدوان ١٩٥٦، على إبراز إسرائيل كقاعدة للعدوان، وكدولة توسعية تشكل خطراً رئيسياً ليس على دول المشرق العربى وحدها ، وإنما على مصر أيضا. و يمكن استخلاص هذه

النتيجة بسهولة من فحص خطب وتصريحات وأحاديث الرئيس عبد الناصر فى الفترة التالية على عدوان ١٩٥٦، والتى ألح فيها على هذا المعنى، ويستدل من هذا الإلحاح على أحد أمرين أو على كليهما معاً؛

الأول : أن عبد الناصر نفسه كان مقتنعاً بأن تلك الصورة تعكس حقيقة إسرائيل كما يدركها هو،

والثانى : أن عبد الناصر أراد أن يستخدم هذه الصورة كأداة للتعبئة والحشد فى مواجهة إسرائيل.

وكـان مـن المفترض أن يعكس هـذا الإدراك نفسـه على حسابات عبد الناصر الخاصة بإدارة الصراع مع إسرائيل، ويدفعه إلى توخى أقصى درجات الحيطة والحذر تجاه عدو يبدو متحفزاً للحرب على نحو دائم من أجل إشباع شهيته التوسعية، وأن يكون جاهزاً ومستعداً لأى تصرفات غادرة . لكن ذلك لم يحدث للأسف الشديد ، ولذلك بدت الفجوة كبيرة بين صورة إسرائيل كما عكسها الخطاب الناصرى خلال الفترة بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، وبين ما تتطلبه هذه الصورة من استعداد وتخطيط لمواجهة كافة الاحتمالات، ولم تتقلص هذه الفجوة إلا بعد أن وقع المحظور، وأصبحت القوات الإسرائيلية تقف على الضفة الشرقية لقناة السويس .

- إسرائيل كأداة للهيمنة الخارجية على المنطقة :كانت صورة إسرائيل، باعتبارها مشروعاً استعمارياً هدفه خدمة المخططات البريطانية فى المنطقة فى المقام الأول، قد استقرت فى إدراك النخب العربية عموماً ولم يكن عبد الناصر استثناء منها دونما حاجة للبحث عن ذرائع للتدليل على صحة هذا الإدراك أو لتثبيت تلك الصورة ، فالدلائل على الدور البريطانى الحاسم فى التمكين لقيام الدولة اليهودية كانت أكبر من أن تحصى ، فقد كان هناك وعد بلفور للحركة الصهيونية بمساعدتها على إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وما تبع ذلك من جهود ضخمة بذلتها بريطانيا فى مؤتمر الصلح ؛ لحمل عصبة الأمم على تبنى مشروع الوطن القومى لليهود، وتحويله من التزام بريطانى يفتقد المشروعية إلى التزام دولى يستظل بمظلة الشرعية الدولية، وذلك بموجب صك الانتداب .

وكانت هناك اتفاقيات سايكس ـ بيكو، التى نشرت الثورة البلشفية وثائقها، وكشفت خديعة بريطانيا للعرب من خلال مفاوضات حسين ـ مكماهون . وكانت هناك الممارسات البريطانية فى فلسطين أثناء فترة الانتداب، وخاصة فى السنوات الأولى، وهى السياسة التى مكنت لأعداد كبيرة من المهاجرين اليهود، ليس فقط من الاستقرار فيها، ولكن أيضاً من الاستحواذ على مساحات كبيرة من الأرض، ومن الحصول على السلاح لتتحول المستوطنات اليهودية إلى معسكرات أو جيوش صغيرة ...الخ . وفى هذا السياق كان من الطبيعى أن ترى النخب العربية ـ وعبد الناصر واحد منها ـ صورة المشروع الصهيونى فى مرآة المخطط البريطانى فى المنطقة وليس فى مرآة المسألة اليهودية .غير أن هبوب رياح الحرب العالمية الثانية ، وخشية بريطانيا من احتمال ضياع مصالحها فى العالم العربى بانحيازه لمعسكر الحلفاء دفع بريطانيا إلى تبنى سياسة أكثر توازناً ، وقد ترتب على هذا العامل الجديد بداية ظهور فجوة ما بين مصالح المشروع البريطانى ، ومصالح المشروع الصهيونى سمحت للحكومات العربية بهامش من حرية الحركة، فى محاولة للحيلولة بالقوة المسلحة دون قيام الدولة الإسرائيلية، وعلى خلفية من امتناع بريطانيا عن التصويت على مشروع التقسيم الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة

عام ١٩٤٧ رغم كثافة الوجود البريطانى فى المنطقة فى ذلك الوقت، ومع ذلك فإن ملابسات الهزيمة غير المتوقعة التى منيت بها الجيوش العربية فى حرب ١٩٤٨ أحيت الشكوك التقليدية فى سياسة بريطانيا تجاه المنطقة، وأعادت إلى الأذهان حقائق الارتباط العضوى بين المصالح البريطانية، والمصالح الإسرائيلية حتى وإن لم يتطابقا بشكل كامل .

وفى هذه الأجواء تولى عبد الناصر مقاليد الأمور فى مصر بعد نجاح تنظيم الضباط الأحرار فى قلب نظام الحكم، واحتلت قضية الجلاء البريطانى عن مصر موقع الصدارة على جدول أعماله . ورغم إدراك عبد الناصر لطبيعة العلاقة بين المصالح الإسرائيلية والمصالح البريطانية إلا أنه فضل أن تفصح الممارسات الإسرائيلية نفسها عن مدى عمق هذه العلاقة ، من خلال ردود أفعالها تجاه جهود مصر الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية تسمح بجلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس ، وسرعان ما اكتشف عبد الناصر أن إسرائيل تسعى بكل الطرق لتخريب المفاوضات المصرية/البريطانية، وإلى عرقلة الانسحاب البريطانى من منطقة قناة السويس، والضغط على بريطانيا لتأجيل هذا الانسحاب إلى ما بعد التوصل إلى تسوية تتحول بموجبها اتفاقية الهدنة إلى اتفاقية سلام دائم بالشروط الإسرائيلية . وكان من الواضح أن إسرائيل ترى فى الوجود العسكرى البريطانى فى قناة السويس ضمانة لأمنها وكابحاً لطموحات نظام سياسى جديد لم تتضح نواياه الحقيقية بعد، و يسعى لبناء دولة عصرية وجيش وطنى قوى فى أكبر الدول العربية المجاورة لإسرائيل .

وفى هذا السياق بدت مصالح مصر الوطنية وفى مقدمتها طموحها المشروع لتحقيق الاستقلال السياسى فى وضع التناقض السافر مع المصالح الإسرائيلية . ثم تكررت بعد ذلك كثيراً مشاهد ومواقف وتصرفات عكست جميعها تناغماً واضحاً بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الاستعمارية، وصل أحياناً إلى حد التطابق .غير أن صورة إسرائيل كخادم للمصالح الاستعمارية تجلت، ربما على نحو فاق أكثر التوقعات جنوحاً وتطرفاً، أثناء أزمة السويس ، فلم يكن قرار عبد الناصر بتأميم القناة موجهاً ضد إسرائيل، ولم يمس مصالحها بشكل مباشر، ومع ذلك فلم تتردد إسرائيل فى القيام بدور مخلب القط فى مؤامرة العدوان على مصر، وبدت مصالحها فى أثناء تلك الأزمة متطابقة تماماً مع مصالح الدولتين الاستعماريتين الرئيسيتين فى المنطقة، وتؤكد كافة الوثائق التى نشرت أن خطة العدوان على مصر تبلورت أولاً فى اجتماعات منفصلة بين إسرائيل وفرنسا، ثم أقرت فى شكلها النهائى فى لقاءات سرية عقدت على أعلى مستوى يومى ٢٢ و٢٣ أكتوبر فى ضاحية "سيفر" القريبة من باريس، وكان من اللافت للنظر إصرار بن جوريون ـ والذى رأس الوفد الإسرائيلى بنفسه ـ على صياغة الاتفاق فى ورقة مكتوبة وقعها شخصياً إلى جانب كل من كريستيان بينو وزير الخارجية الفرنسى، والسير باتريك دين وكيل وزارة الخارجية البريطانية .ولا جدال فى أن انكشاف حقيقة الدور الإسرائيلى فى مؤامرة السويس أسهم فى تعميق إدراك عبد الناصر بعضوية الارتباط بين مصالح إسرائيل ومصالح الاستعمار التقليدى فى المنطقة، غير أن التركيز على هذا البعد، وخصوصاً خلال الفترة من ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧؛ ربما يكون قد ساهم فى تراجع المكون الخاص بإدراك قوة إسرائيل الذاتية، باعتبارها تجسيد لمشروع صهيونى له طموحاته الخاصة، خصوصاً وأن الخطاب الدعائى الناصرى الذى ساد فى تلك الفترة صور إسرائيل وكأنها لا تجرؤ على شن العدوان بمفردها، وأنها تنتظر دائماً تلقى الأمر، أو ضمان الدعم الكامل من

جانب أسيادها قبل أن تقدم على ذلك، ولذلك بدت هزيمة بريطانيا وفرنسا وتراجع دورهما التقليدى فى المنطقة، وتآكل مكانتهما الدولية وكأنه هزيمة لإسرائيل فى الوقت نفسه، وبداية لتراجع دورها وتحجيم طموحاتها العدوانية، ولم يكن ذلك سوى نوع من الوهم ربما يكون عبد الناصر نفسه قد استسلم لإغرائه .

ولا يختلف الدور الذى لعبته إسرائيل فى عام ١٩٦٧ لحساب الولايات المتحدة كثيراً من حيث الجوهر والمضمون؛ عن الدور الذى سبق لها أن لعبته لصالح فرنسا وبريطانيا عام ١٩٥٦ وإن اختلفت أساليبه وآلياته؛ فقد تكشف فيما بعد أن الولايات المتحدة كانت قد ضاقت ذرعاً بسياسات عبد الناصر، لدرجة أنها وضعت خطة للتخلص منه عرفت باسم "خطة اصطياد الديك الرومى"، وفى سياق هذه الخطة التقت مصالح إسرائيل مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لكن حرص إسرائيل على تجنب الأخطاء التى وقعت فيها عام ١٩٥٦ جعلها تأخذ حذرها أكثر هذه المرة، وتفسح لنفسها مجالاً أكبر للحركة المنفردة يسمح لها بالعمل جزئياً على الأقل لحسابها الخاص .

ولذلك اختلفت لعبة توزيع الأدوار هذه المرة بحيث تتحقق الأهداف الأمريكية بالكامل، ولكن تحت مظلة الأهداف الإسرائيلية الأوسع كما سنشير فيما بعد .و لم تكن المعلومات الدقيقة عن طبيعة وحجم التواطؤ بين إسرائيل والولايات المتحدة متاحة حتى وفاة عبد الناصر، ومع ذلك فقد زخر الخطاب الناصرى فى مرحلة ما بعد يونيو ١٩٦٧ أيضاً بمضامين تؤكد على الدور الذى أصبحت تلعبه إسرائيل لصالح الاستعمار الجديد ممثلاً فى الإمبريالية الأمريكية، لذلك فقد يكون من المهم ومن المفيد أيضاً أن نميز هنا بين رغبة عبد الناصر فى التوظيف الدعائى لهذا المدرك لأسباب تعبوية، وبين قناعة عبد الناصر وحقيقة إدراكه لطبيعة العلاقة بين الحركة الصهيونية والحركة الاستعمارية؛ إذ يلاحظ مثلاً أنه على الرغم من أن عبد الناصر كان شديد الاقتناع بعمق هذه العلاقة، إلا أن كل الشواهد تشير إلى أنه لم يعتقد قط بإمكانية التطابق الكامل بين مصالح المشروع الصهيونى ، ومصالح القوى الاستعمارية.

فمن المقطوع به - على سبيل المثال - أن عبد الناصر لم يضع فى حساباته عند إدارته لأزمة السويس احتمال أن يصل الأمر إلى حد تواطؤ بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل للقيام بعمل عسكرى مشترك ضد مصر، من ناحية أخرى فإن سلوك عبد الناصر وممارساته طوال أزمة ١٩٦٧ لا تشير إلى أنه وضع فى حساباته احتمال أن تمنح الولايات المتحدة لإسرائيل الضوء الأخضر للقيام بعمل عسكرى بهذا الحجم ضد ثلاث دول عربية من بينها الأردن، أو أنه قدر أن يصل حجم التطابق فى المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى درجة تعهد الولايات المتحدة لإسرائيل بتقديم الحماية السياسية اللازمة للحيلولة دون حرمانها من ثمار عدوانها كما حدث عام ١٩٥٦ . بعبارة أخرى ، يبدو أن عبد الناصر أقام كل حساباته فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى على أساس وجود فجوة بين مصالح القوى الاستعمارية ومصالح إسرائيل فى المنطقة، غير أنه لم ينجح دائماً - وكما سنشير فيما بعد - فى استغلال وتوظيف هذه الفجوة لصالحه .

- إسرائيل كعائق أمام الوحدة العربية:

كان من الطبيعى والمنطقى أن يستقر فى ضمير عبد الناصر، وفى وجدانه أن إسرائيل تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق الوحدة العربية؛ فتوحيد العالم العربى تحول عند عبد الناصر إلى هدف أسمى بذل حياته من أجل تحقيقه ، ولم يتردد فى الدخول فى معارك مع كل القوى التى وقفت حائلاً فى سبيله، وعلى رأسها إسرائيل . غير أن إدراك عبد الناصر لطبيعة العلاقة بين إسرائيل وقضية الوحدة العربية لم ينشأ من فراغ ، وإنما بدا وكأنه تطور طبيعى على طريق تم تعبيده من قبل ، واستجابة تلقائية لمنطق الحاضر ونداء المستقبل ، فعندما تقلد عبد الناصر السلطة فى أعقاب نجاح ثورة ١٩٥٢ كانت قضية الهوية فى مصر قد حسمت لصالح الانتماء العربى، ففى منتصف الأربعينات قادت مصر - والتى كانت ترأسها حكومة وفدية فى ذلك الوقت - المشاورات التى انتهت بإنشاء جامعة الدول العربية، وأصبحت القاهرة هى مقرها الدائم . كما قادت مصر الدعوة فى عام ١٩٥٠ إلى إبرام اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى .

ولم تكن رؤية مصر لخطورة المشروع الصهيونى، وما يمثله إنشاء دولة يهودية على حدودها الشرقية من تهديد لمصالحها فى العالم العربى؛ بعيدة عن التفكير الاستراتيجى المصرى الهادف إلى بناء علاقات متينة مع العالم العربى، من منطلق أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة للتصدى للخطر الصهيونى، التى اعتبرته مصر خطراً على أمنها القومى، ولذلك لم تكتف مصر فى مرحلة ما قبل الثورة بمجرد المشاركة فى حرب ١٩٤٨ إلى جانب أشقائها العرب، أو بتزعم الدعوة لبناء نظام أمن جماعى عربى (من خلال اتفاقية الدفاع المشترك السابق الإشارة إليها) فى مواجهة إسرائيل؛ وإنما قادت أيضاً الدعوة لعروبة القضية الفلسطينية، وعدم جواز تصرف أى دولة فيها بمفردها . ونجحت فى استصدار قرار من مجلس جامعة الدول العربية يجرم دخول أى دولة عربية فى مفاوضات منفردة مع إسرائيل، كما تجدر الإشارة إلى أن الرأى السائد فى مصر قبل الثورة كان يؤكد على أن أى تسوية محتملة مع إسرائيل لابد وأن تضمن امتداد مصر الجغرافى مع المشرق العربى .فى هذا السياق يصبح حديث عبد الناصر فى كتاب فلسفة الثورة عن الدائرة العربية " التى هى منا ونحن منها " نتيجة تتسق تماما مع المقدمات، وتمثل امتداداً لخط استراتيجى أفرزته الحركة الوطنية المصرية، باعتباره التعبير الطبيعى عن مصالح مصر الوطنية، ومن المؤكد أن عبد الناصر لم يلج إلى عالم القومية العربية من باب الفكر وإنما من باب الممارسة، فمعاركه الناجحة ضد حلف بغداد ثم ضد العدوان الثلاثى - وهى معارك مصرية فى الأساس - هى التى جعلت الجماهير العربية ترى فيه بطلها المنتظر لجمع شمل الأمة المبعثرة وتحقيق الخلاص .ولا جدال فى أن شعبية عبد الناصر الكاسحة لدى الجماهير العربية على امتداد الوطن العربى كله، والثقة المطلقة التى منحتها إياه أسهمت فى تعميق إيمانه بفكرة الوحدة العربية إلى درجة تشخيص القضية بحيث أصبح عبد الناصر هو الوحدة العربية والوحدة العربية هى عبد الناصر ، بل إن عبد الناصر اعتبر نفسه مسئولاً أمام هذه الجماهير لتحقيق طموحها فى الوحدة، أو على الأقل للمحافظة على هذا الأمل حياً رغم كل العقبات .

غير أن هذه المسئولية حملته بأعباء فوق طاقته الشخصية، وربما فوق طاقة مصر كلها، خصوصاً وأن العلاقة بين قضية فلسطين وقضية الوحدة شابها قدر لا بأس به من الالتباس ، ليس فقط على صعيد الفكر، ولكن على صعيد الممارسة كذلك ؛ فالمسئول عن طموح العرب فى تحقيق وحدتهم لا بد أن يكون مسئولاً فى الوقت نفسه عن قضيتهم القومية أو المركزية الأولى

وهى القضية الفلسطينية . ولأن قضية الوحدة العربية تعثرت لأسباب كثيرة من بينها بعض ممارسات النظام الناصرى نفسه خلال تجربة الوحدة مع سوريا، فقد بدت إسرائيل وكأنها شماعة تصلح لأن تلقى عليها مسئولية الفشل فى تحقيق الوحدة، ولذلك يلاحظ أنه فى فترات المد القومى جرى تركيز الخطاب الناصرى على قضية الوحدة، باعتبارها الطريق الصحيح نحو تحرير فلسطين ووسيلة هذا التحرير، أما فى فترات الانكسار القومى فقد ركز الخطاب الناصرى على إسرائيل باعتبارها عقبة فى طريق الوحدة، وأداة للحيلولة دون قيامها، ومسئولة عن تعثر خطواتها . على صعيد آخر فقد انطوت العلاقة بين الوحدة والقضية الفلسطينية على العديد من الإشكاليات الفرعية المتصلة بها، والتى انعكست سلباً على طريقة إدارة الصراع العربى/الإسرائيلى، ففى غياب نظام مؤسسى عربى فعال وقادر على توزيع السلطات والمسئوليات والاختصاصات يمكن أن يتحول مفهوم قومية القضية الفلسطينية إلى شعار للمزايدة الخطرة، وهذا هو ما حدث بالفعل وكان أحد الأسباب وراء كارثة ١٩٦٧.

٢ - إدارة عبد الناصر للصراع :يتضح مما سبق أن صورة إسرائيل فى إدراك عبد الناصر عند تسلمه لمقاليد الأمور فى مصر لم تختلف كثيراً عن صورتها النمطية السائدة فى إدراك النخبة المصرية بصفة عامة، فقبل وصول عبد الناصر للسلطة فى مصر كان قد استقر فى وعى وضمير الحركة الوطنية المصرية على اختلاف روافدها الفكرية أن إسرائيل دولة توسعية ذات نزعة عدوانية، وأداة تحركها القوى الاستعمارية الراغبة فى بسط هيمنتها على المنطقة، فضلاً عن أنها تشكل حاجزاً يقطع امتداد مصر واتصالها الجغرافى الطبيعى بالمشرق العربى. وربما لم تجمع الحركة الوطنية المصرية بمختلف روافدها على شىء مثلما أجمعت على أن المشروع الصهيونى يشكل تهديداً رئيسياً على أمن مصر الوطنى وعلى مصالحها الحيوية فى المنطقة ، ومع ذلك فإن سعى عبد الناصر النشط لبناء دولة عصرية فى مصر، وتصفية الاستعمار فى المنطقة، وتحقيق الوحدة العربية فجر بركاناً من التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية التى أعطت للصراع العربى/الإسرائيلى زخماً جديداً وأبعاداً مختلفة تماماً، وفى سياق هذا الزخم احتل الحديث عن الخطر الإسرائيلى والحاجة إلى مواجهته موقعاً مركزياً ومتصاعداً فى الخطاب السياسى الناصرى .غير أن الإحساس بالخطر شىء، والقدرة على تحديد مصدره والتعامل معه، واحتوائه، أو مواجهته بنجاح شىء آخر، ولا جدال فى أن نسق الإدراك الناصرى لطبيعة الصراع مع إسرائيل قد أثار عدداً من الإشكاليات بالنسبة لعملية إدارة الصراع يمكن إجمالها على النحو التالى :

الإشكالية الأولى : تتعلق بكيفية التعامل مع مصدر الخطر والتهديد؛ فإدراك إسرائيل على أنها دولة ذات طبيعة توسعية ونزعة عدوانية، وأنها تشكل مصدر تهديد بالنسبة لأمن مصر الوطنى قد يكون إدراكاً دقيقاً وسليماً تماماً من الناحية الموضوعية، لكن ترجمة هذا الإدراك إلى أسلوب لإدارة الصراع مع العدو تستدعى الاختيار من بين العديد من الاستراتيجيات لكل منها مقوماتها ومتطلباتها الخاصة، إذ تتعدد أساليب واستراتيجيات التعامل مع مصادر التهديد، و تتنوع من الدفاع إلى الهجوم، ومن رد الفعل إلى المبادرة بالفعل، ومن الردع والتخويف إلى العقاب والقمع ...إلخ .

الإشكالية الثانية : تتعلق بتوزيع الأعباء و الأدوار، وتحديد واجبات ومسئوليات المواجهة مع مصدر الخطر، فإدراك إسرائيل على أنها تمثل تهديداً للدول العربية ككل، وإدراك القضية

الفلسطينية على أنها قضية قومية قد يكون إدراكاً دقيقاً وسليماً من الناحية الموضوعية ، غير أن شعار قومية المعركة، والذى قد يفيد كثيراً فى التعبئة السياسية، وحشد التأييد الجماهيرى للقضية، قد يتحول إلى عبء ، وربما إلى عقبة حقيقية أمام ترشيد عملية إدارة الصراع فى غياب توزيع دقيق للمسئولية على كل الأطراف العربية بما فيها الطرف الفلسطينى، والتزام دقيق بحدود الدور والصلاحيات المنوطة بكل طرف .

الإشكالية الثالثة: تتعلق بالتحديد الدقيق لأولويات المواجهة ومصالح أطرافها، فإدراك إسرائيل على أنها أداة فى يد الاستعمار والقوى الطامعة فى الهيمنة على المنطقة قد يكون إدراكاً صحيحاً من الناحية النظرية أو الفكرية، لكن ترجمته العملية بالنسبة لإدارة الصراع تستدعى قدراً كبيراً من الدقة والحذر فى الوقت نفسه، لأن التعميم فى مثل هذه الأمور قد يؤدى إلى نتائج خطيرة وتوسيع نطاق المواجهة ليشمل كل المصالح الغربيـة فى المنطقة ، خصوصاً إذا ما تعاملنا مع الاستعمار القديم والجديد، باعتباره العدو الرئيسى أو الحقيقى ، وأن إسرائيل هى مجرد عدو تابع أو ثانوى . ولا جـدال فـى أن الزخـم الناجم عن تصاعد المد القومى بزعامة عبد الناصر ساعد على رفع توقعات الجماهير بدرجة خطيرة، مما أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين الأهداف والشعارات المعلنة من ناحية، وبين الوسائل والإمكانات اللازمة لتحقيقها أو لترجمتها إلى برامج وسياسات فعالة من ناحية أخرى ، وقد اتجهت هذه الفجوة نحو الاتساع دائماً، وأدت إلى تعدد وتشتت خيـوط الصـراع ، إلى الدرجـة التى حالـت دون ترشيد إدارته ، ودفعت بعبد الناصر إلى اتخاذ قرارات عاطفية وغير مدروسة كان لها نتائج مأساوية فى بعض الأحيان .فالإدارة الرشيدة للصراع كانـت تفرض على عبد الناصر - فى تقديرنا - أن يختار بين عدد من الاستراتيجيات التى يمكن دمجها واختزالها فى اثنتين رئيسيتين :

الأولى : دفاعية تستهدف فى الأساس ردع إسرائيل ومنعها من الإمساك بزمام المبادرة والحيلولة دون تمكينها من تحقيق مكاسب أو مزايا جديدة . وقد ينبثق عن هذه الاستراتيجية العامة استراتيجيات فرعية تستهدف تهدئة الصراع أو تجميده؛ سعياً وراء توفير ظروف محلية، وإقليمية، وعالمية أفضل، وتعديل موازين القوى بطريقة تؤدى إلى ردع إسرائيل ، وتحجيم نزعاتها التوسعية .

الثانية : هجومية تستهدف فى الأساس العمل على استخلاص الحقوق الضائعة بالوسائل السلمية أو العسكرية، مع توفير الظروف المحلية ، والإقليمية ، والعالمية اللازمة لخوض المعركة الحاسمة فى الزمان والمكان الذى تختاره مصر، وضمان تحقيق النصر فيها. وهاتان الاستراتيجيتان لا تتعارضان بالضرورة، وإنما قد تتكاملان بحيث تصبح الاستراتيجية الدفاعية مرحلة تمهيدية للثانية، وليس استراتيجية مستقلة وقائمة بذاتها .وللإنصاف يتعين علينا أن نعترف منذ الآن أننا لا نملك ما يكفى من الأدلة للتأكيد على أن عبد الناصر كانت لديه استراتيجية واضحة ومحددة لإدارة الصراع مع إسرائيل؛ سواء فى شقه السياسى، أو فى شقه العسكرى . ا

لشيء الوحيد المؤكد بالنسبة لنا أن عبد الناصر كان لديه - كما سبقت الإشارة- مشروعاً للتحرر والتحديث والوحدة العربية ، والأرجح أنه تصور أن نجاح هذا المشروع سوف يكفل تلقائياً احتواء الخطر الإسرائيلى وتجفيف منابعه، تمهيداً لإزالته كلية، ومع ذلك فقد تعين على عبد

الناصر حتى بافتراض صحة هذا الاستنتاج أن يتعامل مع رد الفعل الإسرائيلى على مشروعه، فليس من المنطقى أن يكون قد افترض أن إسرائيل سوف تتركه يمضى فى بناء دولة عصرية فى مصر ويوحد العالم العربى دون أن تعترضه أو تحرك ساكناً، وبالتالى فقد تعين على عبد الناصر أن تكون لديه استراتيجية للتعامل مع رد الفعل الإسرائيلى على مشروعه للتحرر والنهضة .وسوف نحاول فى الصفحات التالية استنباط منهج عبد الناصر فى إدارة الصراع مع إسرائيل من واقع ممارساته الفعلية ؛ بهدف التعرف على الأسباب التى أدت إلى إخفاقه سواء فى احتواء الخطر الإسرائيلى وردعه، أو فى الصمود أمام اعتداءاته المتكررة، وتمكينه من أخذ زمام المبادرة فى العمل والحركة. ولأغراض التبسيط والتحليل يمكن القول أن هذا المنهج غلبت عليه النزعة الدفاعية بصفة عامة، وسياسة رد الفعل وليس الفعل، وأنها لم تتحرك فى اتجاه المواجهة الحقيقة ومحاولة أخذ زمام المبادأة، إلا بعد هزيمة عام ١٩٦٧، واقتناع عبد الناصر بأنه لن يستطيع استرداد سيناء هذه المرة بالوسائل السياسية وحدها، وأن المواجهة العسكرية أصبحت حتمية .

وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات مختلفة وهى : استراتيجية التهدئة ومحاولة الاحتواء؛ وهى الاستراتيجية التى سادت منذ قيام الثورة وحتى عدوان ١٩٥٦، واستراتيجية رد الفعل وإدارة الأزمات؛ وهى الاستراتيجية التى سادت فى الفترة من ١٩٥٦-١٩٦٧، واستراتيجية المواجهة، وهى التى سادت فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وحتى رحيل عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠. أولاً : استراتيجية التهدئة والاحتواء :عندما تولى عبد الناصر مقاليد السلطة فى مصر عام ١٩٥٢ كانت حركته فى إدارة الصراع مع إسرائيل محكومة بإطار سياسى وقانونى موروث من النظام السابق تمثلت أهم معطياته فى العناصر التالية :

١ - أحكام اتفاقية الهدنة المبرمة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٤٩، وفى ظل هذه الاتفاقية ظلت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة من الناحية القانونية، وهو ما سمح لمصر بأن تمنع السفن الإسرائيلية من عبور قناة السويس، أو المرور فى خليج العقبة دون أن يشكل ذلك انتهاكاً للشرعية الدولية، أو خروجاً على أحكام القانون الدولى .

٢ - ميثاق جامعة الدول العربية والذى يتضمن ملحقاً خاصاً بفلسطين، واتفاقية الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادى، وقرارات مجلس الجامعة . وجميعها يلزم الدول الأعضاء بسلوك يستوجب فى حده الأدنى تقديم الدعم اللازم للقضية الفلسطينية، وفرض المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل ، وتحريم التفاوض أو التعامل المنفرد معها.

٣ - المسئولية الملقاة على عاتق مصر بحكم إدارتها لقطاع غزة، وهو جزء من الأرض الفلسطينية وتقطنه أعداد كبيرة من المواطنين الفلسطينيين الأصليين أو من لاجئ عام ١٩٤٨.٤ - الحواجز النفسية الطبيعية المترتبة على الهزيمة فى حرب ١٩٤٨، وخاصة بالنسبة للجيش المصرى .وكان من الطبيعى أن تتقدم قضية الجلاء البريطانى عن مصر لتحتل فى هذا السياق موقع الصدارة على جدول أولويات عبد الناصر فور توليه السلطة، وفى هذا السياق لم يكن هناك أى حافز يدفع عبد الناصر للمبادرة بتحريك الوضع والتصعيد على جبهة الصراع العربى/الإسرائيلى . غير أن حاجة عبد الناصر لدور أمريكى ضاغط على بريطانيا للتوصل

إلى اتفاقية للجلاء من ناحية، وحاجة الولايات المتحدة لمشاركة مصرية نشطة فى الاستراتيجية الغربية لمحاصرة الاتحاد السوفييتى من ناحية أخرى؛ طرحت بطريقة غير مباشرة على الأقل قضية التسوية مع إسرائيل على طاولة المشاورات الأمريكية/المصرية التى نشطت فى تلك الفترة . فقد تحمست الولايات المتحدة للقيام بدور الوساطة لبحث آفاق تلك التسوية من منطلق تصورها لصعوبة ضمان تعاون مصر مع خطط الدفاع عن الشرق الأوسط فى غياب تسوية مقبولة للصراع العربى/الإسرائيلى، فى الوقت نفسه كانت شخصيات عالمية مؤثرة قـد راحت تعرض وساطتها ، أو تحث عبد الناصر على إجراء اتصالات مع قيادات إسرائيلية أو يهودية مؤثرة، لبحث آفاق وفرص وضع حد للصراع العربى/الإسرائيلى .ومن خلال قراءتنا لكل ما نشر عن الوساطة الأمريكية، أو عن الاتصالات السرية التى جرت خلال الفترة من ١٩٥٣ وحتى بداية ١٩٥٥، يمكن القول أن عبد الناصر لم يعترض من حيث المبدأ على فكرة التسوية السلمية للصراع، غير أن عدم ثقته فى إسرائيل فضلاً عن التزامه بالموقف العربى العام، جعله يبدو شديد الحذر والحيطة. و عموماً يمكن القول أن موقف عبد الناصر من قضية التسوية السلمية للصراع العربى/الإسرائيلى تحدد بوضوح فى تلك الفترة من خلال العناصر التالية :

١ - رفض إجراء مفاوضات مباشرة سرية أو علنية مع إسرائيل، من منطلق أن ذلك يعد خرقاً لقرارات جامعة الدول العربية من ناحية، فضلاً عن عدم ثقته فى نوايا إسرائيل من ناحية أخرى، فقد اعتقد عبد الناصر أن إلحاح بعض القيادات الإسرائيلية أو اليهودية على تنظيم لقاء سرى معه لا يعد فى ذاته دليلاً على صدق توجه إسرائيل نحو السلام، وإنما قد يكون مجرد مناورة وأداة للابتزاز يمكن استخدامها ضده عند اللزوم لتشويه صورته لدى الرأى العام العربى.

٢ - استعداده للقبول من حيث المبدأ بتسوية سياسية تستند على أسس الشرعية الدولية ، والممثلة فى ذلك الوقت فى قرارى الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين، ورقم ١٩٤ لعام ١٩٤٩ والخاص بعودة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين، بل إن عبد الناصر أكد استعداده للسعى بنفسه لدى الدول العربية لإقناعها بالموافقة على تسوية سلمية إذا ما أعلنت إسرائيل استعدادها الصريح لتطبيق هذين القرارين الدوليين .

٣ - تفضيل أن تحقق أى تسوية نهائية محتملة امتداد مصر الجغرافى مع دول المشرق العربى، وألا تشكل إسرائيل حاجزاً بينها وبين العالم العربى وهو ما يعنى تأكيد مطالب مصر السابقة بضرورة وضع صحراء النقب تحت السيطرة العربية سواء؛ المصرية أو الأردنية . وقد تعثرت هذه المحاولة المبكرة لاستكشاف آفاق التسوية السياسية لأسباب كثيرة، كان أهمها رفض إسرائيل المطلق للحدود الواردة بقرار التقسيم كحدود نهائية و لعودة اللاجئين. والواقع أن الجناح المتطرف فى إسرائيل لم يكن مهيأً أو متحمساً من حيث المبدأ لفكرة التسوية أساساً قبل استكمال المشروع الصهيونى لحدود إسرائيل التوراتية . وربما لم تكن محاولة تخريب العلاقات المصرية/الأمريكية (عملية لافون)، وتصعيد العمل العسكرى ضد مصر(الغارة الإسرائيلية على مواقع الجيش المصرى فى غزة فى فبراير ١٩٥٥) سوى تعبير عن إصرار هذا الجناح المتطرف على ضرب أى محاولات للتسوية فى ذلك الوقت، وبالفعل فقد كان له ما أراد، إذ ما لبثت محاولات الوساطة أن توقفت عملياً عقب غارة غزة مباشرة، ثم نهائياً بعد شن إسرائيل حرباً شاملة ضد مصر عام ١٩٥٦ فى إطار مؤامرة دولية أوسع ، وبالاشتراك مع فرنسا

وبريطانيا رداً على قرار عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس، وتحول عبد الناصر إلى موقف رد الفعل وتعين عليه إدارة أزمة ١٩٥٦ من موقف الدفاع وإجهاض أهداف العدوان، ونجح فى ذلك إلى حد كبير جداً، ولأسباب سوف نشير إليها لاحقاً .وخلال الفترة التى أعقبت أزمة السويس، وحتى عدوان إسرائيل الجديد عام ١٩٦٧ لم تتح التطورات المحلية، والإقليمية، والعالمية أى فرصة حقيقية للبحث حتى على الصعيد النظرى والفكرى عن آلية للتسوية .فعلى الصعيد المحلى عمق عدوان ١٩٥٦ من مشاعر الكراهية تجاه إسرائيل، وبالذات فى صفوف الجيش المصرى ، ولم يكن الانتصار السياسى الذى تحقق رغم الهزيمة العسكرية كافياً لإزالة طعم المرارة الذى ترسب فى الحلوق بسبب اضطرار مصر لقبول مرور السفن، والبضائع الإسرائيلية عبر خليج العقبة، ومرابطة قوات طوارئ دولية فى شرم الشيخ وعلى حدودها الدولية الشرقية كثمن لانسحاب إسرائيل من سيناء، وربما عمق هذا الوضع من مشاعر الرغبة فى الانتقام بأكثر مما حفز إلى البحث عن تسوية .وعلى الصعيد الإقليمى خرج التيار القومى من أزمة السويس منتصراً، وفرضت قضية الوحدة العربية نفسها على الجميع، وقد أثار تنامى هذا التيار واندفاعه مخاوف كثيرين داخل العالم العربى وخارجه، وفى سياق الصراع المحتدم فى العالم العربى حول قضية الوحدة و ما أحاط بها من ملابسات؛ تحولت القضية الفلسطينية إلى موضوع للمزايدة، ووقود للحرب الباردة والكلامية بين الدول العربية، وهو مناخ لم يساعد إطلاقاً ولو بالتفكير على طرح قضية التسوية على جدول أعمال النظام العربى . وعلى الصعيد العالمى اشتد صراع الدولتين الأعظم للسيطرة وبسط النفوذ على المنطقة، فازداد اعتماد الولايات المتحدة - خصوصاً بعد انغماسها المتزايد فى الحرب فى فيتنام - على إسرائيل كوكيل لها فى المنطقة، وباستثناء فترة قصيرة جداً أبدت فيها الولايات المتحدة بقيادة كيندى اهتماماً عابراً بعملية التسوية، لم تتوافر أية فرصة جدية لطرق آفاق التسوية خلال تلك المرحلة . والواقع أننا إذا حاولنا أن نستشف استراتيجية عبد الناصر فى التعامل مع إسرائيل خلال تلك الفترة، فسوف نجد أنها كانت تشبه إلى حد كبير سياسة الاحتواء التى انتهجتها الولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفييتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ فقد استبعد عبد الناصر أى احتمالات واقعية أو حقيقية للتسوية مع إسرائيل ، وقام بتصعيد حملته الدعائية والأيديولوجية لتعبئة العالم العربى فى مواجهتها، والتأكيد على خصائصها ووظيفتها الرئيسية كقاعدة للعدوان والتوسع تهدد الجميع ، لكنه تصرف فى الوقت نفسه على أساس أن وجود قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على حدود مصر الدولية يشكل من الناحية الفعلية والعملية عازلاً يحول دون اندلاع صدام عسكرى غير محسوب مع إسرائيل .

وربما تصور عبد الناصر أن هذا الوضع رغم مساوئه يمكن أن يتيح لمصر فرصة لالتقاط الأنفاس وتجميد الصراع لفترة تسمح ببناء قوة مصر الذاتية، وإحكام طوق الحصار العربى فى مواجهة إسرائيل، والعمل على عزل إسرائيل دبلوماسياً على الصعيد العالمى. وبالفعل فقد شهدت هذه الفترة تغييرات محلية واسعة النطاق فى مصر هدفت إلى بناء وتحديث الجيش، وإقامة صناعة متقدمة بدخول عصر التصنيع الثقيل، وزيادة الرقعة الزراعية واستصلاح الأراضى ...إلخ .وعلى الصعيد الإقليمى شهدت هذه الفترة محاولات متعددة لتوحيد الصف العربى، وتجسيد فكرة الوحدة العربية كان أبرزها تجربة الوحدة المصرية/السورية، ودعم العمل العربى المشترك فى إطار التأكيد على قومية القضية الفلسطينية ...إلخ . وعلى الصعيد العالمى حاول عبد الناصر بناء علاقة صداقة قوية ومتينة ، ليس فقط مع دول عدم الانحياز،

ولكن أيضاً مع دول المعسكر الشرقى بصفة عامة ، والاتحاد السوفيتى بصفة خاصة ؛ لضمان الحصول على إمدادات السلاح، وعلى أقصى قدر من الدعم العسكرى والسياسى، ولكن دون التفريط فى استقلال الإرادة أو فى المساس بسياسة عدم الانحياز . وفى هذا السياق حاول عبد الناصر حصار إسرائيل بالضغط على كل الدول التى تحاول إمدادها بالسلاح أو بمختلف عناصر القوة الأخرى ، وأحد الأمثلة البارزة على ذلك قيادته لحملة دبلوماسية شرسة للضغط على ألمانيا الاتحادية لوقف صفقة سلاح سرية كانت قد أبرمتها مع إسرائيل، بعد أن تم اكتشاف هذه الصفقة فى منتصف الستينات .

غير أن نجاح سياسة الاحتواء توقفت أولاً وأخيراً على القدرة على تحقيق توازن قوى حقيقى على الأرض يسمح بردع إسرائيل ، أو على الأقل بالصمود فى وجه التحرشات أو محاولات التصعيد من جانب إسرائيل ، وعدم السماح لها بأخذ زمام المبادرة واستدراج مصر لمواجهة عسكرية شاملة فى الزمان والمكان الذى تحددهما هى، وهو ما لم يحدث ، فقد تمكنت إسرائيل ولأسباب سنتعرض لها فيما بعد، ليس فقط من استدراج عبد الناصر إلى مصيدة ١٩٦٧، وإنما أيضاً من اتخاذ الاحتياطات الضرورية اللازمة للحيلولة دون تكرار ما حدث فى ١٩٥٦. وقد خلقت حرب ١٩٦٧ واقعاً جديداً اضطر معه عبد الناصر تحت ضغط الهزيمة الكاسحة وغير المتوقعة إلى إدخال تغييرات جوهرية على أسلوبه فى إدارة الصراع ، ولذلك تعتبر حرب ١٩٦٧ هى التجسيد العملى لفشل سياسة التهدئة ومحاولة الاحتواء ، وقد تمثلت أهم هذه التعديلات فى التمييز بين الهدف المرحلى المتعلق بإزالة آثار عدوان ١٩٦٧ وعودة الأراضى العربية التى احتلت خلالها، وبين الهدف الاستراتيجى المتعلق بالتسوية الدائمة والعادلة للقضية الفلسطينية، فقد تعين على عبد الناصر أن يركز كل تفكيره وجهده بالطبع على الهدف المرحلى الأول ؛ وهو إزالة آثار عدوان ١٩٦٧، وتأجيل البحث فى كيفية تحقيق الهدف الرئيسى وهو تحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية، إلى أجل غير مسمى .ثانياً: استراتيجية رد الفعل وإدارة الأزمات :لم يوجد عبد الناصر مطلقاً فى وضع يسمح له بالحركة واتخاذ زمام المبادرة لحسم الصراع العربى/الإسرائيلى سلماً أو حرباً، ولذلك فقد تعامل مع تطورات هذا الصراع بمنطق رد الفعل، وحكم هذا المنطق ثوابت الموقف المصرى التقليدى تجاه الصراع العربى/الإسرائيلى من ناحية، وردود الأفعال الإسرائيلية تجاه مشروع ثورة يوليو لبناء مصر الحديثة والمستقلة من ناحية أخرى ، فقد كان من الطبيعى أن يركز عبد الناصر هدفه فى البداية على إنهاء الوجود البريطانى فى مصر؛ ولتحقيق هذا الهدف راح يضغط على بريطانيا بوسيلتين :

الأولى : عسكرية من خلال تنشيط وتكثيف العمل الفدائى ضد قاعدتها العسكرية فى منطقة القناة.

الثانية : دبلوماسية من خلال توظيف الدور الأمريكى الذى كان قد بدأ ينشط ويهتم بالمنطقة لأسباب كثيرة معروفة . فى الوقت نفسه أظهر عبد الناصر اهتماماً كبيراً بمشروع السد العالى، مؤكداً بما لا يدع مجالاً للشك على أن قضية البناء الداخلى هى أهم ما يشغل الثورة فى تلك المرحلة . وأبدت الولايات المتحدة حماساً واضحاً لدعم النظام السياسى الجديد فى مصر بمساعدته فى تحقيق الهدفين معاً ؛ الجلاء وبناء السد العالى .غير أن إسرائيل ما لبثت أن دخلت على الخط بالتعبير عن قلقها - كما سبقت الإشارة - مما يجرى على الساحة المصرية، خصوصاً فى ظل احتمالات الجلاء البريطانى عن مصر، فقد كانت ترى فى الوجود العسكرى

الغربى فى منطقة القناة ضماناً لأمنها، ولم يكن فى شروط إسرائيل للتسوية ما يثير حماس مصر أو يحفزها على التجاوب معها، فقد سعت لتحويل اتفاقية الهدنة إلى اتفاقية سلام دائم تمكنها على الأقل من المرور فى خليج العقبة وقناة السويس، ومن الاحتفاظ بالأراضى الإضافية التى احتلتها فى حرب ١٩٤٨ دون أن يكون لديها أدنى استعداد لإجراء تبادل فى الأراضى يسمح بتواصل مصر الجغرافى مع المشرق العربى، أو بقبول عودة اللاجئين .

يضاف إلى ذلك أن إسرائيل بدأت تعبر علناً وبوضوح عن قلقها من موقف مصر من قضية الأحلاف، ومن سياسة عدم الانحياز، ولم يكن بوسع أى حكومة مصرية أياً كانت أن تقبل بالشروط الإسرائيلية للتسوية، أو بالانضمام إلى الأحلاف الغربية أو تتخلى عن قضية الجلاء لمجرد الرغبة فى تهدئة مخاوف إسرائيل، أو لإثبات حسن النوايا تجاهها . ولأن إسرائيل لم تكن مستعدة لترك مصيرها يتقرر بأيدى الآخرين أو بالصدفة ؛ فقد قررت أن تأخذ بزمام المبادرة فى يدها، وراحت تضغط على مصر بوسائل وأساليب متعددة؛ فبدأت بالعمل السرى فى محاولة لتخريب العلاقات المصرية/الأمريكية المتنامية (عملية لافون)، ثم راحت تجرب الضغط العسكرى المباشر ولكن المحدود (غارة غزة) قبل أن تلجأ إلى أسلوب الحرب الشاملة.وكانت الخلافات بين مصر والولايات المتحدة قد بدأت تظهر ثم تتسع تدريجياً بالتوازى مع الضغوط الإسرائيلية، وعندما أدرك عبد الناصر أنه معرض للوقوع بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الأمريكى سعى للإفلات من الحصار وصمم على الصمود، وأتاح النظام الإقليمى والعالمى فى ذلك الوقت هامشاً معقولاً من حرية الحركة، حاول عبد الناصر استغلاله إلى أقصى مدى ممكن، فاختار سياسة عدم الانحياز بديلاً للانحياز للغرب والانخراط فى أحلافه، وأصبح رمزاً من رموزها، ورد على غارة غزة وسياسة احتكار السلاح بإبرام صفقة سلاح مع الاتحاد السوفييتى، مدخلاً بذلك القوة العظمى المناوئة - ولأول مرة طرفاً - موازناً فى لعبة الصراع على النفوذ فى الشرق الأوسط .وعندما بدأ صبر الولايات المتحدة ينفد وتفشل سياستها فى احتواء عبد الناصر قررت معاقبته بسحب عرضها بتمويل السد العالى، ومرة أخرى برهن عبد الناصر على أنه قادر على مجابهة التحدى فرد بتأميم شركة قناة السويس لتبدأ عجلة الأزمة – والتى عرفت بأزمة السويس - فى الدوران .

- إدارة أزمة السويس :ما يعنينا هنا فى المقام الأول - وحتى لا نتوه فى التفاصيل - هو تحليل مغزى السلوك الإسرائيلى تجاه مصر والأهداف التى سعت لتحقيقها، فقد كان من الواضح أن إسرائيل مصرة على المحافظة على الأمر الواقع، وعلى موازين القوى القائمة فى المنطقة، وعدم السماح لمصر بتحريك الموقف لتعديل هذه الموازين لصالحها، صحيح أن قرار التأميم لم يمس مصالح إسرائيل المباشرة لكن دلالاته كانت تشير إلى أن موازين القوى فى المنطقة بدأت تتحرك فى التحليل النهائى لصالح مصر ولغير صالح إسرائيل . ومن هنا كان قرار إسرائيل بالتعجيل بشن ضربة لإجهاض قدرة الجيش المصرى على استيعاب وهضم صفقة السلاح التشيكية ؛ أى أن قرار التأميم لم يكن فى الواقع سوى مناسبة وجدت إسرائيل أنها الأفضل لتحقيق خطتها الرامية لتحطيم الجيش المصرى وإسقاط عبد الناصر، أو على الأقل تحجيم دوره فى المنطقة وتلقينه درساً لا ينساه .وهكذا تحولت أزمة ١٩٥٦، والتى فجرها قرار أمريكى بسحب عرض سابق بالمساهمة فى تمويل مشروع السد العالى إلى صدام بين استراتيجيتين؛ أحدهما هجومية تقودها إسرائيل، والأخرى دفاعية يقودها عبد الناصر. إذ تشير كافة الوثائق

المنشورة عن أزمة السويس إلى أن إسرائيل كانت هى المحرض الأول للعمل العسكرى ضد مصر، وأن دورها كان هو الأكثر حسماً فى خطة التآمر الثلاثى بينما كان عبد الناصر يستبعد كليةً احتمال قيام إسرائيل بعمل عسكرى للرد على قرار التأميم، فالواقع أن عبد الناصر كان يعتقد أن بريطانيا هى الطرف الوحيد المرشح للجوء إلى القوة للرد على قرار التأميم، ولم يضع فى حساباته احتمال لجوء فرنسا أو إسرائيل للقوة، ناهيك عن احتمال قيامهما بتوريط بريطانيا، ولجوء الأطراف الثلاثة إلى التآمر ضده!.

ومن المفارقات أن العامل الذى تصورت إسرائيل أنه سيحسم المعركة لصالحها، وهو نجاحها فى ضمان مشاركة بريطانيا وفرنسا إلى جانبها فى الشق العسكرى؛ كان هو نفسه أحد الأسباب الرئيسية فى فشلها وفى هزيمتها السياسية، فقد أدى هذا العامل إلى الارتفاع بدرجة ومستوى الصراع من النطاق الإقليمى إلى المواجهة العالمية بكل ما ترتب على ذلك من دخول مفردات جديدة فى معادلة الصراع، وفى حركة موازين القوى التى انتهت بحسم المعركة لغير صالحها . ولا جدال فى أن عبد الناصر تمكن من إدارة أزمة السويس باقتدار، وحشد كل الموارد والإمكانات التى مكنته من تحقيق النصر السياسى رغم الهزيمة العسكرية . وليست هناك حاجة للتوقف طويلاً أمام تحليل العوامل التى ساعدت عبد الناصر على حسم المعركة لصالحه، وإن كان التذكير بأهمها يعتبر ضرورياً لأغراض المقارنة لاحقاً مع العوامل التى أسهمت فى صنع كارثة ١٩٦٧.

وفى تقديرى أن أهم العوامل التى ساعدت عبد الناصر على صياغة استراتيجية واضحة ورشيدة لإدارة أزمة السويس، تمثل أساساً فى وضوح وعدالة القضية المصرية؛ فقد بدت مصر- وخصوصاً بعد اشتراك بريطانيا وفرنسا فى العمليات العسكرية ضدها – دولة صغيرة تتعرض لعدوان وحشى من جانب قوى لا قبل لها بها لمجرد إصرارها على التمسك بحقوقها المشروعة والسيطرة على مواردها الطبيعية من أجل التنمية، ولا شك فى أن هذه الصورة ساعدت عبد الناصر على حشد التأييد اللازم لقضيته العادلة على كافة المستويات ؛ المحلية والإقليمية والعالمية.فعلى الصعيد المحلى ضمن عبد الناصر تأييد الشعب المصرى له والالتفاف حوله، والإصرار على الصمود فى وجه العدوان، ولم يخرج لإسقاط " الدكتاتور المغامر " كما توقعت القوى المعتدية، بل على العكس تماماً فقد أحس الشعب المصرى أن مقاليد الأمور فى مصر ولأول مرة منذ قرون طويلة قد آلت لزعامة مصرية وطنية صميمة .وعلى الصعيد الإقليمى ضمنت مصر تأييداً عربياً شعبياً ورسمياً ليس له نظير، لم يشذ عنه سوى نورى السعيد رئيس وزراء العراق وقتها، فعلى المستوى الشعبى خرجت الجماهير فى كل أنحاء العالم العربى تندد بالعدوان وتحاصر القواعد العسكرية (كما حدث فى ليبيا)، أو لقطع إمدادات النفط ، (كما حدث فى سوريا) ...إلخ . وعلى المستوى الرسمى عقدت فى بيروت قمة عربية كانت هى الأولى من نوعها منذ قمة أنشاص عام ١٩٤٦ ، للمطالبة بوقف العدوان فوراً وانسحاب القوى المعتدية .وعلى الصعيد العالمى ضمنت مصر تأييداً قوياً، ليس فقط من جانب كافة دول العالم الثالث، ولكن أيضاً - وعلى وجه الخصوص - تنديداً بالعدوان من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى رغم اختلاف دوافعهما، وربما كان الموقف السوفييتى - والذى وصل إلى حد التهديد بضرب لندن وباريس بالصواريخ - هو الموقف الأكثر حسماً فى وقف العدوان البريطانى/الفرنسى . غير أن الموقف الأمريكى كان - بلا جدال - هو الموقف الأكثر

حسماً فى حمل إسرائيل على الانسحاب من سيناء بعد عدة شهور من التلكؤ والمماطلة، بل إن التنديد بالعدوان وصل إلى قطاعات عريضة من الرأى العام داخل الدول الغربية المعتدية نفسها، وكان له تأثير مهم على مسار الأحداث .

ومع أن إسرائيل خرجت من أزمة ١٩٥٦ بمكسب لا يستهان به، وهو ضمان مرور تجارتها عبر خليج العقبة، إلا أنها راحت تتصرف وكأنها حققت انتصاراً سرقه منها الآخرون، ومن ثم فقد رسمت كل خططها المستقبلية للحيلولة دون تكرار ما وقعت فيه من أخطاء نتيجة الاعتماد على الآخرين.أما عبد الناصر والذى لعبت عوامل خارجية الدور الأكبر فى تحقيق انتصاره السياسى، فيبدو أنه وقع تحت وهم أن إسرائيل أضعف من أن تجرؤ على خوض الحرب بمفردها، وأنها مجرد أداة أو لعبة فى يد الآخرين ، بعبارة أخرى فبينما أدت الهزيمة إلى حث إسرائيل على استخلاص الدروس الصحيحة؛ فإن النصر صاحبته أوهام حجبت عن عبد الناصر القدرة على الرؤية الصحيحة لحقيقة ما جرى، وربما كان ذلك هو بداية الخطأ الكبير فى الحسابات التى اندلعت بسببها أزمة ١٩٦٧ وانعكست فيها الأدوار بحيث أصبحت إسرائيل هذه المرة هى الطرف الأوضح فى أهدافه ، والأقدر على توجيه دفة الأحداث والسيطرة على التفاعلات ، وبالتالى تحقيق النصر الكامل فى المعركة على الصعيدين السياسى والعسكرى .

- إدارة أزمة ١٩٦٧ :على الرغم من مرور أكثر من ثلث قرن على أحداث أزمة ١٩٦٧، إلا أننا للأسف لا نملك حتى الآن صورة كاملة ودقيقة تسمح باستخلاص نتائج نهائية لما جرى على الجانب المصرى ، فما زال الغموض يكتنف جوانب كثيرة تتعلق بحقيقة الأهداف التى سعى عبد الناصر لتحقيقها وبدوافعه وتوقعاته وحساباته لنتائج القرارات التى اتخذها ، وخاصة قرارات حشد القوات فى سيناء، وسحب قوات الطوارئ الدولية، وإغلاق خليج العقبة، والرواية الرسمية السائدة فى مصر حتى الآن تركز على عدة عناصر أهمها :

١ - أن إسرائيل هى التى تسببت فى الأزمة بحشودها العسكرية ضد سوريا وتهديدها باحتلال دمشق .

٢ - أن عبد الناصر عندما قرر حشد قواته فى سيناء لم يسع إلى الحرب، وإنما إلى ردع إسرائيل عن مهاجمة سوريا .

٣- أن رالف بانش - المساعد الأمريكى ليوثانت - هو الذى تسبب فى تصعيد الأزمة بعرقلته للجهود الرامية لاحتوائها سلمياً، وعدم الاستجابة لطلب مصر بسحب قوات الطوارئ جزئياً من خط الحدود مع إسرائيل وليس كلياً، حتى لا تضطر مصر إلى إغلاق خليج العقبة .

٤- أن عبد الناصر كان يدرك أن إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية يعنى اندلاع الحرب حتماً، ومع ذلك فقد قرر خوضها من منطلق أن جيشه قادر على تلقى واستيعاب الضربة الأولى، ثم الرد بقوة موجعة، والاشتباك مع العدو خلال فترة يمكن أن تطول إلى أن يتدخل المجتمع الدولى بنجاح ووقف الحرب والبحث عن تسوية مشرفة .ورواية الأستاذ هيكل - وهو الأقرب من عبد الناصر والأقدر من أى شخص آخر على معرفة حقيقة ما جرى - عادت لتؤكد هذه الصورة مرة أخرى فى كتابه الذى صدر بعد مرور ما يقرب من ربع قرن على هذه الحرب، يقول هيكل : " كان جمال عبد الناصر فى الأساس لا يؤمن بالحرب إلا كملجأ أخير

ليس منه بد، وفى هذه الحالة فإن حسابات الحرب لا بد وأن تكون دقيقة، وعندما بدأت أزمة الشرق الأوسط بالحشود الإسرائيلية على سوريا، وقرر هو أن يواجهها بحشد عسكرى مصرى فى سيناء، فإنه ظل حريصاً طول الوقت على ألا يغلق باباً أو يترك فرصة تضيع، ولقد كان من هنا حذره الشديد فى خطى سحب قوات الطوارئ وفى استعداده للاستجابة لـ "يوثانت" فى كل ما يقترحه ولا يكون متعارضاً مع مبدأ يؤمن به، ولقد كثف كمية هائلة من العمل السياسى فى تلك الساعات حتى لا تصل الأزمة إلى نقطة صدام، وكان تقديره أنه إذا استطاع أن يكسب وقتاً، وإذا أفلتت من إسرائيل فرصة الرد المباشر على خطوة إغلاق خليج العقبة فإن الصدام يمكن تفاديه وعندما بدا له من سير الحوادث أن احتمالات الصدام تتزايد من ٤٠ إلى ٦٠ إلى ٨٠ إلى ١٠٠% يوم ٢ يونيو، فإنه لم يكن يعد نفسه لنصر عظيم، كان كل ما يريده معركة دفاعية تمتد أياماً وتبدو فيها وحدة العالم العربى وتضامن شعوب آسيا وإفريقيا، وينعكس أثر ذلك على الرأى العام العالمى ممثلاً فى الأمم المتحدة، مع ظهور بوادر أزمة فى العلاقات بين القوتين الأعظم، وساعتها يمكن الوصول إلى وقف لإطلاق النار، ويبدأ البحث عن مخرج فى الأزمة" .

و تثير هذه الرواية لرؤية عبد الناصر واستراتيجيته فى إدارة الأزمة من الظمأ للمعرفة أكثر مما تروى، ومن التساؤلات أكثر مما تجيب : فنحن لا نعرف مثلاً لماذا قرر عبد الناصر الرد على التهديدات الإسرائيلية لسوريا هذه المرة بالذات رغم أنها تكررت قبل ذلك كثيراً ؟ ولماذا لم ينتظر ارتكاب إسرائيل لعدوان فعلى على سوريا قبل أن يحشد قواته فى سيناء كى يصبح فعلاً فى موقف الدفاع عن النفس حتى لو قام حينئذ بإغلاق خليج العقبة؟ وبافتراض أن سيناريو الأحداث سار كما قدر له عبد الناصر، وتمكن من خوض معركة دفاعية يستطيع خلالها أن يحرك العمل السياسى، ويوقف إطلاق النار ويبدأ فى البحث عن "مخرج"، فما هو هذا "المخرج" الذى كان يريده بالضبط ؟.. هل هو مجرد تعهد إسرائيلى بعدم تكرار حشد القوات على الحدود مع سوريا؟.. أم تصفية آثار عدوان ١٩٥٦ والعودة إلى الوضع الذى كان سائداً قبله؟.. أم تسوية شاملة للصراع العربى/الإسرائيلى ؟إن عدم وجود أجوبة واضحة وقاطعة على مثل هذه الأسئلة البديهية - رغم مرور أكثر من ثلث قرن ورغم كل ما نشر- ليس له سوى معنى واحد وهو أن ما نعرفه عما جرى فى مصر عام ١٩٦٧ ليس سوى الجزء العائم من جبل الثلج، وهو قليل جداً إذا ما قورن بالجزء الذى ما زال غاطساً منه تحت الماء حتى الآن ، وهذا الوضع يفتح الباب أمام احتمال تباين الاستنتاجات.وفى تقديرى الخاص أن البداية الحقيقية لأزمة ١٩٦٧ تعود إلى عام ١٩٦٤، حين قرر عبد الناصر الرد على المشروعات الإسرائيلية لتحويل نهر الأردن بالدعوة إلى مؤتمرات القمة العربية، فمنذ اللحظة التى قررت فيها الدول العربية التصدى بالقوة للخطط الإسرائيلية؛ كان يتعين توقع دخول الصراع العربى/الإسرائيلى مرحلة تصعيد يمكن أن تصل إلى حد صدام مسلح شامل، وأود أن أستشهد هنا بفقرة وردت فى بيان المؤتمر الأول الذى عقد بالقاهرة فى يناير ١٩٦٤، تقول أن المؤتمر قرر " اعتبار أن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسى الذى أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه، وبما أن وجود إسرائيل يعتبر خطراً يهدد الأمة العربية فإن تحويلها لمياه نهر الأردن سيضاعف من أخطارها على الوجود العربى؛ لذلك فإن على الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية، حتى إذا لم تحقق النتائج المطلوبة كان الاستعداد العسكرى العربى الجماعى القائم، بعد استكماله، هو الوسيلة الأخيرة العملية للقضاء على إسرائيل نهائياً ".

فإذا أضفنا إلى هذا الجزء من الصورة، والذى توحى به هذه الفقرة، بقية الأجزاء التى رسمتها مقررات هذه القمة والقمم التالية : (الإسكندرية : سبتمبر ١٩٦٤، والرباط : سبتمبر ١٩٦٥) والتى تمثل أهمها فى : إنشاء قيادة عربية موحدة، وهيئة عربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده تلتزم الدول العربية بتوفير الدعم العسكرى والمالى لها، والموافقة على قيام منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل جيش فلسطينى ...إلخ ، لأدركنا أنه كان يستحيل على إسرائيل أن تقف مكتوفة الأيدى . فى هذا السياق يمكن القول أن التصعيد فى اتجاه الحرب الشاملة لم يبدأ بالحشود الإسرائيلية فى مواجهة سوريا عام ١٩٦٧، وإنما بدأ بالتحرشات الإسرائيلية الرامية لوقف خطط وأعمال الهيئة العربية لاستغلال نهر الأردن وضد القوات العربية التى كلفت بحمايتها منذ اللحظة الأولى ، وهذه التحرشات لم تتوقف منذ بدأ نشاط هذه الهيئة حيث تكررت الاشتباكات مع القوات السورية والأردنية خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٧. وكان من الواضح أن إسرائيل قررت منذ البداية عدم السماح للدول العربية بإتمام خططها المضادة لاستغلال مياه نهر الأردن ، وبالتالى فقد تعين على الدول العربية إما المضى قدماً فى خططها أو التراجع ، غير أنه كان من الواضح فى الوقت نفسه- وبالذات منذ مؤتمر الرباط - أن العمل العربى المشترك فقد قوة دفعه ، وأنه لن يستطيع أن يكمل المشوار، و استناداً إلى هذا التحليل يبدو لنا قرار عبد الناصر بحشد الجيش المصرى فى سيناء مفاجئاً ويحتاج إلى تفسير . وفى اعتقادى الشخصى أن موضوع الحشود الإسرائيلية فى مواجهة سوريا لم يكن سوى مناسبة أراد عبد الناصر استغلالها لتسخين الوضع من أجل ردع إسرائيل عن التمادى فى استفزازاتها، تمهيداً لاستعادة سيطرته على أوضاع محلية وعربية كانت تبدو خطرة ومنفلتة فى ذلك الوقت، وربما أراد الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك بانتهاز الفرصة لتصفية آثار عدوان ١٩٥٦؛ أى إعادة إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية على الأقل ، وكان وجود قوات الطوارئ الدولية فى مصر، والسماح بمرور إسرائيل فى خليج العقبة قد بدأ يشكل فى أجواء التصعيد ومحاولة كل طرف عربى التنصل من مسئولياته باتهام الآخرين بالتخاذل - موضوعاً للمزايدة ووقوداً فى الحرب الباردة العربية، فقد بدأت أجهزة الإعلام العربية تتهم مصر بأنها تحتمى وراء القوات الدولية وتترك غيرها يتعرض للعدوان الإسرائيلى دون أن تفعل شيئاً غير التأييد بالكلمات .

وفى هذا السياق جاء قرار عبد الناصر بالتحرك وحشد القوات ، لكن قراءته لمجمل الأوضاع المحلية، والإقليمية، والعالمية السائدة، وحساباته وتقديراته للاحتمالات ولردود أفعال جميع الأطراف كانت خاطئة هذه المرة وقادت إلى كارثة عام ١٩٦٧.فعلى الصعيد المحلى ، كانت صورة النظام السياسى السائد تختلف كلية عن الصورة المثالية التى سادت عام ١٩٥٦ لمجموعة منتقاة من الشباب الوطنى المخلص والمتحمس والملتف حول قائد يمتلك كل مقومات الزعامة، وربما كانت صورة الزعيم ما تزال محتفظة ببريقها عندما اندلعت أزمة ١٩٦٧، غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التى مرت بها مصر خلال الفترة الممتدة بين هاتين الأزمتين؛ كانت قد ألقت بظلالها على النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى القائم ، إذ كان صراع الأجنحة بين اليمين واليسار داخل النظام قد بدأ يبرز بشكل علنى و يدخل مرحلة مقلقة، وكانت المؤسسة العسكرية تبدو وكأنها تخضع لقيادة عسكرية مستقلة عن القيادة السياسية ، ومنشغلة بأمور أخرى غير مهمتها الأساسية ، وهى إعداد الجيش للدفاع عن أمن الوطن ، ولمواجهة عسكرية محتملة ضد إسرائيل، وكانت هذه القيادة قد اختبرت من قبل ؛ عسكرياً فى ١٩٥٦، وسياسياً فى أزمة انفصال سوريا ، وإنسانياً فى واقعة زواج المشير سراً من السيدة

برلنتى عبد الحميد . وأسفر هذا الاختبار المتكرر عن نتيجة واحدة ؛ وهى عدم الكفاءة على الصعيدين المهنى والشخصى .

وكان من الغريب ، ومن غير المفهوم أيضاً أن يقوم عبد الناصر بتصعيد الأزمة ودفعها نحو المواجهة العسكرية الحتمية ، بدلاً من تهدئتها واحتوائها فى وقت لم يكن فيه مقتنعاً بصلاحية المشير عامر للقيادة ، فقبل بداية الأزمة بأسابيع محدودة كان عبد الناصر قد قرر منح عامر إجازة مفتوحة لكنه عدل عن قراره لأسباب تبدو لنا متهافتة وغير مقنعة ، كما كان من الغريب أيضاً أن يقرر عبد الناصر هذا التصعيد فى وقت كان الجيش المصرى مشتبكاً فى حرب أخرى على بعد آلاف الأميال فى اليمن ، ومع ذلك فمن الصعب تحميل عبد الحكيم عامر وحده مسئولية ما حدث عسكرياً عام ١٩٦٧، فالإنصاف يتطلب منا أن نعترف بأن بعض القرارات السياسية التى اتخذها عبد الناصر أثناء الأزمة - وضد رغبة عبد الحكيم عامر - ساهمت فى وضع الجيش المصرى وقيادته فى موقف بالغ الصعوبة، و لذلك فإن وجهة نظر عبد الحكيم عامر حول ضرورة توجيه الضربة الأولى بعد أن أصبحت المواجهة حتمية بقرار إغلاق خليج العقبة؛ كان لها- من الناحية العسكرية البحتة على الأقل - ما يبررها .

غير أن نقص المعلومات حول حقيقة ما دار من مناقشات بين القيادتين السياسية والعسكرية متعلقاً بهذه القضية؛ تجعل من العسير أن نقطع برأى فيها .وعلى الصعيد الإقليمى بدت صورة التيار القومى عام ١٩٦٧ مختلفة كلية عن الصورة التى بدا عليها عام ١٩٥٦، فبينما برز التيار القومى عام ١٩٥٦ كقوة فتية صاعدة تطرح نفسها كواحدة من أهم القوى السياسية على المسرح العربى، إن لم يكن أهمها على الإطلاق و أكثرها قدرة على التعبير عن مستقبل المنطقة وطموحاتها؛ فإنه بدا عام ١٩٦٧ وكأنه يدخل طور الشيخوخة؛ إذ كانت أول تجربة وحدوية بين مصر وسوريا قد انهارت، وتعثرت محاولات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، وانقسم العالم العربى إلى معسكرين متصارعين، وكل معسكر إلى جبهات متنافرة . وهكذا تحولت الخلافات العربية/العربية التقليدية إلى صراعات وصلت إلى حد الحرب الباردة حيناً والساخنة فى أحيان أخرى ، ووصلت المزايدات الكلامية وعمليات المتاجرة بالقضية الفلسطينية - والتى أخذت شكل الحروب الإعلامية - حداً وصل إلى تبادل الاتهامات بالخيانة والعمالة، مرة لحساب الشرق وأخرى لحساب الغرب . وفى هذا السياق لم تعد القوى الخارجية تأخذ التيار القومى أو قضية الوحدة على محمل الجد، أو تتصور أنه قادر على إلحاق ضرر حقيقى بمصالحها.

(١٢)دراسات في الحقبة الناصرية

الوحدة العربية .. وأسئلة القرن الجديد

بقلم: د. صفوت حاتم

١- كيف يمكن تحقيق الوحدة العربية فى ظل غياب دور مصر الإقليم القاعدة ؟٢- كيف يمكن تحقيق الوحدة فى ظل الاعتراف بإسرائيل وعقد اتفاقيات منفردة معها ؟٣- كيف يمكن مواجهة إسرائيل دون رادع نووى ؟٤- كيف يمكن تحقيق الوحدة العربية فى ظل أحادية القطبية ؟٥- كيف يمكن تحقيق الوحدة فى ظل التبعية ؟٦- كيف يمكن تحقيق الوحدة العربية فى غياب الحزب ؟

* * *

١- عندما نجح " جمال عبد الناصر " فى تحقيق أول وحدة عربية بين إقليمين عربيين هما مصر وسوريا عام ١٩٥٨ كان يعلم أن المعركة مع أعداء الوحدة العربية فى الداخل والخارج قد بدأت . فمع هذه الوحدة بدا الحلم الذى طال انتظاره وكأنه قد أصبح قابلاً للتحقيق فى النهاية فقد بدأت الأنظمة المعارضة للمشروع النهضوى العربى فى الانهيار ، فسقط الحكم الشمعونى فى لبنان وسقطت المملكة الهاشمية فى العراق ، وبدا أن هناك اتجاهاً قوياً داخل " الضباط الأحرار " العراقيين الذين قاموا بالثورة يضغط باتجاه الالتحاق السريع بدولة الوحدة الناشئة والتى كان من نتائجها المباشرة نزول القوات الأمريكية فى لبنان والقوات البريطانية فى الأردن بعد أن اجتاحت عمان وبيروت مظاهرات عارمة يلهبها حلم الوحدة الذى فجره عبد الناصر . وقد قدرت وكالات الأنباء آنذاك " رويتر" و " الأسوشيتدبرس " أن عدد اللبنانيين الذين قصدوا بيروت باتجاه دمشق التى كان يزورها الرئيس عبد الناصر قد وصل إلى نصف مليون ، أى أن نصف لبنان قد شارك واقعياً فى مواكب الرحلة إلى دمشق خلال فترة لا تزيد عن أسبوعين . من ناحية أخرى تأججت الثورة فى الجزائر وبدت الأمور – آنذاك – وكأننا نسير نحو النصر النهائى للمشروع العربى الذى بدأت ملامحه قريبة تداعب الخيال الشعبى . إن الوحدة المصرية السورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة كشف بشكل فجائى وصاعق عن جوهر المشروع النهضوى العربى ، أى الوحدة العربية ، وكشف فى ذات الوقت عن أعداء هذا المشروع ، الخارجيين والمحليين . (استطاع محمد حسنين هيكل أن يكشف بالوثائق حالة الهوس والجنون التى انتابت هذه القوى بعد إعلان الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ فى كتابه الممتاز " سنوات الغليان") .

٢- لقد أدركت القوى المعادية للأمة العربية – من ناحيتها – المعنى التاريخى العميق للوحدة العربية وتأثيرها على توازنات القوى العالمية ومستقبلها . فصراعات القوى الكبرى كانت ولا تزال تدور حول هذه المنطقة بالذات ، ولقد أكسب ظهور النفط فيها لهذا الصراع بعده المستقبلى . فالنفط سيظل وحتى إشعار آخر هو العامل القادر على التحكم فى مستقبل القوى العظمى وتطورها التكنولوجى والحضارى .

لذلك ليس غريباً أن يعتبر بعض المفكرين العرب أن أكبر انتكاسة لحقت بالمشروع النهضوى العربى المعاصر هو انفصال الإقليم الشمالى للجمهورية العربية المتحدة (سوريا) عن الإقليم الجنوبى (مصر) . ولم تكن الهزائم العسكرية أمام العدو الصهيونى سوى " تجليات " لهزيمة المشروع الوحدوى بالانفصال عام ١٩٦١ .

والمعروف أن دوائر الحكم فى مصر باتت تحمل " عبد الناصر " شخصياً مسئولية " المغامرة الوحدوية " وتلقى عليه باللوم . يذكر محمد حسنين هيكل أن الرئيس " عبد الناصر " وصف شعوره – آنذاك – كوضع قبطان وجد سفينته وقد انشطرت إلى نصفين وهى فى وسط البحر، وأنه قضى أياماً طويلة يراجع نفسه ، وسيتذكر تفاصيل تجربة الوحدة وآمالها ومشاكلها . كان شعوره الداخلى أن التجربة جاءت قبل الأوان ولم يكن لها أساس موضوعى صلب لتحقيقها فى هذا الوقت بالذات ، ومع ذلك فقد حدث أنها قامت وكان الحرص عليها واجباً . وكان يراوده إحساس بأن الاحتفاظ بالوحدة مهما كانت الظروف كان يمكن أن يعرض سوريا لضرورات أمن لم يكن على استعداد لها وإلا وقع الضرر بهدف الوحدة نفسه . (سنوات الغليان ، ص ٥٩١) .

ما الجديد فى المسألة ؟

٣- ومنذ هذا التاريخ كتبت آلاف الكتب والمقالات وعقدت مئات الندوات والمؤتمرات لدراسة موضوع الوحدة العربية ، تبحث فى المعوقات والعقبات ، وتقترح الحلول والسياسات ، وتتصور الأساليب والطرق ، ولكن لم نتقدم خطوات كثيرة باتجاه الوحدة . على العكس تدهور الوضع العربى كثيراً منذ هذا الانفصال المشئوم وبعدنا عن كل صور التضامن العربى إلى أشكال مروعة من الصراعات الإقليمية والطائفية والقبلية التى كانت حرب الخليج الثانية وما استخدم فيها من عنف " مجانى " هى أحد مظاهرها الساخرة .ما الذى يمكن أن " تكتشفه " دراسة جديدة عن الوحدة العربية ؟ وما الذى يمكن أن تضيفه إلى آلاف الدراسات والكتب المتخصصة التى كتبت عن هذا الموضوع وجوانبه المختلفة : دور الاقتصاد والتكامل الاقتصادى والعامل الثقافى والعامل الحضارى والبنى السياسية واللغة والصراع الإقليمى .. إلى آخره ؟

مهمة صعبة ومستحيلة : لذلك لا يبدو منطقياً أن نتكلم عن الوحدة العربية الآن بنفس الخطاب الذى كان سائداً فى الخمسينات والستينات ، فقد كانت الأوضاع السياسية والفكرية السائدة – آنذاك – تشهد حالة صعود لنظام إقليمى عربى قوامه الفكرى الإيمان بالوحدة العربية وقوامه السياسى مواجهة الاستعمار ورفض الأحلاف ، وقوامه الاجتماعى التنمية المستقلة والعدالة

الاجتماعية ، وقوامه الطبقى الفئات الكادحة والمسحوقة من الجماهير العربية ، وقوامه التحررى كان تحرير فلسطين من القبضة الصهيونية . ورغم أى تراجعات أو تذبذبات فى هذا المشروع العربى ، فإننا لا يمكن أن ننكر أن السعى لتحقيق هذه الأهداف كان مشروع المستقبل للعرب خلال الخمسينات والستينات .

لكن تبدل الحال بشكل جذرى بعد وفاة عبد الناصر وبشكل يصعب تصديقه ، فموجة العداء للغرب أفسحت المجال لسياسات وأقوال ترى فى الغرب " المخلص " للعرب من كل مشاكلهم وأولها مشكلة الصراع العربى الصهيونى التى حكمت المنطقة وتوجهاتها فى الحقبة الناصرية على نحو حاد، وهكذا أصبح للغرب ٩٩ فى المائة من أوراق حل المشكلة . وبعد أن كانت سياسة الموالاة للغرب تمارس سراً من بعض الأنظمة العربية ، تحول الأمر إلى سياسات تؤيد الغرب علناً ، وانتشرت مع التعاظم المفاجئ والفج فى الثروة النفطية ، موجة من المتاجرات والمضاربات المالية ، وكشف العالم العربى مرة أخرى عن وجهه المحافظ فى السياسة والفكر والدين والثقافة .

إن المحافظة السياسية والفكرية التى عرفتها مصر بعد عبد الناصر ستتخطى حدودها وينطلق فيها العالم العربى كله حتى تلك التى ترفع شعارات أو واجهات يسارية فى العراق وسوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوب (قبل الوحدة مع الشمال) والمقاومة الفلسطينية ، لتصبح سياسة مغازلة الغرب نهجكامل ومسيطر فى السياسة العربية الرسمية ، لن تلبث أن تلتحق بها قطاعات من النخبة المثقفة التى رأت أن عجلات الزمن تدور فى الاتجاه المعاكس ، خصوصاً بعد أن انهار المعسكر الاشتراكى انهياراً مدوياً صحبه وما تبعه من إحساس عارم بالخزى من هشاشة البناء الذى شيدت عليه أول تجارب البناء الاشتراكى فى التاريخ والسهولة العجيبة التى انهار بها .

أسئلة القرن الجديد : يدخل العرب – إذاً – القرن الجديد فى ظل أوضاع جديدة ومخالفة عما كان سائداً ومتوقعاً – خلال بداية الخمسينات والستينات . هذا القرن الجديد يطرح على العرب أسئلة من نوع جديد حول المستقبل . وهى أسئلة تهم النخبة العربية المهمومة بالمستقبل العربى كوحدة واحدة وليس كوحدات متفرقة فى أقطار متعددة ومتنافرة فى مصالحها. لذلك فهى أسئلة موجهة للنخب المؤمنة بمسألة الوحدة العربية ، دون سواها فلسنا معنيين بحال من الأحوال بإقامة ألف دليل ودليل على ضرورة الوحدة العربية لغير المؤمنين بها مهما كانت عقلانية أسبابهم النظرية أو صلابة مواقفهم السياسية !!

السؤال الأول : وحدة عربية فى ظل هيمنة أمريكية ؟ لقد دأب الفكر السياسى التقليدى على الكلام عما سمى " حقبة التوازن الدولى " خلال حقبة الحرب الباردة ، ولكن التحليل السياسى الجاد يفرض على الباحث السياسى كثير من الحرص والحذر فى استعمال الألفاظ . فحقيقة الأمر أنه لم يتواجد قط هذا النوع من " التوازن " بين القوتين العظمتين خلال حقبة الحرب الباردة .

لقد كشفت أزمة خليج الخنازير عام ١٩٦٢ (بسبب نشر الصواريخ الروسية سراً فى كوبا) وما تبعها من انكسار للموقف السوفييتى أمام الضغوط الأمريكية عن حدود التوازن الدولى الذى تمشى على مساحته الضيقة حركات التحرر الوطنى .

ربما كان أول من عبر عن " خيبة الأمل " فى هذا التوازن هم ضحاياه الحقيقيون .

لقد كان " تشى جيفارا " من نفسه لسان حال شعوب العالم الثالث عندما أعلن فى هذا الخطاب : ... أن التعايش السلمى بين الأمم لا يشمل التعايش بين المستغلين (بكسر الغين) والمستغلين (بفتح الغين) بين المضطهدين والمضطهَدين " . كانت هذه العبارة هجوماً صريحاً على المحاولة الروسية الجديدة لتحقيق " تعايش سلمى " مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن جعل " كيندى " " خروشوف " يتنازل عن موقفه ويسحب الصواريخ من كوبا .

ولقد طور " جيفارا " فكرته عن " التوازن الدولى " وحدوده الضيقة بصورة أكثر قوة فى مؤتمر التضامن الأفرو – آسيوى الذى عقد فى الجزائر فى شباط / فبراير عام ١٩٦٥ ، والذى هاجم فيه السياسة الروسية بصورة مباشرة ، مسبباً الارتباك للحكومة الكوبية والحنق للروس الذين شعروا بأنهم سبق لهم أن قدموا الكثير لكوبا ، وأنه لا مبرر أن توجه لهم الإهانات. ولكن " جيفارا " الذى كان محكوماً " بالمنطق الثورى " لم يكن مستعداً للتضحية بهذا " المنطق " لمجاملة الروس . فحتى الروس كان عليهم أن يعلموا أنه لا توجد منَّة تقديم العون للشعوب المتحررة . وأعلن " تشى جيفارا " أن من واجب البلدان الاشتراكية أن تصفى علاقاتها الضمنية مع الأمم الاستغلالية فى الغرب " . فبالنسبة " لتشى " لم يكن هناك من تحديد للاشتراكية سوى إزالة استغلال الإنسان للإنسان . فليس بوسع أى بلد أن يشيد الاشتراكية بدون أن يساعد جميع البلدان على بناء الاشتراكية ومهاجمة الإمبريالية .

وأعلن " جيفارا " : " ليس هناك من حدود لهذا " الصراع حتى الموت " ، ولا نستطيع أن نبقى لا مبالين فى وجه ما يحدث فى أى جزء من العالم . إن انتصار أى بلد ضد الإمبريالية هو انتصار لنا ، تماماً كما أن هزيمة أى بلد ضد الإمبريالية هو هزيمة لنا . إن ممارسة التضامن العالمى ليست من واجب البلدان التى تناضل من أجل تحقيق مستقبل أفضل فحسب بل إنها ضروة حتمية أيضاً " .(جيفارا ، آندرو سنكلير ، ترجمة ماهر كيالى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر) .إن صورة " عالم ثالث " منفصل فى المصالح عن الكتلتين الرأسمالية الشيوعية كانت قد اتضحت تماماً فى ذهن زعماء العالم الثوريين الذى لعب "جيفارا " دور المتحدث الرسمى باسمهم وباسم شعوب العالم الثالث آنذاك . لقد تنبأ " جيفارا " بالكارثة " أو " الوحلة " التى ستغرق فيها شعوب العالم الثالث فى الربع الأخير للقرن العشرين ؛ ففى كلمته فى مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة فى مارس/ آذار عام ١٩٦٤ حين طالب "بألا يدب التنافس والتنازع بين الأمم الصغيرة فى سبيل الحصول على القروض من الأمم الغنية ، بل عليها أن تتمسك بالتضامن فيما بينها ... إذا كانت مجموعة الدول المتخلفة تتنافس فيما بينها بلا جدوى من أجل فتات طاولة الجبابرة ، متيحة بذلك الفرصة لشق صفوفها المتفوقة عددياً ... فإن العالم سيبقى كما هو " .

إن ما كان يطالب به " جيفارا " هو خلق توازن يفرضه تكتل شعوب العالم الثالث ضد الاستغلال ، ولكن الدعم السوفييتى بقى دوماً دون المستوى الكافى لمواجهة الهجمة الإمبريالية التى بدأت فى منتصف الستينات .

لقد أدرك " تشى جيفارا " طبيعة المشكلة ولكن الأسئلة الصعبة ، وأما الإجابات الأصعب فكانت من نصيب " عبد الناصر "

فإذا كان " جيفارا " يمثل الثورة فى رومانسيتها ، فإن عبد الناصر كان يمثل الثورة فى واقعيتها !!

لقد راح " عبد الناصر " يعمل فى اتجاهات متعددة لتحقيق ما كان يحلم به ثوريون عديدون " كجيفارا " .

لقد أتاحت الحرب الباردة والتنافس والصراع بين أمريكا والاتحاد السوفييتى كثيراً من حرية الحركة ، و " المناورة " لعبد الناصر ولحركات التحرر الوطنى فى الخمسينات والستينات من خلال الدعم الذى قدمه الاتحاد السوفييتى لها ؛ لمواجهة الضغوط التى كان يفرضها المعسكر الإمبريالى بقيادة أمريكا .

لا يمكن أن ننكر – فى التحليل الأخير – أن " توازن القوى النسبى " الذى ميز النظام الدولى خلال حقبتىّ الخمسينات والستينات كان أحد العوامل التى ساعدت على نجاح المشروع الناصرى (المشروع الوحدوى الرئيسى فى الوطن العربى) وأمدته بحرية مناورة واسعة (كسر احتكار السلاح .. معركة السد العالى .. معركة تأميم قناة السويس .. العدوان الثلاثى .. معركة التصنيع الثقيل .. الصمود عسكرياً بعد هزيمة يونيو / حزيران ١٩٦٧ ، وحرب الاستنزاف وحرب أكتوبر) .

بلغة أخرى .. نسأل .. هل يمكن تصور كل هذه المعارك بدون التوازن الدولى الذى كان يخلقه وجود الاتحاد السوفييتى ، والذى كان يستفيد منه الرئيس عبد الناصر فى توسيع هامش مناوراته السياسية دولياً وعربياً ؟

فى رأيى أنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن هذا التوازن لم يعد موجوداً عند الحديث عن ناصرية جديدة أو ناصريين جدد .. لماذا ؟ .

وعلى الرغم من أن الرئيس عبد الناصر كان استفاد – كثيراً – من التوازن الدولى وحقق بفضله نجاحات سياسية أكيدة ، لكن هذا لم يمنع أن يرجع البعض السبب الرئيسى فى انكسار المشروع الناصرى إلى دور العوامل الخارجية ، أو بالتحديد إلى دور أعداء الأمة العربية (الصهيونية والإمبريالية)، وهى القوى التى حشدت كل طاقاتها وبشكل متفوق لكسر المشروع العربى الناصرى على الرغم من وجود الاتحاد السوفييتى وما كان يخلقه من توازن سياسى وعسكرى واقتصادى .

يميل لهذا الرأى ، مثلاً ، المفكر المصرى أنور عبد الملك الذى يرى أن إدراك ديالكتيك الواقع العربى – المصرى يجب فهمه فى ضوء حقائق "الجيوبولتيك " ؛ أى عامل الجغرافية السياسية الذى يشكل الأساس الذى يمكن على أساسه فهم وإدراك دلالة المنطقة الحضارية العربية الإسلامية، وما تشكله هذه المنطقة فى ديالكتيك العالم المعاصر وفى تركيب ميزان القوى القائم منذ فترة ليست بالقصيرة فى عصرنا الحديث .

ولاشك أن حجم الوثائق التى كشف عنها فى السنوات الأخيرة توضح بشكل حاسم حجم الهجمة التى تعرضت لها حركة التحرر العربى تحت قيادة الناصرية فى الخمسينات والستينات ، والتى

عبرت عن نفسها فى مؤامرات محلية وعالمية وفى سياسات الأحلاف العسكرية والمواجهات المسلحة (عدوان ١٩٥٦ ، عدوان ١٩٦٧، حرب اليمن ، حرب الجزائر .. إلى آخره) .

من ناحية ثانية ثبت بالدليل العملى خلال حقبة التسعينات (أى بعد انهيار الاتحاد السوفييتى) أن المنطقة العربية هى أول منطقة " جيوسياسية " تأثرت بهذا الاختلال فى توازن القوى ، والأمثلة على ذلك عديدة .

فالرئيس صدام حسين – مثلاً – ظن – عندما اقتحم الكويت – أنه من الممكن تحقيق مغامرة سياسية وعسكرية ناجحة بدون " اتحاد سوفييتى " يقف وراءه .

وبسبب هذا الخطأ الفادح فى تقدير التوازنات الدولية ، حصدت القيادة العراقية كارثة عسكرية وسياسية واقتصادية بكل المقاييس .. كارثة لا زال يدفع ثمنها الشعب العراقى منذ أكثر من عشر أعوام .

نفس الشئ يمكن أن يقال عن نظام الرئيس معمر القذافى ؛ لقد استطاع القذافى مقاومة ضغوط دولية وإقليمية عديدة خلال حقبتى السبعينات والثمانينات وتمكن من تحقيق مغامرات " مأمونة نسبياً " فى مناطق مختلفة من العالم تمتد من الفلبين إلى أيرلندا الشمالية وصولاً إلى تشاد وإرتيريا وأثيوبيا فى أفريقيا ، ولكن مع بدء حقبة التسعينات ؛ أى بعد سقوط الاتحاد السوفييتى ما لبث أن وجد نفسه محاصراً ومعزولاً داخل حدوده ، ومن ثم بدأ عملية " السير إلى الخلف " والتخلص تدريجياً من السياسات والأفكار التى كان أول المتحمسين لها والاقتراب تدريجياً من الأنظمة السياسية التى كانت لسنوات طويلة محط هجومه وانتقاداته !!

أما الرئيس حافظ الأسد الذى استطاع تحقيق كثير من النجاحات الإقليمية فى منطقة المشرق العربى خلال حقبة التحالف مع الاتحاد السوفييتى .. ما لبث أن غير من لهجة خطابه السياسى لتتلائم مع المغيرات الدولية التى حدثت ، بحيث أننا يمكن أن نقول أن نظام الرئيس الأسد فى ظل الاتحاد السوفييتى ليس هو تماماً فى ظل غياب هذا الأخير وتغير توازنات القوى فى المنطقة !!

فنظام الرئيس حافظ الأسد نجح لفترة طويلة فى الحفاظ على مواقعه عبر منهج " الدفاع الثابت " أو ما كان يسميه السوريون " التوازن الاستراتيجى " بعد أن خرج الرئيس السادات بمصر من دائرة " الصراع العربى الإسرائيلى " بعقد معاهدة كامب ديفيد . لقد استفاد الرئيس الأسد الدعم السياسى والعسكرى الضخم من الاتحاد السوفييتى الذى اعتبر الأسد الحليف القوى الباقى له فى منطقة الشرق الأوسط بعد أن خسر مواقعه فى مصر ، خصوصاً بعد أن انشغل الحليف الثانى للاتحاد السوفييتى (العراق) بحربه مع إيران وما ظهر فيها من دعم غربى غير خفى لنظام الرئيس صدام حسين .

لكن الانهيار المدوى و " الجارح " للاتحاد السوفييتى سارع بتغيير كل التوازنات فى المنطقة وعجل بتغيير " مؤشرات الساعة السورية " باتجاه الغرب الأمريكى ، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية التى وجد الجيش السورى نفسه يقاتل بجانب أمريكا .. الحليف الأول والقوى لخصمه اللدود إسرائيل .

لقد كان احتلال الكويت وما أعقبها من حرب على شواطئ الخليج " لحظة عبثية " من لحظات التاريخ العربى .

ولم يقصر الجميع فى دفع الأمور ومحتواها " العبثى " حتى النهاية ، حين دخلوا جميعاً – بما فيهم سوريا – مؤتمر مدريد بلا قيد أو شرط اللهم إلا من شعار بدون محتوى – وعبثى أيضاً – الأرض مقابل السلام الذى لقمه الرئيس جورج بوش للعرب ثم رحل عن البيت الأبيض **!!**

لم يعد هناك - إذاً - اتحاد سوفييتى ، ولم يعد هناك توازن دولى يمكن اللعب عليه أو المناورة فى ظله .

كل هذا ينقلنا للسؤال الأساسى : كيف يمكن للوحدويين العرب تحقيق برنامجهم السياسى فى ظل الهيمنة الأمريكية على العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص ؟ مع أى قوى دولية يمكن أن يتحالف الوحدويون العرب الجديد لتحقيق نوعاً من التوازن يمكنهم من تحقيق الوحدة العربية ؟

وسيرد علينا البعض بأنه من المحال وضع إجابة شافية على سؤال من هذا النوع .. فالإجابة على هذا السؤال تستمد مشروعيتها من تطور الأحداث السياسية العالمية ، وما ستتمخض عنه فى السنين القادمة وهو أمر يصعب التكهن به الآن .

البعض ينتظر – بصبر – قيام قطب أوروبى قوى يحدث نوعاً من التوازن مع القطب الأمريكى الوحيد ، خصوصاً أن ما يظهر من تناقضات أوروبية أمريكية فى بعض السياسات التفصيلية هنا وهناك يشجع هؤلاء على هذا الأمل ، أو بالأحرى ، على الصبر والانتظار .

وبغض النظر عن إمكانية حدوث هذا " التوازن " فى المستقبل القريب أو عدمه ، فإن من ينتظرون هذا ينسون أن قيام هذا " القطب الأوروبى " لن ينفصل عن النظام الرأسمالى العالمى الذى تربطه مصالح مشتركة واستراتيجيات عامة فى كل مناطق العالم المختلفة على الرغم من التناقضات الطبيعية بين أجزاءه .

إن التوازن الدولى السابق كان يقوم على أساس الصراع الأيديولوجى بين المعسكرين " الاشتراكى والرأسمالى " ونتج عنه صراع على مناطق النفوذ الاقتصادى والسياسى والعسكرى .. وبدون شك مناطق النفوذ الأيديولوجى .

إن لم يكن ممكناً تحقيق توازن دولى يستفيد منه العرب لتحقيق مشروعهم ، فهل يمكن قلب المسألة رياضياً ؛ أى اعتبار المقدمة نتيجة والنتيجة مقدمة ، هل ينبغى " انتظار " توازن دولى لتحقيق الوحدة العربية .

أم أن الوحدة العربية هى الأداة السياسية المتاحة لنا لتحقيق التوازن الدولى ، والدخول فى صراعات تشكيل العالم الجديد بدلاً من " التسكع " فى طرقات القوى الدولية انتظاراً لما قد يأتى به القدر ؟

السؤال الثانى : وحدة عربية بدون دور مصر ؟إعادة مصر إلى دورها القائد فى عملية التوحيد العربى

يرى كثير من الباحثين العرب والأجانب أن الرئيس " عبد الناصر " استطاع خلال فترة حكمه أن يعيد صياغة دور مصر فى النظام العربى ، وأن يمسك بقيادة هذا النظام باتجاه الوحدة والخروج من التبعية .

لم تكن محض مصادفة – إذاً – أن يطلق توفيق الحكيم دعوته عن ضرورة " حياد مصر" بعد شهور قليلة من زيارة الرئيس السادات لإسرائيل ، وأن يتبعه قائمة لا بأس منها من المثقفين المصريين المعروفين كحسين فوزى و لويس عوض . فالنزعات الانعزالية والإقليمية .. أو " العروبية المبتورة " التى لا ترى العروبة إلا فى ضوء المصلحة المصرية فقط لا زالت لها تأثيرها وصداها فى العقل السياسى المصرى . وكان من الطبيعى – أيضاً – أن ينشأ فى مواجهة هذا السلوك المصرى الإقليمى – وضده – رد فعل معاكس خارج مصر يذهب إلى حد الدعوة إلى نفض اليد من مصر ، والبحث عن مستقبل عربى بدونها أو على الأقل عدم انتظارها .

وكما نشطت آلة الدعاية " المصرية " فى تغذية العداء للعرب داخل مصر ، نشطت فى المواجهة آلة الدعاية الأيديولوجية لبعض الأنظمة العربية "الطموحة " فى تغذية نزعة العداء للدور المصرى .

وكان الإعلان عن الوحدة المغاربية عام ١٩٨٩ – وقبل حرب الخليج مباشرة – مناسبة " لتأصيل " هذه الدعاية وتطويرها فى أيديولوجية تحاول أن تكون منطقية .

ففى هذا العام – ١٩٨٩ – عادت مصر إلى الجامعة العربية ، ولكنها وقفت حائرة لا تدرى أين تذهب وإلى أى تجمع تنتمى ، وبلغت السخرية قمتها عندما رفض طلب مصر الانضمام إلى التجمع المغاربى !

وما لبث أن سعت مصر لتشكيل تجمع آخر باسم " مجلس التعاون العربى " ، يضم مصر والعراق واليمن والأردن ، ولكنه كان تجمعاً غير متجانس فى التكوين وغائم فى الأهداف.

وما لبث أن أتت حرب الخليج بكل تداعياتها الدرامية لتنهى حقبة الأوهام وينتهى معها عملياً مجلس التعاون العربى .. ويفقد المؤسسون للوحدة المغاربية حماسهم ويصبح تجمعهم حبراً على ورق .

على أية حال كانت هذه التجمعات فرصة ذهبية لتأصيل أيديولوجية كاملة – رأت آنذاك – استحالة عودة مصر لأداء دور القطر " القائد " فى المنظومة العربية مرة ثانية ، وأن مصر لم تعد مرشحة لأداء دور الإقليم القاعدة فى عملية التوحيد العربى فى المستقبل القريب والمتوسط وربما فى الأمد الطويل نسبياً ، وأسباب هؤلاء كانت كثيرة .

لماذا تبدو عودة مصر " مستحيلة " فى نظر هؤلاء ؟

أولاً : أن هناك تحولات جذرية داخل النظام العربى جعلته يتسم بحالة من حالات " تعدد القطبية " ، بحيث أصبح دور مصر مجرد دور قيادى ضمن أدوار أخرى .

ثانياً : إن صعوبات مصر الاقتصادية تحتاج إلى وقت طويل لإمكان تجاوزها وتحسين أوضاعها الداخلية بما يسمح لها بالالتفات لدور أكبر فى الساحة العربية .
ثالثاً : إن دور مصر فى حماية الأمن القومى العربى (وحدها) ، كما كان يتصور البعض فى فترات زمنية سابقة ، أصبح أمراً غير وارد بدون القدرات العسكرية والمالية للأقطار العربية الأخرى.

رابعاً : إن تحولات السياسة الخارجية المصرية منذ منتصف السبعينات والتى تجسدت فى زيارة القدس ومعاهدة " كامب ديفيد " ، والتحالف مع أمريكا والوقوف بجانبها فى حرب الخليج ضد العراق .. والعلاقة مع " إسرائيل " ، كلها أمور نالت من الدور القيادى التقليدى لمصر .

خامساً : أن النظم السياسية لن تقبل بزعامة إحداها خصوصاً وهى تتذكر مشاكلها مع عبد الناصر وتدخله فى شئونها . (المداح الإدريسى ، هل تفشل الوحدة المغاربية بغياب الإقليم القاعدة والقيادة المشخصنة ؟ مجلة الوحدة ، عدد ٥٨ / ٥٩ ، أغسطس ١٩٨٩) .

حقيقة الوضع العربى بدون مصر : تصدر كل القرائن السابقة عن رؤية تؤمن " باستحالة " عودة مصر إلى دورها كأقليم – قاعدة للنضال العربى . ولا نريد الدخول – هنا – فى متاهات التحليل فى" النوايا " التى تصدر عنها مثل هذه الأفكار ، خاصة أن التغيرات التى حدثت منذ وفاة عبد الناصر كانت تعزز من هذه الرؤية .

يحتاج الأمر – إذاً – إلى نقاش هادئ وموضوعى . مسألة تعدد القطبية داخل النظام الإقليمى العربى : إن تغير وضع ميزان القوى الإقليمية داخل النظام العربى ، منذ السبعينات والثمانينات والتسعينات ، جعل النظام العربى يتسم بحالة من حالات " تعدد القطبية " ، بحيث أصبح دور مصر مجرد " دور أساسى " ضمن أدوار أساسية أخرى تلعبها أنظمة إقليمية أخرى ، بل أن بعض هذه الأنظمة طمحت فى لحظات معينة إلى لعب " الدور القيادى " الذى كانت تلعبه مصر سابقاً .

لقد ساهمت الظروف الإقليمية والدولية التى عاشها النظام الإقليمى العربى فى السبعينات فى تطور قدرات أنظمة عربية معينة على الفعل السياسى فى المحيط العربى والدولى ؛ نتيجة عوامل كثيرة أولها ظهور الكتلة النفطية كقدرة مالية وسياسية مؤثرة فى ساحة الصراع الدولى والإقليمى . هذه الكتلة النفطية لم تكن على نفس القدرة من التأثير السياسى أو المالى خلال الخمسينات والستينات .

من جهة أخرى ، أدى الصراع الدولى وحالة الاستقطاب المستمر داخل النظام الإقليمى العربى ، وبشكل خاص القضية الفلسطينية ، ثم الحرب العراقية – الإيرانية ، والحرب الأهلية اللبنانية ، إلى تطور القدرة السياسية لبعض الأنظمة العربية النفطية وغير النفطية ، وتعاظم دورها العسكرى والسياسى فى مسار بعض الصراعات الإقليمية واكتسابها أدوار إقليمية متعاظمة لم تكن موجودة – أو لم تكن على نفس الدرجة من التأثير – خلال حقبة صعود الناصرية .

ونشير بشكل خاص – هنا – إلى التطور فى القدرات السياسية والعسكرية للعراق وسوريا وليبيا .

ذلك صحيح .

غياب الدور القائد لمصر فى المنظومة العربية ، شجع من ناحية ثانية، نوازع الزعامة الإقليمية والشخصية ، بين أقطاب النظام الإقليمى العربى .

المؤسف أن كل هذه النوازع والأدوار لم تستطع أن تعوض دور مصر فى داخل النظام الإقليمى العربى وأن تحقق درجة عليا من " الانضباط " فى النظام الإقليمى العربى خلال فترة " الغياب الإرادى " لمصر ، لقد عملت هذه الأدوار المتعاظمة لبعض الأنظمة العربية على تأجيج عوامل الصراع والتنافر الإقليمى داخل المنظومة العربية وأجهزت تماماً على عوامل التضامن والتجمع العربى بشكل غير مسبوق . وفجأة أصاب الشلل المنظومة العربية أمام أخطار حقيقية وصار النظام العربى مفتتاً ومنقسماً أمام أخطار حقيقية نالت منه ومن فعاليته .

إن جبهة " الصمود والتصدى " التى نشأت بعد معاهدة " كامب ديفيد" ما لبثت أن انهارت وتفرق أقطابها فى صراعات ومهاترات متبادلة ، وعجزت عن مواجهة الوضع الناتج عن توقيع مصر لمعاهدة كامب ديفيد . ولم تلبث أن انهارت الوحدة السورية - العراقية بعد أسابيع قليلة ، على الرغم من الآمال التى عقدت عليها لتحقيق توازن " مشرقى " ؛ لمواجهة الاختلال الذى حدث بتوقيع مصر لاتفاقية منفردة مع إسرائيل .

ثم اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية وزادت حالة الاستقطاب داخل المنظومة العربية ، ففى الوقت الذى انحازت دول مجلس التعاون الخليجى للموقف العراقى ومعها مصر ، وقفت سوريا وليبيا مؤيدة للنظام الإيرانى الجديد ، واشتعلت حالة الاستقطاب والتنافر مجدداً .

ثم حدثت الكارثة الكبرى ، وغير المسبوقة ، بغزو إسرائيل للبنان وحصارها للعاصمة اللبنانية لعدة شهور دون أن تتحرك الأقطاب الجديدة الناشئة داخل المنظومة . وبلغت المأساة قمتها عندما وجد رجل الشارع العربى نفسه يشاهد " الخروج " الجارح والمهين للفلسطينيين من لبنان على ظهر سفن تحميها القوات الفرنسية والأمريكية . النظام العراقى يلملم نفسه بعد حربه مع إيران وتداعياتها . النظام السورى ، يحافظ على نفسه بشعار " التوازن الاستراتيجى " على الرغم من تواجده العسكرى فى لبنان وعاصمتها المحاصرة .

والنظام الليبى يمارس – كالعادة – ثوريته اللفظية من بعيد . ثم اكتمل إخفاقه الأيديولوجى بالكفر بفكرة القومية العربية وتبنى الرابطة الإفريقية بديلاً عنها ، دون أن يفسر على الأقل فشل " الاتحاد المغاربى " الذى يضمه مع أربعة دول عربية وإفريقية فى ذات الوقت ؟ !!

أما دول الخليج النفطية لا يهمها فى المقام الأول والأخير إلا "استقرارها " السياسى ، وهى مستعدة دوماً للدفع من خزائنها لمن يؤمن لها هذا " الاستقرار " .. من داخل النظام العربى أو من خارجه .. لا يهم !!

والفلسطينيون – كالعادة أيضاً – يذهبون باتجاه الريح .. ويدفعون – دوماً – من مستقبلهم ثمناً لتفتت النظام الإقليمى العربى .

كان الموقف كله حزيناً ومهيناً .. ومأساوياً .وكان من الطبيعى أن نصل إلى تداعيات أكثر مأساوية فى ظل هذه "الأقطاب " الجديدة الناشئة .

والخلاصة : أن مقارنة هذا الوضع الجديد ؛ أى " تعدد القطبية " داخل المنظومة العربية بما كان سائداً فى الخمسينات والستينات ، فى ظل قيادة "الناصرية " لن يكون لصالح الوضع الجديد بحال من الأحوال . وبغض النظر عن مشاعر المتعاطفين مع الناصرية أو المعادين لها فى العالم العربى .

لقد استطاعت مصر خلال " الحقبة الناصرية " أن تحقق قدراً كبيراً من الانسجام ، أو بالأحرى ،الاتساق داخل النظام العربى فى مواجهة الأخطار الخارجية الكبرى ، على الرغم من الاستقطاب الأيديولوجى الحاد الذى كان يقسم العالم العربى إلى معسكرين أيديولوجيين متعارضين : معسكر " تقدمى " تقوده مصر ، ومعسكر " رجعى " تقليدى محافظ .

ورغم هذه " الثنائية القطبية الأيديولوجية " ، استطاعت مصر "الناصرية " تحقيق " إجماع " عربى فعال فى مواجهة قضايا مصيرية واجهت الأمة العربية : كالحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٥٨ ، الموقف من مشروعات إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن وانبثاق فكرة مؤتمرات القمة العربية ، الإجماع العربى على دعم دول المواجهة فى مؤتمر الخرطوم بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ ورفع شعار " اللاءات الثلاث " ، نجاح عبد الناصر فى إيقاف مذابح أيلول الأسود عام ١٩٧٠ ، نجاح مصر فى تحقيق إجماع عربى حول دول المواجهة خلال حرب أكتوبر / تشرين ١٩٧٠ .

حول مستقبل مصر فى عملية التوحيد القومىنعيد تحديد السؤال : ماذا كان يمكن أن يفعله " الوحدويون الجدد " فى هذا الوضع العربى الذى بدأ فى الانهيار ؟

وإذا كنا فى هذه الدراسة لا نستطيع إعادة ما كتبناه رداً على هذه الحجج التى تمثل عينة نموذجية للعقل السياسى " الإقليمى " الذى ينظر للتاريخ العربى فى حدود مصالح إقليمية ضيقة وغير موضوعية . إلا أننا لا نملك إلا التشديد على قضيتين لم يتناولهما ردنا على " المداح الإدريسى " :

أولهما : أن النخب الوحدوية خارج مصر قد فهمت الدور المصرى فى عملية التوحيد القومى على نحو قاصر ؛ فرغم حماسها الزائد فى بعض الأحيان لهذا الدور إلا أنها فهمت الدور المصرى على نحو وحيد الاتجاه من مصر إلى خارجها وليس العكس . صحيح أن مصر هى القطر الذى تؤثر أوضاعه السياسية بشكل حاسم على مسار الأحداث فى العالم العربى أكثر من أى قطر عربى آخر ... فأى نهوض قومى بها يقابله نهوض مماثل فى الأوضاع العربية ، كما أن أى انكسار بها يجر معه الأوضاع العربية ويسير بها نحو التدهور .

نحن نتفق هنا مع ما قاله شيخ علماء السياسة العرب المرحوم حامد ربيع ، من أن الفكر السياسى العربى لا زال غير واع حتى الآن بحقيقة ما يسمى " بالتداخل الوظيفى " فى المجتمع العربى . وبينما السياسة الأمريكية قد خصصت بوضوح ، ومنذ أن قدر لها أن تخضع ديناميات ومتغيرات الحياة السياسية فى الوطن العربى لعديد من الدراسات الميدانية منذ الستينات . وجعلت هدفها الحقيقى إعاقة التطور والترابط بين " تمصير " العالم العربى ، و "

تعريب " الوجود المصرى (د. حامد ربيع ، تأملات حول مفهوم الوحدة العربية .. نظرة مستقبلية ، مجلة الوحدة ، عدد تجريبى يوليو ١٩٨٤ ، دراسة مقدمة لندوة " نحو تصور عملى لتحقيق الوحدة العربية " ، طرابلس ، ليبيا ، فبراير ١٩٨٤) .

إن رد الفعل الغوغائى الذى تلى توقيع مصر لمعاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ، وما نتج عنه من تمزيق للعلاقات الاقتصادية وإيقاف حركة التنقل والترابط الذاتى بين العالم العربى ومصر لم يحقق هدفه فى إعادة مصر .

إن حالات التفتت والصراع والتشرزم والتبعية الأجنبية التى تميز النظام العربى خارج مصر تسهل على أى قيادة مصرية أن تسحب نفسها من الهموم العربية وتنكمش داخل حدودها . فرغم المعارضة التى أظهرها النظام العربى لخطوة الرئيس السادات بزيارة القدس والاعتراف بإسرائيل (دون مشاورة الآخرين) ، والتى تمخضت عن قطع شبه جماعى للعلاقات مع مصر، وقيام ما يسمى " جبهة الصمود والتصدى " ؛ والتى ضمت أكبر قطرين فى المشرق العربى (سوريا والعراق) ، كما ضمت قطرين لهما وزنهما المؤثر فى المغرب العربى (الجزائر والمغرب) ، فضلاً عن الفلسطينيين واليمن (الجنوبى آنذاك) . ولكن هذه " الجبهة " ما لبثت أن انهارت فى عضون شهور قليلة وانهار معها مشروع الوحدة الثنائية بين نظامى حزب البعث فى سوريا والعراق ، وتوافق معها اندلاع الصراع فى المغرب العربى حول مشكلة الصحراء . ولم تلبث حرب الخليج الثانية أن كشفت عن عطب هذا " المنطق " حين انهارت – واحدة بعد الأخرى – مشاريع التجمعات الإقليمية التى كانت قد نشأت عشية هذه الحرب رغم الشعارات الكبيرة التى رفعتها آنذاك : (مجلس التعاون العربى ، الوحدة المغاربية .. مجلس التعاون الخليجى) . والواقع أن البعض روج فى لحظات معينة لما يمكن أن تلعبه وحدة عراقية – سورية فى تعويض دور الإقليم – القاعدة مصر . وبغض النظر عن الأمانى والنوايا لا نملك إلا أن نقول أن الصراع البعثى (السورى – العراقى) منذ منتصف السبعينات لعب دوراً تخريبياً داخل دول التكتل " التقدمى " مماثلاً للدور الذى لعبه الصراع " السوفياتى – الصينى ") فى المعسكر الاشتراكى خلال الخمسينات والستينات .

نختصر هذا بالقول أنه كلما كانت مصر قوية كلما كان العرب أقوياء، وكلما تشرزم العرب خارج مصر ، كلما سهل على القوى الإقليمية فى مصر سحبها للداخل والانكفاء على الذات .

عدم إدراك هذه العلاقة ذات الاتجاهين بين مصر والعالم العربى تفسر إلى حد كبير حالة " الانتظار السلبى " الذى عاش عليه – ولا يزال – عدد كبير من الوحدويين والعروبيين فى انتظار أن يأتى " الفرج " من مصر !! وهو موقف يصدر – فى رأينا – عن منطلقات مثالية بعيدة عن العلم والموضوعية .

وثانيهما : أن هذا القصور الوحدوى ساهم – دون قصد – فى ولادة شعور وهمى لدى النخب المصرية بالتفوق و " الإمتياز " لم يكن من السهل عليهم إخفائه فى التعامل مع المحيط العربى ، فظلوا يتعاملون مع مسألة دور مصر العربى وكأنه ضرورة للأمن القومى المصرى القطرى الضيق ، أو حلاً محتملاً لأزمات مصر الاقتصادية وما تفرضه من ضرورة مد النظر إلى العالم العربى الذى يمتلك الثروة اللازمة لحل مشكلتها الاقتصادية .

ينبغى علينا الاعتراف هنا أن جزءًا كبيراً من النخبة السياسة المصرية – وللأسف الوحدوية جزء مها – لا زالت تنظر إلى العالم العربى حولها نظرة انتهازية ونفعية دون إيمان حقيقى بقضية الوحدة العربية ، وهى تعبر فى حالات أخرى عن نزعة " تفوق " وامتياز وهمية ، متغافلة أن العالم العربى الذى كان سائداً فى الخمسينات والستينات والسبعينات أصبح يموج بنخب علمية وثقافية ولا تقل من حيث القدرة والتفوق على النخبة المصرية ، بل تفوقت عليها فى أماكن مختلفة من العالم العربى ، حيث زودها الانفتاح على العالم الخارجى بقدرات تتفوق بها على النخبة السياسية والثقافية المصرية . وما الدور الذى تلعبه النخبة المغاربية فى الدراسات التراثية والاجتماعية واللغوية، أو الدور الذى تلعبه النخبة الخليجية فى مجال الدراسات السياسية ، إلا تعبيراً عن أن مراكز الثقل الحضارى قد بدأت فى التنوع والاعتناء بما لا يسمح باحتكار أحد المراكز للدور الحضارى إلا بمقدار تعبيره عن الهموم العربية جميعها وللمستقبل العربى فى كليته .

وهذا أمر اختصت به الطبيعة الجيوسياسية لمصر وليس إمتياز لنخبتها عن غيرهم .

وإذا كان التاريخ قد أثبت " مثالية " التيار الأول وفشل منطلقاته ، فإنه لن يرحم أيضاً دعاة المنطق الثانى .

السؤال الرابع : الاعتراف بإسرائيل والوحدة العربية :لعل البعض لم يجهد نفسه كثيراً فى معرفة السبب وراء تصميم إسرائيل على أن تكون مفاوضاتها مع العرب ، مفاوضات منفردة ، وأن تقيم معاهدات واتفاقيات منفردة مع كل قطر عربى .

فإذا كان هدف إسرائيل الأساسى هو الحصول على " اعتراف عربى " ، فكان من الممكن الوصول إلى هذا عبر مؤتمر دولى كمؤتمر مدريد مثلاً – يشارك فيه العرب مجتمعين كوحدة واحدة ، ويعترفون معاً بإسرائيل (أو يجددون اعترافهم معاً وهذا أجدى لها وأكثر تأثيراً) ، ولكن إسرائيل أصرت منذ اللحظة الأولى لمؤتمر مدريد على رفض الوفد العربى الواحد وأصرت على مبدأ المفاوضات المنفردة .. لماذا ؟لقد اعتقد البعض أن السبب وراء هذا الإصرار الإسرائيلى – وهو محق بعض الشئ – أنها لا تريد مواجهة العرب كمفاوض واحد .. مفاوض قادر من خلال التنسيق المشترك فرض شروط على إسرائيل وإرغاما على القبول ؛ أى أن رفضها ينبع من دوافع " عملياتية " فى التفاوض ، إى أنه مجرد براعة وفاعلية أسلوب فى التفاوض لا أكثر ولا أقل ، وهو أمر صحيح نسبياً كما قلنا .

ولكن ينبغى أن نتذكر أن إسرائيل كانت ترفض دوماً مبدأ المفاوضات الجماعية وتصر على مبدأ المفاوضات المنفردة منذ اللحظة الأولى لنشأتها . لقد رفضت إسرائيل أثناء اتفاقيات الهدنة بعد نكبة ١٩٤٨ مبدأ المفاوضة مع الجيوش العربية كطرف واحد مواجه ، والإصرار على مبدأ المفاوضة المنفردة . (يمكن العودة إلى هذه النقطة تفصيلاً فى كتاب " آفى شليم " ، الحائط الحديدى ، مؤسسة روز اليوسف ، ص ٤٤ وما بعدها) .

لماذا ترفض إسرائيل التعامل مع العرب ككتلة وترى فى التعامل معهم كأقطار متفرقة ضمانة مستقبلية لها ؟

كما هو معروف أن الوحدة البنائية الأساسية للتعامل الدولى فى القانون الدولى هو الدولة ، والدولة هى نوع من العلاقة المشتركة بين خاصتين الأرض والشعب الذى تحدد مدار عملهما " نظرية السيادة " ؛ فسيادة الدولة لا تتعدى حدود شعبها أو مجالها الجغرافى غير المتنازع عليه وعقد المعاهدات – وفضها – هو مظهر من مظاهر السيادة .

وكل المعاهدات التى وقعتها إسرائيل مع الدول العربية تجسد مظهر من مظاهر سيادة الدولة الموقعة ، ولا تنصرف إلى ما عداها من دول مهما جاء من حواشى وبهرجات لفظية عن السلام الشامل لدول المنطقة .

ولكن يبقى وضع – حسبت له إسرائيل حسابه – وهو سيناريو اتحاد دولة عربية من تلك التى وقعت معها معاهدة مع دولة عربية أخرى لتقوم دولة جديدة ذات سيادة على شعب مختلف ومجال جغرافى مختلف .. ما هو موقع الاتفاقيات التى تم توقيعها مع إسرائيل من الدولة السابقة ؟

هل يكفى أن تعلن الدولة الجديدة التزامها بالمعاهدات والالتزامات القانونية للدولتين المتحدتين السابقة على الوحدة بينهما ؟هل تصبح المعاهدات مع إسرائيل ملزمة للدولة الجديدة حتى لو كان أحد طرفيها غير مشارك فى المعاهدات والاعتراف بإسرائيل .. مثلاً ؟

وهل قيام دولة عربية جديدة يعنى إسقاط المعاهدة القديمة " تلقائياً " من جانب واحد .

وهل يعتبر هذا " الإسقاط من جانب واحد " عملاً عدائياً يعطى إسرائيل أو الضامنين للمعاهدة حق استخدام القوة لإعادة الأمر لما هو عليه ؟

لنأخذ على سبيل المثال نص معاهدة " كامب ديفيد " فى الفقرة الخامسة من المادة السادسة على ما يلى : " مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، يقر الطرفان بإنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتها الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافذة " .

ثم أضافت إسرائيل إلى اتفاقية " كامب ديفيد " شرطاً غريباً يمنع مصر من التحايل مستقبلاً " من توقيع أى اتفاقية أو معاهدة مع أى طرف آخر إذا تعارضت مع الالتزامات التى أخضعت مصر نفسها لها فى " كامب ديفيد". إذ أوردت الفقرة الرابعة من المادة السادسة من المعاهدة ما يلى : " يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة " .

وبغض النظر عن استخدام لفظ " أى التزام " وهو أمر مفتوح وغير محدد بالتوقيع على التزامات أخرى ذات صفة تعاقدية ، إذ يكفى هنا النية وليس الفعل التعاقدى ذاته .

بغض النظر عن هذه المسألة نسأل : هل نية الوحدة السياسية بين مصر – مثلاً – وأى قطر عربى آخر لقيام دولة جديدة (كما حدث مع قيام الجمهورية العربية المتحدة من مصر وسوريا) يعتبر التزاماً يتعارض مع معاهدة " كامب ديفيد " – أو غيرها من معاهدات مع إسرائيل – ويوجب على إسرائيل اتخاذ التدابير اللازمة لردع الطرف الآخر أو مطالبته بتنفيذ المعاهدة؟

ولكن ماذا لو قررت مصر الدولة – مثلاً – التحرر من هذه القيود وقررت المضى فى عملية الوحدة الاندماجية مع قطر عربى آخر – أو أكثر – لتكوين دولة وحدوية جديدة ؟الحقيقة أن إسرائيل وأمريكا لم يستبعدا حدوث حالات من هذا النوع؛ فوضعا نوعاً من التدابير الأمنية فى المعاهدة وخاصة بطبيعة انتشار الجيش المصرى فى سيناء . ولكنهما حرصتا على الحصول على ضمانات تخص مصر تلزمها وحدها – دون أن تكون هناك ضمانات تلزم إسرائيل بالمثل – وهو مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية التى أرسلها الرئيس الأمريكى " كارتر " إلى كلٍ من رئيس الوزراء المصرى مصطفى خليل ، ورئيس الوزراء " مناحم بيجين " قبل يوم واحد من توقيع الاتفاقية؛ أى فى ١٩٧٩/٣/٢٥ ، وقد جاء فيها :(أ) حق الولايات المتحدة الأمريكية فى اتخاذ ما تعتبره ملائماً من إجراءات فى حالة حدوث انتهاك لمعاهدة السلام ، أو تهديد بالانتهاك بما فى ذلك الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية .(ب) تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ما تراه لازماً من مساندة لما تقوم به إسرائيل من أعمال لمواجهة هذه الانتهاكات خاصة إذا ما رأت أن هذه الانتهاكات تهدد أمن إسرائيل بما فى ذلك على سبيل المثال ، تعرض إسرائيل لحصار يمنعها من استخدام الممرات الدولية ، وانتهاك بنود معاهدة السلام بشأن الحد من القوات أو شن هجوم مسلح على إسرائيل . وفى هذه الحالة فإن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد للنظر بعين الاعتبار وبصورة عاجلة فى اتخاذ إجراءات مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة فى المنطقة ، وتزويد إسرائيل بالشحنات العاجلة ، وممارسة حقوقها البحرية لوضع حد للانتهاك .(جـ) سوف تعمل الولايات المتحدة بتصريح ومصادقة الكونجرس على النظر بعين الاعتبار لطلبات المساعدة الاقتصادية لإسرائيل وتسعى لتلبيتها.

هذا الخطاب الذى وافقت عليه مصر وأصبح جزءاً لا يتجزأ من معاهدة " كامب ديفيد " ، يشكل معاهدة تحالف واضحة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فى مواجهة مصر ؟ !

وهو يعرض – أولاً – التدابير التى اتخذتها أمريكا لحماية إسرائيل من أى انتهاك مصرى : دبلوماسى .. اقتصادى .. عسكرى .. ضد إسرائيل . ولكن ماذا لو أن الانتهاك كان من جانب إسرائيل ضد مصر .. هل ستقوم الولايات المتحدة باتخاذ ذات التدابير ضد إسرائيل لضمان تنفيذ المعاهدة ؟

على أية حال يبقى سؤال ذو صلة بموضوعنا عن الوحدة العربية وهو: ما هى حدود الإجراءات " الدبلوماسية " التى نص عليها الضمان ، والتى يمكن أن تعتبرها أمريكا وإسرائيل انتهاكاً لمعاهدة السلام ؟

وهل اندماج الدولة المصرية مع دولة عربية أخرى يعتبر إجراءاً دبلوماسياً يتيح لإسرائيل الإدعاء بانتهاك معاهدة " كامب ديفيد " .. ويتيح لأمريكا اتخاذ التدابير المنصوص عليها فى خطاب الضمان ؟

وذلك مجرد نموذج لما يمكن أن تفعله إسرائيل فى حالة الوحدة السياسية بين قطرين أو النية بالتوحيد بينهما !!

على أية حال – وكما يقول الدكتور عصمت سيف الدولة فى تشريحه القانونى الممتاز لمعاهدة " كامب ديفيد " – لم توجد ولن توجد اتفاقية دولية غير قابلة للإلغاء من طرف واحد ، ولكن على

من يلغيها حينئذ أن يدفع ثمن هذا الإلغاء فى مواجهة الطرف الآخر والمجتمع الدولى ... (د: عصمت سيف الدولة ، هذه المعاهدة ، دار الثقافة الجديدة) .

ونضيف نحن من عندنا " نظرية السيادة " التى تقرر للشعب إمكانية استخدام السيادة والاندماج مع شعب آخر لتكوين دولة جديدة ذات سيادة جديدة على الأرض الموحدة والشعب الموحد فى ظل دولة جديدة ذات سيادة .

وقد يعتبر البعض هذا النقاش نوعاً من " الفانتازيا " مستحيلة الحدوث عملياً .

ولكن الفكر المعاصر – جداً – يشمل نوعاً من هذا الجدل " غير الفانتازى " فقد ثار جدل بعد انهيار الاتحاد السوفييتى السابق حول طبيعة الدولة التى ترث التزامات الدولة القديمة ، وبشكل خاص ديون الآخرين على الاتحاد السوفييتى السابق ، وهل ينبغى ردها لكل الجمهوريات المتخارجة عنه أم ترد للجمهورية الروسية وحدها ؟ أم أنها تسقط نظراً لأن أى من الجمهوريات المتخارجة ليس هو بالقطع الدولة القديمة حصراً .

ونفس الشئ حدث عندما حدث اندماج ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية فقد نشأت دولة جديدة كان لكلٍ منهما التزامات دولية سابقة .. كيف تم التصرف حيالها ؟على أى حال .. هذا جدل قانونى وفقهى خطير ، ولكن له نتائج سياسية وعسكرية قد تكون أخطر بكثير فى حالتنا العربية ؟

السؤال الخامس : عن أسطورة التكامل الاقتصادى :عدد كبير من الباحثين – والسياسيين أيضاً – الذين تصدوا لدراسة أسباب تعثر الوحدة السياسية بين العرب ، يخلصون إلى أن من أهم أسباب هذا التعثر هو غياب التكامل الاقتصادى بين الأقطار العربية . والواقع أن هناك مئات – بل آلاف – الكتب والدراسات عن ضرورة التكامل الاقتصادى وإمكانيات التكامل الاقتصادى وأشكال التكامل الاقتصادى .. إلى آخره .

ولكن لم يتصد الكثيرون لمعرفة سبب فشل هذا التكامل الاقتصادى وعدم تحققه بين الأقطار العربية رغم مرور كل هذه السنين ، ولا زال البعض " يحلم " بخطوات للتكامل الاقتصادى تصل بالعرب إلى الوحدة الاقتصادية على غرار " الوحدة الأوروبية " .

والواقع أن فكر " التكامل الاقتصادى " هو فكر " مثالى " ودعاته " فاشلون " على الرغم من دعاوتهم التى تبدو عقلانية ومستندة على مقومات مادية ؛ أى الاقتصاد ، وعلى أسس موضوعية هى أن التكامل الاقتصادى يخدم مطلب التنمية الشاملة لكل الأقطار العربية وكطلب التنمية هو بدوره ومطلب جماهيرى تفرضه الرغبة العارمة فى أن تخرج جماهير هذه الأمة من دائرة الفقر والتخلف والتبعية !!

لماذا – إذاً – نعتبره فكراً " مثالياً " وفاشلاً .. ؟

أولاً : لأن التكامل الاقتصادى يقتضى – ضمن ما يقتضى – أن تكون هناك فوائد اقتصادية يمكن أن تجنيها الأقطار من هذا التكامل الاقتصادى . والواقع أن التبادل التجارى بين الدول العربية – الذى يأخذه البعض كأحد مؤشرات الوحدة والتكامل الاقتصادى – لازال ضعيفاً للغاية . وقد قدر أحمد الجويلى – أمين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – التجارة البينية خلال

العشر سنوات الماضية بحوالى ٢٧ مليار دولار يمثل البترول ما يزيد على ٥٠ فى المائة منها ، وهذه النسبة لا تشكل سوى ٨.٦ من جملة التجارة العربية الخارجية .

والخلاصة المأساوية : هى أن التبادل التجارى بين الأقطار العربية مازال ضعيفاً للغاية . وهو من الضعف بحيث إذا توقف التبادل التجارى بين الأقطار العربية كلية ، فإن اقتصاديات هذه الأقطار لن تصاب بأضرار محسوسة .

ثانياً : أن انتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية لا زال محدوداً أو معدوماً بين أقطار السوق العربية المشتركة ؛ فالاستثمارات العربية البينية ضئيلة ولم تزد عن ١٥ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى ٢٠٠٠ (أى ١٥ عاماً) .

وتبلغ رؤوس الأموال النازحة فى إحصاءات عام ٢٠٠٠ نحو ٧٣٠ مليار دولار . بينما ترفع مصادر أخرى حجم رؤوس الأموال العربية المستثمرة فى الخارج إلى تريليون دولار (ألف مليار دولار) . إذ يقدر أمين مجلس الوحدة العربية الاستثمارات العربية فى الغرب وأمريكا بين ٨٠٠ مليار و ١٠٠٠ مليار دولار . (أحمد جويلى ، التكامل الاقتصادى العربى ، الأهرام و ١٥ يوليو / تموز ٢٠٠٢) .

وكان حجم الاستثمارات العربية فى الخارج قد تراجع من ٨٥٠ مليار دولار فى نهاية الثمانينات ، إلى نحو ٦٧٥ مليار فى نهاية التسعينات بالإضافة إلى ٥٠ مليار دولار استثمارات فى العقارات والأسهم وغيرها ومعظمها مودع فى مصارف أجنبية فى الولايات المتحدة الأمريكية . ويرجع تراجع حجم الاستثمارات العربية فى الخارج إلى انفاقات حرب الخليج الأولى والثانية. (القدس العربى ، العدد ٣٥٩٣ ، ٢٨ نوفمبر / تشرين الثانى ٢٠٠٠). فالاستثمار فى الأقطار العربية لا يحقق الربحية القصوى التى يبحث عنها رأس المال – بحكم طبيعته – مقارنة بما هو حادث فى بلدان الغرب وأمريكا . ولا توجد أى إغراءات مادية لجذب رأس المال العربى إلى أى قطر عربى .

ثالثاً : انتقال العمالة العربية : وإذا كانت الأقطار العربية لا ترى فائدة يمكن أن تجنيها من زيادة حجم التجارة البينية أو الاستثمار فيما بين بعضها البعض ، فربما يدعى البعض أن هذا لا ينطبق بنفس الدرجة على انتقال العمالة بين الأقطار العربية، وخاصة بين الدول النفطية والدول غير النفطية . فالتقديرات المحافظة تفيد بتواجد ثلاثة ملايين عنصر من الطاقة البشرية العربية يعملون فى أقطار عربية غير أقطارهم . ولكن المفارقة هى أن المستوعب الرئيسى لهذه العمالة العربية هى دول الخليج . وهى من الدول غير المشاركة فى اتفاقية السوق العربية المشتركة ، ولا تتمتع هذه العمالة ، فى حرية انتقالها وحقوق عملها ، بالمزايا التى تنص عليها اتفاقية السوق المشتركة ؛ أى أن هذا التفاعل البشرى المكثف نسبياً ، لم يتم أساساً بسبب اتفاقيات التكامل التى وقعتها هذه البلدان رسمياً ، وإنما فى ظل عوامل السوق الكلاسيكية (العرض والطلب) كقرب المسافة ورخص الأجور وتشابه الخلفية الحضارية؛ لذلك لا تتردد السعودية ودول الخليج – مثلاً – فى الاستعانة بعمالة غير عربية من إيران والهند وباكستان وتركيا ، حيث تقرب المسافة وترخص الأجور . أو حتى استقدام عمالة بعيدة من كوريا والفلبين ، حيث يعوض بعد المسافة تدنى الأجور وارتفاع الإنتاجية .

لقد أوضحت دراسة " نادر فرجانى " الآثار السلبية لعملية انتقال العمالة داخل الوطن العربى ، ولكن ما يهمنا فى هذه الدراسة ، هو تأثير هجرة العمالة على توليد مشاعر مضادة للوحدة العربية والتماسك العربى لدى كثير من المواطنين العرب الذين تعرضوا لآثارها السلبية . فلقد استخدمت الأنظمة العربية النفطية عملية استقدام العمالة كورقة فى الصراعات الإقليمية التى كانت تحدث فى قمة النظام الإقليمى العربى . وحتى قبل حرب الخليج كانت العمالة المصرية والتونسية ضحية للصراع الليبى – المصرى ، والصراع الليبى – التونسى . لقد خلقت ظروف العمل والمعيشة التى تعرضت لها العمالة العربية فى الأقطار المستقبلة على شيوع تناحرات تحتية بين المواطنين العرب من المقيمين والمهاجرين . وعندما تنشأ هذه المشاعر فإنها لا تبقى محصورة فى نطاق المشاركين مباشرة فى الهجرة ، وإنما تتسرب لدوائر أوسع من المواطنين العرب . خصوصاً عندما أقدمت بعض الأنظمة القطرية المعادية للوحدة العربية فى تكبير وتضخيم مثل هذه التصرفات الشاذة لضرب فكرة الوحدة العربية من أساسها ، ومحاصرة نفوذ الأنظمة المنافسة على مواطنيها . (راجع بشكل خاص نادر فرجانى ، الهجرة داخل الوطن العربى ، المستقبل العربى ، العدد ١٩٨٣/١٠) .

لقد شكلت الخمسينات والستينات حقبة الصراع فى قمة النظام الإقليمى العربى .. ولكن حقبتى السبعينات والثمانينات ستعملان على نزول الصراعات العربية إلى تحت .. إلى القاعدة .. إلى المواطنين العرب أنفسهم . وهى ضربة لم يتوقعها الوحدويون ولم يحسبوا لها حسابها ولم يقدروا نتائجها .. وبالتالى لم يستطيعوا حتى هذه اللحظة مواجهتها ؟ !!وكانت حرب الخليج الثانية متغيراً حاسماً فى انتقال وهجرة المواطنين العرب داخل الأقطار العربية .

لم يكن المواطنون العراقيون والكويتيون هم الضحية الوحيدة لهذه الحرب العبثية ؛ فبمجرد حدوث الغزو وتكاثف سحب الحرب ، شهدت منطقة الخليج أكبر وأسرع حركة انتقال وتهجير بشرية عرفتها المنطقة ، فخلال أيام قليلة كان مئات الآلاف من البشر يتحركون فى موجات خرافية عبر الصحراء العراقية الأردنية خوفاً من أهوال الحرب ، وبين شهر أغسطس وشهر نوفمبر ١٩٩٠ كان حوالى ٧٠٠ ألف شخص يعبرون الحدود الأردنية فى ظل أوضاع حياتية مزرية على الرغم من كل جهود منظمة الصليب الأحمر .

لقد أوضحت هذه الحرب ، وما أعقبها من ممارسات عقابية ضد بعض الجاليات العربية ، بجلاء الجانب " الابتزازى " الذى تلعبه حركة الهجرة والعمالة فى داخل الوطن العربى . كل هذه النتائج – وغيرها كثير – شكلت صورة بشعة للواقع الذى أنتجته حرب الخليج الثانية فى الوطن العربى والتى ستنعكس بدورها على مجمل الصراع العربى الصهيونى .

رابعاً : المديونية والتبعية للغرب :مظهر أخر من مظاهر فشل الطريق الاقتصادى للوحدة العربية هو التبعية المطلقة للغرب اقتصادياً وسياسياً ، وشكلت حرب الخليج الثانية تعميقاً لحالة العربى للقوى الخارجية .

وقد ظهرت بجلاء ظاهرة الاستدانة من الخارج كأحد أشكال التبعية . وهكذا وجدت الدول النفطية نفسها – لأول مرة – تشارك مع شقيقاتها العربيات غير النفطيات نفس المأساة ؛ ونقصد مأساة " المديونية " وهموم الدَّيْن !!

فلقد أظهرت البيانات والإحصائيات السنوية الواردة فى التقارير الاقتصادية الدورية منذ انتهاء حرب الخليج الثانية أن المديونية قد تفاقمت عاماً بعد عام منذ هذه الحرب المشئومة ، بحيث أصبحت تشكل أكبر استنزاف للموارد المالية للدول العربية يستحيل معها تحقيق أى نمو اقتصاديات الدول العربية المزمنة ؛ كالفقر والبطالة والتضخم وتراجع قيمة العملات المحلية ... إلى آخره .

وكانت أكثر التقارير المتفائلة تقدر أن المديونية العربية بشقيها الداخلى والخارجى قد بلغت مع نهاية عام ١٩٩٩ ؛ (أى عشر سنوات بعد حرب الخليج الثانية) حوالى ٣٧٥ مليار دولار، و منها ١٥٦ مليار دولار ديون داخلية ، أى ما يعادل ٤١ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى العام لعام ١٩٩١ . وهذه الأرقام لا تشمل – بالطبع – الديون العراقية التى كانت قد تجاوزت عن نفس الفترة ١٢٠ مليار دولار .

أى أن مجمل الديون العربية يرتفع بإضافة العراق إلى ٤٩٠ مليار دولار ؛ أى ٧٨ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى العربى العام عام ١٩٩٩ .

أما عن خدمة الديون (أى الفوائد السنوية) فكان يصل إلى ١١.٦ فى المائة ، وعليه فإن إجمالى الفوائد السنوية المترتبة على الديون العربية يصل إلى نحو ٥٦.٩ مليار دولار سنوياً . وتتوزع ديون دول مجلس التعاون الخليجى بالإضافة لليمن على النحو التالى : السعودية ٦٩.٢ مليار دولار (ديون عامة ، القسم الأكبر منها داخلى وتشكل ما نسبته ١٢٠ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى) ، قطر ٧.٣ مليار دولار تعادل ٦٠ فى المائة من الناتج الإجمالى المحلى ، اليمن ٤.٩ مليار دولار . ويبلغ مجموع ديون الدول الثلاث ١٨١.٤ مليار دولار .

وتبلغ إجمالى الديون المترتبة على الدول العربية الواقعة فى شمال أفريقيا وهى : ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا نحو ٧٥.٥ مليار دولار . وهى على النحو التالى : ليبيا ٣.٨ مليار دولار ، تونس ١١.٣ مليار دولار وتشكل ٥٦ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى ، الجزائر ٢٨ مليار دولار وتشكل ٦٠ فى المائة من الناتج الإجمالى ، المغرب ٣٠ مليار دولار ، موريتانيا ٢.٤ مليار دولار . ومع الأخذ فى الاعتبار معدل الفائدة السنوية فإن خدمة الديون للدول المغاربية الخمس يبلغ نحو ٨.٧٥٨ مليار دولار .

أما الديون المترتبة على كل من سورية والعراق ولبنان والأردن فتبلغ نحو ١٧٢.٨٠٤ مليار دولار ، موزعة على النحو التالى : العراق ١٢٠ مليار دولار ، سوريا ٢٢ مليار دولار ؛ أى نحو ١٣٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى ، لبنان ٢٣.٠ مليار دولار ويمثل ١٤٠ من الناتج الإجمالى ، الأردن ٧.٣٠٤ مليار دولار .

وتقدر خدمة ديون هذه الدول بأكثر من ٢٠ مليار دولار سنوياً .أما الديون المترتبة على كل من مصر والسودان والصومال وجيبوتى فهى بمقدار ٩١ مليار دولار . وهى على النحو التالى : مصر ٦٨.٢ مليار دولار وتشكل أكثر من ٧٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى ، السودان ٢٠ مليار دولار ديون قديمة ، الصومال ٢.٦ مليار دولار ، جيبوتى ٢٠٠ مليون دولار ، وتبلغ الخدمات السنوية لهذه الديون نحو ١٠.٥٥ مليار دولار .

والسبب الرئيسى وراء ارتفاع هذه المديونية هو اعتماد الأنظمة العربية على سياسات واستراتيجيات سياسية واقتصادية غير ملائمة ، وبما يتجاوز واقع الدول العربية وإمكاناتها وكذلك تضخم الاستيراد وتمويله بالاقتراض وكذلك الفساد الإدارى والمالى وتدنى الإنتاجية .

وهكذا تفاقمت أزمة الدول العربية – النفطية وغير النفطية – واستنزفت مواردها فى خدمة الين وتسديد القروض بدلاً من توجيهها إلى التنمية، وكذلك تمويل عمليات الاستيراد الجديدة من القروض الجديدة .

وقد أدى ذلك إلى تعميق تبعية الاقتصاديات العربية للمؤسسات المالية الدولية ، وفى نفس الوقت قيام مؤسسات الإقراض الدولية باستغلال حاجة النظام الإقليمى العربى إلى القروض الجديدة لفرض شروط اقتصادية وسياسية واجتماعية مجحفة وغير متناسبة مع ظروف هذه الدول ، مما أدى إلى حدوث كثير من الهزات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة . وقد تمثل هذا فى استنزاف احتياطات الدول العربية من العملات الأجنبية ، مما أدى إلى تراجع أسعار صرف العملات المحلية وتراجع قيمتها .

وهكذا تدهور النمو الاقتصادى وتراجعت معدلات الأجور مما أدى تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة فى هذه البلدان ، وما يصاحبها من دفع أصحاب الكفاءات والطاقات العربية للهجرة إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل أفضل . وهنا تكون الخسارة مزدوجة تتمثل فى خسارة تأهيل هذه الكوادر وكذلك خسارة مجهوداتهم بعد أن أصبحوا منتجين .

وفى هذا السياق تؤكد الإحصاءات المتوفرة أن الدول العربية تساهم بنحو " الثلث " فى هجرة أصحاب الكفاءات العلمية فى البلدان النامية ، وبمقارنة حركة الهجرة بمجموع خريجى الجامعات العربية ، لوحظ هجرة ٥٠ فى المائة من الأطباء و ٢٣ فى المائة من المهندسين و ١٥ من العلماء ومعظم هؤلاء يتوجهون إلى الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا الغربية واستراليا .كما أنه فى الوقت الذى تستمر فيه المديونية العربية فى التفاقم ، تواصل رؤوس الأموال العربية زحفها إلى الأسواق الغربية ، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية بحثاً عن الاستقرار والأمان والربح .

خامساً : لأن التكامل الاقتصادى والوحدة الاقتصادية تتطلب أن يكون هناك قرارات وممارسات ذات طابع سياسى من طرف النخب الحاكمة لفرض هذا التكامل الاقتصادى ، وهذا يعنى أولوية السياسى على الاقتصادى . (ينبغى الرجوع فى هذا الموضوع بالذات إلى الدراسة الموسوعية التى قدمها نديم البيطار حول هذا الموضوع والمعنونة : النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية ومعهد الإنماء العربى ، بيروت . فقد دلل البيطار فى هذه الدراسة على " مثالية " الطريق الاقتصادى فى الانتقال من التجزئة إلى الوحدة عبر تجارب التوحيد القومى عبر التاريخ ، مع تحليل خاص لتجربة الوحدة الأوروبية وتبيان أولوية السياسى على الاقتصادى فى هذه التجربة) .

الخلاصة : أن أولوية الطريق الاقتصادى للوصول إلى الوحدة العربية ليس سوى وهم يعارضه الاقتصاديون المؤمنون بالوحدة العربية من واقع خبرتهم بالاقتصاديات المجزأة ودور العوامل السياسية فى التأثير فى العوامل الاقتصادية . (يمكن بشكل خاص الرجوع للندوة التى أجرتها

مجلسة المستقبل لصفوة من رجال الاقتصاد العرب الوحدويين بعنوان : الفكر الاقتصادى وتعثر مسيرة الوحدة ، المستقبل العربى، عدد ١٢ ، ١٩٨٠) .

السؤال السادس : وحدة عربية بدون حزب وحدوى ؟استطاع عبد الناصر بشخصيته الاستثنائية تحقيق حالة من التأييد الشعبى والنضالى – بل والتنظيمى – حول مسعاه الوحدوى ، ولكن هذه الحالة انهارت تماماً فى السنوات الأخيرة وتفتت الحركة الوحدوية إلى " حركات متعددة متناحرة فى داخل الوطن العربى ككل وفى داخل كل قطر على حدة ، كيف يمكن لتيار ينادى " بالوحدة " أن يعجز عن " توحيد " صفوفه ومواجهة أعداءه وخصومه " ؟

إن المنطق السياسى بسيط فى هذه المسألة بالذات : هل يمكن بناء وحدة عربية بدون حزب وحدوى يحشد وينسق ويناضل من أجل الوحدة العربية فى كل الأقطار ؟

إن غياب هذا الحزب هو النفى العملى على مسألة الوحدة العربية .وبدون حزب وحدوى لا يمكن الحديث – جدياً – عن الوحدة العربية .

والواقع أن الفكر السياسى العربى خلال الأحقاب الثلاثة الأخيرة (حقب النكسة الوحدوية) ركز على أهداف أخرى أكثر التصاقاً بالواقع اليومى للحياة السياسية فى الأقطار ، وبشكل خاص هدف الديمقراطية السياسية . وقد أدى هذا إلى خلاف فكرى وسياسى حول طرق وأدوات ووسائل الوصول إلى الوحدة العربية . فهناك تيارات تعتبر أن الوحدة هى بداية كل نضال أو جهد ، بينما يعتبر البعض أن الوحدة هى محصلة نهائية لمجمل النضالات والتطورات الأخرى من اقتصادية وديموقراطية .

وقد دافع دعاة الديمقراطية – بشجاعة – عن أولوية النضال من أجل الديمقراطية فى الوقت الحالى ، أملاً أن يؤدى تحرير الجماهير العربية من الاستبداد إلى انتقالها – دون شك – إلى الوحدة السياسية .

ولكن الواقع العملى يثبت أن انتقال بعض الأقطار العربية إلى أشكال من الانفتاح السياسى المحكوم ولم ينشأ عنه – تلقائياً – تحسن فى الوضع أداء النظام الإقليمى العربى على المستويات الأخرى من اقتصادية وسياسية وعلى مستوى المواجهة مع المخاطر الخارجية .

فالمحصلة النهائية لثلاثين عاماً من التركيز على النضال الديمقراطى القطرى (بمفهومه الضيق) لم تنتج سوى تبعية كاملة لأمريكا ، وهيمنة كاملة للتحالف الصهيونى – الاستعمارى .

ومن الطبيعى أن يعكس هذا التباين فى الأولويات والأهداف نفسه فى المسألة التنظيمية ؛ أى على طبيعة الأداة السياسية والنضالية التى تؤدى إلى هذه الأهداف .

إلا أنه من الواضح ، والملفت للنظر أيضاً ، أن المناقشات حول المسألة التنظيمية ، قليلة جداً وذات طبيعة تقريرية ، حيث أن كل تيار فكرى أو سياسى يقرر الشكل التنظيمى الذى يراه مناسباً ومنسجماً مع أيديولوجيته أو نظريته السياسية دون أن يكلف نفسه عناء مناقشة التيارات الأخرى منطلقاً من هذه الناحية بالذات . وربما يعود النقص فى المناقشات حول (المسألة التنظيمية) فى الفكر السياسى العربى ، إلى انحصار هذه المناقشات داخل النخب الحزبية دون

خروجها بشكل كاف إلى جمهور المهتمين بهذه القضايا . أو نتيجة لترفع غالبية أفراد النخبة المثقفة عن الدخول فى العمل الحزبى والسياسى تحت وهم " الحياد الفكرى " أو " الموضوعية العلمية " .. وهو موقف عقيم – فى رأينا – ويعكس عدم نضج فكرى وسياسى ؛ فالمجتمعات لا تتحرك بالأفكار العظيمة ولكن بالعمل السياسى المكثف . وبقدر نضج السياسة والسياسيين تتسارع عملية التطور أو تتباطأ .

صعوبات بناء الحزب الوحدى :أولاً : ظروف التجزئة فى العالم العربى وما أدت إليه من ضعف وسائل الاتصال بين الأقطار وتجريم هذه الاتصالات فيما لو حدثت . وتشتد هذه الحواجز ارتفاعاً كلما اشتد زخم النضال فى أحد الأقطار واتسعت فعاليته كى تمنع انتقاله وتأثيره إلى القطر الآخر . كذلك لجَزْء عدد من المناضلين الوحدويين إلى النضال القطرى والإنغماس فيه نتيجة الظروف المفروضة عليهم أو للإيمان الوهمى بأن تحسين الشروط السياسية فى القطر ستؤدى " تلقائياً " إلى الانتقال للنضال القومى . وقد أدى هذا الاتجاه إلى ضعف الوحدة الفكرية بين المناضلين فى الأقطار وتوزع أولوياتهم وتفاوت المستوى والتهرب من الالتزامات المركزية القومية . خصوصاً فى ظل غياب صحيفة مركزية وتثقيف مشترك وخطة نضال قومية واحدة .

والنتيجة الطبيعية لكل هذا أن النضال القطرى لم يتحسن بحال من الأحوال ، بل زاد الطين بله وتكونت الشلل والتجمعات القطرية المتصارعة والمتناحرة والهامشية .

ثانياً : أن النضال القطرى يفرض أسلوباً خاصاً من التحالفات والمناورات المتعارضة فى ظل غياب استراتيجية مركزية قادرة على ضبط الأداء ، فالتنوع فى المهام والظروف من نضال ديمقراطى علنى ، إلى نضال مسلح ضد المحتل الأجنبى ، أو النضال من أجل مكاسب اجتماعية يعكس نفسه فى أسلوب عمل المناضلين من أجل الهدف النهائى وهو تحرير وتوحيد الأمة العربية ، ولكنه فى الوقت نفسه يُكَّون تفاوتات نفسية ففى ظروف المواجهة اليومية مع الموت فى الكفاح المسلح تنشأ لدى المناضل ثقة كبيرة بالنفس ، التى إذا لم تترافق مع وعى كبير ، فيمكن أن تؤدى إلى إحساس بالذاتية والتعالى فى التعامل مع المناضلين فى المستويات الأخرى أو الأقطار الأخرى الذين يمارسون النضال الديمقراطى العلنى القائم على الجدل النظرى أساساً . إن هذا التباين يسهم فى تشكيل القاعدة الفكرية والسياسية والتنظيمية وحتى النفسية ، للتشقق والتمزق داخل التنظيم القومى ذاته ، وعلى أسس قطرية فى كثير من الأحيان .

ثالثاً : إن مهمة قيام الحزب الوحدوى تواجه بمقاومة من الأحزاب والتنظيمات القطرية ذات التوجه الوحدوى ؛ فبعض هذه الأحزاب والمنظمات ارتبط بمصالح قيادات وزعامات تاريخية – وغير تاريخية – وهى غير مسعدة للتنازل عن مكاسبها وخصوصيتها ورصيدها لصالح عمل قومى أكبر يمكن أن يعرضها للضياع أو التحلل !!

السؤال السابع: هل هناك عوامل تدفع إلى الوحدة العربية فى السنين القادمة؟ نعم ... الواقع أنى لدى قناعة شخصية فى أن العوامل الدافعة باتجاه الوحدة العربية قد أصبحت الآن أكثر مما كانت عليه فى العقود الأربع السابقة (أى منذ انهيار تجربة الوحدة بين مصر وسوريا) على الرغم من الصورة القاتمة التى تميز الواقع العربى الراهن ، والذى تشرزم بشكل غير معهود منذ حرب الخليج الثانية ... كيف ؟

أولاً : أن العالم العربى أصبح يشهد درجة عالية من الاستواء الاجتماعى والاقتصادى لم تكن متوافرة فى حقبة الخمسينات والستينات ، حيث كان التفاوت الحضارى والاجتماعى بين الأقطار العربية يقف حجر عثرة أمام عملية التوحيد . لقد مكنت الدخول النفطية والهجرة داخل الوطن العربى وخارجه إلى تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادى وتطوير المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والصحية والخدمية . إن المقارنة السريعة للأحوال الاجتماعية فى عُلى بلدان المغرب أو المشرق أو بلدان الخليج أو مصر لا تكاد تلمح فروقاً كبيرة فى درجة الاستواء الحضارى كتلك التى كانت موجودة قبل أربعين عاماً .

ثانياً : إن العالم العربى الذى كان قد شهد تميزاً واضحاً فى النخب الثقافية والفكرية والسياسية لبلدان المشرق العربى ومصر فى الخمسينات والستينات – وربما السبعينات – أصبح يشهد الآن ظاهرة نضج وتطور "مذهل " للنخب المثقفة فى بلدان المغرب والخليج العربى والسعودية واليمن . فلقد ساهمت الدفقة البترولية بعد حرب أكتوبر إلى توسع هائل فى الخدمة التعليمية وحدوث " طفرة " هائلة فى تركيبة النخب المتعلمة فى هذه الأقطار وانفتاحها على أفكار وتيارات حديثة ، الأمر الذى يشكل – فى رأينا – نقلة استراتيجية فى مستوى الوعى العام فى هذه الأقطار . صحيح أن هذه " النخب الجديدة " لم تأخذ بعد زمام المبادرة والفعل فى هذه الأقطار ؛ نظراً لسيطرة القيم العائلية والعشائرية أو القبلية ، إلا أن السنين القادمة ستشهد – حتماً – دوراً متصاعداً لهذه النخب وينضج كثير من مفاهيمها عن الأمة والوطن والمواطنة والعقلانية السياسية وحقوق الإنسان والرشادة الاقتصادية ، وغيرها من المفاهيم التى تضغط على الوطن العربى منذ أكثر من عقدين وتتصاعد فى ذهن النخب العربية ويحقق درجة عالية من التقارب المفاهيمى والفكرى والشخصى .

ثالثاً : إن العقود الثلاثة الفائتة (السبعينات والثمانينات والتسعينات) شهدت درجة عالية من السيولة والاختلاط بين النخب الفكرية العربية وبعضها البعض عبر المهرجانات والتظاهرات الأدبية والفنية والثقافية والسياسية التى تقام فى كل بقاع العالم العربى ، والنمو الهائل فى وسائل الإعلام والصحافة المحلية أو المهاجرة واستضافتها للكتاب العرب من مختلف الأقطار العربية (التى ساعدت عليها أيضاً الدفقة المالية البترولية لبعض الأقطار العربية) . صحيح أن حرب الخليج الثانية ضربت هذه الظاهرة ضربة موجعة بما مثلته من استنزاف اقتصادى للبلدان النفطية (التى كانت تستضيف غالباً هذه التظاهرات) ، وبما نتج عنها من استقطاب داخل النخبة العربية المثقفة بسبب مواقفها من هذه الحرب .

لكن يمكننا القول أن هذه النخب بات يتولد داخلها الإحساس – مرة أخرى – بضرورة تجاوز آثار هذه الحروب واستئناف مشروعاها الثقافى والسياسى خارج الإطر الضيقة التى ترسمها لهم النظم القطرية .

رابعاً : إن التطور المذهل فى وسائل الاتصال والفضائيات والإنترنت، عمل على تهشيم الحدود القطرية ، وأطلق المواطن العربى من سيطرة الفكر الواحد للدولة الحاكمة . فمهما بلغت سيطرة الإعلام الحكومى وتحكمه ، لم يعد قادراً على حجب المعلومات ، أو احتكارها أو منعها من الدول أو مراقبتها على الحدود .

إن الرقابة على الصحف والمطبوعات والمنشورات ومنع ما قد يسيئ منها للنظام الحاكم سقطت للأبد مع دخول العالم العربى عصر الفضائيات والإنترنت . إن المعلومة التى قد تمنعها الأنظمة القمعية لن تلبث أن تصل للمواطن العادى فى غرفة نومه بواسطة الفضائيات أو عبر الإنترنت والفاكس.إن القوى الوحدوية لم تتلمس حتى هذه اللحظة أهمية التعامل مع ثورة المعلومات، وما تتيحه لها من إمكانيات ضخمة فى التواصل عبر وفوق الحدود الإقليمية من خلال الإنترنت، وفى خلق تيار شعبى واسع مؤيد للوحدة العربية فى الأقطار المختلفة عبر الفضائيات المستقلة داخل الوطن العربى وخارجه . ولكن لن يطول هذا القصور فقوانين العصر القادم ستفرض نفسها على الجميع .

إن مفهوم الأمن السياسى فى العالم العربى سيتغير حتماً مع هذه الثورة الإعلامية . إن الأمن الوقائى (بمعنى محاصرة الأفكار والمعلومات ومراقبة تسربها) سيفقد دوره تدريجياً مع تطور وانتشار وسائل الاتصال الجديدة ، وسيجد نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما : إما التركيز على وسائل القمع المباشر لكبت أى احتمالات للتغيير والثورة ، أو القبول بإصلاحات واسعة (وإن كانت متدرجة) فى بنيتها السياسية تضمن مشاركة أوسع فى القرار السياسى والثروة الاقتصادية .

خامساً : إن المتابعة الدقيقة للحياة السياسية فى الأقطار العربية – كلها وبدون استثناء – تنبئ عن اتجاه " خجول ومتردد " نحو الانفتاح السياسى ، ونحو إعطاء جرعات متدرجة من الحرية السياسية .

هذا الانفتاح السياسى " الخجول " يجد دوافعه فيما ذكرناه سابقاً عن نمو ونضج النخب المثقفة ، واتساع حاجاتها فى التعبير عن نفسها وامتلاكها " للوعى النقدى " وسعيها إلى المشاركة فى القرار السياسى ، واستفادتها النسبية من تطورات الثورة الإعلامية .

إن السنوات العشر القادمة ستحمل مفاجآت كثيرة فى العالم العربى ، ولعل نضوج كل هذه الاتجاهات " الإيجابية " و " التحكم " فى مساراتها ووصولها إلى منتهاها سيضع حتماً مسألة الوحدة العربية على رأس جدول أعمال القوى السياسية الوحدوية ، بشرط أن تنجح فى انتهاج أسلوب علمى وواقعى فى العمل الوحدوى ... ولكن كيف ؟

إنه سؤال الحاضر والمستقبل .